IJLESS JOURNAL
المجلة الدولية للعلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية

المركز الدولي للدراسات القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية

VOLUME 2
ISSUE 5
N:7 MAY 2026
ISSN : 3119-6411

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

International Journal of Legal, Economic, and Social sciences

doi HTTPS://DOI.ORG/10.63585/HNXS6480

محور الأبحاث باللغة العربية

-الضرورة والتناسب قطبى تحقيق التوازن في التشريع الجنائي
- نظرية تحول العقد وأثرها في الحد من البطلان - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود الموريتاني
- المقاربة المجالية في قطاع التربية والتكوين بالمغرب: الإكراهات ومتطلبات التفعيل
- "آليات الديمقراطية التشاركية في ضوء الدستور والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية"
-فعالية الائتمان القضائي أمام حصانة الذمة المالية للجماعات الترابية: تداعيات الامتناع عن التنفيذ على عقلنة التدبير المالي
-دور رئيس المحكمة في إصدار الأمر بتوجيه إنذار العقاري
- دور الأحزاب السياسية في تطوير القطاع الصحي
وضعية الإماء السودوات في المجتمع التطواني خلال القرن التاسع عشر: الأدوار الأسرية، المصير القانوني، وإشكاليات التسري و الاستغلال الجنسي
- قانون الشغل في مواجهة التحديات التكنولوجية المعاصرة
-محددات الرضا الوظيفي وانعكاساته على فعالية الموارد البشرية: دراسة سوسيولوجية ميدانية في السياق المغربي- -
-تدبير الدين العمومي في المغرب بين الاستدامة المالية والسيادة الاقتصادية -
-المؤسسة التشريعية وإنتاج التشريع المالي بين الكائن والممكن -

محور الابحاث باللغة الفرنسية

-Le phénomène des influenceurs au Maroc :Enjeux juridiques et défis de régulation dans l'économie numérique
-L'espace Afro- Atlantique: Opportunités de développement et défis d'intégration
-L'encadrement des contrats de fourniture d'électricité au Maroc : plaidoyer pour un régime spécifique de protection du consommateur
-La déclaration du risque : « clé de voûte » du contrat d'assurance
-Le développement territorial sous le prisme de la régionalisation avancée : entre réformes institutionnelles et dynamiques locales
-Les défis juridiques de la technologie blockchain : chiffrement, horodatage et quête de reconnaissance normative
-L'Audit Interne et la Gouvernance Territoriale au Maroc :Une Revue Systématique de la Littérature
-La détention provisoire selon la nouvelle loi n◈ 03-23 du code de la procédure pénale
- Les stratégies des pays avancés en matière d'énergies renouvelables : une analyse comparative intercontinentale »
-Les GROUPEMENTS SANITAIRES TERRITORIAUx au Maroc : Mesure transitoire ou fondation d'un système de santé territorialisé Analyse d'une réforme en tension.

د.عبد الواحد الدافي
د. محفوظ احمد سيد عبد الله
د. طارق الحجوجي
د. خليل خرخاش
د. سيف الدين جورجي
.د. هناء سدراتي أ.زكية الكريني
د.لمياء ابوالنور
د. حسن أكدي أ.لبنى الرهوني

د. خديجة بوطغات
أ.ليلى كريد . -
د. سعد الطوسي -
أ.عبد الفتاح عزاوي -

DR.Lamyae SAHRANE
Nour El Houda KERMICHE
Dr. Brahim BEN FARAJI
Dr. OMAR NAJIM

Dr. ESSAFI Asma
Widad KIRAMI

El Imlahi Chair Houda

Ali BOUHNOUNE Pr. TOUILI Karima
Krimou Niema
KHADIJA MOUDENE
EJBARI RIDOUANE
Salma EL MAHDAOUI

The International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
An international peer-reviewed scientific journal published by the International Center for Legal, Economic, and Social Studies.
The journal is dedicated to the publication of legal, economic, and social research.
Official email: ijLessJournaL@gmail.com
Official website: www.ijlessjournal.com

بسم الله الرحمن الرحيم

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

مدير المجلة

أ.د : **مصطفى الفوركي** : أستاذ زائر بكليات الحقوق في المغرب

Email : ijlessjournal@gmail.com / Tel : 00212687407665

مدير التحرير

ذ . **محمد أفقير** : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

هيئة التحرير للمجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

- أد : أحمد العلالي: عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية - طنجة- المغرب
-أد : رشيد الطاهر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات- المغرب
- أد: عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات- المغرب
-أدة : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
-أدة : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أد : عالي طوير: أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
-أد : سعد بهي: أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير- المغرب
-أد : يونس الأزرق الحسوني: أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات- المغرب
-أ د: دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص كلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز- السعودية
-أدة : أمال ناجي: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة- المغرب
-أدة :ناهض حنان أستاذة باحثة في فانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء – المغرب
-د : محمد الحبيب بداغ: أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض – المغرب
-دة :مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله – المغرب
- دة : نهله أحمد فوزى استاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الاعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية- المملكة العربية السعودية
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- أد : هشام البخفاوي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر
- أد : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت – ليبيا
- د : باسل علي عباس: استاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية – العراق
- دة : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل – فلسطين
- أد : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أدة : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش – المغرب
- أد : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات – المغرب
- أد : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أد : شعبان محمود محمد الهوارى : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون – جامعة خليج السدرة – ليبيا
- د : نعمان عطا الله الهيتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- أد : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس – المغرب
- أد : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - الجديدة – المغرب

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

كلمة افتتاحية

يسعد هيئة تحرير المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أن تقدم لقرائها الكرام وباحثيها الأفاضل العدد السابع من هذه المجلة العلمية، الذي يأتي استكمالًا لمسار أكاديمي طموح يهدف إلى ترسيخ البحث العلمي الرصين وتعزيز الحوار المعرفي في مجالات القانون والاقتصاد والعلوم الاجتماعية.

لقد حرصت المجلة في هذا العدد على انتقاء بحوث ودراسات علمية متنوعة، عالجت قضايا راهنة وإشكالات نظرية وتطبيقية ذات أهمية بالغة، مستندة إلى مناهج علمية دقيقة ورؤى تحليلية معمقة، بما يسهم في إثراء النقاش الأكاديمي وربط المعرفة النظرية بالو اقع العملي.

ويعكس هذا الإصدار التزام المجلة بمعايير الجودة العلمية والتحكيم الأكاديمي الموضوعي، وسعيها المستمر إلى الانفتاح على التجارب البحثية الوطنية والدولية، وتشجيع الباحثين الشباب إلى جانب الخبراء والأساتذة على نشر إنتاجهم العلمي في فضاء أكاديمي جاد ومسؤول.

وإذ نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الباحثين الذين ساهموا بأعمالهم العلمية، وإلى السادة المحكمين على جهودهم القيمة، فإننا نأمل أن يشكل هذا العدد إضافة نوعية للمكتبة الأكاديمية، وأن يفتح آفاقًا جديدة للبحث والتفكير والتعاون العلمي.

والله ولي التوفيق.

Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

محتويات العدد

10	**الضرورة والتناسب قطبي تحقيق التوازن في التشريع الجنائي**
	الدكتور عبد الواحد الدافي أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة
21	**نظرية تحوّل العقد وأثرها في الحد من البطلان - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود الموريتاني-**
	الدكتور : محفوظ احمد سيد عبد الله - حاصل على دكتوراه في القانون الخاص-
36	**المقاربة المجالية في قطاع التربية والتكوين بالمغرب: الإكراهات ومتطلبات التفعيل**
	الدكتور: طارق الحجوجي دكتور في القانون والعلوم الإدارية أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
51	**"آليات الديمقراطية التشاركية في ضوء الدستور والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية"**
	الدكتور : خليل خرخاش دكتور في القانون العام
61	**فعالية الائتمان القضائي أمام حصانة الذمة المالية للجماعات الترابية: تداعيات الامتناع عن التنفيذ على عقلنة التدبير المالي**
	الدكتور سيف الدين جورجي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية – جامعة القاضي عياض مراكش
74	**دور رئيس المحكمة في إصدار الأمر بتوجيه إنذار العقاري**
	الدكتورة : هناء سدراتي دكتوراه في قانون الخاص ورهانات التنمية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس أستاذة زائرة بمدرسة العليا للأساتذة تابعة لجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس **الباحثة : زكية الگريني** طالبة باحثة في سلك الدكتوراه في المعهد الملكي لاطر الشبيبة والرياضة بالرباط التخصص: القانون الرياضي و القانون الجنائي مختبر :علوم الرياضة و الشباب والأسرة
90	**دور الأحزاب السياسية في تطوير القطاع الصحي**
	الدكتورة : لمياء ابوالنور دكتوراه في العلوم القانونية والسياسية جامعة محمد الخامس بالرباط (كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي)
100	**وضعية الإماء السودوات في المجتمع التطواني خلال القرن التاسع عشر: الأدوار الأسرية، المصير القانوني، وإشكاليات التسري و الاستغلال الجنسي**
	الدكتور : حسن أكدي دكتور في حقل التاريخ الاجتماعي أكاديمية التربية والتكوين لجهة طنجة تطوان الحسيمة **الباحثة : لبنى الرهوني** طالبة باحثة في سلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي بتطوان.

Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

115	**قانون الشغل في مواجهة التحديات التكنولوجية المعاصرة**
	الدكتورة : خديجة بوطغات دكتورة في القانون الخاص"كلية العلوم القانونية مكناس"
126	**محددات الرضا الوظيفي وانعكاساته على فعالية الموارد البشرية: دراسة سوسيولوجية ميدانية في السياق المغربي**
	الباحثة : ليلى كريد باحثة بسلك الدكتوراه **الدكتورة زبيدة اشهبون** أستاذة بكلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة ابن طفيل القنيطرة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة ابن طفيل –القنيطرة –المغرب
142	**تدبير الدين العمومي في المغرب بين الاستدامة المالية والسيادة الاقتصادية**
	الدكتور : سعد الطوسي باحث في القانون العام/المالية العامة جامعة عبد المالك السعدي
152	**المؤسسة التشريعية وإنتاج التشريع المالي بين الكائن والممكن**
	الباحث : عبد الفتاح عزاوي باحث بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة –(المغرب)-

Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

محور الأبحاث باللغة الفرنسية

Le phénomène des influenceurs au Maroc :Enjeux juridiques et défis de régulation dans l'économie numérique	161
Pr. Lamyae SAHRANE Maitre de conférences Habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation **Nour El Houda KERMICHE** Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca-MAROC	
L'espace Afro- Atlantique: Opportunités de développement et défis d'intégration	170
Dr. Brahim BEN FARAJI Enseignant vacataire à l'Université Ibn Zohr	
L'encadrement des contrats de fourniture d'électricité au Maroc : plaidoyer pour un régime spécifique de protection du consommateur	183
OMAR NAJIM Docteur en Droit Privé en langue française ; à l'Université Mohammed V de Rabat (Faculté des Sciences juridiques ; Economiques et Sociales de Salé). Fonction : enseignant de français	
La déclaration du risque : « clé de voûte » du contrat d'assurance	197
Dr. ESSAFI Asma Docteur en droit privé (cursus francophone) – FSJES, Ibn Zohr Agadir MAROC	
Le développement territorial sous le prisme de la régionalisation avancée : entre réformes institutionnelles et dynamiques locales	211
Widad KIRAMI École Doctorale, GRDT-INAU, Rabat-Maroc	
Les défis juridiques de la technologie blockchain : chiffrement, horodatage et quête de reconnaissance normative	219
El Imlahi Chair Houda Doctorante à la FSJES Mohamed V- Agdal	
L'Audit Interne et la Gouvernance Territoriale au Maroc :Une Revue Systématique de la Littérature	232
Ali BOUHNOUNE Doctorant a la faculté d'économie et gestion Université Hassan premier Settat CENTRE DES ÉTUDES DOCTORALES EN SCIENCES JURIDIQUES, ÉCONOMIQUES, SOCIALES ET DE GESTION LABORATOIRE DE RECHERCHE EN MANAGEMENT ET DEVELOPPEMENT **Pr. TOUILI Karima** Docteur en sciences de gestion. PES à l'université hassan premier settat	

La détention provisoire selon la nouvelle loi n° 03-23 du code de la procédure pénale	243
Krimou Niema Doctorante-chercheuse affiliée au Laboratoire d'Études et de Recherches en Droit Privé, Ingénierie Juridique et Développement Durable – Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Fès – Université Sidi Mohamed Ben Abdellah.	
« Les stratégies des pays avancés en matière d'énergies renouvelables : une analyse comparative intercontinentale »	258
KHADIJA MOUDENE Doctorante à l'Université Abdelmalek Essaadi, Laboratoire de Recherche en Economie, Gestion et Développement Durable (LREGDD). Equipe de Recherche en économie et territoire.FSJES – Tanger, Maroc. **EJBARI RIDOUANE** Pr, à l'Université Abdelmalek Essaadi, Laboratoire de Recherche en Economie, Gestion et Développement Durable (LREGDD), Equipe de recherche en économie et territoire. FSJES – Tanger, Maroc.	
Les Groupements Sanitaires Territoriaux au Maroc : Mesure transitoire ou fondation d'un système de santé territorialisé Analyse d'une réforme en tension.	272
Salma EL MAHDAOUI Doctorante Chercheure Laboratoire de Recherche Gestion des Risques et Développement Territorial (GRDT). Institut National d'Aménagement et d'Urbanisme - Rabat - Maroc	

محور الأبحاث باللغة العربية

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

الضرورة والتناسب قطبي تحقيق التوازن في التشريع الجنائي

Necessity and Proportionality as the Two Pillars of Achieving Balance in Criminal Legislation

الدكتور عبد الواحد الدافي
أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور مبدأي الضرورة والتناسب في تحقيق التوازن داخل التشريع الجنائي، من خلال تحليل أبعادهما الدستورية وتطبيقاتهما في القانون الجنائي المغربي والمقارن. ينطلق البحث من إشكالية مركزية تتمثل في كيفية التوفيق بين حماية الحقوق والحريات الفردية من جهة، وضمان المصلحة العامة والنظام العام من جهة أخرى.

وقد خلصت الدراسة إلى أن مبدأ الضرورة يشكل قيدًا أساسيًا على السلطة التشريعية، إذ لا يجوز تجريم أي سلوك أو تقييد أي حق إلا إذا كان ذلك لازماً لحماية مصلحة اجتماعية ذات قيمة دستورية، مع وجوب أن يكون الاعتداء على هذه المصلحة حقيقيًا وجسيمًا. كما تبين أن مبدأ التناسب يضمن وجود علاقة منطقية ومتوازنة بين جسامة الفعل المجرم وشدة العقوبة المقررة له، بما يحقق العدالة الجنائية ويمنع التعسف في استعمال السلطة التشريعية.

وأكد البحث أن تحقيق التوازن داخل النظام الجنائي يقتضي تكامل مبدأي الضرورة والتناسب، سواء على المستوى التشريعي أو القضائي أو التنفيذي، مع خضوع ذلك لرقابة القضاء الدستوري. كما أبرزت الدراسة أهمية تعزيز الأساس الدستوري لهذين المبدأين في القانون المغربي لضمان حماية فعالة للحقوق والحريات.

الكلمات المفتاحية :الضرورة، التناسب، التشريع الجنائي، الحقوق والحريات، المصلحة العامة، الشرعية الدستورية.

Abstract

This study examines the role of the principles of necessity and proportionality in achieving balance within criminal legislation, through analyzing their constitutional foundations and applications in Moroccan and comparative criminal law. The research addresses a central issue: how to reconcile the protection of individual rights and freedoms with the requirements of public interest and public order.

The study concludes that the principle of necessity constitutes a fundamental limitation on legislative authority, as no conduct should be criminalized nor any right restricted unless it is required to protect a constitutionally recognized social interest, and provided that the harm is real and significant. Furthermore, the principle of proportionality ensures a rational and balanced relationship between the seriousness of the جرم and the severity of the penalty, thereby promoting criminal justice and preventing legislative arbitrariness.

The research emphasizes that achieving balance in the criminal justice system requires the integration of both necessity and proportionality at the legislative, judicial, and enforcement levels, under the supervision of constitutional review. It also highlights the importance of strengthening the constitutional grounding of these principles within the Moroccan legal system to ensure effective protection of rights and freedoms.

Keywords: Necessity, Proportionality, Criminal Law, Rights and Freedoms, Public Interest, Constitutional Legitimacy.

مقدمة:

يستند النظام القانوني1 على التوازن بين الحقوق والحريات من جهة والمصلحة العامة من جهة أخرى، وعلى ضوء ذلك يقوم المشرع الجنائي بحماية الحقوق والحريات، ومراعاة ضرورة المصلحة العامة المتمثلة في النظام العام، وهذا الأخير يقتضي تقييد الحقوق والحريات الفردية من خلال التجريم والعقاب، بالإضافة إلى النظام الإجرائي الجنائي الذي قد يمتد أيضا إلى المساس بالحريات الشخصية، من خلال إجراءات الخصومة الجنائية التي تباشرها الدولة بعد وقوع الجريمة وإقرار حقها في العقاب، وكذلك من خلال إجراءات التنفيذ العقابي2 على المحكوم عليهم جنائيا كلما اقتضت الضرورة الاجتماعية ذلك3، وهذا يعني أن المشرع الجنائي حين يضع قوانين جنائية فإن عليه واجب الموازنة بين المصلحة العامة للمجتمع وبين حقوق وحريات الأفراد، فلا يغالي المشرع في وضع القواعد الجنائية بلا ضرورة تقتضيها مصلحة المجتمع، وفي سبيل ذلك نجد أن الدساتير الحديثة قد أقرت كثيرا من المبادئ والضوابط يلتزمها المشرع عند ممارسة اختصاصه في التجريم والعقاب، وفي وضع القواعد الإجرائية بما يحقق التوازن المنشود بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، التي من شأنها المحافظة على هذا التوازن والتوفيق بين جميع أنواع المصالح المتعارضة في المجتمع4 وهو ما يتحقق بالتناسب مع الهدف من التجريم، وتتضح الضرورة الملجئة للمشرع إلى تجريم سلوك معين، يفترض في تجريمه ودرجته يتناسبان مع الهدف إدخاله في خانة الأوصاف الجنائية، وعلى هذا النحو فإن علاقة الضرورة تعادل علاقة التناسب5، ويأتي معيار الضرورة الذي يحكم المشرع الجنائي في مقام حمايته للحقوق والحريات، إلى جانب مراعاة المصلحة العامة المتمثلة في النظام العام6، الذي يقتضي تقييد الحريات الفردية من خلال التجريم والعقاب وإجراءات الخصومة الجنائية والتنفيذ العقابي، ويتحقق ذلك كلما اقتضت الضرورة الاجتماعية، أي ضرورة حماية المجتمع كمصلحة عامة التي تمثل في ذاتها قيمة دستورية (المحور الأول).

إلى جانب الضرورة، يوجد معيار التناسب بين قدر المساس بالحقوق والحريات والمصالح المحمية التي تبرر هذا المساس، ليتحقق الأمن القانوني باعتباره مظهرا هاما لسيادة القانون المرتكزة على الشرعية الدستورية (المحور الثاني).

فما هو مضمون معيار الضرورة والتناسب كضابطين متكاملين لضبط التوازن داخل النظام الجنائي انطلاقا من النظام القانوني السائد؟.

---

1 كمجموعة من القواعد المجتمعة حول ظاهرة اجتماعية محددة، فتندمج هذه القواعد في النظم القانونية التي تعتبر بمثابة إطار ينتظمها ويجمع شتاتها، لتكون جسما متماسكا ينبسط على مجموعة غير محدودة من العلاقات التي تنتسب كلها إلى أصل واحد، من خلال نظام تندمج فيه. أنظر الطيب الفصايلي: المدخل لدراسة القانون "نظرية القانون – نظرية الحق"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، نشر البديع، 2011، ط. 6، ص 23 - 24

2 عبد الواحد الدافي: أية شرعية دستورية لتنفيذ العقوبات الجنائية؟، منشور بالموقع الإلكتروني بمجلة مغرب القانون عبر الرابط التالي:https://maroclaw.com/%D8%B9%D8%A8%D8%AF-% %D8%AD%D8%AF

تاريخ الإطلاع: 02 يناير 2026 الساعة: 14س 15 د

3 يقوم هذا على أسس متينة، فكر فلسفي اجتماعي يحدد مضمون حق الدولة في العقاب وفكر دستوري يحدد قيمة الحقوق والحريات، حيث يساهم كل من قطبي التوازن في حماية المجتمع وضمان الحقوق والحريات، أنظر الفقيه أحمد فتحي سرور: القانون الجنائي الدستوري، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2006، ط. 4، ص 152

4 إن وجود المجتمع كضرورة، والإنسان الفرد يعيش في كنفه، الأمر الذي يحتم وجود الروابط الاجتماعية، الواجبة التنظيم بمقتضى قواعد قانونية ملزمة، والفرد في المجتمع لا يستطيع أن يتمتع بحرية طبيعية مطلقة، وإلا تعارضت حريته مع حريات الآخرين، وهو ما يوجب وضع حد الحريات جميعا، وترك الفرد حرا في حدود احترام حريات الآخرين، فالتعارض بين الحريات الطبيعية ووجوب حدها حتى يزول هذا التعارض، والتضارب ما بين المصالح ووجوب التوفيق بينها حتى يمكنه تحقيقها جميعا، وهذا ما يستوجب وجوب القانون عامة، والقاعدة الجنائية بشكل خاص. أنظر الفقيه عبد الرزاق السنهوري: المدخل لدراسة القانون، دار مصر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2023، ط. 1، ص 19- 20

5 أحمد فتحي سرور: م.س، ص 155

6 هنا نستحضر ضابط النظام العام كمجموعة شروط لا يستقيم بدونها الأمن ولا الآداب العامة، وتأثيره في صياغة القاعدة القانونية المجال الجنائي، كمجموع القواعد التي تعدد الجرائم الماسة بأمن الجماعة وتقابلها بعقوبات تناسب خطورتها، كما تبين شروط المسؤولية الجنائية وظروف التخفيف أو الإعفاء من العقاب، والأسباب التي ترفع عن الفعل صفة الجرم فيصبح فعلا مباحا. وأيضا القواعد الإجرائية الخاصة بالبحث والتقصي وإلقاء القبض على المجرمين، ومحاكمتهم وتنفيذ الأحكام الصادرة في حقهم.أنظر: رجاء ناجي المكاوي: أصول القانون "ماهيته، مصادره، فلسفته وتطبيقه"، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2020، ط. 6، ص 76- 314 – 315

المحور الأول: الضرورة كمعيار لتحقيق التوازن داخل النظام الجنائي

تعد نظرية الضرورة من النظم القانونية العامة (أولا) التي لها الأثر الواضح في إضفاء المشروعية على بعض الأعمال المخالفة للقانون مع استحضار عامل التوازن القيمي السائد في مجتمع ما (ثالثا)، وهي فكرة قديمة لازمت الفكر القانوني منذ نشأته، وأخذت بها الشرائع القديمة والحديثة المستندة للمراجع الدستورية (ثانيا).

أولا: مفهوم الضرورة

ولقد حظيت فكرة الضرورة باهتمام أغلب فروع القانون، حيث تضمنت نصوصا عامة تحدد شروطها وتبين آثارها، وبالتالي فإن شرعيتها مستمدة من تلك النصوص التي نظمتها وأوضحت أحكامها، وجوهرها واحد في مختلف فروع القانون، وإن اختلفت تطبيقاتها باختلاف المصالح التي يحميها وينظمها كل فرع من هذه الفروع، وهي في جميع الأحوال تقوم على ركنين أولهما: موضوعي يتمثل في قيام خطر ملجئ يهدد إحدى المصالح المحمية، وثانيهما: شخصي يتمثل في رد الفعل تجاه الخطر لحماية المصلحة المهددة، ودرء الضرر عنها وهو ما يسمى بالعمل الضروري7.

إن الضرورة في ظل القانون الجنائي والشرعية الدستورية أمران غير متناقضين، بل يتفقان في سبيل تحقيق الهدف المنشود من النظام الجنائي بأكمله، وهو مكافحة ظاهرة الإجرام مع احترام حقوق الإنسان وحرياته في آن واحد، ويستلزم معيار الضرورة توافر أمرين الأول: وجوب أن تكون المصلحة جديرة بالحماية الاجتماعية، تتصل بأمن المجتمع واستقراره وأسسه وبنيانه، المتمثلة في المصالح العليا التي تمثل قيما اجتماعية أساسية أو مصالح فردية رئيسية، وهو ما أقرته الدساتير المعاصرة في شكل قيود ترد على سلطان المشرع في المجال الجنائي تعبيرا عن إيمانها بأن الحقوق والحريات لا يجوز التضحية بهما في غير ضرورة تمليها مصلحة اجتماعية لها اعتبارها الدستوري أيضا، وتقديرا واعترافا بأن الحرية في أبعادها الكاملة لا تنفصل عن حرمة الحياة8.

الأمر الثاني: ضرورة أن يمثل السلوك المؤثم بغيا حقيقيا وجسيما على المصلحة المحمية جنائيا.

كما أن أساس التوازن في إطار الشرعية الدستورية للقانون الجنائي وفق معيار الضرورة يرتكز على أساس المصلحتين:

حماية مصلحة الفرد: عبر الوقوف ضد التحكم الذي عانت منه البشرية ردحا طويلا من الزمان، فالشرعية الدستورية تضع الحدود الواضحة بين التجريم والعقاب والمساس بالحرية الفردية، مما يضمن لهم الأمن والطمأنينة9.

حماية المصلحة العامة: من خلال إسناد وظيفة التجريم والعقاب، والإجراءات الجارية عليها إلى المشرع وحده، وهو ما يجعله يعبر عن التوازن بين الحاجيات المتعددة، ويكفل الوضوح والدقة في تحديد النصوص الجنائية لضبط التوازن واحتواء التعارض10.

ثانيا: المرجعية الدستورية لمبدأ الضرورة وتطبيقاته القضائية

وقد عنى الدستور المغربي الصادر في 29 يوليوز 2011[11] بوضع أساس الشرعية الدستورية في الباب الثاني من الدستور تحت عنوان الحقوق والحريات الأساسية ذات الصلة بالمجال الجنائي الموضوعي والإجرائي من الفصل 19 إلى الفصل 40 من الدستور الحالي[12]، وبالتحديد الفصل 23 من الدستورالحالي[13]، وما يتفرع عنها من ضمانات منها الفصل 71 من الدستور الذي يحدد مجال القانون أو بمعنى أدق حدد دستور 2011 دائرة التشريع حيث أصبح يختص القانون، إضافة للمواد المسندة إليه صراحة بفصول أخرى من الدستور، بالتشريع في الميادين الآتية: "... - العفو العام – تحديد الجرائم والعقوبات الجارية عليها – التنظيم القضائي

7 أحمد فتحي سرور: الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، القاهرة، 2000 ط 2، ص 487، أحمد فتحي سرور: القانون الجنائي الدستوري، م.س، ص 157

8 خيري أحمد الكباش: الحماية الجنائية لحقوق الانسان "دراسة مقارنة"، دار الجامعيين، 2002، ص 392-393

9 محمود نجيب حسني: شرح قانون العقوبات "القسم العام"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1963، ط 2، ص 72

10 أحمد فتحي سرور: القانون الجنائي الدستوري، م.س، ص 91

11 ظهير شريف رقم 11.1.91 صادر في 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011) القاضي بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011)، ص 3600

12 ج.ر.ع 5964 مكرر، 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011)، م.س، ص 3605 – 3606 - 3607- 3608

13 ج.ر.ع 5964 مكرر، 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011)، م.س، ص 3605

وإحداث أصناف جديدة من المحاكم – المسطرة المدنية والمسطرة الجنائية – نظام السجون ..."14، حيث قطع الدستور الحالي مع كل إمكانية للتطاول من قبل الحكومة على مجال التشريع البرلماني، اللهم إلا ما كان من الحالات التي يرتقبها الدستور نفسه، كتشريع التفويض أو الضرورة15، واستقلال القضاء واعتباره كسلطة بنص صريح الفصول من 107 إلى 16134، وحرمة المنزل وسرية المراسلات الفصل 1724، ومن خلال هذا المبدأ أكد الدستور أن القانون وحده الأداة التشريعية لتنظيم الحرية الشخصية وتحديد الإجراءات التي يجوز اتخاذها في سبيل ضمان أمن المجتمع، فانطلاقا من الفصل 23 من الدستور المغربي النافذ حاليا نعتبر أن الأساس الدستوري لضابط الضرورة في القانون الجنائي المغربي يستند لأساس متين، ويمكن تدعيم هذا الاعتقاد بالفصل الأول من مجموعة القانون الجنائي الذي ينص على تحديد أفعال الإنسان التي تعد جرائم، بسبب ما تحدثه من اضطراب اجتماعي، هذا وتؤكد المادة 1 من ق.م ج.م18، على ضرورة مراعاة الضمانات الإجرائية لتحقيق المحاكمة العادلة19، فمن خلال المبدأ الدستوري لمعيار الضرورة وتفصيلات القانون الجنائي الموضوعي والإجرائي نعتقد أن ضابط الضرورة في المجال الجنائي يلزم المشرع في سنه لمختلف الجرائم وعقوباتها، وعدم انحراف السلطة التشريعية بسلطتها التقديرية، وعلى الرغم من أن هذه الضوابط قد حاول بعض الفقه20 ردها إلى نصوص الدستور، وأعملها القضاء الدستوري في بعض التجارب المقارنة باعتبارها كذلك، فإن هذه الضوابط في حقيقة الأمر تقتضيها الرقابة على السلطة التقديرية في مجال التشريع، حتى ولو لم ينص عليها الدستور، ومن هذه الضوابط أن تتسم نصوص التشريع بالموضوعية، وألا تتجاوز الغرض المخصص الذي رسمت من أجله، وألا تنطوي على مساس جسيم بالحقوق والحريات، إلا أنه وبالرغم من الإقرار الضمني بتواجد ضابط الضرورة، تبقى الحاجة إلى تضمين الشرعية الدستورية مقتضى الضرورة كمحدد لتحقيق التوازن في النظام الجنائي المغربي.

وهكذا يتضح أن الدستور المغربي في مجموعه ينبع عن فكرة الضرورة الاجتماعية فيما يتعلق بالمساس بالحقوق والحريات فالفصل 23 من الدستور21 لا يجيز تقييد حرية أحد بأي قيد إلا بأمر تستلزمه ضرورة تحقيق وصيانة أمن المجتمع بما يحفظ كرامة الإنسان، وهو ما يمكننا استنتاج تواجد معيار الضرورة، الذي على المشرع أن يعمل من أجله "ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع" لتبرير الإجراءات التي تمس الحرية الشخصية، وهو ما يجعل فعالية الحماية الدستورية للحقوق والحريات تتوقف على التوازن بين كل القيم الدستورية للحقوق والحريات، والقيم الدستورية للمصلحة العامة، على نحو يضمن عدم التفريط في أي من هذه القيم الدستورية، وعلى المشرع مسؤولية تنظيم ممارسة الضمانات الدستورية من خلال شكل التوازن الذي يجريه بين مختلف الحقوق والحريات والمصلحة العامة تحت رقابة القضاء الدستوري.

---

14 ج.ر.ع 5964 مكرر، 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011)، م.س، ص 3613

15 ناجي المكاوي: أصول القانون "ماهيته، مصادره، فلسفته وتطبيقه"، م.س، ص 457

16 ج.ر.ع 5964 مكرر، 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011)، م.س، ص 3619 - 3622

17 ج.ر.ع 5964 مكرر، 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011)، م.س، ص 3605

18 ظهير شريف رقم: 1.02.255 صادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002)، بتنفيذ القانون رقم 01-22 المتعلق بالمسطرة الجنائية، ج.ر.ع 5078 بتاريخ 27 ذي القعدة 1423 (30 يناير 2003)، ص 315، ظهير شريف رقم: 1.25.55 صادر في 19 من صفر 1447 (13 أغسطس 2025) بتنفيذ القانون 23-03 بتغيير وتتميم القانون رقم 01-22 المتعلق بالمسطرة الجنائية، ج.ر.ع 7437 بتاريخ 15 ربيع الأول 1447 (8 سبتمبر 2025)، ص 6970

19 من خلال نسخ ديباجة القانون رقم 01-22 بمقتضى المادة الأولى من القانون 23-03 بتغيير وتتميم القانون 01-22، ج.ر.ع 7437 بتاريخ 15 ربيع الأول 1447 (8 سبتمبر 2025)، ص 6962 – 6963 – 6964 – 6965 – 6966 – 6967 – 6968 - 6969

20 عبد الرزاق أحمد السنهوري: "مخالفة التشريع للدستور والانحراف في استعمال السلطة التشريعية"، مجلة القضاة، عدد 1، يناير-يونيو، 1986 ص 361-362، توفيق شمس الدين: "السياسة التشريعية لمكافحة الإرهاب ومدى اتفاقها مع أصول الشرعية الجنائية"، مجلة الدستورية العدد 12.

منشورة بالموقع الالكتروني للمحكمة العليا الدستورية بمصر:

http://www.hccourt.gov.eg/elmglacourt/mkala_drashraf.html

Mise à jour le : 13-07-2025 A: 17H00MIN

21 ج.ر.ع 5964 مكرر، 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011)، م.س، ص 3605

وقد استظهر إعلان الثورة الفرنسية لحقوق الإنسان والمواطن هذا المعيار في مادته الثامنة إذ نصت على أن التشريع لا يمكن أن يفرض سوى عقوبات ضرورية على وجه الدقة واليقين22، وقد انعكس هذا المعيار في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، الذي لم يسمح مطلقا باستخدام القسوة أو الوحشية أو الحط من الكرامة الإنسانية في العقوبات، ولم يسمح بالاعتداء على الحقوق الأساسية أو التعسف في التدخل (المادتان 5 و8 من الإعلان)23، كما جاء العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 ديسمبر سنة 1966، فأكد مبدأ عدم خضوع أحد لعقوبات قاسية أو غير إنسانية أو حاطة بالكرامة المادة 7، ولم يجز المساس بحرية أحد ما لم تكن هناك أسباب تدعو إلى ذلك وفقا للإجراءات المنصوص عليها في التشريع المادة 249، وقد أكدت الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان لسنة 1950 ضابط الضرورة، إذ أوضحت المواد من 8 إلى 11 من هذه الاتفاقية في مجموعها أن ممارسة الحقوق والحريات يمكن أن تخضع لشروط أو قيود أو جزاءات ينص عليها القانون، مما يعد تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي، لحماية الأمن الوطني ووحدة الكيان الإقليمي للدولة، أو للمحافظة على الأمن العام، أو الدفاع عن النظام، أو منع وقوع الجريمة، أو حماية الصحة أو الأخلاق، أو حماية حقوق الغير في مواجهة إفشاء الأسرار الخاصة، أو لضمان استقلال سمعة وحيدة القضاء المادة 10 الفقرة 2 وتطبيقا لذلك، قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأنه يمكن للمشرع أن يضع القواعد التي تنظم ممارسة حرية نقل الأفكار والآراء وأن يضع جزاءات جنائية على مخالفتها "بقصد ضمان فاعليتها أو التوازن بينها مع غيرها من القواعد أو المبادئ ذات القيم الدستورية".

وقد عبرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في حكم لها صدر بتاريخ 23-7-1968 قررت فيه أن على المشرع الجنائي إيجاد توازن دقيق بين حماية المصلحة العامة للمجتمع واحترام حقوق الإنسان، وإن كان له تبني قيود على الحريات الفردية، إلا أن ذلك يجب أن يكون في مجتمع ديمقراطي، وأن تكون هذه القيود مبنية على حاجة ماسة، ومتناسبة مع الهدف المشروع الذي يسعى إليه25.

---

22 La Déclaration des Droits de l'Homme et du Citoyen du 26 août 1789

L'article 8 concerne l'utilité sociale, la légalité et la proportionnalité des peines, Cette disposition fonde aussi le principe de la non-rétroactivité de la loi pénale, La Constitution de 1791 établira un code pénal issu des principes de la Déclaration: les peines seront inscrites et lieront presque totalement le juge, Ce code pénal sera rationnel, classera les peines en fonction des comportements, et sera doté d'une tarification très précise. Aujourd'hui, on considère l'individualisation de la peine en fonctions des qualités du délinquant. L'article 8 confère aussi au droit pénal le rôle de défendre la société: on ne doit donc réprimer que les comportements qui lui portent atteinte. Aussi la peine doit être proportionnée à l'infraction commise à l'encontre de la société: l'ancienne hiérarchie des répressions de l'Ancien Régime est ainsi réduite à néant.

/http://www.liberte.ch/histoire/ddhc

Mise à jour le : 25-10-2025 A: 16H30MIN

23 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة 217 ألف (د-3 (المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948

تنص المادة 5 " لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة"

تنص المادة 8 " لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه عن أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون"

http://www.un.org/arabic/aboutun/humanr.htm

Mise à jour le : 25-10-2025 A: 17H15MIN

انظر أيضا: دليل مرجعي حول حقوق الإنسان، من انجاز مديرية الدراسات القانونية والنهوض بحقوق الإنسان، الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، المملكة المغربية، ص 44

24 العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية: تنص الفقرة الأولى من المادة 9 " لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه، ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا، ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه"

http://ar.wikisource.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%87%D8%AF_%D8%A7%D9%

Mise à jour le : 25-08-2025

انظر أيضا: دليل مرجعي حول حقوق الإنسان، من انجاز مديرية الدراسات القانونية والنهوض بحقوق الإنسان، الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، المملكة المغربية، ص 47

25 الموقع الالكتروني للمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان

Cour européenne des droits de l'homme

http://www.echr.coe.int/ECHR/FR/Header/Case-Law/Hudoc/Hudoc+database

Mise à jour le : 16-11-2025

وقد أكدت المحكمة الدستورية العليا في مصر أنه كلما كان الجزاء مقررا لضرورة، ومتناسبا مع الأفعال التي أثمها المشرع أو منعها، متصاعدا مع خطورتها – كان موافقا للدستور26.

لذلك فحرية السلطة التشريعية في مجال التجريم والعقاب والإجراءات الجنائية الجارية عليها: تتوقف على مجموعة من الاعتبارات التي تسود كل مجتمع، كما تتوقف على نظرة الشارع في هذه المجتمعات، فالتجريم في حقيقة الأمر هو صدى لما يسود المجتمع من اعتبارات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وغيرها، واختيار الشارع لتجريم فعل معين رأى تجريمه دون غيره هو أمر يخرج عن نطاق هذه الدراسة التي تقتصر على تحديد الضوابط والشروط التي يجب توافرها في نصوص تجريم الفعل الذي يرى الشارع تجريمه والعقاب عليه، دون أن تمتد للبحث عن سبب هذا التجريم وتفسير ذلك أن هناك مغايرة من حيث التقييد والإطلاق بين حق السلطة التشريعية في اختيار الفعل المجرم، وبين التزامها بضوابط تجريم هذا الفعل والعقاب عليه: فبينما تتسم سلطاتها في انتقاء الفعل المجرم وتقدير عقوبته بسلطة تقديرية واسعة، فإن هذه السلطة تكون مقيدة على نحو كبير في التزام النص عليه بالضوابط التي أرساها الدستور، فالسلطة التشريعية تتمتع بسلطة تقديرية واسعة في اختيار الأفعال التي ترى أنها تمس بحقوق ومصالح جديرة من وجهة نظرها بالحماية وفى تقدير عقوبتها كذلك، وهو ما يجعل هذه السلطة بمنأى في كثير من الأحيان عن الرقابة الدستورية، فلا تخضع السلطة التشريعية للرقابة الدستورية فيما تصدره من تشريعات إعمالا لسلطتها التقديرية، ما لم تخالف بها أهداف الدستور.

ثالثا: غايات الضرورة: العامل الزمني، صراع القيم والمصالح في المجتمعات

هذا التعارض كان مثار جدل اختلف مداه الزمني، من نظام قانوني لآخر، حيث انقسم الفقه بشأن الإجابة عنه، وهو ما أدى إلى ظهور نظريات فقهية حاولت أن تجد سبيلا إلى التوفيق بين المصلحتين، ومن الأصول المسلم بها أنه على الدولة القانونية بحكم وظيفتها أن تحمي جميع المصالح القانونية، وهذه المصالح ليست مقصورة على مصلحة الدولة فقط، بل إنها تشمل أيضا حقوق الفرد وحرياته، ولا يجوز إهدارها بدعوى المحافظة على مصلحة المجتمع، بل يجب التوفيق بين المصلحتين وعدم طغيان إحداها على الأخرى، والتوسع في التجريم يجب أن يلتزم فكرة الضرورة الاجتماعية ولا يجوز تجريم أفعال لا تصلح أن تكون محلا للتجريم أو لا تنطوي على تهديد للمصلحة المحمية، كما لا يجوز أن تأتى نصوص التجريم متسعة العبارة، غامضة المعنى، مزدوجة الدلالة.

فالقاعدة القانونية في المجال الجنائي جاءت لفض وتنظيم صراع قائم بين قيم ومصالح اجتماعية متناقضة، ومهما تعددت هذه المصالح والقيم فيمكن ردها لنوعين: قيم ومصالح عامة تشبع حاجات تتعلق بالمجتمع والدولة، كحق الدولة في الحفاظ على أمنها الداخلي والخارجي، وما يقتضيه ذلك من تجريم الإعتداءات التي تمس هذا الحق، وغيرها من قيم ومصالح خاصة تشبع حاجات تتعلق بالأفراد كالحق في الحياة الخاصة والحرية الشخصية، هذا التنازع بين القيم والمصالح العامة وبين الحقوق والحريات الشخصية للأفراد بوصفها قيما وحقوقا خاصة، يختص بإزالته وتنظيمه في الغالب القواعد الجنائية وفق الشرعية الدستورية .

والتوازن في إطار القواعد الجنائية يكتسي أهمية خاصة، باعتبار القانون الجنائي من المجالات التي يحتد فيها الصراع بين المصالح القانونية العامة والمصالح القانونية الخاصة ، لذلك يعتبر القانون الجنائي أخطر أداة في يد الدولة لتنظيم حق العقاب، تمارسه باسم المجتمع ولحسابه، في مواجهة الفرد ككائن اجتماعي، ومواجهة الخطر الجنائي وهذه الضرورة يجب أن تقدر بقدرها، والمعيار في ذلك أنه إذا كانت قيمة المصالح أو الحقوق المتنازعة متفاوتة من حيث الدور أو الفائدة التي تحققها للمجتمع، فإن التوازن يكون من خلال المفاضلة بين هذه الحقوق والمصالح وهو ما يسمى "التوازن بالترجيح"، أما إذا كان الدور الذي يؤديه حقان أو مصلحتان متعارضتان واحدا أو متساويا في تحقيق التضامن الاجتماعي فهما متساويان من حيث الجدارة.

ولا شك في أن الشرعية الدستورية للمسطرة الجنائية تبقى لها الأهمية الكبرى، حيث لا يقتصر المساس بالحريات والحقوق في التجريم والعقاب، ولكنه يمتد أيضا إلى النظام الإجرائي الجنائي، وذلك من خلال إجراءات الخصومة الجنائية التي تباشرها الدولة بعد وقوع الجريمة من أجل الكشف عن الحقيقة وإقرار حقها في العقاب، وإجراءات التنفيذ العقابي بعد إقرار حق الدولة في

26 دستورية عليا في 6 يونيه سنة 1998 في القضية رقم 152 لسنة 18 قضائية "دستورية"، مجموعة أحكام الدستورية العليا جـ 8 قاعدة رقم 104 ص 365

العقاب ، إذ تعتبر بمثابة دستور الحريات العامة الذي يسهر على احترامها وضمانها، من خلال الموازنة بين مصلحة الجماعة في اقتضاء حقها في العقاب، ومصلحة الفرد في أن تصان حقوقه وحرياته عبر رسم نطاق قانوني لحرية الفرد، وضمان الحد الأدنى من الحرية التي يجب الحفاظ عليها وعدم التضحية بها، مهما كانت الأسباب المبررة، اعتقادا بأن الحد الأدنى لا يتعارض ومصلحة المجتمع، بل هي عامل يسهم في تحقيقها، فالتوازن الدقيق بين اعتبارات حماية المصلحة العامة واعتبارات حماية حقوق الإنسان والحريات تجد مجالها الخصب في العلاقة الضابطة بين الدستور والقانون الجنائي بحيث نجد القانون الإجرائي يحاول المزج بين متناقضين هما: فتح المجال للمس بالحقوق والحريات عندما تقتضي ضرورة حماية المجتمع من الجريمة وآثارها، وفي الآن نفسه عدم المساس بحقوق وحريات الأفراد دون وجود مبرر شرعي يدعو لذلك، وهو ما كرسه التعديل الجديد لقانون المسطرة الجنائية.

إن المعيار الدستوري في الموازنة بين المتناقضات، وعدم تغليب أحدهما على الأخرى فكلما غلب المشرع المصلحة العامة زادت القواعد المحددة والمقيدة للحريات، وإذا غلب المصلحة الفردية تقلصت قواعد التحديد والتقييد، ويبقى حسن توظيف صلاحية التشريع باستحضار معيار الضرورة لتحقيق التوازن بما يحقق المصلحتين معا، والنص الذي ينتهك هذه الضمانات هو تعسف ينتهك التوازن الذي يجب أن يبنى عليه القانون الجنائي، بمعنى آخر هذه الضمانات يجب أن تشكل مبادئ توجيهية للقانون الجنائي، وذلك من خلال تحقيق الأمن الفردي والضبط الإجتماعي.

ويترتب على القاعدة السابقة نتيجة مهمة، وهي أنه إذا كانت سلطة الشارع في اختيار الفعل المجرم وتحديد عقوبته تتسم بالتقدير، فإن سلطته في النص عليه تتسم بالتقييد بوجوب الالتزام بالضوابط الدستورية في التجريم والعقاب، ووجوب تجنب الإفراط في التدخل الجنائي، حتى لا تصبح الترسانة الجنائية متضخمة في ظل تعدد المعايير ولا سيما منها المركبة، وهو ما قد يعود على الفرد بمزيد من القيود على الحقوق والحريات، لذلك يبقى التدخل إلا لضرورة وبوسائل تتناسب مع المصلحة محل الحماية، وعدم تجاوز الحد الضروري لتحقيق المصلحة الاجتماعية العادلة للمجتمع، وبالرجوع إلى الشرعية الدستورية كمكان ممتاز يعبر فيه عن ضابط أعلى للتوازن في مواجهة المتغيرات بالنسبة لمجتمع معين، فإننا نجدها قد تضمنت وسيلة أكثر وضوحا لإحداث التوازن داخل القانون الجنائي بنصها على احترام الحقوق والحريات الفردية، والتي يلتزم المشرع الجنائي بالوقوف عندها عند ممارسته لسلطته في إيجاد القاعدة الجنائية موضوعية كانت أم إجرائية .

المحور الثاني: مبدأ التناسب كمعيار لتحقيق التوازن داخل النظام الجنائي

تحدد المبادئ والقواعد الدستورية طبيعة مضمون قواعد القانون الجنائي (ثانيا)، وتجعلها أكثر انضباطا مع الإرادة العامة للشعب المتمثلة في الوثيقة الدستورية، وتأكيد حماية الحقوق والحريات والمصلحة العامة من خلال إحداث توازن فيما بينها (ثالثا)، وهذا التوازن يتحقق من خلال معيار التناسب كمبدأ (أولا) الذي يحقق علاقة منطقية بين الوسائل والغايات.

أولا: تحديد مفهوم التناسب

فالحقوق والحريات الدستورية يجب أن تخضع كل سلوك ينال منها للجزاء الجنائي الذي يتناسب مع خطورته ويحقق في نفس الوقت الردع الجنائي27، وفي العصور الحديثة وبفضل تطور القيم الاجتماعية والمبادئ والنظم السياسية، اتجه تطور الجزاء نحو استبعاد العقوبات المفرطة والقسوة وتخليص الجزاء من طابع الانتقام إذ أصبح الجزاء ينشد أهدافا اجتماعية هي الردع بنوعيه28، ليأتي مبدأ التناسب الذي يجسد في كنهه المبادئ الدستورية لتبقى حاكمة وتصحح اعوجاج السلطة التشريعية29.

27 أحمد خيري الكباش: م.س، ص 397

28 جعفر علوي: القانون الجنائي العام المغربي، ج 2 ، مكتبة المعارف الجامعية، فاس، 2006، ص 95، عبد الواحد العلمي: شرح القانون الجنائي المغربي" القسم العام"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 2007، ص 384

29 Maria Sakellaridou: la généalogie de la proportionnalité.
http://www.droitconstitutionnel.org/athenes/sakellaridou.pdf
Mise à jour le: 16-12-2025
Klaus tiedeman: "la constitutionnalisation de la matière pénale en allemgne", Rev.Sc.Crim.Drt.Pén.Comp, N1, 1994, p 10

ويعرف بعض الفقه معيار التناسب "بأنه علاقة ملاءمة تربط بين شقي القاعدة الجنائية بحيث يكون الإيلام المتضمن في شق الجزاء متناسبا مع جسامة الفعل، وكافيا لحمل المخاطبين على احترام الالتزامات التي يتضمنها شق التكليف من جهة، ومؤديا إلى تحقيق أهداف الجزاء من جهة أخرى"30.

وقد نشأ مبدأ التناسب "principe de proportionnalité" لكي يكون معيارا لتحقيق هذا التوازن ضمانا لوحدة النظام القانوني في حمايته للحقوق والحريات وللمصلحة العامة، ويقتضي هذا التناسب وجود علاقة منطقية ومتماسكة بين مختلف القواعد القانونية، وبين مختلف العناصر التي تتكون منها القاعدة المنطقية الواحدة، ويتحقق هذا التناسب من خلال مجموعة من الأفكار التي تمثل المنطق والتجانس وعدم التحكم، ومن جميع هذه الأفكار يمكن استخلاص التناسب عند تطبيقها ويحفل النظام القانوني بتطبيقات عديدة لمعيار التناسب حيث نجد أن العقوبة يجب أن تكون متناسبة مع الجريمة31، ونظرا لتميز الجزاء في نطاق القاعدة الجنائية عن غيره من القواعد القانونية في المجالات الأخرى، حيث ينطوي على خطورة تفوق الإيلام في الفروع القانونية الأخرى32، وبفضل تطور القيم الاجتماعية والمبادئ والنظم السياسية انطلاقا من الوثائق الدستورية، استتبع ذلك استبعاد العقوبات المفرطة في القسوة والوحشية والاقتصار على عقوبات معتدلة وتخليص الجزاء الجنائي من طابع الانتقام، فأصبح النظام الجنائي برمته خاضعا لسيادة شرعية القانون وينشد أهدافا اجتماعية معينة تزاوج بين الردع الجنائي بنوعيه والعدالة مع مراعاة مبادئ حقوق الإنسان33.

إن النظام القانوني يحكم مجموعة من الحقوق والحريات التي يتعين إحداث التوازن فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين المصلحة العامة من جهة أخرى وعلة ذلك تكمن في أن الحقوق والحريات ليست مطلقة، ومن ثم يتعين حل التنازع الذي قد ينشأ بين القواعد القانونية ذات المرتبة الواحدة التي تحمي الحقوق والحريات34، ويتوقف التناسب على مدى ما يتمتع به الفرد من حرية، ففي ظل الفكر التسلطي الذي يعطي للدولة جميع الحقوق والسلطات ويتجاهل قيمة الفرد في المجتمع، حيث لا مجال للحديث عن حرية الفرد، وهذا بخلاف الفكر الحر الذي يعطي للفرد مكانته في المجتمع ويوجب احترام جوهر حريته، والدولة القانونية بحكم وظيفتها عليها أن تحمي جميع المصالح القانونية، وهو ما يستلزم التوفيق بين المصالح المتعارضة بشكل متناسب في إطار العلاقات الاجتماعية التي تحكم المجتمع35.

ثانيا: المرجعية الدستورية لمبدأ التناسب وتطبيقاته القضائية

وبالإطلاع على الفصل 23 وغيرها من الفصول الموجودة في الدستور المغربي36 كأساس مرجعي للتناسب بين التجريم والعقاب وحماية الحقوق والحريات، إلا أن ما يمكن استنتاجه هو أن نصوص الدستور التي تتصل بالتجريم والعقاب تتسم بعموميتها وبتعدد أوجه تفسيرها، ولذلك يبقى دور العدالة الدستورية في مراقبة تواجد ضابط التناسب في النصوص الجنائية الموضوعية والإجرائية، وتجاوز الإطار الضيق لنصوص الدستور واستلهام أبعادها، وهكذا يبقى الفصل 23 من الدستور المغربي كأساس لتأكيد الشرعية الدستورية للقانون الجنائي المغربي، ومن شأن حسن توظيف الصلاحية التشريعية في المادة الجنائية انطلاقا من

30 محمود طه جلال: م.س ، ص 197

André Mathiot : "le contrôle de la constitutionnalité des lois pénales et de procédure pénale par la cour suprême des Etats-Unis au XX siécle", Rev.Sc.Crim.Drt.Pén.Comp, N 4, 1985, p 731.

31 أحمد فتحي سرور: الحماية الدستورية للحقوق والحريات، م.س، ص 91

32 محمود طه جلال: م.س، ص 198-199

33 محمود نجيب حسني: علم العقاب، دار النهضة العربية، 1972، ص 41 -104

34 Exposé fait lors de la visite au Conseil d'un groupe de magistrats judiciaires : "Droit pénal et droit constitutionnel"
http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/root/bank_mm/pdf/Conseil/penal.pdf
Mise a jour le: 17- 10 – 2025 A 13H20MIN

35 أحمد فتحي سرور: الحماية الدستورية للحقوق والحريات، م.س، ص 367

36 ج.ر.ع 5964 مكرر، 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011)، م.س، ص 3605

الفصل 71 من الدستور37 أن يحقق التناسب على المستوى التشريعي، وإذا ما انتقلنا إلى مقتضيات القانون الجنائي في باب تفريد العقاب وبالأساس مقتضيات الفصل 141 من ق.ج.م38، الذي منح السلطة التقديرية للقاضي في تحديد وتفريد العقوبة، في نطاق الحدين الأدنى والأقصى المقررين في القانون المعاقب على الجريمة، مراعيا ضوابط التفريد المتمثلة في خطورة الجريمة من جهة، وشخصية المجرم من جهة أخرى، إلى جانب تقنيات التفريد وغيرها من وسائل الإثبات وإجراءات الخصومة الجنائية المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية.

وتعتبر المسطرة الجنائية ترجمة عملية لمبدأ دستوري ذو أهمية في مجال الحريات العامة وهو الذي تضمنه الفصل 23 و 24 من الدستور المغربي39 في مرحلة الشرطة القضائية وهي الأخطر على الحقوق والحريات، والتي لن يتم تحصينها إلا عبر حق الدفاع وقرينة البراءة منذ أول إجراء إلى حين صدور الحكم، ومع ذلك تبقى الحاجة إلى وضوح السند الدستوري كإطار للتوازن وهو ما سبق أن نبهنا إليه فيما يتعلق بمعيار الضرورة وهو ما ينطبق على معيار التناسب، وتدعيم ذلك يبقى مطلبا ملحا لتأكيد الشرعية الدستورية في هذا المجال لا سيما وأن بعض التجارب المقارنة تبقى أكثر وضوحا وجرأة في تبني ضوابط التجريم والعقاب.

نخلص إذا إلى أن مبدأ التناسب مبدأ دستوري يحكم العلاقة بين التجريم والعقاب، معياره تحقيق أهداف العقوبة، ومجاله شق الجزاء من القاعدة الجنائية، وفي واقع الأمر فإن مبدأ التناسب الذي لا تقوم الضرورة في التجريم إلا بمراعاته، يتمتع في ذاته بذات القيمة الدستورية التي تتمتع بها سائر الحقوق والحريات والمصلحة العامة، لأنه من خلال احترام هذا المبدأ يتم احترام كافة القيم الدستورية التي نالت حماية الدستور بطريقة منطقية متوازنة، ولا شك في أن القضاء الدستوري في الدول التي أسست مثل هذا النوع من القضاء يقع عليه عبء مراقبة مشروعية الضرورة والتناسب في التضحيات التي تتحملها القيم التي يقوم عليها النظام الدستوري، فإذا أقدم المشرع على إحداث عدم تناسب ظاهر لا يتفق مع الأهداف والمقاصد التي استهدفها الدستور من وراء حماية الحقوق والحريات وسائر القيم التي ينص عليها، تعرض للقضاء بعدم دستورية القاعدة التي أخلت بضوابط الضرورة والتناسب المطلوب، فالسلطة التقديرية للمشرع في تحديد الضرورة والتناسب في التجريم والعقاب ليست مطلقة، وإنما تحدها الغايات التي استهدف الدستور تحقيقها، لأن السلطة التشريعية لا تمارس اختصاصها إلا في حدود الدستور فالضرورة والتناسب يكونان معا معيارا دستوريا يتعين الالتزام به، غير أن الأمر بالنسبة للنظام الدستوري المغربي لم يتجرأ بعد على إرساء عدالة دستورية فعالة ويتمظهر ذلك من خلال محدودية المهام الموكولة للمجلس الدستوري.

وحقيقة الأمر، أن الدستور إما أن يعبر عن أحكامه بقواعد محددة تتقيد بها إرادة المشرع، وإما أن يلجأ إلى وضع مبادئ تحدد الغايات التي يجب تحقيقها من وراء نصوصه، وتستنبط هذه الغايات من مجمل نصوص الدستور، ويبقى من واجب القضاء الدستوري أن يبلور المضمون القاعدي لهذه المبادئ التي تحدد مقاصد المشرع الدستوري، وتراقب المشرع العادي في ضوء احترامه لهذا المضمون وبالتالي تكون رقابة القضاء الدستوري للمشرع في تقديره للتناسب هي رقابة مشروعية دستورية وليست محض تدخل في سلطته التقديرية، وذلك باعتبار أن مقاصد الدستور وغاياته وإن تجلت في ثنايا الدستور كمبادئ عامة، إلا أن القضاء الدستوري بحكم رسالته يضفي عليها مضمونا قاعديا يأخذ وضعه الأسمى في هرم القواعد القانونية المتدرج، فيتقيد المشرع العادي به فيما يضعه من قواعد. إلا أن الإخلال يجب أن يكون واضحا ظاهرا جليا يكشف بقوة هذا الوضوح عن انتفاء الضرورة أو عدم التناسب في التجريم والعقاب، بل وينطق به دون أن يحتاج الأمر إلى مراجعة السلطة التقديرية للمشرع والتي تقوم على اعتبارات الملاءمة في اختيار أفضل الوسائل لتحقيق المقاصد التي توخاها المشرع الدستوري .

وكما تقول المحكمة الدستورية العليا، فإن الجزاء الجنائي لا يكون مخالفا للدستور إلا إذا اختل التوازن بصورة ظاهرة بين مداه وطبيعة الجريمة التي تعلق بها، ودون ذلك يعني إحلال المحكمة لإرادتها محل تقدير متوازن من السلطة التشريعية للعقوبة التي

37 ج.ر.ع 5964 مكرر، 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011)، م.س، ص 3613

38 ظهير شريف رقم: 1.59.413 يتعلق بالمصادقة على مجموعة القانون الجنائي، ج .ر.ع 2640 مكرر، بتاريخ 12 محرم 1383 (5 يونيه 1963)، ص 1265

39 ج.ر.ع 5964 مكرر، 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011)، م.س، ص 3605

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

فرضتها ، وفي قرار للمجلس الدستوري الفرنسي قرر عدم دستورية الجزاء الذي يبدو ظاهرا عدم تناسبه مع الوقائع التي تؤدي إليه، وقد تمحور مضمون القرار حول عدم دستورية الغرامة الضريبية بسبب إخفاء دخل الممول، لأنه انطوى عن عدم تناسب ظاهر، وذلك بالنظر إلى مبلغ الغرامة والدخل المخفي، حيث تبين للمجلس عدم التناسب بين الفعل الذي أتاه المتهم والجزاء، كما قضى المجلس الدستوري في فرنسا بعدم دستورية نص المادة 1/421 من قانون العقوبات التي اعتبرت من أعمال الإرهاب مجرد مساعدة أجنبي على دخول البلاد أو التنقل أو الإقامة بها على وجه غير مشروع، وذلك على أساس أن المشرع جرم هذا السلوك بذاته بناء على هذا الوصف، رغم أنه قد لا تكون له علاقة مباشرة مع العمل الإرهابي الذي اقترفه هذا الأجنبي، دون إخلال بإمكان اعتبار هذا الفعل اشتراكا في أعمال الإرهاب، أو إخفاء للمتهم بالإرهاب أو اشتراكا في جمعية إرهابية إذا توافرت الشروط التي يتطلبها القانون لقيام هذه الجريمة، وقد أسس المجلس الدستوري قضاءه على عدم توافر شرط الضرورة في التجريم والعقاب في هذه الحالة ، وانتهى المجلس إلى أن المشرع قد مارس تقديره دون تناسب ظاهر "Disproportion manifeste"، على أساس أن التجريم تحت وصف الإرهاب لا يتعلق بأعمال مادية تمس مباشرة أمن الأموال والأشخاص وإنما تتعلق فقط بمساعدة أشخاص في وضع غير مشروع، وأضاف المجلس الدستوري أن وصف الأفعال محل التجريم لا يؤدي فقط إلى تشديد العقوبات بل يؤدي إلى خضوعها إلى إجراءات أكثر شدة مما ينص عليه القانون العام، وذهب المجلس الدستوري في حالة أخرى إلى أنه لا يجوز للمشرع أن يضع عقوبات غير ضرورية ، هذا ويعد الإخلال بالتناسب ظاهرا إذا كان من شأنه أن تفقد الحقوق والحريات جوهرها ومحتواها لدى المشرع، ففي هذه الحالة يبدو جليا مدى الإخلال بالمقاصد التي استهدفها الدستور .

ثالثا: أنواع التناسب و أبعاده على العملية على مضمون القاعدة الجنائية

وتحدث الفقه[40] عن ثلاث مستويات للتناسب وهي كالتالي:

التناسب التشريعي: يكون في معرض بناء القاعدة الجنائية، وهذه المهمة يتولاها بالطبع المشرع من حيث الأصل باعتباره يمثل الإرادة العامة، فيكون مسؤولا عن تحقيق التناسب بين شقي القاعدة الجنائية من خلال جعل الجزاء متناسبا من حيث الشدة مع الأهمية الاجتماعية للإلتزام موضوع التكليف فيتحقق الردع العام.

أما التناسب على المستوى القضائي: فيتنقل من مرحلة العمومية والتجريد إلى مرحلة التطبيق والتشخيص، وهي مهمة موكولة للقضاء باعتباره الحارس على الحقوق والحريات وأمن المجتمع، وتشكل السلطة التقديرية الممنوحة للقضاء من خلال آليات التفريد مدخلا مهما لتحقيق التناسب ومن خلاله العدالة.

أما التناسب على المستوى التنفيذي: يتم استحضاره من خلال تنفيذ الجزاء في حق المحكوم عليه، والذي تتولاه الإدارة العقابية مع تدخل السلطة القضائية في الأنظمة التي أخذت بناصية قضاء التنفيذ كتوجه معاصر للسياسة العقابية، لتأمين الإصلاح وإعادة التأهيل الاجتماعي بشكل يتناسب والخطورة الإجرامية ليتم تحقيق الردع الخاص.

ويتحدد معيار التناسب انطلاقا من الهدف المتوخى من الجزاء، فكل عقوبة لا تحقق الغرض المنشود منها توجب البحث في خلل العلاقة بين مقدار الجزاء وجسامة الاعتداء على القيم والمصالح محل الحماية الجنائية[41]، ومن هنا يبقى التدخل الجنائي استثنائيا تحت ضرورة الحاجة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية في حماية القيم الأساسية للمجتمع، وارتباطها بفكرة حقوق الإنسان والديمقراطية[42].

40 محمود طه جلال: م.س، ص 200-201

41 م.س، ص 201

Patrick Kolb – Laurence Leturmy: droit pénal général, collection Gualino, 2003, 2°éd, p32

42 Mohieddine Amzazi: "code pénal, code de procédure pénale et droits de l'homme", in Maroc et les droits de l'homme, collectif s / dir de Driss Basri, Michel Rousset et George Vedel, collection édifications d'un état Moderne, l'harmattan, 1994, p 239

والتزاما بمعيار التناسب يجب أن تتسم نصوص العقاب بالتناسب مع جسامة الفعل المرتكب، وألا تنطوي على قسوة مبالغ فيها، أو تقيد سلطة القضاء في تقدير العقوبة وفي استعمال الرأفة43، ولذلك نجد النظم الاستبدادية تهتم بإعادة ترتيب نظامها الإجرائي الجنائي، وذلك من أجل منح سلطات البحث والتحقيق والاتهام سلطات واسعة في المساس بحقوق الأفراد وحرياتهم، كما أنها تلجأ إلى تقوية سلطة الدولة في المحاكمات الجنائية وتجريد الفرد من ضمانات حريته، فيصبح قانون الإجراءات الجنائية في هذه النظم أداة للسلطة، وليس أداة لتوخي الحقيقة وإجراء محاكمة عادلة يتم فيها ضمان الحقوق والحريات44.

إن تطبيق معيار التناسب في القانون الجنائي يوجب أن تكون العقوبة متناسبة مع الجريمة، كما يكفي لاحترام مبدأ المساواة وجود معاملة متكافئة من الناحية المنطقية بين أصحاب المراكز القانونية الواحدة، وقد أكدت المحكمة الدستورية العليا بمصر أن المشروعية الدستورية للمعاملة المقررة للمراكز القانونية المتكافئة تتحدد في ضوء ارتباطها عقلا بأهدافها، واعتبار الأمر تحكميا إذا ما تجاوز الحدود المنطقية لتنظيم الحقوق والحريات45 وتبقى هذه المبادئ في ضوء ارتباطها بالهدف من القاعدة القانونية، وفي هذا الصدد فإن مبدأ التناسب يصلح منهجا للاسترشاد به في تحديد ما إذا كانت وسائل استعمال الحقوق والحريات تحقق الهدف منها أو لا، وفي هذا الصدد أشار الفقه46 إلى فكرة المعقولية التي أسس لها القضاء الأنجليزي والأمريكي لتحديد مدى توافر التناسب بين الوسائل والغاية المتوخاة من تقريرها.

وهكذا يمكن إيراد مثال توفير التناسب بين العقوبة وجسامة الجريمة، باعتبار أن العقوبة تمثل المعاملة التي يحددها القانون عند المساس بالحق والحرية المعتدى عليها، وهي ما يجب أن ترتبط عقلا ومنطقا بالهدف من تقريرها47، وهكذا يحدد القانون الجنائي المبادئ التي توجه سلوك الفرد والجماعة في سبيل خير المجتمع والسير به نحو الأفضل وحمايته من الاضمحلال والانحلال، كما يحدد العقوبة التي تحل بمن يخرج على هذه المبادئ الموضوعة لحماية الإنسان والمجتمع، واتصال الإنسان بالمجتمع اتصالا وثيقا، ناجم عن حماية كل منهما للآخر، وهو يجعل الإنسان المتحضر ذاتا اجتماعية مكونة من قيم ومفاهيم مجتمعه، ومع تطور المجتمعات وتطور فكرة الدولة بمفهومها الحديث الرامي إلى حماية المجتمع والمحافظة على قيمه، تطور القضاء الجزائي وأصبح يمارس وظيفته الاجتماعية بتعمق وفهم، وأصبحت بالتالي الأحكام التي تصدرها المحاكم، تبرز بشكل واضح وصريح المفهوم الاجتماعي للجرم والغاية الاجتماعية عند فرض العقوبة فالقانون الجنائي يحمي الحقوق التي قررها الدستور ويلتزم بالمبادئ التي يقررها في مجالات التجريم والعقاب والإباحة والمسئولية، كما يلتزم قانون الإجراءات بالمبادئ الدستورية في الحقوق والحريات العامة وفي هذا الإطار يتحدد دور المشرع الجنائي، والقاضي الجنائي.

خاتمة:

وارتباطا بذلك يعد التشريع الجنائي من أهم المجالات التي يبدو فيها بعض الاختلاف بين مختلف الحقوق والحريات من جهة وبينها وبين المصلحة العامة من جهة أخرى، فهذا التشريع يتحمل مسؤولية تحقيق التوازن الذي يوقف هذا الصراع ويكفل حماية كل من الحقوق والحريات والمصلحة العامة بقدر متناسب48، ويرجع ذلك إلى أن التوازن بين الحقوق والحريات، وسائر القيم الدستورية المتمثلة في حقوق وحريات الغير أو في المصلحة العامة؛ يجب أن يتم وفقا للضرورة الاجتماعية والتناسب، فالضرورة لابد أن تكون بقدرها، ومن هنا جاء التناسب، ولا تناسب إلا بالقدر الضروري، وهكذا فإن ضابط الضرورة والتناسب، يحكم نطاق تدخل المشرع في تقييد الحقوق والحريات بالقدر اللازم للتوازن مع المصلحة العامة وسائر القيم التي يحميها الدستور وفي حدودها المعقولة49.

---

43 أشرف توفيق شمس الدين: "السياسة التشريعية لمكافحة الإرهاب ومدى اتفاقها مع أصول الشرعية الجنائية"، الموقع الالكتروني للمحكمة العليا الدستورية بمصر:
http://www.hccourt.gov.eg/elmglacourt/mkala_drashraf.html
Mise à jour le : 13-10-2025 A 12H25MIN

44 أحمد فتحي سرور: الشرعية الدستورية وحقوق الانسان في الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، 1995، ص 65-71

45 حكم دستورية عليا في 9 مايو 1998 في القضية رقم94 لسنة 18 قضائية (دستورية)، الجريدة الرسمية في 24 مايو سنة 1998 العدد 27، منشورة بالموقع الالكتروني للمحكمة الدستورية العليا بمصر
تاريخ الاطلاع: 19 دجنبر 2025، الساعة 14س 30د

46 أحمد فتحي سرور: الحماية الدستورية للحقوق والحريات، م.س، ص 91

47 م.س، ص 92-93

48 Loïc Philip: "la constitutionnalisation du droit pénal français", Rev.Sc.Crim.Drt.Pén.Comp, N 4, 1985, p 720.
وجدي ثابت غبريال: م.س، ص 15، عصام عفيفي عبد البصير: مبدأ الشرعية الجنائية "دراسة مقارنة في القانون الوضعي والفقه الجنائي الإسلامي"، م.س، ص66

49 Mireille Delmas-Marty: "la jurisprudence du Conseil constitutionnel et les principes fondamentaux du droit pénal proclamamés par la déclaration de 1789", intervention aux colloque la déclaration des droits de l'homme et du citoyen et la jurisprudence, presses universitaires de France, 1989, 167

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

نظرية تحوّل العقد وأثرها في الحد من البطلان

- دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود الموريتاني-

الدكتور : محفوظ احمد سيد عبد الله
- حاصل على دكتوراه في القانون الخاص-

الملخص:
تتناول هذه الدراسة نظرية تحوّل العقد بوصفها آلية قانونية تهدف إلى الحد من آثار البطلان في إطار قانون الالتزامات والعقود الموريتاني. وتقوم هذه النظرية على فكرة إعادة تكييف العقد الباطل في صورة عقد آخر صحيح، متى توافرت عناصره الجوهرية داخله، بما يسمح بالحفاظ على الغاية الاقتصادية للتصرف بدل إهداره كليًا. وقد بيّن البحث أن مجال تطبيقها ينحصر أساسًا في العقود الباطلة، مع خلاف فقهي حول امتدادها إلى العقود القابلة للإبطال، خاصة قبل تقرير الإبطال. كما استعرض شروط إعمالها، وفي مقدمتها توافر عناصر العقد البديل داخل العقد الأصلي، وانصراف الإرادة المحتملة للمتعاقدين إليه. وخلصت الدراسة إلى أن فعالية هذه النظرية تظل رهينة بضبط شروطها تشريعيًا وتوحيد تطبيقها قضائيًا، بما يحقق التوازن بين استقرار المعاملات واحترام القواعد القانونية.

The Theory of Contract Conversion and Its Effect on Mitigating Nullity

— A Study in Light of the Mauritanian Code of Obligations and Contracts —

Dr. Mahfoudh Ahmed SIDI ABDELLAHI

Summary :
This study examines the theory of contract transformation as a legal mechanism aimed at mitigating the effects of nullity within the framework of the Mauritanian Code of Obligations and Contracts. The theory is based on the idea of recharacterizing a void contract into another valid contract, provided that its essential elements are contained within it, thereby preserving the economic purpose of the transaction rather than nullifying it entirely. The research demonstrates that the scope of its application primarily concerns void contracts, while a doctrinal debate persists regarding its extension to voidable contracts, particularly prior to a formal declaration of annulment. It also analyzes the conditions required for its application, notably the presence of the essential elements of the alternative contract within the original one, and the presumed intention of the parties to adopt this substitute contract. The study concludes that the effectiveness of this theory depends on clear legislative regulation and consistent judicial application, ensuring a balance between transactional stability and compliance with legal rules.

المقدمة:

شهدت المعاملات العقدية الحديثة تحولات عميقة، أفرزت أنماطًا جديدة من التعاقد، فلم يعد العقد مجرد وسيلة تقليدية للمعاوضة، بل أضحى أداة أساسية للتبادل الاقتصادي وآلية لتنظيم العلاقات داخل المجتمع. وقد أسهم هذا التحول في تكريس مكانة العقد باعتباره من أهم المؤسسات القانونية، ومحورًا رئيسيًا للمنازعات القضائية، بالنظر إلى ارتباطه الوثيق بالحياة الاقتصادية.

ويُعزى هذا التطور إلى جملة من العوامل المتداخلة، في مقدمتها تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية، وتنامي المبادلات التجارية عبر الحدود، إلى جانب الثورة الرقمية التي أفرزت أنماطًا حديثة من التعاقد، كالعقود الإلكترونية وعقود الاستهلاك عن بُعد. كما أدى تعقّد المعاملات وتداخل المصالح الاقتصادية إلى بروز صيغ تعاقدية مركبة، تتجاوز القوالب التقليدية للعقود المسماة، وهو ما دفع الفقه والقضاء إلى تطوير أدوات تحليلية وقواعد تفسيرية جديدة لاستيعاب هذه التحولات.

ولم يعد العقد، في هذا السياق، مجرد تعبير عن سلطان الإرادة في صورته الكلاسيكية، بل أصبح يخضع لاعتبارات تتجاوز الإرادة الفردية، من قبيل تحقيق التوازن العقدي، وحماية الطرف الضعيف، وضمان استقرار المعاملات. وهو ما تجلى في تنامي التدخل التشريعي لإعادة ضبط العلاقة التعاقدية، سواء من خلال فرض قواعد آمرة، أو إقرار آليات قانونية تُمكّن القاضي من تعديل آثار العقد أو إعادة تكييفه بما يحقق العدالة.

فالعقد، وإن كان يُعرّف تقليديًا بأنه توافق إرادتين أو أكثر على إحداث أثر قانوني (50)، فإنه في حقيقته يُجسد توازنًا بين مصالح اقتصادية متعارضة، يتحقق من خلالها نوع من التوافق، ومن ثم، فهو أداة للتداول الاقتصادي، ووسيلة لتجسيد السياسات الاقتصادية والمالية، خاصة في ظل التدخل التشريعي المتزايد لضبط التوازن داخل العلاقة التعاقدية، في إطار جدلية مستمرة بين الحرية التعاقدية ومتطلبات العدالة.

ولكي ينتج العقد آثاره القانونية، يتعين أن يستوفي كافة أركانه التي قررها القانون (51)، إذ إن العقد الصحيح هو الذي يقوم سليمًا في أصله ووصفه. أما إذا اختل أحد أركانه، فإن الجزاء المترتب على ذلك هو البطلان، بما يؤدي إلى انعدام آثاره القانونية.

ويُقصد بالبطلان (52) زوال الوجود القانوني للتصرف، بحيث يُعد كأن لم يكن، بأثر رجعي يشمل الماضي والمستقبل، وهو ما يجعله من أخطر الجزاءات المدنية، نظرًا لما ينطوي عليه من مساس بمبدأ استقرار المعاملات. ذلك أن العقد المعيب قد يُنتج آثاره فعليًا قبل الحكم ببطلانه، مما يؤدي إلى الإضرار بمصالح الأطراف والغير على حد سواء، وهو ما دفع الفقه إلى التحذير من صرامة هذا النظام.

غير أن التطبيق الجامد لنظرية البطلان قد يتعارض مع مقتضيات العدالة والواقع العملي، خاصة عندما يكون العقد الباطل قد أفرز مراكز قانونية مستقرة، أو رتب مصالح جديرة بالحماية. ففي مثل هذه الحالات، قد تكون حماية هذه المصالح أولى من إعمال جزاء البطلان(53)، لاسيما في ظل ضرورة حماية الغير حسن النية، وصون الاستقرار الاقتصادي للعلاقات التعاقدية.

ومن هنا، برزت الحاجة إلى آليات قانونية مرنة تُخفف من حدة البطلان، ومن أهمها نظرية تحوّل العقد، التي تقوم على إعادة تكييف العقد الباطل في صورة عقد آخر صحيح، متى توافرت أركانه، بما

50 - هذا هو التعريف الفقهي الشائع للعقد

51 - نظم المشرع أركان العقد في الفصل 23 من ق ل ع، محددًا إياها في الأهلية، والرضى، والمحل، والسبب، باعتبارها شروطًا جوهرية لقيامه تناولتها المادة 59 من نفس القانون. كما قد تضاف إلى هذه الأركان عناصر خاصة في بعض العقود، كالشكلية (م 500 ق ل ع) أو التسليم مثلا (م 729 من ذات القانون). ويترتب على تخلف أي من هذه الأركان، سواء العامة أو الخاصة، بطلان العقد، وفقًا للمواد من 319 إلى 331 من نفس القانون

52 - البطلان هو: «الجزاء القانوني على عدم استجماع العقد لأركانه كاملة مستوفية لشروطها»، انظر: عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ج1 نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام، 1964، ص: 486

53 -عالي كاظم الشيباني، تحول العقد في نطاق القانون المدني، ط 1، منشورات حلبي القانونية، لبنان، 2015، ص: 3 وما بعدها

يسمح بالحفاظ على بعض آثاره القانونية بدل إهدارها كليًا. وقد كرس المشرع هذه الفكرة ضمن مقتضيات قانون الالتزامات والعقود(54)، خاصة في المادة 322.

ولا تُعد هذه النظرية وليدة التقنينات الحديثة، بل تمتد جذورها إلى الشرائع القديمة والفقه الإسلامي، قبل أن تتبلور في إطار قانوني معاصر (55)، يعكس توجهًا نحو ترجيح منطق استقرار المعاملات على حساب الصرامة الشكلية.

وتزداد أهمية هذه النظرية بالنظر إلى دورها في الحد من إهدار التصرفات القانونية، وإتاحة إمكانية تصحيحها ضمن إطار قانوني بديل، بما يحقق التوازن بين احترام القواعد القانونية وحماية المصالح المشروعة للأطراف.

فإلى أي حد تُسهم نظرية تحوّل العقد في التخفيف من آثار البطلان، وفي أي إطار يمكن إعمالها في ضوء قانون الالتزامات والعقود؟

وللإحاطة بهذه الإشكالية، سنعتمد المنهج التحليلي لبيان المفاهيم القانونية المؤطرة لنظرية تحوّل العقد وأسسها، كما سنستعين بالمنهج النقدي لتقييم مدى فعالية هذه النظرية في الحد من آثار البطلان، وذلك من خلال تقسيم هذا البحث إلى فقرتين:

الفقرة الأولى: مفهوم نظرية تحول العقد

الفقرة الثانية: ضوابط إعمال نظرية تحوّل العقد

الفقرة الأولى: مفهوم نظرية تحول العقد

ينص الفصل 322 من قانون الالتزامات والعقود على أنه: "إذا بطل الالتزام في ذاته، وكان يتضمن من الشروط ما يصلح لقيام التزام آخر، انصرفت إليه القواعد المقررة لهذا الالتزام الأخير".

ويُستفاد من هذا المقتضى أن المشرّع قد أرسى دعامة صريحة لنظرية تحوّل العقد، من خلال إقراره بإمكانية إعادة إحياء التصرف الباطل ضمن قالب قانوني آخر صحيح، متى استجمع عناصره الجوهرية.

غير أن المشرّع، رغم إقراره لهذه الآلية، لم يتصدَّ لتعريفها أو لتحديد معالمها الدقيقة، ومن ثمّ، فإن مقاربة هذه النظرية تقتضي، في مرحلة أولى، الوقوف على تعرفها (أولًا)، قبل الانتقال إلى تمييزها عن غيرها من النظم القانونية المتقاربة معها في الغاية أو المتداخلة معها في الأساس (ثانيًا).

أولا: تعريف نظرية تحول

يقض منا التعريف الوقوف على المعنى اللغوي (1)، والاصطلاحي (2).

1: التحول في اللغة

يتّخذ مفهوم التحوّل في اللغة العربية دلالات متعدّدة، غير أنّها تلتقي جميعًا عند معنى جامع قوامه التغيّر والانتقال. ويمكن بيان أبرز هذه الدلالات على النحو الآتي:

- **في دلالة التغيير والتنقّل:**

54- الأمر القانوني رقم 89\126 الصادر بتاريخ 14 سبتمبر 1989، المتضمن لقانون الالتزامات والعقود الموريتاني، والمنشور في الجريدة الرسمية لسنة 31 في العدد 739 بتاريخ 25 أكتوبر 1989، والمعدل بالقانون رقم 2001\31 الصادر بتاريخ 7 فبراير 2001، والمنشور بالجريدة الرسمية لسنة43، في العدد 995 المؤرخ ب 30 مارس 2001

55 -عبد الحميد محمود البعلي، تحول العقود وإعادة تكييفها، مجلة الكويتي العالمية، ع 155، 2015، ص: 162

التحول في اللغة مصدر تحول، ومعناه: التنقل من موضع إلى آخر (56)، من هنا يُفهم التحوّل بوصفه انتقالًا من حال إلى حال، أو من وضع إلى آخر، سواء تعلّق ذلك بذات الشيء أو بوصفه أو بحكمه. فيُقال: تحوّل الشيء إذا تبدّل وتغيّر، وحال لونه إذا انتقل من صفة إلى أخرى، كما يُقال: حال العهد إذا تقادم وتبدّل. ويمتدّ هذا المعنى ليشمل الانتقال المكاني، فيُقال: تحوّل من مكانه أي غادره وانتقل عنه، وحوّلته تحويلًا إذا نقلته من موضع إلى آخر. كما يُستعمل في معنى القصد، فيُقال: حاول الشيء أي ابتغاه وسعى إليه. والحائل هو كلّ ما يقبل الحركة أو النقل من موضعه (57)، ويُقال أيضًا: حوّلت الشيء إذا نقلته إلى مكان آخر (58).

- في دلالة الزوال والانصراف:

كما يُستعمل التحوّل للدلالة على مفارقة الشيء والعدول عنه، فيُقال: تحوّل عن الشيء إذا انصرف عنه وانتقل إلى غيره (59)، ويُقال: حال الرجل يحول إذا انتقل من موضع إلى آخر (60). وقد تجلّى هذا المعنى في الاستعمال القرآني، من ذلك قوله تعالى: ﴿**لا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا**﴾ (61)، أي لا يطلبون عنها انتقالًا، وقوله تعالى: ﴿**وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلًا**﴾ (62)، أي لا تبديل ولا تغيير.

وعليه، فإنّ التحوّل في الدلالة اللغوية يُعدّ أثرًا للتحويل ومطاوعًا له، وتدور معانيه في مجموعها حول التغيّر والتبدّل والانتقال.

2: التحول العقدي في الاصطلاح القانوني

تُعد نظرية تحوّل العقد من الأفكار التي نشأت في إطار الفقه الألماني خلال القرن التاسع عشر، حيث ظهرت بوصفها معالجة قانونية لمشكلة البطلان (63)، ثم ما لبثت أن انتقلت إلى أغلب التشريعات الحديثة، ومن بينها التشريع الموريتاني.

وفي هذا السياق، انصرف الفقه إلى محاولة ضبط مفهوم تحوّل العقد، غير أن هذا الضبط لم يكن موحدًا، بل تعددت صوره تبعًا لتعدد زوايا التحليل ووظيفة النظرية في التصور الفقهي (64).

فمن جهة، انطلق اتجاه فقهي من الوظيفة العملية للنظرية، والمتمثلة في تفادي الأثر النهائي للبطلان والحفاظ على القيمة القانونية للعقد. ووفقًا لهذا التصور، يعرّف الفقيه المغربي أحمد شكري السباعي تحوّل العقد بأنه "حالة تبين أن العقد الباطل أو القابل للإبطال يتضمن عناصر صالحة وكافية لإقامة عقد جديد، أو يستجيب للهدف الاقتصادي الذي تسعى الأطراف إلى تحقيقه، تعين الأخذ بهذا العقد

56 - عبد الحميد محمود بعلي، دراسة تمهيدية في تحول العقود في الفقه والقانون، دراسة مقارنة وموازنة، دار الشؤون الإسلامية والعمل الغيري، الامارات العربية المتحدة، 2009، ص: 10

57 - أبي عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي، ج3، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي، د د ن، د ب ن، د ت ط، ص: 278

58 - محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض، تاج العروس، ج7، ددن، دب ن، د ت ط، ص: 4

59 - أحمد بن محمد ابن أبي بكر ابن عبد القادر، مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، ددن، بيروت، د ت ط، ص:143

60 - محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ج2، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد سب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار الحديث، مصر، د ت ط، ص: 190

61 - سورة الكهف الآية 108

62 - سورة فاطر الآية 43

63 - أحمد شكري السباعي، نظرية بطلان العقود في القانون المدني المغربي والفقه الإسلامي والقانون المقارن، ط2، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، ص 379.

64 - ناريمان خمار، تحول العقد في القانون المدني الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الاخوة منتوري، قسطنطينة – الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017ن ص: 9

الجديد، أي أن العقد الباطل أو القابل للإبطال يتحول إلى عقد آخر صحيح"(65). ويُلاحظ أن هذا الاتجاه يلتقي مع ما ذهب إليه أنوار سلطان (66) وأحمد حشمت أبو ستيت (67)، من حيث اعتبار العقد الباطل قابلًا لإنتاج عقد صحيح متى توفرت عناصره الجوهرية.

ومن جهة أخرى، اتجه بعض الفقه إلى تعريف التحوّل من زاوية شكلية، باعتباره تغييرًا في وصف العقد بما يسمح بإضفاء آثاره القانونية رغم البطلان الذي شاب صورته الأصلية (68)، في حين يرى اتجاه آخر أنه يقوم على إعادة تكييف العقد من جديد بما يحقق الغاية المقصودة منه، بحيث يُعاد إنتاجه في صورة عقد آخر مختلف في تكوينه القانوني (69).

أما الفقيه عبد الرزاق السنهوري، فقد قدّم تصورًا جامعًا، حيث عرف النظرية بأنها:" نظرية تتلخص في أن العقد الباطل قد يتضمن رغم بطلانه عناصر عقد اخر، فيتحول العقد الذي قصد إليه المتعاقدان وهو العقد الباطل، إلى العقد الذي توافرت عناصره وهو العقد الصحيح، وبذلك يكون العقد الباطل قد أنتج أثاره قانونيا "(70) غير أن هذه الآثار لا تُنسب إلى العقد الباطل في ذاته، وإنما تُعد آثارًا للعقد الجديد الذي نشأ نتيجة إعمال نظرية التحوّل، باعتباره كيانًا قانونيًا مستقلًا عن العقد الأصلي.

وبشكل أدق تحول العقد هو" عملية ذهنية لإعادة الاعتبار للعقود تتمثل في إخراج التصرف القانوني الصحيح من التصرف القانوني الباطل71

ومن ثمّ، تُعد هذه النظرية استثناءً على القاعدة العامة في البطلان التي تقضي باعتبار العقد الباطل كأن لم يكن، إذ تسمح بتحول العقد إلى كيان قانوني صحيح متى كانت عناصره قابلة لذلك، بما يؤدي إلى الانتقال من حالة الانعدام القانوني إلى حالة الإنتاج القانوني.

ويستفاد من ذلك أن مختلف التعريفات، رغم تنوع صيغها، تلتقي عند فكرة مركزية مفادها أن العقد الجديد لا يُنشأ ابتداءً من الخارج، وإنما يتولد من داخل العقد الأصلي الباطل، عندما تعجز الإرادة عن إتمام صورته القانونية الصحيحة، فتسقط بنيته الأصلية مع بقاء عناصر قابلة لإعادة التكوين.

ويعكس هذا التوجه منطقًا قانونيًا يقوم على تغليب استبقاء الأثر التعاقدي بدل إهداره، بما ينسجم مع القاعدة الفقهية القائلة: "ما لا يُدرَكُ كُلُّه، لا يُترَكُ جُلُّه "(72)، حيث يُعاد توظيف ما يمكن حفظه من عناصر العقد الباطل في صورة عقد جديد صحيح، بدل إلغاء النتائج الممكنة كليةً.

ثانيا: تمييز نظرية تحول العقد عن غيرها من المفاهيم القريبة منها

---

65 - الحبيب الدقاق، التصرفات القانونية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، - آكدال، جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية، السنة الجامعية 1991-1992، ص: 39

66 -أنور سلطان، الوجيز في النظرية العامة للالتزامات، مصادر الالتزام، د ط، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية-مصر، 1998، ص: 198

67 - أحمد حشمت أبو ستيت، نظرية الالتزام في القانون المدني المصري، د ط، مكتبة عبد الله وهبة، مصر، 1932، ص: 2

68 - محمد الزين النظرية العامة للإلزام، العقد، ط 2، د د ن، تونس، 1997، ص: 3

69 - سميرعبد السيد تناغو، مصادر الإلزام، العقد، الإرادة المنفردة العمل غير المشروع، الإثراء بلا سبب، القانون، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية مصر، 2009، ص: 98

70 - عبد الرزاق أحمد السنهوري، نظرية العقد، الجزء الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت .لبنان، الطبعة الثانية الجديدة، 1998 ص 634

71 - أمل سليم، تحول العقود في القانون المدني، رسالة لنيل شهادة الماستر في العقود والاستثمار، ملية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تونس المنار، السنة الجامعية: 2005-2006، ص: 1

72 - للتعمق في فهم هذه القاعدة انظر: عبد اللطيف بن السعود الصرامي، قاعدة " ما لا يدرك كله، لا يترك جله" تأصيلا وتطبيقا، مقال منشور في مجلة جامعة الإمام، العدد السادس، محرم 1429 هـ، ص 166 وما يليها

بقصد تشكيل رؤية متكاملة حول نظرية العقد، وبالقدر الذي يسعفنا في تأسيس فهم وإفهام لنظرية تحول العقد، لا بد من تمييز نظرية تحول العقد عما يشبهها ويشارك في الجذر المنتج لها، ولئن الفقه قد اختلف حول الاثار العرضية التي ينتجها البطلان، مع الثابت المشترك بين الفقه والمتمثل في نظرية تحول العقد كأثر عرضي للبطلان، لذا سيكون التمييز في البداية بين نظرية تحول العقد ونظرية انتقاصه، لنعرُج بعد ذلك لتمييز بين نظرية تحول العقد، ونظرية الخطأ في تكوين العقد.

1: التمييز بين نظرية تحول العقد ونظرية انتقاصه

يثير موضوع التمييز بين نظرية تحوّل العقد ونظرية انتقاصه إشكالًا فقهيًا دقيقًا، لاسيما في ظل اختلاف التوجهات الفقهية بشأن تكييف الآثار المترتبة عن البطلان. فبينما يذهب اتجاه إلى اعتبار انتقاص العقد من الآثار العرضية للبطلان، يتبنى اتجاه آخر موقفًا مغايرًا يجعله ضمن الآثار الأصلية له(73)، ومع ذلك، فإن هذا الاختلاف لا ينال من ضرورة الفصل المفاهيمي بين النظريتين (74)، نظرًا لما قد يترتب عن تقاربهما النصي من التباس في الفهم والتطبيق.

ويزداد هذا الإشكال حدّة بالنظر إلى أن المشرّع قد تناول كلتا النظريتين ضمن مقتضيات متقاربة. فقد نظمت المادة 322 من قانون الالتزامات والعقود نظرية تحوّل العقد، حيث تقضي بأنه "إذا بطل الالتزام في ذاته، وكان يتضمن من الشروط ما يصلح لقيام التزام آخر، انصرفت إليه القواعد المقررة لهذا الالتزام الأخير". في المقابل، كرّست المادة 321 من القانون ذاته نظرية انتقاص العقد، إذ نصت على أن "بطلان جزء من الالتزام يبطل الالتزام في مجموعه إلا إذا أمكن شرعًا لهذا الالتزام أن يبقى قائمًا بدون الجزء الذي لحقه البطلان. وفي هذه الحالة الأخيرة يبقى الالتزام قائمًا باعتباره عقدًا متميزًا عن العقد الأصلي".

هذا التقارب التشريعي قد يُفضي إلى نوع من الخلط بين النظامين، وهو ما يبرز الحاجة إلى ضبط دقيق لمجال كل نظرية على حدة، بغض النظر عن الموقف الفقهي من طبيعة آثار البطلان.

ومقتضى هذه النظرية أنه إذا انصبّ البطلان على جزء من العقد دون غيره، أمكن الإبقاء على الأجزاء السليمة متى كانت قابلة للانفصال وغير متوقفة على الجزء الباطل، وهو ما يُعرف بالبطلان الجزئي (75)، ويستند هذا التوجه إلى قاعدة فقهية مفادها: "ما لا يُدرَك كُلُّه لا يُترَك جُلُّه" بما يعكس إرادة المشرع في الحفاظ على ما يمكن إنقاذه من العقد بدل إهداره كليًا.

غير أن هذا الإعمال ليس مطلقًا، إذ إذا ثبت أن العقد غير قابل للتجزئة، أو أن الجزء الباطل لا يمكن فصله عن باقي عناصره، امتد البطلان إلى العقد برمته. ومن الأمثلة على ذلك أن يرد البيع على عدة أشياء، ويكون أحدها غير مشروع أو مملوكًا للغير، فيبقى العقد صحيحًا في حدود الأجزاء الأخرى، ما لم يتبين أن الصفقة وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة، حيث يمتد البطلان حينئذ إلى العقد كله(76).

---

73 - يرى الأستاذ عبد القادر العرعاري، أن نظرية انتقاص العقد تندرج ضمن الاثار العرضية للبطلان، على عكس الأستاذ أحمد شكري السباعي، الذي أخرجها من دائرة الاثار العرضية، حيث يرى أنها من الاثار الاصلية للبطلان.

74 - للتعمق أكثر بشأن نظرية انتقاص العقد انظر: محمد حبيبي، نظرية انتقاص التصرف القانوني في التشريع المغربي، رسالة لنيل شهادة الماستر في العلوم القانونية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال، جامعة محمد الخامس بالرباط، السنة الجامعية، 2019/2018 ص 7

75 - نزهة الخلدي، الموجز في النظرية العامة للالتزام، ط 2، مصادر الالتزام، الكتاب الأول، العقد. الإرادة المنفردة. الإثراء بلا سبب، مطبعة تطوان، المغرب، 2015، ص: 123

76 - نزهة الخلدي، م س ذ، ص: 123

وعليه، يتضح أن نطاق نظرية انتقاص العقد يرتبط أساسًا بمحل الالتزام، ولا يمتد إلى باقي عناصر العقد أو بنيته القانونية. فهي تفترض قابلية المحل للانقسام، وتقتصر آثارها على استبعاد الجزء المعيب دون المساس بالتكييف القانوني للعقد، الذي يظل قائمًا في صورته الأصلية.

أما نظرية تحوّل العقد، فتتسم بطبيعة مختلفة من حيث الأساس والوظيفة، إذ لا ترتبط بعنصر محدد من عناصر العقد، وإنما تنصرف إلى إعادة تكييفه القانوني. فمتى بطل العقد في صورته الأصلية لعدم استيفائه شروطه الجوهرية، وتوافرت في الوقت ذاته مقومات عقد آخر صحيح، أمكن تحويل العقد الباطل إلى عقد صحيح آخر.

وبهذا المعنى، لا تقتصر وظيفة نظرية تحوّل العقد على الحفاظ على جزء من العقد، بل تتجاوز ذلك إلى إعادة صياغته القانونية برمّته، عبر نقله من وصف قانوني غير صحيح إلى وصف آخر مستوفٍ لشروط الصحة. فهي بذلك لا تعمل على مجرد إنقاذ العقد، بل على إحيائه في قالب قانوني جديد، يختلف عن بنيته الأصلية، وهو ما يميزها جوهريًا عن نظرية انتقاص العقد التي تظل محصورة في نطاق الاستبعاد الجزئي دون المساس بطبيعة العقد.

2: التمييز بين نظرية تحول العقد ونظرية الخطأ في تكوين العقد

ترجع الأصول النظرية لما يُعرف بنظرية الخطأ في تكوين العقد إلى الفقيه الألماني (إبرنج)، الذي قرر مبدأ قوامه أنّ كل متعاقد يُسهم، ولو بحسن نية، في إيجاد مظهر خادع لعقد يتبيّن بطلانه، على نحو يحمل المتعاقد الآخر على الاعتقاد بصحته، يلتزم—بمقتضى هذا السلوك—بتعويض ذلك المتعاقد عمّا لحقه من ضرر نتيجة اطمئنانه إلى العقد، وذلك بإعادته إلى الحالة التي كان سيؤول إليها لو لم يبرم هذا التصرف أصلًا (77)، وقد اصطلح جانب من الفقه على تسمية هذه النظرية بـ"التعويض الناشئ عن بطلان العقد أو إبطاله"(78).

وتتجلى أهمية هذه النظرية في الفرضيات التي يُفضي فيها العقد الباطل، أو العقد الذي قُضي بإبطاله (في نطاق البطلان النسبي)، إلى إلحاق ضرر بأحد المتعاقدين دون أن يكون له أي دور في نشأة سبب البطلان. ففي مثل هذه الحالات، يُقرّ للمضرور بحق الرجوع على المتعاقد الآخر بطلب التعويض جبرًا للضرر اللاحق به، ويُعد هذا التعويض من قبيل الآثار العرضية التي قد تترتب عن البطلان أو الإبطال (79)، وقد كرس المشرّع هذا الاتجاه من خلال الربط بين تقرير البطلان أو الإبطال واستحقاق التعويض في نصوص متعددة.

ففي نطاق البطلان، تنصّ المادة 80 من قانون الالتزامات والعقود على أنّ: "المتعاقد الذي كان يعلم، أو كان عليه أن يعلم عند إبرام العقد، استحالة محل الالتزام، يكون ملزمًا بالتعويض تجاه الطرف الآخر"، وهو نص يؤسس لمسؤولية قائمة على الخطأ في مرحلة تكوين العقد. أما في مجال الإبطال، فقد نصّ المادة 496 من القانون ذاته، في سياق تنظيم بيع ملك الغير، على أنه: "إذا رفض المالك إجازة

77 - عبد الرزاق أحمد السنهوري، نظرية العقد، الجزء الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت .لبنان، الطبعة الثانية الجديدة، 1998، ص: 624

78 - يرى الأستاذ عبد القادر العرعاري أن نظرية الخطأ في تكوين العقد تُفهم باعتبارها تعويضًا ناشئًا عن بطلان العقد أو إبطاله، بينما يسميها الأستاذ أحمد شكري السباعي بنظرية الخطأ في تكوين العقد. ومع اختلاف التسمية، فإن جوهر الفكرة واحد، إذ يقوم التعويض على الخطأ الواقع أثناء تكوين العقد باعتباره السبب المباشر للمسؤولية.

وقد اختلف الفقه حول أساس هذا التعويض، فذهب اتجاه إلى أنه يستند إلى المسؤولية التقصيرية لكون الخطأ غير مرتبط بعقد صحيح، بينما اعتبر اتجاه آخر أنه يقوم على المسؤولية العقدية بالنظر إلى وجود علاقة تعاقدية بين الأطراف رغم ما شابها من بطلان أو إبطال.

للمزيد حول هذا الموضوع انظر: أحمد شكري السباعي، نظرية البطلان في العقود في القانون المدني المغربي والفقه الإسلامي، ط2، منشورات عكاظ، المغرب، 1987، ص: 389

79 - نفس المرجع، ص: 389 وما بعدها

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

البيع، جاز للمشتري طلب الفسخ، ويكون البائع ملزمًا بالتعويض إذا كان المشتري يجهل عند التعاقد أن الشيء مملوك للغير"

ومن خلال ما تقدم أعلاه، يتبيّن أن نظرية الخطأ في تكوين العقد، بوصفها أثرًا عرضيًا للبطلان، تقوم على فكرة التعويض بوصفه جزاءً لجبر الضرر، لا على فكرة إنقاذ العقد أو الإبقاء عليه. فهي لا تروم الحفاظ على العقد كما هو الشأن في نظرية انتقاصه، ولا تسعى إلى إعادة تكييفه القانوني كما تقضي بذلك نظرية تحوّله، وإنما تنحصر وظيفتها في ترتيب أثر مالي يتمثل في تعويض المتعاقد المتضرر. وبناءً عليه، فإن العقد في إطار هذه النظرية لا يستمر في الوجود القانوني، بل ينقضي أثره بالبطلان أو بالإبطال، دون أن يكون ثمة مجال لإحيائه أو تحويله.

وعلى هذا الأساس، يبرز الاختلاف الجوهري بين نظرية تحوّل العقد ونظرية الخطأ في تكوينه، وهو اختلاف مؤسس على الغاية التي تستهدفها كل منهما. فبينما تنصرف نظرية تحوّل العقد إلى استبدال التكييف القانوني للعقد الذي لم يستجمع عناصر قيامه بتكييف آخر صحيح تتوافر أركانه في ذات التصرف، فإن نظرية الخطأ في تكوين العقد تظل قاصرة على تحقيق غاية تعويضية بحتة، تتمثل في جبر الضرر اللاحق بالمتعاقد حسن النية، دون أن تمتد إلى الإبقاء على العقد أو إعادة بنائه في صورة قانونية جديدة.

الفقرة الثانية: ضوابط إعمال نظرية تحوّل العقد

لا تكتسب نظرية تحوّل العقد فعاليتها إلا من خلال تفعيلها في الواقع العملي، حيث تنتقل من إطارها النظري المجرد إلى مجال التطبيق، بما يتيح اختبار مدى قدرتها على التفاعل مع الواقع القانوني وتوجهات إرادة الأفراد. ويقتضي هذا التفعيل أن يخضع لمجموعة من الضوابط والشروط التي تمثل الإطار المنهجي لإبرازها في المجال العملي، إذ لا يمكن لهذه النظرية أن تغادر مستواها النظري إلا عبر هذه القنوات المحددة.

وإذا كان العقد يُعد وسيلة لتنظيم التعايش الإنساني وضبط العلاقات بين الأفراد، فإن نظرية تحوّل العقد تأتي في بعدها التطبيقي كآلية للحفاظ على هذا التعايش داخل إطار قانوني مُعاد تكييفه، بحيث ينتقل العقد الأصلي من حالة البطلان إلى عقد جديد يتأسس على عناصره الممكنة الكامنة فيه.

غير أن هذا التحول لا يُطبق على جميع العقود، بل يقتصر على العقود التي يتهددها البطلان نتيجة عدم استيفاء أركانها، أو القابلية للإبطال بسبب اختلال شروط صحة التراضي، وهو ما يحدد نطاق إعمال نظرية تحوّل العقد، تمهيدًا لتحديد الشروط التي يتوقف عليها إعمالها.

أولا: نطاق إعمال نظرية تحول العقد

يتحدد نطاق إعمال نظرية تحوّل العقد في الحالات التي تسمح بتفعيلها عمليًا، بما يؤدي إلى نشوء عقد جديد مستمد من عقد أصلي شابه البطلان. وبما أن هذه الحالات قد حددها القانون، فإن البحث فيها يقتضي الالتزام بالإطار التشريعي الذي وردت ضمنه، مع الوقوف على مدى دقة القانون الموريتاني في تنظيمه لهذه النظرية وتنصيصه عليها.

وفي هذا السياق، يتبين أن صور إعمال نظرية تحوّل العقد تنحصر أساسًا في حالتين رئيسيتين، تتمثلان في بطلان العقد (1) أو قابليته للإبطال (2)، وهما الإطاران اللذان تتحرك ضمنهما هذه النظرية لتحقيق أثرها القانوني.

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

1: بطلان العقد كمجال لإعمال نظرية تحول العقد

يُشكّل بطلان العقد المجال الأصيل لتطبيق نظرية تحوّل العقد، إذ يقوم هذا الأخير على فكرة إعادة بناء العلاقة التعاقدية انطلاقًا من عقد أصلي معيب. فالبطلان لا يُعد نهاية مطلقة للعقد، بل قد يُفضي—إذا توافرت شروط معينة—إلى ميلاد عقد جديد يستمد مقوماته من العناصر السليمة الكامنة في العقد الأصلي. وقد كرّس المشرّع هذا التوجّه في المادة 322 من قانون الالتزامات والعقود، التي نصت على أنه: «إذا بطل الالتزام باعتبار ذاته، وكان به من الشروط ما يصح به التزام آخر، جرت عليه القواعد المقررة لهذا الالتزام الأخير»، وهو ما يفيد أن مجال التحوّل يظل محصورًا في العقود الباطلة القابلة لإعادة التكييف.

وفي مقابل ذلك، يظل العقد الصحيح بمنأى عن تطبيق هذه النظرية، إذ متى استجمع أركانه واستوفى شروط صحته، فإنه ينتج آثاره القانونية بصورة عادية ولا يكون محلًا لأي تحويل، بغضّ النظر عن تكييفه أو طبيعته.

وفي ضوء هذا الإطار، يمكن ضبط أهم الشروط المرتبطة بإعمال نظرية تحوّل العقد كما يلي:

- يُعد تحقق البطلان وقت إبرام العقد معيارًا حاسمًا لإعمال النظرية، بحيث ينبغي أن يكون العقد باطلًا منذ نشأته (80)، لا أن يطرأ عليه سبب لاحق يُفقده آثاره، إذ إن الحالات اللاحقة لا تُبرر اللجوء إلى التحوّل (81)
- كما أن مجال التحوّل ينعدم في حالة غياب عقد قائم، كما هو الشأن بالنسبة للتصرفات غير المكتملة أو المنعدمة، حيث لا يرتب القانون عليها أي أثر (82)، وبالتالي تنتفي إمكانية تحويلها لغياب الإرادة التعاقدية التي تُعد أساسًا لذلك (83)، وينسحب الحكم ذاته على التصرفات الصادرة عن عديمي الأهلية أو من لا يملكون صلاحية التعاقد (84)
- ويشترط كذلك أن يكون البطلان شاملًا للعقد بأكمله (85)، فإذا اقتصر على جزء منه وكان هذا الجزء قابلاً للانفصال، فإن المجال يكون لإعمال نظرية انتقاص العقد وفقًا للمادة 321 من قانون الالتزامات والعقود، حيث يُستبعد الجزء الباطل ويُبقى على الجزء الصحيح، أما إذا كان الجزء غير قابل للانفصال، فإن البطلان يمتد إلى العقد كله، مما يفتح المجال لتطبيق نظرية التحوّل (86)
- ولا يُتصور تطبيق التحوّل على عقد صحيح، إذ لا يجوز تحويل عقد مستوفٍ لشروط صحته إلى عقد آخر، حتى ولو توافرت فيه عناصر هذا الأخير (87)

---

80 - لحبيب الدقاق، م س ذ، ص: 157

81 - لئن كان ذلك هو الرأي الفقهي الراجح، إلا أن هناك رأي يرى عكس ذلك يقول بإمكانية إجراء التحول حتى مع الاستحالة تنفيذ العقد فجأة

82 - أحمد يسري، تحول التصرف القانوني، دراسة مقارنة على ضوء المادة 133 من القانون المدني المصري، أطروحة لنيل الدكتوراه بجامعة روبرتو كارولا بهيدليج بألمانيا، 1955، ص: 107 وما بعدها

83 - الحبيب الدقاق، م س ذ، ص: 155

84 - نفس المرجع ونفس الصفحة

85 - محمد مومن، مقارنة بين بطلان العقود وإبطالها في ضوء قانون الالتزامات والعقود المغربي، مجلة الأملاك، ع9، المغرب، 2011، ص: 20

86 - أحمد شكري السباعي، م س ذ، ص: 383

87 - رأفت دسوقي، تحول العقد الباطل إلى تصرف صحيح، د ط، دار شتات للنشر والبرمجيات، القاهرة، 2005، ص: 55

- وأخيرًا، فإن حالات البطلان التي تُعد مجالًا لإعمال التحوّل تظل محصورة فيما نص عليه القانون، حيث تقرر المادة 319 من قانون الالتزامات والعقود أن العقد يكون باطلًا إذا تخلف أحد أركانه أو إذا نص القانون صراحة على بطلانه، وهو ما يشمل كذلك الأركان المحددة في المادة 23، إضافة إلى بعض الحالات الخاصة التي يقرر فيها المشرّع البطلان، كالتصرف في تركة شخص على قيد الحياة (م81)، واشتراط الفائدة بين الأشخاص الطبيعيين (م 814)، والتصرفات المرتبطة بالشعوذة (م 711).

وعليه، فإن بطلان العقد، بدل أن يكون مجرد سبب لانعدامه، قد يتحول—في ظل هذه الضوابط—إلى أساس لإعادة تشكيله في صورة قانونية صحيحة.

2: إبطال العقد كمجال لإعمال نظرية تحول العقد

يثير هذا الطور إشكالية دقيقة تتعلق بمدى صلاحية العقد القابل للإبطال لأن يكون محلاً لنظرية التحول قبل صدور الحكم بالإبطال، وقد انقسم الفقه في هذا الشأن إلى اتجاهين رئيسيين:

- **الاتجاه الأول (الرافض للتحول)**: يرى أن العقد القابل للإبطال، قبل تقرير إبطاله، يعد عقداً صحيحاً منتجاً لآثاره القانونية (88)، شأنه شأن العقد الصحيح تماماً، مع فارق وحيد يتمثل في وجود عيب يهدد بقاءه القانوني. وبناءً على ذلك، فإن التحول لا يمكن أن يرد إلا على العقود الباطلة، باعتبار أن العقد الصحيح – ولو كان قابلاً للإبطال – لا يجوز المساس بكيانه القانوني قبل زواله، ومن ثم لا محل لإعمال نظرية التحول عليه .(89)
- **الاتجاه الثاني (المؤيد للتحول)**: يذهب إلى أن العقد القابل للإبطال صالح للتحول حتى قبل تقرير إبطاله، على أساس أن العيب الذي يشوبه قائم منذ نشأته، ومن ثم يجوز إعمال التحول ابتداءً من هذه اللحظة. كما يؤكد أن التمييز بين تعيب الأركان وتعيب شروط الصحة لا يغير من طبيعة الأثر، فكلاهما ينتهي إلى جزاء البطلان، مما يبرر إمكانية التحول في الحالتين (90)

ومع ذلك، فإن الرأي الراجح يميل إلى اعتبار العقد القابل للإبطال عقداً صحيحاً من حيث الأصل، وإن كان مهدداً بالزوال بسبب عيب يشوبه، ومن ثم فإنه يُعامل معاملة العقد الصحيح المنتج لآثاره إلى حين تقرير إبطاله من ذي صفة. كما أن نظام تحول العقد يقوم على افتراض وجود عقد باطل يمكن إنفاذ إرادة المتعاقدين فيه عبر إعادة تكييفه في صورة قانونية صحيحة، وهو ما لا يتحقق طالما ظل العقد قائماً وقابلاً للإجازة أو التصديق وفقاً للمواد 330-331 من ق ل ع.

وبذلك، فإن المجال الطبيعي للعقد القابل للإبطال في هذه المرحلة ليس التحول، وإنما الإجازة أو التصديق باعتبارهما الوسيلتين القانونيتين للحفاظ على العقد واستقراره.

ب: مرحلة ما بعد تقرير إبطال العقد القابل للإبطال

يُعدّ من المسلّم به فقهاً وقضاءً أن إبطال العقد يرتّب، في الأصل، إعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانا عليها قبل إبرامه، بما يقتضي محو آثاره القانونية كلياً وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل التعاقد

88 - أحمد يسري، م س ذ، ص: 131

89 - نفس المرجع، ص: 165

90 - رأفت دسوقي، م س ذ، ص: 76

(91)، ويترتب على ذلك أن العقد القابل للإبطال، متى صدر حكم بإبطاله، يُعامل كأنه لم يوجد منذ البداية، إذ ينقلب إلى وضعية البطلان بأثر رجعي، فيزول كيانه القانوني ويُفقد كل آثاره ابتداءً من تاريخ نشأته، شأنه في ذلك شأن العقد الباطل ابتداءً.

ومن ثم، فإن هذا الأثر الرجعي للإبطال يُفضي إلى مساواة العقد المقرر إبطاله بالعقد الباطل من حيث النتيجة القانونية، وهو ما يفتح المجال أمام إعادة تكييفه في إطار نظرية تحول العقد. فمتى انعدم العقد قانوناً بأثر رجعي، أمكن النظر إليه بوصفه واقعة قانونية مجردة من أثرها الأصلي، تتضمن في ذاتها – في بعض الحالات – عناصر تصرف قانوني آخر صحيح يمكن استخلاصه وإعادة بنائه في صورة عقد جديد مستوفٍ لشروطه.

ولهذا الاتجاه سند فقهي معتبر، إذ يذهب غالب الفقه إلى جواز سريان نظرية تحول العقد على العقود التي تقرر بطلانها أو إبطالها، على اعتبار أن زوالها بأثر رجعي يحقق الشرط الجوهري لإعمال التحول، والمتمثل في انعدام الأثر القانوني للعقد الأصلي، بما يسمح باستبداله بتكييف قانوني آخر أكثر استقراراً وفعالية (92).

ثانيا: شروط إعمال نظرية تحول العقد

يُعدّ البطلان المجال الأصلي لتطبيق نظرية تحول العقد، مع امتدادها في نظر بعض الفقه إلى العقد القابل للإبطال. فهذه النظرية لا يتصور قيامها في فراغ قانوني، وإنما تفترض وجود تصرف قانوني غير صحيح، سواء كان باطلاً أو قابلاً للإبطال، باعتباره نقطة الانطلاق لإعادة التكييف القانوني نحو صورة جديدة أكثر استقراراً وفاعلية.

ومن هذا المنظور، يشكل العقد غير الصحيح الأساس الذي يُبنى عليه التحول من التكييف القانوني الأصلي المعيب إلى تكييف قانوني آخر مستقل، يستمد مقوماته من عناصر العقد الأول. وبناءً عليه، فإن إعمال نظرية تحول العقد يقتضي توافر شرطين متلازمين: أن تتوفر شروط صحة العقد الثاني في العقد الاول (1)، وأن تتجه إرادة المتعاقدين، صراحة أو ضمناً، إلى اعتماد مضمون هذا العقد البديل وقبوله (2).

1: توفر شروط صحة العقد الثاني في العقد الاول

نصت المادة 322 من قانون الالتزامات والعقود على أنه: "إذا بطل الالتزام باعتبار ذاته، وكان به من الشروط ما يصح به التزام آخر، جرت عليه القواعد المقررة لهذا الالتزام الأخير"، وهو ما يفيد أن مجال إعمال نظرية تحول العقد يفترض أن يتضمن التصرف الباطل أو القابل للإبطال مقومات موضوعية كافية لقيام عقد آخر صحيح، بحيث يتم استنباط هذا الأخير من عناصر العقد الأول دون اللجوء إلى عناصر خارجية(93)

ويترتب على ذلك أن التحول يقوم على مبدأ الاكتفاء الذاتي للعقد الباطل أو القابل للإبطال، من حيث اشتماله على العناصر الجوهرية التي يتطلبها العقد البديل. ويتجلى هذا المبدأ بوضوح في حالة الورقة الرسمية التي يشوبها عيب شكلي يؤدي إلى بطلانها، حيث يمكن أن تتحول إلى محرر عرفي متى توافرت

91 - جاء في المادة 329 من ق ل ع " يترتب على إبطال الالتزام وجوب إعادة المتعاقدين إلى نفس ومثل الحالة التي كانا عليها وقت نشأته، والتزام كل منهما بأن يرد للآخر كل ما أخذه منه بمقتضى أو نتيجة العقد الذي تقرر إبطاله...."

92 - أحمد شكري السباعي، م س ذ، ص:435، والحبيب الدقاق، م س ذ، ص: 167

93 - عبد القادر العرعاري، مصادر الالتزام، الكتاب الأول، نظرية العقد، مطبعة الأمنية.الرباط، المغرب، الطبعة الرابعة 2014. ص:311

شروطه، وفق ما قررته المادة 420 من قانون الالتزامات والعقود التي تنص على أن: "الورقة التي لا تصلح لأن تكون رسمية، بسبب عدم اختصاص أو عدم أهلية الموظف، أو بسبب عيب في الشكل، تصلح لاعتبارها محرراً عرفياً، إذا كان موقعاً عليها من الأطراف الذين يلزم رضاهم لصحة الورقة".

ومن ثم، فإن من المبادئ المستقرة في هذا المجال أنه لا يجوز استكمال العقد الجديد بعناصر أجنبية عن العقد الباطل(94)، إذ يتعين أن تكون عناصر العقد المحوَّل إليه كامنة ومندرجة ضمن البنية التكوينية للعقد الأصلي. فالعقد الباطل، رغم انعدامه من حيث الأثر القانوني، قد يشتمل على مقومات عقد آخر صحيح، كما هو الشأن في البيع بثمن تافه الوارد في محرر رسمي، حيث يمكن استخلاص عناصر عقد الهبة، ولا سيما نية التبرع، والأهلية – متى ثبتت – فضلاً عن الشكل الرسمي، وهي العناصر المكونة لهذا العقد. أما إذا خلا العقد الباطل من أحد العناصر الجوهرية للعقد البديل، انتفى مجال التحول ابتداء(95).

غير أن إدراج العقد القابل للإبطال ضمن نطاق نظرية التحول يثير إشكالاً دقيقاً على مستوى هذا الشرط، ذلك أن أسباب الإبطال غالباً ما تمس الأركان العامة للعقد كما حددتها المادة 23 من قانون الالتزامات والعقود، وعلى وجه الخصوص عنصر الرضى باعتباره الركن الجوهري في البناء التعاقدي، والذي قد يُصاب بعيوب الإرادة المؤثرة في وجوده أو صحته.

وفي هذا السياق، يطرح التساؤل حول مدى إمكانية افتراض قيام عقد بديل صحيح في حين أن الركن الذي يقوم عليه (الرضى) لم يسلم من العيب. ذلك أن الرضى لا يُعد عنصراً قابلاً للاستبدال أو الإهمال في أي بنية تعاقدية، بل يشكل الأساس الذي يقوم عليه الارتباط العقدي، بما يجعل أي خلل فيه مؤثراً في كيان العقد برمته.

وعليه، فإن العقد القابل للإبطال لا يُفترض فيه انعدام الأركان، وإنما وجودها مع اختلال في صحتها، وهو ما يخرجه عن منطق نظرية التحول التي تفترض وجود عقد منعدم الأثر يمكن استثمار عناصره لتأسيس عقد جديد مستقل. أما في حالة العقد القابل للإبطال، فإن بقاء الأركان قائماً – وإن شابته عيوب – يجعل الإطار القانوني الأنسب هو نظام الإجازة أو الإبطال، لا إعادة التكييف في إطار التحول.

2: وجوب انصراف الارادة المحتملة للمتعاقدين إلى العقد الجديد

لم ينص المشرّع الموريتاني صراحة في المادتين 322 و420 من قانون الالتزامات والعقود على شرط انصراف إرادة المتعاقدين إلى العقد الجديد، غير أن هذا الإغفال لا يمكن أن يُفهم على أنه استبعاد له، إذ استقر الفقه على أن إعمال نظرية تحول العقد يفترض، إلى جانب الشروط الموضوعية، قيام عنصر إرادي مفترض يتمثل في انصراف نية المتعاقدين إلى تبنّي مضمون العقد البديل لو علموا ببطلان العقد الأصلي (96).

ومقتضى ذلك أن إرادة المتعاقدين تُفهم على مستويين متمايزين: إرادة واقعية اتجهت إلى إبرام العقد الأصلي، وإرادة محتملة أو مفترضة كان من شأنها أن تنصرف إلى العقد الجديد لو تبين للطرفين اختلال

94 - أحمد شكري السباعي، م س ذ، ص: 384

95 - عبد الرزاق السنهوري، م س ذ، 636

96 - أحمد شكري السباعي، م س ذ، 441

العقد الأول. فالمتعاقدان، وإن لم يقصدا ابتداءً العناصر المكوِّنة للعقد البديل في مجموعها، إلا أنه يُفترض أنهما كانا سيقبلانه لو علما ببطلان العقد الأصلي، طالما أن عناصره كانت محل قبول منفصل ضمن التعاقد الأول. ومن ثم، يلتزم القاضي بالتحقق من أن المتعاقدين كانا سيُقرّان بالعقد الجديد رغم بطلان العقد الأصلي (97).

وقد اختلف الفقه في تحديد الطبيعة القانونية لهذه الإرادة، فذهب اتجاه إلى اعتبارها إرادة محتملة أو مفترضة أو مستنتجة، وذهب آخر إلى وصفها بالإرادة الإضافية أو الاحتياطية، في حين أسس بعض الفقه التحول على فكرة انعدام الإرادة، غير أن التكييف الأرجح يقوم على التمييز بين إرادة حقيقية انصرفت إلى التصرف الباطل، وإرادة مفترضة أو غائية تعكس الهدف الاقتصادي الذي توخّاه الطرفان، وهو الاعتبار الذي تقوم عليه فلسفة نظرية تحول العقد (98).

الخاتمة:

يُستفاد من مجمل ما سبق أن نظرية تحوّل العقد تُعدّ من أهم الآليات التي سعى من خلالها القانون المدني إلى التخفيف من حدّة البطلان، عبر الانتقال من منطق الإهدار الكلي للتصرف القانوني إلى منطق الإنقاذ الجزئي أو الكلي متى توافرت مقومات ذلك. فهي تعبّر عن توجه حديث يوازن بين الاعتبارات الشكلية الصارمة التي يقوم عليها نظام البطلان، وبين متطلبات العدالة واستقرار المعاملات، من خلال الحفاظ على الغاية الاقتصادية للعقد متى أمكن استخلاصها من عناصره.

غير أن الدراسة أظهرت، في إطار قانون الالتزامات والعقود الموريتاني، أن هذه النظرية – رغم إقرارها تشريعياً – لا تزال تعاني من نوع من الغموض على مستوى الضبط المفاهيمي وحدود التطبيق، خاصة فيما يتعلق بتحديد شروطها بدقة، وتبيان نطاق سريانها، ولا سيما في علاقتها بالعقد القابل للإبطال. كما أن الطابع التقديري لبعض عناصرها، وعلى رأسها الإرادة المحتملة، يجعل تطبيقها القضائي عرضة للتباين، بما قد يؤثر على الأمن القانوني.

ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى إعادة قراءة هذه النظرية في ضوء خصوصيات النظام القانوني الموريتاني، وذلك من خلال:

- تدقيق الصياغة التشريعية: عبر مراجعة المادة 322 بما يضمن بياناً أكثر تحديداً لشروط التحول، وخاصة ما يتعلق بمعيار استخلاص العقد الجديد من عناصر العقد الباطل، وحدود الاعتماد على الإرادة المحتملة.
- حسم نطاق التطبيق: من خلال النص صراحة على موقف المشرّع من مدى قابلية العقد القابل للإبطال للتحول، مع ترجيح قصر ذلك – إن أُخذ به – على مرحلة ما بعد تقرير الإبطال، اتساقاً مع الأثر الرجعي له.
- تعزيز الانسجام بين النظم القانونية: من خلال توضيح العلاقة بين نظرية تحوّل العقد ونظريات أخرى كالإجازة وانتقاص العقد، منعاً للتداخل وضماناً لوحدة البناء القانوني.

وبناءً عليه، فإن نظرية تحوّل العقد، رغم طابعها الاستثنائي، تمثل أداة فعالة لتدارك آثار البطلان وإعادة توظيف التصرفات القانونية ضمن أطر مشروعة، غير أن فعاليتها تظل رهينة بمدى وضوح تنظيمها التشريعي ودقة توظيفها القضائي، بما يكفل تحقيق التوازن بين حماية الإرادة العقدية وضمان استقرار المعاملات.

97 - عبد الرزاق أحمد السنهوري، المرجع نفسه، 636، وعبد القادر العرعاري، م س ذ، ص: 311

98 أحمد شكري السباعي، م س ذ، ص: 386

المراجـــع:

أولًا: الكتب

- أبـــو ســـتيت، أحمـــد حشـــمت، *نظريـــة الالتـــزام فـــي القـــانون المـــدني المصـــري*، مكتبـــة عبـــد الله وهبـــة، مصر، 1932 .
- ابن منظور، محمد بن مكرم، *لسان العرب*، ج2، دار الحديث، مصر، د.ت .
- البعلـــي، عبـــد الحميـــد محمـــود، *دراســـة تمهيديـــة فـــي تحـــول العقـــود فـــي الفقـــه والقـــانون*، دار الشؤون الإسلامية، الإمارات، 2009 .
- تناغو، سمير عبد السيد، *مصادر الإلزام*، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2009 .
- الخلدي، نزهة، *الموجز في النظرية العامة للالتزام*، ط2، مطبعة تطوان، المغرب، 2015 .
- دسوقي، رأفت، *تحول العقد الباطل إلى تصرف صحيح*، دار شتات، القاهرة، 2005 .
- الرازي، أحمد بن محمد، *مختار الصحاح*، تحقيق محمود خاطر، بيروت، د.ت .
- الزبيدي، محمد بن محمد، *تاج العروس*، ج7، د.ن، د.ت .
- الســـباعي، أحمـــد شـــكري، *نظريـــة الـــبطلان فـــي العقـــود فـــي القـــانون المـــدني المغربـــي والفقـــه الإســـلامي*، ط2، منشورات عكاظ، المغرب، 1987 .
- الســـباعي، أحمـــد شـــكري، *نظريـــة بطـــلان العقـــود فـــي القـــانون المـــدني المغربـــي والفقـــه الإســـلامي والقانون المقارن*، ط2، منشورات عكاظ، الرباط .
- الســـنهوري، عبـــد الـــرزاق أحمـــد، *الوســـيط فـــي شـــرح القـــانون المـــدني*، ج1، نظريـــة الالتـــزام بوجـــه عام، مصادر الالتزام، 1964 .
- الســـنهوري، عبـــد الـــرزاق أحمـــد، *نظريـــة العقـــد*، ج2، منشـــورات الحلبـــي الحقوقيـــة، بيـــروت، ط2، 1998 .
- الشـــيباني، عـــالي كـــاظم، *تحـــول العقـــد فـــي نطـــاق القـــانون المـــدني*، ط1، منشـــورات الحلبـــي القانونيـــة، لبنان، 2015 .
- ســـلطان، أنـــور، *الـــوجيز فـــي النظريـــة العامـــة للالتزامـــات*، دار المطبوعـــات الجامعيـــة، الإســـكندرية، 1998 .
- العرعاري، عبد القادر، *مصادر الالتزام: نظرية العقد*، مطبعة الأمنية، الرباط، ط4، 2014 .
- الفراهيـــدي، الخليـــل بـــن أحمـــد، *كتـــاب العـــين*، ج3، تحقيـــق مهـــدي المخزومـــي وإبـــراهيم الســـامرائي، د.ن، د.ت .
- محمد الزين، *النظرية العامة للإلزام: العقد*، ط2، تونس، 1997 .

ثانيًا: الرسائل الجامعية

- الـــدقاق، الحبيـــب، *التصـــرفات القانونيـــة*، أطروحـــة دكتـــوراه، جامعـــة محمـــد الخـــامس، الربـــاط، 1992 .
- خمـــار، ناريمـــان، *تحـــول العقـــد فـــي القـــانون المـــدني الجزائـــري*، رســـالة ماجســـتير، جامعـــة الإخـــوة منتوري، قسنطينة، 2017 .
- حبيبـــي، محمـــد، *نظريـــة انتقـــاص التصـــرف القـــانوني فـــي التشـــريع المغربـــي*، رســـالة ماســـتر، جامعـــة محمد الخامس، الرباط، 2019 .

- سليم، أمل، *تحول العقود في القانون المدني*، رسالة ماستر، جامعة تونس المنار، 2006 .
- يسري، أحمد، *تحول التصرف القانوني*، أطروحة دكتوراه، جامعة هايدلبرغ، ألمانيا، 1955 .

ثالثًا: المقالات

- البعلي، عبد الحميد محمود، *تحول العقود وإعادة تكييفها*، مجلة الكويتي العالمية، ع155، 2015 .
- بن السعود الصرامي، عبد اللطيف، *قاعدة "ما لا يدرك كله لا يترك جله" تأصيلاً وتطبيقًا*، مجلة جامعة الإمام، العدد 6، 1429هـ.
- مومن، محمد، *مقارنة بين بطلان العقود وإبطالها في ضوء قانون الالتزامات والعقود المغربي*، مجلة الأملاك، ع9، 2011.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

المقاربة المجالية في قطاع التربية والتكوين بالمغرب: الإكراهات ومتطلبات التفعيل

Territorial Approach in the Education and Training Sector in Morocco: Constraints and Requirements for Implementation

الدكتور: طارق الحجوجي
دكتور في القانون والعلوم الإدارية
أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش

ملخص
يحلل هذا المقال واقع تفعيل المقاربة المجالية في قطاع التربية والتكوين بالمغرب باعتبارها مدخلاً لتحقيق الإنصاف وتقليص الفوارق الترابية. ويبين أن محدودية التنزيل الفعلي للإصلاحات، واستمرار النزعة المركزية، وضعف استقلالية الفاعلين وآليات التتبع، تشكل أبرز عوائق تفعيلها. كما يؤكد أن إنجاح هذه المقاربة يقتضي تعزيز دور الجماعات الترابية، وتكريس الحكامة التربوية القائمة على التعاقد وربط المسؤولية بالمحاسبة، مع ملاءمة السياسات التعليمية للخصوصيات المجالية. ويخلص إلى أن تحقيق العدالة التربوية والمجالية رهين بالانتقال من التنظير إلى التفعيل العملي.
الكلمات المفاتيح: المقاربة المجالية، التربية والتكوين بالمغرب، اللامركزية واللاتمركز، العدالة المجالية.

Abstract:
This article analyzes the implementation of the territorial approach in Morocco's education and training sector as a key pathway to achieving equity and reducing regional disparities. It highlights that the limited effective implementation of successive reforms, the persistence of centralization, and the weak autonomy of local actors and monitoring mechanisms constitute major obstacles. The study also emphasizes that the success of this approach requires strengthening the role of territorial authorities, promoting educational governance based on contractualization and accountability, and adapting educational policies to territorial specificities. It concludes that achieving educational and territorial equity depends on moving from theoretical frameworks to effective practical implementation.
Keywords: Territorial approach, Education and training in Morocco, Decentralization and deconcentration, Territorial equity.

مقدمة

يشهد قطاع التربية والتكوين بالمغرب دينامية إصلاحية متواصلة، في سياق السعي إلى إرساء مدرسة عمومية قائمة على الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة. وفي هذا الإطار، برزت المقاربة المجالية كخيار استراتيجي يهدف إلى تجاوز الاختلالات الترابية وتقليص الفوارق بين مختلف الجهات، من خلال اعتماد تدبير يرتكز على خصوصيات المجالات الترابية وحاجياتها المتباينة. غير أن تنزيل هذه المقاربة على أرض الواقع يظل رهينًا بمدى القدرة على تجاوز الإكراهات التي تعترضها، وتوفير الشروط الكفيلة بتفعيلها بشكل فعّال.

لقد نهج المغرب، منذ سنوات، سياسة اللامركزية واللاتمركز في تدبير المنظومة التربوية على المستوى الترابي، وانسجاما مع ذلك، أوصى القانون الإطار 51.17 بإعمال مبدأ التفريع من أجل تمكين بنيات التدبير الجهوية والمحلية للمنظومة من ممارسة المهام

والاختصاصات الموكولة إليها، داعيا في مادته رقم 40 إلى: " تعزيز الاستقلالية الفعلية للجامعات والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في إطار تعاقدي، مع إقرار آلية للتتبع والتقييم وقياس الأداء والافتحاص بكيفية دورية."

فمنذ الاستقلال سنة 1956، انخرط المغرب في مجموعة من الإصلاحات لتجاوز العوائق المتعددة التي تحول دون السير العادي للإدارة. فعلى المستوى المركزي تعلق الأمر بإعادة تنظيم الدولة وتكييف بنياتها مع متطلبات التنمية. وعلى المستوى المحلي تعلق الأمر بتهيئة إطار محلي ووضع ملحقات للإدارات المركزية بإحداث مرافق إدارية وتقنية، وكذلك هيئات تمثيلية يمكن للمواطنات والمواطنين التعبير عبرها عن حاجاتهم وتطلعاتهم وآمالهم.

إن اللامركزية تشكل إحدى الظواهر الأكثر أهمية التي طبعت التخطيط للتربية والتكوين، وخاصة في السياق الحالي المتميز بالحث على ضرورة تخفيض التكاليف العمومية وتحسين مردودية استعمال الموارد. وفي ذات السياق أصبحت اللامركزية واقعا في عدد من الدول التي كانت تُعتبر مركزية جدا.

ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن دواعي اللامركزية في مجال التربية والتكوين يمكن أن تختلف من بلد إلى آخر، نظرا لاختلاف الخصوصيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات والدول، ولتباين تجاربها والمسارات التاريخية لأنظمتها التربوية.

وانطلاقًا من ذلك، تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية: ما هي أبرز الإكراهات التي تعيق تفعيل المقاربة المجالية في قطاع التربية والتكوين، وما هي المتطلبات الأساسية الكفيلة بضمان تنزيلها الأمثل؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، سيتم اعتماد التصميم التحليلي التالي:

المحور الأول: غياب التفعيل الحقيقي للاستراتيجيات والسياسات التعليمية المتتالية

المحور الثاني: إصلاح التعليم بالمغرب على ضوء مقاربة مجالية السياسة التعليمية

المحور الأول: غياب التفعيل الحقيقي للاستراتيجيات والسياسات التعليمية المتتالية

ما زالت لغة الإصلاح ومفاهيم الإصلاح وتنزيل الإصلاح واستمرارية الإصلاح والمسارعة بالإصلاح هي اللغة السائدة في أوساط التعليم بالمغرب، حتى إنه لا يمكن عزل مستجدات الإصلاح التربوي من دون لغة استمرارية منطق النفس الإصلاحي أو ترداد كلمة الإصلاح التربوي[99].

لقد عرف المغرب توالي عدة استراتيجيات وسياسات قطاعية من أجل النهوض بالوضع التعليمي وتطويره، كما نجد هذا الاهتمام بمجال التربية والتكوين، ينسجم مع التوجهات الملكية، حيث قال الملك محمد السادس، في أحد خطاباته، بخصوص مجال التعليم: "والمغاربة اليوم، يريدون لأبنائهم تعليما جيدا، لا يقتصر على الكتابة والقراءة فقط، وإنما يضمن لهم الانخراط في عالم المعرفة والتواصل، والولوج والاندماج في سوق الشغل، ويساهم في الارتقاء الفردي والجماعي، بدل تخريج فئات من المعطلين"[100].

ومن بين الأطراف الفاعلة في مجال التربية والتكوين، هناك الجماعات الترابية التي أكد عليها الميثاق الوطني للتربية والتكوين نظرا للدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه في الرفع من جودة ونجاعة التعليم لجعله فاعلا في التنمية الشاملة والمستدامة مجاليا ووطنيا. من ذلك مثلا: "على الجماعات المحلية تبويء التربية والتكوين مكان الصدارة، ضمن أولويات الشأن الجهوي أو المحلي التي تعنى بها. وعلى مجالس الجهات والجماعات الوعي بالدور الحاسم للتربية والتكوين، في إعداد النشء للحياة العملية المنتجة لفائدة الجهة

99 - مصطفى شكري: التعليم المفقود في البحث عن خارطة الطريق نحو إصلاح التربية والتعليم بالمغرب، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، دراسة عدد: 23/03، أكتوبر 2023، ص: 7.

100 - مقتطف من الخطاب الملكي في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، بتاريخ: الجمعة 13-10 2017.

أو الجماعة. وبناء على ذلك، يجب أن تقوم الجماعات المحلية بواجبات الشراكة مع الدولة، والإسهام إلى جانبها في مجهود التربية والتكوين، وفي تحمل الأعباء المرتبطة بالتعميم وتحسين الجودة، وكذا في التدبير وفق ما جاء به الميثاق"101.

وتيسيرا لتعميم تعليم جيد، وتقريب المدرسة من روادها وإدماجها في محيطها المباشر، خصوصا في الأوساط القروية وشبه الحضرية، ينبغي: "إنجاز شراكة مع الجماعات المحلية...، حفز المنعشين العقاريين، في إطار الشراكة، على أن يدرجوا في مشاريعهم بناء مدارس...، بذل مجهودات خاصة بتشجيع تمدرس الفتيات في البوادي... مع تعبئة الشركاء كافة"102.

لكن الملاحظ هو غياب إرادة حقيقية من أجل تفعيل وتنزيل مقتضيات ومضامين مختلف المرجعيات القانونية التي تستحضر بشكل كبير مقاربة مجالية السياسات التعليمية، وخصوصا الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي كان واضحا بالنسبة للامركزية واللاتمركز الإداري بخصوص التربية والتكوين (أولا)، وكذا الرؤية الاستراتيجية 2015 - 2030 التي كان الهدف منها تنزيل مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين عبر مراحل مضبوطة (ثانيا).

أولا: الميثاق الوطني للتربية والتكوين وعدم تفعيل مجالية التعليم

كما سبقت الإشارة، يُعتبر الميثاق الوطني للتربية والتكوين مشروعا وطنيا أعدته لجنة ملكية سنة 1999، وهو بمثابة دستور التربية والتكوين بالمغرب، تمكن من تجميع كافة القوى الحية للبلاد وتعبئتها حول مرجعية شمولية وخيارات استراتيجية أكثر واقعية وقابلة للتنفيذ، على أرض الواقع.

إن الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وهو يضع الاستراتيجية المناسبة لإصلاح التعليم بالمغرب، حدد أدوار ومسؤوليات جميع الأطراف التي لها علاقة بقطاع التربية والتكوين في المغرب، سواء مركزيا (أي الدولة)، أو مجاليا (أي الجماعات الترابية).

فبالنسبة للدولة التي تأتي على رأس الأطراف المسؤولة، خصها الميثاق الوطني بالذكر في مواضيع كثيرة من المجالات والدعامات التي يتضمنها، وخاصة في القسم الأول منه المتعلق بالمبادئ الأساسية لنظام التربية والتكوين، حيث أبرز: المرتكزات الثابتة للنظام التربوي التكويني المغربي، وغاياته الكبرى، وتوضيح حقوق وواجبات الأفراد والجماعات، وإعلان التعبئة الوطنية لتجديد المدرسة103.

وكمثال، بخصوص أدوار الدولة تُجاه حقوق الأفراد والجماعات، استحضر الميثاق الوطني عدة التزامات يجب على الدولة تنفيذها، منها على الخصوص:

- العمل على تعميم تمدرس جميع الأطفال المغاربة إلى غاية السن القانونية للشغل؛
- العمل على جعل نظام التربية والتكوين يستجيب لحاجات الأفراد والمجتمع...؛
- العمل على تشجيع العلم والثقافة والإبداع، خصوصا في المجالات ذات البعد الاستراتيجي؛
- وضع مرجعيات البرامج والمناهج، ومعايير التأطير والجودة، في جميع مستويات التعليم وأنماطها؛
- تشجيع كل الفعاليات المُسهمة في مجهود التربية والتكوين والرفع من جودته ونجاعته، بما في ذلك: المؤسسات والجامعات المستقلة ذاتيا، الجماعات المحلية، القطاع الخاص المؤهل، مؤسسات الإنتاج والخدمات المسهمة في التكوين، والجمعيات ذات الاختصاص أو الاهتمام بمجال التربية والتكوين؛
- مراقبة كل المسهمين في قطاع التربية والتكوين والحرص على احترامهم للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل104.

وإذا كان الميثاق الوطني للتربية والتكوين، قد استحضر بقوة اللامركزية واللاتمركز في قطاع التعليم بالمغرب، وركز كثيرا على أدوار الجماعات الترابية في هذا المجال. فإن التنزيل على أرض الواقع يلخص غياب إرادة حقيقية من أجل تفعيل مقتضيات الميثاق

101 - المملكة المغربية، اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، سنة 1999، المادة 15، ص: 12 و 13.

102 - المادة 29 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، نفس المرجع، ص: 18.

103 - للمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى وثيقة الميثاق الوطني للتربية والتكوين، مرجع سابق، ابتداء من الصفحة 9.

104 - المادة 13 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ص: 12.

الوطني للتربية والتكوين بخصوص دور الجماعات الترابية في تطوير المنظومة التعليمية وفي التقليص من الفوارق المجالية والاجتماعية.

في نفس الاتجاه، نص القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي في المادة 45 على ما يلي: " تضمن الدولة مجانية التعليم العمومي في جميع أسلاكه وتخصصاته، وتعمل على تعبئة وضمان كل الإمكانات المتاحة لجعله في متناول كافة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة" .

وتؤكد المادة نفسها على أنه "لا يحرم أحد من متابعة الدراسة لأسباب مادية محضة، إذا ما استوفى الكفايات والمكتسبات اللازمة".

مما يترتب عن هذا الالتزام أن يكون التعليم العمومي ليس فقط متاحا لجميع الأطفال المغاربة، بل بضرورة توفير الجودة المنصوص عليها في المادة الثالثة من نفس القانون التي تُلزم المنظومة التربوية بالعمل على: "تعميم التعليم ذي الجودة، وفرض إلزاميته بالنسبة لجميع الأطفال في سن التمدرس، باعتباره حقا للطفل، وواجبا على الدولة، وملزما للأسرة."

ونظرا للعزلة التي لا زالت تعاني منها بعض القرى المغربية، وضعف مستوى الوعي عند بعض الأسر التي تعيش في الوسط القروي، وفي ظل تشتت الساكنة القروية، واستحالة تقريب المؤسسات الإعدادية من جميع السكان، فإن الحل الأنجع يبقى هو بناء الداخليات في هذه المؤسسات من جهة، علما بأن الميثاق الوطني كان قد أوصى بتعميمها على جميع الإعداديات القروية، وتأمين النقل المدرسي في الحالات التي يستجيب فيها هذا الحل لحاجات التلاميذ المعنيين، من جهة أخرى.

وبالرغم من ذلك فإن نسبة المستفيدين من الإيواء في الوسط القروي، حسب عدد القاطنين في الداخليات وفي دور الطالب والطالبة، يُظهِر النقص الواضح على هذا المستوى، بحيث لم تصل النسبة العامة إلا إلى 15% بين 2015 و2021. وعند الإناث ظلت في حدود 17,5% كحد أقصى، بينما عرفت هذه النسبة تراجعا مهما في السنوات الأخيرة لتستقر في حدود 10,4% في المجموع، و 12,3%عند الإناث، وهو ما يعني أن حوالي 90% من تلاميذ الوسط القروي لا يستفيدون من الإيواء، الشيء الذي يساهم في تغذية ظاهرة الانقطاع الدراسي خاصة لدى الفتيات[105].

وبخصوص إيواء طلبة قطاع التعليم العالي، وانطلاقا من المعطيات التي يقدمها الجدول التالي:

نسبة الاستجابة لطلبات الإقامة في الأحياء الجامعية[106]

سنة 2020	سنة 2021	سنة 2022	سنة 2023	توقع 2024
42%	49%	39%	51%	60%

فالملاحظ هو عدم استطاعة هذا القطاع تلبية الحاجة المتزايدة إلى الإقامة في الأحياء الجامعية التي لم تتعدى نسبة 39% سنة 2022، وتتوقع الوزارة أن تصل نسبة الاستجابة إلى 60% سنة 2024.

ويعود ذلك إلى عدم توفر الطاقة الاستيعابية الضرورية في الأحياء الجامعية، بحيث يبقى عدد الأَسِرة المتوفرة سنويا في حدود 50 ألف سرير، علما أن الطلبة الممنوحين يبقى عددهم 400 ألف في المتوسط، رغم أن الغلاف المالي المخصص للمنح يرتفع كل سنة من أجل الاستجابة للطلبات المتزايدة، الذي تجاوز 2 مليار درهم سنة 2023.

أما بخصوص النقل المدرسي الذي يعتبر حلا يمكن أن يعوض الإيواء المدرسي في التعليم الثانوي الإعدادي، فقد عرف تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة بحيث ارتفعت النسبة العامة للمستفيدين منه حوالي 10% سنة 2015، وأكثر من 30% سنة 2021، مع بلوغ هذه النسبة حوالي 32% لدى التلميذات. غير أن النقل المدرسي لم يساهم في تقليص نسب الهدر المدرسي، بالنسب التي توازي الارتفاع المسجل في عدد المستفيدين منه، بل إن عدد المنقطعين عن الدراسة في التعليم الإعدادي ارتفع بين سنتي2017 و

105 - المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015 - 2030، سنة 2015.، ص: 23.

106 - نفس المرجع، ص: 23.

2019 بحوالي 21%، قبل أن يعود إلى الانخفاض بنسبة 15% بين سنتي 2019 و 2021 وهو مؤشر يعبر عن تأثير نسبي للنقل المدرسي على الاحتفاظ بالمتعلمين والمتعلمات في المدرسة.

وتعود الأسباب الكامنة وراء عدم تحقيق النقل المدرسي للأثر المطلوب على مستوى تحسين مؤشرات التمدرس، حسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2023، إلى ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين، وعدم اضطلاع العمالات والأقاليم بدورها الطليعي في المجال رغم أنها صاحبة الاختصاص الأصلي بموجب المادة 79 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، بالإضافة إلى إشارة نفس التقرير إلى عدم توفر بعض الجمعيات المكلفة بالنقل المدرسي على المواصفات والمؤهلات المطلوبة، وعدم احترام شروط الراحة والسلامة اللازمة لنقل الأطفال، وعدم إبرام عقود الشغل مع أغلب السائقين، وعدم توفر الكثير من الحافلات على المواصفات التقنية المطلوبة، الشيء الذي يشكل خطرا على حياة الركاب من المتعلمات والمتعلمين.

وهكذا، يبقى طموح الحد من الهدر المدرسي رهينا، إلى جانب تحسين جودة التعلمات، بتقديم دعم اجتماعي مندمج يؤلف بشكل ذكي ومرن بين مكوناته الأربعة المتمثلة في الدعم المالي والإيواء والإطعام والنقل المدرسي، مع تكييف العرض المقدم حسب طبيعة الحاجات التي يتم رصدها بشكل دقيق لدى الأسر المعنية. فمنذ سنة 2009 ، تم تبني نموذج المدارس الجماعاتية باعتبارها إجابة مناسبة على إخفاق سياسة تقريب المدرسة من المتعلم(ة) في الوسط القروي، من خلال إحداث المدارس الفرعية التي تفتقر لأبسط مقومات التعليم الجيد من بنى تحتية ومرافق وتجهيزات ومدرسين، فضلا عن أنها تعتبر بؤرة لتجميع مستويات متعددة، يتم تدريسها من طرف مدرس(ة) واحد في نفس الفصل الدراسي[107].

غير أن هذه المدارس الجماعاتية التي أُحدثت على أساس أن تتوفر كل واحدة منها على حجرات دراسية وداخلية وسكنيات للمدرسين والإداريين وملاعب رياضية وقاعات للأنشطة ومكتبة ومطعم، بكلفة متوسطة تصل إلى 10 مليون درهم حسب تصريح لوزير التربية الوطنية في البرلمان سنة 2021 ، لم تُنجز بالوتيرة التي كانت مقررة، بحيث لم يتجاوز عدد المدارس الجماعاتية 271 مد رسة سنة 2023 من مجموع أكثر من 5000 مدرسة بالوسط القروي.

ورغم الجهود المبذولة منذ سنة 2020 للرفع من عدد المدارس الجماعاتية المنجزة كل سنة، بحيث تراوحت ما بين 35 و45 مدرسة جديدة، فإن 90% من المدارس بالعالم القروي عبارة عن مجموعات مدرسية تتكون من مدرسة مركزية ترتبط بها عدة فرعيات ظل عددها محدودا في 13 ألف فرعية منذ سنة 2015[108]. كما أن المدارس الجماعاتية، حسب الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي سنة 2021، لا تستوعب أكثر من 2% من مجموع تلاميذ العالم القروي.

كما سجلت مجموعة من التحديات التي تواجه تدبير هذه المدارس، مقارنة مع المدارس الفرعية التي لا تتوفر في بعضها البنيات التحتية الأساسية كالمرافق الصحية والكهرباء والماء الصالح للشرب والتجهيزات التربوية كقاعة للمطالعة وفضاء للتربية البدنية مثلا.

بالإضافة إلى ذلك، سبق للمجلس الأعلى للحسابات سنة 2020، أن سجل "غياب إطار قانوني منظم للمدارس الجماعاتية على المستوى التنظيمي والوظيفي. كما أشار إلى وجود خصاص في الموارد البشرية، لا سيما في فئتي الحراس العامين والمقتصدين للداخليات بهذا النوع من المدارس التي يستفيد من خدمات الإقامة بها فقط رُبُع التلاميذ المسجلين بها و 56% من تلامذ القسم السادس ابتدائي من التغذية، و 33% من النقل المدرسي. من جهة أخرى، لا يستفيد من السكن الوظيفي في المدارس الجماعاتية سوى عدد ضئيل من الأساتذة".

هذه المعطيات تؤكد ضعف نموذج المدارس الجماعاتية في فرض نفسه، بوصفه بديلا عن المدارس الفرعية من الناحية الكمية، لأن عدد المدارس الجماعاتية يبلغ فقط 200 مدرسة مقابل أكثر من 13000 مدرسة فرعية.

---

107 - المملكة المغربية، مجلس المستشارين: تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية الخاصة بمناقشة السياسات العمومية وتقييمها حول موضوع: "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح"، يوليوز 2023.، ص: 25.

108- المملكة المغربية، مجلس المستشارين: تقرير المجموعة الموضوعاتية، مرجع سابق، ص: 26.

أما بالنسبة للتكوين المهني، فقد عرف تطورا ملحوظا بفضل وجود برنامج وطني سيتم، بموجبه، إنجاز 12 مدينة مهن وكفاءات على مستوى مختلف جهات المملكة، باستثمار إجمالي يقدر ب 4,4 مليار درهم .وتتميز هذه المدن بكونها فضاءات مندمجة للتكوين والتمرس بالمهن، وكذا تطوير التنمية الذاتية للمتدربين والمتدربات، بالإضافة إلى احتوائها على قاعات للأنشطة الثقافية وفضاءات للرياضة و إقامات لإيواء المتدربين والمتدربات.

وبالرغم من كل هذه المجهودات والمكتسبات الإيجابية، على محدوديتها، فإن غياب التفعيل الحقيقي للميثاق الوطني للتربية والتكوين وتنزيل مضامينه كما يجب، من خلال توفير الإمكانات والوسائل، أثر بشكل سلبي على صياغة وتنفيذ السياسات التعليمية بالمغرب بصفة عامة، ومجالية السياسات العمومية التعليمية بصفة خاصة. وهذا ما أوضحه تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الذي جاء فيه بأن المدرسة المغربية لا تزال تعاني من اختلالات مُزمنة، بعد تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، تتجلى أساسا في العنصرين التاليين:

- **محدودية المردودية الداخلية للمدرسة**، التي تتجلى مثلا، في:
- ضعف التمكن من اللغات والمعارف والكفايات والقيم؛
- محدودية نجاعة أداء الفاعلين التربويين وما يعانيه التكوين الأساس والمستمر من نقائص؛
- استمرار الهدر المدرسي والمهني والجامعي، وضعف المردودية الكمية والكيفية للبحث العلمي...
- **ضعف المردودية الخارجية**، تتجلى مثلا، في:
- صعوبات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقيمي للخريجات والخريجين؛
- محدودية انفتاح وتفاعل المدرسة مع محيطها، وعدم قدرتها على مواكبة التطور العالمي السريع..

وفي نظرنا، يرجع عدم تحقيق أهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين، واستمرار فشل المنظومة التربوية، لعدة اعتبارات، من أبرزها:

- ضياع الهدف التربوي الذي وضعته الحكومة في الميثاق. وعدم تحقيق هذا الهدف يمكن أن يتسبب في تشتيت الجهود التعليمية وتبديد الموارد.
- عدم تحقيق العدالة المجالية التعليمية من حيث: عدد المؤسسات التعليمية أو الولوج إليها، التوزيع غير العادل للموارد البشرية، اختلاف جودة الخدمات التربوية من مجال ترابي إلى آخر بالنظر للإمكانيات المتوفرة في كل مجال ترابي (قروي، جبلي، حضري، ...الخ).
- جعل السياسات التعليمية عرضة للتغييرات المفاجئة أو التلاعب السياسي، دون مراعاة للاحتياجات الحقيقية للنظام التعليمي، أو عدم تفعيل الخطط الطموحة في وثيقة الميثاق، مما يجعلها تظل على الورق فقط، دون تطبيق عملي.
- نقص التوجيه والرؤية في تطوير السياسات التعليمية. بدلاً من وجود رؤية واضحة مستمدة من الميثاق، قد تكون السياسات عبارة عن استجابة للضغوط السياسية والاقتصادية فقط.

ثانيا: الرؤية الاستراتيجية وصعوبات تفعيل مجالية التعليم

تعتبر الرؤية الاستراتيجية من بين الأطر المرجعية الأساسية لمجالية التربية والتكوين، فهي تقوم على توطيد المكتسبات في مجال التربية والتكوين بالمغرب وتطويرها، من خلال إحداث القطائع الضرورية، وابتكار حلول جديدة بمقاربة للتغيير، في إطار الحسم في الإشكاليات العرضانية العالقة، والمزاوجة بين الطموح والواقعية، وبين تحديد الأولويات والتدرج في التنفيذ. كما تهدف كذلك إلى إرساء وترسيخ مدرسة جديدة، تقوم على الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة للجميع، والارتقاء الفردي والمجتمعي، باعتبارها جميعا أُسُسا ناظمة، وغايات مثلى للتربية والتكوين والبحث، على امتداد الخمس عشرة سنة الجارية، من شأنها تحقيق مختلف طموحات المجتمع المغربي في مجال التربية والتكوين.

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

وكما هو معلوم فالرؤية الاستراتيجية هي خطة أعدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي لإصلاح المدرسة المغربية في الفترة الزمنية الممتدة من 2015 إلى 2030، تحت شعار "**من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء**"[109]. تأخذ بعين الاعتبار المدى القريب: 03 سنوات، والمتوسط: 06 سنوات، والبعيد ما فوق 06 سنوات، وتستهدف الأجيال الحالية واللاحقة.

ومما دعت إليه الرؤية الاستراتيجية 2015 – 2030، بخصوص إصلاح منظومة التربية والتكوين بالمغرب، هو الحصول على "مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص"، التي من شأنها تحقيق الرهان السياسي والمجتمعي المتمثل في تعميم التعليم بفرص متكافئة ومُنصفة على المستوى المجالي والاجتماعي، وعلى أساس النوع، والقضاء على التفاوتات بمختلف أنواعها، وإقامة مجتمع إدماجي وتضامني. ولهذا الغرض اقترح المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، خلال إعداده للرؤية الاستراتيجية، ثمان رافعات أساسية واستراتيجية من أجل تحقيق مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص، نذكرها على الشكل التالي[110]:

- **الرافعة الأولى:** تحقيق المساواة في ولوج التربية التكوين؛
- **الرافعة الثانية:** إلزامية التعليم الأولي وتعميمه؛
- **الرافعة الثالثة:** تخويل تمييز إيجابي لفائدة الأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص؛
- **الرافعة الرابعة:** تأمين الحق في ولوج التربية والتكوين لفائدة الأشخاص في وضعيات خاصة أو إعاقة؛
- **الرافعة الخامسة:** تمكين المتعلمين من استدامة التعلم وبناء المشروع الشخصي والاندماج؛
- **الرافعة السادسة:** تخويل مؤسسات التربية والتكوين التأطير والتجهيز والدعم اللازم؛
- **الرافعة السابعة:** إرساء مدرسة ذات جودة وجاذبية؛
- **الرافعة الثامنة:** التعليم الخاص شريك للتعليم العمومي في التعميم وتحقيق الإنصاف.

ومن خلال استقرائنا لهذه الرافعات الثمانية التي تتضمنها الاستراتيجية الوطنية 2015 - 2030، نلاحظ تأكيد الرافعات: الأولى والثانية والثالثة، في فقراتها، على ضرورة تحقيق عدالة مجالية في التعليم، من خلال اعتماد ما يلي:

- التفعيل الناجع لمشاركة الجماعات الترابية في النهوض بالمدرسة، وذلك بالتنصيص على مساهمتها في مجهود التعليم المنصف في القانون المنظم لها، مع تخصيص التمويل اللازم لذلك، ووضع آلية للتنسيق بين جميع المرافق العمومية على الصعيدين الجهوي والمحلي، لتمكين مؤسسات التربية والتكوين من فضاءات ملائمة ومحيط قادر على تعزيز شروط تعميم منصف للتعليم، ميسر للنجاح الدراسي والتكوين للمتعلم[111].
- جعل تعميم تعليم أولي بمواصفات الجودة التزاما للدولة والأسرة بقوة القانون، ووضع الآليات الكفيلة بالانخراط التدريجي للجماعات الترابية في مجهود تعميمه، وتحسين خدماته، وذلك بتمكين جميع الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 4 و6 سنوات[112]؛ ...
- من أجل تعميم تعليم إلزامي منصف وذي جودة دون تمييز مجالي، يتم توجيه أقصى الجهود للتحقيق الأمثل لهذا الهدف بالوسط القروي، اعتبارا للصعوبات التي يواجهها المتعلمون وأسرهم بهذا المجال الترابي. إلى جانب ذلك، تقتضي الاستجابة لمتطلبات الإنصاف وتكافؤ الفرص تخصيص التمدرس بالوسط القروي بتمييز إيجابي ييسر تعليما بفرص متكافئة لفائدة الفتيات والفتيان بهذا الوسط، وتوفير كل وسائل تحصين تمدرسهم من كل أسباب الانقطاع المبكر والهدر[113].

---

109 - تُحيل المدرسة في سياق هذه الرؤية الاستراتيجية، على مجموع مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي: التعليم الأولي والابتدائي والاعدادي والثانوي؛ التعليم العالي والجامعي والبحث العلمي؛ تكوين الأطر؛ التكوين المهني؛ التعليم العتيق.

110 - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي: من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والإرتقاء، مرجع سابق، الصفحة 12-22 بتصرف.

111 - نفس المرجع، الرافعة الأولى، الفقرة 8، ص: 14.

112 - نفس المرجع، الرافعة الثانية، الفقرة 6، ص: 14.

113 - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي: "رؤية استراتيجية للاصلاح ..."، مرجع سابق، الرافعة الثالثة، الفقرة 10، ص: 15.

- تمكين الأوساط القروية وشبه الحضرية من شروط التمدرس لمن هم في سنه؛ وهو ما يستدعي من السلطات الجهوية والمحلية للتربية والتكوين القيام بما يلي[114]:

- توفير الفضاءات الملائمة للتمدرس في الأوساط القروية، والمناطق ذات الخصاص، في إطار شركات تعاقدية مع الجماعات الترابية والقطاع الخاص؛

- إشراك فعلي للمؤسسات الاقتصادية الكبرى (الأبناك، المؤسسات العمومية، المؤسسات التجارية، الشركات والمقاولات...) في تعزيز وتوسيع تجارب إنشاء مساكن جيدة للأطر التربوية والإدارية، وكذا الإسهام في تمويل برامج التربية غير النظامية ومحو الأمية؛

- حفز جمعيات المجتمع المدني بالأوساط القروية، على الإسهام في تعميم التعليم، على أساس الشراكة التعاقدية؛

- بذل مجهود خاص لتشجيع تمدرس الفتيات في البوادي، من خلال دعم خطة التعميم ببرامج محلية إجرائية لصالح الفتيات؛

- العمل على تقييم تجربة المدارس الجماعاتية من أجل تطويرها والارتقاء بأدائها، مع اعتماد نماذج أخرى، حسب خصوصيات الجهات المختلفة، من أجل ضمان جودة التعليم في العالم القروي، وذلك في إطار الشراكة والتعاون بين الوزارة الوصية والجماعات الترابية، مع تشجيع الشباب حاملي الشهادات على تأسيس مقاولات صغرى، تمكن من تلبية حاجات تلك المدارس من الخدمات من قبيل النقل المدرسي والتغذية والنظافة والتنشيط الثقافي والرياضي والدعم التربوي؛

- ضمان حفز وتثمين خاصين لكافة الأطر التربوية والإدارية المزاولة لعملها في الأوساط النائية؛

- تمكين مدرسي تلامذة الأوساط القروية من نظام فعال ومندمج للمحتويات الرقمية على قدم المساواة مع مدرسي وتلامذة باقي الأوساط المجالية؛

- تأمين تمدرس استدراكي متكامل ومندمج لكافة الأطفال المنقطعين عن الدراسة بالأوساط القروية، من أجل إعادة إدماجهم في المدرسة.

وقد جاءت هذه الرؤية الاستراتيجية لإصلاح نظام التربية والتكوين استجابة للحاجة الملحة لإصلاح المدرسة المغربية وتأهيلها وتجديدها، تفاعلا مع التحولات الدولية في مختلف المجالات.

لكن، مع الأسف، عرف واقع تفعيل وتنزيل مضامين الاستراتيجية اختلالات متنوعة، وبالتالي وجب التأكيد على أن تعميم التعليم بفرص متكافئة لا زال يعد رهانا سياسيا، اقتصاديا ومجتمعيا حاسما لتحقيق الإنصاف على المستوى المجالي والاجتماعي، وتحقيق مقاربة النوع، والقضاء على مختلف التفاوتات المجالية بمختلف أنواعها، وإقامة مجتمع إدماجي وتضامني...

فعلى الرغم من أن هذه الرؤية الاستراتيجية أتت بمجموعة من الأفكار والخطط المهمة من أجل تحقيق عدالة مجالية تعليمية، إلا أن واقع تفعيل هذه الاستراتيجية يجعلنا ندور في حلقة مفرغة والمطالبة مجددا بإصلاح جديد. وهذا ما جاء به القانون الإطار 17. 51 المتعلق بإصلاح المنظومة التربوية بالمغرب.

المحور الثاني: إصلاح التعليم بالمغرب على ضوء مقاربة مجالية السياسة التعليمية

دعا الميثاق الوطني للتربية والتكوين إلى إقرار اللامركزية واللاتمركز في قطاع التربية والتكوين في الدعامة 15[115]. ومن خلال قراءتنا بتمعن لهذه الدعامة، نستنتج أبرز دواعي إقرار مجالية التربية والتكوين بالمغرب، والدعوة إلى تسريع بلورتها على أرض الواقع، باعتبارها خيارا حاسما واستراتيجيا، ومسؤولية تكتسي الصبغة الاستعجالية. ومن بين هذه الدواعي، نذكر ما يلي:

114 - نفس المرجع، الرافعة الثالثة، الفقرة 11، ص: 15-16.

115 - للمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى وثيقة الميثاق الوطني للتربية والتكوين، مرجع سابق، ابتداء من الصفحة: 67.

- ضرورة ألا يبقى قطاع التربية والتكوين معزولا عما يشهده المغرب من تحولات، خاصة ما يتعلق بالتدبير السياسي للقطاعات، انسجاما مع إقرار الدستور للجهوية، وما تلاه من قوانين منظمة لذلك.
- فالأمر هنا، يتعلق بضرورة مواكبة قطاع التربية والتكوين للتحول الذي تعرفه القطاعات الأخرى.
- الوعي بأن ظروف الجهات والأقاليم والجماعات الترابية تختلف، وبالتالي تختلف معها حاجاتها ومتطلباتها، الشيء الذي يفرض أن يكون مجال التربية والتكوين متلائما مع تلك الظروف والحاجات التي تنسجم مع الخصوصيات والاهتمامات المحلية لكل جماعة ترابية، في إطار الوحدة الوطنية.
- فتح المجال أمام الجميع للمساهمة بمبادرته في بناء ودعم القطاع، مع ضبط المسؤوليات وتوزيعها ليتم تحملها والعمل على تيسير حل مشكلات التربية والتكوين، من خلال الحكامة الجيدة. فجميع المعنيين يجب أن ينخرطوا، في إطار مهامهم وتخصصاتهم، من أجل تجويد النظام التعليمي، مركزيا وعلى مستوى كل الجماعات الترابية، لا سيما بعد اعتبار التربية والتكوين ثاني أولويات الدولة، وحث الدستور المغربي على حق جميع المواطنات والمواطنين في تعليم ميسر وذي جودة.

وتبعا لمختلف دواعي إقرار مجالية التربية والتكوين بالمغرب، سنبرز أهمية وضرورة إشراك الجماعات الترابية لأنه رهان أساسي في إصلاح التعليم المغربي (أولا)، ثم سنقدم اقتراحات مناسبة بخصوص آفاق وسبل الإصلاح (ثانيا).

أولا: إصلاح التعليم بالمغرب مرهون بإشراك الجماعات الترابية كفاعل أساسي

يعتبر المغرب من الدول النامية التي عانت كثيرا بخصوص قضايا التربية والتكوين، حيث راكم عدة مشاكل في هذا القطاع. فبالرغم من محاولات إصلاحية متعددة ومتتالية، إلا أن الأمر لم يعرف طريقه نحو الحل المرغوب فيه، في ظل غياب إصلاح مختلف المؤسسات الوطنية الأخرى.

فبعدما استبشر المواطنات والمواطنون خيرا بما جاء به دستور 2011 بخصوص الجهوية المتقدمة وتخويل الجماعات الترابية عدة أدوار للنهوض بالتنمية الجهوية الشاملة، في مقدمتها التربية والتكوين التي تعتبر أساس كل تنمية صحيحة ومتينة، من خلال مدرسة وطنية حديثة ودامجة، تضمن المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص لجميع المتمدرسات والمتمدرسين، كما عرضنا ذلك سابقا، فإن مختلف الإصلاحات التي عرفها المغرب عرفت اختلالات حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة، وذلك منذ عهد الاستقلال، من أبرزها، خلال السنوات الأخيرة، تطبيق مضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين، تلاه البرنامج الاستعجالي 2009 - 2012 الذي واكبت تنزيله عدة مشاكل، من أبرزها غياب الحكامة، ثم الرؤية الاستراتيجية 2015 - 2030، التي تعرف هي الأخرى عراقيل في التنزيل، مما سارعت الوزارة الوصية عن التربية والتكوين إلى اعتماد مشاورات جديدة لتجويد المدرسة المغربية 2022 - 2026.

ونظرا لما للجماعات الترابية من مكانة متميزة في منظومة الجهوية المتقدمة التي تبناها المغرب كخيار استراتيجي موجه للتنظيم الترابي اللامركزي للمملكة، فقد فرض عليها القانون الإطار في المادة 20، أن تساهم في تحقيق أهداف المنظومة التربوية وأن "تنخرط في مسلسل تنفيذها، وتقديم مختلف أشكال الدعم من أجل بلوغها"، بل إنه ذهب أبعد من ذلك، حينما دقق في بعض المهام الموكلة لها من قبيل المساهمة في "توسيع نطاق تجربة المدارس الجماعاتية ولا سيما بالوسط القروي، والعمل على تطويرها ودعمها، والرفع من أدائها"، ومساعدة الدولة في إطار شراكات معها على "العمل، خلال أجل لا يتعدى ثلاث سنوات، على إنجاز برنامج وطني لتأهيل مؤسسات التربية والتعليم والتكوين القائمة، وفق معايير مرجعية لتحسين أداء هذه المؤسسات والرفع من مردوديتها"، وفي المادة 22 تم التأكيد على "العمل، خلال أجل أقصاه ست سنوات، على سد الخصاص الحاصل في عدد مؤسسات التربية والتعليم والتكوين، وتزويدها بالبنيات والتجهيزات اللازمة والملائمة". أما بخصوص التعليم العالي فإن المادة 40 جعلت "الشراكات الجهوية والمحلية بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الأخرى والجماعات الترابية، من أجل إنجاز

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

برامج ومشاريع مشتركة، لتعزيز البنيات الجامعية، ودعم أنشطتها وتحقيق إشعاعها وانفتاحها على محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي".[116]

وفي إطار مواصلة الدولة مجهودها في تعبئة الموارد وتوفير الوسائل اللازمة لتمويل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وتنويع مصادره، أولت المادة 46 من القانون الإطار أهمية خاصة لمساهمة الجماعات الترابية في تفعيل التضامن الوطني والقطاعي، خاصة وأن الحسابات الخصوصية ذات الصلة المباشرة بالتنمية الترابية تتوفر على موارد سنوية مهمة بلغت أكثر من 45 مليار درهم سنة 2021 (أنظر الجدول أسفله)، من الممكن أن يخصص جزء منها لتحسين جودة التعليم، تطبيقا للفصل 31 من الدستور الذي حث الجماعات الترابية، إلى جانب الدولة والمؤسسات العمومية،"على تعبئة جميع الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة."

جدول: الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ذات العلاقة بالجماعات الترابية بملايين الدراهم.

بيان الحسابات	الموارد			النسبة المتوسطة	النفقات			النسبة المتوسطة
	2019	2020	2021		2019	2020	2021	
حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	32.775,45	31.258,86	33.726,78	1,44%	29.649,94	26.003,27	28.425,74	-2,09%
الصندوق الخاص بحصيلة حصص الضرائب المرصودة للجهات	8.849,76	8.556,17	9.946,70	6,02%	7.829,69	6.757,80	9.093,64	7,77%
صندوق التضامن بين الجهات	1.465,97	2.351,58	1.979,22	16,19%	7,30	1.003,44	3,28	-32,94%
صندوق التأهيل الاجتماعي	19.00	29,00	39,00	43,27%	-	-	-	-
المجمـــــوع	43.110,18	42.195,60	45.691,70	2,95%	37.486,93	33.764,51	37.522,66	0,05%

المصدر: تقرير 2023 لوزارة الاقتصاد والمالية حول هذه الحسابات.

بالإضافة إلى تمويل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، فإن أهمية إشراك الجماعات الترابية كفاعل أساسي في إصلاح التعليم في المغرب، كما هو الحال في العديد من البلدان، يشمل تحديات متعددة تتعلق بالبنية التحتية، والنقل المدرسي، وجودة التعليم، وتوفير الفرص التعليمية، وغيرها. وذلك وفق منطوق الفصل 140 من الدستور، وكذلك القوانين المنظمة للجهات الترابية.

116 - مجلس المستشارين: تقرير المجموعة الموضوعاتية حول موضوع: "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح"،مرجع سابق، ص: 77

فعلى صعيد الجهات، تشمل الاختصاصات الذاتية حسب المادة 82 من القانون التنظيمي للجهات 111.14 إنشاء مراكز جهوية للتكوين المهني ومراكز جهوية للتشغيل وتنمية الكفاءات من أجل الإدماج في سوق الشغل، كما نصت المادة 91 على الاختصاصات المشتركة مع الدولة ومن بينها القيام بالبحث العلمي التطبيقي117.

لكن بعد سنوات من صدور هذه القوانين ومختلف المرجعيات، ورغم بعض المبادرات هنا وهناك يبقى قاسمها المشترك هو اكتفاء الجماعات الترابية بدور الممول الذي لا يقوم سوى بتحويل المال الذي يصله من الدولة، وحتى على هذا المستوى فإن مساهمة الجماعات الترابية لا تزيد عن 5% في الميزانية الإجمالية للتعليم في المغرب مقارنة مع الأسر مثلا التي تصل حصتها إلى 25% حسب تصريح لوزير التربية الوطنية أمام مجلس المستشارين سنة 2020. بالإضافة إلى ذلك، فعندما تتخلى الجماعات الترابية عن دور الداعم المالي وتنخرط في عملية التدبير فإنها غالبا ما تفوض الأمر لجمعيات، منها المتخصص ومنها غير المتخصص في مجال التعليم، الشيء الذي يؤثر سلبا على جودة الخدمات المقدمة. وعلى سبيل المثال، وفق ما جاء في تقريرالمجلس الأعلى للحسابات لسنة 2023، تقوم العمالات والأقاليم بممارسة اختصاصها الذاتية في مجال النقل المدرسي في الوسط القروي، لكن دون أن "تضطلع بدورها في تعبئة الجهود وتنسيق تدخلات مختلف الأطراف الفاعلة بما يكفل الرفع من أدائه، وضمان استمرارية الخدمة المقدمة للمرتفقين، حيث يقتصر دورها على اقتناء بعض حافلات النقل المدرسي وتوزيعها على الجماعات."

ويرجع سبب ذلك أساسا إلى عدم تفعيل بعض آليات اشتغال الجماعات الترابية المنصوص عليها في القانون، مثل شركات التنمية المحلية، ومؤسسات التعاون بين الجماعات، ومجموعات الجماعات الترابية. وحتى في حالة تدبير هذه الخدمات بالاستناد إلى اتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة بين مجالس العمالات والأقاليم والجماعات المستفيدة من حافلات النقل المدرسي، فإن العديد من الجماعات " لا تقوم بإعداد التقارير الربع سنوية المنصوص عليها في اتفاقيات اقتناء وتسيير الحافلات، المبرمة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي يجب أن تتضمن تطور مؤشرات النجاعة مثل نسبة الإقبال على التمدرس، ونسبة تمدرس الفتاة القروية، ونسبة التقليص من الهدر المدرسي، واستمرارية ووقع المشروع على المستفيدين، وكذا مقارنة بين الإنجازات والتوقعات مرفقة بالبيانات، بالإضافة إلى تحليل الصعوبات المحتملة والحلول المتخذة أوالمقترحة، وهو ما يفسر، ولو جزئيا، ضعف تأثير النقل المدرسي على تحسين مؤشرات جودة التمدرس في المجال القروي.118

بالإضافة إلى ضرورة مساهمة الجماعات الترابية، فإن أغلب المهتمين بالشأن التربوي المغربي يرون بأن إصلاح التعليم في المغرب مرهون كذلك بإصلاح مختلف المؤسسات الوطنية الأخرى، في مقدمتها:

1- **المؤسسات السياسية**، من خلال تنفيذ إصلاحات سياسية مؤسساتية، تدعم التعددية السياسية، والرقابة على الحكومة من خلال برلمان يتمتع بصلاحيات كما هو متعارف عليها في الديمقراطيات البرلمانية. وتوسيع هامش الحريات المدنية وحرية التعبير وحماية حقوق الإنسان. وإصلاح النظام القضائي لضمان سرعة وشفافية القضاء واستقلاليته عن القوى ذات النفوذ وتطهيره من كل مظاهر الفساد.

2- **المؤسسات الاقتصادية**: من خلال دعم حماية حق الملكية، الذي يعتبر أهم حق اقتصادي بالنسبة لأي فرد. وحماية القدرة الشرائية للأفراد، وتحسين مناخ الأعمال، وسن تشريعات تدعم حرية السوق والمبادرة الحرة، وتحسين سوق العمل من خلال رفع القيود التي تعيق دينامية التشغيل، وتخفيف تعقيدات المسطرة القانونية في مجال الاستثمار.

إن هذه الإصلاحات المؤسساتية وغيرها، هي وحدها الكفيلة بإعطاء أمل في المستقبل للفرد المغربي، الذي يشكل جوهر المدرسة المغربية.

117 - نفس المرجع، ص: 79.

118 - مجلس المستشارين: تقرير المجموعة الموضوعاتية .....حول موضوع: "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح"،مرجع سابق، ص: 80.

فبعد سنوات من الجهود الفاشلة لإصلاح قطاع التعليم، يجب الآن على المغرب ضمان إصلاح شامل لمختلف مؤسساته من أجل السماح بتنفيذ فعال لبرنامجه الإصلاحي التربوي. كما أنه من الضروري تعزيز هذه المؤسسات لكي توفر الحماية للمواطنين وتعيد بناء ثقتهم في النظام التعليمي الوطني119.

وفي هذا السياق، يجب التأكيد على أن إشراك الجماعات الترابية في الفعل العمومي التعليمي يجب أن يكون جزءًا من إستراتيجية الدولة لتحسين التعليم في المغرب، من خلال الجوانب التالية:

- تحديد الاحتياجات المحلية: الجماعات الترابية، باعتبارها أقرب إلى السكان وأكثر فهمًا لاحتياجاتهم، يمكن أن تلعب دورًا في تحديد الاحتياجات التعليمية الفعلية في المناطق الخاصة بها.
- توفير الدعم المالي والموارد: الجماعات الترابية يمكن أن تسهم في توفير الدعم المالي والموارد للمدارس، خاصة تلك الواقعة في المناطق ذات الاحتياجات الخاصة.
- متابعة الأداء التعليمي: يمكن للجماعات الترابية المساهمة في تقييم أداء المدارس وتوجيه الجهود نحو تحسين الجودة.
- تعزيز الوعي بأهمية التعليم: الجماعات الترابية يمكن أن تسهم في نشر الوعي حول أهمية التعليم والمشاركة الفعّالة في العملية التعليمية.
- تعزيز التدريب للمعلمين: يمكن للجماعات الترابية دعم برامج تكوين المعلمين وتحسين مهاراتهم.

وبالتالي فمن خلال الجهود المشتركة بين الحكومة المركزية والجماعات الترابية، يمكن تطوير المجالية التعليمية، بغية تحسين فرص التعلم لجميع التلاميذ والطلبة، وتعزيز جودة التعليم بجميع مناطق المملكة.

ثانيا: مشروع خارطة الطريق 2022-2026 مدخلا لإصلاح المدرسة العمومية المغربية

أمام الصعوبات التي لا زالت تعاني منها المدرسة المغربية، التي تتلخص في **ارتفاع نسبة الهدر المدرسي، إذ انتقلت نسبة الانقطاع عن الدراسة في التعليم الإعدادي والثانوي من 10,4% إلى 12,2%، والأزمة نفسها يعرفها قطاع التعليم العالي، حيث 16,5% من عدد الطلبة الجدد في سلك الإجازة ينقطعون عن الدراسة في السنة الأولى**120. ومن أجل البحث عن حلول أكثر نجاعة، استقبل المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بمقرّه، بتاريخ 28 أبريل 2022، السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، لعرض مشروع خارطة الطريق التي تشتغل عليها الوزارة من أجل إصلاح المنظومة التربوية، تحت شعار " تعليمٌ ذو جودة للجميع". وانطلق برنامج المشاورات المُوسّعة في شهر ماي 2022، مُستهدِفا إغناء وتجويد خارطة طريق الوزارة لإصلاح المدرسة المغربية121.

وقد صرح السيد الوزير بأن خارطة الطريق 2022 - 2026 التي بلورتها الوزارة، تهدف إلى إرساء نموذج جديد لتدبير إصلاح التعليم، وبأن هذه المشاورات الوطنية حول تجويد المدرسة العمومية التي أطلقتها الوزارة يُمليها هاجس اعتبار إصلاح المدرسة المغربية رهانا وطنيا يهم مختلف شرائح المجتمع المغربي، فضلا عن كونه مسؤولية مشتركة كما أكد على ذلك القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

وقد أوضح السيد الوزير، خلال جلسة الأسئلة الشفهية بمجلس المستشارين، الثلاثاء 31 ماي 2022، بأن المدرسة تقع في صلب الرهان التنموي بالمغرب وتأهيل الرأسمال البشري الوطني بما يستوجب الإنصات والذكاء الجماعي في بلورة خطة تنزيل الإصلاح لبناء مدرسة الغد. ثم ذكَّر بأن هذه المشاورات تأتي تفعيلا للديمقراطية التشاركية المنصوص عليها في الدستور المغربي، كركيزة

119 - المجلة الإلكترونية "مبادرة الإصلاح العربي"، مقال تحت عنوان: "سياسات التعليم في المغرب: هل تصلح الدولة ما أفسدته الدولة؟ "، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11 / 7 / 2022 على الساعة 9 ليلا.

120 - المجلة الإلكترونية "مورد الأخبار"، محمد اليوبي والنعمان اليعلاوي، مقال بعنوان: " بنموسى يُطلق مشاورات جديدة والميراوي يُقبر مخططات أمزازي، بتاريخ 6 يونيو 2022. تم الاطلاع عليه بتاريخ 12 يوليوز 2022، على الساعة 00. 18.

121 - حضر هذا اللقاء كلّ من السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة وفريق عمله، إلى جانب السيد عمر عزيمان رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي ومسؤولو المجلس.

لتنفيذ السياسات العمومية، وهو ما أكدت عليه أيضا توصيات النموذج التنموي الجديد التي دعت إلى إشراك المواطنين والمجتمع المدني. وأشار إلى أن الوزارة اختارت إطلاق هذه المشاورات من قلب المؤسسات التعليمية، تجسيدا لمحورية المدرسة في الإصلاح، وذلك بإشراك المستفيدين الأوائل من خدمات المدرسة، أي التلميذات والتلاميذ وأمهاتهم وآبائهم وأولياء أمورهم، إلى جانب الفاعلين الأساسيين، أي الأستاذات والأساتذة ومختلف مكونات الجسم التربوي. واستمرت المشاورات إلى متم شهر يونيو 2022، ثم تم تقاسم مُخرجاتها وخُلاصاتها بعد استكمال مُختلف أطوارها وقنواتها122.

وفي هذا الخصوص، أكد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، في معرض جوابه على سؤال محوري بمجلس المستشارين حول "خارطة الطريق 2022 - 2026، من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع"، على الدور الأساسي للجماعات الترابية في الارتقاء بالمنظومة التربوية وفي الحد من الهدر المدرسي، حيث شدد الوزير على أن خارطة الطريق جعلت من الشراكة مع المجالس المنتخبة عنصرا محوريا في التنزيل الترابي لأوراش الإصلاح وفي تعزيز سياسة القرب123.

كما أبرز أن خارطة الطريق تتوخى تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية في أفق سنة 2026 تركز على التعلمات الأساس وتعزيز التفتح والمواطنة وتحقيق إلزامية التعليم، حيث تتمثل في مضاعفة نسبة التلميذات والتلاميذ بالسلك الابتدائي المتحكمين في التعلمات الأساس؛ ومضاعفة نسبة التلاميذ المستفيدين من الأنشطة المدرسية الموازية؛ فضلا عن تقليص الهدر المدرسي بنسبة الثلث من أجل إعطاء دفعة قوية للتعليم الإلزامي.

ولبلوغ هذه الأهداف، تتمحور خارطة الطريق حول اثني عشر التزاما من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع، تنتظم حول ثلاثة محاور استراتيجية للتدخل (التلميذ(ة)، الأستاذ(ة) والمؤسسة).

ولنجاح خارطة الطريق، وُضعت ثلاثة شروط أساسية، تتلخص في إرساء حكامة تعتمد منجهية تأمين الجودة وحفز مسؤولية الفاعلين عبر إحداث الآليات المناسبة؛ التزام الفاعلين والمتدخلين من أجل الانخراط المسؤول لإنجاح الإصلاح؛ والتمويل وتأمين الموارد المالية من أجل استدامة الإصلاح من خلال إرساء تخطيط مالي منسجم مع الأثر المنشود وإطار للتمويل مع الشركاء الأساسيين لتأمين الموارد.

هذا، وقد تم إغناء مضامين خارطة الطريق بخلاصات المشاورات الوطنية الموسعة التي ساهم فيها ما يناهز 100 ألف من المشاركات والمشاركين، وفق مقاربة تشاركية بعد طرح مشروع أرضيتها لنقاشات ومداولات، ساهم فيها جميع الفاعلين التربويين والمتدخلين والشركاء، تتويجا لمسار من التشاور العمومي وتجسيدا للبناء المشترك لنموذج تربوي يستجيب لتطلعات المواطنات والمواطنين ولانتظاراتهم في المدرسة العمومية.

من جهة أخرى، أشار الوزير إلى أنه "بالرغم من وجود إرادة إصلاحية ورؤية استراتيجية مشتركة، فإن المدرسة العمومية لا تضمن اكتساب التعلمات الأساس ولا تحظى بثقة المواطنات والمواطنين، ذلك أن 70 % من التلاميذ لا يتحكمون في المقرر الدراسي عند استكمالهم التعليم الابتدائي، وترتفع إلى 90 % بالنسبة للتعليم الثانوي الإعدادي".

واعتبر أن الأزمة البنيوية للتعلمات تفاقمت مع تأثيرات جائحة كوفيد، "حسب ما أبانت عنه الدراسة المنجزة في شتنبر 2022 والتي شملت 25 ألف تلميذ بـ 200 مؤسسة تعليمية والتي تبين أن أغلبية هؤلاء التلاميذ لا يملكون المكتسبات الضرورية لمواكبة المقرر الدراسي"124.

ولتجاوز مختلف الاختلالات التي تعرفها المنظومة التربوية بالمغرب، يمكن التأكيد على أن مجال التربية والتكوين من القطاعات ذات الأولوية الوطنية، دون مزايدة سياسية، فالأمر، إذن، يحتاج باستمرار إلى تطوير وتحديث يواكبان المتطلبات المجتمعية على

---

122 - المجلة الإلكترونية "هسبريس"، الرباط، مقال: مشروع خارطة الطريق لإصلاح المدرسة المغربية وبرنامج المُشاورات الموسعة، تم نشره بتاريخ 31 ماي 2022، على الساعة 17.00. تم الاطلاع عليه بتاريخ 12 يوليوز 2022، على الساعة 19.00. (بتصرف)

123 - خارطة الطريق 2022-2026 تهدف إلى إرساء نموذج جديدي لتدبير إصلاح التعليم، مقال منشور بموقع البوابة الوطنية https://www.maroc.ma، تاريخ النشر: الأربعاء 16 نونبر 2022، وتاريخ الاطلاع: 21 نونبر 2023 على الساعة العاشرة ليلا.

124 - البوابة الوطنية https://www.maroc.ma، مرجع سابق.

مستوى مُخرجات الجامعات المغربية، من حيث جودة التعليم الأكاديمي والتكوين المهني، مما سينعكس إيجابا على مواكبة متطلبات سوق الشغل والمساهمة في التنمية الشاملة للبلاد، كل حسب اختصاصاته ومؤهلاته، في إطار تشاركي وتضامني بين مختلف الجماعات الترابية انسجاما مع مقتضيات الجهوية المتقدمة التي اتخذها المغرب في سياساته العامة. ولن يتأتى هذا الهدف العام إلا بتجويد مستمر للعمل التربوي والتخطيط الجيد المبني على التشخيص المناسب لواقع وحاجات البلد، وذلك باعتماد مقاربات تربوية متجددة في مجالات المعرفة البيداغوجية والممارسات التربوية والأنشطة التعليمية التعلمية التي تدخل ضمن اختصاصات الباحثين التربويين والمُدرسين والمخططين المختصين ومختلف الشركاء المعنيين، حكوميين كانوا أو من المجتمع المدني.

من جهة أخرى، ينبغي السير قُدما، وبشكل واضح، في تنزيل وتفعيل مختلف متطلبات الجهوية المتقدمة التي اعتمدها المغرب كاستراتيجية في التدبير وتحمل المسؤولية بحكامة جيدة من طرف المسؤولين الجهويين المعنيين، كل حسب مجال اختصاصه، من أجل تقديم حلول وتدابير عملية لتحسين جودة المدرسة العمومية، ومساعدة المتعلمات والمتعلمين على ترسيخ أسباب النجاح والتفوق في التحصيل الدراسي التي نص عليها الدستور المغربي، ومواجهة مختلف الصعوبات والعراقيل وتجاوزها، لأن مستقبل البلاد مرهون بتقدم وتطور تعليمه.

ولعل دور الدولة (الحكومة) ما زال دون المستوى المطلوب في توفير الموارد المادية الكافية والبنيات التحتية المُؤَهَّلة التي من شأنها المساعدة على توفير مدرسة عمومية عصرية وجذابة، حسب خصوصيات كل جماعة ترابية (قروية، حضرية، جبلية، صحراوية،...الخ)، مع مواكبة مجهودات مختلف الفاعلين التربويين، خاصة المُدرسين، وإشراكهم في تنزيل مقتضيات النصوص القانونية والاستراتيجيات المؤطرة لمجال التربية والتكوين، وطنيا وجهويا، من خلال، وضع نظام أساسي واضح ومتفق عليه، يتميز بشموليته، على مختلف المستويات، منها: توفيرتكوين أساسي ومستمر يضمن جودة مردودية المُدرس(ة)، تحيين المناهج التربوية وجعلها متجددة وملائمة لبناء وتنمية شخصية المتعلم(ة) المغربي(ة) وانفتاحه(ها) على تجارب أخرى دولية مفيدة، توفير الإمكانيات المادية من وسائل وتجهيزات بيداغوجية، حسب مختلف المواد والتخصصات الدراسية، تساعد على الجمع بين الفهم والتطبيق، من أجل إغناء القدرات الذاتية للمتعلم(ة) وتطويرها باستمرار، استعدادا للانخراط في سوق الشغل وتحمل المسؤولية بفعالية، الاهتمام بالموارد البشرية التربوية ماديا ومعنويا تشجيعا لها وتحفيزا على الرفع من مردوديتها التربوية، وتجاوز الاحتقان بينها وبين الحكومة الذي بلغ مداه في بداية الموسم الدراسي 2023 – 2024، مما أدى إلى تعديل "النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، بصيغته التي تم التوافق عليها مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، 95 مادة، تُحدد مختلف الشروط المرتبطة بالعاملين في المجال، سواء تعلق الأمر بالمهام وشروط الترسيم والترقية وأيضا التعويضات المرتقبة وكل ما يهم التأديب" 125.

خاتمة

خلاصة القول، إن المقاربة المجالية تمثل مدخلاً أساسياً ورافعة استراتيجية لإصلاح قطاع التربية والتكوين بالمغرب، بما يتيح تحقيق عدالة تربوية حقيقية وتقليص الفوارق المجالية. غير أن فعاليتها تظل رهينة بمدى القدرة على تجاوز الإكراهات البنيوية والمؤسساتية، خاصة تلك المرتبطة بضعف الموارد المالية والبشرية، واستمرار هيمنة المقاربة المركزية، ومحدودية استقلالية الفاعلين الترابيين، فضلاً عن ضعف آليات التتبع والتقييم، وهي عوامل تحدّ من نجاعة السياسات التعليمية على المستوى المحلي. وفي المقابل، فإن إنجاح هذا الورش الإصلاحي يقتضي إرادة حقيقية لتكريس اللامركزية واللاتمركز وفق منطق التفريع، وتعزيز أدوار الجماعات الترابية، إلى جانب إرساء حكامة تربوية فعالة قائمة على التعاقد وربط المسؤولية بالمحاسبة، مع اعتماد تخطيط استراتيجي مبني على المعطيات الدقيقة، وضمان عدالة توزيع الموارد. كما يتطلب الأمر ملاءمة السياسات العمومية مع الخصوصيات المجالية، بما يعزز قدرتها على الاستجابة لحاجيات مختلف المجالات الترابية.

125- أمال كنين، هذه تفاصيل مشروع النظام الأساسي الجديد لموظفي وزارة التربية الوطنية، مجلة هسبريس، مقال نُشر بتاريخ: 7 يناير 2024، على الساعة 10، وتم الإضطلاع عليه بتاريخ: 10 فبراير 2024، على الساعة 9 مساء.

وعليه، فإن الانتقال من مستوى التنظير إلى مستوى التفعيل العملي يظل المدخل الأساس لتحويل هذا الخيار الاستراتيجي إلى ممارسة ميدانية فعالة، قادرة على الارتقاء بالمدرسة المغربية وتحقيق تنمية مجالية متوازنة ومستدامة.

لائحة المراجع المعتمدة

- المملكة المغربية، اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، سنة 1999.
- المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015 - 2030، سنة 2015.
- المملكة المغربية، مجلس المستشارين: تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية الخاصة بمناقشة السياسات العمومية وتقييمها حول موضوع: "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح"، يوليوز 2023.
- خارطة الطريق 2022-2026 تهدف إلى إرساء نموذج جديدي لتدبير إصلاح التعليم، مقال منشور بموقع البوابة الوطنية https://www.maroc.ma، تاريخ النشر: الأربعاء 16 نونبر 2022.
- خطاب الملك محمد السادس، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، بتاريخ: الجمعة 13-10 2017.
- مصطفى شكري: التعليم المفقود في البحث عن خارطة الطريق نحو إصلاح التربية والتعليم بالمغرب، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، دراسة عدد: 23/03، أكتوبر 2023.
- أمال كنين، هذه تفاصيل مشروع النظام الأساسي الجديد لموظفي وزارة التربية الوطنية، مجلة هسبريس، مقال نُشر بتاريخ: 7 يناير 2024، على الساعة 10.
- المجلة الإلكترونية "مبادرة الإصلاح العربي"، مقال تحت عنوان: "سياسات التعليم في المغرب: هل تصلح الدولة ما أفسدته الدولة؟".
- المجلة الإلكترونية "مورد الأخبار"، محمد اليوبي والنعمان اليعلاوي، مقال بعنوان: " بنموسى يُطلق مشاورات جديدة والميراوي يُقبر مخططات أمزازي، بتاريخ 6 يونيو 2022.
- المجلة الإلكترونية "هسبريس"، الرباط، مقال: مشروع خارطة الطريق لإصلاح المدرسة المغربية وبرنامج المُشاورات الموسعة، تم نشره بتاريخ 31 ماي 2022، على الساعة 17.00.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

"آليات الديمقراطية التشاركية في ضوء الدستور والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية"

"Mechanisms of Participatory Democracy in Light of the Constitution and the Organic Laws of Territorial Collectivities"

الدكتور : خليل خرخاش
دكتور في القانون العام

ملخص:
تؤرخ لحظة الفاتح من يوليوز 2011 لميلاد تعاقد دستوري جديد في المغرب، انتقل بموجبه المواطن من وضعية 'المتلقي' للسياسات العمومية إلى وضعية 'المشارك' في هندستها وتدبيرها. فالديمقراطية التشاركية في السياق المغربي لم تكن مجرد ترف فكري أو استنساخ لتجارب دولية، بل جاءت كثمرة لمسار طويل من الحوارات الوطنية ودينامية متصاعدة للمجتمع المدني. وإذا كان الدستور قد مأسس لهذه المشاركة عبر آليات واضحة، فإن التحدي الراهن يكمن في مدى قدرة هذه الأدوات على جسر الهوة بين المؤسسات التمثيلية وتطلعات الشارع، وتحويل 'النص الدستوري' إلى 'سلوك سياسي' يضمن نجاعة القرار العمومي ويرسخ الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع.
الكلمات المفتاحية: تعاقد دستوري، ديموقراطية تشاركية، القرار العمومي، المجتمع المدني.

Abstract:
The date of July 1st, 2011, marks the birth of a new constitutional contract in Morocco, through which the citizen transitioned from being a mere "recipient" of public policies to a "participant" in their engineering and management. In the Moroccan context, participatory democracy was not merely an intellectual luxury or a replication of international experiences ; rather, it emerged as the fruit of a long process of national dialogues and the escalating dynamism of civil society. While the Constitution has institutionalized this participation through clear mechanisms, the current challenge lies in the extent to which these tools can bridge the gap between representative institutions and grassroots aspirations. The ultimate goal is to transform the "constitutional text" into a "political behavior" that ensures the efficiency of public decision-making and consolidates mutual trust between the State and society.
Keywords: Constitutional Contract, Participatory Democracy, Public Decision, Civil Society.

مقدمة

شهدت الأنظمة الديمقراطية المعاصرة بزوغ نماذج وسيطة سعت للمواءمة بين آليات الديمقراطية المباشرة ونظام التمثيلية التقليدي. ورغم أن الديمقراطية التمثيلية تضمنت تاريخيا صورا متعددة للمشاركة الشعبية، إلا أن مفهوم "الديمقراطية التشاركية " لم يتبلور كنسق مكتمل الأركان وذي مقروئية واضحة في الممارسة الميدانية إلا خلال العقود الثلاثة الأخيرة126.

على مستوى التجربة المغربية، اتسم حضور الديمقراطية التشاركية قبل محطة فاتح يوليوز 2011 بالتواضع والمحتد المحدود رغم وجود بعض المرتكزات القانونية. وقد ارتبط بروزها الفعلي بديناميتين متكاملتين127:

الأولى :تزايد منسوب الوعي والطلب المجتمعي والمدني على المشاركة الفاعلة، لاسيما على المستويات المحلية.

126 - عبد الرحمان العمراني، الديموقراطية والديموقراطية التشاركية، يناير 2014، ص: 24.

127 - حسن طارق، السياسات العمومية في الدستور المغربي الجديد، منشورات المجلة المغربية للأدارة المحلية والتنمية، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، عدد 92، الطبعة الأولى، دار المعارف، الرباط، ص: 48.

الثانية :تبلور نزوع تشاوري في هندسة السياسات العمومية، تجلى في سلسلة من الحوارات الوطنية الكبرى (إعداد التراب الوطني، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الجهوية الموسعة، إصلاح منظومة العدالة، والحوار حول المجتمع المدني والحكامة)، وصولا إلى لحظة الإصلاح الدستوري التاريخي لعام 2011.

لقد شكلت الوثيقة الدستورية لـ 2011[128] نقلة نوعية عبر مأسسة حق المواطنين في المساهمة في صناعة القرار العمومي. وجاء هذا التحول في سياق عالمي شهد تراجعا في وهج الديمقراطية التمثيلية لصالح النموذج التشاركي، باعتباره الآلية الأنجع لتعزيز جسور الثقة والتعاون بين الدولة ومواطنيها، وإيجاد حلول تشاركية للمشكلات القطاعية في مختلف مراحلها: من التصور والتدبير إلى التقييم والتدقيق.

في هذا السياق، تبلورت أدوار هيئات المجتمع المدني بوصفها قوة اقتراحية فاعلة، تضطلع بمهمة محورية تتمثل في تحويل التطلعات المجتمعية إلى مدخلات استراتيجية تسهم في صياغة السياسات العمومية وإطلاق الإصلاحات الكبرى في شتى المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية). وبناء عليه، يمكن القول إن الوثيقة الدستورية لعام 2011 لم تكن مجرد نص قانوني جامد، بل كانت ثمرة تفاعل حي مع نبض الشارع، واستجابة وطنية بهوية مغربية خالصة أسست لعهد جديد من الشراكة السياسية والتعاقدية بين الحاكم والمحكوم.

تأسيسا على هذا المعطى الدستوري المتقدم، تبرز الحاجة إلى تفكيك طبيعة هذه الأدوار ومساءلة نجاعتها من خلال طرح الإشكالية التالية: إلى أي حد ساهمت الآليات الدستورية التي كفلها المشرع للمجتمع المدني للمشاركة الفاعلة في إنتاج القرار العمومي.

للإحاطة بمختلف جوانب هذه الإشكالية، تقتضي المنهجية المتبعة في هذه الدراسة اعتماد تصميم ثنائي المحاور، يسعى إلى تفكيك آليات الديمقراطية التشاركية في ضوء الدستور والقوانين التنظيمية وتحليلها وفق المنهج القانوني المؤسساتي.

المطلب الأول: آليات الديموقراطية التشاركية على المستوى الوطني

المطلب الثاني: المشاركة المواطنة على المستوى الترابي: الآليات والضمانات

المطلب الأول: آليات الديموقراطية التشاركية على المستوى الوطني.

إن التحولات الجوهرية التي تشهدها القيم الديمقراطية في المجتمعات المعاصرة لم تعد تكتفي بآليات التمثيل التقليدية، بل أضحت تستوجب تبني مقاربات عمل تدمج جرعات مكثفة من الديمقراطية التشاركية .وبموجب هذا المنحى، يتحول المواطنون، والحركات الاجتماعية، وممثلو المجتمع المدني من مجرد "كتلة ناخبة" إلى "قوة اقتراحية" قادرة على التأثير الفعلي والمباشر في هندسة التشريعات وصناعة القرارات الاستراتيجية. هذا التأثير لا يتوقف عند عتبة المؤسسات المنتخبة فحسب، بل يمتد ليشمل الأجهزة الحكومية والإدارية الوصية على تدبير الشأن العام في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة[129].

وتتجسد هذه الفلسفة التشاركية على الصعيد الوطني من خلال ترسانة من الآليات المؤسساتية والإجرائية التي تضمن مشاركة المواطنين في مفاصل القرار، ويمكن حصر أبرزها في المداخل الثلاثة التالية:

- ✓ مأسسة الحوار التشاوري :ويتجلى ذلك في إحداث "هيئات للتشاور[130]"لدى السلطات العمومية، وهي منصات مؤسساتية تهدف إلى إشراك الفاعلين المدنيين في بلورة السياسات القطاعية قبل إقرارها، مما يضفي مشروعية مجتمعية على القرارات الإدارية والسياسية.

---

128 - ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور الصادر في الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011) الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 30 يوليوز 2011.

129 - الميثاق الوطني للديموقراطية التشاركية، الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني، ص: 17.

130 - لقد عزز المشرع الدستوري المغربي دعائم الديمقراطية التشاركية عبر **الفصل 13**، الذي لم يكتف بتقرير مبدأ المشاركة، بل ربطه بإجراء مؤسساتي ملموس وهو 'إحداث هيئات للتشاور .'هذا المقتضى يمثل ضمانة دستورية تتيح لهيئات المجتمع المدني والفاعلين الاجتماعيين الانتقال من 'الاحتجاج' إلى 'الاقتراح'، والمساهمة المباشرة في تقييم السياسات العمومية، مما يعزز من شفافية العمل الحكومي ويدعم مسار التحول الديمقراطي.

- ✓ المبادرة التشريعية الشعبية :من خلال كفالة "الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع 131"، وهو ما يمنح للمواطنين والجمعيات صلاحية اقتراح قوانين جديدة أو تعديل نصوص قائمة، مما يكسر احتكار الحكومة والبرلمان للمبادرة التشريعية ويجعل النص القانوني انعكاساً مباشراً للاحتياجات الواقعية.
- ✓ آلية الرقابة والضغط المدني (العرائض الشعبية) :عبر تفعيل "حق تقديم العرائض 132"إلى السلطات العمومية، وهي آلية تمكن المواطنين من إثارة انتباه الفاعل السياسي إلى قضايا مستعجلة أو مطالب محددة، ملزمة بذلك المؤسسات الدستورية بالنظر في هذه المطالب والإجابة عنها وفق مساطر قانونية محددة.

إن هذه الآليات، في كليتها، تمثل انتقالة نوعية من "ديمقراطية التفويض" إلى "ديمقراطية الحضور والتأثير"، حيث يصبح المواطن شريكا أصيلا في صياغة العقد الاجتماعي وتجويد السياسات العمومية بما يخدم الصالح العام ويحقق الأمن القانوني والقضائي.

الفقرة الأولى: هيئات التشاور.

تعد آلية التشاور العمومي، وفقاً للمنطوق الدستوري في الفصل 13، الركيزة الجوهرية التي تمنح الديمقراطية التشاركية أبعادها التطبيقية؛ فهي تتجاوز مجرد التواصل العابر لتصبح مساراً للحوار المؤسساتي المستدام بين السلطات العمومية وكافة الفاعلين من مواطنين ومنظمات مجتمع مدني. ويهدف هذا المسار إلى إشراك هذه المكونات في بلورة وصناعة القرارات والسياسات والبرامج والمخططات الاستراتيجية التي تمس القضايا الحيوية والحياة العامة، سواء ارتبطت بالحقوق والحريات أو بأهداف التنمية المستدامة والخدمات المرفقية، وذلك على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية133.

إن دسترة هيئات التشاور لم تكن مجرد إضافة تنظيمية، بل هي تحول بنيوي في فلسفة الحكم، وتبرز أهميتها في كونها:

ضمانة حقوقية للمشاركة السياسية :تشكل الدرع الواقي الذي يضمن حق المواطن في المساهمة الفعالة في الشأن العام خارج الفترات الانتخابية، مما يكرس مفهوم "المواطنة النشطة134."

إعادة صياغة العقد الاجتماعي :تمثل مؤشرا حاسما على إعادة هيكلة العلاقة الرابطة بين الدولة والمجتمع، عبر الانتقال من منطق "الوصاية الإدارية" إلى منطق "الشراكة التدبيرية135."

تجويد القرار العمومي وشرعيته :تمنح مسار صناعة القرار شفافية ومصداقية أكبر، حيث تساهم التعددية في الآراء والمقترحات في رفع كفاءة السياسات العمومية وضمان قابليتها للتنفيذ الواقعي.

ترسيخ الثقة المؤسساتية :من أجل تبديد فجوة التوجس بين المواطن والمؤسسات الدستورية المنتخبة، من خلال جعل هذه المؤسسات فضاءات مفتوحة وخاضعة للمساءلة الاجتماعية.

مأسسة الوساطة المدنية136: تضع إطارا قانونيا ثابتا للعلاقة بين المجتمع المدني وأجهزة الدولة، مما ينهي عشوائية التدبير ويحمي هذه العلاقة من الانزلاقات السياسوية أو البيروقراطية.

---

131 - يكرس **الفصل 14** من الوثيقة الدستورية جيلا جديدا من الحقوق السياسية للمواطنات والمواطنين، حيث نقل الحق في المبادرة التشريعية من حيزه المؤسساتي الضيق (الحكومة والبرلمان) إلى الفضاء العام. وبموجب هذا الفصل، أضحى بإمكان المواطنين تقديم مقترحات في مجال التشريع وفق شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي، مما يجسد الانتقال الفعلي نحو ديمقراطية تشاركية ومواطنة.

132 - يعد **الفصل 15** من الدستور أحد الركائز الجوهرية للديمقراطية التشاركية بالمغرب، حيث نقل دور المواطن من مجرد ناخب إلى 'فاعل تشريعي' يمتلك صلاحية تقديم مقترحات تهدف إلى سد الفراغات القانونية أو تعديل النصوص القائمة، شريطة الانضباط للمقتضيات التي يحددها القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة هذا الحق.

133 - اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة، توصيات اللجنة في ما يتعلق بالإطار القانوني للتشاور العمومي، أبريل 2014.

134 - Habermas, J., *Between Facts and Norms*, MIT Press, 1996, p. 121.

135 - Gaudin, J. P. (2002). *Pourquoi la gouvernance ?. Paris: Presses de Sciences Po*.

136 - Gaudin, J.-P. (1999). *Gouverner par contrat : L'action publique en question*. Presses de Sciences Po. P. 114.

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

الفقرة الثانية: تقديم الملتمسات في مجال التشريع.

كرس الدستور المغربي لسنة 2011 تحولاً نوعياً في فلسفة الحكم، حيث انتقل من شرعية التمثيل إلى شرعية التشارك، معززا بذلك مطالب الحركة الجمعوية الرامية إلى المساهمة الفعلية في تدبير الشأن العام. ولم تعد المشاركة مقتصرة على الاستحقاقات الانتخابية، بل امتدت لتشمل دورة صناعة القرار في مراحلها الأربع: التخطيط، الصياغة، التنفيذ، ثم التقييم. وتتجلى هذه الدينامية في منح هيئات المجتمع المدني والمواطنين أدوارا مهمة في تخليق الحياة العامة، تعزيز قيم المواطنة، ومحاربة كافة أشكال الفساد عبر آليات "الديمقراطية التشاركية" التي أضحت رافعة أساسية للتنمية البشرية[137].

أولاً: الإطار المفاهيمي والإجرائي للملتمسات في مجال التشريع

تطبيقا لأحكام الفصل 14 من الدستور، صدر القانون التنظيمي رقم 64.14[138] (كما تم تعديله) ليحدد القواعد الضابطة لحق المواطنين في المبادرة التشريعية. ويمكن تفكيك بنية هذه الآلية وفق المحددات التالية:

تعريف الملتمس :هو مبادرة شعبية تهدف إلى اقتراح نصوص قانونية أو تعديلها، مما يجعل المواطن "شريكاً في التشريع" إلى جانب الحكومة والبرلمان؛

الأطراف الفاعلة :أصحاب الملتمس :هم النواة المؤسسة (مواطنون مقيمون بالداخل أو الخارج) المتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية والمسجلون في اللوائح الانتخابية العامة؛

لجنة دعم الملتمس: تشكل من 5 أعضاء على الأقل، مع اشتراط التعددية الترابية بحيث ينتمون لثلث عدد جهات المملكة على الأقل، لضمان البعد الوطني للمبادرة[139].

المدعمون :وهم الكتلة الناخبة المؤيدة للمبادرة، حيث يشترط القانون جمع 20.000 توقيع مرفقة بنسخ من البطاقات الوطنية للتعريف لضمان جدية الملتمس[140].

ثانيا: الضوابط الموضوعية والشروط الشكلية للقبول

وضع المشرع سياجا حمائيا لضمان عدم انحراف هذه الآلية، حيث حظر تقديم ملتمسات تمس بالثوابت الجامعة للأمة (الدين الإسلامي، الوحدة الوطنية، النظام الملكي، الاختيار الديمقراطي، والمكتسبات الحقوقية). كما استبعد من دائرة الملتمسات القضايا السيادية (الأمن الداخلي، الدفاع الوطني، الاتفاقيات الدولية) والقوانين ذات الطبيعة التأسيسية (مراجعة الدستور، القوانين التنظيمية، قانون العفو العام)[141].

أما الشروط الشكلية لقبول الملتمس فتتمثل في:

استهداف المصلحة العامة والوضوح في صياغة المقترحات، وإرفاق الملتمس بمذكرة تفسيرية مفصلة تبين الغايات الاستراتيجية والخيارات المقترحة، مع إيداع الملف لدى مكتب مجلس النواب كأصل، أو مكتب مجلس المستشارين إذا كان الموضوع يمس الجماعات الترابية أو التنمية الجهوية أو الشؤون الاجتماعية[142].

---

137 - إبراهيم كومغار، "الديمقراطية التشاركية من خلال القوانين التنظيمية الجديدة للجماعات الترابية"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية(REMALD) ، سلسلة "مواضيع الساعة"، العدد 93، الرباط، 2015، ص: 3-4.

138 - ظهير شريف رقم 1.16.108 صادر في 23 من شوال 1437 (28 يوليو 2016) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع، الجريدة الرسمية عدد 6492 بتاريخ 14 دو القعدة 1437، (18أغسطس 2016)، ص: 6077.

كما تم تعديله وتتميمه بالقانون التنظيمي رقم 71.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.102 بتاريخ 30 من محرم 1443 (8 سبتمبر 2021)، الجريدة الرسمية عدد 7021 بتاريخ 5 صفر 1443 13(سبتمبر 2021)، ص: 6747.

139 - تم تغيير وتتميم المادة 2، بمقتضى المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 71.21.

140 - تم تغيير وتتميم المادة 7، بمقتضى المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 71.21.

141 - المادة 4 من القانون التنظيمي رقم 71.21.

142 - تم تغيير وتتميم المادة 5، بمقتضى المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 71.21.

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

ثالثاً: المسطرة التشريعية ومآل الملتمس

تخضع الملتمسات لمسطرة فحص دقيقة، حيث يبت مكتب المجلس المعني في القبول داخل أجل 60يوما، وفي حالة القبول، يحال الملتمس إلى اللجنة البرلمانية المختصة لدراسته143. وتبرز هنا نقطة التحول الجوهرية؛ إذ يمكن لعضو أو أكثر من أعضاء اللجنة تبني الملتمس وتحويله إلى "مقترح قانون" يسلك المسطرة التشريعية العادية، مما يعطي للمبادرة المواطنة قوة نفاذ داخل المؤسسة التشريعية144.

رابعا: دور المجتمع المدني: من الغياب النصي إلى الحضور الوظيفي

رغم أن الفصل 14 من الدستور والقانون التنظيمي المرتبط به لم ينصا صراحة على "الجمعيات" كأشخاص معنوية لها حق تقديم الملتمس، إلا أن الواقع العملي يؤكد أن المجتمع المدني هو المحرك الفعلي لهذه الآلية. فالجمعيات هي التي تؤطر "أصحاب الملتمس" وتوفر الدعم اللوجستي لجمع التوقيعات (لائحة الدعم) .إن المجتمع المدني يمارس هنا دور الوساطة المؤسساتية، حيث يستثمر خبراته الميدانية وقدراته التواصلية لتحويل "المطالب الخام" للساكنة إلى "نصوص قانونية" رصينة، مما يعزز الثقة في المؤسسات ويجعل من القانون تعبيرا حقيقيا عن الإرادة العامة.

الفقرة الثالثة: ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية.

يعتبر الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، وفقاً للمادة 15 من الدستور، أحد أبرز تجليات الديمقراطية التشاركية. وقد جاء القانون التنظيمي رقم 44.14145 (كما تم تعديله) ليفصل الشروط الشكلية والموضوعية لممارسة هذا الحق، محاولا رسم مسار إجرائي يربط بين المبادرة المدنية والاستجابة المؤسساتية.

أولا: الإطار المفاهيمي والشروط الإجرائية للعرائض

حدد القانون التنظيمي العريضة بوصفها طلبا مكتوبا يتضمن مقترحات أو توصيات موجهة بصفة جماعية من طرف المواطنين (المقيمين بالمغرب أو خارجه) إلى السلطات العمومية (رئيس الحكومة، رئيس مجلس النواب، أو رئيس مجلس المستشارين). ولضمان قبولها، اشترط المشرع:

المصلحة العامة :أن تهدف العريضة لتحقيق منفعة عامة ومشروع؛.

الشروط الذاتية :أن يكون الموقعون متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية ومقيدين في اللوائح الانتخابية؛

الهيكلة التنظيمية :تشكيل لجنة لتقديم العريضة تضم 5 أعضاء على الأقل146، يتولون جمع التوقيعات (4000 توقيع كحد أدنى)، مدعومة بنسخ من البطائق الوطنية ومذكرة مفصلة147.

ثانيا: مسطرة البث في العرائض (الحكومة والبرلمان)

تخضع العريضة لمسطرة تدقيقية صارمة عبر "لجان العرائض" المحدثة لدى رئاسة الحكومة أو مكتب أحد مجلسي البرلمان؛ حيث تتولى هذه اللجان التحقق من استيفاء الشروط الشكلية والموضوعية داخل أجل 60 يوما148.

---

143 - المادة 10 من القانون التنظيمي رقم 71.21.

144 - تم تغيير وتتميم المادة 12، بمقتضى المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 71.21.

145 - ظهير شريف رقم 1.16.107 صادر في 23 من شوال 1437 (28يوليو 2016) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، الجريدة الرسمية عدد 6492 بتاريخ 14 دو القعدة 1437 (18أغسطس 2016)،ص: 6074.

كما تم تعديله و تتميمه بالقانون التنظيمي رقم 70.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.101 بتاريخ 30 من محرم 1443 (8 سبتمبر 2021)، الجريدة الرسمية عدد 7021 بتاريخ 5 صفر 1443 (3سبتمبر 2021)، ص: 6746.

146 - تم تغيير وتتميم المادة 2، الفقرة السادسة، بمقتضى المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 70.21.

147 - تم تغيير وتتميم المادة 6، بمقتضى المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 70.21.

148 - تم تغيير وتتميم المادة 9، بمقتضى المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 70.21.

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

في حال القبول، يقترح رئيس الحكومة أو مكتب المجلس الإجراءات المناسبة ويتم إخبار وكيل اللجنة بالنتائج؛ أما في حال الرفض، يتم تعليل القرار وإبلاغ المعنيين داخل الآجال القانونية149.

ثالثا: المشاركة المدنية من خلال المسطرة الإجرائية

رغم الأهمية النظرية لهذا القانون، إلا أن القراءة المتأنية لمقتضياته تكشف عن فجوة عميقة بين "الفلسفة الدستورية" و"التنزيل التشريعي"، وهو ما يمكن رصده في الملاحظات الجوهرية التالية:

.1الانقلاب على مخرجات الحوار الوطني : يلاحظ أن القانونين التنظيميين (70.21- 71.21) قد تجاهلا توصيات "اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني"، حيث تم إثقال كاهل المواطنين بحزمة من "الشروط التعجيزية ."فاشتراط 4000 توقيع للعريضة و20 ألفا للملتمس، مع إلزامية التصديق على التوقيعات والإدلاء بالوضعية الجبائية السليمة، حول ممارسة هذا الحق الدستوري إلى "عبء بيروقراطي" يحبط المبادرة المواطنة بدلا من تحفيزها.

.2التأويل الضيق لمفهوم "السلطات العمومية :"سقط المشرع في فخ "التفسير الضيق "للفصل 15 من الدستور، حيث حصر السلطات المعنية بالعرائض في رئاسة الحكومة والبرلمان فقط. وكان الأحرى –تماشيا مع روح الديمقراطية التشاركية– التوسع في هذا المفهوم ليشمل سائر الهيئات العمومية والمؤسسات المركزية والترابية التي تتولى تنفيذ السياسات العمومية، وهو ما أفقد الآلية شموليتها وفعاليتها في معالجة القضايا القطاعية والمحلية.

المطلب الثاني: المشاركة المواطنة على المستوى الترابي: الآليات والضمانات

بموجب الوثيقة الدستورية والمنظومة القانونية الجديدة المؤطرة للجماعات الترابية، وتحديداً القوانين التنظيمية الثلاث (القانون رقم 111.14المتعلق بالجهات150، القانون رقم 112.14المتعلق بالعمالات والأقاليم151، والقانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات152)، انتقل المشرع المغربي من منطق 'الاستئناس' بالرأي العام المحلي إلى منطق 'الإلزامية التشاركية'. وقد تبلورت هذه الإلزامية عبر مسارين إجرائيين متكاملين؛ مأسسة الحوار عبر الهيئات الاستشارية (الفقرة الأولى)، تفعيل الحق في تقديم العرائض المحلية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مأسسة الحوار عبر الهيئات الاستشارية

لم يكتف المشرع المغربي بإقرار الديمقراطية التشاركية كشعار دستوري، بل عمل على "توطينها" ترابيا من خلال هندسة قانونية تلزم الجماعات الترابية بفتح قنوات الحوار والتشاور.

أولا: المرجعية الدستورية والآليات المؤسساتية للتشاور شكل الفصل 139 من الدستور153 حجر الزاوية في بناء الديمقراطية المحلية، حيث ألزم مجالس الجهات والجماعات الترابية الأخرى بوضع آليات تشاركية تيسر مساهمة المواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها. وتفعيلاً لهذا المقتضى، أقرت القوانين التنظيمية إحداث هيئات استشارية متخصصة تختلف باختلاف المستويات الترابية:

---

149 - المادة 10 من القانون التنظيمي رقم 70.21,

150 - ظهير شريف رقم 1.15.83 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، الجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 23 يوليوز 2015، ص: 6585.

151 - ظهير شريف رقم 1.15.84 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، الجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 23 يوليوز 2015، ص: 6625.

152 - ظهير شريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، الجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 23 يوليوز 2015، ص: 6625.

153 - كرس **الفصل 139 من الدستور** المقاربة التشاركية كآلية ملزمة في تدبير الشأن الترابي، حيث أوجب على الجماعات الترابية وضع آليات للحوار والتشاور لإشراك المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد وبرامج التنمية وتتبعها. ويهدف هذا المقتضى إلى دمقرطة القرار المحلي وتحويل 'المرفق الترابي' إلى فضاء مفتوح للمساهمة الشعبية، بما يضمن نجاعة المشاريع التنموية واستجابتها للحاجيات الحقيقية للسكان.

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

على مستوى الجهة: تكرس المواد 154116 و117 155 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات قطيعة مع أنماط التدبير الإداري التقليدي القائم على المركزية والعمودية، مدشنة مرحلة "التدبير التشاركي الأفقي بحيث ينتقل المجتمع المدني من مرتبة "المتلقي" أو "المراقب" إلى مرتبة "المشارك المقترح"، مما يحول دورة المجلس من مجرد اجتماع إداري إلى "فضاء تداولي" مفتوح. ومع ذلك، يظل تفعيل هذا الحق رهينا بمدى قدرة الفاعلين على استيفاء الشروط الشكلية والموضوعية الصارمة التي حددها القانون، وهو ما يطرح تحدياً يتعلق بـ "التأهيل القانوني" للمجتمع المدني لممارسة هذا الحق.

على مستوى العمالات والأقاليم والجماعات :ركز المشرع على إحداث هيئة محورية هي "هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع"، كفضاء مؤسساتي لإشراك فعاليات المجتمع المدني في دراسة القضايا الإقليمية والمحلية، مع ترك تفاصيل تأليفها وتسييرها للنظم الداخلية للمجالس156.

ثانيا: الدور التنموي والاجتماعي لمجالس المقاطعات يمتد النفس التشاركي ليشمل مجالس المقاطعات التي أُنيطت بها مهام ذات أبعاد اجتماعية وثقافية ورياضية، تهدف إلى إنعاش البرامج الموجهة للفئات الهشة وتشجيع الحركة الجمعوية، مما يجعلها فاعلا أساسيا في تعبئة الطاقات المحلية لإنجاز مشاريع التنمية التشاركية بالتعاون مع مجلس الجماعة157.

ثالثا: الملاءمة مع المعايير الدولية والرهانات الديمقراطية: إن اختيار المغرب لهذا النموذج التشاركي يعكس رغبة حثيثة في الملاءمة مع المعايير الدولية، ولا سيما وضعية "شريك من أجل الديمقراطية "مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. وتأتي التوصية رقم 1818 (لسنة 2011)158 لتعزز هذا التوجه، حيث تؤكد على ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في مسارات اتخاذ القرار كمعيار كوني للديمقراطية الحقة.

إن الهندسة الجديدة للسلطة تعكس تحولا عميقا في فلسفة التدبير العمومي بالمغرب؛ فهي تتجاوز "احتكار الدولة" لصناعة السياسات، لتفسح المجال أمام فاعلين جدد (مواطنين وجمعيات) للمساهمة في تدبير الشأن المحلي. إنها مقاربة تهدف بالأساس إلى معالجة قصور الديمقراطية التمثيلية عبر إرساء نظام "شراكة" حقيقي يضمن انسيابية الحوار بين المؤسسات المنتخبة ونبض المجتمع.

الفقرة الثانية: تفعيل الحق في تقديم العرائض المحلية.

154 - يعكس هذا المقتضى القانوني رغبة المشرع في نقل 'المشاركة المواطنة' من شعار دستوري عام إلى **آلية مؤسساتية إجرائية**؛ حيث تفتح قنوات مباشرة للحوار بين النخب الجهوية المنتخبة وهيئات المجتمع المدني، مما يساهم في إضفاء الشرعية التشاركية على القرار الجهوي وتجويد السياسات العمومية الترابية.

155 - لقد تجاوزت المادة 117 منطق الاستشارة الاختيارية لتدخل في حيز **"الإلزامية المؤسساتية"**، حيث أوجبت على مجالس الجهات إحداث ثلاث هيئات استشارية متخصصة تعمل كجسر تواصل دائم بين المجلس ومحيطه السوسيواقتصادي. هذه الهيئات ليست مجرد هياكل صورية، بل هي مختبرات لإنتاج المقترحات في مجالات حيوية:

- ✓ هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع :وتستهدف مأسسة العدالة المجالية والاجتماعية في البرامج الجهوية؛
- ✓ هيئة قضايا الشباب :لضمان إدماج تطلعات الأجيال الصاعدة في صناعة القرار الترابي؛
- ✓ هيئة قضايا الاس**تثمار** :وتهدف إلى خلق انسجام بين الفاعل السياسي والفاعل الاقتصادي لخدمة التنمية المحلية.

156 - المادة 111 من القانون التنظيمي 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم.

157 - المادة 119 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

158 - التوصية الصادرة عن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE) عام 2011، والتي تعد من المراجع الدولية الأساسية في هندسة الديمقراطية التشاركية وتجويد العمل البرلماني. حيث تشكل مرجعية معيارية رائدة في فضاء الديمقراطية المعاصرة؛ وأرست دعائم 'ديمقراطية ما بعد التمثيل'، من خلال تأكيدها على ضرورة إشراك المواطنين بصفة مباشرة ومستمرة في المسلسل التشريعي، متجاوزة بذلك الصيغ التقليدية للمشاركة التي تقتصر على اللحظات الانتخابية.

تفعيلا لأحكام الفقرة الثانية159 من الفصل 139 من الدستور، خول المشرع للمواطنات والمواطنين والجمعيات حق تقديم عرائض تهدف إلى مطالبة مجالس الجماعات الترابية بإدراج نقط تدخل في صلاحياتها ضمن جداول أعمالها. ويشترط في هذه العرائض عدم المساس بالثوابت الجامعة للأمة المنصوص عليها في الفصل الأول من الدستور.

أولا: الضوابط القانونية لتقديم العرائض من لدن الجمعيات

يشترط في الجمعيات الراغبة في ممارسة هذا الحق الاستجابة لسلسلة من الشروط الشكلية والموضوعية الرامية إلى ضمان جدية العمل المدني، وهي:

الأقدمية والشرعية :أن تكون الجمعية معترفا بها ومؤسسة بالمغرب منذ أكثر من ثلاث سنوات، وتشتغل وفق المبادئ الديمقراطية وأنظمتها الأساسية؛

السلامة القانونية :أن تكون في وضعية نظامية سليمة إزاء القوانين الجاري بها العمل؛

الارتباط الترابي :أن يقع مقرها أو أحد فروعها داخل النطاق الترابي للجماعة أو الجهة المعنية بالعريضة؛

الاختصاص الموضوعي :أن يرتبط نشاط الجمعية ارتباطا مباشرا بموضوع العريضة160 .

الشرط العددي (للعمالات والأقاليم) :يجب أن يتجاوز عدد منخرطي الجمعية 100 منخرط161 .

ثانيا: الضوابط القانونية لتقديم العرائض من لدن المواطنات والمواطنين

لضمان تمثيلية حقيقية للساكنة، وضع المشرع شروطاً دقيقة لمبادرات المواطنين، تتجلى في:

الصفة الانتخابية والإقامة :أن يكون الموقعون من ساكنة الوحدة الترابية المعنية (أو يمارسون بها نشاطا اقتصاديا أو مهنيا)، مع ضرورة التسجيل في اللوائح الانتخابية العامة؛

المصلحة :توفر مصلحة مباشرة ومشتركة في موضوع العريض؛

النصاب العددي :يختلف باختلاف الوحدة الترابية.

ثالثا: المسطرة الإجرائية ومآلات العريضة

تخضع العريضة لمسار إداري وتداولي موحد يبدأ من الإيداع وينتهي بالبت:

الإيداع :توضع العريضة لدى رئيس المجلس مقابل وصل إيداع فوري؛

التحقق والقبول :يحيل الرئيس العريضة على مكتب المجلس للتحقق من استيفائها للشروط القانونية؛

التداول :في حالة القبول، تُدرج العريضة وجوبا في جدول أعمال الدورة العادية الموالية، وتحال إلى اللجان الدائمة للدراسة قبل العرض على أنظار المجلس للتداول؛

الرفض والتعليل :في حالة عدم القبول، يلتزم الرئيس بتبليغ وكيل العريضة بقرار الرفض معللا داخل أجل (شهرين إلى 3 أشهر حسب الحالة القانونية)162 .

---

159 - حاول المشرع الدستوري إعادة صياغة العلاقة بين المجالس المنتخبة والمجتمع المدني، معتبرا أن شرعية الصناديق لا تلغي ضرورة التشاور المستمر. هذا الفصل لا يمنح مجرد 'حق اختياري' للجماعات، بل يضع 'واجبا دستوريا' يفرض إدماج القوة الاقتراحية للمواطن في كافة مراحل هندسة السياسات الترابية، بدءا من التصور والبرمجة وصولا إلى التتبع والتقييم.

160 - المادة 124 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات والمقاطعات.

161 - المادة 115 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم.

162 - المادة 122 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.

خاتمة

إن مأسسة مشاركة المواطنين وهيئات المجتمع المدني في هندسة السياسات العمومية لا تتوقف عند حدود النص الدستوري، بل ترتهن بمدى القدرة على تحويل المكتسبات القانونية إلى فعل اقتراحي مؤثر .فإذا كان الدستور قد منح 'الشرعية'، فإن الواقع يستوجب توفير 'الإمكانيات' عبر حزمة من الضمانات والإجراءات الجوهرية:

أولا: التحصين القانوني والاستقلالية العضوية :ويقضي ذلك بتطهير المنظومة التشريعية المنظمة للعمل الجمعوي من رواسب الوصاية الإدارية التقليدية، واستبدالها بنظام قانوني يحفز على المبادرة المدنية ويضمن استقلالية الهيئات في اتخاذ قراراتها بعيداً عن الاحتواء الرسمي.

ثانيا: المأسسة والتمكين الاحترافي :الانتقال بالعمل المدني من حيز 'التطوع العفوي' إلى 'الممارسة المؤسساتية الحرفية'، عبر الاستثمار المستدام في تأهيل الرأسمال البشري، وتوفير الدعم التقني واللوجستي الذي يجعل من الجمعيات بيوت خبرة قادرة على صياغة بدائل سياسية دقيقة.

ثالثا: تجذير الثقافة الديمقراطية :تهيئة بيئة سوسيوثقافية تحتضن قيم التعددية والحوار وتدبير الاختلاف؛ وهي قيم تشكل البنية التحتية غير المرئية لأي مشاركة مواطنة ناجعة.

رابعا: بناء نموذج شراكة ثنائي القطب (دولة-مجتمع مدني) :إعادة صياغة العلاقة مع السلطات العمومية لتنتقل من 'التوجس المتبادل' إلى 'التكامل المسؤول'؛ وهو ما يتطلب توحيد المعايير في التعامل مع الهيئات المدنية (المحلية والدولية) على أرضية السيادة الوطنية والتعاون البناء.

خامسا: الاستدامة المالية والعمل الشبكي :فك الارتباط بين التمويل والتبعية عبر حكامة الموارد المالية وضمان شفافيتها، بالتوازي مع تشجيع 'التشبيك الجمعوي' لتعظيم القوة التفاوضية للمجتمع المدني أمام الفاعل السياسي.

المراجع باللغة العربية

أولاً: النصوص القانونية

- ✓ ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور، **الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر**، بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011)، ص. 3600.
- ✓ ظهير شريف رقم 1.16.108 صادر في 23 من شوال 1437 (28 يوليو 2016) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم **64.14** بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع، **الجريدة الرسمية عدد 6492**، بتاريخ 14 ذو القعدة 1437 (18 أغسطس 2016)، ص. 6077. (المعدل والمتمم بالقانون التنظيمي رقم 71.21، ج. ر عدد 7021، ص. 6747).
- ✓ ظهير شريف رقم 1.16.107 صادر في 23 من شوال 1437 (28 يوليو 2016) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم **44.14** بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، **الجريدة الرسمية عدد 6492**، بتاريخ 14 ذو القعدة 1437 (18 أغسطس 2016)، ص. 6074. (المعدل والمتمم بالقانون التنظيمي رقم 70.21، ج. ر عدد 7021، ص. 6746).
- ✓ ظهير شريف رقم 1.15.83 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم **111.14** المتعلق بالجهات، **الجريدة الرسمية عدد 6380**، بتاريخ 23 يوليوز 2015، ص. 6585.
- ✓ ظهير شريف رقم 1.15.84 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم **112.14** المتعلق بالعمالات والأقاليم، **الجريدة الرسمية عدد 6380**، بتاريخ 23 يوليوز 2015، ص. 6625.
- ✓ ظهير شريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم **113.14** المتعلق بالجماعات، **الجريدة الرسمية عدد 6380**، بتاريخ 23 يوليوز 2015، ص. 6665.

ثانياً: المراجع الأكاديمية

✓ **إبراهيم كومغار**، "الديمقراطية التشاركية من خلال القوانين التنظيمية الجديدة للجماعات الترابية"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية(REMALD) ، سلسلة "مواضيع الساعة"، العدد 93، الرباط، 2015.

✓ **حسن طارق**، السياسات العمومية في الدستور المغربي الجديد، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية (REMALD)، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، عدد 92، الطبعة الأولى، الرباط: دار المعارف، 2012.

✓ **عبد الرحمان العمراني**، الديمقراطية والديمقراطية التشاركية، الرباط، يناير 2014.

ثالثاً: التقارير والوثائق المؤسساتية والجمعوية

✓ **اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني**، توصيات اللجنة فيما يتعلق بالإطار القانوني للتشاور العمومي، الرباط، أبريل 2014.

✓ **الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية**، الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني، الرباط.

✓ **الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا(PACE)** ، التوصية الصادرة عام 2011 بشأن الديمقراطية التشاركية وتجويد العمل البرلماني.

المراجع باللغات الأجنبية

✓ **GAUDIN, Jean-Pierre.** (1999). *Gouverner par contrat : L'action publique en question*. Paris : Presses de Sciences Po.

✓ **GAUDIN, Jean-Pierre.** (2002). *Pourquoi la gouvernance ?*. Paris : Presses de Sciences Po.

✓ **HABERMAS, Jürgen.** (1996). *Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy*. Translated by William Rehg. Cambridge, MA : MIT Press.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

فعالية الائتمان القضائي أمام حصانة الذمة المالية للجماعات الترابية: تداعيات الامتناع عن التنفيذ على عقلنة التدبير المالي

الدكتور سيف الدين جورجي
دكتور في القانون العام والعلوم السياسية – جامعة القاضي عياض مراكش

ملخص باللغة العربية:
يعالج هذا البحث إشكالية التوتر البنيوي القائم بين مبدأ القوة التنفيذية للأحكام القضائية وحصانة الذمة المالية للجماعات الترابية. وتبرز الدراسة المفارقة العميقة بين المرجعية الدستورية التي تفرض إلزامية التنفيذ، والواقع الإجرائي الذي كرسه قانون المسطرة المدنية في مادته 502 بمنع الحجز على أموال الإدارة لحماية المرفق العام. ويوضح المقال كيف أن التمترس خلف هذه الحصانة والامتناع عن التنفيذ لا يلغي حقوق الدائنين، بل يولد تداعيات عكسية تتمثل في تراكم الديون القضائية بفعل الغرامات التهديدية وفوائد التأخير.
وتؤدي هذه الكلفة القضائية الباهظة إلى استنزاف الميزانيات المحلية، مما يعصف بمبدأ القدرة التوقعية ويهدد مساعي عقلنة واستدامة التدبير المالي. ولتجاوز هذه الأزمة الهيكلية، يخلص البحث إلى حتمية القطع مع المقاربة الزجرية وإرساء باراديغم "الحكامة التفاوضية ."ويتحقق هذا الانتقال الاستراتيجي عبر اعتماد برمجة ميزانياتية استباقية تخصص اعتمادات احتياطية للنزاعات، ومأسسة اللجوء للوساطة الإدارية للتسوية الودية، إلى جانب تأهيل الموارد البشرية لتدبير المخاطر القضائية استشرافياً، بما يحفظ التوازن الدقيق بين سيادة القانون واستمرارية المرفق العام.
الكلمات المفتاحية :الائتمان القضائي؛ الجماعات الترابية؛ حصانة الذمة المالية؛ الامتناع عن التنفيذ؛ عقلنة التدبير المالي؛ الغرامة التهديدية.

The Effectiveness of Judicial Credit vis-à-vis the Financial Immunity of Territorial Collectivities: Repercussions of Non-Execution on the Rationalization of Financial Management

Dr. Saif Eddine JORJI
PhD in Public Law and Political Science – Cadi Ayyad University, Marrakech

Abstract
This research addresses the structural tension between the principle of the executive force of judicial rulings and the financial immunity of territorial collectivities. The study highlights the profound paradox between the constitutional framework, which mandates the execution of judgments, and the procedural reality established by Article 502 of the Code of Civil Procedure, which prohibits the seizure of public administration funds in order to protect public services. The article demonstrates how hiding behind this immunity and evading execution does not invalidate creditors' rights; rather, it generates adverse repercussions, notably the accumulation of judicial debts driven by periodic penalty payments and default interest.
This exorbitant judicial cost depletes local budgets, undermining the principle of financial predictability and threatening efforts to rationalize and sustain financial management. To overcome this structural crisis, the research concludes that it is imperative to break away from the coercive approach and establish a new paradigm of "negotiated governance". This strategic transition can be achieved by adopting proactive budgetary programming that allocates reserve funds for disputes, institutionalizing administrative mediation for amicable settlements, and

qualifying human resources to anticipate and manage judicial risks. Ultimately, this approach preserves the delicate balance between the rule of law and the continuity of public services.

Mots-clés: Crédit judiciaire ; Collectivités territoriales ; Immunité financière ; Inexécution des jugements ; Rationalisation de la gestion financière ; Astreinte.

مقدمة

إن بناء المعرفة القانونية في حقل المنازعات الإدارية والمالية لا يستقيم إلا بمساءلة الغاية الوجودية للقاعدة القانونية ذاتها، ومدى قدرتها على الانتقال من فضائها "المعياري" التجريدي إلى حيز "الواقع" السوسيولوجي والعملي. وفي هذا السياق، يُشكل العمل القضائي لحظة الحقيقة في دورة حياة الحق؛ إذ إن الحُكم القضائي ليس مجرد وثيقة تقريرية، بل هو تجسيد مادي لـ "الائتمان القضائي(Crédit Judiciaire) "، والذي يُعد بدوره الركيزة الإبستمولوجية لمفهوم الأمن القانوني واليقين المؤسساتي. غير أن هذا الائتمان، الذي يفترض بقوة المنطق القانوني الخضوع الطوعي أو الجبري لمقررات القضاء، يصطدم بجدار سميك من التعقيدات حينما يجد نفسه وجهاً لوجه أمام شخص من أشخاص القانون العام، وتحديداً "الجماعات الترابية"، حيث تتداخل اعتبارات الحق الفردي للدائن مع قدسية "المال العام" واستمرارية المرفق العمومي.

من الناحية الفلسفية والوظيفية، تُبنى العلاقة التوترية بين مقتضيات التنفيذ الجبري للأحكام القضائية وخصوصية المال العام الترابي على صِدام بين عقلانيتين متباينتين :عقلانية حقوقية تنتصر لسيادة القانون وضرورة نفاذ الأحكام، وعقلانية حمائية نفعية تتجسد في "حصانة الذمة المالية" للجماعات الترابية، والتي تجعل من الأموال العمومية أموالاً غير قابلة للتصرف أو الحجز، ليس امتيازاً شخصياً للإدارة، بل ضماناً لعدم ارتهان المصلحة العامة للديون الخاصة.

وإذا ما أسقطنا هذه المقاربة على النسق القانوني المغربي، تبرز مفارقة بنيوية وقطيعة إبستمولوجية حادة بين الطموح الدستوري والواقع الإجرائي. فمن جهة أولى، يُرسي التوجه الدستوري الحديث قطيعة مع ثقافة التهرب من التنفيذ؛ حيث أسس الفصل 126 من دستور2011[163] لمبدأ الإلزامية الكاملة والمطلقة للأحكام القضائية النهائية في مواجهة الكافة، بما في ذلك السلطات العمومية. هذا السمو الدستوري يهدف إلى خلق توازن بين السلطة والمواطن. غير أن المقاربة الإجرائية للمشرع المغربي غالباً ما تتجه نحو كبح جماح هذا التوجه، وهو ما تكرس بوضوح من خلال قانون المسطرة المدنية الجديد رقم 58.25، والذي حسم في مادته 502 الجدل بإقراره حصانة صريحة ومانعة لأموال الدولة والجماعات الترابية ومجموعاتها من الحجز، مما يُفضي إلى تفريغ الائتمان القضائي من محتواه القهري، ويُقلّص من القيمة الفعلية للحقوق المُقرَّرة قضاءً. [164].

ولا تتوقف ارتدادات هذه المفارقة عند الحدود الإجرائية، بل تتمدد لتخلق أزمة عميقة في سوسيولوجيا التدبير المالي المحلي. فالمنع من الحجز، الذي أُسس نظرياً لحماية الميزانيات الترابية من الهزات المفاجئة، يتحول في الممارسة العملية إلى فخ مالي يستنزف الموارد. إن الامتناع عن التنفيذ أو التماطل فيه، متذرعاً بالحصانة، لا يلغي الحق، بل يُنتج آليات عقابية موازية كالغرامة التهديدية وفوائد التأخير المتراكمة. هذا الأثر التراكمي يُحول ما كان مقرراً بحكم قضائي معتدل إلى عبء مالي ضاغط يُهدد توازن الميزانيات الترابية، وهو ما يُفضي في نهاية المطاف إلى مفارقة "إفقار الجماعة بسبب إفلاسها المسطري"[165] (كما يصطلح عليه الفقه الإداري الحديث في مقاربته لمديونية المرفق العام).

---

163 - دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011).

164 - المادة 502، الفقرة الأولى، القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.26.07 صادر في 22 من شعبان 1447 (11 فبراير 2026)، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 7485 بتاريخ 5 رمضان 1447 (23 فبراير 2026).

165 - Jean-Bernard Auby, Jean-Marie Auby,Didier Jean-Pierre, Antony Tailefait : « Droit de la fonction publique », 7ème éd. (Paris: Dalloz, 2012), p. 641.

هذه الاختلالات التدبيرية لم تعد مجرد فرضيات فقهية، بل أضحت حقيقة رقمية صادمة تكشف هشاشة الحكامة المالية المحلية. وفي هذا الصدد، دقت تقارير الرقابة المالية العليا ناقوس الخطر؛ إذ سجل المجلس الأعلى للحسابات في ملاحظاته حول منازعات الجماعات الترابية أن ظاهرة تراكم الديون القضائية غير المُنفَّذة باتت معضلة هيكلية، حيث ناهزت القيمة المالية للأحكام والقرارات النهائية غير المنفذة مبالغ مليارية ضخمة (حوالي 2.6 مليار درهم في إحدى الفترات التقييمية)،[166] بالتوازي مع آلاف القضايا الرائجة بمطالبات مالية تفوق قدرة هذه الجماعات على الاستيعاب. هذا التراكم يعكس غياب القدرة الاستشرافية وضعف عقلنة التدبير المنازعاتي والمالي.

أمام هذا التشابك المعقد بين النص والفلسفة والواقع المالي، تتبلور الإشكالية المحورية لهذا البحث في التساؤل التالي :كيف يمكن مقاربة المفارقة الإبستمولوجية والعملية بين القوة التنفيذية للأحكام القضائية (كأساس للائتمان القضائي) والخصوصية الحمائية لأموال الجماعات الترابية (كمظهر لسيادة المرفق العام)؟ وإلى أي حد يؤدي الاحتماء بقواعد الحصانة الإجرائية إلى إنتاج كلفة مالية عكسية تقوض مبدأ القدرة التوقعية وتنسف جهود عقلنة التدبير المالي المحلي؟

ولمقاربة هذه الإشكالية وتفكيك أبعادها المعيارية والتدبيرية، اقتضت الضرورة المنهجية تبني تصميم ثنائي متكامل، نستهله في المبحث الأول بتحليل المأزق الإجرائي لتنفيذ الأحكام القضائية ورصد حدود الائتمان القضائي حينما يصطدم بأسوار الحصانة المالية الترابية، لننتقل بعد ذلك في المبحث الثاني إلى استجلاء الانعكاسات التدبيرية والسوسيومالية الناجمة عن تعثر التنفيذ، مع تقييم معمق لتأثيرات الكلفة القضائية المترتبة عن ذلك على مساعي حكامة وعقلنة التدبير المالي المحلي

المبحث الأول: الباراديغم الإجرائي لتنفيذ الأحكام القضائية: جدلية الائتمان القضائي ومناعة الذمة المالية الترابية

تتأسس هندسة التنفيذ الجبري للأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الجماعات الترابية على مفارقة وتوتر بنيويين يعكسان صِداماً بين عقلانيتين قانونيتين متوازيتين: عقلانية "سيادة القانون" التي تفرض خضوع الإدارة كسائر المتقاضين لسلطة القضاء وتجسيد مقرراته واقعاً ملموساً، وعقلانية "الحماية الوظيفية" للمال العام التي تستمد مشروعيتها من قدسية المرفق العام وحتمية استمراريته. 167إن مقاربة هذا التوتر لا تستقيم عبر إقصاء منطق لصالح آخر، بل تستوجب البحث في الكيفية التي تُدبّر بها معادلة التوازن الدقيقة بينهما.

المطلب الأول: الأسس الأنطولوجية والمعيارية للحصانة المالية للجماعات الترابية

لمقاربة المأزق الإجرائي الذي يكتنف تنفيذ الأحكام القضائية في مواجهة الجماعات الترابية، تقتضي الضرورة الإبستمولوجية تفكيك الأسس القانونية التي منحت "المال العام الترابي" هذه القدسية الإجرائية. فالحصانة هنا ليست مجرد قاعدة مسطرية جافة، بل هي تجسيد لانطولوجيا (كينونة) الدولة والمرفق العام؛ حيث يتدخل المشرع بأدواته المعيارية لحماية الغاية الوظيفية للأموال العمومية من سلطة الائتمان القضائي الفردي. يسعى هذا المطلب إلى تتبع مسار تشكل هذه "المناعة الذاتية"، بدءاً من تأصيلها النظري كعقيدة مانعة للحجز، وصولاً إلى مأسستها وتكريسها في صلب الترسانة الإجرائية، ولا سيما في ظل التحولات التي حملها قانون المسطرة المدنية الجديد وتعارضاتها مع المرتكزات الدستورية.

---

166 -"بخصوص تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الجماعات الترابية، سُجل تحسن ملحوظ في نسبة التنفيذ، حيث بلغت 80% خلال سنة 2016 مقارنة بـ 37% سنة 2011. ورغم هذا التطور، فقد ناهزت القيمة المالية للأحكام والقرارات النهائية غير المنفذة حوالي 2,6 مليار درهم. وبالتوازي مع ذلك، بلغ عدد القضايا الرائجة 6999 قضية، بحجم مطالبات مالية يقارب 2,7 مليار درهم".

(التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016 و2017، الجزء الأول، ص: 167).

167 - أنظر الفصل 154 من دستور المملكة لسنة 2011 – مرجع سابق.

- القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.21.58 صادر في 3 ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7006 بتاريخ 11 ذو الحجة 1442 (22 يوليو 2021).

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

الفقرة الأولى: الطبيعة الغائية للمال العام الترابي وتكريس عقيدة "اللامساس" (L'intangibilité)

تستند المرجعية القانونية المانعة لحجز أموال الجماعات الترابية إلى نسق من المبادئ المؤسسة لما يمكن نعته بـ "المناعة الذاتية للمال العام الترابي". وهي مناعة لا تُقرر كامتياز مجرد للسلطة، بل تجد علتها الإبستمولوجية في طبيعة هذه الأموال وارتباطها العضوي بتحقيق المصلحة العامة. فبالرجوع إلى أدبيات الفقه الإداري الكلاسيكي، يبرز تصور الفقيه "موريس أوريو" الذي أرسى استقلالية النظام القانوني للمال العام عن قواعد القانون الخاص، معتبراً أن عنصر "التخصيص للخدمة العامة" يُسبغ على هذا المال طبيعة وظيفية تحول دون إمكانية التصرف فيه أو إخضاعه للحجز إلا بموجب ترخيص خاص صريح.168

وعلى صعيد النسق القانوني المغربي، تجد هذه العقيدة الحمائية صداها في المرتكزات التنظيمية؛ إذ كرس القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، وتحديداً في مادته الثانية، مبدأ الاستقلال المالي والإداري للجماعة الترابية، وهو استقلال يُبطن حماية استباقية لمواردها المالية درءاً لأي إجراء مسطري قد يشل سيرورة المرافق الحيوية المحلية.169 وعليه، فإن أموال الجماعة، بصفتها مقدرات مرصدة لخدمة الصالح العام وتأمين التجهيز والتسيير، تتأبى عن التجريد من غائيتها الوظيفية استجابةً لمطالبة فردية لدائن ما، مهما كان وزنه القانوني. هذا النسق المنطقي هو ذاته الذي وجه بوصلة المشرع نحو التكريس القطعي لمنع الحجز على "أموال وممتلكات الدولة والجماعات الترابية ومجموعاتها" بموجب المادة 502 من قانون المسطرة المدنية الجديد.170

غير أن صرح هذه الحماية يواجه رجة حقيقية على ضوء التحولات العميقة التي أحدثتها الهندسة الدستورية لعام 2011؛ فالفصل 126 من الدستور أسس لقاعدة آمرة ومطلقة مفادها أن "الأحكام القضائية النهائية ملزمة للجميع"، بما يضع السلطات العمومية في صلب دائرة الإلزام. هذا المعطى الدستوري خلق حالة من التجاذب والتوتر المعياري مع مبدأ الحصانة المالية، مما دفع بالفقه والعمل القضائي إلى استنباط "توليفات توافقية" تحاول الموازنة بين إلزامية التنفيذ واستمرارية حظر الحجز. وفي هذا السياق، يتم وصف هذا التقاطع بأنه "تعارض بين مبدأين دستوريين متكافئين، يستلزم تدخلاً تشريعياً لتأطير الفضاء بينهما وإيجاد نقطة التوازن المنشودة.171

وتأسيساً على ما سبق، تجدر الإشارة إلى أن الحفريات الفقهية في عقيدة عدم قابلية المال العام للحجز تفرز مرجعيات وتبريرات متباينة؛ ففي حين يُرجعها التقليد الفرنسي إلى نظرية الشخصية المعنوية العامة وفلسفة تخصيص المرافق، يميل الفقه الأنجلو-ساكسوني إلى ربطها بـ "مبدأ السيادة" الذي يضع الدولة وأجهزتها في مقام أسمى لا يقبل المساس. وفي المقابل، نجد أن الفقه الإسلامي يقدم تأصيلاً تاريخياً وروحيّاً متيناً لهذه الحصانة من خلال مؤسسة "بيت مال المسلمين" وما يكتنفها من ضوابط صارمة تمنع صرف أو تبديد مقدرات الأمة في غير مصالحها العامة.172

الفقرة الثانية: المأسسة المسطرية للحصانة في ضوء قانون المسطرة المدنية الجديد (تقييد مساحات التنفيذ وشرعنة القيود)

حمل قانون المسطرة المدنية الجديد رقم 58.25 في طياته هندسة إصلاحية تروم إعادة صياغة منظومة التنفيذ القضائي، مؤسساً لبراديغم قانوني نعتته ديباجة بيان الأسباب بـ "العدالة الإجرائية". وقد تجلى هذا الطموح التشريعي جلياً في السعي نحو الارتقاء

---

168 - Maurice Hauriou, Précis de droit administratif , Droit public, librairie de la société du RECUEIL SIREY , 19ème éd. (Léon , 195et p. 115.), https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k311815t (08-02-2026)-14.00.

169 - القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليو 2015).

170 - القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.26.07 صادر في 22 من شعبان 1447 (11 فبراير 2026)، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 7485 بتاريخ 5 رمضان 1447 (23 فبراير 2026).

171 - محمد الأعراج، " إشكالية تنفيذ الأحكام على المؤسسات العمومية "، مقال منشور بمجلة الدراسات الإدارية، عدد 02، سنة 1999، ص:55.

172 -عبد القادر المومني، " دور النيابة العامة في حماية المال العام"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، 2020-2021، ص:03.

بنجاعة التنفيذ الجبري، وتحديداً عبر مأسسة وتقوية دور "قاضي التنفيذ"173، وتخويله صلاحيات إشرافية ورقابية واسعة لضبط مسار الإكراه القانوني.

غير أن هذه الطفرة الإجرائية، وفي خضم سعيها لتحديث آليات الإذعان للقضاء، أعادت إنتاج الجدار الحمائي للمال العام الترابي، مكرسةً إياه بنص قطعي في المادة 502. لتفرز هذه الهيكلة مفارقة تشريعية عميقة؛ ففي الوقت الذي تُشحذ فيه أدوات التنفيذ في مواجهة الخواص، تُحفظ "مناطق الحصانة" لفائدة الجماعات الترابية.

وتتعمق مفارقات هذه الحماية المعيارية عند إخضاع قواعدها الشكلية لمجهر الممارسة العملية، لا سيما ما تضمنته المادة 84 174من اشتراطات صارمة لتبليغ الجماعات الترابية، والمتمثلة في حتمية إجراء التبليغ "وجوباً بمقراتها داخل أوقات العمل الإداري" مقترناً بضرورة "تأشير رئيس المجلس المعني". إن هذا القيد الشكلي، وإن بدا في ظاهره الإداري تنظيمياً ومحايداً، فإنه يُشرعن في الواقع العملي لمنافذ التهرب المسطري؛ إذ يغدو مجرد الامتناع المادي عن وضع التأشيرة كافياً لتعطيل آجال التنفيذ وإطالة أمده. وهو ما يخلق مناخاً من الضبابية القانونية التي تستنزف الدائن المرتفق، وتضرب في العمق مبدأ "التقاضي بحسن النية" الذي اعتمده القانون ذاته كمرتكز محوري في مادته العاشرة175.

وفي تفكيكه لهذه البنية المتناقضة، يخلص الفقه الإداري، إلى أن هذا التنافر القائم بين النصوص الآمرة بضرورة التنفيذ والقواعد الإجرائية الكابحة له، يجسد بجلاء ما يصطلح عليه بـ "الازدواجية الوظيفية لقانون المسطرة تجاه الأشخاص العامة"؛ وهي ازدواجية تجعل القاعدة الإجرائية تتأرجح باستمرار بين الانتصار النظري لفعالية القضاء والانحياز العملي لمنطق المرفق العام.176

المطلب الثاني: ميكانيزمات الإكراه القضائي وتفكيك أسوار الحصانة: بين هندسة النص وإكراهات الو اقع

أمام الصلابة المعيارية التي تُميز حصانة الذمة المالية للجماعات الترابية، لم يقف العقل القضائي والفقهي موقف المتفرج، بل اتجه نحو هندسة آليات إجرائية بديلة تروم "اختراق" هذا الجدار الحمائي دون هدمه المباشر. وتتأسس هذه المقاربة على محاولة إعادة بناء "الائتمان القضائي" من خلال الانتقال من فكرة "التنفيذ الجبري العيني" إلى فكرة "الإكراه المالي والنفسي" للإدارة الممتنعة. غير أن تنزيل هذه الميكانيزمات، وعلى رأسها الغرامة التهديدية، يفرز مفارقات إبستمولوجية وعملية معقدة؛ إذ تتحول الأداة المصممة لتقويم سلوك "المدبر" إلى آلية تستنزف مقدرات "المرفق". يتناول هذا المطلب حدود هذه الآليات الإكراهية، متأرجحاً بين الطبيعة المرفقية للغرامة، وبين المحاولات القضائية الاستثنائية لـ "شخصنتها" وما يثيره ذلك من تنازع في قواعد الاختصاص النوعي.

الفقرة الأولى: الغرامة التهديدية المرفقية كآلية للضغط المالي: من وظيفة الردع إلى مفارقة استنزاف الميزانية

أمام انسداد أفق التنفيذ الجبري المباشر بفعل الموانع الإجرائية التي تحصن أموال الجماعات الترابية، وجد الفقه والقضاء الإداريان نفسيهما مدفوعين نحو ابتكار هندسة مسطرية بديلة تهدف إلى "إخضاع "الإدارة الممتنعة وحملها على الامتثال. وتتجسد أبرز آليات هذا الإلزام القضائي في "الغرامة التهديدية(L'astreinte) "، التي تشكل وسيلة إكراه مالي غير مباشر، تسعى إلى كسر سلبية الإدارة ودفعها نحو الإذعان لمقررات القضاء، عبر ترتيب كلفة مالية تتصاعد باطراد مع كل يوم أو فترة تأخير. وتبرز الأهمية

173 -الذي أفردت له المواد من 474 إلى 495 من قانون المسطرة المدنية رقم 58.25 مرجع سابق.

174 - تنص الفقرة الثانية من المادة 84 من قانون المسطرة المدنية رقم 58.25.

" ... تم تبليغ أو تنفيذ الإجراءات أو المقررات القضائية الخاصة بالجماعات الترابية ومجموعاتها، وجوبا بمقراتها داخل أوقات العمل الإداري، ولا يعتبر هذا التبليغ أو التنفيذ صحيحا، إلا إذا حمل تأشير رئيس المجلس المعني، أو، عند الاقتضاء، تأشير المدير العام للمصالح أو مدير المصالح حسب الحالة، أو مكتب الضبط إن وجد ..".

175 - المادة 10 من قانون المسطرة المدنية رقم 58.25. مرجع سابق.

176 - نسرين بوخيزو، " منازعات الجماعات الترابية وأثرها على التنمية المحلية"، منشورات دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع –الرباط، الطبعة الأولى، 2022، ص: 156.

الاستراتيجية لهذه الآلية في سياق المنازعات الترابية، في كونها تمنح القاضي سلطة ممارسة ضغط مالي ملموس على الجهة المنفذة، دون الاصطدام المباشر بالنص الآمر المانع للحجز، مما يجعلها أداة وظيفية لاختراق جدار الحصانة177.

وقد استوعب قانون المسطرة المدنية الجديد رقم 58.25 هذه الدينامية، مكرساً إياها ضمن مقتضيات المادة 470، حيث خول قاضي التنفيذ صلاحية الحكم على المنفذ عليه بغرامة تهديدية متى رفض أداء التزام بعمل أو خالف إلزاماً بالامتناع عن عمل178. وتتجلى القيمة الفقهية لهذا التكريس في كون الغرامة التهديدية لا تؤدي وظيفة "البديل" المالي عن التنفيذ العيني، بل تشكل "محفزاً إكراهياً" لاستنهاضه؛ فهي وإن انطلقت من رحم فكرة التعويض، إلا أنها تتجاوزها في غائيتها، حيث لا يُقاس وعاؤها بحجم الضرر الجابر للحق، بل بمدى جسامة الامتناع وضرورة الإجبار.

غير أن إعمال هذه الآلية في مواجهة الجماعات الترابية يفرز معضلة قانونية وتدبيرية مركبة؛ ذلك أن الغرامة التهديدية، التي صُممت كأداة ضغط لتقويم سلوك "المدبر الممتنع"، تنتهي واقعياً إلى التحول نحو استنزاف "المال العام". فمن يتحمل العبء المالي في نهاية المطاف ليس المسؤول الممتنع في ذمته المالية الخاصة، بل ميزانية الجماعة الترابية ذاتها، أي المقدرات المرصدة للمنفعة العامة. هذا الانزياح في تحمل العبء يجعل القضاء وكأنه يعاقب المؤسسة على خطأ ممثلها، مما يفضي إلى توزيع غير عادل لكلفة الامتناع والإخلال الوظيفي179. وتتجسد خطورة هذه المعضلة في كون الغرامة التهديدية، في ظل هذا الوضع، "تُغري بالتهرب بقدر ما تُغري بالامتثال، لأن المسؤول لا يدفعها من ماله الخاص بل من مال الجماعة التي يُسيّرها180."

وتتضاعف حدة هذا الاستنزاف المالي بالنظر إلى الخيار التشريعي في قانون المسطرة المدنية الجديد، والذي أبقى على إمكانية الجمع بين الغرامة التهديدية والتعويض. فصياغة المادة 470 تمنح المستفيد من المقرر القضائي حق المطالبة بالتعويض "علاوة على ذلك". وهو خيار يضع الجماعة الترابية أمام تراجيديا مالية حقيقية؛ إذ تجد نفسها ملزمة بأداء أصل الدين المحكوم به، مضافاً إليه رصيد الغرامات التهديدية المتراكمة، فضلاً عن التعويض الإضافي عن الضرر. هذا السيناريو التراكمي لا يشكل مجرد إنهاك للميزانية فحسب، بل ينسف أسس عقلنة التدبير المالي المحلي ويقوض مبدأ القدرة التوقعية للنفقات العمومية.

الفقرة الثانية: "شخصنة" الغرامة التهديدية في مواجهة المدبر الترابي (بين إشكالية الاختصاص وازدواجية الخطأ)

لتجاوز معضلة استنزاف المال العام التي تفرزها الغرامة التهديدية المؤسساتية، اتجه التفكير الفقهي والعمل القضائي نحو آلية أكثر استهدافاً وفعالية، تتمثل في محاولة "شخصنة" الإكراه المالي عبر تمديد نطاق الغرامة التهديدية لتطال الذمة المالية الخاصة للمسؤول الممتنع عن التنفيذ181. فهذا التوجه يسعى إلى فك الارتباط بين ميزانية الجماعة الترابية والتعنت الشخصي لمدبرها.

وفي هذا المسار، سجل الاجتهاد القضائي الإداري تطوراً لافتاً تجلى في إصدار المحاكم الإدارية لعدة أوامر استعجالية 182 قضت بفرض غرامات تهديدية بصفة شخصية في مواجهة رؤساء الجماعات الترابية 183، انطلاقاً من تكييف الامتناع عن تنفيذ المقررات القضائية كخطأ شخصي لا ينبغي أن تتحمل الميزانية العامة تبعاته.

---

177 - Jacqueline MORAND-DEVILLER, Pierre BOURDON et Florian POULET, Droit administratif : Cours, réflexions et débats, 18e édition, LGDJ - Lextenso, coll. « Cours », 2023, p. 764.

178 - المادة 470 من قانون المسطرة المدنية رقم 58.25. مرجع سابق.

179 - Yves Gaudemet, Droit administratif des biens, 15ème éd. (Paris: L.G.D.J., 2014), p. 312.

180 - عائشة سلمان، " إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الإدارة"، المجلة المغربية للإدارة والتنمية المحلية، عدد مزدوج رقم 72-73، سلسلة مواضيع الساعة، يناير- أبريل 2007، ص:57.

181 - محمد قصري، "الغرامة التهديدية والحجز في مواجهة الإدارة الممتنعة عن تنفيذ أحكام وقرارات القضاء الإداري"، مجلة الوكالة القضائية للمملكة، العدد الأول، ماي 2018، ص. 62.

182 - الأمر عدد 2165 الصادر بتاريخ 11/8/2015 ضد السيد فتح الله ولعلو رئيس المجلس الجماعي للرباط، وكذا الأمر عدد 3262 الصادر بتاريخ 30/8/2016 ضد السيد رشيد بلمختار بن عبد الله بصفته الشخصية. ورد في محمد قصري، مرجع سابق، ص ص: 50-52.

183 - أنظر الفصل 470 من قانون المسطرة المدنية، مرجع سابق. والقسم السابع من القانونين التنظيميين القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.15.83 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليو 2015).والقانون التنظيمي رقم 113.14

غير أن هذا التوجه القضائي الجريء اصطدم بانتقادات فقهية وقانونية حادة، تجد أساسها الإبستمولوجي في القواعد الصارمة لـ"الاختصاص النوعي". فتخويل القاضي الإداري لنفسه صلاحية البت في المسؤولية الشخصية والمالية للمدبر العمومي يُعد تجاوزاً للحدود المرسومة تشريعياً .184 إذ إن الهندسة القضائية المغربية تحصر مجال تدخل المحاكم الإدارية في النزاعات التي تكون أشخاص القانون العام طرفاً فيها بصفتها صاحبة سيادة أو تدبير عمومي. وعليه، فإن استهداف الذمة المالية الخاصة للمسؤول يُخرجه من دائرة القانون العام ليدخله في نطاق اختصاص القضاء العادي .185

هذا التضارب المعياري دفع بمحاكم الاستئناف الإدارية إلى التدخل لضبط هذا المسار، حيث أيدت العديد من الأوامر المستأنفة في مبدئها (إقرار الغرامة)، لكنها تولت تعديلها من حيث "الجهة المنفذ عليها"، معيدة توجيه بوصلة الإكراه المالي ليتحمله المرفق (الإدارة) بدلاً من المسؤول الإداري بصفته الشخصية.186

وتأسيساً على قواعد الالتزامات والعقود، فإن إثارة الخطأ الشخصي للموظف أو المنتخب الممتنع عن التنفيذ يقتضي وجوباً اللجوء إلى المحاكم العادية، تفادياً للتصريح بعدم الاختصاص النوعي. وفي هذه الحالة، لا تُساءل الإدارة (الدولة أو الجماعة الترابية) إلا في إطار "مسؤولية الحلول"، متى ثبت عسر الموظف مرتكب الخطأ وعدم قدرته على الأداء187. وأمام هذا التعقيد المسطري الذي يُفرغ الغرامة من حمولتها الردعية، تتعالى الأصوات الداعية إلى الإقرار بخطأ المقاربة المالية في مواجهة الأشخاص، والتفكير عوضاً عن ذلك في تفعيل المقاربة الزجرية عبر "تجريم" سلوك الموظف الممتنع عن التنفيذ ضمن فصول القانون الجنائي.

ورغم صرامة قواعد الاختصاص، لا يمكن إغفال بعض الاجتهادات الاستثنائية التي حاولت خلق "توليفة قضائية" لمعالجة هذا المأزق. وفي هذا الصدد، برز اجتهاد متقدم للمحكمة الإدارية بالرباط، التي كيّفت الامتناع عن التنفيذ بكونه واقعة تُنتج "مسؤولية مزدوجة": مسؤولية مرفقية تتحملها الجماعة الترابية بناءً على خطأ المرفق، ومسؤولية شخصية يتحملها رئيس الجماعة الترابية بناءً على خطئه الشخصي. وبناءً عليه، أجازت المحكمة إمكانية إيقاع الغرامة التهديدية في مواجهتهما معاً وفي آن واحد 188، في محاولة لتطويق منافذ التهرب.

انطلاقاً مما سبق تحليله، يتضح جلياً أن الغرامة التهديدية، سواء أخذت طابعاً مرفقياً أو شخصياً، تُشكل امتداداً استنزافياً للخطر المالي الأصلي الناجم عن المنازعة. وما يضاعف من وطأة هذا الخطر على عقلنة التدبير وتوازن الميزانيات الترابية، ليس فقط الطبيعة التراكمية لهذه الغرامة، بل "التوقيت" الذي تُقرر فيه والآجال التي تستهلكها، وهو البعد الزمني والمالي للغرامة التهديدية.

المبحث الثاني: الارتدادات السوسيومالية لتنفيذ الأحكام: من حتمية الأداء الجبري إلى أزمة الحكامة الترابية

إذا كان المبحث الأول قد استعرض البنية القانونية للإشكالية من حيث التصادم الإجرائي بين حصانة المال العام والقوة التنفيذية للأحكام، فإن هذا المبحث ينتقل إلى استكشاف الآثار التدبيرية والمالية الناجمة عن هذا التصادم، ذلك أن الدراسة القانونية لا تكتمل دون رصد انعكاساتها على مستوى الواقع المالي الترابي، حيث تتحول الأحكام من مقررات معنوية إلى التزامات مالية ضاغطة.

المتعلق بالجماعات، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليو 2015)..

والقسم السادس من القانون التنظيمي المتعلق بالعمالات والأقاليم، القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.15.84 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليو 2015).

184 - المادة 38 من قانون المسطرة المدنية رقم 58.25. مرجع سابق.

185 - الميلود بوطريكي، "المبسط في المنازعات الإدارية: الدعاوى – المسطرة"، سلسلة إحياء علوم القانون العدد رقم 07، مكتبة الرشاد – سطات، الطبعة الأولى، 2021، ص: 164.

186 - كالقرار الصادر عن محكمة الاستئناف الإدارية تحت عدد 642 المؤرخ في 28 شتنبر 2016، أورده - محمد قصري، مرجع سابق، ص: 53.

187 - أنظر الفصل 80 من قانون الالتزامات والعقود ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913)، المعدل والمتمم، بالقانون رقم 43.20، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.100 بتاريخ 16 من جمادى الأولى 1442 (31 دسمبر 2020)، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 6951 بتاريخ 27 جمادى الأولى 1442 (11 يناير 2021).

188- - أمر المحكمة الإدارية بالرباط رقم: 171، بتاريخ 02 ماي 2007. في ملف استعجالي رقم 118/2007، منشور بمجلة المحاكم المغربية، العدد 133 - 134، يناير - مارس 2012، ص: 216. والأمر الصادر عن نفس المحكمة، عدد 2165 بتاريخ 11 غشت 2015... ورد في محمد قصري، مرجع سابق، ص: 50.

المطلب الأول: متلازمة الديون القضائية المتخلدة واختلال الهندسة الميزانياتية

إن دراسة النص القانوني بمعزل عن بيئته الوظيفية تجعل المقاربة قاصرة عن إدراك الحجم الحقيقي للإشكالية. فالتصادم الإجرائي بين الحصانة والقوة التنفيذية للأحكام لا يقف عند حدود ردهات المحاكم، بل يمتد ليضرب في العمق السوسيولوجيا المالية للجماعات الترابية. فالمقرر القضائي، بمجرد اكتسابه قوة الشيء المقضي به، ينسلخ من طبيعته الحقوقية المجردة ليتحول إلى "التزام مالي حتمي" يقتحم الهندسة المحاسبية للجماعة. يُسلط هذا المطلب الضوء على دينامية هذا التحول المالي، عبر رصد الأثر المباشر لفرض الأحكام القضائية كـ "نفقات إجبارية" تستنزف ميزانيتي التسيير والتجهيز، مع تفكيك الميكانيزمات الخطيرة لتراكم فوائد التأخير التي تُحول النزاع القانوني إلى ثقب مالي أسود يهدد الاستدامة المالية المحلية.

الفقرة الأولى: الأثر المالي المباشر لإلزامية الأداء على الميزانية الترابية

يُشكّل تراكم الأحكام القضائية النهائية غير المُنفَّذة ضد الجماعات الترابية ظاهرةً تدبيريةً من أخطر ما يُهدد الاستدامة المالية على المستوى الترابي. ولا يتعلق الأمر هنا بمجرد إخلال دستوري بمبدأ سيادة القانون الوارد في الفصل 126 من دستور 2011 القاضي بإلزامية الأحكام النهائية للجميع، بل بتوليد تدريجي لـ "ديون قضائية كامنة" تظل متخلدة في ذمة الجماعة الترابية، تتضخم بالغرامات والفوائد، وتُجسّد رقماً مالياً واقعياً يُربك برمجة وتنفيذ المشاريع.

وتتجلى حدة هذه الأزمة بوضوح في هندسة الميزانية الترابية؛ إذ حسم المشرع المغربي في الطبيعة المحاسبية للديون المترتبة عن الأحكام والقرارات القضائية، مُدرجاً إياها بقوة القانون ضمن "النفقات الإجبارية" في الجزء المتعلق بميزانية التسيير. وهذا التكريس الصارم ورد صراحة في المادة 196 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، والمادة 174 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، وكذا المادة 181 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.189

هذا التصنيف القانوني كـ "نفقة إجبارية" يفرض على الآمر بالصرف أولوية برمجتها وتلبيتها قبل أي نفقات أخرى. وهو ما يُحدث أثراً مزدوجاً: فمن جهة، يُثقل كاهل ميزانية التسيير ويستنزف الاعتمادات الموجهة للخدمات الأساسية، ومن جهة أخرى، ينعكس آلياً على ميزانية التجهيز التي تتقلص اعتماداتها أو تُلغى مشاريعها لتغطية العجز المترتب عن التنفيذ القضائي .190

ويتأطر هذا الأداء الجبري بمنظومة محاسبية دقيقة جاءت بها المراسيم التطبيقية الحديثة، حيث أسندت للمحاسب العمومي أدواراً محورية في تنفيذ هذه النفقات، وذلك بموجب المرسوم رقم 2.17.449 بسن نظام للمحاسبة العمومية للجهات، والمرسوم رقم 2.17.450 المتعلق بالمحاسبة العمومية للعمالات والأقاليم، والمرسوم رقم 2.17.451 المتعلق بالمحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بينها191. فهذه المراسيم، في تقاطعها مع القوانين التنظيمية، ترسم المسار الإجرائي الذي يُلزم الآمر بالصرف بالأداء، تحت طائلة تدخل سلطة المراقبة الإدارية للتسجيل التلقائي للنفقة، مما يحد بشكل كبير من هامش المناورة المالية للمدبر المحلي.

189 -أنظر المادة 196 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، والمادة 174 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، والمادة 181 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

190 - أنظر التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016 و2017، الجزء الأول.

191• المرسوم رقم 2.17.451، الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017)، بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6626، بتاريخ: 11 ربيع الأول 1439 (30 نوفمبر 2017).

•المرسوم رقم 2.17.450، الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017)، بسن نظام للمحاسبة العمومية للعمالات والأقاليم ومجموعاتها، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6626، بتاريخ: 11 ربيع الأول 1439 (30 نوفمبر 2017).

•المرسوم رقم 2.17.449، الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017)، بسن نظام للمحاسبة العمومية للجهات ومجموعاتها، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6626، بتاريخ: 11 ربيع الأول 1439 (30 نوفمبر 2017).

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

الفقرة الثانية: ميكانيزمات تراكم فوائد التأخير وتهديد الاستدامة المالية الترابية

تمثّل فوائد التأخير المترتبة على التراخي في تنفيذ الأحكام القضائية الوجهَ الأشد إيلاماً من الناحية التدبيرية، لكونها تُحوّل الدين الأصلي إلى عبء ائتماني متدحرج. وتنشأ هذه الفوائد بقوة القانون عند تأخر الجهة الإدارية في الوفاء بمبلغ الحكم، لتسري وتتراكم بمجرد حلول الأجل أو المطالبة، محولةً الميزانية الترابية إلى وعاء لاستيعاب أعباء مالية لا تقابلها أي خدمة عامة .

وفي السياق الترابي المغربي، تتضافر عدة ميكانيزمات لتغذية هذا التراكم؛ أولها غياب أنظمة فعالة لـ "اليقظة القانونية والمنازعاتية" داخل العديد من الجماعات الترابية، مما يؤدي إلى اكتشاف أحكام نهائية بعد مرور فترات طويلة، تتضاعف معها الفوائد القانونية المترتبة. وثانيها، غياب المقاربة الاستباقية في بناء الميزانية، حيث لا يتم رصد اعتمادات احتياطية كافية لتسوية المنازعات في شق التسيير، مما يجعل التنفيذ يخضع لإكراهات توفر السيولة بدلاً من الحتمية القانونية.192

وتتفاقم الأزمة التدبيرية بفعل التعدد المسطري للدعاوى المتصلة بنفس النزاع؛ إذ يواجه المدبر الترابي استنزافاً مركباً يبدأ بدعوى التعويض الأصلية، ليتناسل إلى دعاوى الغرامة التهديدية —التي قننها وضبط شروطها قانون المسطرة المدنية الجديد رقم 58.25 في مادته 470 وما يليها— وصولاً إلى دعاوى التعويض عن الضرر الناجم عن التماطل في التنفيذ. هذا الاستغلال الاستراتيجي لبطء التنفيذ يُضاعف الكلفة القضائية ويجعل سقف الالتزامات المالية مفتوحاً وغير متوقع.

إن هذه الدينامية المتراكمة تضرب في العمق مبادئ الحكامة المالية، وتحديداً مبدأ الاستدامة المالية وصدقية الميزانية؛ إذ تصطدم التوقعات المالية السنوية للجماعة الترابية بواقع ديون قضائية متنامية تُفرض كالتزامات حتمية ومستعجلة، مما يخل بالتوازن الهيكلي للميزانية ويعطل عجلة التنمية المحلية.

المطلب الثاني: حدود النموذج التدبيري الكلاسيكي ورهان مأسسة "العدالة البديلة" في المنازعات الترابية

تشكل الميزانية الترابية، من منظور الحكامة الحديثة، الأداة الأسمى للتنزيل العقلاني للسياسات العمومية، وتستند هذه العقلانية بالأساس إلى مبدأ "القدرة التوقعية". غير أن التدخل الجبري للأحكام القضائية واقتطاعاتها المفاجئة، يُحدث شرخاً إبستمولوجياً في هذا النموذج التدبيري، محولاً إياه من نموذج مبني على "الاستشراف" إلى نموذج خاضع لـ "الصدمات". وأمام إفلاس المقاربات الزجرية الصرفة في حل هذه المعضلة، بات لزاماً البحث عن باراديغم جديد يجاوز حالة الاستعصاء القائمة. يستكشف هذا المطلب مظاهر تصدع النموذج التدبيري التقليدي، قبل أن يؤسس لمداخل الحل عبر اقتراح مسارات بديلة تقطع مع المنطق الإكراهي وتنتصر لـ "الحكامة التفاوضية" وآليات التسوية الودية، كمدخل لعقلنة التدبير المالي والمنازعاتي للجماعة.

الفقرة الأولى: اختلال "القدرة التوقعية" للبرمجة المالية: من عقلنة الموارد إلى ارتهان الميزانية

من منظور إبستمولوجي، لا تُعدّ الميزانية الترابية مجرد وثيقة محاسبية تقنية، بل هي ترجمة رقمية لـ "عقلانية سياسية وتدبيرية" تروم تنزيل البرامج التنموية. وتتأسس هذه العقلانية على مبدأ "القدرة التوقعية (Prévision budgétaire) "أو "صدقية الميزانية"، والذي يقتضي قدرة المدبر العمومي على استشراف إيراداته ونفقاته السنوية بأقصى درجات الدقة. بيد أن تواتر واختراق الديون القضائية المتراكمة ينسف هذه القدرة التوقعية من جذورها؛ ذلك أن هذه الالتزامات المالية لا تنبثق من اختيار إرادي أو تعاقدي للجماعة يسهل برمجته، بل تُفرض عليها كـ "حتمية قهرية" من خارج النسق الميزانياتي، لتظل في أغلب الأحيان مجهولة المقدار ومفاجئة التوقيت، مما يربك الهندسة المالية برمتها193.

وتتجلى حدة هذا الاختلال البنيوي في اللحظة التي تُفَعَّل فيها مسطرة التنفيذ الجبري البديلة عن الحجز (المحظور بموجب المادة 502 من ق.م.م)؛ وتحديداً حينما تتدخل سلطة المراقبة لإجراء "التسجيل التلقائي للنفقة"، أو حين يُباشر المحاسب العمومي الاقتطاع المباشر لمبالغ الأحكام القضائية من الحسابات المفتوحة للجماعة لدى الخزينة. ففي هذه اللحظة المفصلية، تُصبح

192 - سيف الدين جورجي، " تأثير المنازعات على التدبير المالي للجماعات الترابية : دراسة مختلف المخاطر والتهديدات "، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش، جامعة القاضي عياض، 2024-2025، ص: 64.

193 - Damien Catteau, Le droit budgétaire et la comptabilité publique, 3ème éd. (HACHETTE LIVRE, 2016), p. 143.

الاعتمادات المرصودة سلفاً لنفقات التجهيز أو أداء مستحقات الموردين مُثقَلةً باقتطاعات مفاجئة لم تُدرج في الوثائق الأصلية للبرمجة194. هذا التدخل، وإن كان ينتصر للائتمان القضائي، فإنه يُدخل الجماعة في دوامة من العجز المالي؛ وهو ما يؤسس لمفهوم جديد في أدبيات التدبير العمومي يُعرف بـ "المخاطر المالية القضائية(Risques financiers contentieux) "، باعتبارها متغيراً مستقلاً وفوضوياً لا يُدار بصورة كافية في الموازنات الترابية المغربية.

وأمام هذا التهديد، حاولت بعض النماذج التدبيرية المتقدمة ابتكار ما يُسمى بـ "خطة إدارة المنازعات (Plan de gestion du contentieux) "، كآلية استباقية تُخصّص لها موارد بشرية ومالية لتوقع الدعاوى المقامة ضد الجماعة، تتبع مساراتها، وتقدير تكاليفها المحتملة قبل صدور الأحكام النهائية.195 غير أن تنزيل هذه الخطط يصطدم بالواقع المؤسساتي الهش للعديد من الجماعات المغربية، لا سيما المتوسطة والصغرى، التي تعاني من فقر حاد في الكفاءات القانونية المتخصصة.

وتتقاطع في هذه الإشكالية متطلبات العقلنة المالية مع أعطاب الحكامة؛ إذ تُظهر التقارير الرقابية (وعلى رأسها تقارير المجلس الأعلى للحسابات) 196أن التدبير المنازعاتي لا يزال يرزح تحت وطأة الممارسات التقليدية. فالجماعات التي تفتقر إلى أنظمة معلوماتية مندمجة لتتبع القضايا الرائجة وتوقع مآلاتها، تجد نفسها عاجزة عن التحكم في كلفة ديونها. مما يدفعنا إلى استنتاج إبستمولوجي مفاده أن "الفجوة التكنولوجية والمعرفية" في إدارة المعطيات القانونية لم تعد مجرد تفصيل تقني، بل تحولت إلى عامل تفاقمي بنيوي يُنتج ويعمق أزمة الديون القضائية الترابية.

الفقرة الثانية: نحو باراديغم جديد لتدبير المنازعات: من المقاربة الزجرية إلى الحكامة التفاوضية

أمام إفلاس الآليات الإكراهية الكلاسيكية، وتأرجحها بين استنزاف المال العام (الغرامات التهديدية) وشلل التنفيذ (حصانة الحجز)، بات من الضروري إحداث قطيعة إبستمولوجية مع "الباراديغم الزجري"، والتوجه نحو إعادة تأطير النزاعات الترابية وفق منطق بديل. هذا المنطق الجديد يُعلي من شأن "الحكامة التفاوضية" والتسوية الودية، ويُنزّل آليات الوساطة كبديل حضاري ينسجم مع الطبيعة الاعتبارية للشخص العام ويضمن استمرارية المرفق .197

وقد استشعر المشرع المغربي أهمية هذا التحول، حيث جاء قانون المسطرة المدنية الجديد رقم 58.25 ليؤسس لهذا التوجه بشكل صريح؛ فالمادة التاسعة منه تمنح المحكمة سلطة دعوة الأطراف إلى حل النزاع عن طريق "الوساطة"198. هذه الصيغة المرنة، وإن بدت موجهة للنزاعات المدنية، إلا أنها تفتح أفقاً واعداً في منازعات الإدارة إذا ما تخلّى المدبر الترابي عن "ثقافة الإنكار" والمواجهة الصفرية، وتبنى "ثقافة الحوار والاعتراف بالحق". وهو توجه يتعزز بالترسانة القانونية القائمة، كالقانون رقم 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، الذي يوفر هندسة متكاملة لتسوية النزاعات خارج ردهات المحاكم، بما يخفف العبء المالي والزمني عن الجماعات.

إن هذا التوجه نحو الوساطة ليس مجرد ترف أكاديمي، بل يمتلك سنداً مقارناً وتاريخياً راسخاً. ففي التجربة الفرنسية، شكلت مؤسسة الوسيط الإداري (Médiateur) منذ إحداثها سنة 1973 آلية سوسيولوجية وقانونية ناجعة لامتصاص غضب المتقاضين وتصفية الديون الإدارية بطرق توافقية تجنب الإدارة حرج الإكراه القضائي وتراكم الفوائد199. وقد سار المشرع المغربي على نفس

194 ème éd. (Paris: Le Moniteur, 2012), p. 423.4- Stéphane Braconnier, Précis du droit des marchés publics,

195 - سيف الدين جورجي، " تأثير المنازعات على التدبير المالي للجماعات الترابية : دراسة مختلف المخاطر والتهديدات "، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش، جامعة القاضي عياض، 2024-2025، ص: 311.

196 - أنظر التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016 و2017، الجزء الأول.

197 - René Chapus, Droit du contentieux administratif, 13ème éd. (Paris: Montchrestien, 2008), p. 1145.

198 - المادة 09 من القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية، مرجع سابق.

199 - Gabriel MARTIN, La médiation en droit administratif, Mémoire de recherche (Master 2 Droit public approfondi), Université Paris II Panthéon-Assas, 12.sous la direction du Prof. Benoît Plessix, Juin 2020, p.

الدرب بإحداث "مؤسسة الوسيط" (القانون رقم 14.16)[200]، التي تشكل اليوم فضاءً مؤسساتياً خصباً يمكن توظيفه بقوة لتفكيك عقدة التنفيذ ضد الجماعات الترابية بعيداً عن منطق لي الأذرع.

ولكي يكتمل بناء هذا النموذج البديل، لا بد من ربطه بإعادة هيكلة المنظومة المالية والإدارية الترابية عبر ثلاث تقاطعات متكاملة:

أولاً :الانتقال من الميزانية السنوية الصماء إلى "البرمجة متعددة السنوات"، مع فرض إدراج خطوط ميزانية احتياطية (Provisions pour risques)مخصصة حصرياً لتسوية النزاعات المحتملة

.ثانياً :تأهيل الرأسمال البشري عبر إرساء مصالح قانونية قوية داخل الجماعات، مدعومة بمختصين في القضاء الإداري والمالي لتقييم المخاطر مبكراً .

ثالثاً :مأسسة "بروتوكولات التواصل الاستباقي" مع الدائنين؛ بحيث تبادر الجماعة، فور استشعارها للخسارة القضائية، إلى فتح قنوات التفاوض لإبرام "اتفاقيات صلح مالي" تُقر بجداول زمنية لجدولة الأداءات، بدلاً من التمترس خلف الحصانة والانتظار السلبي لحين تراكم الفوائد والغرامات.

في المحصلة، يمثل هذا المسار التشاركي والتفاوضي الأفق التدبيري والإبستمولوجي الأرحب لتجاوز حالة "الاستعصاء" التي طرحناها؛ فهو النموذج الوحيد القادر على تفكيك التناقض الظاهري بين ضمان "فعالية الائتمان القضائي" للمواطن، وصيانة "حصانة الذمة المالية" للجماعة الترابية.

خاتمة:

تُفضي هذه الدراسة في محصلتها التركيبية إلى إقرار علمي مفاده أن المفارقة التي تؤسس لإشكالية التنفيذ ضد الجماعات الترابية هي مفارقة بنيوية وحقيقية وليست مجرد فجوة مسطرية عابرة تتسامح معها المنظومة القانونية بصمت. فالتوتر القائم بين "القوة التنفيذية للأحكام القضائية "و"حصانة الذمة المالية الترابية" يُترجم صِداماً مؤسساتياً يعكس خياراً تشريعياً مُعقَّداً بين مبدأين دستوريين متكافئَين: سيادة القانون واستمرارية المرفق العام. وقد أفضى هذا التعارض في مستواه الإجرائي إلى استنبات آليات هجينة - كالغرامة التهديدية ومحاولات إقرار المسؤولية الشخصية - وهي آليات تُعالج أعراض الأزمة دون أن تجتث جذورها، لتنتهي في مستواها التدبيري إلى تقويض مبدأ "القدرة التوقعية" وزعزعة ركائز الاستدامة المالية المحلية.

لقد كشف قانون المسطرة المدنية الجديد رقم 58.25 عن إرادة تشريعية تروم تعزيز نجاعة التنفيذ وتطويق البطء المسطري، غير أنه اختار الإبقاء على الجدار الحمائي للمال الترابي بمنعه من الحجز (المادة 502)، وهو خيار تبرره حتمية الحفاظ على ديمومة المرافق العامة. بيد أن الخلل الحقيقي لا يكمن في إقرار الحصانة ذاتها، بل في الفراغ التشريعي المواكب لها؛ إذ تفتقر المنظومة إلى إطار دقيق يُنظم آليات "التسوية الإجبارية" للديون القضائية للجماعات الترابية وفق جداول زمنية مُلزِمة ومُتّسقة مع إمكاناتها الميزانياتية.

وتأسيساً على ما سبق، يظل الأفق الإصلاحي الأنجع رهيناً بإحداث قطيعة مع "البارادیغم الزجري"، والتوجه نحو مأسسة نظام شامل لإدارة "المخاطر المالية القضائية"، يرتكز على ثلاثة مداخل استراتيجية متكاملة:

- **أولاً (المدخل الميزانياتي)** :الانتقال نحو البرمجة المالية الاستباقية عبر الإقرار الإلزامي لـ "خطوط ميزانية احتياطية " (Provisions pour risques)تُخصص حصرياً لامتصاص الصدمات المالية الناجمة عن الديون القضائية وتسويتها.
- **ثانياً (المدخل البديل)** :تعميم ومأسسة اللجوء إلى "الوساطة الإدارية" (عبر تفعيل أدوار مؤسسة الوسيط) والتسوية الودية، كبديل حضاري ومُوجِّه يقي الإدارة شر الإكراه القضائي وتراكم فوائد التأخير.
- **ثالثاً (المدخل البشري)** :تأهيل الرأسمال البشري وبناء الكفاءة القانونية والمالية داخل الجماعات الترابية، بما يُمكّنها من إدارة منازعاتها بصورة استشرافية تنتقل بها من وضعية "الدفاع السلبي" إلى التدبير الاستراتيجي.

---

200 - القانون رقم 14.16 المتعلق بمؤسسة الوسيط، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.43 في 4 رجب 1440 (11 مارس 2019)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6765 بتاريخ 25 رجب 1440 (1 أبريل 2019).

إن تقاطع هذه المداخل الثلاثة يُشكل المعبر الآمن لانتقال الجماعات الترابية من نموذج "الاستجابة الزجرية العقيمة والمكلفة "إلى نموذج "الحكامة القانونية الفعّالة"، نموذجٌ يتصالح فيه الائتمان القضائي مع المرفق العام، وتتحول فيه الميزانية من وعاء لتسديد فاتورة الأخطاء، إلى أداة حقيقية لعقلنة التنمية الترابية.

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. بوخيزو، نسرين .(2022) .*منازعات الجماعات الترابية وأثرها على التنمية المحلية* .الطبعة الأولى، الرباط: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
2. بوطريكي، الميلود .(2021) .*المبسط في المنازعات الإدارية: الدعاوى – المسطرة* .الطبعة الأولى، سطات: مكتبة الرشاد (سلسلة إحياء علوم القانون العدد 07).

ثانياً: المقالات

1. الأعراج، محمد. (1999). "إشكالية تنفيذ الأحكام على المؤسسات العمومية ."*مجلة الدراسات الإدارية*، العدد 02.
2. سلمان، عائشة. (2007). "إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الإدارة ."*المجلة المغربية للإدارة والتنمية المحلية*، سلسلة مواضيع الساعة، عدد مزدوج 72-73.
3. قصري، محمد. (2018). "الغرامة التهديدية والحجز في مواجهة الإدارة الممتنعة عن تنفيذ أحكام وقرارات القضاء الإداري ."*مجلة الوكالة القضائية للمملكة*، العدد الأول.

ثالثاً: الأطروحات والرسائل الجامعية

1. جورجي، سيف الدين .(2024-2025) .*تأثير المنازعات على التدبير المالي للجماعات الترابية: دراسة مختلف المخاطر والتهديدات* .(أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية). كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش، جامعة القاضي عياض.
2. المومني، عبد القادر .(2020-2021) .*دور النيابة العامة في حماية المال العام* .(أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام). كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله.

رابعاً: النصوص القانونية

1. دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.91 (29 يوليو 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر.
2. القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات (7 يوليو 2015)، الجريدة الرسمية عدد 6380.
3. القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم (7 يوليو 2015)، الجريدة الرسمية عدد 6380.
4. القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات (7 يوليو 2015)، الجريدة الرسمية عدد 6380.
5. القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.26.07 (11 فبراير 2026)، الجريدة الرسمية عدد 7485.
6. القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية (14 يوليو 2021)، الجريدة الرسمية عدد 7006.
7. القانون رقم 14.16 المتعلق بمؤسسة الوسيط (11 مارس 2019)، الجريدة الرسمية عدد 6765.
8. قانون الالتزامات والعقود (ظهير 9 رمضان 1331)، المعدل والمتمم بالقانون رقم 43.20 (31 ديسمبر 2020)، الجريدة الرسمية عدد 6951.
9. المراسيم رقم 2.17.449 و 2.17.450 و 2.17.451 المتعلقة بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات الترابية (23 نوفمبر 2017)، الجريدة الرسمية عدد 6626.

خامساً: التقارير الرسمية

1. المجلس الأعلى للحسابات. *التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016 و2017* (الجزء الأول).

سادساً: القرارات والأحكام القضائية

1. أمر المحكمة الإدارية بالرباط رقم: 171، بتاريخ 02 ماي 2007 (ملف استعجالي رقم 118/2007).
2. أمر المحكمة الإدارية بالرباط عدد 2165، الصادر بتاريخ 11 غشت 2015.
3. أمر المحكمة الإدارية بالرباط عدد 3262، الصادر بتاريخ 30 غشت 2016.
4. قرار محكمة الاستئناف الإدارية عدد 642، المؤرخ في 28 شتنبر 2016.

المراجع باللغة الفرنسية(Bibliographie en Français)

I. Livres

1. Auby, J.-B., Auby, J.-M., Jean-Pierre, D., & Tailefait, A. (2012). *Droit de la fonction publique* (7ème éd.). Paris: Dalloz.
2. Braconnier, S. (2012). *Précis du droit des marchés publics* (4ème éd.). Paris: Le Moniteur.
3. Catteau, D. (2016). *Le droit budgétaire et la comptabilité publique* (3ème éd.). Paris: Hachette Livre.
4. Chapus, R. (2008). *Droit du contentieux administratif* (13ème éd.). Paris: Montchrestien.
5. Gaudemet, Y. (2014). *Droit administratif des biens* (15ème éd.). Paris: L.G.D.J.
6. Hauriou, M. (1919). *Précis de droit administratif et Droit public* (5ème éd.). Léon: Librairie de la société du Recueil Sirey.
7. Morand-Deviller, J., Bourdon, P., & Poulet, F. (2023). *Droit administratif : Cours, réflexions et débats* (18e éd.). LGDJ - Lextenso.

II. Thèses et Mémoires

1. Martin, G. (2020). *La médiation en droit administratif.* (Mémoire de recherche, Master 2). Université Paris II Panthéon-Assas.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

دور رئيس المحكمة في إصدار الأمر بتوجيه إنذار العقاري

The Role of the President of the Court in Issuing an Order to Serve a Foreclosure Notice on Real Property

الدكتورة : هناء سدراتي
دكتوراه في قانون الخاص ورهانات التنمية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
أستاذة زائرة بمدرسة العليا للأساتذة تابعة لجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
الباحثة : زكية الگريني
طالبة باحثة في سلك الدكتوراه في المعهد الملكي لاطر الشبيبة والرياضة بالرباط
التخصص: القانون الرياضي و القانون الجنائي مختبر :علوم الرياضة و الشباب والأسرة

ملخص

يشكل الإنذار العقاري في القانون المغربي أداة قانونية مركزية لضمان حقوق الدائنين المرتهنين، من خلال تأكيد التزام المدين بأداء الدين المستحق أو مواجهة بيع عقاره المرهون بالمزاد العلني لتسوية المبلغ المطلوب، بما يشمل الفوائد والمصاريف. ويعد الإنذار العقاري خطوة أساسية داخل مسطرة الرهن الرسمي، فهو يهدف إلى لفت انتباه المدين أو الكفيل أو الغير الحائز إلى النتائج القانونية المترتبة عن عدم الوفاء بالدين، مع الحفاظ على التوازن بين مصالح الأطراف.

يتناول الموضوع التعريفات الفقهية للإنذار العقاري، موضحًا نقاط الضعف فيها مثل عدم تحديد أجل الوفاء أو تجاهل إمكانية تبليغ الإنذار للكفيل العيني أو للغير، كما يستعرض التعريف الأوسع الذي اعتمده الفقه الحديث لتغطية كل هذه الجوانب. ويبرز الملخص البيانات الضرورية لصحة الإنذار، من أسماء الأطراف ووصف العقار وموقعه ومساحته، إلى رقم الرسم العقاري والسند التنفيذي ومبلغ الدين الإجمالي مع الفوائد والمصاريف، مع التأكيد على ضرورة تحديد أجل قانوني للوفاء بالدين وهو خمسة عشر يومًا من تاريخ التوصل، لضمان حماية حقوق الدائنين وتحديد مسؤولية المدين بشكل واضح.

كما يوضح الموضوع الطبيعة القانونية للإنذار العقاري، مؤكدًا أنه ليس مجرد إشعار للمدين، بل إجراء يرتبط بالرهن الرسمي، حيث يؤدي تبليغه وتقييده بالرسم العقاري إلى حماية حق الدائن المرتهن، وفي الوقت نفسه يسمح للمدين باستخدام العقار واستغلاله ضمن الحدود القانونية. كما يسلط الضوء على دور القضاء، وخاصة رئيس المحكمة، في إصدار الأوامر المتعلقة بتوجيه الإنذار العقاري، ويستعرض الاجتهادات القضائية المختلفة التي تحدد نطاق الاختصاص وآثار التبليغ على حقوق الأطراف، مما يوضح العلاقة بين الإجراء القضائي والحماية القانونية للدائن والمدين على حد سواء.

كلمات المفاتيح: الإنذار العقاري، الرهن الرسمي، حماية الدائن، تبليغ الإنذار، التنفيذ الجبري

Abstrat

The mortgage warning in Moroccan law constitutes a central legal tool for safeguarding the rights of secured creditors by ensuring the debtor's obligation to settle the due debt or face the forced sale of the mortgaged property at public auction to recover the owed amount, including interest and expenses. The mortgage warning represents a crucial step within the official mortgage procedure, aiming to draw the attention of the debtor, guarantor, or third-party possessor to the legal consequences of failing to fulfill the debt, while maintaining a balance between the interests of all parties.

The topic examines the jurisprudential definitions of the mortgage warning, highlighting their shortcomings, such as the lack of a specified deadline for payment or the omission of the possibility to notify the guarantor or third-

party holder. It also presents the broader definition adopted by contemporary legal scholarship, which covers these aspects. The summary emphasizes the essential data required for the validity of the warning, including the parties' names, the description, location, and size of the property, the property registry number, the executive title, and the total debt amount including interest and expenses. It also stresses the necessity of specifying a legal deadline for debt settlement—fifteen days from the date of notification—to protect creditors' rights and clearly define the debtor's responsibilities.

Furthermore, the study clarifies the legal nature of the mortgage warning, confirming that it is not merely a notice to the debtor but a procedure linked to the official mortgage. Notification and registration of the warning in the property registry protect the rights of the secured creditor while allowing the debtor to use and exploit the property within legal limits. The summary also highlights the role of the judiciary, particularly the presiding judge, in issuing orders related to the mortgage warning and reviews various judicial precedents that define the scope of jurisdiction and the effects of notification on the parties' rights, thereby illustrating the relationship between the legal procedure and the protection of both creditor and debtor rights.

Keywords: Mortgage Warning, Official Mortgage, Creditor Protection, Notification of Warning, Forced Execution

مقدمة

تعد الملكية العقارية إحدى الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية، التي حظيت باهتمام خاص من طرف المشرع المغربي، باعتبارها النواة الأساسية لانطلاق كافة المشاريع في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يخلق استقرار المعاملات والتصرفات العقارية، الأمر الذي يحسن من إمكانات الاستثمار العقاري، وينعكس إيجاباً على المناخ الاقتصادي، ليكون قادراً على توفير المتطلبات الاجتماعية والمالية.

فالائتمان ضرورة أساسية من ضرورات النشاط الاقتصادي في المجتمع الحديث، وركيزة لقيام المشاريع الاقتصادية التي تتطلب وجود رأسمال ضخم لتمويلها، وأمام ضعف القدرة الذاتية للفرد فُرض عليه اللجوء إلى المؤسسات البنكية قصد تمويل هذه المشاريع.

ويرتبط الائتمان ارتباطاً وثيقاً بالضمانات، حيث تتوفر لدى الدائن الثقة عن طريق تقديم إحدى الضمانات القانونية، لذا فإن مسألة منح القروض من طرف المؤسسات البنكية قصد تمويل هذه المشاريع أصبحت أمراً حتمياً في الوضع الراهن.

وباعتبار أموال المدين ضماناً عاماً لدائنيه، وهو ضمان يتساوى فيه هؤلاء جميعاً، ما لم تكن بينهم أسباب قانونية للأولوية تقتضي تفضيل بعضهم على بعض، ومن أهمها الرهون والامتيازات.

ومن الأسباب القانونية للأولوية، حسب الفصل 2121 من ظهير الالتزامات والعقود، الرهن الرسمي، وهو عبارة عن حق عيني تبعي يرد على عقار محفظ أو في طور التحفيظ، ويخصص لضمان أداء دين، وذلك طبقاً لمقتضيات المادة 261 من مدونة الحقوق العينية.

وللرهن الرسمي أهمية كبيرة، تتجلى في كونه من الناحية العملية يضمن حماية خاصة للدائن، ويفتح له طريقاً آمناً لاستثمار أمواله، كما يضمن مصالح المدين إذ يمنحه إمكانية استثمار واستغلال عقاره وإدارته، فضلاً عن كونه يشكل ضمانة لحقوق الأغيار، وذلك عن طريق تقييده بالرسم العقاري أو إيداعه بمطلب التحفيظ، مما يمكن العموم من الاطلاع على الوضعية المادية والقانونية للعقار المرهون قبل الإقدام على أي تصرف قانوني بشأنه.

والأصل أن المدين يؤدي الدين عن طواعية عند حلول أجل الاستحقاق، وفي حالة الامتناع لا يبقى أمام الدائن إلا خياران: أولهما منح المدين أجلاً جديداً، وثانيهما سلوك مسطرة تحقيق الرهن الرسمي واستخلاص مبلغ الدين من ثمن البيع بالمزاد العلني، عن

طريق سلوك مسطرة الإنذار العقاري، دون اللجوء إلى القضاء بغية استصدار حكم أو قرار قضائي يكون بمثابة سند تنفيذي، إذ يكفي الحصول على شهادة تقييد الرهن، التي منحها المشرع قوة السند التنفيذي، تخول للدائن توجيه إنذار بالوفاء داخل أجل 21 يوماً، وفي حال تعذر على المدين الوفاء، فإن هذا الإنذار يخول للدائن بيع العقار المرهون بالمزاد العلني بعد استكمال باقي الإجراءات المسطرية.

وهكذا يظهر أن اللجوء إلى الرهن الرسمي أصبح ضرورة ملحة سواء بالنسبة للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين كضمانة للحصول على الأموال، غير أن عدم الأداء ولجوء الدائن إلى مسطرة تحقيق الرهن يسبقه عادة اتخاذ إجراءات تمهيدية لبيع العقار بالمزاد العلني، وذلك حرصاً من المشرع على تحقيق التوازن بين مصلحة الدائن في استيفاء دينه داخل الأجل المحدد، وحق المدين في عدم حرمانه من عقاره

أهمية الموضوع:

من الناحية القانونية:

تتجلى أهمية هذا الموضوع في تشعب النصوص القانونية التي يخضع لها، إذ تؤطره مجموعة من المقتضيات القانونية، سواء تلك المتعلقة بمدونة الحقوق العينية، أو ظهير المسطرة المدنية، أو الظهير الخاص بالقرض العقاري والسياحي والفندقي، وكذا مختلف التشريعات المرتبطة بالعقارات موضوع الإنذار العقاري على اختلاف أنواعها. وهذه النصوص لا تخلو من إشكالات قد تحد من فعالية هذا الإجراء، سواء على مستوى غموض بعض المقتضيات، أو على مستوى غياب حلول قانونية لبعض الحالات، هذا فضلاً عن طول وتعقد المساطر، مما يدفع المؤسسات الدائنة في كثير من الأحيان إلى تفضيل المساعي الودية قبل مباشرة إجراءات التنفيذ.

– من الناحية الاقتصادية:

فكلما كانت المؤسسات البنكية مطمئنة إلى استرجاع أموالها، كلما تشجعت على الاستثمار عن طريق منح القروض لزبنائها، وهو ما ينعكس إيجاباً على الدورة الاقتصادية. ذلك أن عنصر الزمن يلعب دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي، كما أن الثقة والائتمان يشكلان خاصيتين أساسيتين فيه، فكما أن المدين ملتزم بالأداء داخل أجل محدد، فإن المؤسسة الدائنة هي بدورها مرتبطة بالتزامات تجاه الغير داخل آجال معلومة، وبالتالي فإن عدم الوفاء داخل الأجل القانوني من شأنه أن يعرقل الدورة الاقتصادية ويؤدي إلى فقدان الثقة بين المتعاملين. وإذا كان الإنذار العقاري يمثل الخيار الأخير المتاح أمام الدائن، فإنه يشكل وسيلة فعالة لدفع المدين إلى التفكير في الأداء تفادياً للتنفيذ على العقار المرهون.

– من الناحية الاجتماعية:

رغم ما قد يترتب عن الإنذار العقاري من آثار سلبية قد تصل إلى تشريد بعض الأسر، من خلال بيع عقارات قد تكون مساكن تأويها أو أراضي فلاحية تشكل مورد عيشها، فإنه لا يخلو من أهمية اجتماعية، إذ إن نجاعة هذا الإجراء تساهم في تحقيق الردع العام، من خلال دفع المدينين إلى بذل كل ما في وسعهم من أجل الوفاء تفادياً للتنفيذ في مواجهتهم، كما تساهم في الحد من التقاعس عن الأداء. وهذا ما يشجع المؤسسات المانحة على توسيع نشاطها، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على اليد العاملة، سواء عبر تحسين وضعية المستخدمين أو عبر الزيادة في الطلب على فرص الشغل، كما أن نجاعة الإنذار العقاري تساهم أيضاً في تعزيز عنصر الثقة، إذ كلما كانت المؤسسات المالية مطمئنة إلى استرجاع أموالها داخل أجل معلوم، كلما زاد إقبالها على دعم المشاريع الاستثمارية التي تنعكس إيجاباً على سوق الشغل.

– من الناحية العملية:

تظهر أهمية دراسة موضوع الإنذار العقاري من الناحية العملية في كثرة الطعون الموجهة ضد هذا الإجراء، ابتداءً من تبليغ الإنذار إلى غاية توزيع حصيلة البيع، حيث يلاحظ من خلالها تباين في التصورات القضائية لأحكام هذا الإجراء، بل وأحياناً تناقض في

المواقف والحلول المقدمة في إطار النوازل المختلفة، وهو ما يفرض عرض هذه الاتجاهات وتحليلها، قصد الوقوف على ما هو أكثر انسجاماً مع المقتضيات القانونية المؤطرة للموضوع.

إشكالية البحث:

سوف نناقش هذا البحث من خلال تحليل الإشكالية التالية: ما هو دور رئيس المحكمة في مسطرة إصدار الأمر بتوجيه الإنذار العقاري؟

وسأتناول هذا الموضوع بالتحليل وفق ما هو مسطر أعلاه في التالي المنهج المعتمد

لتحقيق أهداف هذا البحث، تم الاعتماد على المنهج التحليلي وذلك من خلال الاشتغال على النص القانوني بالدرجة الأولى، واستجلاء أبعاده، محاولين بذلك الإجابة عن الأسئلة القانونية التي يطرحها الموضوع، مدعمين كل ذلك بالآراء الفقهية والاجتهاد القضائي، كما حاولنا الاستئناس بالمنهج الجدلي، وذلك بإيراد الرأي المضاد لترجيح الأنسب منهما، مستعينين في ذلك بالتشريع المقارن كلما أتيحت الفرصة لذلك.

خطة البحث:

لمناقشة هذا البحث، سأحاول تسليط الأضواء الكاشفة عن إشكاليات هذا الموضوع من زوايا مختلفة. وقد عملت على أن تكون الإشكالية المحورية بمثابة عمود فقري لهذا الموضوع على أن أتطرق لما يتفرع عنها من إشكاليات، وذلك من خلال المبحث التالي

المبحث لأول: دوررئيس المحكمة في إصدار الأمر بتوجيه إنذار العقاري

لقد أضحى للتطور الاقتصادي العالمي أثر عميق في تسريع وتيرة المعاملات المالية بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين، وفي مقدمتهم الأبناك ومؤسسات الائتمان التي باتت تلعب دور الوسيط الرئيسي في تمويل الأنشطة التجارية والاجتماعية. فمع تنامي حاجيات الأفراد والجماعات إلى السيولة المالية، خاصة في ظل مشاريع السكن والاستثمار العقاري، أصبح اللجوء إلى القروض المالية خياراً ضرورياً لتلبية هذه الاحتياجات. ولا شك أن هذا الوضع تزامن مع تحولات اجتماعية متسارعة ساهمت بدورها في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والمالية نحو الأمام، إذ إن ارتفاع الطلب على العقار، سواء للاستعمال السكني أو للاستثمار التجاري، جعل هذا الأخير يحظى بمكانة مركزية في الاقتصاد الوطني، خصوصاً العقار المحفظ الذي يضمن وضوح الوضعية القانونية وسلامة المعاملات.

وفي هذا السياق، أدى انتشار القروض العقارية إلى ترسيخ مكانة العقار كضمانة أساسية لتمويل المشاريع، حيث غالباً ما تلجأ الأبناك إلى فرض رهن رسمي على العقارات الممولة، ضماناً لاسترجاع القروض الممنوحة. وإدراكاً منها لأهمية تشجيع الاستثمار في المجال العقاري وتحفيز الأفراد على اقتناء السكن، تدخلت الدولة المغربية عبر مجموعة من التدابير، منها تخفيض نسب الفائدة وإطلاق برامج تحفيزية موجهة لدعم المقترضين، قصد تسهيل الولوج إلى التمويل البنكي وتوسيع قاعدة المستفيدين من القروض العقارية.

غير أن منح هذه القروض لا يتم بطريقة عشوائية أو تلقائية، بل يظل مشروطاً بمدى توفر عنصر الثقة في الشخص المقترض وقدرته على الوفاء بالتزاماته المالية. وهنا يبرز دور الرهن الرسمي باعتباره من أنجع الضمانات العينية، حيث يوفر للمؤسسات البنكية وسيلة فعالة لاسترداد ديونها، إما عن طريق الأداء الطوعي من قبل المدين، أو عبر اللجوء إلى التنفيذ الجبري بواسطة القضاء.

وتنظم مسطرة تحقيق الرهن الرسمي كيفية استيفاء الدائن المرتهن لمستحقاته من خلال التنفيذ على العقار المرهون وبيعه جبراً. وتفتتح هذه المسطرة عادة بتوجيه إنذار عقاري إلى المدين الراهن أو الكفيل العيني، يتم إخباره فيه بوضعية التخلف عن الأداء، ويُنذر بأداء ما بذمته خلال أجل محدد، تحت طائلة مباشرة إجراءات البيع الجبري للعقار. غير أن هذه المسطرة، بما تحمله من آثار قانونية خطيرة على المدين، تستوجب احترام مجموعة من الإجراءات الشكلية والموضوعية التي نص عليها القانون، ضماناً لسلامتها وصحتها، وحتى تكون منتجة لكافة آثارها القانونية.

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

الفقرة الأولى: الإنذار العقاري

لتوضيح المغزى من الإنذار العقاري لا بد من التطرق إلى تعريفه وتوضيح ماهيته (أولا)، والبيانات الضرورية لصحته (ثانيا)، على أن نتطرق في الأخير إلى طبيعته القانونية (ثالث

أولاً: ماهية الانذار العقاري وتعريفه

في أغلب الأحيان يتفادى المشرع وضع تعريف للمؤسسات القانونية ويترك ذلك للفقه القانوني، الشيء الذي يؤدي إلى تعدد التعريفات الفقهية، إن اختلفت من حيث المبنى إلا أنها تتقارب من حيث المعنى، ومن بين التعريفات نجد تعريف الاستاذة حبيبة التايس[201] إذ عرفت الإنذار العقاري على أنه "إشعار يوجهه الدائن المرتهن أو المؤسسة المالية إلى المدين بواسطة عون التبليغ يطلب فيه استرداد الدين المضمون من المدين تحت طائلة نزع ملكية العقار المرهون بالبيع القضائي بالمزاد العلني لتسديد الدين وفوائده والضريبة على القيمة المضافة والمصاريف القضائية[202]، أما الدكتور حسن فتوخ فقد عرف الإنذار العقاري أنه إشهار "يوجهه الدائن المرتهن إلى المدين الراهن بواسطة مفوض قضائي، يطالب فيه بأداء الدين المضمون بالرهن تحت طائلة نزع ملكية العقار المرهون، وبيعه بالمزاد العلني لتسديد هذا الدين وفوائده ومصاريفه[203] وقد عرفه الاستاذ محمد سلام بأنه "إشعار يوجهه الدائن المرتهن إلى المدين الراهن بواسطة عون التبليغ، يطالب فيه بأداء الدين المضمون بالرهن تحت طائلة نزع ملكية العقار المرهون، وبيعه بالمزاد العلني لتسديد الدين وفوائده ومصاريفه[204].

لكن ما يلاحظ من خلال هذه التعاريف أن واضعوها قد اغفلوا نقطتين مهمتين، تتجلى الأولى في عدم الإشارة إلى تحديد أجل الوفاء، والنقطة الثانية تتمثل في عدم الإشارة إلى إمكانية تبليغ الإنذار العقاري إلى الكفيل العيني أو الغير بحسب الظروف، الشيء الذي دفع الأستاذ مصطفى المرضي[205] إلى وضع تعريف أعم من التعريفين السابقين، وهكذا عرف الإنذار العقاري بأنه "إشعار يوجهه الدائن المرتهن بواسطة عون التنفيذ أو المفوض القضائي إلى المدين الراهن أو الكفيل العيني أو الغير الحائز يعذره فيه بأداء الدين المستحق داخل أجل محدد اختيارا أو التخلي عن الملك المرهون تحت طائلة البيع القضائي للعقار المرهون، لاستخلاص مبلغ الدين وتوابعه".

غير أنه رغم وجاهة التعريفات السابقة، إلا أنها أغفلت الإشارة إلى أجل تبليغ الإنذار العقاري الذي لم يحدده المشرع المغربي، الشيء الذي قد يدفع بعون التنفيذ أو المفوض القضائي إلى التراخي في تبليغ الإنذار العقاري في الوقت المناسب نتيجة التواطؤ الذي قد ينتج بين المكلف بتبليغ الإنذار العقاري للمحافظ على الأملاك العقارية والمدين الراهن، وهو ما يؤدي إلى ضياع حقوق الدائن المرتهن[206].

وهكذا يمكن القول إن الإنذار العقاري له أهمية بالغة على مستوى لفت انتباه المدين المحجوز عليه إلى النتائج التي ستترتب عن عدم أدائه للدين المترتب في ذمته، والذي حل أجل الوفاء به[207]. ويجب أن يستوف الإنذار العقاري لمجموعة من البيانات[208] المتطلبة

201- حبيبة النايس، الإشكالات العملية في موضوع الإنذار العقاري، المجلة المغربية القانون الأعمال والمقاولات العدد الثاني، ماي 2003، ص 31.

203- الدكتور حسن فتوخ الوسيط في شرح القانون المغربي الجزء الأول، القواعد الموضوعية للتقييد الاحتياطي والحجوز والإنذارات، مطبعة أمنية، الرباط الطبعة 2016، الصفحة 96.

204- محمد سلام تحقيق الرهن الرسمي في القانون المغربي.

205- مصطفى المرضي "الإنذار العقاري في التشريع المغربي دراسة نظرية وعملية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص مخبر الأنظمة المدنية والمهنية، تخصص قانون العقود والعقار، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – وجدة الموسم الجامعي 2014/2013 ص 22.

206- عبد الرحمان المصباحي، أولوية الدائن المرتهن للعقار على منتوج البيع، مجلة الحدث القانوني، العدد 15 أبريل 1999، ص: 7 وما يليها. ص،77.

207- عمر أزوكار، أحكام الإنذار العقاري وإشكالاته القضائية، ط، 2014، ص 20.

208- استلزم المشرع المغربي في الإنذار العقاري أن يحتوي مجموعة من البيانات الهادفة إلى نفي الجهالة عن المالك المقيد، وموضوع الإنذار العقاري الذي ستنزع ملكيته جبرا، والمبالغ المطالب بها.

شكلا ومضمونا منها ما نص عليها المشرع بموجب الفقرة الأولى من المادة 216 من مدونة الحقوق العينية[209]، ومنها ما درج العمل القضائي والفقهي على المطالبة بها، وهذا ما سنتطرق إليه في النقطة الموالية.

ثانياً: بيانات الإنذار العقاري

استلزم المشرع المغربي أن يتضمن الإنذار العقاري مجموعة من البيانات الجوهرية "1" وأخرى تكميلية أجمع الفقه عليها "2".

1- البيانات الجوهرية الواجب توفرها في الإنذار العقاري

إن صحة توجيه الإنذار العقاري تستلزم توفره على مجموعة من البيانات[210] المتطلبة شكلا ومضمونا. منها ما نص عليها المشرع ومنها ما درج العمل القضائي والفقهي على المطالبة بها، والتي يمكن تحديدها في: تضمين الإنذار العقاري أسماء الأطراف والهوية الكاملة لكل منهم أي المدين والدائن وكذا الكفيل في حالة وجوده، وذلك بغية إتاحة الفرصة لكل طرف معرفة الطرف الأخر. إلا أنه يلاحظ أن بعض المحاكم تتساهل بشأن بعض البيانات كما هو الشأن بالنسبة لمحكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء[211]، والتي ذهبت في أحد قراراتها إلى أن: "... عدم ذكر نوع الشركة موجهة الإنذار العقاري الموجه للكفيلين حتى على فرض اعتباره إخلالا شكليا إلا أنه يمكن للمحكمة عدم الالتفات إليه عملا بأحكام الفصل 49 من قانون المسطرة المدنية الذي اقر قاعدة لا بطلان بدون ضرر[212].

وبالإضافة الى البيانات أعلاه وجب توفر الإنذار العقاري على اسم الملك المرهون وموقعه ومساحته ومشتملاته ورقم رسمه العقاري. وفي حالة تعدد العقارات المرهونة ضمانا لنفس الدين وجب عند توجيه الإنذار إلى المدين التمييز بين حالتين: الأولى تتعلق بحالة كون جميع العقارات المرهونة تتواجد بدائرة واحدة ومسجلة بنفس المحافظة العقارية إذ يمكن توجيه إنذار واحد يشمل جميع العقارات المرهونة وملحقاتها، أما في الحالة الثانية فهي حين يتعلق الإنذار العقاري بعقارات مرهونة وتتواجد بدوائر متفرقة ومسجلة في أكثر من محافظة عقارية، في هذه الحالة يجب توجيه إنذار عقاري عن كل عقار على حدة وبصفة مستقلة.

ولتتمكن كل محافظة عقارية من التوصل بالإنذار العقاري[213]، وجب ذكر السند التنفيذي المقصود بالإنذار.

ولسلوك مسطرة الإنذار العقاري يجب أن يتوفر الدائن المرتهن على سند تنفيذي يعتمده في توجيهه للإنذار العقاري[214]. وهو يختلف حسب طبيعة الدين المضمون، فقد يكون بمثابة شهادة خاصة بتقييد الرهن في حالة الرهن الرسمي المبرم بين الدائن المرتهن والمدين أو الكفيل الراهن، وقد يكون بمثابة حكم قضائي نهائي في حالة الرهن الرسمي الجبري أو الجداول الضريبية في حالة

209- تنص الفقرة الأولى من المادة 216 من م.ح.ع على أنه يتضمن الإنذار المشار إليه في المادة السابقة اسم الملك المقيد واسم المالك المرهون وموقعه ومساحته ومشتملاته ورقم رسمه العقاري.

210- وهي تقريبا نفس البيانات الذي اشترطها القانون الفرنسي في المادة 679 من ق.م.م الفرنسي كالاتي:

la mention du titre exécutoire du poursuivant. –

.– la justification du pouvoir qu'il a donné à l'huissier

L'avertissement qu'a défaut de paiement-

.le commandent pou 'ra être publié au bureau des hypt »Èques-

La désignation des immeubles visés.-

. l'indication de tribunal compétant-

la constitution de l avocat-

212 -قرار صادر عن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء في ملف عدد 386 بتاريخ 2004/04/16.

213- عبد الواحد بن مسعود: "الإنذار العقاري بياناته مرفقاته وموقف القضاء من الطعن ببطلان الإنذار "، مجلة القضاء والقانون العدد 148، ص: 193.

214- يقول في هذا الشأن الفقهان الفرنسيان يلي:

Jean Vincent و Paul CUCHE

"La mention de titre exécutoire ici une distinction s'impose Si ce titre est une obligation notarié il suffit d'en rappeler la date et la nature La débiteur ayant été partie à cet acte notarié ne peut ignorer l'existence Si le titre exécutoire est une jugement la signification de celui-ci doit être faite en même temps que celle de .commandement"

-Paul CUCHE et Jean VINCENT les voies d'exécution et procédure de distribution dixième édition DALLOZ 1970p 258

الرهن الرسمي لفائدة الخزينة[215]. تحديد مبلغ الدين الإجمالي الذي يتكون من الدين المضمون في عقد الرهن إضافة إلى الفوائد والمصاريف التي أنفقها الدائن المرتهن من أجل المطالبة بدينه إلى غاية توجيه الإنذار العقاري[216].

وفي هذا الإطار صدر حكم عن المحكمة التجارية بالبيضاء[217] جاء فيه: "وحيث إنه من العبث إنذار المدين بمبلغ خيالي ثبت عدم مشروعيته بحكم قضائي نهائي حائز لقوة الشيء المقضي به كما هو الحال في هذه النازلة والتمسك بعد ذلك من طرف البنك بكون المنازعة في المديونية ليست سببا موجبا لبطلان الإنذار العقاري". ويضيف نفس الحكم المذكور أعلاه ما يلي: "وحيث إن المنازعة التي لا تؤثر في صحة وسلامة الإنذار العقاري هي المنازعة المجردة والفارغة أما المنازعة الجدية كما هو حال المدين في هذه الدعوى عند ما أكد أن الدائن أخطأ عند المطالبة بمبلغ قدره 506633.40 درهم بدل مبلغ 123675.28 درهم الدين الحقيقي المترتب بذمته تجعل جميع الإجراءات اللاحقة باطلة لاعتبار أساسي وجوهري وهو أن القول بخلاف هذا المنحى يجعل الأجل الممنوح للمدين مجردا من أي هدف أو جدوى ويصبح معه المبلغ المضمن بالإنذار لا قيمة له، ولا فرق تبعا لذلك بين المطالبة بالدين فقط أو ضعفه وهو أمر غير مستساغ وغير جائز لا عقلا ولا منطقا ولا قانونا".

يتضح جليا مما ذكر في هذا الشأن أن القضاء المغربي يساهم بشكل كبير في حماية الذمة المالية للمدين عندما يلزم الدائن المرتهن بضرورة المطالبة فقط بقيمة الدين الحقيقي والذي لم يتم تسديده من طرف المدين ويعتبر أن المطالبة بأكثر من ذلك غير قانوني.

إذا كان من الواجب توفر الإنذار العقاري – ليكون قانونيا- على بيانات جوهرية فيتعين بالإضافة إلى ذلك أن يتوفر على بيانات تكميلية ولا يستقيم الإنذار العقاري بدونها وهي مجموعة من الوثائق والمستندات كعقد الرهن، نسخ من الكمبيالات، والسندات التي لم يتم تسديدها وغيرها من الوثائق التي قد تساعد القضاء من أجل حسم مدى أحقية الدائن في المطالبة بالدين المضمون بمقتضى الرهن الرسمي[218]. إضافة الى ذلك ومن أجل تحقيق نوع من التوازن ما بين مصلحتي الدائن المرتهن والمدين الراهن يجب تضمين الإنذار العقاري الموجه إلى المدين الراهن أجلا محددا للوفاء بالدين. أما في حالة العكس فإن المدين الراهن يفرض على الدائن المرتهن إتباع إجراءات البيع الجبري قصد استيفاء مبلغ الدين. وهو ما نص عليه المشرع في مدونة الحقوق العينية رقم 39-08، وذلك بنصه على ضرورة منح أجل خمسة عشر يوما لفائدة المدين قصد الأداء تحت طائلة النزع الجبري للملك المرهون. وبذلك يكون قد حسم المشرع الخلاف الفقهي الذي كان قائما حول أجل الوفاء بالدين أو التخلي عن الملك المرهون، والذي كان مرده الغموض الذي اكتنف الفصل 440 من قانون المسطرة المدنية[219].

وفي اعتقادي المتواضع إن المشرع كان صائبا عندما حدد الآجال الذي يجب أن يضمن في الإنذار العقاري، فإنه بذلك قد وضع حدا لكل الخلافات التي كانت تطرح سابقا، مما يفرض على المدين ضرورة الأداء داخل أجل خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ التوصل[220] وإلا عرض العقار موضوع الرهن – في حالة عدم وفائه بالدين في الأجل الممنوح- للبيع بالمزاد العلني على يد القضاء.

ويثير طلب توجيه الإنذار العقاري إشكالا حول طبيعته القانونية، فهل هو إجراء مستعجل أم أنه طلب عادي يصدر بشأنه أمر قضائي لا يدخل في زمرة الأوامر الاستعجالية أم أنه يدخل تارة في إطار الأوامر المبنية على طلب وتارة في إطار الأوامر الاستعجالية؟ هذا ما سنتطرق له فيما يلي:

الفقرة الأولى:تمييز الإنذار العقاري عن بعض المؤسسات المشابهة

أ– التقيد الاحتياطي والإنذار العقاري

215- أستاذنا مصطفى المرضي، الإنذار العقاري في التشريع المغربي دراسة نظرية وعملية، م.س، ص، 17.

216- محمد سلام، محمد سلام، تحقيق الرهن الرسمي في القانون المغربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء الطبعة الأولى 2002، ص، 92.

217- يوسف أفريل، الرهن الرسمي (ضمانة بنكية للدائن)، دون ذكر دار ومكان النشر، الطبعة الأولى 1432-2011، ص 106 – 107.

218- أحمد فليش، الاختصاص المكاني في دعوى صعوبة التنفيذ الوقتية، مقال منشور بمجلة الحقوق المغربية، العدد 11 يونيو 2011، الصفحة 93-94 بتصرف.

219- محمد سلام، تحقيق الرهن الرسمي في القانون المغربي، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، السنة 2002، ص 24.

220- أما بخصوص المشرع الفرنسي فقد حددت المادة 674 من قانون المسطرة المدنية أجل ثلاثون يوما ابتداء من تاريخ التبليغ قصد أداء مبلغ الدين وتجنب البيع الخيري للعقار المرهون.

إذا كان الإنذار العقاري من بين التقييدات المؤقتة، فقد يختلط بالتقيد الاحتياطي، غير أن كلاً منهما يهدف إلى المحافظة على الحقوق بشكل مؤقت، مما يفرض التمييز بينهما سواء من حيث النطاق أو من حيث الأثر.

1– من حيث النطاق

يُلاحظ أن كلاً من الإنذار العقاري والحجز العقاري يهدفان إلى ضمان مبلغ من المال، أي حماية حق شخصي، وهو ما أكده الفصل 452 من قانون المسطرة المدنية الذي ينص على أن أمر رئيس المحكمة القاضي بالحجز التحفظي يحدد على وجه التقريب مبلغ الدين.

في المقابل، فإن التقيد الاحتياطي يُعد تقييداً عقارياً مؤقتاً يرمي إلى الحفاظ على مركز قانوني مرتبط بحق عيني على عقار محفظ، وذلك في انتظار تمكين المستفيد من التقيد النهائي أو الفصل في الحق موضوعه بإحدى الطرق المحددة قانوناً.

2– من حيث الأثر

يترتب عن كل من الإنذار العقاري والحجز التحفظي والحجز العقاري منع إجراء أي تقييد جديد على الرسم العقاري، بخلاف التقيد الاحتياطي الذي لا يمنع من إجراء التقييدات اللاحقة، وإنما يجعلها خاضعة لنتيجة الحق الذي تم التحفظ بشأنه.

أما فيما يخص التمييز بين الإنذار العقاري والحجز التحفظي من جهة، والحجز العقاري التنفيذي من جهة أخرى، فإن هذا الأخير يترتب عنه بيع العقار المرهون بالمزاد العلني، في حين أن الحجز التحفظي والإنذار العقاري لا يخولان ذلك إلا بعد تحولهما إلى حجز تنفيذي وفقاً للمسطرة القانونية.

الفقرة الثانية: الطبيعة القانونية للإنذار العقاري

إن الحديث عن الطبيعة القانونية للإنذار العقاري سوف يساهم في معرفة الآثار المترتبة عليه بعد تبليغه لكل من المدين الراهن، والمحافظ على الأملاك العقارية، وذلك بغية معرفة وجه الحماية القانونية المقررة لكل من الدائن المرتهن والمدين الراهن، فإذا تم اعتبار تبليغ الإنذار العقاري يعقل الملكية العقارية ويمنع المدين من التصرف فيها فهذا يدل على أن هذا الطرح هو في مصلحة الدائن المرتهن لكون الضمان الرهني[221]. الذي بقي في ذمة المقترض سيتم التنفيذ عليه مباشرة دون تدخل شخص من الغير. أما إذا اعتبرنا تبليغ الإنذار العقاري هو فقط إشعار المدين بضرورة أداء المبلغ المستحق مع إمكانية التصرف في العقار المرهون لفائدة شخص من الغير، فإن هذا الطرح يخدم مصلحة المدين الراهن، لأن بيع العقار المرهون مثلا يجعله يؤدي ما عليه من دين، ويحتفظ بالمبلغ الباقي، ومن تم يتجنب إمكانية الاضطرار لبيع عقاره جبرا.

ويقصد بالطبيعة القانونية للإنذار العقاري الحدود التي يؤدي إليها عند تبليغه لكل من المدين الراهن أو الكفيل العيني والمحافظ على الأملاك العقارية، فهل يمكن اعتباره مجرد إجراء أولي لمسطرة النزع الجبري للعقار؟ ومن تم يمكن القيام بكل أنواع التصرفات أم هو إجراء من إجراءات التنفيذ يغل يد المدين الراهن بعد التبليغ؟ هذه الإشكالية هي إفراز للارتباك الحاصل في صياغة بعض النصوص القانونية المنظمة لمؤسسة الإنذار العقاري، وهو الفصل 87 من ظهير التحفيظ العقاري.

وقد أثارت الطبيعة القانونية للإنذار العقاري جدلا واسعا بين صفوف غالبية الفقه، وذلك في ظل غياب نص قانوني صريح يرفع اللبس عن هذا الإشكال الذي كان يدور حول من يعتبر الإنذار العقاري مجرد مقدمة لمسطرة تحصيل الديون، وبين من يعتبره الإنذار العقاري بمثابة حجز عقاري، وينتج نفس اثاره وبهذا يتبين أن المشرع المغربي جعل كلا من الإنذار العقاري ومحضر الحجز يشكلان عملا واحدا، وبالتالي فإنه بمجرد تبليغ الإنذار العقاري سيفقد المدين الراهن إمكانية التصرف في العقار المرهون اذ لا يجوز له أن يفوته بعوض أو بدون عوض، وإن كان بإمكانه استغلاله واستعماله بصورة لا تضر بمصالح الدائنين[222]. وبمجرد تبليغ الإنذار العقاري إلى المحافظ على الأملاك العقارية، وتقييده بالرسم العقاري، يمنع على المحافظ على الأملاك العقارية إجراء أي

221- عبد الواحد شعير، إشكالية الرهن العقاري الرسمي كضمان بنكي في ضوء التشريع المغربي بين النظرية والتطبيق، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، البيضاء، السنة الجامعية 1996-1995، ص 13.

222- الطارق القرفادي، المستجدات المتعلقة بالآجال في نظام التحفيظ العقاري على ضوء القانون 16:07 - سلسلة البحث الأكاديمي، الإصدار السادس، مطبعه امنيه الطبعة الاولى ص 18.

تقييد جديد بالرسم العقاري، وذلك حفاظا على وضعية العقار المرهون وحفاظا على حقوق الدائن المرتهن الذي قبل بجعل ذلك العقار كضمان عيني لدينه. وذلك تطبيقا لمقتضيات الفصل 87 من ظهير التحفيظ العقاري وهو ما أكده أيضا أحد قرارات المجلس الأعلى[223]. وعلى الرغم من كون موضوع طلب التقييد بالرسم العقاري هو الإنذار العقاري الوارد على الرسم العقاري المرهون، إلا أن هذا التقييد يروم حماية حق عيني تبعي وهو الرهن المرتبط وجودا وعدما بحق شخصي يتمثل في مبلغ الدين أو القرض الذي اقترضه المدين الراهن من الدائن المرتهن، لذلك يقتضي الأمر تبليغه للمحافظ على الأملاك العقارية قصد تقييده في الرسم العقاري". ولقد هدف المشرع المغربي من وراء ذلك حماية الدائن الحاجز، فخولة حماية إجرائية بمجرد تقييد الحجز بالرسم العقاري وليس بمجرد تبليغ الحجز كما كان معمولا به سابقا في ظهير التحفيظ العقاري.

كما أن لجوء أحد الدائنين إلى إيقاع حجز عقاري على عقار المدين أو توجيه إشعار بالإنذار العقاري إليه وتقييده بالرسم العقاري لا يخرج العقار المحجوز عن الذمة المالية للمدين أو الكفيل العيني، وبالتالي لا يحول تقييد الحجز الأول دون إيقاع حجز عقاري جديد من طرف دائن آخر، إلا أن هذا الحجز لا يكسب الدائن ميزة أو يمنحه حقا دون مراعات حق الامتياز للمؤسسة المقرضة الضامنة لدينها بمقتضى الرهن الرسمي المقيد بالرسم العقاري[224].

وإذا رجعنا إلى الميدان العملي نجد أنه هناك استثناء عن القاعدة السابقة، حيث يقبل المحافظ على الأملاك العقاري بعض التقييدات التي لا تؤثر على مصلحة الدائن المرتهن كالتقييدات الاحتياطية، والحجوزات التحفظية، وتسجيل عقود الإراثة، وهو ما تؤكده المذكرة المصلحية الصادرة عن المحافظ العام على الأملاك العقارية بتاريخ 1994/11/02.

وبالرجوع إلى الفقرة الثانية من الفصل 61 من مرسوم 17 دجنبر 1968 المنظم للقرض العقاري والفندقي والقرض الخاص بالبناء نجدها تنص على ما يلي: "... يعتبر الإنذار العقاري بمثابة حجز عقاري خلافا للقواعد بالتفويض بميدان الحجز العقاري... وبالتالي يتبين أن مقتضيات المرسوم كانت أكثر وضوحا وصراحة بشأن طبيعة الإنذار العقاري باعتباره حجزا عقاريا. أما فيما يخص العمل القضائي، فإن المحكمة التجارية بمكناس[225] تعتبر أن توجيه الإنذار العقاري يعد بمثابة حجز عقاري لكونه يعد من إجراءات التنفيذ. وهكذا جاء في أحد أحكامها ما يلي: "وحيث أنه خلافا لما زعمه المدعي من عدم تبليغه الإنذار العقاري موضوع الدعوى، فإنه من خلال وثائق الملف التنفيذي رقم... أن مسطرة تبليغه بالإنذار العقاري تم استنفادها في حقه طبقا لمقتضيات الفصلين 38 و39 من قانون المسطرة المدنية.

وبالتالي وأمام هذا الاختلاف الذي كان يطبع تكييف مسطرة تبليغ الإنذار العقاري، فإن الفقرة الأولى من الفصل 87 من ظهير التحفيظ العقاري المعدل والمتمم بالقانون رقم 14-07 حسم الخلاف الذي كان قائما في السابق. حيث جاء فيه كل حجز أو إنذار بحجز عقاري يجب أن يبلغ إلى المحافظ على الأملاك العقارية، الذي يقيده بالرسم العقاري"، وبهذا تم اعتبار مسطرة الإنذار العقاري بمثابة حجز عقاري[226]، ومنتج لأثاره المانعة من إجراء أي تقييد وهو ما اكده أيضا حكما للمحكمة الابتدائية بالدار البيضاء[227] الذي جاء في حيثياته ما يلي: وأن العارضة لما أجرت حجزا على العقار وحاولت التنفيذ تبين لها أن المدعى عليه قام بكراء الشقة موضوع الرهن للمدعى عليه .... بمقتضى عقد مؤرخ في 2004/04/21، وأن عقد الكراء مخالف لمقتضيات عقد الرهن ومن

223- كوثر زركان، الحجز التنفيذي على العقار المحفظ، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص، ماستر الأسرة والتوثيق، جامعة محمد بن عبد الله كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - فاس – السنة الجامعية 2017/2018، ص 29.

224 - محمد شبيب، التقييد الاحتياطي كبديل عن الحجز العقاري، ندوة الأنظمة العقارية، نظمت بمراكش بتاريخ 5 و6 أبريل 2002، مطبعة الوراثة الوطنية. الطبعة الأولى 2003، ص 285.

225- 23-1- حكم صادر عن المحكمة التجارية بمكناس رقم 116 في الملف عدد 2015/8213/891 صادر بتاريخ 2016/04/09.

226 - فإذا كان الكل يتفق على أن الإنذار العقاري بعد الحلقة الأولى في مسار مسطرة تحقيق الرهن الرسمي، فإن طبيعته القانونية في إطار المرسوم الملكي المؤرخ في 17 دجنبر 1968 المتعلق ب ق . ع. ب. ف بمثابة حجز عقاري يرتب على العقار المرهون نفس الآثار القانونية التي تتبع الحجر التنفيذي المنظم في إطار قانون المسطرة المدنية، وأهمها منع المدين من إجراء أي تصرف جديد على ذلك العقار، ولكن خارج حالة المرسوم الملكي المذكور فان طبيعته القانونية أثر المشرع المغربي السكوت عن الإفصاح عنها، وهذا ما جعل الفقه ينقسم على ذاته لعدة تيارات كل يدافع عن وجهة نظره حسب فهمه لفحوى النصوص المنظمة له، لكن مع صدور القانون رقم 39.08 بمثابة م. ح.ع والذي نسخ بمقتضاه ظهير 2 يونيو 1915، فإن الإنذار العقاري أصبح بمثابة حجز عقاري.

227 -حكم المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء، ملف عدد 1635/2004، صادر بتاريخ 12/7/2007 منشور بمجلة الأملاك، العدد التاسع، السنة 2011

شأنه حرمانها من الحصول على حقوقها في بيع العقار وهو إجراء باطل وأن المدعى عليه ... بلغ بإنذار بوقوع الحجز بتاريخ 2004/3/26ورغم ذلك قام بإبرام عقد الكراء، مما يعتبر إجراء باطلا.

هو نفس المبدأ الذي أكدته الفقرة الثانية من الفصل 216 من مدونة الحقوق العينية.

ويرى أحد الباحثين[228] أن الإنذار العقاري مجرد تنبيه بنزع ملكية العقار المرهون، كما يضيف أن إجراءات الحجز العقاري لا تباشر إلا بعد بقاء الإنذار العقاري بدون أثر، وأن الطعن في إجراء هذا الأخير لا يترتب عليه وقف إجراءات بيع العقار تلقائيا لكونه لا يعد طعنا في إجراءات الحجز العقاري، فضلا عن أن القول بخلاف ذلك هو تنكر للفصول المنظمة للحجز التنفيذي (الفصول من 459 إلى 487 من قانون المسطرة المدنية). في نفس الاتجاه أعلاه، يرى الأستاذ عبد الواحد بنمسعود[229] أن توجيه الإنذار العقاري هو مجرد مقدمة لمسطرة التحصيل الجبري للدين، قد يتجاوب المدين الراهن بعد توصله به، ومن تم تقف الإجراءات عند هذا الحد، لذلك ففي هذه الحالة لا يعد العقار محجوزا بل يتطلب الأمر القيام بإجراءات تحويله إلى حجز تنفيذي بناء على الفصل 469 من قانون المسطرة المدنية، وهو نفس الموقف الذي ذهب إليه الأستاذ محمد سلام حينما أكد على أنه بالرغم من أن مجرد توجيه الإنذار العقاري يترتب عنه بعض أثار الحجز التنفيذي العقاري، فإنه لا يتحول بصفة تلقائيا إلى حجز تنفيذي، بل على العكس من ذلك ينبغي إعمال مقتضيات الفصل 469 المذكور. عموما فإن الإنذار العقاري بحسب هذا التوجه هو بمثابة إشعار عادي للمدين الراهن، حيث يتم لفت نظره إلى ضرورة الأداء تحت طائلة نزع ملكية عقاره المرهون، ثم بعد ذلك يتم تحويل الإنذار العقاري إلى حجز تنفيذي بمقتضى محضر التحويل المحرر من طرف عون التنفيذ.

المطلب الثاني: دوررئيس المحكمة في إصدار الأمر بتوجيه الانذار العقاري

لكي يحقق الإنذار العقاري الهدف المرجو منه يتعين على الدائن المرتهن أن يقوم بمجموعة من الإجراءات دقيقة من بينها تبليغ الإنذار العقاري إلى كل من المدين الراهن أو الكفيل العيني، بالإضافة إلى الحائز والمحافظ على الأملاك العقاري أو كل شخص تضرر بسبب ذلك تحت طائلة الطعن ببطلانها، لذلك فهذه المسطرة تتدخل فيها جهات رسمية تتمثل في الجهاز القضائي كرئيس المحكمة الذي يقوم بالتأشير على الإنذار العقاري قبل تبليغه، وكذا جهاز شبه قضائي[230]. وهو المفوض القضائي أو عون التنفيذ

228 -محمد سلام تحقيق الرهن الرسمي في القانون المغربي ، ط، الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002، ص 24.

229- عبد الواحد بن مسعود": الإنذار العقاري بياناته ومرفقاته وموقف القضاء من الطعن في بطلان الإنذار، مقال بمجلة القضاء والقانون عدد 148 سنة 2003. الصفحة 25.

230- من اجل التوسع انه من بين الأجهزة المساعدة في تبليغ الانذار العقاري نجد المفوض القضائي او عون التنفيذ وذلك بمقتضى القانون رقم 41.80 المؤرخ في 25 دجنبر 1982 الذي عدل وتم بتاريخ 10 شتنبر 1993 ثم نسخ بمقتضى المادة 1958 من القانون رقم 8100 المؤرخ في 14 فبراير 2006 والذي أطلق على هذه المؤسسة اسم المفوضين القضائيين " وجعله جهازا يساعد القضاء باعتباره مهنة حرة ينظمها القانون رقم 81.03 ونصوصه التنظيمية أخرى. مهمتها الأساسية مساعدة جهاز القضاء يقوم المفوض القضائي شخصيا بعمليات التبليغ اللازم للتحقيق في القضايا المتعلقة بقانوني المسطرتين المدنية و الجنائية"، فهذه العملية تؤدي دورا رئيسا في مصير القضايا المعروضة على القضاء، كما يقوم أيضا بتبليغ الأحكام والقرارات وكذا الأوامر بالأداء والأوامر المبنية على طلب كما لا يمكنه أن يقوم تبليغ الإنذارات حينما يلجأ إليه المعني بالأمر دون الرجوع إلى رئيس المحكمة لاستصدار أمر بناء على الفصل 148 من ق.م.م، وإذا كانت تلك هي اختصاصات المفوض القضائي في مجال التبليغ عموما، فإنه يتدخل في مسطرة الإنذار العقاري وذلك من خلال اختصاصه بتبليغه إلى كل من المحافظ على الأملاك العقارية من جهة وكذا إلى المدين الراهن والكفيل العيني والحائز عند ما يكون طرفا في إجراءات الإنذار العقاري من جهة أخرى. هكذا نص الفصل 87 من ظ ت ع كما سبح وعوض بالقانون رقم 14 - 07 على ضرورة تبليغ الإنذار العقاري إلى السيد المحافظ على الأملاك العقارية بمجرد إصدار هذا الأخير أو الموافقة عليه من قبل رئيس المحكمة، ونصت المادة 215 من م ج ع على أن الإنذار العقاري الصادر من قبل الدائن المرتهن يتم تبليغه للمعني بالأمر من قبل الشخص المكلف بالتنفيذ داخل أجل محدد، حيث جاء في المادة المذكورة ما يلي " : للدائن المرتهن الذي لم يستوف دينه في أجل استحقاقه أن يحصل على بيع الملك المرهون وفق الإجراءات المنصوص عليها في القانون، وذلك بعد توجيه إنذار بواسطة المكلف بالتنفيذ للمدين الأصلي وللحائز، لأداء الدين أو التخلي عن الملك المرهون داخل خمسة عشر يوما من تاريخ التوصل به" ، كما نص الفصل 440من ق.م .م كما عدل وتمم بالقانون رقم 72.03 على تبليغ إنذار للمدين من أجل أداء الدين المستحق في ذمته داخل أجل عشرة أيام .وفي حالة الامتناع يسعى عليه أن يبرر موقفه للشخص الذي قام بالتبليغ والذي غالبا ما يكون هو المفوض القضائي ونظرا لأن الإنذار العقاري يتدخل فيه عدة أطراف فبداية من رئيس المحكمة الذي يصدره أو يوافق على تبليغه مرورا بالدائن المرتهن الذي يطلب تبليغه إلى المدين الراهن الذي حصل على قرض مضمون برهن عقاري ولم يستطع أن يؤدي مبلغ الدين عند حلول أجل الاستحقاق، وأخيرا الشخص الذي يقوم بتبليغ الإنذار العقاري والمفوض القضائي أو عون التبليغ في بعض الحالات النادرة، فإن المفوض القضائي يقوم بمهمة تبليغ ذلك الإجراء إلى كل من المدين الراهن أو الكفيل العيني وكذا إلى المحافظ على الأملاك العقارية، ويبين في شهادة التسليم الشخص المبلغ إليه ويشعره بضرورة التوقيع في هذه الشهادة لإثبات عملية التبليغ، لكنه إذا عجز الشخص المبلغ إليه عن التوقيع يشير المفوض القضائي إلى ذلك في شهادة التسليم، ويتم إيداع شهادة التسليم لدى كتابة الضبط مقابل توقيع من طرف الشخص الذي تسلمها .ذلك باختصار شديد أهم الاختصاصات المرتبطة بالتبليغ والتي يقوم بها المفوض القضائي وذلك بناء على مقتضيات القانون رقم 81.03 وقانون المسطرة المدنية، هذا الأخير الذي نظم الطريقة التي يتم بها التبليغ من خلال الفصول 37 و38 و39 من قانون المسطرة المدنية، أما القانون الأول فقد جاء باختصاص آخر للمفوض القضائي والمتمثل في التنفيذ.

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

الذي يقوم بعملية التبليغ والتنفيذ أو كاتب الضبط، إضافة إلى المحافظ على الأملاك العقارية، أما الجهات غير الرسمية فهي تلك الأطراف الفاعلة في هذه المسطرة كالدائن المرتهن والمدين الراهن أو الكفيل العيني أو الغير الحائز. لكن ما يهمنا في هذا الموضوع هو دور الجهاز القضائي متمثلا في رئيس المحكمة المتعلق بإصداره للأوامر بتوجيه الإنذار العقاري. والإشكال الذي يطرح في هذا الشأن يتعلق بالطبيعة القانونية للإنذار العقاري الذي يصدر رئيس المحكمة أمرا بتبليغه.

وقد حاولت عدة اجتهادات استجلاء هذه الإشكالية، إذ ذهب اتجاه أول[231] إلى أن الأمر بتوجيه الإنذار العقاري يكون بناء على أمر مبني على طلب يصدره رئيس المحكمة في إطار مقتضيات الفصل 148 من قانون المسطرة المدنية، والذي ينص بشكل صريح على أن رئيس المحكمة هو وحده المختص في كل طلب يرمي إلى توجيه إنذار ولا يمكن تقديمه في إطار القضاء الاستعجالي[232]. وتأكيدا لهذا الاتجاه فقد جاء في قرار لمحكمة النقض ما يلي: لكن ردا على الوسيلتين فإن الحكم الابتدائي أجاب عن هذا الدفع بأن الأمر يتعلق بتوجيه إنذار عقاري يدخل ضمن السلطة الولائية لرئيس المحكمة فهو إجراء لا يمس حقوق الأطراف ولا جوهر الحق، وبالتالي لا يتصور الطعن فيه بعدم الاختصاص، وأن القرار المطعون فيه حين أيد الحكم الابتدائي يكون قد تبنى تعليله أعلاه الغير المنتقد مما تكون معه الوسيلة خلاف الواقع، مما ينبغي معه رد الوسيلة[233]. وكما جاء في أمر صادر عن رئيس المحكمة التجارية بمراكش[234] ما يلي: "إن طلب المدعي تحقيق رهن عقاري لا يجد له سندا قانونيا لعرضه على أنظار قاضي الأمور المستعجلة أمام المحكمة التجارية، وأنه كان حريا بالمدعي عوض سلوك هذه المسطرة أن يتقدم بطلب تبليغ الإنذار العقاري إلى المدعى عليه، وهذا يغنيه من الناحية القانونية عن سلوك أية مسطرة قانونية أخرى، مما ينبغي معه التصريح بعدم اختصاصنا للبت في هذا الطلب[235].

وهو ما أكده رئيس المحكمة التجارية بمراكش[236] أيضا في أمر آخر صادر عنها بتاريخ 1998/10/06 جاء فيه ما يلي: ... إن طلب المدعي تحقيق رهن عقاري لا يجد له سندا قانونيا لعرضه على أنظار قاضي الأمور المستعجلة أمام المحكمة التجارية، وأنه كان حريا بالمدعي عوض سلوك هذه المسطرة أن يتقدم بطلب تبليغ إنذار عقاري إلى المدعى عليه، وهذا يغنيه من الناحية القانونية عن سلوك أية مسطرة قانونية أخرى، مما ينبغي معه التصريح بعدم اختصاصنا للبت في هذا الطلب...

وقد أكد هذا الاتجاه قرارا صادرا عن محكمة النقض[237] حيث جاء فيه ما يلي: لكن ردا على الوسيلتين فإن الحكم الابتدائي أجاب عن هذا الدفع بأن الأمر يتعلق بتوجيه إنذار عقاري يدخل ضمن السلطة الولائية لرئيس المحكمة فهو إجراء لا يمس حقوق الأطراف ولا جوهر الحق، وبالتالي لا يتصور الطعن فيه بعدم الاختصاص، وأن القرار المطعون فيه حين أيد الحكم الابتدائي يكون قد تبنى تعليله أعلام الغير المنتقد مما تكون معه الوسيلة خلاف الواقع، مما ينبغي معه رد الوسيلة.

كما جاء في أمر صادر عن رئيس المحكمة التجارية بمراكش[238] ما يلي: إن طلب المدعي تحقيق رهن عقاري لا يجد له سندا قانونيا لعرضه على أنظار قاضي الأمور المستعجلة أمام المحكمة التجارية، وأنه كان حريا بالمدعي عوض سلوك هذه المسطرة أن يتقدم بطلب تبليغ الإنذار العقاري إلى المدعى عليه، وهذا يغنيه من الناحية القانونية عن سلوك أية مسطرة قانونية أخرى، مما ينبغي

231- رشيد قافو، الإنذار العقاري على ضوء العمل القضائي، بحث نهاية التدريب الملحقين القضائيين سنة 2009-2001 الصفحة 45.

232- الطيب برادة التنفيذ الجبري في التشريع المغربي بين النظرية والتطبيق، م.ج.س ص 13.

233- قرار محكمة النقض عدد 1219 صادر بتاريخ 11/04/2007، ملف مدني عدد 441-1-1-2005. أورده عمر أزوكار، العقار المحفظ بين قواعد الحجز التحفظي والإنذار العقاري، م، ص 200.

234- أمر صادر عن رئيس المحكمة التجارية بمراكش بتاريخ 02/04/2015/ ملف عدد 2015/14/1 اورده عمر أزوكار.

235- أمر عدد 46/92 صادر بتاريخ 06/10/1998، ملف عدد 48/98 أورده يونس الزهري، الحجز التنفيذي على العقار في القانون المغربي، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش، 2007.

236أمر صادر عن رئيس المحكمة التجارية بمراكش بتاريخ 06/10/1998 ملف عدد 1/1/178 أورده عمر أزوكار.

237- القرار محكمة النقض عدد 1219 صادر بتاريخ 11/04/2007، ملف مدني عدد 441-1-1-2005

238 - أمر عدد 46/92 صادر بتاريخ 06/10/1998، ملف عدد 48/98 أورده يونس الزهري، الحجز التنفيذي على العقار في القانون المغربي المطبعة والوراقة الوطنية مراكش 2007 طن الأولى، الجزء الثاني، ص 264.

176- أمر صادر عن رئيس المحكمة التجارية بمراكش الصدر بتاريخ 1998 /10/ 6 ملف مدنيه عدد 1998/14/11.

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

معه التصريح بعدم اختصاصنا للبت في هذا الطلب"[239]. وفي نفس السياق فقد جاء في أمر صادر عن رئيس المحكمة الابتدائية بالصويرة ما يلي: ... وتطبيقا للمادة 215 من القانون رقم 39-08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية والفصل 148 من قانون المسطرة المدنية فإننا رئيس المحكمة الابتدائية بالصويرة نصرح بقبول الطلب. ونأمر بإنذار السيد.. بأداء مبلغ 8909734 درهم المترتب بذمته لفائدة المكتب الوطني الكهرباء والماء الصالح للشرب[29]. كما جاء في أمر آخر صادر عن رئيس المحكمة التجارية بمراكش ما يلي: بناء على المادة 20 من مدونة التجارة والفصل 148 من قانون المسطرة المدنية ... نأمر أحد المفوضين القضائيين بتبليغ الإنذار العقاري إلى المدعى عليه ... وإنذاره بأدائه المبلغ المضمون بالرهن وقدره 40065100 درهم. داخل أجل 15 يوما تحت طائلة بيع العقار المرهون[240].

أما الاتجاه الثاني[241] فقد اعتبر أن الأمر بتوجيه الإنذار العقاري يدخل في زمرة اختصاص القضاء المستعجل مستندا في ذلك إلى أنه لا يوجد هناك ما يمنع قاضي المستعجلات من اتخاذ أي تدبير يكتسي طابع التحفظ على الحق المتنازع عليه بشرط أن يرى في ذلك التدبير مصلحة أحد الطرفين، حسب ما يقتضيه الفصلين 148 و149 من قانون المسطرة المدنية الذي يعطيان معا صورة واضحة عن الميدان الذي يتدخل فيه قاضي المستعجلات بهدف الحصول على اثبات حال أو توجيه إنذار أو أي إجراء مستعجل[242].

وعكس الاتجاهين السابقين ذهب اتجاه آخر إلى أن الفصل 148 من قانون المسطرة المدنية لا علاقة له بالإنذار العقاري، وذلك على اعتبار أن الإنذار العقاري إجراء تنفيذي يخضع للقواعد العامة للتنفيذ الجبري، ولا يعقل أن تطبق عليه مسطرة خاصة، كما أن مقتضيات الفصل 148 المذكور تتعلق بالإجراءات الوقتية التي يشترط فيها عدم المساس بحقوق الأطراف. وبما أن الإنذار العقاري يترتب عنه حجز أموال المدين، فإنه يغير المراكز القانونية للخصوم، وبالتالي يختل شرط عدم المساس بالحقوق، لذلك فلا مجال لإعمال الفصل 148 من قانون المسطرة المدنية، لأن شهادة التقييد الخاصة التي بني عليها الإنذار العقاري بمثابة سند تنفيذي، وينبغي الاقتصار في كيفية تبليغ هذه الشهادة على نفس شكليات تبليغ الأحكام. ومن تم فيتعين على الدائن الحائز للشهادة الخاصة بتقييد الرهن أن يتقدم مباشرة إلى قسم التنفيذ بكتابة الضبط، ويطلب منه توجيه إنذار عقاري للمدين دون حاجة إلى مراجعة مؤسسة الرئيس بشأن ذلك[243]. وتدعيما لهذا الاتجاه فقد جاء في إنذار عقاري صادر عن رئيس كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بالصويرة[244] ما يلي: "إن رئيس كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بالصويرة بناء على طلب تبليغ وتنفيذ إنذار عقاري الذي تقدم به القرض الفلاحي للمغرب الجاعل محل المخابرة معه بمكتب الأستاذة ... محامية بهيئة الدار البيضاء.

وبناء على الشهادة الخاصة بتقييد الرهن المسلمة من طرف المحافظ على الأملاك العقارية بالصويرة بتاريخ 2018/03/12، والتي تفيد تسجيل رهن عقاري رسمي على الرسم العقاري عدد ... ينذر السيد بأدائه مبلغ الدين المترتب بدمته وقدره 947.308.29 درهم مع الفوائد الاتفاقية والتوابع والصائر، داخل أجل 15 يوما من التوصل بهذا الإنذار.

كما ينذره أنه إن لم يؤدي ما طلب به في الأجل المذكور فيجبر على ذلك عن طريق الحجز ونزع ملكية العقار المشار إليه أعلاه وبيعه قضائية لاستخلاص مبلغ الدين...".

فبالرجوع إلى المادتين 215 و216 من مدونة الحقوق العينية نجدهما تنصان على أن تبليغ الإنذار العقاري يتم بواسطة المكلف بالتنفيذ. لذلك نعتقد أن طلب توجيه الإنذار العقاري إلى المدين الأصلي والحائز والمحافظ على الأملاك العقارية يقدم مباشرة إلى قسم التنفيذ بكتابة الضبط، فتوجيه هذا الإنذار لا يحتاج الحصول على إذن من رئيس المحكمة، لأنه سيفرغ الشهادة الخاصة بتقييد الرهن من قيمتها وحجيتها كسند تنفيذي طبقا للفقرة الأخيرة من المادة 214 من مدونة الحقوق العينية.

240- أمر عدد 39 بتاريخ 2012/01/09 ملف عدد 2012/03/39 أورده عمر ازوكار العقار المحفظ بين قواعد الحجز التحفظي والانذار العقاري ص 309.

241-محمد سلام " تحقيق الرهن الرسمي في القانون المغربي" مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء الطبعة الأولى 2002، ص، 82.

242- المصطفى ولد محمد الأمين فاضل الضمانات البنكية في مجال القروض بين التنظيم القانوني والممارسة البنكية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، السنة الجامعية 2013-2014.

243- نور الدين الجزولي: الإنذار العقاري وتضارب الإختصاص بين المحاكم الإبتدائية والمحاكم التجارية بشأنه، مجلة المنتدى، العدد الأول نونبر وأكتوبر 1999، ص 75.

244- انذار صادر عن المحكمة الابتدائية بالصويرة في الملف رقم 11/14/427 صادر بتاريخ 2015/11/12 اورده استادنا مصطفى المرضى م س، ص 47.

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

ونحن نؤيد هذا الاتجاه الأخير مستندين في ذلك على المادتين 215 و216 من مدونة الحقوق العينية[245] اللتين ليس فيهما ما يفيد ضرورة اللجوء إلى رئيس المحكمة في إطار الفصل 148 من قانون المسطرة المدنية، ومن تم يمكن له اللجوء مباشرة إلى كتابة الضبط بقسم التنفيذ، قصد تبليغ الإنذار العقاري للمدين الأصلي وكفيله والحائز والمحافظ على الأملاك العقارية كل فيما يخصه، كما أن الدائن الذي يتوفر على شهادة التقييد الخاصة يعتبر بمثابة مستفيد من حكم قضائي يريد مباشرته، ومن تم لا يمكن مطالبته الحصول على أمر قضائي في إطار الفصل 148 من قانون المسطرة المدنية، وفي ظل غياب شهادة التقييد الخاصة فإن طلب توجيه الإنذار العقاري يكون بناء على أمر مبني على طلب يصدره رئيس المحكمة في إطار مقتضيات الفص 148 المذكور ولا يمكن تقديمه في إطار القضاء الاستعجالي[246].

وبالتالي يمكن القول إن الدائن المرتهن الحائز لشهادة التقييد الخاصة يمكنه العمل على توجيه إنذار عقاري بناء على أمر مبني على طلب وليس في إطار القضاء الاستعجالي وهو ما أكده القضاء الرئاسي في عدة مناسبات من ذلك الأمر الاستعجالي الصادر عن الرئيس المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 6 أكتوبر 1998.

وعلى الرغم من الخلاف الذي أثير بشأن الجهة المختصة بإصدار مثل هذا الإنذار بحيث هناك من الباحثين من يذهب إلى أن الدائن المحرز لشهادة التقييد الخاصة يمكنه أن يطلب من رئيس كتابة الضبط توجيه إنذار عقاري للمدين. فقد سبق لمحكمة النقض أن أكدت أن توجيه الإنذار العقاري يدخل ضمن السلطة الولائية لرئيس المحكمة[247].

وقد أثارت هذه المسألة إشكالا جوهريا تمثل في تنازع الاختصاص في توجيه الإنذار العقاري بين القضاء العادي والقضاء التجاري. وخلاصة القول لقد ذهب الاتجاه الأول[248] إلى أن رئيس المحكمة الابتدائية هو المختص وحده في توجيه الإنذار العقاري ويؤسس توجهه على نص الفصل 148 من قانون المسطرة المدنية الذي منحه حق البت في كل مقال يستهدف الحصول على أمر بإثبات حال أو توجيه إنذار، إضافة إلى بعض الأسانيد المتمثلة في أن عقد القرض منظم في إطار قانون الالتزامات والعقود إضافة إلى أن الرهن الرسمي منظم بمقتضى مدونة الحقوق العينية رقم 39-08 الذي حدد مسطرة الحجز والبيع الجبري المترتب عنها، وأن التجار عندما يلجؤون إلى هذا العقد وضمانه برهن رسمي يخرجون بذلك من دائرة الحقوق الشخصية ويدخلون به في دائرة الحقوق العينية، وهذا التوجه هو الذي سارت عليه المحكمة الابتدائية بمراكش[249] في حكم صادر عنها جاء فيه: "بناء على مقتضيات الفصل 148 من قانون المسطرة المدنية والفصل 50 من الظهير الشريف المؤرخ في 2 يونيو 1915 المتعلق بالتحفيظ العقاري...وحيث أنه بعد الرجوع إلى وثائق الملف تبين أن العارض أقرض المطلوب في الإجراء مبلغا ماليا مقابل رهن العقار المسمى...فإنه لا نرى مانعا من توجيه الإنذار إلى المطلوب في الإجراء وإلى المحافظ العقاري. وبالرجوع إلى الفصل 20 من القانون المحدث للمحاكم التجارية والفصل 148 من قانون المسطرة المدنية"

لكن الرأي الثاني[250] ذهب إلى القول بأن موضوع الاختصاص يتحدد بالنظر إلى طبيعة المعاملة وصفة باعث الإنذار، فإذا تعلق الأمر بعقد القرض تجاريا بين مؤسسة بنكية وتاجر والقرض مضمون برهن عقاري فإن الاختصاص يؤول لرئيس المحكمة التجارية وهو الأمر الذي سار عليه القضاء في كثير من الأحيان، حيث جاء في أحد قرارات محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء[251] ما

245 - محمد سلام " تحقيق الرهن الرسمي في القانون المغربي. م .س. ص53 .

246- هشام بلخير، إشكاليات التقييد الاحتياطي في ظل القانون 1407 المغير والمتمم لظهير التحفيظ العقاري المؤرخ في 12 غشت 1913، الندوة الوطنية في موضوع الأمن العقاري، دفاتر محكمة النقض، عدد 26، مطبعة الأمنية الرباط، ص 600.

247- القرار عدد 1219 الصادر عن محكمة النقض بتاريخ 11 أبريل 2007 في الملف المدني عدد2005/1/1/441 ، القانون رقم 53.95 الصادر بتنفيذه ظهير 12 فبراير199. 7، منشور بالجريدة الرسمية عدد 4482.

248 -عبد العالي محمد العبودي ، نظام التحفيظ العقاري و إشهار الحقوق العينية بالمملكة المغربية .م .س، ص 117.

249 -براهيم أحطاب،" الحجز التنفيذي في قانون المسطرة المدنية"، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض ،مراكش، السنة الجامعية1998/1999 ، ص.159

250 -محمد سلام، تحقيق الرهن الرسمي في القانون العقاري المغربي، م،س، ص 135.

251 - قرار محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء ملف عدد 1637-2004- صادر بتاريخ 2007-7-12 منشور بمجلة الأملاك العدد التاسع السنة 2011.

يلي: حيث إن الطرف المستأنف ينازع في أن تكون المحكمة التجارية مختصة نوعيا للبت في النزاع القائم بينه وبين المستأنف عليها على اعتبار أن طبيعة الدعوى القائمة بين تاجرين، فإن المحكمة التجارية تكون هي المختصة في توجيه الإنذار. وفي قرار آخر لها صادر بتاريخ 2005/07/14 جاء فيه أن "الطرف المستأنف ينازع في أن تكون المحكمة التجارية مختصة نوعيا للبت في النزاع القائم بينه وبين المستأنف عليها، على اعتبار أن طبيعة الدعوى القائمة بين الطرفين عينية عقارية ترمي إلى إبطال الإنذار عدد 98/9288، وأنها تتخذ على أساس صفتها هي وليس على أساس صفة أطراف الدعوى.

وحيث إنه لا جدال في أن مقتضيات المادة 5 من القانون المحدث للمحاكم التجارية رقم 53-95 صريحة، وأن المحاكم التجارية تختص بالنظر في الدعاوى المتعلقة بالعقود التجارية وكذلك الدعاوى التي تنشأ بين التجار، وحيث إنه لا نزاع بين الطرفين في أنهما تاجرين، فضلا عن ذلك فإن عقود القرض الرابطة بينهما عقودا تجارية، استنادا إلى أن العقود التي تعقدها مؤسسات الائتمان في نطاق نشاطها المعتاد تعتبر أعمالا تجارية، وبالتالي فإن جميع الدعاوى المتعلقة بهذه العقود وكذا الدعاوى الناتجة عنها والمترتبة عن المساطر التي تتفرع عنها يرجع النظر فيها إلى المحاكم التجارية، لذلك فإن ما يدفع به الطرف المستأنف من عدم اختصاص المحكمة التجارية بالبت في الطلب المقدم من طرف المستأنف عليها...لا يرتكز على أساس قانوني سليم ويصطدم ومقتضيات المادة الخامسة من القانون المحدث للمحاكم التجارية، مما ينبغي رده وبالتالي تأييد الحكم الذي أقرته محكمة الدرجة الأولى لأنه جاء معللا تعليلا سليما[252]".

ونفس التوجه سلكته المحكمة التجارية بمراكش[253] حيث جاء في حكم صادر عنها ما يلي: "... وحيث تبين من المرفقات أن الأمر يتعلق بعقد قرض يكسب الصفة التجارية، ويعود الاختصاص بشأنه للمحكمة التجارية".

والرأي فيما أعتقد، فإن الاختصاص في توجيه الإنذار العقاري يكون لرئيس المحكمة الابتدائية في الأحوال العامة التي يكون فيها النزاع بين أطراف مدنية أو بين تاجر وطرف مدني، وينعقد لرئيس المحكمة التجارية متى تعلق الأمر بنزاع يدخل ضمن الحالات المنصوص عليها في المادة 5 من القانون رقم 53-95 المحدث للمحاكم التجارية

خاتمة

يتضح من هذا البحث أن الإنذار العقاري يمثل أداة قانونية مركزية لضمان حقوق الدائنين المرتهنين، مع مراعاة مصالح المدين الراهن، فهو يجمع بين الضمان العيني والرقابة القضائية بما يضمن استرجاع الدين بطريقة قانونية وآمنة. وقد بينت الدراسة أن هذا الإجراء يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالرهن الرسمي، الذي يمنح الدائن حماية خاصة ويتيح للمدين استثمار عقاره واستغلاله ضمن حدود القانون، كما يحمي حقوق الأغيار عن طريق تسجيله بالرسم العقاري، مما يوفر شفافية في التعاملات العقارية.

كما أظهر البحث الدور الأساسي لرئيس المحكمة في إصدار الأمر بتوجيه الإنذار العقاري، حيث يضمن هذا الدور سلامة الإجراءات القانونية وصحة التبليغ، ويشكل حماية للطرفين، إذ يمنع التجاوزات ويؤطر العلاقة بين الدائن والمدين. وقد تناول البحث الاجتهادات القضائية المختلفة، التي أكدت أن تبليغ الإنذار العقاري يخضع لإجراءات دقيقة تتطلب الالتزام بالآجال المحددة ومراعاة البيانات الجوهرية والتكميلية للإنذار، بما يحفظ حقوق الأطراف ويحقق التوازن بين مصالحهم.

ومن الناحية العملية والاقتصادية، يساهم الإنذار العقاري في تعزيز الثقة بين المؤسسات البنكية والمستثمرين، ويحفز منح القروض العقارية، ما ينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي، كما يعمل كأداة للردع العام للمدينين، فيدفعهم إلى الوفاء بالتزاماتهم لتفادي البيع الجبري للعقار. أما من الناحية الاجتماعية، فإنه على الرغم من صرامته، فإن فعاليته تضمن تحقيق نوع من العدالة الاقتصادية وحماية حقوق جميع الأطراف، مع الحد من النزاعات القانونية التي قد تؤثر على استقرار المجتمع.

252 - نجيم أهتوت: المنازعات المثارة بصدد مسطرة الحجز التنفيذي العقاري، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، السنة الجامعية 2012-2013، ص 190.

253 - حكم صادر عن المحكمة التجارية بمراكش بتاريخ 23-06-1998 في الملف رقم 98/221 أشار إليه مصطفى المرضي، م.س، ص 167.

لائحة المراجع

- حبيبة النايس، الإشكالات العملية في موضوع الإنذار العقاري، المجلة المغربية للقانون الأعمال والمقاولات، العدد الثاني، مايو 2003، ص 31.
- حسن فتوخ، الوسيط في شرح القانون المغربي – الجزء الأول: القواعد الموضوعية للتقييد الاحتياطي والحجوز والإنذارات، مطبعة أمنية، الرباط، الطبعة 2016، ص 96.
- محمد سلام، تحقيق الرهن الرسمي في القانون المغربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2002، ص 24، 53، 82، 92، 135.
- مصطفى المرضي، الإنذار العقاري في التشريع المغربي دراسة نظرية وعملية، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – وجدة، الموسم الجامعي 2014/2013، ص 17، 22، 47، 167.
- عبد الرحمان المصباحي، أولوية الدائن المرتهن للعقار على منتوج البيع، مجلة الحدث القانوني، العدد 15 أبريل 1999، ص 7 وما يليها، ص 77.
- عمر أزوكار، أحكام الإنذار العقاري وإشكالاته القضائية، ط 2014، ص 20، ص 200، ص 309.
- كما أشار في: العقار المحفظ بين قواعد الحجز التحفظي والإنذار العقاري، ص 200، 309.
- عبد الواحد بن مسعود، الإنذار العقاري بياناته مرفقاته وموقف القضاء من الطعن ببطلان الإنذار، مجلة القضاء والقانون، العدد 148، 2003، ص 25، 193.
- Jean Vincent، Les voies d'exécution et procédure de distribution, dixième édition, DALLOZ و Paul Cuche، 1970، p 258.
- يوسف أفريل، الرهن الرسمي (ضمانة بنكية للدائن)، الطبعة الأولى 1432-2011، ص 106-107.
- أحمد فليش، الاختصاص المكاني في دعوى صعوبة التنفيذ الوقتية، مجلة الحقوق المغربية، العدد 11، يونيو 2011، ص 93-94.
- عبد الواحد شعير، إشكالية الرهن العقاري الرسمي كضمان بنكي في ضوء التشريع المغربي بين النظرية والتطبيق، أطروحة دكتوراه الدولة في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، السنة الجامعية 1995-1996، ص 13.
- الطارق القرفادي، المستجدات المتعلقة بالآجال في نظام التحفيظ العقاري على ضوء القانون 16:07، سلسلة البحث الأكاديمي، الإصدار السادس، مطبعة أمنية، الطبعة الأولى، ص 18.
- كوثر زركان، الحجز التنفيذي على العقار المحفظ، رسالة ماستر في القانون الخاص، ماستر الأسرة والتوثيق، جامعة محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – فاس، السنة الجامعية 2018/2017، ص 29.
- محمد شبيب، التقييد الاحتياطي كبديل عن الحجز العقاري، ندوة الأنظمة العقارية، مراكش، 5-6 أبريل 2002، مطبعة الوراثة الوطنية، الطبعة الأولى 2003، ص 285.
- رشيد قافو، الإنذار العقاري على ضوء العمل القضائي، بحث نهاية التدريب الملحقين القضائيين، 2001-2009، ص 45.
- الطيب برادة، التنفيذ الجبري في التشريع المغربي بين النظرية والتطبيق، م.ج.س، ص 13.
- عبد العالي محمد العبودي، نظام التحفيظ العقاري وإشهار الحقوق العينية بالمملكة المغربية، م.س، ص 117.
- براهيم أحطاب، الحجز التنفيذي في قانون المسطرة المدنية، رسالة ماستر في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، مراكش، السنة الجامعية 1999/1998، ص 159.

❖ المصطفى ولد محمد الأمين فاضل، الضمانات البنكية في مجال القروض بين التنظيم القانوني والممارسة البنكية، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، السنة الجامعية 2013-2014.

❖ نور الدين الجزولي، الإنذار العقاري وتضارب الإختصاص بين المحاكم الإبتدائية والمحاكم التجارية بشأنه، مجلة المنتدى، العدد الأول، نونبر وأكتوبر 1999، ص 75.

❖ نجيم أهتوت، المنازعات المثارة بصدد مسطرة الحجز التنفيذي العقاري، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، السنة الجامعية 2012-2013، ص 190.

❖ هشام بلخير، إشكاليات التقييد الاحتياطي في ظل القانون 1407 المغير والمتمم لظهير التحفيظ العقاري المؤرخ في 12 غشت 1913، الندوة الوطنية في موضوع الأمن العقاري، دفاتر محكمة النقض، عدد 26، مطبعة الأمنية الرباط، ص 600.

يونس الزهري، الحجز التنفيذي على العقار في القانون المغربي، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2007، الجزء الثاني، ص 264.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

دور الأحزاب السياسية في تطوير القطاع الصحي

The role of political parties in developing the health sector

الدكتورة : لمياء ابوالنور
دكتوراه في العلوم القانونية والسياسية
جامعة محمد الخامس بالرباط (كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي)

الملخص:
يهدف هذا المقال إلى إبراز دور الحزب السياسي في تطوير القطاع الصحي باعتباره أداة من أدوات التنمية السياسية تقاس فاعليته على أساس مدى قدرته على النهوض بالوظائف المنوطة به، لكون موضوع المجال الصحي لم يعد مجرد موضوع قطاعي بل له ارتباط بصحة المواطنين وجودة عيشهم. ومن هنا كانت محاولة هذا الموضوع البحثي استقصاء مكانة الحق في الصحة بالنسبة للوثيقة الدستورية وعلى المستوى الدولي، وكشف بالتالي عن المكانة التي حصل عليها القطاع الصحي، وتمثلت إشكالية الدراسة في سؤال محوري مفاده مدى مساهمة الأحزاب السياسية في تطوير القطاع الصحي.
كلمات مفاتيح: الأحزاب السياسية، الحق في الصحة، النظام الصحي، القطاع الصحي.

Abstract :
This article aims to highlight the role of political parties in developing the health sector as a tool for political development, its effectiveness measured by its ability to fulfill its assigned functions. The health sector is no longer merely a sectoral issue but is directly linked to citizens' health and quality of life. Therefore, this research attempts to investigate the status of the right to health within the constitutional document and at the international level, thereby revealing the position the health sector has attained. The central question of this study is: to what extent do political parties contribute to the development of the health sector?
Keywords: Political parties, the right to health, the health system, Health sector.

مقدمة:

يعد الحزب السياسي عبارة عن مجموعة من الأفراد تتضامن وتعمل معا بهدف السيطرة الكلية أو الجزئية على النظام السياسي، من أجل تحقيق أهداف مشتركة متفق عليها، وتعتبر الأحزاب السياسية ظاهرة حديثة تعود جذورها إلى بروز القلاقل الاجتماعية التي صاحبت قيام الثورة الصناعية وظهور ما عرف بالطبقة الوسطى،[254] وتقوم الأحزاب السياسية على مجموعة من الوظائف وتتمثل في وظيفة التنشئة السياسية، وظيفة المشاركة السياسية، وظيفة الاتصال السياسي، وظيفة التجنيد السياسي، وظيفة التعبير عن المصالح، وظيفة جمع المصالح، وظيفة صنع السياسة، وظيفة تنفيذ السياسة، وظيفة القضاء.

فالأحزاب السياسية ارتبط وجودها كمؤسسة اجتماعية سياسية، ارتباطا وثيقا بالدولة والسلطة والصراع حولهما، ولقد أصبحت مكونا رئيسيا في الحياة السياسية خاصة في الدول الديمقراطية، وهذا ما عبر عنه الراحل الحسن الثاني "**إن المغرب لا يمكن أن يكون ديمقراطيا على الأساس الصحيح إلا إذا كانت له أحزاب سياسية**"[255]، والأحزاب السياسية بالمعنى المعاصر تتوحد عموما في أربعة خصائص ذات كفاءة عالية تمكنها من تحقيق أهدافها فهي منظمات تتميز بالاستمرارية والديمومة، كما أنها مهيكلة على

254 مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم السياسة – مصطلحات مختارة-، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الطبعة الثانية 2004، ص: 79-80.

255 عبد اللطيف السملالي، المعارضة في عهد جلالة المغفور له الحسن الثاني، الندوة الدولية حول: الحسن الثاني سيرة وأمجاد، الرباط، 6-9 يوليوز 2000، منشورات جمعية رباط الفتح المطبعة الملكية، 1422 هـ 2001 م، ص:362.

المستوى المحلي، ومقيمة لعلاقات منظمة مع المسؤولين على الصعيد الوطني، وتمتلك أيضا إرادة صارمة على العمل من أجل التمكن من السلطة وممارستها لوحدها أو بالاتفاق مع أحزاب أخرى، كما يتجلى هدفها في البحث عن سند شعبي لإنجاز مقاصدها إما من خلال الانتخابات، أو عبر أوجه متعددة من النشاط الذي تقوم به.

وهناك أنماط مختلفة للنظم الحزبية التي تتبناها الدول في الوقت الحاضر ألا وهي نظام الحزب الوحيد، نظام الحزبين، نظام تعدد الأحزاب.

فبالنسبة للحقل الحزبي في المغرب، فإنه يدخل ضمن صنف التعددية الحزبية، وقد تم التأكيد على ذلك منذ أول دستور لسنة 1962 حيث نص الفصل الثالث من الدستور على أن **"الأحزاب السياسية لها دورفي تنظيم المواطنين وتمثيلهم، وأن نظام الحزب الوحيد ممنوع بالمغرب،"**256. والملاحظ أن المشرع حرص على تكريس التعددية الحزبية ولكنه في نفس الوقت لم يشر إلى وظيفة وأدوار هذه الأحزاب.

أما من خلال الدساتير الموالية للسنوات 1970-1972-1992-1996 فالمشرع الدستوري أدخل قيود على العمل الحزبي، وبالأخص في دستوري 1970257-1972258 حيث أصبح الفصل الثالث ينص على **"أن الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمجالس الجماعية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم"**، والملاحظ هنا أنه تم اشراك النقابات والجماعات المحلية والغرف المهنية في تأطير المواطنين ولم تعد فقط مقصورة على الأحزاب السياسة وبالتالي تم التضييق على العمل الحزبي وتهميشه[259].

وقد تضمن دستور 2011 العديد من المستجدات والمبادئ الجديدة والتي من شأنها ضمان ممارستها، حيث توزعت هذه المقتضيات على مختلف أبواب الدستور، بدء من مقدمته وبابه الأول المخصص لأحكام العامة، إلى باقي فصوله المتفرقة التي لها أبعاد أساسية، وفيما يتعلق بالأحزاب السياسية فقد نص الفصل 7 على أن **"الأحزاب السياسية تعمل على تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، وفي تدبير الشأن العام وتساهم في التعبير عن إرادة الناخبين، والمشاركة في ممارسة السلطة، على أساس التعددية والتناوب بالوسائل الديمقراطية، وفي نطاق المؤسسات الدستورية"**. وقد جاء في الفصل 9 على أنه **"لا يمكن حل الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية أو توقيفها من لدن السلطات العمومية، إلا بمقتضى مقررقضائي"**.

أما في الفصل 10 فقد نص ولأول مرة على **مسألة المعارضة البرلمانية** بكونها مكانة تخولها حقوقا، من شأنها تمكينها من النهوض بمهامها، على الوجه الأكمل، في العمل البرلماني والحياة السياسية.

وفي نفس السياق قدمت مجموعة من الأحزاب السياسية، ضمن برامجها الانتخابية مقترحات تهدف إلى النهوض بقطاع الصحة، حيث أنه من المؤمل ان الأحزاب السياسية تقود التغيير في تحول الرعاية الصحية بان يكون الدافع السياسي وراء إصلاحات الرعاية الصحية الحديثة من خلال التركيز على التأمين الصحي، والرفع من ميزانية القطاع، ثم تحسين ظروف عمل مهني الصحة.

وبهذا، وبعد محاولة تقريب الصورة حول الموضوع، يمكن معالجته من خلال **الإشكالية الرئيسية** التالية:

إلى أي حد تساهم الأحزاب السياسية في النهوض بالقطاع الصحي؟

هذا الطرح الإشكالي تتفرع عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي من قبيل:

- ما مكانة الصحة ضمن الدستور المغربي لسنة 2011؟

256 دستور المملكة المغربية لسنة 1962 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف الصادر في سادس جمادى الثانية 1382 موافق رابع نونبر 1962 بشأن الاستفتاء بتاريخ يوم الجمعة سابع عشر رجب 1382 موافق رابع عشر دجنبر 1962.

257 دستور المملكة المغربية الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم1.70.177 بتاريخ 27 جمادى الأولى 1390(31 يوليوز 1970).

258 دستور 10 مارس 1972 الذي عدلت ثلاث من فصوله (21-43-95) باستفتاءين الشعبيين بتاريخ 23 ماي 1980.

259 أحمد بوجداد، الملكية والتناوب، مقاربة لاستراتيجية تحديث الدولة وإعادة إنتاج النظام السياسي بالمغرب، الدار البيضاء، مطبعة النجاح، 2000، ص: 118-117.

- ما هي مقترحات والتزامات الأحزاب السياسية للنهوض بقطاع الصحة؟

انطلاقا من هذا السياق، ستتم معالجة هذا الموضوع "دور الأحزاب السياسية في تطوير القطاع الصحي" بالاعتماد على التصميم التالي:

المحور الأول: الحق في الصحة بين الإطار الدستوري والدولي

المحور الثاني: مساهمة الأحزاب السياسية في تطوير القطاع الصحي

المحور الأول: الحق في الصحة بين الإطار الدستوري والدولي

تقتضي دراسة الإطار الدستوري تقسيم هذا المحزر إلى فقرتين، وسنتناول في **(الفقرة الأولى)** دراسة الصحة في دستور 2011، ثم سنتطرق في **(الفقرة الثانية)** إلى الإطار المعياري الدولي.

الفقرة الأولى: الحق في الصحة في دستور 2011

إن الحق في الصحة ليس التمتع بصحة جيدة، بل يفترض القدرة على الوصول في الوقت المناسب لعلاجات ذات جودة مقبولة معقولة وملائمة[260]، ويستقي سنده من الوثيقة الدستورية من خلال الفصل 22 من دستور 2011 الذي ينص على أنه **"لا يجوز المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص في أي ظرف ومن أي جهة كانت خاصة أو عامة"**، كما نص الفصل 31 منه على أن **"تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، السكن اللائق، والحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة، والتنمية المستدامة"**.

والملاحظ من خلال هذا الفصل أنه تم إقرار مسؤولية مشتركة بين الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية من أجل أن يتمتع جميع الأفراد بالحق في الصحة، يعني هذا أن الدولة ليست ملزمة لوحدها، لكنها في نفس الوقت تقع عليها التزامات، كما جاء في القانون 65.00 المتعلق بمدونة التغطية الصحية الأساسية في فقرته 5 من الديباجة، حيث نص على أن **"حماية الصحة تفرض على الدولة التزاما بتوفير الخدمات الوقائية مجانا لفائدة جميع المواطنين أفرادا أو جماعات، بالإضافة إلى سهرها على تنظيم مجال تقديم خدمات طبية نوعية"**[261]. كما نصت المادة 5 من القانون 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات[262] على مسؤوليات باقي مكونات المجتمع والدولة في الرعاية والحفاظ على الحق في الصحة، **"تساهم الجماعات المحلية والمنظمات المهنية والجمعيات التي تعمل في مجال الصحة والحفاظ على البيئة إلى جانب الدولة في تحقيق الأهداف والأعمال الصحية"**.

الفقرة الثانية: الإطار المعياري الدولي

اعترفت مجموعة من معاهدات حقوق الإنسان الدولية بالحق في الصحة وفي تهيئة الظروف الملائمة لممارسة هذا الحق والتي صادق عليها المغرب حيث نجد:

- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**: أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر 1948،أن الحق في الصحة هو المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة قومية وعالمية لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية وفعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع

260 المناظرة الوطنية الثانية للصحة بمراكش، 1 و2 و3 يوليوز 2013، التقرير العام حول موضوع "من أجل حكامة جديدة لقطاع الصحة"، ص: 54.

261 القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02 296 بتاريخ 25 رجب 1423 (3 أكتوبر 2002)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5058، الصادرة بتاريخ 16 رمضان 1423 (21 نوفمبر 2002)، ص: 3449.

262 القانون الإطار رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.83 بتاريخ 29 من رجب 1432 (2 يوليو 2011)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5962، الصادرة بتاريخ 19 شعبان 1432 (21 يوليو 2011)، ص: 3497.

الخاضعة لسلطانها"[263] فنصت المادة 25 على أن "**لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له و أسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه**"، كما أكد في الفقرة الثانية من نفس المادة أن "**للأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين، وأن ينعم كل الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية سواء أكانت ولادتهم ناتجة عن رباط شرعي، أو بطريقة غير شرعية**".

- **الحق في الصحة في العهدين الدوليين والحقوق التي يحميانها**: أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 دجنبر 1966 مشروعي معاهدتين: أولاهما تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى بالحقوق المدنية والسياسية[264].

وقد جاء العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل صريح في إقرار الحق في الصحة باعتباره أحد الحقوق الأساسية للإنسان حيث أقرت الفقرة الأولى من المادة الثانية عشر من هذا العهد بالنص على أنه "**تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه**"[265].

كما أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الحق في الرعاية الصحية لكافة العاملين وكذلك بحقهم في ظروف عمل تكفل السلامة والصحة، فنصت المادة 7 على أنه "**يجب أن تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بما لكل شخص من حقه في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية تكفل على الخصوص: ظروف عمل تكفل السلامة والصحة**".

كما نلاحظ من مقتضيات النص أنه أقر حماية خاصة في مجال الحق في الصحة بالنسبة لبعض الفئات فجاءت المادة 10 تؤكد على "**...وجوب توفير حماية خاصة للأمهات خلال فترة معقولة قبل الوضع وبعده...**"، وكذلك "**...وجوب اتخاذ تدابير حماية ومساعدة خاصة لصالح جميع الأطفال والمراهقين، دون أي تمييز بسبب النسب أو غيره من الظروف**".

- **ميثاق منظمة الصحة العالميةWorld Health Organization**: تحدد ديباجة دستور منظمة الصحة العالمية الحق في الصحة بأنه "**حالة من اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا، لا مجرد انعدام المرض أو العجز**"، كما تنص "**على أن التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة الأساسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية**"[266]، كما تحث على أن صحة جميع الشعوب أمر أساسي لبلوغ السلم والأمن.

المطلب الثاني: مساهمة الأحزاب السياسية في تطوير القطاع الصحي

دأبت الحكومات المتعاقبة منذ اعتلاء الملك عرش أسلافه على إيلاء المجال الصحي المكانة المناسبة ضمن السياسات والبرامج العمومية والقطاعية واستجلاء موقع الصحة ضمن برامج الأحزاب السياسية، وعليه سنتناول بعض الأحزاب التي شاركت في تسيير القطاع الصحي ومن بينها:

الفقرة الأولى- حزب الاستقلال:

حزب الاستقلال حزب وطني بكونه ساهم في معركة المطالبة بالاستقلال تأسس سنة 1943 كان مكونا من مجموعة من الشخصيات من بينهم هناك بعض التلاميذ في المدن الرئيسية مثلا الرباط وفاس ومكناس ومراكش و آزرو و وجدة و آسفي وكذلك بعض الشخصيات التي كانت منضوية تحت لواء العمل الوطني، عرف بمعارضة معتدلة إلى أن تحول إلى حزب أدمج في اللعبة السياسية كان مكون من تيارين رئيسيين:

- تيار يمثل المثقفين المنحدرين من التعليم التقليدي: أي التعليم الديني كعلال الفاسي.

---

[263] أحمد عطا الصفطى، ضمانات الحق في الصحة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، عدد خاص بالمؤتمر الدولي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة مدينة السادات جمهورية مصر العربي، المجلد 8، العدد 4، سبتمبر 2022، ص: 14.

[264] دليل مرجعي في مجال حقوق الإنسان، اللجنة المشتركة المكلفة بتنفيذ البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص: 69.

265 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد وقع عليه المغرب بتاريخ 19 يناير 1977 وتم إيداع وثائق المصادقة يوم 3 ماي 1979، وتم نشر الاتفاقية بموجب الظهير الشريف 1.79.186 بتاريخ 17 ذي الحجة 1399 (8 نونبر 1979)، وصدر بالجريدة الرسمية عدد 3525 بتاريخ 6 رجب 1400 (21 ماي 1980)، ص: 631.

266 دستور منظمة الصحة العالمية https://apps.who.int/gb/bd/PDF/bd47/AR/constitution-ar.pdf

- تيار يمثل المثقفين الذين يتوفرون على تعليم حديث: أي تعليم يقترب من الفكر الغربي وهنا مثلا نجد محمد بن الحسن الوزاني وبلافريج.

وهو ما يفسر أنه كان هناك مجموعة من الاختلافات في الرؤى التي فرقت بين زعماء كتلة العمل الوطني وتفسر أيضا انشقاق 1937 بقيادة محمد بن الحسن الوزاني والعامل المشترك بينهما هو المطالبة بالاستقلال.

وتوج أول عمل سياسي لهذا الحزب من خلال تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944 [267] للمقيم العام الفرنسي وللسلطات كانت بمثابة إعلان لبروز حزب الاستقلال كتعبير وكحزب وكامتداد لكتلة العمل الوطني وهذه العريضة كانت موقعة من طرف 58 شخصية كلها تنتمي إلى الطبقة المتوسطة وفي نفس الوقت تنتمي إلى جهات ومناطق مختلفة مما أدى إلى انخراطات عديدة وكثيفة في صفوف حزب الاستقلال آنذاك حيث اعتبر من طرف شرائح داخل المجتمع المغربي بمثابة حزب يمثل آمالهم.

وقد شكل حزب الاستقلال الحزب الأول في المغرب مما تضاعفت قوته مباشرة بعد الاستقلال، خاصة بعد إدماج حزب الإصلاح الوطني سنة 1956، وتقاربه الكبير مع نقابة الاتحاد المغربي للشغل.

❖ **الصحة بالنسبة لحزب الاستقلال:**

لأول مرة في تاريخ المغرب تعطى مهمة الصحة لحزب الاستقلال وقد ترأس عبد الواحد الفاسي منصب وزير الصحة ما بين 14 مارس 1998 و6 شتنبر 2000، ويسجل حزب الاستقلال مجموعة من النواقص التي تعترض ولوج جميع المواطنين والمواطنات إلى الصحة، وتتمثل في:

- غياب العدالة المجالية والحكامة في الولوج إلى الخدمات الصحية الجيدة؛
- عدم امتداد التغطية الصحية لتشمل جميع المواطنين والمواطنات؛
- نسبة الأطباء للساكنة لا تتعدى 6 أطباء لكل 10000 نسمة وممرضا لكل 1109 نسمة، بالإضافة على الاختلالات التي يعرفها تطبيق نظام المساعدة الطبية "راميد".

ومن مطالب حزب الاستقلال للسياسة الصحية منذ تأسيسه تتمثل في:

- ضمان التغطية الصحية لمختلف الفئات السوسيو-مهنية المتوسطة (الحرفيون، المهن الحرة، التجار الصغار، المقاولات الذاتية...)[268]؛
- إحداث المجلس الوطني للصحة؛
- تسريع وتيرة تنزيل الخريطة الصحية وتحسين البنيات التحتية؛
- اعتماد مبادئ الحكامة الجيدة في تفعيل نظام المساعدة الطبية راميد؛
- وضع نظام جهوي صحي؛
- الحد من الفوارق الجهوية في الموارد البشرية وفي التجهيزات الطبية من أجل تحسين الولوج للخدمات الاستشفائية والعلاجية، وخاصة بالعالم القروي؛
- تطوير نظام الإنجاد والمستعجلات على الصعيد الوطني؛
- تطوير نظم العلاجات الطويلة الأمد مع تطوير أساليب مستدامة ماليا؛

267 محمد ظريف، الأحزاب السياسية المغربية من سياق المواجهة إلى سياق التوافق 1943-1999، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001، ص: 51-56.

268 المؤتمر العام السابع عشر لحزب الاستقلال، الرباط29-30 شتنبر و 1 أكتوبر 2017، المحور الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة، منشورات المركز العام لحزب الاستقلال، الرباط، 2017، ص47.

- وضع شروط تحفيزية لتشجيع التعاقد مع القطاع الخاص لسد الخصاص المسجل في بعض المناطق من الأطباء العامين أو المتخصصين[269].

الفقرة الثانية-حزب الحركة الشعبية:

انبثق حزب الحركة الشعبية سنة 1958 بمبادرة من مجموعة من رجالات الدولة ورموز المقاومة وجيش التحرير، وقد بنت الحركة الشعبية هويتها على مرجعية أمازيغية عربية إسلامية روافدها الإفريقية والمتوسطية مبنية على مبادئ الوحدة في التنوع، وعلى الأصالة المغربية وقيم الوسطية والاعتدال، وقواعد الديمقراطية الاجتماعية المتناغمة مع القيم الليبرالية المنسجمة مع الخصوصية والهوية المغربية ، مناهضة لكل التيارات الهدامة ولكل أشكال الإرهاب والتطرف أكان باسم الدين أو العرق أو الحريات الفردية المتنافية مع حقوق الوطن والمجتمع وهويته الأصيلة، وأيا كان مصدره[270].

وفي سنة 1967 تأسس حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية على يد الدكتور عبد الكريم الخطيب وأنصاره المنشقين عن حزب الحركة الشعبية،[271] وقد تولى السيد رحال الرحالي منصب وزارة الصحة العمومية سنة 1977، واستمر على رأس الوزارة ما بين 10 أكتوبر 1977 إلى 27 مارس 1979.

❖ **الصحة بالنسبة للحركة الشعبية:**

تعتبر الحركة الشعبية الصحة من الركائز الأساسية للتنمية البشرية وضمان المساواة والإنصاف في مجال الاستفادة من الخدمات العلاجية وإدماج السياسة الصحية ضمن استراتيجية عامة للتنمية الاجتماعية وتقترح الحركة الشعبية على ضرورة القيام بالإصلاحات والإجراءات التالية[272]:

- تعميم التغطية الصحية عن طريق التأمين الإجباري لكل الحرفيين وللمهن الحرة وتعميم نظام المساعدة الطبية (RAMED)وإصلاحه، وبالخصوص البحث عن حلول ناجعة لتمويله الذاتي وتدبيره بصفة مستقلة عبر خلق وكالة وطنية خاصة لهذا الغرض. وذلك لمواجهة المشاكل الحالية التي يتخبط فيها نظام المساعدة الطبية وبالأساس تدني الخدمات الطبية في المستشفيات العمومية؛
- وضع آليات التنسيق بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التكامل الوظيفي ونهج سياسة التنافسية السليمة؛
- عقد اتفاقيات شراكات مع المجالس المحلية والجهوية من أجل تحديد برامج تأهيل المستشفيات ووضع نظام خاص بالأدوية من أجل توفيرها كما ونوعا وتدبير استعمالها بالشكل الأمثل والعقلاني الذي يراعي الإمكانات المتوفرة؛
- عقلنة تدبير الموارد البشرية مع مراعات الخصاص الهيكلي القائم في المناطق النائية وتحفيز العاملين في القطاع لتشجيع إعادة الانتشار.

من خلال ما سلف فأي استراتيجية صحية حسب الحزب يجب أن تتوخى ضمان الصحة للجميع وتحسين الظروف الصحية للمواطنين مع احترام التوازنات المالية والعدالة الاجتماعية والمساواة وحقوق الإنسان.

الفقرة الثالثة-حزب التجمع الوطني للأحرار:

---

269 المؤتمر العام السابع عشر لحزب الاستقلال، الرباط 29-30 شتنبر و1 أكتوبر 2017، محور الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية، منشورات المركز العام لحزب الاستقلال، الرباط، 2017، ص: 59-60.

270 حزب الحركة الشعبية، النظام الأساسي، -https://alharaka.ma

271 المؤتمر الوطني التاسع، مؤتمر التحديث والتجديد، الرباط في 9-10-11 نونبر 2001، الطبعة الأولى، منشورات الحركة، ص: 90.

272 حزب الحركة الشعبية، النظام الأساسي، -https://alharaka.ma

تأسس حزب التجمع الوطني للأحرار سنة 1977 بعد ما صدر المرسوم برئاسة أحمد عصمان، وهو تنظيم سياسي يتمتع بالشخصية الاعتبارية ومؤسس بين أشخاص ذاتيين يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية ويتقاسمون نفس المبادئ ويسعون إلى تحقيق نفس الأهداف[273].

وقد تولى السيد الطبيب بن الشيخ أحد أطر التجمع الوطني للأحرار منصب وزير الصحة ما بين 11 أبريل 1983 إلى 30 شتنبر 1986، وتتموقع إيديولوجية الحزب منذ المؤتمر الثاني سنة1983 بين الأيديولوجيات التي ترى تدخل الدولة في كل المجالات من جهة، والتيارات التي تؤمن بالليبرالية المطلقة من جهة أخرى[274].

❖ **الصحة بالنسبة لحزب التجمع الوطني للأحرار:**

إن حزب التجمع الوطني للأحرار لم ينتظر تفشي جائحة كورونا –كوفيد 19- من أجهل النهوض بالصحة بل تقوم سياسة الحزب في المجال الصحي على تنمية البنيات الأساسية خاصة في المجال القروي، كما يطمح الأحرار إلى إحداث صندوق بتدبير شفاف يتيح تخصيص نصف مداخيل زكاة المال لتمويل الأمراض المزمنة، وسيعمل على إحداث نظام التكفل المباشر من أجل تقليص نفقات العلاج التي يتحملها المرضى، وتقديم فحوصات مجانية وإجبارية لتتبع الحمل والمواليد الجدد وجعل طبيب الأسرة مبتدأ مسار الرعاية الصحية، إلى جانب تعميم التغطية الصحية والرفع من الإمكانيات المادية للصحة العمومية والرفع من عدد الأطباء ومهني القطاع وتحسين أوضاعهم، بغاية تحقيق تغطية صحية عادلة[275].

الفقرة الرابعة -حزب العدالة والتنمية:

تأسس حزب العدالة والتنمية سنة 1967 قاده زعيم الحزب ورئيس البرلمان المغربي الدكتور عبد الكريم الخطيب، وتتموقع هويته على مرجعية إسلامية والانفتاح على الكسب الإنساني بمختلف تراكماته وذلك ضمن القواعد والمنطلقات الدستورية.

❖ **الصحة بالنسبة لحزب العدالة والتنمية:**

يرى الحزب نظرا للدور الذي تقوم به الصحة في تتمين الثورة البشرية والرفع من مردوديتها وإنتاجيتها وتحسين مؤشرات التنمية فإن الحزب يقترح[276]:

- تعزيز وتأهيل البنية التحية وتحسين جودة المراكز الصحية والاستشفائية و ذلك من خلال إطلاق برنامج وطني لتأهيل البنيات الاستشفائية والتجهيزات والمعدات والموارد الصحية على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي والمحلي وخاصة بالعالم القروي، وتعزيز منظومة التضامن والتغطية الصحية، وذلك بشراكة بين الإدارات والمؤسسات العمومية المعنية والجماعات الترابية والمنظمات غير الحكومية، ومراجعة حكامة وقواعد البنيات الاستشفائية بشكل عميق وذلك باعتماد التمويل المبني على النتائج، إنشاء أقطاب جهوية للمستشفيات العمومية بشراكة مع الجهات مع تعزيز استقلاليتها الإدارية والمالية ، تأهيل المراكز الاستشفائية الجامعية على المستويين المادي وتعزيز استقلاليتها، فتح مستشفيات إقليمية في الأقاليم التي لا تتوفر عليها إلى حد الساعة، تجميع الخدمات في مراكز صحية قروية مؤهلة ، تكثيف تجربة إحداث وحدات طبية ومستشفيات متنقلة بالجهات التي تعاني خصاصا حادا في المرافق الصحية والموارد البشرية وذلك في إطار تفعيل برنامج وطني للوحدات الطبية والمستشفيات المتنقلة، دعم مبادرات الفاعلين المحليين والإقليميين والجهويين المندمجة والهادفة للنهوض بالخدمات الصحية بالأقاليم الهشة خاصة ما يتعلق ببرامج البنيات التحتية (مستشفيات، مستوصفات، مراكز الصحة...)، والتكوين والتحسيس، وتنمية برامج وقائية والتكفل بالأمراض المزمنة (القصور الكلوي)، وإحداث مساكن لمهني الصحة، وتنمية العرض الطبي، وأخيرا تعزيز وتأهيل مؤسسات الدعم الصحية، معهد باستور المغرب والمعهد الوطني للوقاية.

---

273 المادة الأولى من النظام الأساسي للتجمع الوطني للأحرار، كما صادق عليه المؤتمر الوطني الخامس، ص: 3.

274 التجمع الوطني للأحرار، المشروع المجتمعي، جمادى الثانية 1418، أكتوبر 1997، ما بعد ميثاق المغرب، الرباط، ص: 20.

275 برنامج الأحرار، الموقع الرسمي https://programme.rni.ma/

276 البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية، الانتخابات التشريعية، 7 أكتوبر 2016، ص: 52-53-54.

- تحسين الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين وذلك من خلال تعزيز وتدعيم الحكامة والبرامج الصحية، وإصلاح القطاع الصيدلي، وأيضا تحقيق التغطية الشاملة من أجل تمكين جميع المواطنين من الولوج للخدمات العلاجية والرعاية الصحية وحماية المستهلكين ومستعملي الخدمات الصحية وحمايتهم.
- جعل صحة الأم والطفل أولوية وطنية استراتيجية وتعزيز المواد البشرية وتحسين تدبيرها.

الفقرة الخامسة – حزب التقدم والاشتراكية:

حصل حزب التقدم والاشتراكية على الترخيص القانوني للعمل السياسي العلني بتاريخ 23 غشت 1974، وقد شارك الحزب في تسيير القطاع في حكومة عبد الاله بن كيران بالبروفيسور الحسين الوردي من 8 يناير 2012 إلى 19 يونيو 2016.

ويستلهم مقومات هويته الفكرية والإيديولوجية من المثل السامية للفكر الاشتراكي التحرري الإنساني، ومن كل ما هو تقدمي في التراث الحضاري والثقافي للأمة المغربية، وباستحضار التجارب الإيجابية للشعوب، وما راكمته في مجال حماية والنهوض بحقوق الإنسان، وفي انفتاح على التطور العلمي وما حققته البشرية من تقدم، وأيضا الاهتمام بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة وطنيا ودوليا، كما تنهل هوية الحزب من غنى الثقافة الوطنية وعراقة الحضارة المغربية وخصوبة التجربة التاريخية لبلادنا، وأيضا من قيم الدين الإسلامي و تعاليمه السمحة ومن ثوراتنا العربي والأمازيغي والإفريقي المتنوع والمتعدد الروافد[277].

❖ **الصحة بالنسبة لحزب التقدم والاشتراكية:**

يطمح الحزب على تعميم الحماية الاجتماعية والصحية في توسيع نطاق الاستفادة من نظام التقاعد، وتحسين الحماية الاجتماعية للمسنين[278]، ولقد شكل العلاج والوقاية العدالة في الولوج إلى الخدمات الصحية والتغطية الاجتماعية عبر التأمين الصحي، دعم الموارد البشرية للقطاع الصحي.

الخاتمة:

من خلال ما سبق، يتبين أن الأحزاب السياسية لها دور مرموق في المجتمع، فهي تقوم بربط الشعب بالحكومة والحكومة بالشعب، كما تعتبر همزة وصل بين مختلف الجماعات السياسية في الدولة، وتسعى الأحزاب السياسية بناء على التوجهات الملكية تبني طرق جديدة لتطوير الصحة وضمان نتائج صحية أفضل، كما تعمل على تحقيق مصالح المجتمع، وتكوين ثقافة سياسية لدى الأفراد. وقد حققت الأحزاب السياسية تقدم واسع في تحسين خدمات القطاع الصحي ومعالجة التحديات التي تواجه نظم الرعاية الصحية من خلال الحث على تأهيل البنيات التحتية الصحية والحث على تعميم التغطية الصحية، وتوفير الأمن الدوائي وتعزيز الوقاية كنهج شمولي، ويتبين أن الحق في الصحة من أول ما عرف من حقوق للإنسان لارتباطه بأساس حقوق الإنسان وهو الحق في الحياة، كما حضي باهتمام القوانين الدولية والتشريعات الوطنية، وقد عملت الدولة المغربية على تحقيق مشاريع عدة لإصلاح القطاع الصحي من أجل تعزيز الوصول الفعال إلى الحق في الصحة باعتبار الصحة خدمة عمومية تقع في صميم حماية الأمن القومي والسيادة.

لائحة المراجع

1- الكتب:

- **مصطفى عبد الله خشيم**، موسوعة علم السياسة – مصطلحات مختارة-، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الطبعة الثانية 2004
- **محمد ظريف**، الأحزاب السياسية المغربية من سياق المواجهة إلى سياق التوافق 1943-1999، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001.

277 المؤتمر الوطني العاشر، نفس ديمقراطي جديد، مشروع القانون الأساسي، اللجنة المركزية 2018/02/17، ص: 1.

278 المؤتمر الوطني الحادي عشر 11-12-13 نونبر 2022، مشروع الوثيقة السياسية، ص: 38.

- **أحمد بوجداد**، الملكية والتناوب، مقاربة لاستراتيجية تحديث الدولة وإعادة إنتاج النظام السياسي بالمغرب، الدار البيضاء، مطبعة النجاح، 2000.
- دليل مرجعي في مجال حقوق الإنسان، اللجنة المشتركة المكلفة بتنفيذ البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2000.

2- القوانين:

- **دستور المملكة المغربية لسنة 2011**، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم1.11.91 بتاريخ 27 من شعبان 1432 الموافق ل 29 يوليو 2011المنشور بالجريدة الرسمية عدد5964 مكرر، الصادرة بتاريخ 28 شعبن 1432 (30 يوليو 2011)، ص: 3600.
- **دستور المملكة المغربية لسنة 1992**، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.92.155 صادر في 11 من ربيع الأخر 1413 (9 أكتوبر 1992) المنشور بالجريدة الرسمية عدد 4172 بتاريخ 16 ربيع الآخر 1413 (14 أكتوبر 1992)، ص: 1247.
- **دستور المملكة المغربية لسنة 1996**، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.157 صادر في 23 من جمادى الأولى 1417(أكتوبر 1996) المنشور بالجريدة الرسمية عدد 4420 بتاريخ 26 من جمادى الأولى 1417 (10 أكتوبر 1996)، ص:281.
- **دستور المملكة المغربية لسنة 1962**، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف الصادر في سادس جمادى الثانية 1382 موافق رابع نونبر 1962 بشأن الاستفتاء بتاريخ يوم الجمعة سابع عشر رجب 1382 موافق رابع عشر دجنبر 1962.
- **دستور المملكة المغربية لسنة 1970**، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم1.70.177 بتاريخ 27 جمادى الأولى 1390(31 يوليوز 1970).
- **دستور10 مارس 1972** الذي عدلت ثلاث من فصوله (21-43-95) باستفتاءين الشعبيين بتاريخ 23 ماي 1980.
- القانون رقم **65.00** بمثابة **مدونة التغطية الصحية الأساسية**، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02 296 بتاريخ 25 رجب 1423 (3 أكتوبر 2002)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5058، الصادرة بتاريخ 16 رمضان 1423 (21 نوفمبر 2002)، ص: 3449.
- القانون الإطار رقم **34.09** المتعلق **بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات**، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.83 بتاريخ 29 من رجب 1432 (2 يوليو 2011)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5962، الصادرة بتاريخ 19 شعبان 1432 (21 يوليو 2011)، ص: 3497.

3- الاتفاقيات والعهود:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد وقع عليه المغرب بتاريخ 19 يناير 1977 وتم إيداع وثائق المصادقة يوم 3 ماي 1979، وتم نشر الاتفاقية بموجب الظهير الشريف 1.79.186 بتاريخ 17 ذي الحجة 1399 (8 نونبر 1979)، وصدر بالجريدة الرسمية عدد 3525 بتاريخ 6 رجب 1400 (21 ماي 1980)،

4- المجلات:

- **أحمد عطا الصفطى**، ضمانات الحق في الصحة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، عدد خاص بالمؤتمر الدولي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة مدينة السادات جمهورية مصر العربي، المجلد 8، العدد 4، سبتمبر 2022
- **عبد اللطيف السملالي**، المعارضة في عهد جلالة المغفور له الحسن الثاني، الندوة الدولية حول: الحسن الثاني سيرة وأمجاد، الرباط، 6-9 يوليوز 2000، منشورات جمعية رباط الفتح المطبعة الملكية، 1422 هـ 2001 م
- المؤتمر العام السابع عشر لحزب الاستقلال، الرباط29-30 شتنبر و1 أكتوبر 2017، المحور الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة، منشورات المركز العام لحزب الاستقلال، الرباط، 2017،

- المناظرة الوطنية الثانية للصحة بمراكش، 1 و2 و3 يوليوز 2013، التقرير العام حول موضوع "من أجل حكامة جديدة لقطاع الصحة".

5- المو اقع الالكترونية:

- المؤتمر العام السابع عشر لحزب الاستقلال، الرباط 29-30 شتنبر و1 أكتوبر 2017، محور الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية، منشورات المركز العام لحزب الاستقلال، الرباط، 2017.
- حزب الحركة الشعبية، النظام الأساسي، https://alharaka.ma-
- المؤتمر الوطني التاسع، مؤتمر التحديث والتجديد، الرباط في 9-10-11 نونبر 2001، الطبعة الأولى، منشورات الحركة،
- حزب الحركة الشعبية، النظام الأساسي، https://alharaka.ma-
- المؤتمر الوطني الحادي عشر 11-12-13 نونبر 2022، مشروع الوثيقة السياسية.
- التجمع الوطني للأحرار، المشروع المجتمعي، جمادى الثانية 1418، أكتوبر 1997، ما بعد ميثاق المغرب، الرباط.
- برنامج الأحرار، الموقع الرسمي https://programme.rni.ma
- البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية، الانتخابات التشريعية، 7 أكتوبر 2016.
- دستور منظمة الصحة العالمية https://apps.who.int/gb/bd/PDF/bd47/AR/constitution-ar.pdf

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

وضعية الإماء السودوات في المجتمع التطواني خلال القرن التاسع عشر: الأدوار الأسرية، المصير القانوني، وإشكاليات التسري و الاستغلال الجنسي

The Status of Enslaved woman in 19th Century Tetouan: Domestic Roles, Legal Destinies, and the Complexities of Concubinage and Sexual Exploitation.

الدكتور : حسن أكدي
دكتور في حقل التاريخ الاجتماعي
أكاديمية التربية والتكوين لجهة طنجة تطوان الحسيمة
الباحثة : لبنى الرهوني
طالبة باحثة في سلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي بتطوان.

الملخص
يتناول المقال أدوار الإماء في المجتمع التطواني خلال القرن 19م، مبينا أن وظائفهن لم تقتصر على الخدمة المنزلية فحسب، بل امتدت لتشمل الوساطة في الزواج، والمشاركة في الطقوس الاحتفالية، بالإضافة إلى حضورهن في البنية التعاقدية للزواج كجزء من الصداق،وكونهن من الممتلكات القابلة للتداول.
من زاوية أخرى، يستوجب تناول ظاهرة "التسري" ومقاربتها بوصفها ممارسة مؤطرة ببنيات السلطةآنذاك، مع تحليل التوتر البنيوي بين الخطاب الأخلاقي والفقهي المعلن، وبين واقع الممارسات اليومية المتسمة بالاستغلال والعنف الممارس ضد الإماء السودوات، لاسيما القاصرات منهن. ومن خلال نموذج دال يتمثل في قصة "الآمة مبروكة" داخل إحدى بيوت الأعيان، تسعى المقالة إلى تفكيك آليات الإخضاع القائمة على الترهيب والتدجين وإعادة تشكيل الوعي. ويخلص التحليل إلى أن مثل تلك الممارسات كانت تندرج ضمن نسق اجتماعي متكامل يعيد إنتاج الهيمنة ويكرس علاقات السيادة داخل الفضاء المنزلي للنخبة.
الكلمات المفتاحية: التسري، الأمة السوداء، العبودية، العتق، تطوان القرن التاسع عشر

Abstract
This article examines the roles of enslaved women in 19th –Century Tetouan, contending that their functions transcended domestic labor. Their roles extended to matrimonial meditation and participation in ceremonial ritual, in addition to their positioning within the contractual framework of marriage as dowry components and exchangeable property.
Furthermore, the study situates concubinage as a practice framed by contemporary power structures, analysing the tension between formal moral and jurisdictional discourses and the reality of daily practices characterized by exploitation and violence – particularly against minors. Though a case study of the enslaved woman " Mabrouka " within a notable household, the article deconstructs mechanisms of subjugation rooted in intimidation, domestication, and the reshaping of consciousness. The analysis concludedes that such practices were embedded within an integrated social system that reproduced domination and reinforced hierarchical control within elite domestic spaces.
Keywords: Female slave concubinage, Black Enslaved woman, Slavery, Manumission, 19th –century Tetouan.

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

المقدمة

يعدّ موضوع الإماء من القضايا التي تندرج ضمن تاريخ الفئات المهمشة، التي ظلّت لفترة طويلة خارج مركز الاهتمام في الدراسات التاريخية، رغم حضورها الفعلي والمؤثر داخل البنية الاجتماعية للمجتمعات التقليدية. ويكتسي هذا الموضوع أهمية خاصة في شمال المغرب، ولا سيما بمدينة تطوان، حيث تكشف المصادر العدلية وكتب النوازل الفقهية عن حضور لافت للإماء داخل الحياة اليومية، سواء في المجال الأسري أو الاجتماعي أو الاقتصادي. غير أن الأمة لم تكن مجرد عنصر هامشي داخل الأسرة، بل اضطلعت بوظائف متعددة ومتشابكة، شملت الأعمال المنزلية الشاقة، والمساهمة في الطقوس الاجتماعية، إلى جانب أدوار ذات طابع أسري كالإرضاع والتربية، ومع ذلك، فإن هذا الحضور القوي داخل البيت يقابله وضع قانوني واجتماعي قائم على التبعية والاستغلال، إذ برزت ظاهرة التسري، كأحد تمظهرات هذا الاستغلال، حيث تحولت الأمة في كثير من الأحيان إلى موضوع للاستغلال الجنسي تحت غطاء شرعي وقانوني، مما جعل جسدها مستباحا ضمن علاقات القوة التي تحكم الفضاء المنزلي للنخبة.

ومع التحولات التي شهدها المجتمع خلال القرن التاسع عشر، برز العتق باعتباره آلية مركزية لإعادة تشكيل وضعية الإماء، حيث انتقلن – نظريًا – من وضعية الرق إلى وضعية الحرية، غير أن هذا الانتقال لم يكن بالضرورة نهاية لمعاناة هذه الفئة، بل فتح أمامها مسارات جديدة اتسمت في كثير من الأحيان بالهشاشة والغموض، خاصة في ظل محدودية اندماجهن داخل المجتمع واستمرار بعض أشكال الوصم الاجتماعي.

للإجابة عن هذه الإشكالية، اعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي، القائم على استنطاق المادة المصدرية، خاصة الرسوم العدلية وعقود الوصايا والحوالات الحبسية، إلى جانب كتب النوازل الفقهية و كتابات الرحالة، وذلك من خلال تحليل مضامينها وربطها بسياقها الاجتماعي والاقتصادي.

بناء على ذلك، تتجلى أهمية هذا البحث في جانبين أساسيين: يتمثل الأول في سد فراغ معرفي من خلال كسر الصمت التاريخي حول فئات اجتماعية مهمشة أقصتها أيديولوجيا السلطة ونخب الأسر الكبر ى، أما الثاني فيتمثل في استنطاق مادة وثائقية غنية تشمل عقود البيع والشراء، والحوالات الحبسية، وكتابات الرحالة، . أما أهداف البحث فتتمثل في الكشف عن التناقض بين الخطاب الأخلاقي والممارسة الواقعية تجاه هذه الفئة المستضعفة في تاريخ تطوان، مع إبراز الدور الوظيفي والرمزي لها داخل البنية الاجتماعية لتطوان خلال القرن التاسع عشر .

وانطلاقا من اعتبار الإماء السوداوات في تطوان خلال القرن 19م يعتبرن نتاجا لبنية اجتماعية واقتصادية وقانونية كرست تشيئ الجسد الأنثوي الزنجي، مما أسهم في انعكاسات هذه البنية على مساراتهن داخل المجتمع سواء في حالة الاستعباد أو بعد العتق، تتحدد إشكالية البحث في التساؤلات التالية:

- إلى أي حد يمكن اعتبار الإماء فاعلات داخل البنية الأسرية والاجتماعية بتطوان، رغم خضوعهن لمنظومة الرق وممارسات التسري القهرية؟

وهل شكّل العتق انتقالًا فعليًا نحو الحرية، أم مجرد تحول شكلي أعاد إنتاج أشكالا جديدة من الهشاشة والتهميش؟

- أين يتجلى الاستغلال الجنسي للإماء السوداوات في بيوت السادة بتطوان القرن 19 م؟

ولسبر أغوار هذه المفارقة بين الدور الاجتماعي والواقع الاستغلالي للأمة السوداء، ينطلق البحث من فرضيتين أساسيتين:

الأولى: أن العتق لم يكن كافيا لضمان اندماج اجتماعي للإماء، بل ظل وضعهن بعد التحرر هشا وخاضعا لإعادة إنتاج علاقات الهيمنة داخل المجتمع التطواني.

الثانية: تفترض أن ممارسة التسري بالإماء السوداوات لم تكن مجرد سلوك عابر، بل تعبيرا عن تراتبية فئوية وإثنية، استخدم فيها الاستغلال الجنسي كآلية لتكريس سيادة النخبة وإنتاج علاقات الهيمنة، مما جعل الأمة تعاني من استغلال مزدوج، اقتصادي كقوة عمل منزلية، وجسدي كموضوع للمتعة.

أولا: الإماء في المجتمع التطواني: الأدوار الوظيفية والاجتماعية داخل البنية الأسرية

في قلب البنية الاجتماعية التقليدية بشمال المغرب خلال الفترة المدروسة، شكّلت الإماء عنصرًا أساسيًا ضمن قوة العمل المنزلية، حيث أُسندت إليهن مهام يومية شاقة ومتعددة، شملت إعداد الطعام، وتنظيف البيت، ورعاية الأطفال، ومرافقة سيدات البيوت، فضلًا عن القيام بمختلف الأشغال المرتبطة بتدبير الحياة المنزلية.

لم تكن الأمة مجرد خادمة بالمعنى البسيط، بل كانت عنصر عمل يخضع لتوظيف مكثف داخل الأسرة المالكة لها، في إطار علاقة قائمة على التبعية والاستغلال.

كما اضطلعت الإماء بأدوار اجتماعية تتجاوز الوظيفة المنزلية، إذ ارتبط حضورهن بمظاهر الوجاهة الاجتماعية،[279] خاصة لدى الأسر الميسورة التي كانت تتباهى بعدد الإماء داخل منازلها، ولا سيما الإماء الزنجيات اللواتي اشتغلن في الخدمة المنزلية. ويبدو أن وجود الأمة داخل البيت كان، في بعض الحالات، عنصرًا من عناصر التوازن الأسري، حيث كانت تضطلع بجزء كبير من الأعباء المنزلية. في هذا السياق، يورد الرحالة الأمريكي ستيفان بونزال وصفًا لبيت بريشة بتطوان، مشيرًا إلى فخامته وكثرة الإماء فيه، حيث تحدث عن وجود عدد من الإماء السودانيات اللواتي كنّ يقمن بمختلف أعمال الخدمة داخل القصر، بما يعكس بوضوح مكانة هذه الفئة داخل النظام الاجتماعي بقوله: «أما الدار التي يقيم فيها فعبارة عن قصر واسع الأرجاء متعدد الإماء، زينت أرضه وجدرانه بأجمل أنواع الزليج اشتهرت تطوان بصنعة. أما الطابق العلوي الذي يتكون منه الحرم فقد رفع على أعمدة مرمرية بديعة، وكان قسم الحريم 20 امرأة أو بالأحرى 20 فتاة تتراوح أعمارهن بين الثانية عشرة والعشرين. إن أربعة أو خمسة من السودانيات الموشومات كنّ يقمن بالخدمة، وقد تحلينا بأقراط من النحاس أو البرونز»[280]. ويكشف هذا الوصف عن توظيف الإماء، خاصة السودانيات، كعنصر أساسي في خدمة الفضاء الأرستقراطي، حيث لم يقتصر دورهن على العمل المنزلي، بل ارتبط أيضًا بإبراز مظاهر الترف والوجاهة، بما يعكس تداخلاً بين الوظيفة الاقتصادية والدلالة الرمزية داخل المجتمع التطواني.

اتسمت وظائف الإماء داخل المجتمع التطواني بالتعدد والتداخل، حيث توزعت بين مهام خدمية وأخرى إنتاجية، وهو ما يعكس مرونة توظيف هذه الفئة داخل البنية الأسرية.

- مهارات الطبخ وقيمتها ضمن الوظائف الإنتاجية المنزلية

من بين الوظائف المتخصصة التي اضطلعت بها الإماء داخل المجتمع التطواني، تبرز خدمة المطبخ بوصفها مجالًا يتطلب مهارات دقيقة، جعلت من بعض الإماء الطباخات عنصرًا نادرًا ومرتفع القيمة في سوق النخاسة. فقد اشتهرت إماء تطوان بتمكنهن من فنون الطبخ، خاصة إعداد الحلويات والأطباق المحلية، وهو ما تؤكده وثيقة تعود إلى سنة 1898م، حيث يشير أحد أعيان الدولة إلى صعوبة العثور على إماء تطوانيات متمكنات في هذا المجال، نظرًا لندرة من يجمعن بين المهارة والإتقان، إذ ورد فيها ما يلي: «فقد دعت الحاجة الأكيدة إلى أربع إماء تطوانيات نجيبات لهن المعرفة التامة بأنواع الحلويات والطبخ التطواني، من البارعات فيما ذكر، فنحبك أن تبالغ المجهود في البحث عنهن وتيسرهن على كيفية المذكورة فأجابه بصعوبة العثور عليهن»[281].

تشير المعطيات إلى أن هذه الكفاءة لم تكن عفوية، بل ارتبطت بعملية تكوين غير مباشر داخل بيوت الأسر الوجيهة، حيث كانت الإماء يتلقين تدريبًا عمليًا في فنون الطبخ، بما يضمن تلبية حاجيات هذه الأسر. كما تفيد بعض الإشارات أن السلطة المخزنية أولت اهتمامًا بهذه المهارات،[282] إذ ارتبطت بتدبير البلاط ومجالس الضيافة، خاصة في عهد السلطان عبد الرحمن، حيث تم توجيه بعض الإماء لاكتساب خبرة في هذا المجال داخل الأوساط التطوانية.

---

(279) عبد العزيز غورد و، **آخر العبيد الرق في مغرب القرن العشرين**، مكتبة قرطبة، وجدة، ط 1، يونيو 2024، ص121.

(280) محمد داود، **عائلات تطوان**، مطبعة الخليج العربي، تطوان، ط الأولى، 2017م، ص48-49.

(281) محمد الناجي، جند وخدام وسراري الرق في المغرب، ترجمة محمد الغرايب، منشورات فالبا، ط 1، 2018ص39.

(282) نفسه، ص 40.

من جهة أخرى، لفتت هذه المهارات انتباه الرحالة الأوروبيين، ومنهم أوجيست موليراس، الذي أبدى إعجابه بتنوع الأطباق وجودتها، واصفًا مشهد تقديم عدد كبير من الأطعمة التي تعكس براعة الطباخة ومكانتها داخل البيت بقوله:«قدمت الزنجية عدداً كبيراً من الأطباق بلغ عددها عشرين تقريباً، مما أذهل الدرويش، ووضعت مائدة واطئة قرب الفراش، وشرع الرجلان في الأكل، بحيث كان الجوال جالساً فوق الزربية والقائد فوق السرير، والذواق الذكي كان محمد يأكل من كل الأطعمة، مبرراً ذلك بالرغبة في معرفة مهارات الطباخة»[283].

يمكن تفسير هذا التميز بكونه امتدادًا للتقاليد الأندلسية التي تميز بها المطبخ التطواني، حيث انتقلت هذه المعارف إلى الإماء، خاصة الزنجيات، عبر الاحتكاك اليومي داخل بيوت الأسر الثرية.

ومن النماذج البارزة في هذا المجال، الطاهية "جوهرة بنت مبروك"، [284] التي حظيت بمكانة خاصة، إلى درجة أن مولاي الحسن الأول طلب إرسالها دون غيرها، مما يعكس القيمة العالية التي اكتسبتها بعض الإماء بفضل مهاراتهن. ويبرز هذا المثال إمكانية تحوّل بعض الإماء، بفضل كفاءاتهن، من موقع التبعية الصرفة إلى موقع يتيح لهن هامشًا من التقدير داخل دوائر السلطة، دون أن يعني ذلك بالضرورة تحررهن من البنية العامة للهيمنة.

- الإماء والطقوس الاحتفالية: الوظائف الاجتماعية والرمزية في مؤسسة الزواج:

لم يقتصر حضور الإماء في المجتمع التطواني على الأعمال المنزلية، بل امتد ليشمل مختلف مراحل ومظاهر مؤسسة الزواج، حيث اضطلعن بأدوار متعددة تجمع بين الوظيفة الاجتماعية والرمزية والاقتصادية. ففي مرحلة الخطبة، لعبت الأمة دور الوسيط غير المعلن بين الخاطب والمخطوبة، في ظل أعراف كانت تحدّ من رؤية الرجل لخطيبته قبل الزواج، [285] إذ كانت تنقل الأخبار بين الطرفين، وقد تتيح للخاطب فرصة رؤية الفتاة في إطار يحافظ على القيم السائدة، مما يجعلها فاعلًا أساسيًا في تيسير هذا الارتباط، ضمن شبكة علاقات اجتماعية غير رسمية تحكم مسار الزواج. يكشف هذا الدور عن موقع وسيط تحتله الأمة داخل البنية الاجتماعية، حيث تتحرك بين المجالين الخاص والعام، وتؤدي وظائف لا يمكن للأطراف الحرة القيام بها في ظل القيود الاجتماعية.

على مستوى الطقوس الاحتفالية، ساهمت الإماء في تنظيم مراسم الزواج، حيث أُنيطت بهن مهام حمل جهاز العروس (الشوار)، وإخبار المدعوين بمواعيد الاحتفال، والمشاركة في المواكب، مستفيدات من هامش الحركة الذي أتيح لهن، خاصة الإماء السود. كما يشير محمد الرهوني إلى دور بعض الإماء، الملقبات بـ"العراطة"،[286] في دعوة الناس إلى حضور مناسبات الزواج وفق برنامج احتفالي محدد. ومن النماذج البارزة في هذا السياق "فتح الزهر بنت فاتح"،[287] التي اشتهرت بمرافقة العروس ليلة زفافها، متقدمة الموكب وهي تحمل الشموع، في مشهد يعكس الحضور الرمزي للإماء داخل الطقوس الاجتماعية. ويعكس هذا الحضور البارز للإماء في المواكب الاحتفالية وظيفة رمزية تتجاوز البعد الخدمي، حيث يسهمن في إخراج الطقوس الاجتماعية وإضفاء طابع جماعي عليها.

لم يقتصر حضور الإماء على الجانب الطقوسي، بل امتد إلى البنية التعاقدية للزواج، حيث أُدرجت الأمة ضمن مكونات الصداق في بعض عقود النكاح، خاصة لدى الأسر الميسورة، كنموذج عقد زواج محمد بن الطيب الشريف وفاطمة بنت الفقيه هيسور 1233 هـ/ 1817 م، بما يعكس قيمتها الاقتصادية ودلالتها الاجتماعية المرتبطة بالجاه والتمايز الطبقي. كما تكشف كتب النوازل

(283) اوجيست موليراس، المغرب المجهول، اكتشاف الريف، ترجمة عز الدين الخطابي، منشورات تفراز، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط الأولى 2007ج2، ص 171.

(284) ابن عزوز محمد حكيم، تطونيات في ذاكرة التاريخ، مطبعة الخليج العربي، تطوان، 2001م.، ص66.

(285) أنطونيو دي سان مارتين، مدينة النعاس رحلة إلى داخل المغرب، ترجمة مصطفى الورياغلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2018،ص 71.

(286) الرهوني أحمد، عمدة الراوين في تاريخ تطاوين، تحقيق جعفر بن الحاج السلمي، منشورات جمعية تطاون أسمير، مطبعة الخليج العربي، تطوان، ط 2007.، ص 200.

(287) ابن عزوز حكيم، تطونيات في ذاكرة التاريخ، م س، ص50.

الفقهية عن نزاعات حول ملكية الإماء أو قيمتهن، سواء بين الزوجين أو مع الورثة،[288] وهو ما يدل على أن الأمة كانت تُعامل كمال قابل للتملك والتداول داخل العلاقات الأسرية، في ظل عدم استقرار أسعارها. ويكشف ذلك عن مفارقة أساسية، تتمثل في حضور الأمة كفاعل اجتماعي داخل الطقوس، مقابل استمرار اختزالها كموضوع للملكية داخل البنية القانونية، بما يعكس الطبيعة المركبة لموقعها داخل المجتمع التطواني.

- وظيفة الإرضاع:

بين الرعاية البيولوجية وبناء روابط القرابة: تمثل وظيفة الإرضاع أحد أبرز الأدوار التي اضطلعت بها الأمة داخل الأسرة بتطوان خلال الفترة المدروسة، حيث لم تكن هذه الوظيفة مجرد ممارسة بيولوجية فحسب، بل كانت تحمل أبعادًا اجتماعية وصحية مهمة، إذ أسندت في بعض الأسر الغنية مهمة إرضاع الأطفال إلى الإماء، وفق شروط دقيقة حددتها كتب النوازل الفقهية،[289] من بينها أن تكون المرضعة شابة، سليمة البنية، ذات صدر مناسب، مع التأكد من جودة لبنها من حيث اللون والرائحة والقوام.[290] قد أفضى هذا الإرضاع إلى نشوء رابطة قرابة بالرضاعة بين الطفل والمرضعة، وهو ما كان يترتب عنه آثار شرعية واجتماعية مهمة داخل المجتمع. كما تشير بعض الشواهد إلى ممارسة هذه الوظيفة من قبل إماء، سواء كنّ سوداوات أو بيضاوات، مما يدل على أن الإرضاع لم يكن مرتبطًا بلون معين بقدر ما كان مرتبطًا بالكفاءة والقدرة على تلبية شروط هذه المهمة.

يعكس اعتماد الأسر على الإماء في هذا الدور مكانتهن داخل البنية الأسرية، حيث لم تكن وظيفة الإرضاع مجرد خدمة، بل كانت تتطلب ثقة كبيرة بالنظر إلى ما يترتب عنها من تأثير مباشر على صحة الطفل ونشأته، فضلًا عن ما قد ينجم عنها من روابط قرابة تثبتها الأعراف والفقه.

كما تطرح هذه الممارسة إشكالات مرتبطة بتصورات المجتمع حول اختلاط الأنساب وحدود العلاقة بين الطبقات، خاصة في ظل غياب معطيات كافية تسمح بالحسم في مدى شيوع هذا الأمر أو تقبله، غير أن بعض المؤشرات تدل على أن الإرضاع كان ممارسة مألوفة داخل الأوساط الميسورة، دون أن يثير بالضرورة رفضًا اجتماعيًا ظاهرًا.

- وظيفة التنشئة:

الإماء كفاعلات في بناء السلوك والقيم داخل الأسرة: ساهمت الأمة بدور تربوي بارز داخل الأسر بشمال المغرب، حيث لم يقتصر حضورها على أداء الخدمات المنزلية، بل امتد إلى الإسهام في تنشئة الأطفال منذ مراحلهم الأولى، خاصة في الأسر الميسورة التي خصصت لهن مكانة مميزة، وأطلقت عليهن تسميات محلية مثل "دادا" أو "طاطا".[291] وتعكس هذه التسمية دلالات لغوية وثقافية قد ترتبط بعفوية لسان الطفل في سنواته الأولى، حيث يطلق على الأمة أسماء محببة وبسيطة، مثل مناداة الأمة "مباركة" باسم "كوكا"، وهو ما يعكس عمق الألفة التي تنشأ بين الطفل ومربيته.

يكشف هذا التفاعل اليومي عن تشكل علاقة وجدانية قوية بين الطرفين، حيث تؤثر الأمة في سلوك الأطفال وتوجهاتهم، وتكتسب موقعًا محوريًا داخل الأسرة باعتبارها مربية ومرشدة، خاصة وأنها تتحمل مسؤولية مراقبتهم وتوجيههم في غياب الوالدين. وقد ساهم هذا الاحتكاك المستمر في خلق روابط عاطفية عميقة، قد تبلغ حد التأثير النفسي في حال فقدان الأمة أو انفصال الطفل عنها نتيجة البيع أو الوفاة.

(288) العلمي عيسى بن علي الحسيني، النوازل، تحقيق المجلس العلمي بفاس، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، 1983.ج 1، ص 20.

(289) ا الوزاني أبي عيسى سيدي المهدي ، النوازل الجديدة الكبرى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1996م.ج 6، ص10.

(290) حسين محمود خالد، **الرقيق والحياة الاجتماعية خلال القرون الأربعة الأولى للإسلام**، مصر العربية للنشر والتوزيع ط 1، 2009، ص145.

(291) جعفر ابن الحاج السلمي، العبيد والثقافة الزنجية في تطوان، في القرن الرابع عشر الهجري، حتى ندرة المجتمع التطواني والتطور العمراني والمعماري، تنسيق د.ا محمد بن عبود، ، منشورات كلية الاداب والعلوم الإنسانية بتطوان، ط 5، 2009.ص16.

كما حظيت بعض الإماء بثقة كبيرة داخل الأسرة، ما منحهن سلطة غير رسمية في تدبير شؤون الأطفال والإشراف على تربيتهم، وهو ما جعل دور "الدادة" يتجاوز حدود الخدمة ليصبح دورًا تربويًا واجتماعيًا متكاملًا، حيث كنّ يُقابلن بالاحترام والتقدير داخل البيت،[292] هذا ما أكدته الباحثة حسناء داوود بقولها: «ومن الجدير بالذكر أن الصلة التي كانت تجمع بين بعض الإماء وبين أهل البيت الذي يعشن فيه كانت تقوى وتتوثق أحياناً إلى حد كبير، حتى ليظن أن الأمة فرد من أفراد الأسرة التي تعيش في كنفها، وذلك لشدة المحبة التي تكنها لهم والإخلاص الذي يميز أفعالها وأقوالها ومشاعرها نحوهم، الأمر الذي يجعلهم يبادلونها نفس الشعور ويقابلونها بنفس العواطف والأحاسيس»[293]. في حين ظل وضعهن الاجتماعي خارج هذا الإطار مرتبطًا بالوصم الاجتماعي المرتبط بوضعية الرق.

يبرز من خلال هذه المعطيات أن الأمة لم تكن مجرد خادمة، بل فاعلًا أساسيًا في عملية التنشئة الاجتماعية، إذ أسهمت في غرس القيم وبناء العادات اليومية لدى الأطفال، مما يجعل دورها التربوي أحد أهم الأدوار التي ميزت حضور الإماء داخل البنية الأسرية في تطوان ومحيطها.

تكشف دراسة أدوار الإماء في المجتمع التطواني خلال الفترة المدروسة عن حضور متعدد الأبعاد، لم يقتصر على العمل المنزلي، بل امتد ليشمل وظائف اجتماعية ورمزية واقتصادية أساسية. فقد ساهمت الإماء في تدبير الحياة اليومية داخل الأسر من خلال الأعمال الشاقة، كما اضطلعن بأدوار بارزة في مناسبات الزواج، والإرضاع، والتنشئة التربوية، مما جعل حضورهن عنصرًا فاعلًا في البنية الأسرية.

يُظهر تحليل هذه الأدوار أن الأمة لم تكن مجرد خادمة، بل فاعلًا اجتماعيًا ساهم في إعادة إنتاج النظام الأسري، رغم خضوعها لمنظومة تقوم على التبعية والاستغلال. كما تعكس مكانتهن داخل الأسر الثرية مفارقة بين الاعتراف بدورهن داخل البيت واستمرار تهميشهن اجتماعيًا خارجه.

وعليه، فإن حضور الإماء في المجتمع التطواني يبرز بوصفه ظاهرة مركبة تعكس تداخل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتدعو إلى إعادة قراءة موقعهن ضمن تاريخ الفئات المهمشة، ليس فقط كضحايا، بل أيضًا كعنصر فاعل داخل النسق الاجتماعي. إذا كانت هذه الأدوار تعكس حضور الإماء داخل البنية الأسرية، فإن وضعهن القانوني ظل رهينًا بمنظومة الرق، وهو ما يطرح مسألة مصيرهن عند الانتقال إلى الحرية.

ثانيا: من الرق إلى الحرية، مصير الإماء في ضوء الوثائق العدلية

شهدت المجتمعات الإسلامية عبر مختلف مراحلها التاريخية حضور نظام الرق باعتباره واقعًا اجتماعيًا واقتصاديًا، احتلت ضمنه الإماء موقعًا خاصًا، خضعن من خلاله لعلاقات ملكية وأحكام شرعية نظمت أوضاعهن وحددت حقوقهن وواجباتهن. ومع تطور الأوضاع وتغير السياقات، برز العتق بوصفه لحظة انتقالية حاسمة في مسار حياة الأمة، إذ تنقلها من وضعية المملوكة إلى وضعية المعتقة، بما يرافق ذلك من تحولات اجتماعية واقتصادية وقانونية. تُعد الرسوم العدلية من أهم المصادر التي تسعف في تتبع هذه الظاهرة، لما توفره من معطيات موثقة حول حالات العتق بتطوان، خاصة من خلال عقود الوصايا. غير أن هذه الوثائق، رغم أهميتها، تظل محدودة في الكشف عن المصير اللاحق للإماء المعتقات، ولا سيما من حيث اندماجهن داخل النسيج الاجتماعي. انطلاقًا من ذلك، يطرح هذا المحور جملة من التساؤلات المركزية: إلى أي حد تمكننا عقود الوصايا من رصد ظاهرة العتق؟ وهل تسعف هذه الوثائق في تتبع مصير الإماء المعتقات والكشف عن أوضاعهن بعد نيل الحرية؟

1. من العبودية إلى العتق: تمثلات الحرية في عقود الوصايا

تُظهر الوثائق العدلية، خاصة الحوالات الحبسية، كثرة الوصايا المتعلقة بالعتق داخل المجتمع التطواني خلال الفترة المدروسة، مما يعكس شيوع هذه الظاهرة واتساع حضورها في البنية الاجتماعية. كما يُلاحظ في المقابل قلة الدراسات التي تناولت موضوع

(292) Jose luis Mateo, Recordando **a las tatas mujeres dome sticas y esclaritud en tetuan** (**siglos 19-20**), Editorial comares, 2021, granada, p 178.

(293) داود حسناء، تطوان سمات وملامح من الحياة الاجتماعية، منشورات مؤسسة محمد داود للتاريخ والثقافة، مكتبة سلمى الثقافية، 2019، ص 130.

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

العتق في هذا المجال، باستثناء بعض الأعمال الرصينة، من بينها دراسة كل من الدكتور خالد الرامي والدكتور الإسباني خوصي لويس مثيو، الموسومة بـ:(La Gran Recompensa en otro mundo: esclavitud y manumisión en Tetuán (1800–1956)، التي كشفت من خلال الوثائق العدلية عن حالات العتق بتطوان خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.[294]

تدل المعطيات على أن العتق كان ظاهرة استثنائية أو نادرة، بل تشير المعطيات إلى أنه كان ممارسة مألوفة داخل المجتمع التطواني، حيث أعتق عدد من الأسر الغنية إماءها، بل وسعت في بعض الحالات إلى ضمان مورد عيش لهن بعد العتق، في إطار تصور يجمع بين الإحسان والمسؤولية الاجتماعية. ومن خلال تتبع عقود الوصايا التي خلفتها فئات من الخاصة قبل وفاتهم، يتضح أن العتق كان وسيلة شائعة لاستعادة الإماء لحريتهن، سواء عبر وصايا مباشرة أو عبر تدابير قانونية لاحقة.

كما شمل العتق الرجال والنساء على حد سواء، إذ سارع العديد من المالكين إلى تحرير عبيدهم قبل الوفاة، إما بدافع ديني أو إنساني، أو اعترافًا بالوفاء والخدمة الطويلة. ومن بين الأمثلة الدالة على ذلك، وصية التاجر الحاج أحمد الرزيني الذي أعتق أمته المسماة "الياسمين"[295].

يُلاحظ أن الدافع إلى العتق لم يكن محصورًا في الاعتبارات الإنسانية فحسب، بل كان يرتبط كذلك ببعد ديني، حيث اعتُبر العتق من أعمال البر ووسائل التقرب إلى الله، وصدقة جارية تعود بالنفع على الموصي في حياته وبعد مماته. ولم تقتصر هذه الممارسة على عتق الإماء الموجودات فعليًا في ملكية الأسر، بل امتدت أيضًا إلى وصايا تقضي بشراء أمة من ثلث التركة ثم تحريرها، كما في وصية السيدة رقية بنت السيد العربي العزيزي التطاونية التي ورد فيها: «الحمد لله أوصت المرأة السيدة رقية بنت السيد العربي العزيزي التطاونية أن قدر الله تعالى بموتها الذي لا بد منه [....] فيشتري من ثلث متخلفها أمة من وسط الرقيق قادرة على الكسب وينجز عتقها، وتلحق بأحرار المسلمين»[296].

كما عرفت هذه العملية نوعًا من الرقابة القانونية، حيث كان تنفيذ وصايا العتق يتم تحت إشراف أوصياء، كما في حالة وصية المرحومة عايشة بنت السيد محمد اللبادي، التي أوصت بشراء أمة وتحريرها، فقام كل من السيد عبد الكريم اللبادي والسيد محمد بن الحاج المهدي اللبادي بتنفيذ الوصية وشراء الأمة المسماة "فاطمة" ثم عتقها وإلحاقها بأحرار المسلمين[297]. يُسجل أيضًا تنفيذ وصية المرحومة رقية محمد راغون، التي أوصت بعتق أمة تُدعى "فطيمة الغرباوية"، حيث تولى أبناؤها السيد عبد الغفور، وعلي، وسيدي محمد اللبادي تنفيذ هذه الوصية وفق ما جاء في عقدها العدلي[298]،ويُظهر هذا أن الورثة غالبًا ما كانوا يلتزمون بتنفيذ وصايا العتق، بما يعكس حضورًا قويًا للقيم الدينية والاجتماعية المرتبطة بهذه الممارسة.

من خلال تتبع ما ورد في متون العقود العدلية، يتبين أن العتق كان ممارسة راسخة ومؤسسة داخل المجتمع التطواني، مما يعكس من جهة شيوع ظاهرة العبودية، ومن جهة أخرى انتشار ثقافة العتق كفعل إنساني وديني. ويكشف هذا التداخل بين الرق والعتق عن بنية اجتماعية مركبة، حيث لم يكن العتق مجرد انتقال قانوني من العبودية إلى الحرية، بل كان يحمل دلالات رمزية واجتماعية تعبر عن توازن بين السلطة والرحمة، وبين الامتلاك والتحرر.

لم تعد تمثلات الحرية داخل المجتمع التطواني خلال القرن التاسع عشر مقتصرة على المبادرات الفردية المرتبطة بالعتق، بل تأثرت أيضًا بالتحولات الدولية، خاصة في ظل تنامي الضغوط الأوروبية الرامية إلى الحد من ظاهرة الرق. فقد لعبت كل من فرنسا

(294) http //revistaseug.ugr.es

(295)رسم عدلي، 24 محرم 1289 هـ / 3أبريل1872م،خ د، و ت 1709 م 22.

(296)رسم عدلي، 29 ذي الحجة 1226 هـ / 14دحنبر 1812م،خ د، و ت 343م 6.

(297)رسم عدلي، 13 محرم 1243 هـ / 6 أغسطس 1827م، خ د، و ت 1779، م 23.

(298)رسم عدلي، 6 ذو القعدة 1295هـ/ 1 نونبر1878م، خ د، و ت 280، م 6.

وإنجلترا دورًا بارزًا في هذا السياق، من خلال بعثات دبلوماسية سعت إلى إقناع المخزن بضرورة إيقاف تجارة الرقيق [299]. يعكس هذا التدخل تحولًا في مفهوم الحرية، حيث لم يعد العتق مجرد فعل إحساني أو ديني، بل أصبح جزءًا من دينامية أوسع، تتداخل فيها الاعتبارات السياسية والدولية، وهو ما ساهم تدريجيًا في إعادة تشكيل تمثلات المجتمع لمفهوم الحرية وحدودها.

2. ما بعد العتق؟ تتبع أوضاع الإماء المعتقات من خلال العقود العدلية

يُلاحظ، في البداية، غيابٌ نسبيٌّ في المصادر التي تُعنى بتتبع المصير الذي انتهت إليه العديد من الإماء بعد عتقهن، وهو ما يجعل رصد أوضاعهن بعد التحرر مهمة صعبة، وتعتمد أساسًا على ما توفره العقود العدلية من إشارات متفرقة. غير أن المعطيات المتوفرة تُظهر أن بعض الأسر التي عاشت الإماء في كنفها كانت حريصة على تأمين مستقبلهن، من خلال توفير مصدر للعيش أو إبقائهن ضمن محيطها الاجتماعي.لا يُفهم من العتق، في كثير من الحالات، أنه كان استجابة لرغبة الإماء، بقدر ما كان يعكس رغبة الأسياد في تحصيل الأجر والثواب، حيث تضمنت العديد من الوصايا تبرعات ووصايا بالعتق، خاصة من طرف الفئات الميسورة، في إطار تصور ديني يجعل من العتق عملاً تقربيا.كما أن بعض الإماء، خاصة المنتميات إلى أسر الوجهاء والتجار، فضّلن الاستمرار في العيش في كنف أسيادهن رغم عتقهن، بالنظر إلى الامتيازات التي كن يتمتعن بها، مثل السكن والكسوة والمؤن والهبات، إضافة إلى ما كان يُمنح لهن من عطايا في المناسبات والأعياد [300]وهو ما يعكس أن العتق لم يكن دائمًا مقرونًا بالاستقلال الفعلي. اختارت فئة أخرى من المعتقات البقاء في علاقة مع أسيادهن، نظرًا لغياب بدائل اقتصادية، وافتقارهن إلى حِرَف أو موارد للعيش، مما كان قد يعرّضهن للتشرد أو الانزلاق نحو ممارسات هامشية كالغناء أو البغاء، أو حتى العودة إلى منظومة الرقيق عبر وسطاء (الدلالين) [301].وقد أشار السلطان الحسن الأول، في هذا السياق، إلى الصعوبات التي تواجه المعتوقين والمعتوقات في إيجاد عمل يضمن لهم الاستقلال الاقتصادي [302]كما عرفت بعض الحالات عودة المعتقات إلى وضعيات قريبة من العبودية خاصة عند ارتباطهن ببيوت المخزن، إذ إن عزل المسؤول المخزني ومصادرة أمواله[303]كان يترتب عنه إدراج الإماء ضمن الممتلكات المصادرة، مما يعيدهن إلى دوامة الهشاشة وربما العبودية من جديد.ورغم هذه الوضعية، استطاعت بعض الإماء المعتقات في شمال المغرب امتلاك بعض الممتلكات أو الموارد المالية، بفضل وفائهن لأسيادهن وخدماتهن الممتدة. وتُشير بعض الوثائق العدلية إلى هذا الجانب، كما في وثيقة:«الحمد لله حضر لدى شهيديه سالم معتق السيد السمار، وأشهد على نفسه أن ما وجب له إرثا في زوجه مبروكة معتقة الرزيني سامح فيه لابنته منها مريم لله وفي الله»[304]وهي وثيقة تُظهر أن الأمة مبروكة، رغم عتقها، تمكنت من اكتساب بعض الحقوق المرتبطة بالإرث، وإن لم تُفصّل طبيعة هذا الإرث أو حجمه.كما نجد نماذج أخرى لإماء معتقات تركن متروكًا بسيطًا، كما في حالة فرحة بنت فاطمة معتوقة مدينة، التي خلفت ممتلكات محدودة تتمثل في بعض الحلي (السوارين من الفضة مع صفائح ذهبية) ولباس تقليدي (قفطان وخمار)، قُدرت قيمتها بحوالي خمسين ريالا، حيث أوصت باستعمالها في تجهيز جنازتها وبعض أعمال الصدقة، [305] ويُستشف من ذلك أن متروكات المعتقات كانت في الغالب بسيطة، تعكس وضعًا اقتصاديًا محدودًا.

---

(299) الهاشمي ماجدة، "قانون إلغاء الرق في المغرب وتونس بين القرار السياسي والخطاب الديني والواقع الاجتماعي"، ضمن كتاب، الوثيقة والصورة والذاكرة، أعمال مهداة إلى روح الفقيد عبد الرحمن المودن، تقديم مصطفى الغاشي، تنسيق عبد الحي الخيلي، محمد الخداري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، ط1، 2022 مطبعة باب الحكمة، ص 220. (213 – 237).

(300) محمد الناجي، جند وخدام وسراري الرق في المغرب، م س، ص 134.

(301) نفسه، ص 133.

(302) جند وخدام وسراري الرق في المغرب، م س، ص، 133.

(303) نموذج القائد بن يوسف الذي صادر منه القائد محمد أشعاش أمة من متروكه وبأمر من السلطان (انظر عمر أشعاش، أسرة أشعاش التطوانية استرجاع ذاكرة الوثائق المخزنية والدبلوماسية والعائلية، مطبعة الخليج العربي، ط1، 2016،، ص 111 – 112.)

(304) رسم عدلي، 18 جمادى الأولى 1296 هـ/ 10 ماي 1896م، خ د، و ت 289 م6.

(305) رسم عدلي، فاتح الحجة 1310 هـ/ 16يونيو1893م، خ د، و ت 1663 م21.

في بعض الحالات، أوصت بعض الإماء بإرجاع ما في حوزتهن من ممتلكات إلى أصحابها، وعدم توريثها، كما في وصية رابحة دحبلون، حيث ورد في الوصية ما يأتي: «الحمد لله أوصى الصيفة رابحة دحبلون المعروفة [....] أنه إن قضى الله بوفاتها فإن الحوايج التي تحت يدها المعروفة بحوايج الملوك تدفع لأربابها كل واحد يعيد حاجته ويأخذها ولا تورث عنها لأنها ليس لها حظ فيها ولا تورثها أيضا، نافذا بعد الموت»(306).وهو ما يدل على أن بعض الممتلكات لم تكن مملوكة لهن قانونيًا، بل كانت في حكم الأمانة أو الاستعمال المؤقت.مع ذلك، فإن العقود العدلية، رغم كثرتها، لم تُسعف في تتبع المسارات اللاحقة للإماء المعتقات، إذ تكتفي غالبًا بالإشارة إلى فعل العتق دون التطرق إلى ما بعده، مما يترك حياة هؤلاء النساء بعد التحرر في حالة من الغموض، بسبب محدودية المادة المصدرية.على الرغم من نيل الحرية، فقد ظلت هذه الفئة تعاني من أشكال متعددة من التهميش الاجتماعي، المرتبط أساسًا بلون البشرة والانتماء الاجتماعي، حيث كان يُنظر إلى المعتقات نظرة دونية مشوبة بالريبة، الأمر الذي أعاق اندماجهن داخل المجتمع، وحدّ من قدرتهن على بناء علاقات اجتماعية مستقرة. وهكذا، فإن العتق، بدل أن يكون نهاية للمعاناة، شكل في كثير من الأحيان بداية لتحديات جديدة، تميزت بهشاشة الوضع الاقتصادي والوصم الاجتماعي.

ثالثا: من المتعة إلى الاستيلاد: جوانب من إشكالية التسري بالإماء في مجتمع تطوان القرن 19م

من منظور علاقات السلطة والجنس، تظهر دراسات أن الجواري في العالم الإسلامي، بما فيها المغرب، لم تقتصر أدوارهن على الخدمة المنزلية فقط، بل اشتملت على العلاقات الجنسية مع أسيادهن، وهو ما يعرف في الأدبيات التاريخية بثقافة Concubinage أي أن الإماء كن يستخدمن كعلاقات جنسية ضمن بنية العبودية. ويشير المؤرخون إلى أن النساء المستعبدات اللائي كن يصبحن إماءا قد ترتب عليهن وضعا قانونيا واجتماعيا بحيث يمكن أن ينتج عن ذلك زواجا يمنح الآمة ذات الولد حرية أو مكانة اجتماعية أعلى في بعض الأحيان. هذا ما يعكس العلاقة المركبة بين السلطة، الجنس، والسلع الاجتماعية في السياق المغربي.

دونما شك فالبحث في إشكالية التسري[307] بالأمة، يقتضي التطرق إلى المسببات التي دفعت الأسياد إلى تفضيلهن والولوع الشديد بهن أحيانا. فبغض النظر عن الشريعة ومواقف الفقهاء، في اعتقادنا أن أول أرضية لفهم ذلك تاريخيا هي النظر في الاشتراطات التي تضمنتها عقود الأنكحة التي خصت بالذات الفئات المتنفذة و الغنية بالمجتمع. هذا الإشكال حاولت فاطمة العيساوي كباحثة في قضايا المرأة خلال القرن التاسع عشر، أن تتقصاه بالوقوف على نماذج من الاشتراطات التي كانت الزوجة الحرة تلجأ إلى توثيقها في العقد عند خطبتها. فكان أبرزها: شرطي عدم التعدد والتسري، أي غالبية النسوة اللواتي يتقدم لهن رجل ذو مقام رفيع، وقبل أن تبدأ حياتها الزوجية معه، تشدد على ألا يتزوج عليها، وأيضا أن لا يتخذ له أية سرية، فإن أخل بهذا كان عليه إلزاما تطليق الزوجة الثانية أو تحرير الأمة حتى لا تبقى في ملكيته. أي أن سلوك هذه النوعية من الزوجات، في الغالب كان مرتبطا بمشكلتين: الرفض المطلق للتعدد، ثم أن التسري بالنسبة لهن في العمق كان له نفس المعنى المتعلق بالتعدد رغم وجود فرق قانوني في هذه الوضعية. ومن الملفت في هذا الإطار أن بعض الأجانب ذكروا أن السيد كان يوزع الأدوار بين الإماء اللواتي غالبا ما يتسرى بهن نهارا، أما الحرات فيكون دورهن ليلا[308].

ثم إن من بين الشروط الأخرى التي زادت من عدم اتخاذ البعض سرايا لأنفسهم، شرط عدم غياب الزوج، والذي عبر عنه في العقود بمصطلح شرط الجورة أو المجاورة، مع تضمين 'أمرها بيدها' إذا غاب عنها و وقعت لها أضرار منه[309].ولربما أن العادة التي ميزت

(306)رسم عدلي، فاتح صفر 1302 هـ/ 20 نونبر 1302م، خ د، و ت 1607 م21.

307- المصطلح له معاني ذات نفس الدلالة تقريبا في ثقافات أخرى مثل :المسيحية والحضارة الرومانية، والهودية، راجع:

- *The concept of Concubinage in Christianity,*Au sein du site web, www.wisdomlib.org

- *Pilegesh (Hebrew)*Au sein du site web, www.ishencyclopedia.com

308- Ovilo y canals, Felipe, ***La mujer marroquí(1881).*** 2ed, ilustrada con cromos al lápiz y dibujos a al pumapor Demócrito Madrid,1881, emprenta de Manuel G. Hernández Hernández.p.138.

309-فاطمة العيساوي، المرأة و المجتمع، دكتوراه في التاريخ، نوقشت بكلية الأداب والعلوم الإنسانية بالرباط، السنة الجامعية 2009، صص. 120-121.

اتخاذ زوجة واحدة بالنسبة لبعض رجالات تطوان آنذاك كما سبق ذكره، غالبا ما ارتبط بهذه الشروط، دون إغفال بالطبع التكاليف المادية التي قد تترتب على الزوج في حالة وجود أمة، بينما كان خيار اتخاذ السرايا بالنسبة لكثير من الأغنياء و كبار الأعيان، ضرورة لا مندوحة عنها، بل وجودهن في حياتهم الأساس منه إرواء الرغبات الجنسية، خاصة أن المتصفح لنماذج من عقود شرائهن كانت من بين المفضلات للشراء تلك الصغرى وذات مواصفات معينة تناسب الغرض، ومن التفسيرات المنطقية لمثل هذا السلوك البشري الذي طبع حياة أولئك الوجهاء، نجد التالي: الطاقة الجنسية المميزة للسوداوات، وهو ما يعبر عنه الناجي، « الأمة البيضاء فكالجليد جسدها، لا تستجيب للمداعبة، فهي ثلج الشتاء بل الزمهرير، والسوداء حطب جهنم بل نار السعير»[310].

ثم انحراف الصداق عن مدلوله الحقيقي عند التطبيق، فبسبب ما تضمنه جهاز العروس الحرة كما يلاحظ في نماذج من عقود المرحلة، أن الصداق أعطيت له صبغة السعر أو الثمن، فأصبح الزواج وكأنه صفقة بيع[311]. بينما الأمة لا تكلف شيئا، وأمرها مختلف تماما. فهي كما يرى الفقهاء كالمأكل والملبس يستعمل حسب الهوى في كل زمان ومكان. فإذا كان الشرع لظا فيما تعلق بحقوق الزوجة، فإنه على العكس من ذلك، متسامح إلى أقصى الحدود في حق هذه الغرابيب من الأجساد التي يبدو أنها ما خلقت إلا للمتعة[312]. دون أن ننسى هنا امتثال الإماء الزنجيات لأوامر السيد في استعمال موانع الحمل، حيث كن يستعملن عقاقير مختلفة اتقاء حدوث الحمل، غير أن بعضهن كن يتلاعبن في ذلك لإنجاب أبناء من السيد كأولى الخطوات المضمونة نحو العتق[313].

غير أن الزوجة الحرة تظل هي المثال بطبيعة الحال. كانت هي ومثيلاتها محميات بصورة أفضل، بحكم الحرية التي يتمتعن بها من السلوكات التي تصدر عن الإماء، ويتم التشجيع على الزواج منهن بهدف الإنجاب، في حين أن الهدف من وراء التسري هو الاستمتاع فقط، الأمر الذي يفسر إمكانية الاستغناء عن السرية في أي وقت بخلاف الزوجة الحرة[314].

ولعله عدة تفسيرات تتناسل في هذه الحالة، لكنها قد تحتاج للوثيقة أو الرواية الشفوية حتى يكون التأويل المطروح غير مجانب للحقيقة التاريخية. وهو ما يؤكده شوقي الهامل الذي أشار في إحدى دراساته أنه بالرغم من محدودية الأدلة التاريخية على حياة الإماء داخل المجتمع المغربي بسبب ندرة المصادر المكتوبة، لكن ممكن عبر الروايات الشفوية والإرث الغنائي فهم جوانب من تلك التفاعلات الجنسية والعاطفية مع الأسياد وكيف كانت توظف كجزء من ديناميات القوة والبقاء داخل مجتمع تراتبي[315].

رابعا: الاستغلال الجنسي للإماء السودوات ببيت العين التطواني

وإن كانت هناك دراسات حول العبودية في المغرب فإن البحوث التي تعالج البعد الجنسي باعتباره أساسيا للكشف عن الجانب المظلم الذي عاشته الإماء لاتزال نادرة، لذلك سنحاول هنا استثمار قصة واقعية في تاريخ المدينة كشفت عنها إحدى الباحثات في إحدى أبحاثها كمصدر أولي لإبراز ما قاسته أجساد الكثير من الإماء أحيانا من استغلال جنسي كن عرضة له مرارا، والذي سيظل ملغيا ومغيبا من ذاكرة المجتمع مادام يتعلق بذوات لهامشيات منسيات. لذلك نتساءل، كيف يمكن قراءة هذه القصة بوصفها بنية تاريخية، لا مجرد واقعة خصت أسرة تطوانية فقط؟

لا ننسى أن تمتع السيد بجسد الآمة لم يكن انحرافا فرديا، بل ممارسة محمية اجتماعيا ومؤطرة فقهيا، ففهم وقائع الاستغلال الجنسي للإماء بمعزل عن الإطار الفقهي والقانوني الذي شرعن علاقة السيد بالأمة، حيث اعتبر جسدها جزءا من الملكية الخاصة، وهو ما ألغى عمليا أي إمكانية لاعتبار العلاقة علاقة رضائية، وبهذا المعنى، فإن الاستغلال الجنسي لم يكن سلوكا معزولا، بل

310- محمد الناجي، جند وخدم وسراري، **الرق في المغرب. ترجمة، محمد الغرايب، منشورات فاليا، طبع مطبعة التومي، سلا، الطبعة الأولى 2018**، ص. 86.

311- راجع خلاصات مهمة بخصوص ذلك عند فاطمة العيساوي، **المرأة والمجتمع**...، م. س، ص. 115. وكذا تلك الضوابط التي وضعها أهل الحل والعقد بتطوان في محاولة للتخفيف من ثقل التقاليد والتكاليف التي كان يطرحها الزواج من الحرائر. أنظر، **تطوان، سمات وملامح من الحياة الاجتماعية**. منشورات مؤسسة محمد داود للتاريخ والثقافة، مطبعة الخليج العربي، الطبعة الأولى 2021، صص. 224-231.

312- محمد الناجي، جند وخدم...، م. س، ص. 86.

313-محمد السعديين، المرأة السلاوية، 1666-1912. منشورات جمعية سلا المستقبل، مطابع الرباط نت، ط 2014، ص.30.

314-محمد الناجي، العبد والرعية، العبودية والسلطة والدين في العالم العربي. توطئة ريجيس دوبري، المكتبة الوطنية، ترجمة، 2009، ص. 51.

315- ChoukiEl Hamel, **Black Morocco,A History of Slavery, Raceand Islam**. Africain studies .Cambridge university, press, 2013.

ممارسة محمية ببنية قانونية-اجتماعية كرست اختلال ميزان القوة بين الطرفين. ويتضح من تاريخ الحاضرة بأن التسري والمعاشرة الجنسية للإماء الصغيرات لم تنج أو تسلم منها حتى بيوت علماء وفقهاء المجتمع التطواني رغم ما عرف عنهم من ورع وتقوى واستقامة واعتصام بأحكام الشريعة الإسلامية، إذ تكشف لنا الحكاية أن فقيها وأديبا غنيا من أصول جزائرية يدعى بالسيد 'عبد القادر بوغدة' اشترى طفلة ذات الإثنى عشر ربيعا تدعى مبروكة، ستجد نفسها في بيت تطواني مترامي الأجنحة والباحات الكبيرة، حيث سلمها سيدها لرئيسة جناح الخادمات والإماء "طاطا عنبر" وهي عبدة آمة بدورها، لكنها مسنة وذات خبرة وتجربة ناضجة نادرة في مجالها[316].

بداية المعاناة التي ستواجه هذه الطفلة الصغيرة المسماة مبروكة ستنطلق منذ اللحظات الأولى التي دخلت فيه لهذا البيت الفسيح الأنيق والفخم في مكوناته وتصميمه وآثاثه، إذ بمجرد أن تسلمتها "الطاطا" " حدجتها بنظرات قاسية مخيفة، وسعرت لها خدها، وقطبت جبينها، وجذبتها إليها من يدها الصغيرة النحيلة، بعنف وفضاضة، وهي تتمتم متعوذة من شرها ومن الشيطان الرجيم، بينما الصغيرة ترتعش فرائصها هلعا ورعبا منها"[317]. هذا يكشف بوضوح أن جسد الأمة بوصفه مجالا خالصا للهيمنة، لا ينظر إليه كذات إنسانية بل كأداة للخدمة والشقاء، ويزداد التشيئ حدة حين نقارنه بالصمت الذي يلف معاناة الطفلة داخل ثنايا الحكاية، حيث تسجل الواقعة دون أي مساءلة أخلاقية للسيد الفقيه، مما يعكس اختلالا بنيويا في منظومة العدالة الاجتماعية. فتتبع قصة الآمة يكشف أن العنف الذي مورس عليها، لم يبدأ بالفعل الجنسي، بل سبقه عنف رمزي تمثل في أسلوب التهديد والوعيد الذي اعتمدته رئيسة الخدم عند تحديد مهامها داخل منزل السادة. ويعد هذا الترهيب آلية أولية لتطبيع الخضوع، حيث يعاد تشكيل وعي الأمة منذ دخولها الفضاء المنزلي بوصفه فضاءا للعقاب والانقياد لا للحماية أو الرعاية، "ختمت درسها النظري لها عن اختصاصاتها، بسلسلة من عبارات الشتم والسب واللعن، المصحوبة بعبارات التهديد والوعيد: بالضرب والجرح والكي، إذا ما هي تهاونت في القيام بالمهام المسندة إليها في نطاق اختصاصاتها، شأنها شأن زميلاتها من الخادمات والجواري والإماء"[318]، وإن كان سيد البيت غائب هنا عن متابعته ما يجري بخصوص إمائه الصغيرات، رغم صفته العلمية والفقهية، فهذا لا يمكن قراءته بوصفه غيابا فعليا للسلطة، بل باعتباره شكلا من أشكال التفويض الضمني للعنف داخل البنية المنزلية. فالفضاء المنزلي يتحول هنا لمجال مغلق تمارس داخله السلطة دون رقابة، مما يسمح باستمرار أنماط متعددة من الإيذاء الجسدي والنفسي في حق الإماء، وخاصة القاصرات منهن.

يحضر كذلك الترهيب في الحياة القاسية لهذه الأمة ضمن هذا البيت ب"وجوب حضور العملية التأديبية لأحد العبيد الصغار، بجناح الخدم والعبيد الذكور، ترهيبا وقمعا وردعا لهن جميعا"[319]، ويفهم من هذا بوصفه شكلا من 'التنشئة' القسرية، حيث يدمج الوافدون الجدد للبيت عبر صدمة أولى تعرفهم بحدود السلطة ومآلات العصيان، وبهذا المعنى، يصبح العنف وسيلة إدماج سلبية داخل منظومة العبودية، لا استثناءا عنها. أضف لهذا أن دور رئيسة الخدم يبرز ليس فقط كمكلفة بتنظيم العمل بالبيت، بل وسيطا رئيسيا في ترسيخ ثقافة الطاعة والخوف داخل المنزل. من جهة ثانية، فاستدعاء الأمة الصغيرة لحضور ذاك المجلس التأديبي لعبد ذكر، مباشرة بعد إحاطتها بمهامها، لا يمكن فهمه بوصفه ممارسة استعراضية للعقاب، بل يقصد منه ترسيخ متعمد لمنطق الطاعة عبر المشاهدة لا عبر الفعل المباشر. فالعقاب هنا لا يستهدف المدان وحده، بل يوظف كرسالة ردعية موجهة لبقية المستعبدين.

ونحن نتتبع بعض التفاصيل في الأرشيف المحلي للمدينة لاتحضر تفاصيل عقاب الإماء والعبيد وآثاره، وهو صمت يعكس حدود ما يسمح الأرشيف بتدوينه، ويؤكد لنا أن العنف الأكثر فجاجة ظل خارج النص، مادام المدون من الأسياد لا يريد الكشف إلا ما

316 - التلمساني أسية الهاشمي البلغيثي، العبودية والنخاسة بالرقيق الأسود في مدينة تطاون إلى منتصف القرن العشرين. مطبعة المعارف الجديدة 2020، ص، 29.

317 - العبودية والنخاسة بالرقيق ...، م س، ص، 30.

318 - نفسه، ونفس الصفحة.

319 - نفسه، ونفس الصفحة.

يظهره محسنا أو ذاتا تتشبع بقيم نبيلة.

وفي ظل حضور الآمة مبروكة مجريات العقاب الذي طبق على العبد الذكر، أصيبت "بنوبة من الهلع والذعر، حيث أخذت ترتعش وتهتز من قمة رأسها إلى أخماص قدميها، وسرعان ما دخلت في غيبوبة كاملة، نقلت على إثرها إلى فراشها، بركنها الخاص من جناح الخادمات والجواري والإماء"[320]، المفارقة هنا أن الحكاية تسجل سقوط الأمة في غيبوبة دون أن تتوقف عند عنف المشهد ذاته، وهو ما يعكس انحيازا يتضمنه في الغالب الأرشيف الوثائقي حيث يذكر فيه الأثر العرضي ويتجاوز السبب البنيوي. ويكشف هذا الصمت عن حدود الذاكرة أو التدوين التاريخي حين يتعلق الأمر بتجارب الفئات المستعبدة.

الهلع الذي أصاب الأمة منذ أيامها الأولى داخل المنزل يتيح فهما أعمق لما سيلي من أشكال الاستغلال، إذ يعاد تشكيل وعي الضحية في سياق تلغى فيه القدرة على الرفض أو المقاومة. فإدماج الأمة بالفضاء المنزلي كما يتضح من أحداث القصة تم عبر الرعب والصدمة الأولى، بما يعيد بناء علاقاتها بالسلطة ويؤسس لمسار تراكمي من الخضوع، لا يمكن فصله عن أشكال الاستغلال اللاحقة. وهذا ما سيظهر في مسار حياة هذه البريئة المستعبدة بمنزل سيدها الورع، فمبجرد استفاقتها من غيبوبتها شعرت بعبد الصمد –إبن السيد- " يندس معها في فراشها، ويشرع في تحسس جسدها الغض الصغير وأعضاء عفتها، بهدف اغتصابها، والعبث ببكارتها واستحياء طفولتها ...رفعت صوتها بصراخها مستغيثة مستنجدة، فبادر بالفرار من الجناح إلى غرفته "[321]. فتزامن استفاقة الأمة من الغيبوبة مع شروع ابن السيد في تحسس جسدها لا يمكن فهمه باعتباره حادثتين منفصلتين، بل بوصفه انتقالا سلسا من عنف تأديبي استعراضي إلى عنف جنسي صامت. فالحدث يكشف عن وحدة منطق الهيمنة داخل البيت، حيث يتخذ العنف أشكالا متعددة دون أن يفقد طابعه البنيوي. فالواقعة تبرز الجسد الذي خرج لتوه من صدمة عنيفة يصبح أكثر هشاشة أمام الاعتداء، إذ تسلب الضحية في لحظة الإفاقة قدرتها على الوعي والمقاومة. ويفهم العبث بجسد الأمة كاستغلال متعمد لحالة العجز الجسدي والنفسي، لا كمجرد نزوة فردية. تزداد خطورة هذا الحدث حينما يقع داخل بيت يقدم صاحبه بوصفه عالما أديبا وفقيها، إذ يكشف التناقض بين الخطاب الأخلاقي المعلن والممارسة اليومية داخل الفضاء المنزلي. فصمت السيد، سواء أكان جهلا أم تغاضيا، يندرج ضمن منطق التواطؤ البنيوي الذي يتيح لأفراد البيت الذكور ممارسة الإستغلال دون مساءلة. من زاوية أخرى، يبرز الحدث عن تداخل العبودية والطفولة والنوع الاجتماعي في انتاج وضعية قصوى من التهميش، تختزل فيها الضحية إلى جسد قابل للانتهاك دون اعتبار لسنها أو آدميتها.

المفزع في محاولة "الاغتصاب" هذه، أن 'طاطا' عنبر "وبختها وقرعتها آمرة إياها ألا تعود إلى مثلها...مادام ذلك من حقه، ومن واجبها التجاوب معه وتلبية رغباته كلها"[322]، فهذا الرد اتجاه ذاك الفعل لا يعكس عدم وقوعه، بل يشير إلى أن الصمت ذاته كان شرطا لحدوثه واستمراره. فالبيت التطواني الأرستقراطي، كما تكشف هذه القصة، لم يكن فضاءا خاصا بالمعنى الحميمي، بل مجالا مغلقا تمارس داخله سلوكيات عنف لا تصل للفضاء العمومي ولا إلى سجلات المساءلة المخزنية آنذاك. وربما هذا ما سمح باستمرار معاناة الإماء بعيدا عن أي حماية اجتماعية أو أخلاقية. وغالبا أن الاستغلال الجنسي كان مشاعا في عدة فضاءات منزلية لكبار القوم بالمجتمع التطواني، وهو ما يفهم هنا " التفت حولها زميلاتها، لمواساتها ومشاركتها الوجدانية في مأساتها...حيث حكين لها قصصهن وما تعرضن له جميعهن، من اعتداء واغتصاب من طرف جل رجال الأسر التي اشترتهن"[323]، ومن خلال هذا يتضح أن الاستغلال الجنسي للإماء لم يكن طارئا، بل جزءا من منظومة صلبة تكرس داخل البيوت الحضرية في عدة مدن مغربية خلال تلك الفترة.

نص الحكاية هنا، يطرح رؤية سوسيو.تاريخية تعتبر أن الاستغلال الجنسي للإماء في بيوت أعيان تطوان لم ين سقطة أخلاقية

320 - العبودية والنخاسة...، م س، ص، 31.

321 -نفسه، والصفحة نفسها.

322 - نفسه، والصفحة، نفسها.

323 - نفسه، ص، 32.

للأفراد، بل كان واقعا بنيويا يؤديها الجسد الأسود الهامشي لتعزيز شعور المركز (الأعيان) بالسيادة والقدرة، من جهة أخرى، العبارات التي استخدمت بجرأة في النص"اغتصاب من طرف جل رجال الأسر التي اشترتهن"، يفكك المفهوم الفقهي التقليدي للتسري في سياقه التاريخي المأزوم. ثم أن هذا الاستغلال الذي عاناه جسد الإماء الزنجيات لم يجد له أي حماية سوى بروز تضامن هامشي -كما يظهر في نص الحكاية –بين الزميلات في جناح الإماء، وهي آلية دفاعية يخلقها الهامش لمحاولة ترميم الذات المنكسرة أمام توغل سلطة الأسياد (المركز).

الخاتمة

تُبرز هذه الدراسة، من خلال استثمار وثائق الرسوم العدلية، أن الإماء السودوات في المجتمع التطواني خلال الفترة المدروسة لم يكنّ مجرد عنصر هامشي خاضع لمنظومة الرق، بل اضطلعن بأدوار وظيفية داخل البنية الأسرية، أسهمت في استمرارية التوازن الاجتماعي وإعادة إنتاج بعض مظاهره اليومية، مما يكشف عن مفارقة بين وضعيتهن القانونية القائمة على التبعية وموقعهن الاجتماعي ذي الطابع الوظيفي الفاعل. وفي المقابل، يُظهر تحليل ظاهرة العتق أن الانتقال من الرق إلى الحرية لم يكن انتقالًا مكتملًا بالضرورة، بل في كثير من الحالات تحوّلًا قانونيًا لا يرقى إلى تحرير اجتماعي شامل، حيث استمرت بعض مظاهر الهشاشة، خاصة على مستوى الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، في ظل استمرار تمثلات اجتماعية مرتبطة بالأصل السابق للأفراد، كما يتبين من خلال مقاربة هذه الظاهرة أن الرسوم العدلية، رغم أهميتها كمصدر تاريخي أساسي، تظل محدودة من حيث قدرتها على تتبع المسارات اللاحقة للمعتقات، مما يفرض التعامل معها بوصفها مصدرًا يُضيء لحظة العتق، دون أن يُحيط بكامل تجربة الفاعلين التاريخيين. وهو ما يدعو إلى توسيع قاعدة المصادر المعتمدة، عبر الانفتاح على أرشيفات أخرى، بما فيها الروايات الشفوية، والوثائق الأجنبية، وكتابات الرحالة، قصد تجاوز صمت الوثيقة العدلية وإعادة بناء تاريخ هذه الفئة.

وعليه، فإن قراءة العتق في هذا السياق تكشف عن كونه آلية ذات أبعاد دينية وإنسانية، لكنه في الآن ذاته يظل محكومًا بشروط اجتماعية واقتصادية تحدّ من أثره الفعلي، مما يستدعي مقاربته ضمن منظور تاريخي نقدي يُعيد الاعتبار لتجربة الإماء والمعتقات، ويُبرز إسهامهن في النسيج الاجتماعي بدل اختزالهن في وضعية العبودية أو التحرر القانوني. وتفتح هذه النتائج آفاقًا بحثية متعددة، من أبرزها تعميق دراسة تجارب النساء المعتقات، وتحليل تمثلات الحرية في المجتمعات التقليدية، إلى جانب استثمار مقاربات تاريخية مقارنة تُسهم في فهم أوسع لديناميات العتق والتحول الاجتماعي في السياق المغاربي.

ومن زاوية أخرى، تبرز هذه الدراسة إلى أن الكشف عن واقع الاستغلال الجنسي للإماء السودوات داخل بيوت الأعيان بتطوان، يتجاوز كونه سردا تاريخيا ليصبح ضرورة منهجية للكشف عن واقع مظلم وقسري ظل مغيبا خلف أسوار 'المسكوت عنه' في التاريخ الاجتماعي التقليدي. وهو بذلك يفتح أفقا جديدا لمراجعة آليات الهيمنة في مستويات عدة لم تأخذ حقها من التفكيك الأكاديمي الرصين ضمن دراسات البنية المجتمعية والأسرية التطوانية.

البيبليوغرافيا

المصادر

العربية

المخطوطة

بالخزانة الداودية بتطوان

- **محفظة 6**، وثيقة 280- 289.
- **محفظة 21**، وثيقة 1607- 1663.
- **محفظة22**، وثيقة 2709.
- **محفظة23**، وثيقة 1779.

المصادر المطبوعة والمراجع

- ابن عزوز محمد حكيم، **تطونيات في ذاكرة التاريخ**، مطبعة الخليج العربي، تطوان، 2001م.
- أشعاش عمر، **أسرة أشعاش التطوانية استرجاع ذاكرة الوثائق المخزنية والدبلوماسية والعائلية**، مطبعة الخليج العربي، ط1، 2016.
- أنطونيو دي سان مارتين، **مدينة النعاس رحلة إلى داخل المغرب**، ترجمة مصطفى الورياغلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2018.
- التلمساني أسية الهاشمي البلغيثي، **العبودية والنخاسة بالرقيق الأسود في مدينة تطاون إلى منتصف القرن العشرين**. مطبعة المعارف الجديدة 2020.
- حسين محمود خالد، **الرقيق والحياة الاجتماعية خلال القرون الأربعة الأولى للإسلام**، مصر العربية للنشر والتوزيع ط 1، 2009.
- داود حسناء، **تطوان سمات وملامح من الحياة الاجتماعية**، منشورات مؤسسة محمد داود للتاريخ والثقافة، مكتبة سلمى الثقافية،2019.
- داود محمد، **عائلات تطوان**، مطبعة الخليج العربي، تطوان، ط الأولى، 2017 م.
- الرهوني أحمد، **عمدة الراوين في تاريخ تطاوين**، تحقيق جعفر بن الحاج السلمي، منشورات جمعية تطاون أسمير، مطبعة الخليج العربي، تطوان، ط 2007.
- السعديين محمد، المرأة السلاوية، 1666-1912. منشورات جمعية سلا المستقبل، مطابع الرباط نت، ط 2014.
- العلمي عيسى بن علي الحسيني، **النوازل**، تحقيق المجلس العلمي بفاس، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، 1983.ج 1.
- الوزاني أبي عيسى سيدي المهدي ، **النوازل الجديدة الكبرى**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1996م، ج6.
- غورد وعبد العزيز، **آخر العبيد الرق في مغرب القرن العشرين**، مكتبة قرطبة، وجدة، ط 1، يونيو 2024.
- موليراس اوجيست، **المغرب المجهول، اكتشاف الريف**، ترجمة عز الدين الخطابي، منشورات تفراز، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط الأولى 2007ج2.
- الناجي محمد، العبد والرعية، العبودية والسلطة والدين في العالم العربي. توطئة ريجيس دوبري، المكتبة الوطنية، ترجمة، 2009.
- الناجي محمد، **جند وخدم وسراري، الرق في المغرب**. ترجمة، محمد الغرايب، منشورات فاليا، طبع مطبعة التومي، سلا، الطبعة الأولى 2018.

ندوات

- ندوة، **المجتمع التطواني والتطور العمراني والمعماري**، تنسيق د.ا محمد بن عبود، ، منشورات كلية الاداب والعلوم الإنسانية بتطوان، ط 5، 2009.
- كتاب جماعي، **الوثيقة والصورة والذاكرة، أعمال مهداة إلى روح الفقيد عبد الرحمن المودن**، تقديم مصطفى الغاشي، تنسيق عبد الحي الخيلي، محمد الخداري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان مطبعة باب الحكمة، ط1، 2022.

رسائل جامعية

- العيساوي فاطمة، المرأة و المجتمع، دكتوراه في التاريخ، نوقشت بكلية الأداب والعلوم الإنسانية بالرباط، السنة الجامعية 2009.

الأجنبية

- El Hamel Chouki, ***Black Morocco,A History of Slavery, Raceand Islam***. Africain studies. Cambridgeuniversity, press,2013.
- MateoJose luis, **Recordandoa las tatas mujeres dome sticas y esclaritud en tetuan(siglos 19-20)**, Editorial comares, granada,2021.
- Ovilo y canals, Felipe, ***La mujer marroquí(1881).*** 2ed, ilustrada con cromos al lápiz y dibujos a al pumapor Demócrito Madrid,1881, emprenta de Manuel G. Hernández Hernández.

مواقع إلكترونية

www.wisdomlib.org
www.ishencyclopedia.com
https//revistaseug.ugr.es

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

قانون الشغل في مواجهة التحديات التكنولوجية المعاصرة

الدكتورة : خديجة بوطغات
دكتورة في القانون الخاص"كلية العلوم القانونية مكناس"

الملخص:
لم يعد قانون الشغل المغربي بمنأى عن التحولات العميقة التي فرضتها التحديات التكنولوجيا المعاصرة ، إذ أفرزت هذه الاخيرة أنماطا جديدة من التشغيل ، كما أبانت عن فرصا وآليات جديدة تساعد طرفي العلاقة الشغلية في أداء العمل وتحسين الإنتاجية غير أن هذه التحولات لم يواكبها تطور مماثل في الاطار التشريعي ، مما خلق فجوة بين النص القانوني و الواقع العملي .
فإدخال تعديلات جزئية على مدونة الشغل لم يعد كافيا ، بل أصبحت الضرورة ملحة إلى إطار قانوني حديث ، ينظم علاقات الشغل بالمغرب ، و كفيل بإعادة التوازن للعلاقات الشغلية في ظل المتغيرات التكنولوجية الحديثة.
تهدف هذه الدراسة أساسا ، إلى تحليل أثر التحولات التكنولوجية المعاصرة على قانون الشغل المغربي ، من خلال تفكيك مظاهر القصور التشريعي ومناقشة حدود قابلية المفاهيم التقليدية للتكييف مع الواقع التكنولوجي واقتراح مداخل إصلاحية تضمن التوازن بين حماية الأجير ومتطلبات المرونة الاقتصادية.

Moroccan Labor Law in Confronting Contemporary Technological Challenges

Dr.KHADIJA BOUTARHATE
Doctorate in Private Law,
Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Meknes, Morocco.

Abstract:
Moroccan labor law is now facing major changes brought about by modern technological developments. These changes have created new forms of work and opened up new ways for both employers and employees to carry out their tasks and improve productivity. At the same time, the legal framework has not evolved at the same pace, which has created a gap between the law and the realities of practice.
In this respect, minor amendments to the Labor Code are no longer enough. What is needed today is a modern legal framework that can better regulate labor relations in Morocco and restore balance in light of rapid technological change.
This study therefore seeks to examine how contemporary technological change affects Moroccan labor law. It does so by identifying the weaknesses in the current legal framework, assessing whether traditional legal concepts can still respond to technological realities, and suggesting possible reform paths that protect workers while preserving economic flexibility.

مقــدمة:
يحتل قانون الشغل في العصر الحالي[324] ، مكانة بارزة و أهمية كبرى نظرا لكونه يقوم بحماية الطبقة العاملة ، و يحافظ على حقوقها و مصالحها ، بعدما ظلت علاقات الشغل بالمغرب و لمدة طويلة محكومة و منظمة بموجب قواعد القانون المدني .

324 - قانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 103194 بتاريخ 11 شتنبر 2003 جريدة رسمية عدد 5167 بتاريخ 8 دجنبر 2003، صفحة 396

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

و كما هو معلوم و تزامنا مع التطورات التي عرفها العالم في تكنولوجيا الإعلام و الإتصال، التي نتج عنها لا محالة تغييرات جدرية في مختلف القطاعات ، حيث اضحت التكنولوجيا الحديثة325 ، تشكل أحد أبرز المحركات الأساسية ، لإعادة تشكيل البنيات الإقتصادية و الإجتماعية ، اذ لم يعد تأثيرها مقتصرا على وسائل الإنتاج فحسب ،بل امتد ليطال جوهر العلاقات القانونية و على رأسها علاقات الشغل ، فهذه الثورة التكنولوجية قد عملت على تغيير طرق ونمط الإنتاج، وممارسة المهن، والأجهزة الإلكترونية التي أصبحت امتدادا لجسم الإنسان ولها القدرة على القيام بأكثر حركات الإنسان تعقيدا، بل إنها تقوم بها بسرعة وأكثر إتقان من الإنسان والعقول الإلكترونية أصبحت امتداد للعقول البشرية، فهي قادرة على التعلم وعلى إصدار الأحكام، بل وحتى تصحيح الأخطاء.

و بهذا ، فقد أثرت هده التطورات التكنولوجية المعاصرة بشكل كبير على قانون الشغل المغربي ، حيث تسببت في ظهور فرص ومهن جديدة تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجية، خصوصا في قطاع الخدمات الذي استفاد بشكل كبير من أدوات الإعلام والإتصال لتحسين وسائل الإنتاج وتنظيم العمل، فاللجوء الى استعمال تقنيات الإعلام و الإتصال كأهم مظهر من مظاهر التطور التكنولوجي داخل المقاولة، مثل المواقع الالكترونية و البريد الالكتروني و الانترنيت و الهاتف النقال و الحاسوب النقال و قارئة البطاقات BADGE ،....من طرف أطراف علاقات الشغل قد ساهم في تعديل أساليب العمل التقليدية، حيث ظهرت أنماط جديدة مثل المقاولات الافتراضية 326، والعمل عن بعد بالإضافة إلى تطور شبكة العمال المستقلين، كما أسهمت في إعادة تنظيم وإدارة المقاولات، مما مكنها من الرفع من كفاءتها وتلبية متطلبات المنافسة، مما فرض على المقاولات التكيف مع هذه المتغيرات التكنولوجية لتظل قادرة على جذب وتوظيف الأفراد ذوي الكفاءات العالية327.

كما ساهم العمل عن بعد، في توفير العمل للمرأة، إذ كثيرا ما تعاني النساء، وخاصة في المجتمعات المحافظة، من صعوبات الإندماج بسوق الشغل، بسبب العادات والتقاليد السائدة، وكذا كثرة الإلتزامات العائلية، وبالتالي، يشكل العمل عن بعد، فرصة سانحة لزيادة حظوظ المرأة في مجال التشغيل، إذ يمكنها من تحقيق التوازن، بين حياتها الأسرية والعملية، من خلال ميزات الحرية والاستقلالية التي يوفرها، خاصة في زمان ومكان الشغل، الذي يساهم في الحد من الإشكاليات، المرتبطة بتواجد الزوج بمكان، والزوجة بمكان آخر[328].

لكن تجدر الإشارة هنا ، الى أن تحقيق هذا الإدماج، في ظل الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المرأة المغربية من جهل وأمية ليس بالأمر السهل لما يتطلبه العمل عن بعد، من مؤهلات معرفية وتقنية عالية ، وبالتالي يجب الاهتمام بداية بتكوين المرأة، والرفع من مؤهلاتها ، قبل إدماجها في هذا الأسلوب من العمل.

فالتحولات التكنولوجية أفرزت تأثيرا عميقا على منظومة قانون الشغل في المغرب329 ، حيث نتج عنها بروز أنماط تشغيل حديثة كالعمل عن بعد و عبر المنصات الرقمية330 ، تعميق الفجوة بين الواقع العملي و التنظيم القانوني ، حيث لا تزال مدونة الشغل المغربية أسيرة تصور تقليدي للعلاقة الشغلية ، إذ أن تنظيمها يقتصر على علاقات العمل وظروف العمل في الأنماط التقليدية

325 - فالتكنولوجيا هي عبارة عن مجموعة من المعارف و الخبرات المتراكمة و الادوات و الوسائل المادية و الادارية التي يستخدمها الانسان في أداء عمل ووظيفة معينة ، في مجال حياته اليومية لاشباع حاجته المادية.

326 فالمقاولة الافتراضية تشكل مجموعة من الكفاءات التي تنتمي إلى هويات مختلفة والتي تتعاون فيما بينها لتحقيق مشاريع متعددة بدون توفرهم على بنيات قانونية ،لكن الروابط تستمر بينها إلى حين تنفيذ كل مشروع على حدة.

327 ذ.عشعاش ملود"قانون الشغل المغربي في مواجهة التحديات التكنولوجية بين واقع الأزمة و مداخل الاصلاح "مجلة القانون و الاعمال الدولية الاصدار رقم 57 أبريل-ماي 2025 ص880.

328 Bénarde E .GBEZO, travailler autrement la révolution du travail, p6 .

329 ولم تكن بلادنا في منأى عن إكراهات ثورة الإعلام والاتصال، إذ جاء في الرسالة الملكية السامية للملك الحسن الثاني رحمه الله الموجهة للمشاركين في الأيام الوطنية الثانية للاتصالات المنعقدة بالرباط خلال يومي 16 و 17 ماي 1994 حول العمل عن بعد "أن العمل البعدي كأسلوب جديد لتنظيم العمل يعكس بحق التطورات الذي أفرزته التكنولوجيا الحديثة للإعلام والتواصل."

330 - لم يصبح العمل عن بعد ظاهرة بارزة في المغرب إلا بعد انتشار وباء كورونا "كوفيد-19"واعتماد الحجر الصحي العام كإجراء وقائي للحد من انتشار الفيروس،

مثل العمل الدائم والقار، والتشغيل المؤقت، والمقاولة من الباطن ، الامر الذي يحد من قدرتها على استيعاب التحولات الرقمية المتسارعة مما يتطلب مواكبة تشريعية فورية[331] ،

و من هنا فقد طرحت هذه التحولات التكنولوجية تساؤلات قانونية جوهرية، أبرزها: هل ما تزال المبادئ التقليدية للعلاقة الشغلية صالحة في ظل هذه التحولات؟ وهل مضمون قانون الشغل استطاع تقنين ذلك و تحقيق الحماية لأطراف العلاقة الشغلية، أم أنه أصبح متجاوزاً و عاجزًا عن تحقيق ذلك؟ وما هي الضمانات القانونية الواجب توفرها لحماية الأجير والمشغل؟

يكتسب الموضوع أهميته من كونه يتقاطع بين القانون، الإقتصاد، والتطور التقني، ويستدعي مراجعة شاملة للمدونة المغربية للشغل لضمان ملاءمتها للمتغيرات الحديثة دون المساس بحقوق الأجير أو مصالح المشغل.

للإحاطة بهذه التساؤلات ، سنعمل على مناقشة ذلك وفق التقسيم الآتي تعيينه :

- **المحور الأول : تأثير التحديات التكنولوجية على البنية التقليدية لقانون الشغل**
- **المحور الثاني : مدى كفاية التأطير القانوني للتشغيل في ظل التحديات التكنولوجية المعاصرة.**

المحور الأول : تأثير التحديات التكنولوجية على البنية التقليدية لقانون الشغل

أسفرت التحديات التكنولوجية عن ظهور أنماط جديدة للتشغيل ، و عن اختفاء بعض المهن التقليدية ، و يعد العمل عن بعد أحد أنماط التشغيل الحديثة الذي كان له أثر ايجابي سواء في مواجهة المؤسسة المشغلة أو بما يوفره من سلاسة و مرونة للأجير في إنجاز مهامه عبر الانترنيت باستقلالية و تركيز أكبر دون التقيد بمكان أو زمان محدد .

فتعديل السمات التقليدية التي أسست عليها العلاقات المهنية ، و حلت محلها سمات حديثة و متجددة ،عملت على تطور انتاجية المقاولات و بالتالي تشجيع التنافسية بينها ، فالقواعد التي تقنن العلاقات المهنية كما هي محددة من طرف جل التشريعات المقارنة للعمل ، و اتفاقيات الشغل الجماعية و المرتكزة على امكانية العمل ، قد كسرت أمام موجة التكنولوجية المعاصرة ، التي أمست بمجموعة من المفاهيم التقليدية التي تنبني عليها العلاقة الشغلية و المؤطرة بمقتضى مدونة الشغل ، و التي نتج عنها تعدد النزاعات و تعقدها في ظل قانون شغل عجوز ، لا يستطيع مواكبة التحديات التكنولوجية و ايجاد الحلول الناجعة لتحقيق الحماية الفعالة لأطراف علاقات الشغل.

أولا: تحول المفاهيم المؤسسة للنظام التقليدي للشغل :

خلقت التكنولوجية الحديثة كما سبق و أن أشرنا اضطرابا كبيرا في مجموعة من المفاهيم التقليدية و من أهمها :

1-**تحول في مكان و زمان العمل** : بعد أن كان فضاء العمل في التصور التقليدي محددا داخل مقر المقاولة الى انتقال العمل عبر فضاءات افتراضية ، حيث ان نمط العمل عن بعد أو العمل المتلفز ، و الهاتف الذكي ، قد قطعت ذلك الرباط التقليدي الذي كان يربط الاجير بمقر العمل ، و أصبح بامكانه أن يؤدي مهامه في أي مكان مرتبط بالشبكة المعلوماتية الخاصة بالمقاولة عبر التقنيات الحديثة في الإتصال [332]، الأمر الذي أثار صعوبة في احتساب ساعات العمل القانونية و الإضافية،[333] خصوصا أنه في إطار العمل عن بعد يصبح الأجير في وضعية اتصال شبه دائم مما يشكل مساسا بحقه في الإنفصال الرقمي و أوقات استراحته[334].

---

331 كل هذه التحولات وضعت قانون الشغل في المغرب والمتمثل في مدونة الشغل331 والقوانين ذات الصلة بها في موقف محرج، لأنها أصبحت مجبرة ايجاد حلول ناجعة لمشاكل جديدة لمواكبة هذه التحولات

332 و قد سهل بذلك على الاجراء المقيمين بأماكين بعيدة و كذا الاشخاص ذوو اعاقات جسدية تحول دون انتقالهم لمقر العمل من القيام بمهامهم و بالتالي من ادماجهم بسوق الشغل و تحقق ذلك بكل راحة تامة.

333 تعمد بعض المقاولات لبرامج تحدد مكان الاجير و تسجل المنصات المتصل بها عن بعد هل مرتبطة بمهتمه و نشاط الشركة ام العكس.

334 ظهور أنماط غير مستقرة و تحديات تتعلق بالحماية الاجتماعية و ضمان شروط عمل لائقة.

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

كما أن الإعلان المرتبط بالعمل أصبح يغلب عليه الطابع التكنولوجي عوض التعليق بمقر العمل ، النظام الداخلي للمؤسسة ، فترات العطل السنوية ، الاجتماعات المبرمجة ، إلى غير ذلك .....، أصبح ترسل للأجراء المعنيين عبر بريدهم الإلكتروني335، أو يتم الإعلان عنها بالموقع الإلكتروني الخاص بالمقاولة .

و بهذا ،فقد أصبحت من بين الشروط الجوهرية لإمكانية قبول الأجراء بالمقاولات، ضرورة توفر طالب العمل على تكوين معلوماتي، و حنكة في التعامل مع مختلف المنصات الالكترونية ، وهو الأمر الذي دفع بجانب من الباحثين الى الحديث عن تدمير ، أو إبادة العمل بواسطة الغزو التكنولوجي ، و ان كان الأمر يتعلق بتدمير

منشئ أو ابادة منشئة ، و هو ما يحقق الحيوية بالعمل و يستدعي إعادة هيكلة نظام التأهيل المهني ،

مما يطرح إشكال مدى ملائمة قوة العمل مع المؤهلات المهنية و الأشكال الجديدة للعمل المرتبطة بالتطورات التكنولوجية336 .

2-**تحول مفهوم التبعية القانونية** : تعتبر التبعية، العنصر المميز لعقد الشغل، عن باقي العقود، وبالتالي، فالتكييف القانوني لعقد العمل عن بعد، ومدى اعتباره عقد شغل، وبالتالي خضوعه للقانون الاجتماعي، متوقف على مدى توافرها على مستواه، خاصة، وأن علاقة الأجير والمشغل في العمل عن بعد، تتمتع بنوع من الازدواجية، التي يصعب معها، تأكيد وجود عنصر التبعية، إذ يكون الأجير مستقلا فيه، لأن العمل المنجز، يتم خارج المقاولة، لكن مقابل ذلك، فالأجير عن بعد يكون تابعا، من حيث خضوعه لأوامر المشغل، وسلطته، في ما يخص الإنتاجية كما وكيفا.

ومحاولة لحل هذه الإشكالية، يجب التأكد بداية، من مدى إمكانية إخضاع علاقة الشغل عن بعد، للمفاهيم التقليدية للتبعية.

تجدر الإشارة، أن التبعية في العمل عموما، تأخذ شكلين أساسيين: التبعية القانونية، والتي عرفها الفقه337 بأنها: " خضوع العامل، أثناء وبمناسبة أدائه لعمله، لإدارة، وإشراف، وسلطة من يمارس العمل لحسابه. ويقابل ذلك من جهة أخرى، تمتع هذا الأخير، بحق توجيه العامل فيما يقوم به من عمل، وإصدار الأوامر بشأنه، ومراقبة حالة تنفيذه، بل وتوقيع عقوبات عليه، عند مخالفته للأوامر الموجهة إليه".

وهي أصل التبعية في التشريع المغربي ، وهذا ما يظهر جليا ، في المادة السادسة من المدونة ، التي تنص على أنة "يعد أجيرا ، كل شخص ، التزم ببذل نشاطه المهني ، تحت تبعية مشغل واحد أو عدة مشغلين ، لقاء أجر أيا كان نوعه وطريقة أدائه".

لم تعد العلاقة التبعية قائمة على الرقابة المباشرة للاجير من طرف المشغل ، بل أصبحت تتخذ شكلًا غير مادي يعتمد على الوسائل التكنولوجية، مثل برامج التتبع والمراقبة الرقمية ، حيث تراجع بذلك مفهوم العلاقة التبعية المباشرة بقانون الشغل الذي يؤسس على التواجد الفعلي للأجير في فضاء العمل و مرقبة ساعات و جودة عمله و كذا تقدير مهاراته في إنجاز المهام المسندة اليه.

و بذلك فالرقابة المباشرة في فضاء العمل العادي لم يعد لها مكان ، لكن التبعية الإقتصادية قد حافظت على مكانها في ظل هذه المتغيرات338، حيث أن الأجير لا يخضع أثناء قيامه بعمله، إلى توجيه وإشراف وإدارة المشغل، وإنما يكفي القول بوجود عقد الشغل، رغم غياب مظاهر الخضوع والإنصياع، بمجرد قيام حاجة الأجير للأجر، الذي يحصل عليه من طرف مشغله، واعتماده كمورد رزقه الرئيسي والوحيد.

و بصفة عامة ، فالتقنيات الحديثة بذلك تلغي مستويات التسلسل المهني داخل المقاولة 339، فالكتابة تصبح مساعدة ، و الاطار يطبع مراسلته بنفسه على حاسوبه النقال ، و رئيس المقاولة يصبح منسقا للفريق أو منشط للفريق340.

---

335 حيث أصبح البريد الالكتروني للاجير يحل محال موطن سكناه الشخصي

Ray (J-E) 'Nouvelles technologies -nouveau droit du travail-rev.dr.soc.n° 6 1992.p.519 et 520336

337 الحاج الكوري، القانون الاجتماعي المغربي ،مطبعة الحرف المعتدل ،سلا، الطبعة الأولى، سنة 1996، ص52

338 والواقع، أن التبعية الاقتصادية التي يعتبر فيها الأجر الذي يتقاضاه العامل نظير عمله هو المصدر الوحيد أو الأساسي له.

339 يطرح هذا التحول تساؤلًا حول مدى استمرار التبعية كمعيار للتمييز بين الأجير والمستقل، خاصة مع بروز العمل عبر المنصات.

Jean Emmanuel Ray , 'Nouvelles technologies et nouvelles formes des subordination ' , dr.soc.n° 6, 1992,p.525.340

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

3-تغيير مفهوم الخطأ المرتكب من طرف الأجير:

في ظل التحديات التكنولوجية ،و ما نتج عنها من ضرورة ملحة باعادة هيكلة المقاولات المشغلة ، سواء من خلال تجديد البنيات التحتية ، أو تجديد أدوات العمل و الانتاج ، كلها عوامل ساهمت في تغيير مفهوم الخطأ الذي قد يرتكب من طرف الاجير ، حيث كان من الطبيعي أن يرافق هذه الثورة التكنولوجية ظهور أخطاء و اجراء يحمل طابع التطور التكنولوجي.

فاذا كانت المادة 39 من مدونة الشغل ، حددت لائحة الأخطاء الجسيمة التي تتيح للمشغل فصل الأجير مباشرة دون تعويض أو إشعار، وتشمل: السرقة، خيانة الأمانة، السكر العلني، تعاطي المخدرات، الاعتداء الجسدي، إفشاء سر مهني، أو الغياب غير المبرر لأكثر من 4 أيام أو 8 أنصاف يوم خلال السنة...، فباستقرائها نجد أنها في معضمها تخص الأجير الموجود بمقر المقاولة و يقوم بمهامه تحت مراقبة و اشراف مشغله أو رئيسه ذاخل المؤسسة ، حيث أن هناك بغض الأخطاء الجسيمة يستحيل اسقاطها على الأجراء الذين يقومون بعملهم عن بعد ، فمثلا يعتبر من الأخطاء الجسيمة أن يوجد بمقر العمل و هو في حالة سكر علني أو استعماله للمخذرات ، فان كان يمكن التحقق و اثبات ذلك بسهولة اتجاه أجير و هو بمقر المقاولة ، فانه يستحيل إثبات ذلك اتجاه أجير يقوم بعمله عن بعد خصوصا أن المدونة لم تحدد نطاق الخطأ هل داخل مقر العمل أم خارجه.

كما يضاف الى ذلك أن الواقع كشف أن الأخطاء التقليدية الواردة بقانون الشغل [341]، و المرتكبة من طرف الأجراء أصبحت متجاوزة، اذ أصبحت الأخطاء المرتكبة من طرف الأجراء ابان التحولات التكنولوجية تتثمل مثلا في عدم الإجابة على الرسائل الواردة بالبريد الالكتروني للمشغل ،أو إرسال رسائل شخصية من أجهزة المقاولة،استعمال أنواع العنف المعلوماتي مثل إتلاف المعطيات الخاصة للمقاولة باستعمال فيروسات.

حيث أصبحت الأخطاء التي يمكن ارتكابها من طرف المشغل ، تتمثل في الإطلاع على المعلومات و الرسائل الشخصية ، المخزنة من طرف الأجراء ببريدهم الالكتروني الخاص ، و التي تم تصنيفها في العديد من الدول الأوروبية كانتهاك لحرمة الاجير و حياته الخاصة. هذا من جهة ، و من جهة أخرى ، فان وسائل الإثبات التقليدية في إطار نزاعات الشغل أصبحت متجاوزة ، اذ يتم الإستناد للرسائل الالكترونية المرسلة ، و التسجيلات الإلكترونية و المكالمات الهاتفية و الرسائل العادية أو عبر الواتساب ، الأمر الذي يثير إشكالا حول ما مدى مشروعية هده الوسائل و حجيتها في اثبات الأخطاء المهنية.

ثانيا : تأثير التحديات التكنولوجية على حريات و حقوق الاجراء:

فمن المعلوم ،أنه كما لهذه التطورات التكنولوجية تأثيرات ايجابية و دور في تحقيق التنمية ببلادنا ، لكونها مكنت من زيادة الإنتاجية و حسنت من جودة الأداء ، كما أتاحت الوصول الى أسواق عمل عالمية و فرق عمل موزعة مما يحقق مردودية أكبر ، غير أنه في مقابل ذلك كان لها تأثيرات سلبية هددت سلامة الأجراء و حقوقهم و حرياتهم الاساسية.

1-حماية حقوق و حريات الأجراء في ظل التحولات التكنولوجية:

في ظل التحولات التكنولوجية تعرضت السلامة البدنية و العقلية للأجراء للتهديد ، نظرا لخطر لإتصال المتواصل بالأدوات المعلوماتية من حواسيب و شبكات الأنترنيت ، ظهور مجموعة من الأمراض المرتطة بضعف النظر ، و كذا أمراض الضغط و الأعصاب ، الأمر الذي يشكل تهديدا لصحة و سلامة الأجراء.

إضافة الى ذلك فقد أصبحت حريات و حقوق الأجراء الأساسية ، فمن المعلوم أن التقنيات الحديثة أصبحت تشكل بنية تحتية مهمة ، يتم الإعتماد عليها في جميع الخدمات ، حيث أن مختلف الإدارات و المقاولات أصبح عملها أساسا عبر المنصات الإلكترونية، سواء من حيث معالجة او إرسال المعلومة أو أية خدمة معينة ، إلا أن هذا قد فتح الباب أمام المشغل في المساس بالحياة الخاصة للأجراء ،حيث أن مراكبة تجاوزت المراقبة المباشرة ، بل تجاوزت ذلك الى استخدام وسائل الرقابة الإلكترونية ، مثل الكاميرات لرصد تحركات الأجير داخل مقر العمل ، أو تطبيقات تسجيل المكالمات الهاتفية ، حيث أنه في غالب الأحيان يتم استخدام ذلك

341 مثل امتناع الاجير عن أداء مهامه أو ارتكابه جنحة ماسة بالشرف و الامانة و الي غير ذلك من الأخطاء المحددة بالمادة 39 من القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل.

دون علم و موافقة الأجير ، الأمر الذي يعتبر اجحافا من طرف المشغل و مساسا بالحياة الخاصة للأجراء و كرامتهم ، ويزداد ذلك حدة في غياب إطار قانوني يحدد شروط وضوابط استعمال هذه الوسائل التكنولوجية من طرف المشغل342 .

2-الدور الرقابي لمفتش الشغل في ظل التحولات التكنولوجية

اذا كان العمل عن بعد كصورة جديدة لأداء الشغل ، يبقى من بين الإيجابيات التي جاءت بها التطورات التكنولوجية ،فانه بالمقابل مفهوم مكان المقاولة أو الشغل ، اذ حل محلها تعدد أمكنة العمل ، و هو ما ينسجم و العمل عن بعد كنمط جديد في عالم الشغل 343،و أدى الى جعل أي مكان ، مكانا لتنفيذ الشغل شريطة الإرتباط المعلوماتي بالمقاولة أو المشغل ، اذ يقوم الأجير العامل عن بعد بتنفيذ عملع سواء بمنزله ، أو أي مكان يراه مناسب له ،و ذلك لتحقيق مرونة و إستقلالية أكثر في الشغل ، و قد ساهم هذا في تعذر مراقبته ماديا و بشكل مباشر من قبل المشغل ، كما أدى الى تعطيل دور مفتش الشغل أثناء قيامه بالمهام التي أناطها به قانون الشغل ،اذ تعترضه مجموعة من الصعوبات و العوارض التي تحول دون قيامه بالدور الرقابي على أحسن وجه344 ، نتيجة تباعد مقر المقاولة المشغلة على مكان أداء العمل ، الأمر الذي فرض نمط آخر يتجلى في المراقبة غير المباشرة على نشاط الأجير الذي يعمل عن بعد ، من خلال البحث في البرامج التي قد يستعملها المشغل ، و التي تستطيع مراقبة مكان تواجد الأجير و أوقات عمله بدقة متناهية ، مما يساعد على حماية المصالح الإقتصادية للمشغل ، و بالرغم من امكانية مراقبة مفتش الشغل للوضعية القانونية للأجير العامل عن بعد ،خاصة ما يتعلق بساعات العمل و الأجر ، و التأمين ضد حوادث الشغل و التصريح بالأجور لدى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ، و ذلك من خلال البحث و التحري في الأنظمة المعلوماتية للمقاولة ، و كذا الوثائق و السجلات التي أوجب تشريع الشغل على المشغل مسكها345 ،الا أنه يصعب على مفتش الشغل مراقبة كافة المتقضيات القانونية المتعلقة بأداء العمل من قبيل المقتضيات المتعلقة بالصحة و السلامة المهنيتين ،كون الأجير ينجز عمله بمنزله ، أو أي مكان غير المقر الرئيسي للمقاولة ، بل و حتى خارج الحيز الجغرافي للدولة المتواجد بها مقر المقاولة ، كما أنه اذا كان قيام مفتش الشغل بالدور الرقابي يتأتى بالدخول بكل حرية ، و بدون سابق اعلام الى كل مؤسسة تخضع للمراقبة ، و ذلك في أي وقت من الليل أو النهار346 ،فان الأعمال المنجزة داخل محل سكنى الأجير في نظام العمل عن بعد ،لا يستطيع مفتش الشغل الدخول اليها ، الا بالتوفر على الوثائق المثبتة للهوية ، و الحصول على إذن الأجير صاحب المسكن ، الذي له أن يرفض دخول مفتش الشغل إلى مقر سكنه347.

أضف إلى ما سبق ، نجد محدودية تكوين مفتشي الشغل فيما هو قانوني فقط ، يجعل من الصعوبة بمكان ، إجراء بحث و تحري في الأنظمة المعلوماتية للمقاولة ، للتأكد من تطبيق المشغل لكافة الأحكام القانونية المتعلقة بالعمل ، فيما يتعلق بالأجير العامل عن بعد ، هذا إضافة الى أن مقتضيات مدونة الشغل ،لا تسعف مفتش الشغل في تفعيل دوره الرقابي بالكامل ، خاصة في ظل

342 تجدر الاشارة هنا بأن علاقات الشغل الجماعية بدورها تأثرت بالتطورات التكنولوجية و خصوصا جانب النزاعات ، حيث أصبح الأجراء المضربين اعتماد تعطيل الالكتروني للعمل ، كما سهلت التكنولوجية تواصل الأجراء فيما لينهم بغية توسيع رقعة الاضراب ، عن طريق الرسائل الالكترونية و المكالمات الهاتفية.

343 مصطفى المنصوري ، العمل عن بعد ، دراسة مقارنة ، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص ، تخصص القانون الاجتماعي و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية ، جامعة القاضي عياض ، مراكش ، السنة الجامعية 2010-2011.

344 عبد الاله المالكي الحلابي ، التنظيم القانوني للعمل عن بعد ،خصوصيات عقد العمل عن بعد ،-الحماية القانونية للأجير العامل عن بعد -مجلة الحقوق ،- سلسلة المعارف القانونية و القضائية- مطبعة المعارف الجديدة ، أكدال ، 2021.

345 جاء ذلك في مضمون المادة 538 من مدونة الشغل "يجب على المشغل أو من ينوب عنه أن-1 : يدلي بجميع الدفاتر، والسجالت، والوثائق الواجب مسكها، إذا طلب االعوان المكلفون بتفتيش الشغل االطالع عليها، وأن يتخذ جميع الترتيبات الالزمة ليتأتى تقديم تلك الدفاتر والسجالت والوثائق، ولو في غيابه؛"

346 المادة 533 من مدونة الشغل " يرخص لألعوان المكلفين بتفتيش الشغل، إذا كانوا يحملون الوثائق التي تثبت المهام الموكولة إليهم، في أن -1 :يدخلوا بحرية، ودون سابق إعالم، كل مؤسسة تخضع لمراقبة مفتشية الشغل، في أي وقت من ليل أو نهار؛

347 الامر الذي يتيح للمشغلين التهرب من تطبيق قانون الشغل الذي يضمن حقوق الاجراء من قبيل التصريح بهم لدى الضمان الاجتماعي.

إغفال هذه الأخيرة لتنظيم عقد العمل عن بعد ، بالرغم من أنها جاءت في خضم التغيرات التكنولوجية الحديثة ، و هذا يستدعي البحث عن آفاق أرحب لقيام مفتش الشغل بممارسة مهامه الرقابية في ظل نظام العمل عن بعد[348].

المحور الثاني: مدى كفاية التأطير القانوني للتشغيل في ظل التحديات التكنولوجية المعاصرة

إن الاستخدام المكثف لتكنولوجيا الإعلام والإتصال، وما فرضته من أنماط عمل مستحدثة ، وظروف جديدة لتشغيل اليد العاملة، أصبحت تتطلب تأطير قانوني شامل ، فمدونة الشغل المغربية ومند صدورها سنة 2004 وعلى مدار عشرون سنة بقية جامدا و لم تخضع للتعديل، ، لذلك أفرز الواقع مجموعة من الإشكالات التي تبرز بشكل كبير عن وجوذ فراغ تشريعي ، و عجز شبه شامل لمدونة الشغل المغربية والقوانين المتعلقة بها كذلك عن مواكبة هذه التطورات[349].

أولا : ضعف المواكبة التشريعية في مدونة الشغل :

فبالإطلاع عى مضمون مدونة الشغل ، نجد أنها تحيلنا الى زمن ما قبل الثورة التكنولوجية ، زمن قديم و متآكل و منتهي الصلاحية لازالت مدونة الشغل تشدو على إيقاعه ، متجاهلة بذلك المعطيات الواقعية التي كان من المفروض أن تفرض عليها ايقاعا جديدًا، على نمط الدول المتقدمة في الموضوع .

فإهتمام مدونة الشغل بالتطورات التكنولوجية قد جاء محدودا و محدودا جدا[350]،إذ وقفت نصوصها عاجزة عن إعطاء جواب كافي وواضح لمجموعة من الإشكالات أهمها :

1- حجية المراسلات الإلكترونية بين الجهة المشغلة والأجير

تكتسي المراسلات الإلكترونية (بريد مهني، واتساب) ،حجية في الإثبات بين المشغل والأجير، وتُقبل كدليل قاطع متى كانت واضحة و دقيقة، وغير مشكوك في صحتها، استناداً لمبدأ حرية الإثبات في المادة الإجتماعية، و قد تطور الإجتهاد القضائي نحو الإعتراف بها كقرائن قوية، لا سيما إذا اعتيد في بيئة العمل إستخدام هذه الوسائل و كانت جزءاً من الممارسة اليومية ، سواء بالبريد الإلكتروني المهني أو عن طريق تطبيقات التواصل كالواتساب، حيث يميل القضاء في الآونة الأخيرة بصفة متزايدة إلى قبول المراسلات الإلكترونية، متجاوزاً بذلك الشكليات التقليدية، للإعتداد بها كدليل إثبات، مما يساهم في حماية حقوق الأجير وتوفير مرونة للمشغل في نفس الوقت، و هذا ما أكدته محكمة النقض في قرار حديث ،اذ اعتبرت الواتساب وسيلة صالحة لإبلاغ المشغل بالغياب (كحالات المرض)، معتبرة إياه جزءاً من الممارسات المعتادة للشركة، وبالتالي لا يمكن للمشغل رفضه كدليل ما دام يقر بالتواصل عبره مع موظفيه[351].

غير أن هذا القرار قد جاء بعد أن كانت محكمة الاستئناف ألغت الحكم الإبتدائي الذي يخص نفس المنازعة ، إذ قضى بأداء التعويض للأجيرة عن الفصل والإخطار والضرر، من قبل مشغلتها، عقب إشعار الأجيرة بمرضها من خلال شهادة طبية عبر "واتساب"، عوض البريد الإلكتروني، الوسيلة المعتمدة لدى المشغلة، بعدما اعتبر القضاء أن ذلك "غير منتج لأثر قانوني" في التعامل داخل الشركة، بعلة أن "المادة 271 من مدونة الشغل تنص على أنه يجب على كل أجير تعذر عليه الالتحاق بشغله بسبب مرض أو حادثة أن يبرر ذلك ويشعر مشغله خلال الثماني والأربعين ساعة الموالية لذلك، إلا إذا حالت القوة القاهرة دون ذلك."

348 عبد الحق بولنوار "الدور الرقابي لمفتش الشغل في ظل المستجدات التكنولوجية الحديثة"مقال منشور بالمجلة الالكترونية للابحاث القانونية 2022 العدد 10 ص 34.

349 القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية ،الجريدة الرسمية عدد 5584 بتاريخ 6 دجنبر 2007 ص 3880 كما تم تعديله بالقانون رقم 43.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.100 بتاريخ 16 من جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020) الجريدة الرسمية عدد 6951 بتاريخ 27 جمادى الأولى 1442 (11 يناير 2021) .

350 كميلي سميرة، قانون الشغل والتطورات التكنولوجية، مجلة المناهج القانونية العدد 13 و 14 السنة 2009 ص 109.

351 قرار صادر عن محكمة النقض بتاريخ 23 يناير 2024 في الملف رقم 202/5/1/237، قرار غير منشور.

غير أنه في نظري الشخصي و بإستقراء مضمون المادة، يتضح أن المشرع لم يحدد أو يحصر وسائل أو آليات معينة ، ينبغي بواسطتها تبليغ الشواهد الطبية للمشغل من أجل إشعاره بمدة التغيب للمرض، و هذا يوضح لا محالة عن عجز قانون الشغل مواكبة التحديات التكنولوجية لتحقيق الحماية اللازمة للأجراء و بالمقابل ضمان احتياجات المقاولة في انتعاشها و تقدم انتاجيتها.

2- **خصوصية إبرام عقد العمل عن بعد و إنهاؤه :**

لقد أفضت التحولات الرقمية المتسارعة، التي لم يعد مجال الشغل بمنأى عن تأثيراتها، إلى إعادة تشكيل البنية التقليدية للمعاملات القانونية، من خلال إرساء نمط جديد قوامه نزع الطابع المادي عن التعاقد ، وتعويضه بوسائط إلكترونية قادرة على إنشاء وتداول المعطيات بشكل فوري وعابر للحدود ، واذ لم يعد العقد في هذا السياق، مجرد توافق إرادتين في إطار مادي تقليدي، بل أضحى تعبيرًا إلكترونيًا عن إرادة قانونية يتم تجسيدها عبر أنظمة معلوماتية، بما يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى استيعاب قانون الشغل لهذا التحول، وفي هذا الإطار، برز العقد الإلكتروني كآلية قانونية حديثة تستجيب لمقتضيات السرعة والمرونة التي تفرضها البيئة الرقمية، خاصة في مجال الشغل عن بعد، حيث لم يعد التلاقي المادي بين الأجير والمشغل شرطًا لازمًا لانعقاد العلاقة الشغلية. بل إن التطور التكنولوجي أفرز نمطًا تعاقديًا يتأسس على التباعد المكاني والتقارب الرقمي، وهو ما يكرس تحولًا نوعيًا في مفهوم الرضائية ذاتها، التي أصبحت تتحقق عبر وسائط إلكترونية قد تثير إشكالات تتعلق بإثباتها، وتحديد لحظة انعقاد العقد، ومدى سلامة التعبير عن الإرادة في بيئة افتراضية.

فلا مناص من أن انعقاد عقد الشغل يستلزم توافر أركان ابرام العقود، المنصوص عليها وفق القواعد العامة، و هي الرضا ، المحل ، السبب و الأهلية ، غير أننا في دراستنا سنعمد التركيز على مناقشة شرطي الرضا و الأهلية دون الشروط الأخرى ،نظرا للإشكالات التي يطرحها هذين الشرطين بين تأطير مدونة الشغل و متطلبات التحديات التكنلوجية .

فعقد الشغل هو عقد رضائي في الأصل"[352]،فكما هو معلوم فالرضا لا يتحقق، إلا باقتران الإيجاب والقبول، بغض النظر عن الشغل الذي يمكن أن يصب فيه.

والثابت في العقود التقليدية، أن التعبير عن الإرادة، يتم وفق أشكال مختلفة، تتمثل في الكتابة والإشارة والقول والخطاب، لكن مع التطور التكنولوجي، ظهرت وسائل أخرى للتعبير عن الإرادة، والتي عمل المشرع المغربي، سيرا على نهج العديد من التشريعات، على استحداث خصائص ومميزات جديدة، أضافها إلى الإيجاب التقليدي، تماشيا مع الوسائل الحديثة للتعبير عن الإرادة، وأطلق عليها الإيجاب الإلكتروني[353].

والإيجاب في إطار عقد الشغل عن بعد، أو ما يعرف بالإيجاب الإلكتروني، قد يتخذ أشكالا متعددة من أبرزها: الإيجاب عبر البريد الإلكتروني ، الفاكس والبريد العادي، الإيجاب عبر المحادثة أو المشاهدة عبر الأنترنيت وإلى جانب الإيجاب، يعد القبول، العنصر الثاني من التراضي، فهو موافقة الموجب إليه على الإيجاب، دون تعديل. وفي مجال التعاقد عن بعد، يخضع هذا العنصر للقواعد والأحكام العامة، على اعتبار أنه لا يختلف عن القبول التقليدي، سوى من حيث الوسائط المستعملة للتعبير عنه[354].

لكن على خلاف القبول التقليدي، الذي يمكن توجيهه صراحة أو بشكل ضمني، فإنه من الصعب تصور القبول الضمني، في العقد الإلكتروني، لأن هذا القبول، يتم عن طريق الحاسوب، ومن خلال برامج إلكترونية، لا يمكن استخلاص إرادة المتعاقدة منها.

---

[352] وهذا ما أكدته الفقرة الأولى من المادة 15 من مدونة الشغل، حيث نصت على أنه :"تتوقف صحة الشغل، على الشروط المتعلقة بتراضي الطرفين، وبأهليتهما للتعاقد، وبمحل العقد، وبسببه كما حددها قانون الالتزامات والعقود.

[353] محمد الزعارة ،"العمل عن بُعد بين غياب التأطير القانوني وحماية المعطيات الشخصية: دراسة في ضوء التشريع المغربي والمقارن"مقال منشور بمجلة القانون و الاعمال الدولية الاصدار رقم 60 اكتوبر -نونبر 2025 ص777.

[354] أنظر الموقع الإلكتروني https://uncitral.un.org/ar/texts/ecommerce/modellaw/ : تاريخ الاطلاع: 25-03-2026على الساعة 5 مساءا

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

أما بخصوص الأهلية ، فقد نص الفصل الثاني من قانون الالتزامات والعقود، على أن أهلية الالتزام، ركن أساسي، لصحة الالتزامات، الناشئة عن التعبير عن الإرادة، ووضع قاعدة في الفصل الثالث مضمونها، أن "...كل شخص أهل للالتزام، ما لم يصرح قانون أحواله الشخصية بغير ذلك". وبالتالي، فوجود العقد، مشروط بتوفر أهلية الأداء عند المتعاقد، وإلا بطل الالتزام الناشئ عن العقد.

وإذا كان من السهل التثبت من أهلية المتعاقد، وهويته في العقود التقليدية، حيث يكون مجلس العقد الجامع بين المتعاقدين حقيقيا، فإن الأمر يستعصي في إطار العقود الإلكترونية، مثل عقد الشغل عن بعد، إذ يصعب على المشغل عبر شبكة دولية مفتوحة للإتصال عن بعد، التحقق من أهلية الأجير لعقد العمل معه، الشيء الذي يهدد بضياع حقوق المتعاملين، وبالتالي تقل الثقة في التعاقد عن بعد، وتبعا في أسلوب العمل عن بعد355.

وكما سبقت الإشارة، فإن عقد الشغل لا يكون صحيحا، إلا إذا كان عاقديه متمتعين بأهلية الالتزام، وهذا ما أكدت عليه المادة 15 من مدونة الشغل، لكن أمام مقتضيات المادة 143 من مدونة الشغل، التي تسمح للقاصر بالإشتغال، عند بلوغه خمسة عشر سنة، طرح تساؤل، حول مدى إمكانية إبرام القاصر لعقد الشغل عن بعد.

فمن المعلوم بأن صحة تصرفات القاصر يتوقف على موافقة نائبه الشرعي للحيلولة دون الاضرار به و بمصالحه ، فابرامه لعقد الشغل دون مساعدة نائبه يبقى قابلا للابطال استنادا لمقتضيات الفصل 4 من قانون الالتزامات والعقود المغربي الذي ينظم تصرفات القاصر وناقص الأهلية، حيث يقرر أن التعهدات التي يبرمونها بغير إذن الولي أو الوصي لا تلزمهم، ولهم الحق في طلب إبطالها .ومع ذلك، يجوز تصحيح هذه الالتزامات إذا وافق عليها النائب الشرعي، ولا يحق للطرف الآخر الراشد الاحتجاج بنقص الأهلية ، وبالتالي يكون العقد والعمل عن بعد المنجز

من قبل هذا القاصر في هذه الحالة صحيحا شريطة مساعدة نائبه القانوني356، غير أنه و في ظل غياب نص صريح، ينظم مسألة إبرام القاصر الأجير لعقد الشغل عن بعد، تجعل الآراء تختلف بين من يقول بأحقيته و بين يرفض ذلك و هذا نتيجة غموض و فراغ نصون مدونة الشغل بهذا الخصوص .

ما تجدر الإشارة اليه ، أن الجدال لا يخص إبرام عقد العمل عن بعد فقط بل حتى انهائه عن بعد يثير إشكلا كبيرا ، إذ نتج عن التحولات التكنولوجي كما سبق و أن ناقشنا قبل الى ظهور أخطاء جديدة، يمكن أن يرتكبها الأجير الذي يشتغل عن بعد، والتي يمكن على إثرها إنهاء عقد الشغل بطريقة مبررة، كإجراء تأديبي، استنادا لجسامة الخطأ ، غير أن قانون الشغل و حماية لحقوق الأجير باعتباره الطرف الضعيف في العلاقة ، فقد خوله مجموعة من الضمانات من بينها، حقه في الدفاع عن نفسه بالاستماع اليه من طرف المشغل أو من ينوب عنه بحضور مندوب الاجراء أو الممثل القانوني بالمقاولة الذي يختاره الأجير بنفسه ،.... وتحرير محضر، من قبل إدارة المقاولة في الموضوع، مع التوقيع عليه من قبل الطرفين، وكذا تبليغ قرار الفصل للأجير، وضرورة توجيه نسخة منه إلى مفتش الشغل357.

غير أن هذا الإمتياز يصعب تحققه بالنسبة للأجراء الذين يشتغلون عن بعد ، خصوصا اذ كانوا داخل حدود دولة أخرى ، حيث يتعذر عليهم الإنتقال إ، لى دولة المشغل أو المقاولة المشغلة للدفاع عن نفسه و نفي الأخطاء المسببة لإنهاء عقد الشغل ، الأمر الذي ينتج عنه إنتهاك حقوق هؤلاء الأجراء دون وجه حق ، بسبب قرار جائر من طرف المشغل.

و تجرد الإشارة هنا ، بأن عجز قانون الشغل عن مواكبة التحديات التكنولوجية ، لا يخص فقط ما تم مناقشته فقط كأمثلة ، بل هناك العديد من الإشكالات ، كمدى **قانونية مر اقبة الأجير بالكاميرة وعلاقة ذلك بكرامة الأجير؟**

355 محمد الزعارة ،"العمل عن بُعد بين غياب التأطير القانوني وحماية المعطيات الشخصية، مرجع سابق ص 779.

356 أن المادة 143 لم تمنع القاصر البالغ 15 سنة من الشغل، فيمكنه إبرام كل أنواع عقود الشغل اذ جاء في مضمونها " ,لا يمكن تشغيل الأحداث و لا قبولهم بالمقاولات ،أو لدى المشغلين قبل بلوغهم خمس عشرة سنة كاملة".

357 جاءت هذه الضمانات بمقتضيات المواد من 61 إلى 65 من مدونة الشغل.

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

و مدى شرعية إنشاء كاميرات مر اقبة بمقر العمل دون علم الأجير و أخد تسجيلات أو فيديوهات خلسة دون إذنه ؟ إلى غيرها من الإشكالات ، كل هذا يحتم لا محالة ضرورة تكثيف الجهود ووضع إطار قانون متجدد ينظم علاقات الشغل .

ثانيا : متطلبات الإصلاح لقانون الشغل المغربي لتحقيق مو اكبته للتحديات التكنولوجية

لم يعد إصلاح قانون الشغل المغربي خيارًا تشريعيًا مؤجلًا، بل أضحى ضرورة حتمية تفرضها التحديات التكنولوجية المتسارعة، التي أعادت تشكيل بنية علاقات الشغل ومفاهيمها التقليدية، فبين نص قانوني يستند إلى نموذج صناعي تقليدي، وواقع مهني يتجه نحو الرقمنة والمرونة، تتسع الفجوة التشريعية، بما يهدد التوازن الذي يسعى قانون الشغل إلى تكريسه بين طرفي العلاقة الشغلية، ومن ثم، فإن أي تصور إصلاحي يجب أن ينطلق من إعادة بناء الإطار القانوني على أسس تستوعب التحول الرقمي دون التفريط في البعد الحمائي لهذا الفرع القانوني.

1-تحديث القو انين المؤطرة : حيث أصبحت الحاجة ملحة لمراجعة شاملة لمدون الشغل التي مر على صدورها أزيد من عشرون سنة ، و جعلها فعالة في تأطير أنماط التشغيل الجديدة ، يعد العمل عن بعد من أبرز تجليات التحول التكنولوجي في مجال الشغل، غير أن غيابه عن مدونة الشغل المغربية يكشف عن قصور تشريعي واضح. فالإبقاء على هذا النمط خارج التأطير القانوني يفرز حالة من عدم اليقين القانوني، سواء بالنسبة للأجير أو المشغل ، وعليه يقتضي الإصلاح وضع تعريف قانوني دقيق للعمل عن بعد يميز بينه وبين غيره من أنماط التشغيل ، و تحديد حقوق وواجبات أطراف علاقة الشغل ، فيما يتعلق أساسا باحترام ساعات العمل القانونية و الإضافية و كذا أوقات الراحة و الحق في العطل السنوية و الإجازات المرضية ، و حقه في أجره مع الأخد بعين الإعتبار مختلف التكاليف المرتبطة بتوفير التجهيزات الإلكترونية، و كذا ربطها بشبكات الأنترنيت ، كل ذلك سيقوم لا محالة على التوفيق بين المرونة الإنتاجية والحماية الإجتماعية.

3- تعزيز الحماية القانونية للحياة الخاصة للأجراء

أفرزت وسائل المراقبة الرقمية (الكاميرات، برامج تتبع الأداء، تحليل البيانات) واقعًا جديدًا يهدد التوازن بين سلطة المشغل وحقوق الأجير، و عليه يتعين على المشرع في اطار قانون الشغل بسط تدابير و أحكام تضمن حماية الحياة الخاصة للأجير ، حيث يجب عقلنة استعمال كاميرات المراقبة في فضاء العمل بشكل يسير، في اتجاه استخدامها من أجل التأمين ومراقبة المقاولة وليس مراقبة الأجير وهو يشتغل، ويرجع ذلك بالأساس ضمانا لراحة الأجير في بيئة العمل مما يحقق فعاليته مردوديته أكثر في مهامه ، و عليه يتعين وضع إطار قانوني واضح يحدد حدود الرقابة الرقمية المشروعة ، إلزام المشغل باحترام مبدأ الشفافية والإعلام المسبق للأجير و تكريس مبدأ التناسب بين وسيلة المراقبة والغاية منها.

3-ارساء نظام قانوني متكامل للاثبات الالكتروني :

لقد أدى الاعتماد المتزايد على الوسائط الإلكترونية إلى بروز إشكاليات حادة في مجال الإثبات، خاصة في ظل غياب نصوص صريحة داخل مدونة الشغل تنظم حجية المراسلات الرقمية،و في هذا السياق ينبغي الاعتراف الصريح بالحجية القانونية للمراسلات الإلكترونية (البريد الإلكتروني، التطبيقات المهنية)،ضمان تأضر قانوني يحقق أحكام قضائية موحدة لأن من شأن اختلاف أراء القضائية و اختلاف الأحكام الصادرة من شأنه الأضرار بالحقوق ومساس بمبدأ الأمن القانوني و القضائي.

4-إدماج العقود الالكترونية في المنظومة الشغلية :

رغم اعتراف المشرع المغربي بالعقود الإلكترونية في إطار قانون الإلتزامات والعقود، فإن غياب التنصيص عليها داخل مدونة الشغل يطرح إشكالًا على مستوى التكييف القانوني ، فإن غياب التنصيص عليها داخل مدونة الشغل يطرح إشكالًا على مستوى التكييف القانوني ، الإقرار الصريح بمشروعية عقد الشغل الإلكتروني، ضمان حماية الأجير من إختلال موازين القوة في التعاقد الرقمي، كما يجب النص الصريح بخصوص عقد الشغل المبرم من طرف القاصر حجيته و ضوابطه القانونية ، مع مراعاة خصوصياته ايجابياته و دوافعه.

و من هنا و بالإضافة الى النقط التي تم ذكرها ، يجب أن لا ننسى مدى أهمية تكثيف الجهود و الإستثمار في الرأس المال البشري ، من خلال إتاحة برامج تكوينية مجانية لجميع الفئات الشابة ، و خاصة أصحاب الشواهد ، لتطوير قدراتهم و مهاراتهم ،لتسهيل و ضمان إدماجهم في عالم التشغيل المتجدد ،الذي أصبحت كر متطلباته و ركائزه مرتبطة بما هو إلكتروني محض يضمن المرونة و السرعة في الأداء و الأكثر مردودية.

**خاتـــمة :

في الختام ، يمكن القول أن قانون الشغل المغربي يواجه تحديات كبيرة، في مواجهة التحولات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم، والتي أرخت بظلالها على علاقات الشغل الفردية والجماعية، فإصلاح قانون الشغل المغربي في ظل التحول الرقمي ، لا يمكن أن يقتصر على استيعاب مظاهر التكنولوجيا، بل يتطلب إعادة نظر شاملة في بنيته المفاهيمية والتنظيمية، حيث أن التحدي الحقيقي لا يكمن في إدماج الوسائل الالكترونية من حيث الحجية و الاثبات في النصوص القانونية، بل في إعادة صياغة العلاقة الشغلية نفسها بما يحقق التوازن بين مرونة الإقتصاد الرقمي ، ومتطلبات الحماية الإجتماعية و يحقق تأمين بيئة عمل مرنة ومستدامة قادرة على مواجهة تحديات العصر الرقمي.

***لائحة المراجـع :

1- القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 103194 بتاريخ 11 شتنبر 2003 جريدة رسمية عدد 5167 بتاريخ 8 دجنبر 2003،

2- القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية ،الجريدة الرسمية عدد 5584 بتاريخ 6 دجنبر 2007 ص 3880 كما تم تعديله بالقانون رقم 43.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.100 بتاريخ 16 من جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020) الجريدة الرسمية عدد 6951 بتاريخ 27 جمادى الأولى 1442 (11 يناير 2021) .

3- ذ.عشعاش ملود"قانون الشغل المغربي في مواجهة التحديات التكنولوجية بين واقع الأزمة و مداخل الاصلاح "مجلة القانون و الاعمال الدولية الاصدار رقم 57 أبريل-ماي 2025.

4- الحاج الكوري، القانون الاجتماعي المغربي ،مطبعة الحرف المعتدل ،سلا، الطبعة الأولى، سنة 1996

5- - مصطفى المنصوري ، العمل عن بعد ، دراسة مقارنة ، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص ، تخصص القانون الاجتماعي و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية ، جامعة القاضي عياض ، مراكش السنة الجامعية 2010-2011.

6- عبد الاله المالكي الحلايي ، التنظيم القانوني للعمل عن بعد ،خصوصيات عقد العمل عن بعد ،-الحماية القانونية للأجير العامل عن بعد -مجلة الحقوق ،- سلسلة المعارف القانونية و القضائية - مطبعة المعارف الجديدة ، أكدال ، 2021.

7- عبد الحق بولنوار "الدور الرقابي لمفتش الشغل في ظل المستجدات التكنولوجية الحديثة"مقال منشور بالمجلة الالكترونية للابحاث القانونية 2022 العدد 10 .

8- كميلي سميرة، قانون الشغل والتطورات التكنولوجية، مجلة المناهج القانونية العدد 13 و 14 السنة 2009.

9- محمد الزعارة ،"العمل عن بُعد بين غياب التأطير القانوني وحماية المعطيات الشخصية: دراسة في ضوء التشريع المغربي والمقارن"مقال منشور بمجلة القانون و الاعمال الدولية الاصدار رقم 60 اكتوبر -نونبر 2025.

10- Bénarde E .GBEZO, travailler autrement la révolution du travail, .

Ray (J-E) 'Nouvelles technologies -nouveau droit du travail-rev.dr.soc.n° 6 1992.43

11- Jean Emmanuel Ray , 'Nouvelles technologies et nouvelles formes des subordination ' , dr.soc.n° 6, 1992,p.525.

12- الموقع الالكتروني https://uncitral.un.org/ar/texts/ecommerce/modellaw/ :

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

محددات الرضا الوظيفي وانعكاساته على فعالية الموارد البشرية: دراسة سوسيولوجية ميدانية في السياق المغربي

Determinants of Job Satisfaction and Their Impact on Human Resource Effectiveness: A Sociological Field Study in the Moroccan Context

الباحثة : ليلى كريد
باحثة بسلك الدكتوراه
الدكتورة زبيدة اشهبون
أستاذة بكلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة ابن طفيل القنيطرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة ابن طفيل –القنيطرة –المغرب

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الرضا الوظيفي وفعالية الموارد البشرية داخل احدى المؤسسات للأعمال الاجتماعية في السياق المغربي، من خلال مقاربة سوسيولوجية تجمع بين التأطير النظري والتحليل الميداني. وتنطلق من إشكالية مركزية مفادها: **إلى أي حد يؤثر الرضا الوظيفي، بأبعاده المادية والتنظيمية والعلائقية، على مستوى فعالية الموارد البشرية في ظل التحولات التنظيمية والرقمية**؟ اعتمدت الدراسة على منهج **كمي**، من خلال استمارة وُجّهت إلى عينة من العاملين بمختلف **فئاتهم المهنية**، وتم تحليل المعطيات باستخدام أساليب إحصائية وصفية. وقد أظهرت النتائج وجود تفاوت واضح في مستويات الرضا الوظيفي، حيث سُجل ضعف ملحوظ في بعد الأجور والتعويضات، إذ عبّر أكثر من 65% من المبحوثين عن عدم رضاهم، في مقابل ارتفاع نسبي في الرضا المرتبط بالعلاقات المهنية (بمتوسط بلغ 3.89)، مما يعكس حضور بعد اجتماعي تعويضي داخل بيئة العمل. كما كشفت النتائج عن محدودية فرص الترقي، مقابل مستوى مقبول من الاستقرار الوظيفي.وقد تم تفسير هذه النتائج في ضوء عدد من المقاربات النظرية، من بينها نظرية **تدرج الحاجات لماسلو، ونظرية العاملين لهيرزبرغ، ونظرية العدالة لآدامز**، إلى جانب نموذج **المتطلبات-الموارد**، حيث أظهرت أن الرضا الوظيفي لا يتحدد بعامل واحد، بل يتشكل نتيجة **تفاعل** معقد بين **الحاجات الفردية، وإدراك العدالة، وطبيعة العمل، وأساليب التدبير**.وتخلص الدراسة إلى أن فعالية الموارد البشرية داخل المؤسسة تتخذ طابعًا "مشروطًا"، حيث يستمر الأداء في مستويات مقبولة رغم انخفاض بعض أبعاد الرضا، وهو ما يعكس نمطًا من التكيف أكثر منه دافعية حقيقية. كما تشير النتائج إلى أن التحولات الرقمية مرشحة لإعادة تشكيل مفهوم الرضا الوظيفي مستقبلًا، بما يستدعي تبني مقاربات تدبيرية أكثر مرونة وتوازنًا بين الأبعاد المادية والإنسانية.

كلمات مفتاحية: الرضا الوظيفي، فعالية الموارد البشرية، العدالة التنظيمية، التحفيز، سيسيولوجيا العمل .

Abstract

This study aims to examine the relationship between job satisfaction and human resource effectiveness within a social services organization in the Moroccan context, using a sociological field-based approach that integrates theoretical and empirical analysis. The research is guided by a central question: to what extent do the material, organizational, and relational dimensions of job satisfaction influence the effectiveness of human resources in a context marked by organizational and digital transformations?A quantitative methodology was adopted through a structured questionnaire administered to a sample of employees across different professional categories. Data were analyzed using descriptive statistical methods. The findings reveal a significant disparity in job satisfaction levels. More than 65% of respondents expressed dissatisfaction with salaries and financial compensation, while a

relatively high level of satisfaction was recorded regarding workplace relationships, with a mean score of 3.89. These results suggest the presence of a compensatory social dimension within the work environment. Additionally, limited opportunities for career advancement were identified, despite relatively high levels of job stability.The results were interpreted through major theoretical frameworks, including Maslow's hierarchy of needs, Herzberg's two-factor theory, and Adams' equity theory, as well as the Job Demands–Resources model. The findings indicate that job satisfaction is not determined by a single factor but rather emerges from a complex interaction between individual needs, perceived organizational justice, and working conditions.The study concludes that human resource effectiveness within the organization can be described as "conditional effectiveness," where acceptable performance levels persist despite low satisfaction in certain dimensions. This reflects a pattern of adaptation rather than intrinsic motivation. Furthermore, the findings suggest that digital transformation is likely to reshape the determinants of job satisfaction in the future, requiring more flexible and balanced human resource management approaches.

Keywords : Job satisfaction, Human resource effectiveness, Organizational justice, Motivation, Sociology of work,

1/مقدمة

يشهد عالم الشغل المعاصر تحولات عميقة ومتسارعة أعادت تشكيل طبيعة العلاقة بين الفرد والتنظيم، حيث لم يعد الأداء المهني يُقاس فقط بمدى الكفاءة التقنية أو الالتزام الوظيفي، بل أصبح يرتبط بشكل متزايد بدرجة الرضا الوظيفي الذي يعيشه العامل داخل بيئة العمل. فقد أضحى هذا المفهوم يحتل موقعًا مركزيًا في أدبيات علم اجتماع العمل وإدارة الموارد البشرية، باعتباره مؤشرًا دالًا على جودة التفاعل بين الأفراد والمؤسسات، وعنصرًا حاسمًا في تفسير مستويات الانخراط[358] والإنتاجية.وفي ظل التحولات التنظيمية والرقمية التي يشهدها العالم، لم يعد الرضا الوظيفي يُختزل في الأبعاد المادية التقليدية، بل أصبح يتشكل عبر تفاعل معقد بين عوامل متعددة تشمل العدالة **التنظيمية**، وطبيعة **العلاقات المهنية**، وإمكانيات **التطور المهني**، فضلًا عن **أنماط التدبير** وأساليب **القيادة**. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن المؤسسات التي تنجح في تحقيق توازن بين هذه الأبعاد تكون أكثر قدرة على تعبئة مواردها البشرية وتعزيز فعاليتها[359].

غير أن هذا الطرح يكتسي خصوصية أكبر في السياقات النامية، ومنها السياق المغربي، حيث تتداخل التحديات البنيوية المرتبطة بضعف التحفيز المادي، ومحدودية فرص الترقي، مع ديناميات اجتماعية تعويضية تلعب فيها العلاقات المهنية دورًا بارزًا في إعادة إنتاج التوازن داخل بيئة العمل. كما أن تسارع وتيرة الرقمنة يطرح رهانات جديدة تتعلق بإعادة تعريف الرضا الوظيفي، في اتجاه مزيد من المرونة والاستقلالية، مقابل تحديات مرتبطة بالتكيف مع التحول التكنولوجي[360].انطلاقًا من هذه التحولات، تندرج هذه الدراسة ضمن محاولة سوسيولوجية لتحليل محددات الرضا الوظيفي وانعكاساته على فعالية الموارد البشرية داخل احدى المؤسسات للأعمال الاجتماعية بالمغرب، من خلال مقاربة ميدانية تستند إلى معطيات كمية وتحليل نظري متكامل. وتتمحور إشكالية البحث حول التساؤل التالي :**إلى أي حد يؤثر الرضا الوظيفي، بأبعاده المختلفة، على مستوى فعالية الموارد البشرية داخل المؤسسة؟** حيث تسعى الدراسة إلى تفكيك هذه العلاقة عبر ربط المعطيات الميدانية بالأطر النظرية المفسرة، بما يسمح

358 Judge, T. A., Thoresen, C. J., Bono, J. E., & Patton, G. K., "The Job Satisfaction–Job Performance Relationship: A Qualitative and Quantitative Review," Psychological Bulletin, Vol. 127, No. 3, 2001, pp. 376–407

359 Arnold B. Bakker & Evangelia Demerouti, "Job Demands–Resources Theory: Taking Stock and Looking Forward," Journal of Occupational Health Psychology, Vol. 22, No. 3, 2017, pp. 273–285

360 Prithwiraj Choudhury, Cirrus Foroughi, & Barbara Larson, "Work-from-Anywhere: The Productivity Effects of Geographic Flexibility," Strategic Management Journal, Vol. 42, No. 4, 2021, pp. 655–683.

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

بفهم أعمق لديناميات العمل في سياق يتسم بالتغير والتحول. فالرضا الوظيفي لم يعد متغير نفسي معزول، بل أصبح عنصرًا بنيويًا في فهم ديناميات الأداء داخل المؤسسات,لان طبيعة هذا الرضا لم تعد أحادية البعد، بل أضحت نتاج تفاعل معقد بين محددات **مادية** (كالأجور والحوافز)، **وتنظيمية** (كظروف العمل والاستقرار الوظيفي)، **وعلائقية** (كجودة العلاقات المهنية)، في سياق يتسم بتزايد الضغوط التنظيمية وتسارع التحولات الرقمية. ، تزداد هذه الإشكالية تعقيدًا في السياق المغربي ، حيث تتداخل محدودية الإمكانيات المادية مع حضور قوي للروابط الاجتماعية داخل بيئة العمل، مما يطرح تساؤلات حول طبيعة التوازن الذي يحكم تجربة العامل، وحول مدى تأثير هذا التوازن على **فعالية الموارد البشرية**. فهل يكفي وجود علاقات مهنية إيجابية لتعويض ضعف الحوافز المادية؟ وهل يؤدي الاستقرار الوظيفي إلى تحقيق أداء فعال، أم أنه يكرّس نمطًا من الأداء الأدنى القائم على الامتثال.

2/أهداف الدراسة وأهميتها

تهدف هذه الدراسة إلى بناء فهم تحليلي معمّق للعلاقة بين محددات الرضا الوظيفي وفعالية الموارد البشرية داخل مؤسسة الأعمال الاجتماعية في السياق المغربي، من خلال مقاربة سوسيولوجية تطبيقية تتجاوز التفسيرات الاختزالية للرضا بوصفه مجرد انعكاس للعوامل المادية، نحو اعتباره بناءً مركبًا يتشكل عند تقاطع الأبعاد التنظيمية والعلائقية والرمزية. وبشكل أكثر تحديدًا، تسعى الدراسة إلى تشخيص أنماط توزيع الرضا الوظيفي عبر مكوناته المختلفة، والكشف عن ديناميات التباين بينها، واستجلاء كيفية تمفصلها مع مؤشرات الأداء والانخراط وجودة العمل، مع تأويل هذه العلاقات في ضوء الأطر النظرية الكلاسيكية والمقاربات المعاصرة في علم اجتماع العمل والتنظيم.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من إسهامها في ردم فجوة قائمة بين التنظير والممارسة، حيث تقدم، من جهة، إضافة نوعية للأدبيات السوسيولوجية عبر إعادة تأطير مفهوم الرضا الوظيفي ضمن منظور تكاملي يربط بين **نظريات الدافعية والعدالة التنظيمية والنماذج الحديثة** القائمة على الموارد، مع إسقاط ذلك على سياق مغربي لا يزال محدود التناول في البحث الإمبريقي. ومن جهة أخرى، توفر الدراسة قاعدة معرفية تطبيقية يمكن أن تُسهم في توجيه سياسات تدبير الموارد البشرية، من خلال الكشف عن الاختلالات البنيوية [361]في بيئة العمل، واقتراح مداخل لتحسين جودة الحياة المهنية وتعزيز الانخراط التنظيمي. كما تكتسب الدراسة بعدًا استشرافيًا، بالنظر إلى تناولها للتحولات المرتبطة بالرقمنة وأنماط العمل المرن، بما يسمح بإعادة التفكير في محددات الرضا الوظيفي مستقبلاً، ليس فقط كأداة لقياس المواقف، بل كآلية لفهم التحولات العميقة التي تمس العلاقة بين الفرد والعمل في سياق اجتماعي وتنظيمي متغير.

3/المداخل النظرية المفسرة للرضا الوظيفي

يشكل الرضا الوظيفي ظاهرة مركبة تتداخل في تفسيرها أبعاد نفسية وتنظيمية وسوسيولوجية، وهو ما يفسر تعدد المقاربات النظرية التي سعت إلى فهم محدداته وآثاره داخل بيئة العمل. وفي هذا السياق، تبرز مجموعة من النظريات الكلاسيكية والمعاصرة التي توفر إطارًا تحليليًا متكاملًا لتفسير العلاقة بين حاجات الأفراد وسلوكهم المهني.

في مقدمة هذه النظريات، تأتي **نظرية تدرج الحاجات لأبراهام ماسلو**[362] ، التي تنطلق من فرضية أن السلوك الإنساني محكوم بمنظومة من الحاجات المتدرجة هرميًا، تبدأ بالحاجات **الفسيولوجية، ثم الأمان، فالانتماء، فالتقدير، وصولًا إلى تحقيق الذات**. وتفترض هذه النظرية أن الحاجات غير المشبعة هي المحرك الأساسي للسلوك، وأن الفرد لا ينتقل إلى مستوى أعلى إلا بعد إشباع نسبي للحاجات الأدنى. وفي سياق العمل، يسمح هذا التصور بفهم الرضا الوظيفي باعتباره نتيجة لمدى قدرة المؤسسة على

---

361 Lalit Vyas, "New Normal at Work: The Impact of Remote Working on Employees," Journal of Organizational Effectiveness, Vol. 9, No. 3, 2022, pp. 347–361

362 Abraham H. Maslow, "A Theory of Human Motivation," Psychological Review, Vol. 50, No. 4, 1943, pp. 370–396.

تلبية هذه الحاجات بمختلف مستوياتها[363]. وهو ما نسجم مع نتائج الدراسة الحالية، التي أظهرت أن ضعف إشباع الحاجات المادية (الأجور) يقابله تعويض جزئي عبر الحاجات الاجتماعية (العلاقات المهنية).

غير أن هذا الطرح، رغم أهميته، يظل غير كافٍ لتفسير تعقيد الرضا الوظيفي، وهو ما حاولت تجاوزه **نظرية العاملين لفريدريك هيرزبرغ** [364]، التي أحدثت تحولًا نوعيًا من خلال التمييز بين مصدرين مستقلين نسبيًا للرضا وعدم الرضا. **فالعوامل الوقائية** (مثل الأجور وظروف العمل) لا تؤدي إلى الرضا بقدر ما تمنع عدمه، في حين أن **العوامل الدافعة** (كالإنجاز والتقدير والتطور المهني) هي التي تنتج الرضا الحقيقي. ويتيح هذا التمييز قراءة أكثر دقة لنتائج الدراسة، حيث يمكن تفسير ضعف الرضا العام رغم وجود علاقات مهنية إيجابية، بكون العوامل الدافعة لم تُفعّل بالشكل الكافي داخل المؤسسة.

ومن جهة أخرى، تقدم **نظرية العدالة والمساواة لآدامز**[365] تفسيرًا سوسيولوجيًا دقيقًا للرضا الوظيفي، من خلال ربطه بإدراك الفرد للعدالة داخل المؤسسة. إذ لا يقوم العامل بتقييم وضعه بشكل مطلق، بل من خلال مقارنة نسبة **مدخلاته** (الجهد، الخبرة) **بمخرجاته** (الأجر، التقدير)، وكذلك مقارنة وضعه بزملائه. ويؤدي اختلال هذا التوازن إلى شعور بعدم الإنصاف، ينعكس سلبًا على الرضا والدافعية. وهو ما تؤكده نتائج الدراسة، التي أظهرت وجود فجوة بين الجهد المبذول والعائد المادي، مما يعزز تفسير انخفاض الرضا من منظور العدالة التنظيمية.

وفي نفس الإطار، تبرز **نظرية X و Y لماكغريغور**[366] كمقاربة تفسيرية لطبيعة العلاقة بين أساليب التسيير وسلوك العاملين. حيث تفترض **نظرية X** أن العامل بطبيعته كسول ويتجنب المسؤولية، مما يستدعي الرقابة الصارمة، بينما تنطلق **نظرية Y** من تصور إيجابي للإنسان، باعتباره قادرًا على الإبداع وتحمل المسؤولية إذا توفرت له الظروف المناسبة. ويسمح هذا التمييز بفهم كيف أن أساليب التدبير المعتمدة داخل المؤسسة يمكن أن تعزز الرضا أو تحد منه، خاصة في ظل غياب المشاركة والاعتراف.

وإلى جانب هذه النظريات الكلاسيكية، تبرز مقاربات حديثة، مثل **نموذج المتطلبات-الموارد**[367]، الذي يربط بين توفر **الموارد التنظيمية** (الدعم، التقدير) **ومستوى الانخراط والأداء**. كما تؤكد دراسات حديثة أن التحولات الرقمية أعادت تشكيل محددات الرضا الوظيفي، حيث أصبح مرتبطًا بعوامل جديدة مثل **المرونة والاستقلالية**، إلى جانب التحديات المرتبطة **بالإرهاق الرقمي**[368].وعليه، فإن فهم الرضا الوظيفي يقتضي تبني مقاربة تكاملية تجمع بين هذه المداخل، حيث لا يمكن اختزاله في بعد واحد، بل ينبغي النظر إليه كنتاج لتفاعل معقد بين الحاجات الفردية، والعدالة التنظيمية، وطبيعة العمل، وأساليب التدبير، في سياق يتسم بتحولات رقمية[369] متسارعة.لذا فالرضا الوظيفي لا يمكن تفسيره بنظرية واحدة، بل هو نتيجة **تقاطع دينامي بين الحاجات الفردية، وإدراك العدالة، وطبيعة العمل**، في سياق تنظيمي متحول.

4/منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على **مقاربة كمية** ذات طابع تفسيري، تروم تحليل العلاقة بين الرضا الوظيفي وفعالية الموارد البشرية، والكشف عن طبيعة التأثيرات المتبادلة بينهما داخل سياق تنظيمي محدد. وقد تم اختيار هذا التصميم المنهجي لملاءمته لاختبار الفرضيات، وقياس درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة بطريقة موضوعية قائمة على المعالجة الإحصائية للمعطيات.وقد أُنجزت

363 Abraham H. Maslow, Motivation and Personality, New York: Harper & Row, 1954

364 Frederick Herzberg, Bernard Mausner, & Barbara B. Snyderman, The Motivation to Work, New York: Wiley, 1959

365 John Stacey Adams, "Inequity in Social Exchange," Advances in Experimental Social Psychology, Vol. 2, 1965, pp. 267–299.

366 Douglas McGregor, The Human Side of Enterprise, New York: McGraw-Hill, 1960

367 Arnold B. Bakker & Evangelia Demerouti, "Job Demands–Resources Theory: Taking Stock and Looking Forward,"

368 Lalit Vyas, "New Normal at Work: The Impact of Remote Working on Employees," Journal of Organizational Effectiveness, Vol. 9, No. 3, 2022, pp. 347–361.

369 قرني، حسام (2022). أثر العمل عن بعد على إنتاجية العاملين: دراسة ميدانية بالتطبيق على العاملين بكلية التجارة بجامعة المنصورة. مجلة السياسة والاقتصاد، مجلد 15، عدد 14، ص ص. 4–43، جامعة بني سويف، مصر

الدراسة داخل **مؤسسة للأعمال الاجتماعية تابعة لأحد القطاعات العمومية،(جهة سلا –الرباط –القنيطرة) باعتبارها فضاءً تنظيميًا يجمع بين البعد الإداري والبعد الاجتماعي**، مما يتيح تحليل ديناميات الرضا الوظيفي في سياق تتداخل فيه **الأبعاد المهنية والقيمية**. ويتكون مجتمع الدراسة من مجموع العاملين داخل المؤسسة بمختلف **فئاتهم المهنية** (أطر، موظفون، تقنيون، أعوان)، بما يسمح برصد الفروق في إدراك الرضا الوظيفي تبعًا للموقع الوظيفي.واعتمدت الدراسة على **عينة قصدية بلغ حجمها (160)** مفردة، تم اختيارها وفق معايير تضمن **تمثيلية مختلف الفئات المهنية**، مع مراعاة التنوع الوظيفي وسنوات الأقدمية والتوازن النسبي بين الفئات، بما يعزز القدرة التفسيرية للدراسة في الكشف عن التباينات في مستويات الرضا الوظيفي.وقد تم تشغيل متغير الرضا الوظيفي باعتباره متغيرًا مستقلًا عبر مجموعة من الأبعاد370، شملت: **الرضا عن الأجوروالحو افز، وظروف العمل، والعلاقات المهنية، والاستقرار الوظيفي، وفرص الترقي**. في حين تم قياس **فعالية الموارد البشرية** باعتبارها متغيرًا تابعًا من خلال **مؤشرات الأداء المهني، والانخراط الوظيفي**371، **والإنتاجية**، استنادًا إلى نماذج حديثة في تحليل الأداء التنظيمي.ولجمع البيانات، تم اعتماد **الاستمارة** كأداة رئيسية، حيث صُمّمت بناءً على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، وتضمنت أسئلة مغلقة وفق مقياس **ليكرت الخماسي** (من 1 = لا أوافق بشدة إلى 5 = أوافق بشدة)، مع توزيعها على محاور تعكس أبعاد الدراسة ومتغيراتها.وقد تم التحقق من صدق الأداة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في علم الاجتماع وتدبير الموارد البشرية، للتأكد من ملاءمتها لأهداف الدراسة. و تم اختبار ثباتها باستخدام معامل كرونباخ ألفا، حيث سجلت القيم مستويات مقبولة تجاوزت (0.70)، مما يدل على اتساق داخلي جيد لفقرات الاستمارة ,وفيما يخص إجراءات جمع البيانات، تم توزيع الاستمارات على أفراد العينة بشكل مباشر(بين الفترة الممتدة من شتنبر الى دجنبر 2025)، مع تقديم توضيحات حول أهداف الدراسة وضمان سرية المعلومات، الأمر الذي ساهم في تحسين جودة الاستجابات وتعزيز مصداقيتها.أما على مستوى تحليل البيانات، فقد تم توظيف كل من الإحصاء الوصفي **(التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية) والإحصاء التحليلي، من خلال استخدام معامل الارتباط (Pearson)** لتحليل العلاقات بين المتغيرات واختبار فرضيات الدراسة.كما روعيت الاعتبارات الأخلاقية للبحث العلمي، من خلال ضمان سرية المعطيات، واستخدامها لأغراض علمية فقط، والحصول على موافقة المشاركين قبل إدراجهم في الدراسة.

ورغم أهمية النتائج المتوصل إليها، فإن هذه **الدراسة تظل محكومة ببعض الحدود**، من أبرزها اقتصارها على مؤسسة واحدة واعتمادها على المنهج الكمي فقط، مما قد يحدّ من إمكانية تعميم النتائج، دون أن ينقص ذلك من قيمتها التفسيرية داخل السياق المدروس.

جدول "أ" يبين قياس الرضا الوظيفي عبر أربعة أبعاد رئيسية (الأجر، ظروف العمل، العلاقات المهنية، فرص الترقي)، و قياس فعالية الموارد البشرية من خلال مؤشرات الأداء المهني، والانخراط الوظيفي، والإنتاجية.

المتغير	البعد	المؤشر	مثال على العبارة في الاستمارة	وع القياس
الرضا الوظيفي	الرضا عن الأجر	الإحساس بعدالة الأجر	أشعر أن أجري يتناسب مع الجهد الذي أبذله	ليكرت(1-5)
الرضا الوظيفي	الرضا عن الأجر	الرضا عن الحوافز	أستفيد من حوافز مادية ومعنوية كافية	ليكرت
الرضا الوظيفي	الرضا عن ظروف العمل	بيئة العمل	ظروف العمل داخل المؤسسة مريحة ومناسبة	ليكرت

370 John W. Creswell, Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches, 5th ed., Sage Publications, 2018

371 OECD, Public Employment and Management 2023, Paris: OECD Publishing, 2023

Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

الرضا الوظيفي	الرضا الوظيفي	الإمكانيات المتاحة	تتوفر الوسائل الضرورية لإنجاز عملي	ليكرت
الرضا الوظيفي	الرضا عن العلاقات المهنية	العلاقة مع الزملاء	تربطني علاقات جيدة بزملائي في العمل	ليكرت
الرضا الوظيفي	الرضا الوظيفي	العلاقة مع المسؤولين	يتم التعامل معي باحترام من طرف المسؤولين	ليكرت
الرضا الوظيفي	الرضا عن الترقي	فرص التطور	تتوفر فرص واضحة للترقي داخل المؤسسة	ليكرت
الرضا الوظيفي	الرضا عن الترقي	العدالة في الترقي	يتم الترقي بناءً على الكفاءة والاستحقاق	ليكرت
المتغير	**البعد**	**المؤشر**	**مثال على العبارة**	**نوع القياس**
فعالية الموارد البشرية	الأداء المهني	جودة الأداء	أحرص على إنجاز عملي بجودة عالية	ليكرت
فعالية الموارد البشرية	الأداء المهني	الالتزام بالمهام	ألتزم بإنجاز المهام في الوقت المحدد	ليكرت
فعالية الموارد البشرية	الانخراط الوظيفي	الحماس للعمل	أشعر بالحماس أثناء أداء عملي	ليكرت
فعالية الموارد البشرية	الأداء المهني	الانتماء للمؤسسة	أشعر بالانتماء إلى هذه المؤسسة	ليكرت
فعالية الموارد البشرية	الإنتاجية	الكفاءة	أستطيع إنجاز مهامي بكفاءة عالية	ليكرت
فعالية الموارد البشرية	الإنتاجية	الاستمرارية في الأداء	أحافظ على مستوى أداء ثابت	ليكرت

5/النتائج

المعطيات السوسيو ديمغرافية و المهنية للعينة

الفئة العمرية لعينة الدراسة

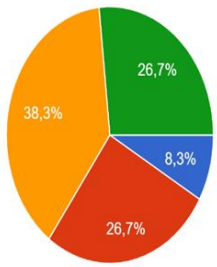

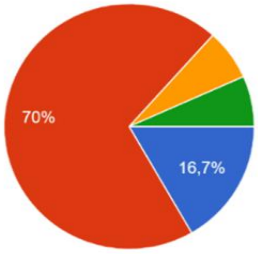

الحالة الاجتماعية

Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

المؤهل العلمي

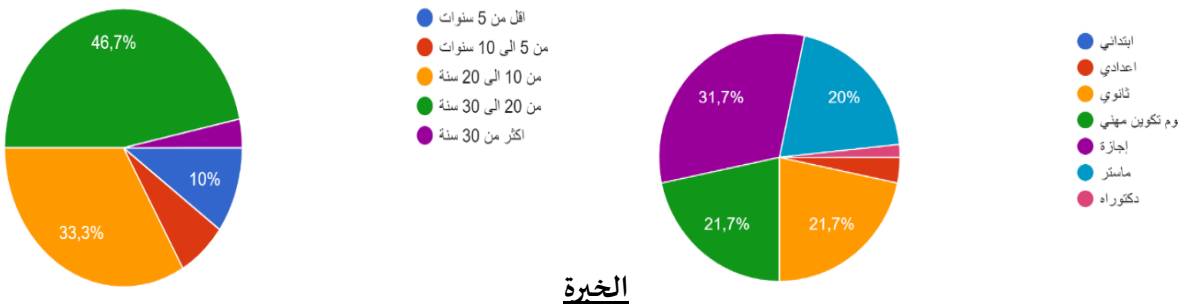

الخبرة

المسمى الوظيفي

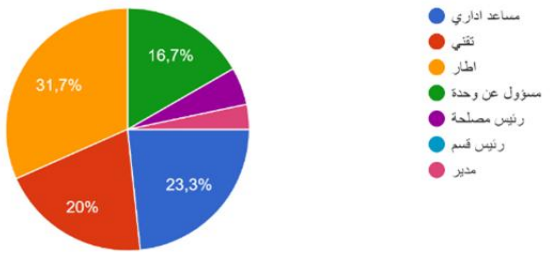

شكل "ب"بين اهم محاورعبارات القياس

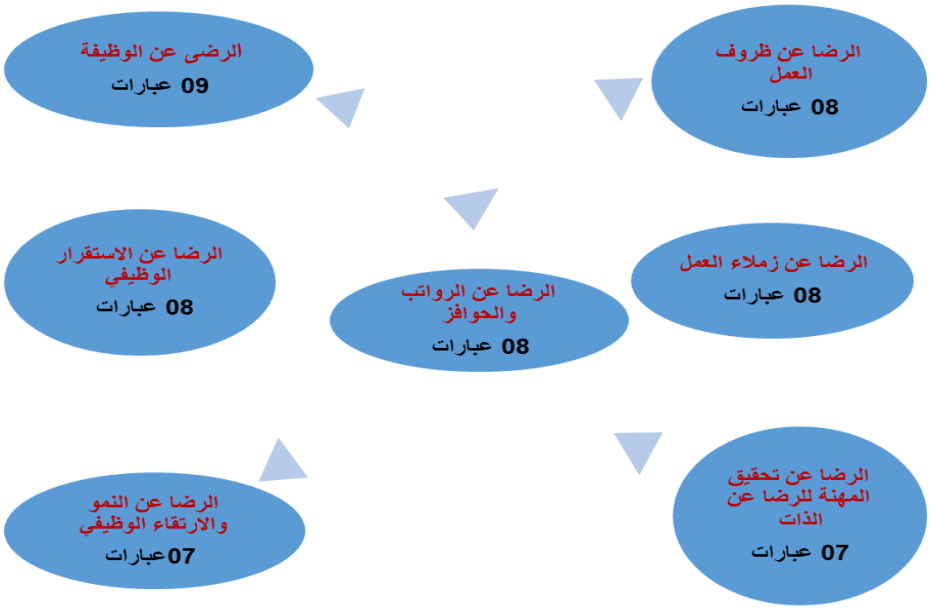

جدول رقم 1يلخص إجابات عينة الدراسة عن عبارات القياس في محور"الرضا عن الوطيفة"

Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والأهمية النسبية

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
1	اشعر بالمتعة اثناء أداء وظيفتي	3,54	0,720	مرتفعة
2	تتناسب الوظيفة التي اشغلها مع مؤهلاتي العلمية	3,95	0,544	مرتفعة
3	اشعر بانني في المكان المناسب الدي يناسب خبرتي العملية	3,84	0,813	مرتفعة
4	المهام المطلوبة مني تصب في مجال وظيفتي	3,76	0,901	مرتفعة
5	لا توجد اعمال روتينية في الوظيفة التي اشغلها	2,26	1,105	منخفضة
6	لا ارغب بتغيير الوظيفة التي اشغلها	2,64	0,898	متوسطة
7	اشعر بأهمية العمل الدي أقوم به	3,65	0,654	مرتفعة
8	المهام المطلوبة مني واضحة ودقيقة وباستطاعتي اداؤها	3,86	0,733	مرتفعة
9	تشعر برضا تام عن طريقة اداءك وفعاليتك في المؤسسة	3,99	0,620	مرتفعة
المتوسط الكلي للبعد		2,84	0,911	مرتفعة

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS الاحصائي V22)

جدول رقم2 يلخص إجابات عينة الدراسة عن عبارات القياس في محور" الرضا عن الرو اتب والأجور"
لمتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والأهمية النسبية

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
10	يتناسب راتبي الشهري مع طبيعة العمل الدي أقوم به	2,44	0,345	متوسطة
11	يتناسب راتبي الشهري مع سنوات خبرتي و الدرجة العلمية التي اتوفر عليها	1,95	0,423	منخفضة
12	يكفيني راتبي لتغطية نفقات المعيشة وتوفير حياة مستقرة لي ولأسرتي	1,25	0,513	منخفضة
13	يتناسب راتبي الشهري مع رواتب العاملين في نفس المجال داخل المؤسسة	2,97	0,901	مرتفعة
14	يتناسب راتبي الشهري مع رواتب العاملين في نفس المجال في مؤسسات اخرى	2,26	0,105	منخفضة

15	تقدم المؤسسة مكافاة مناسبة بدل العمل الاضافي	1,64	0,898	منخفضة
16	النظام الأساسي للعاملين وخاصة شبكة الأجور ليست عادلة	1,65	0,154	منخفضة
17	توفر المؤسسة منحة المردودية تحفزني للعمل اكثر	1,86	0,733	منخفضة
المتوسط الحسابي الكلي		2,35	0,645	منخفضه

المصدر: من إعداد ا الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS الإحصائي(V22) .

جدول رقم 3يلخص إجابات عينة الدراسة عن عبارات القياس في محور"الرضا عن ظروف العمل "

المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية و الأهمية النسبية

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
18	توفر المؤسسة بيئة عمل صحية من حيث توفر وسائل التكييف و التدفئة	3,74	0,487	مرتفعة
19	توفر المؤسسة عناصر امان متنوعة ضد الاخطار التي اتعرض لها	2,76	0,945	متوسطة
20	توفر المؤسسة الإمكانيات الازمة لإنجاز وظيفتي مثل الانارة المكاتب .	3,66	0,698	مرتفعة
21	يليق مكان عملي بالوظيفة التي أقوم بها	3,97	0,766	مرتفعة
22	توفر المؤسسة لنا النقل الوظيفي من والى مكان عملي	3,25	0,815	مرتفعة
23	اشعر بعدالة توزيع العمل على الموظفين في المصلحة التي اعمل بها	1,86	1,128	منخفضة
24	توفر المؤسسة كافتيريا لائقة وبأسعار منخفضة	1,74	0,764	منخفضة
25	مواعيد وساعات العمل والاجازات مناسبة لي	3,34	0,654	مرتفعة
المتوسط الإجمالي		2,96	0,935	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS الإحصائي(V22) .

جدول رقم 4 يلخص إجابات عينة الدراسة عن عبارات القياس في محور الرضا عن زملاء العمل "الرؤساء و الموظفين"

المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والأهمية النسبية

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
26	تربطني علاقة الالفة و المودة مع زملائي في العمل سواء في المصلحة التي اعمل بها او المصالح الأخرى	3,82	0,987	مرتفعة
27	اتعاون مع زملائي في المصلحة لإنجاز المهام على أكمل وجه \روح الفريق	3,76	0,545	مرتفعة
28	يقدر المدراء او الرؤساء العمل الدي أقوم به	2,66	0,498	متوسطة

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

29	يساعدني زملائي او مسؤولي المباشر لإيجاد الحلول للمشاكل التي اتعرض اليها	3,97	0,366	مرتفعة
30	أشارك في صنع القرارات المرتبطة بوظيفتي وكيفية تطويرها	3,65	0,815	مرتفعة
31	احصل على قدر عال من التشجيع و التحفيز سواء من زملائي او مدراءي	2,57	0,128	متوسطة
32	هناك أسلوب تواصلي دوري و اتجاهين بين العاملين وإدارة المؤسسة من خلال وسائل الاتصال المختلفة \لقاءات ,اجتماعات, احتفالات	1,74	1,764	منخفضة
33	انت مقتنع ان هناك علاقة وثيقة بين راحتك النفسية مع زملاء العمل وبين اداءك الوظيفي	3,34	0,654	مرتفعة
المتوسط الإجمالي		2,51	0,745	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS الإحصائي(V22) .

جدول رقم 5 يلخص إجابات عينة الدراسة عن عبارات القياس في محور الرضا عن "الاستقرار الوظيفي "

المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والأهمية النسبية

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
34	اشعر بالاستقرار الوظيفي في العمل داخل المؤسسة	3,89	0,915	مرتفعة
35	حجم المكافأة التي احصل عليه في نهاية الخدمة مناسبة لي	2,84	0,945	متوسطة
36	توفر المؤسسة تامينا صحيا مناسبا لي ولعائلتي	3,86	0,498	مرتفعة
37	توفر المؤسسة راتبا تقاعديا مناسبا لي	1,97	0,226	منخفضة
38	توفر المؤسسة نظام الأمان الوظيفي في حال حدوث مرض او عجز	2,95	0,943	متوسطة
39	توفر المؤسسة صندوقا للضمان الاجتماعي او غيره	3,97	0,998	مرتفعة
40	توفر لي المؤسسة امتيازات اجتماعية	3,94	1,764	مرتفعة
41	لا أفكر في العمل في مؤسسة أخرى غير مؤسستي	2,94	0,954	متوسطة
المتوسط الإجمالي		2,79	0,925	مرتفعة

المصدر: من إعداد االباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS الإحصائي(V22) .

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

جدول رقم 6 يلخص إجابات عينة الدراسة عن عبارات القياس في محور الرضا عن "النمو و الارتقاء الوظيفي "
المتوسطات الحسابية و الانحر افات المعيارية و الأهمية النسبية

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
42	*نظام الترقيات واضح ومحدد في المؤسسة ويعتمد على كفاءة الموظف في أداء عمله*	*1,29*	*0,215*	*منخفضة*
43	المؤسسة مواظبة على عقد دورات تدريبية للعاملين في مجال اختصاصهم	1,76	0,945	منخفضة
44	تعتمد المؤسسة نظاما لتقييم أداء الموظفين بشكل دوري	2,86	0,698	متوسطة
45	يتسم نظام الترقية في المؤسسة بالعدالة و الموضوعية	1,37	1,216	منخفضة
46	تتيح المؤسسة فرص الترقية للعاملين بشكل دائم	2,95	0,843	متوسطة
47	الترقيات في المؤسسة توفر زيادة مالية مجزية عن راتبي الشهري	2,67	0,798	متوسطة
48	العمل في المؤسسة يساهم في توفير فرص تطوير معارفي و مهارتي والحصول على خبرة جديدة في مجال وظيفتي	2,30	0,464	متوسطة
المتوسط الإجمالي		2,25	0,327	متوسطة

المصدر: من إعداد االباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS الإحصائي(V22) .

جدول رقم 7 يلخص إجابات عينة الدراسة عن عبارات القياس في محور الرضا عن مدى" تحقيق المهنة للرضا عن الذات"
المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية
49	اشعر بتقديري لداتي عند انجاز المهام التي تطلبها وظيفتي	3,92	مرتفعة
50	يوفر العمل في المؤسسة مكانة محترمة او مركزا مرموقا في المجتمع	3,84	مرتفعة
51	تمكنني وظيفتي من الحصول على تقدير الاخرين	3,96	مرتفعة
52	اشعر بان الوظيفة تحقق لي آمالي وطموحاتي	2,70	متوسطة
53	اشعر بأهمية ما أقوم به بالنسبة للمؤسسة واحصل على تعامل لائق من مدرائي في العمل	3,34	مرتفعة
54	يهمني كثيرا ان يتاح لي منفذا للتعبير عن نفسي من خلال وظيفتي	3,94	مرتفعة

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

55	اشعر فعلا بالانتماء للمؤسسة التي اعمل بها	3,85	مرتفعة
المتوسط الحسابي الاجمالي		2,65	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS الإحصائي(22) .

جدول رقم 8 يبين نتائج "معامل الارتباط بيرسون "للعلاقة بين عناصر الرضا الوظيفي وفعالية الموارد البشرية

عناصر الرضى الوظيفي	الرضى عن الوظيفة	الرواتب و الحوافز	بيئة وظروف العمل	زملاء العمل من الرؤساء والمرؤوسين	الاستقرار الوظيفي	الاستقرار والنمو والارتقاء الوظيفي	تحقيق المهنة الرضا عن الذات
معامل الارتباط	0,926	0,836	0,954	0,928	0,899	0,859	0,946
مستوى الدلالة المعنوية	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS الإحصائي(22) .

مبنيان يمثل إجابات افراد عينة الدراسة على الحوافز الخمس الأكثر أهمية بالنسبة لهم للرفع من فعاليتهم مرتبة كالاتي :
الاجر والمكافأة -فرص الترقية•ظروف عمل مريحة نفسيا ومعنويا• قائمة الامتيازات الاجتماعية •الامن الوظيفي

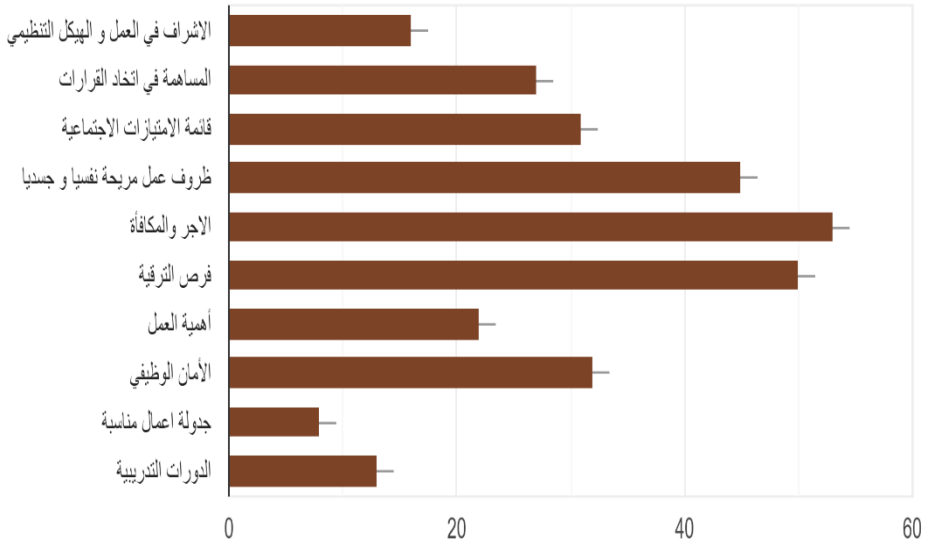

6/مناقشة النتائج

تُبرز مناقشة نتائج هذه الدراسة أن الرضا الوظيفي داخل المؤسسة المدروسة لا يتشكل بوصفه بناءً أحادي البعد، بل كتركيب مركب يتأرجح بين أبعاد متباينة، ما يعكس هشاشة التوازن الداخلي لتجربة العمل. فقد أظهرت المعطيات الإحصائية وجود فجوة بنيوية واضحة بين الرضا المادي والرضا العلائقي، حيث سجل البعد المرتبط بالأجور والتعويضات مستويات منخفضة جدًا (M≈1.97)، مع نسبة تفوق 65% من عدم الرضا، وهو ما يعكس استمرار إشكالية العدالة التوزيعية [372]داخل بيئات العمل. هذا المعطى يتقاطع بشكل مباشر مع نظرية العدالة التنظيمية لآدامز(Adams, 1965) ، لكنه أيضًا ينسجم مع ما أكدته دراسات حديثة في سياقات أوروبية وآسيوية، والتي تشير إلى أن إدراك الظلم في التعويضات يظل من أقوى المتنبئات بالانسحاب النفسي وانخفاض الالتزام التنظيمي[373]؛(Wang et al., 2022) .بل إن الأدبيات الحديثة في علم النفس التنظيمي تؤكد أن الفجوة بين الجهد والمكافأة أصبحت أكثر حدة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وتزايد الضغوط المعيشية، خاصة في الاقتصادات النامية.

في المقابل، تُظهر النتائج مستوى مرتفعًا نسبيًا في بعد العلاقات المهنية(M≈3.89) ، وهو ما يعكس قوة البنية الاجتماعية غير الرسمية داخل المؤسسة. ويمكن تفسير هذا المعطى في ضوء هرم الحاجات لماسلو(Maslow, 1943) ، غير أن الدراسات المعاصرة تتجاوز هذا التفسير الكلاسيكي لتؤكد أن **"رأس المال الاجتماعي داخل العمل"** أصبح محددًا حاسمًا في التكيف المهني، حتى في ظل ضعف الحوافز المادية (OECD, 2021) [374].غير أن هذا الإشباع العلائقي، رغم أهميته، يظل جزئيًا ولا يعوض الاختلال في العدالة المادية، ما يجعل الرضا الوظيفي في وضعية **"تعويض اجتماعي هش"** أكثر منه توازنًا بنيويًا مستقرًا.

أما على مستوى العوامل الوقائية، فقد أظهرت النتائج أن الاستقرار الوظيفي وظروف العمل يسهمان في الحفاظ على مستوى متوسط إلى مرتفع من الرضا، وهو ما يتوافق مع نموذج هيرزبرغ .(Herzberg, 1959) غير أن الأدبيات الحديثة تعيد مساءلة هذا النموذج، معتبرة أن العوامل الوقائية لم تعد مجرد عناصر مانعة لعدم الرضا، بل أصبحت في بعض السياقات الحديثة [375]جزءًا من **"حزمة القيمة النفسية للعمل**(Job Embeddedness) "، التي تؤثر في بقاء الأفراد داخل المؤسسة حتى في غياب الرضا العالي[376] .(Mitchell et al., 2001) , حيث تعدّ نظرية **التشبث الوظيفي** تحولًا مهمًا في تفسير **بقاء الأفراد داخل مناصبهم**، إذ انتقلت من التركيز التقليدي على نية المغادرة والرضا الوظيفي إلى فهم أعمق للعوامل التي "تُبقي" الفرد داخل العمل حتى في وجود بدائل مهنية أفضل. تقوم النظرية على فكرة أن قرار البقاء لا يُفسَّر فقط بعلاقة العامل بالوظيفة نفسها، بل بشبكة معقدة من الروابط التي تجمعه ببيئة العمل والحياة المحيطة به. هذه الروابط تُصنَّف إلى ثلاثة أبعاد رئيسية :**الروابط (Links)** التي تشمل العلاقات المهنية والاجتماعية داخل المؤسسة وخارجها، و**التوافق (Fit)** الذي يعكس مدى انسجام الفرد مع قيم العمل، وثقافة المؤسسة، وظروفه الشخصية، و**التضحية (Sacrifice)** التي تشير إلى ما قد يخسره الفرد عند مغادرة العمل، سواء من امتيازات مادية أو رمزية أو اجتماعية.وتبرز أهمية هذه النظرية في كونها تفسر الاستقرار المهني باعتباره نتيجة **"تشابك اجتماعي-تنظيمي"** أكثر منه قرارًا عقلانيًا بسيطًا. فكلما ازدادت قوة الروابط، وارتفع مستوى التوافق، وتعاظمت تكلفة المغادرة، ازداد مستوى التشبث الوظيفي، وبالتالي تقلّ احتمالات الدوران الوظيفي الطوعي. كما تقدم النظرية إطارًا تحليليًا غنيًا يمكن توظيفه في الدراسات السوسيولوجية لفهم علاقة الفرد بالمؤسسة باعتبارها علاقة مدمجة في شبكة من العلاقات الاجتماعية والمعايير والالتزامات،

---

372 الشمري، محمد. (2025). العدالة التنظيمية وعلاقتها بالأداء الوظيفي في المؤسسات العمومية. مجلة العلوم الإدارية، 15(1)، 45–67

373 Wang, B., Liu, Y., Qian, J., & Parker, S. K. (2022). Achieving effective remote working: A work design perspective. Applied Psychology,

374 [13] OECD, Public Employment and Management 2023, Paris: OECD Publishing, 2023

375 سديري، نبيل. (2023). تدبير الموارد البشرية في الإدارة المغربية: التحديات والآفاق. الرباط: دار النشر المغربية

376 Mitchell, T. R., Holtom, B. C., Lee, T. W., Sablynski, C. J., & Erez, M. (2001). Why people stay: Using job embeddedness to predict voluntary turnover. Academy of Management Journal, 44(6), 1102–1121

وليس مجرد عقد عمل اقتصادي,ومع ذلك، تؤكد نتائج هذه الدراسة أن هذا الاستقرار لا يولّد دافعية حقيقية، بل يخلق نوعًا من **الاستقرار السلبي أو القبول القسري.**

وفي ما يتعلق بفرص الترقي والتطور المهني، تكشف النتائج عن ضعف واضح يعكس غياب العوامل الدافعة المرتبطة بالإنجاز والتقدير، وهو ما يدعم فرضية هيرزبرغ حول دور "عوامل التحفيز" في بناء الرضا الحقيقي. وقد أظهرت دراسات مقارنة حديثة أن غياب المسارات المهنية الواضحة يؤدي إلى انخفاض الابتكار التنظيمي وزيادة "**الجمود الوظيفي**" خصوصًا في المؤسسات العمومية (Bakker & Demerouti, 2017).

ومن زاوية تحليلية أوسع، تكشف النتائج عن علاقة غير مباشرة بين الرضا الوظيفي وفعالية الموارد البشرية، حيث يستمر الأداء في مستويات مقبولة رغم ضعف بعض الأبعاد الجوهرية للرضا، ما يمكن تفسيره بوجود التزام مهني خارجي أو ضغط تنظيمي مؤسسي أكثر من كونه ناتجًا عن دافعية داخلية. ويتقاطع هذا النمط مع ما تشير إليه الأدبيات الحديثة حول "الامتثال الصامت" (Silent Compliance)، حيث يؤدي العاملون مهامهم دون ارتباط عاطفي قوي بالمؤسسة، وهو نمط آخذ في التوسع في العديد من المؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء.(Gallup, 2023)[377], وأخيرًا، يمكن قراءة هذه النتائج في سياق التحولات العالمية في أنماط العمل، خاصة مع تسارع الرقمنة وإعادة تشكيل علاقات العمل، حيث تشير الدراسات الحديثة إلى أن نماذج **العمل التقليدية** القائمة على الاستقرار الوظيفي لم تعد كافية لضمان الرضا أو الفعالية، بل أصبحت الحاجة ملحة إلى **نماذج أكثر مرونة، تشاركية**، ومتمحورة حول التجربة المهنية للعامل وعليه، فإن المؤسسة المدروسة تبدو في حالة "انتقال تنظيمي غير مكتمل"، حيث تتعايش أنماط تقليدية في التدبير مع توقعات حديثة للعاملين، ما يخلق توترًا بنيويًا يفسر جزءًا مهمًا من نتائج الرضا الوظيفي المسجلة

7/خلاصة

تُبرز هذه الدراسة أن الرضا الوظيفي داخل المؤسسة المدروسة لا يتشكل وفق منطق التوازن المتكامل بين أبعاده، بل ينبني ضمن بنية مركبة وغير متجانسة، تتسم بتفاوت واضح بين الأبعاد المادية والتنظيمية والعلائقية. فقد أظهرت النتائج أن البعد المادي، خاصة ما يرتبط بالأجور والتعويضات وفرص الترقي، يمثل الحلقة الأضعف في منظومة الرضا الوظيفي، بما يعكس استمرار **إشكالية العدالة التوزيعية** داخل بيئات العمل المغربية، وهو ما يتقاطع مع ما تؤكده الأدبيات الوطنية التي تشير إلى محدودية فعالية سياسات التحفيز داخل الإدارة العمومية، واستمرار الطابع البيروقراطي في تدبير الموارد البشرية[378].في المقابل، كشفت النتائج عن حضور قوي للأبعاد العلائقية، حيث تلعب العلاقات المهنية دورًا تعويضيًا في تعزيز التماسك الاجتماعي داخل المؤسسة. ويؤكد هذا المعطى ما ذهبت إليه دراسات مغربية في سوسيولوجيا التنظيم، التي أبرزت أن الرأسمال الاجتماعي يشكل آلية غير رسمية لإعادة إنتاج التوازن داخل المؤسسات، خاصة في ظل ضعف الحوافز المادية[379]. غير أن هذا التعويض يظل محدود الأثر، إذ لا يحقق رضا وظيفيًا حقيقيًا بقدر ما يساهم في الحفاظ على نوع من الاستقرار النفسي المؤقت.و أن الاستقرار الوظيفي وظروف العمل يسهمان في إنتاج ما يمكن تسميته بـ"ال**رضا الحدّي**"، وهو نمط من الرضا القائم على التكيف مع الحد الأدنى من الشروط التنظيمية، دون أن يرتبط بدافعية داخلية قوية. وهو ما يفسر استمرار مستويات أداء مقبولة داخل المؤسسة، رغم ضعف بعض محددات الرضا الأساسية، في تجسيد واضح لنمط "الفعالية المشروطة"، حيث يتأسس الأداء على الامتثال التنظيمي أكثر من اعتماده على التحفيز الذاتي.وعلى مستوى أوسع، تعكس هذه النتائج حالة انتقالية تعيشها المؤسسات المغربية، بين نموذج تقليدي في تدبير الموارد البشرية قائم على الاستقرار والضبط الإداري، ونموذج حديث يسعى إلى تعزيز المرونة والاعتراف بالكفاءات وتحسين جودة الحياة المهنية. وقد أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقاريره الحديثة إلى وجود فجوة واضحة بين تطلعات

---

377 Gallup. (2023). State of the Global Workplace 2023 report

378 وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، إصلاح الإدارة العمومية بالمغرب: حصيلة وآفاق، الرباط، 2021

379 محمد جسوس، مقاربة سوسيولوجية للمؤسسة والعمل بالمغرب، الدار البيضاء

الموارد البشرية داخل الإدارة المغربية وبين أنماط التدبير المعتمدة، خاصة فيما يتعلق بالتحفيز والتقييم والترقية380.وفي ظل التحولات الرقمية المتسارعة، تكتسب هذه النتائج بعدًا استشرافيًا، حيث لم يعد الرضا الوظيفي يُقاس فقط من خلال الأبعاد التقليدية، بل أصبح يرتبط بعوامل جديدة مثل الاستقلالية، والمرونة، وجودة التجربة المهنية. وهو ما يتقاطع مع الاتجاهات الدولية التي تؤكد إعادة تشكيل علاقة الفرد بالعمل في سياق الرقمنة381.

وعليه، فإن تحسين فعالية الموارد البشرية في السياق المغربي يتطلب تبني مقاربة شمولية تعيد بناء التوازن بين العدالة التنظيمية، وتعزيز الرأسمال الاجتماعي، وتطوير سياسات التحفيز والتأهيل المهني، بما يمكن المؤسسات من الانتقال نحو نماذج أكثر استدامة وإنسانية، قادرة على التوفيق بين متطلبات الأداء وتطلعات العاملين.

8/التوصيات او مقترحات

في ضوء النتائج المتوصل إليها، والتي كشفت عن اختلال بنيوي في توازن أبعاد الرضا الوظيفي وهيمنة نمط "الفعالية المشروطة"، تبرز الحاجة إلى إعادة بناء نموذج تدبير الموارد البشرية داخل المؤسسة وفق مقاربة شمولية ومندمجة، وذلك من خلال التوصيات التالية:

- **إعادة إرساء العدالة التنظيمية كمدخل مركزي للإصلاح: يتعين على المؤسسة مراجعة منظومة الأجوروالتعويضات بشكل يضمن تحقيق قدر أكبر من العدالة التوزيعية والشفافية، عبر ربط العائدات بمستوى الجهد والكفاءة والأداء الفعلي. فاستمرار الشعور بعدم الإنصاف لا يؤدي فقط إلى انخفاض الرضا، بل يُنتج أشكالًا خفية من الانسحاب النفسي ويُضعف الانخراط المهني.**
- **الانتقال من "الاستقرار السلبي" إلى "التحفيز الإيجابي":أظهرت النتائج أن الاستقرار الوظيفي، رغم أهميته، لا يكفي لإنتاج دافعية حقيقية. لذلك، ينبغي الانتقال من نموذج يركز على الضبط والاستقرار إلى نموذج يعزز التحفيز الداخلي، من خلال:الاعتراف بالمجهودات -تحفيز المبادرات -إشراك العاملين في اتخاذ القرار**
- **بناء مسارات مهنية واضحة وعادلة:يُعد غياب فرص الترقي من أبرز مصادر الإحباط المهني، لذلك توصي الدراسة بـ:ارساء نظام شفاف للترقية -ربط التطور المهني بالكفاءة وليس فقط بالأقدمية -توفير برامج تطوير مهني مستمرة "لأن العامل اليوم لا يبحث فقط عن وظيفة... بل عن مسار حياة.**
- **.استثمار الرأسمال الاجتماعي دون تحويله إلى بديل عن العدالة: العلاقات المهنية داخل المؤسسة تشكل نقطة قوة، لكن يجب الحذر من تحويلها إلى "آلية تعويض" عن ضعف الحو افز. لذلك، ينبغي:دعم العمل الجماعي -تعزيز ثقافة الثقة والتعاون -لكن دون إهمال الإصلاحات المادية والتنظيمية لان العلاقات تدعم... لكنها لا تُنقذ نظامًا غير متوازن.**
- **إدماج التحول الرقمي في تحسين تجربة العمل:في ظل التحولات الرقمية، لم يعد الرضا الوظيفي مرتبطًا فقط بالأجر أو الاستقرار، بل أيضًا بـ:المرونة في العمل -التوازن بين الحياة المهنية والشخصية -جودة البيئة الرقمية للعمل ,لذلك، توصي الدراسة بـ:اعتماد أنماط عمل مرنة (Hybrid work) -رقمنة الخدمات الإدارية -تحسين أدوات التواصل الداخلي**
- **الانتقال نحو نموذج "تجربة الموظف(Employee Experience) ":بدل التركيز فقط على الأداء، ينبغي إعادة التفكير في العمل كـ "تجربة متكاملة"، تشمل:البعد النفسي -البعد الاجتماعي -البعد المهني -فالمؤسسة التي تهتم بتجربة العامل... لا تحتاج إلى فرض الانخراط، بل تجده حاضرًا تلقائيًا.**
- **تطوير نظام تقييم حديث قائم على الأداء والانخراط: بإعادة النظر في أنظمة التقييم التقليدية، من خلال: إدماج مؤشرات الانخراط والرضا -اعتماد تقييم دوري تفاعلي -ربط النتائج بخطط تطوير فردية**

380 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الرأسمال البشري في المغرب: رافعة أساسية للتنمية، تقرير، الرباط، 2018

381 The Future of Jobs Report ، World Economic Forum، 2023

- **تبني مقاربة سوسيولوجية في تدبير الموارد البشرية:تكشف النتائج أن العمل ليس فقط نشاطًا اقتصادياً، بل هو أيضًا علاقة اجتماعية. لذلك:يجب إدماج البعد السوسيولوجي في تحليل بيئة العمل -فهم ديناميات الجماعة المهنية - التعامل مع الرضا الوظيفي كظاهرة مركبة وليس مجرد مؤشر رقمي.**

فالرهان ا الحقيقي لم يعد يتمثل في تحسين شروط العمل بشكل جزئي، بل في إعادة بناء العلاقة بين الفرد والتنظيم على أسس من العدالة، والاعتراف، والمعنى، بما يضمن الانتقال من "**الفعالية المفروضة" إلى "الفعالية المختارة**."

9/المراجع

- Adams, J. S. (1965). Inequity in social exchange. *Advances in Experimental Social Psychology, 2*, 267–299.
- Bakker, A. B., & Demerouti, E. (2017). Job demands–resources theory: Taking stock and looking forward. *Journal of Occupational Health Psychology, 22*(3), 273–285.
- Gallup. (2023). *State of the global workplace 2023 report*. Washington, DC: Gallup.
- Herzberg, F., Mausner, B., & Snyderman, B. B. (1959). *The motivation to work* (2nd ed.). New York: Wiley.
- Judge, T. A., Thoresen, C. J., Bono, J. E., & Patton, G. K. (2001). The job satisfaction–job performance relationship: A qualitative and quantitative review. *Psychological Bulletin, 127*(3), 376–407.
- Maslow, A. H. (1943). A theory of human motivation. *Psychological Review, 50*(4), 370–396.
- McGregor, D. (1960). *The human side of enterprise*. New York: McGraw-Hill.
- Mitchell, T. R., Holtom, B. C., Lee, T. W., Sablynski, C. J., & Erez, M. (2001). Why people stay: Using job embeddedness to predict voluntary turnover. *Academy of Management Journal, 44*(6), 1102–1121.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2021). *OECD employment outlook 2021: Navigating the COVID-19 crisis and recovery*. Paris: OECD Publishing.
- Putnam, R. D. (2000). *Bowling alone: The collapse and revival of American community*. New York: Simon & Schuster.
- Wang, B., Liu, Y., Qian, J., & Parker, S. K. (2021). Achieving effective remote working during COVID-19: A work design perspective. *Applied Psychology, 70*(1), 16–59.
- World Economic Forum. (2023). *The future of jobs report 2023*. Geneva: World Economic Forum.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2018). *الرأسمال البشري: رافعة أساسية للتنمية الجديدة*. الرباط: المغرب.
- وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة. (2021). *إصلاح الإدارة العمومية بالمغرب: حصيلة وآفاق*. الرباط: المغرب.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

تدبير الدين العمومي في المغرب بين الاستدامة المالية والسيادة الاقتصادية

Public Debt Management in Morocco:
Between Financial Sustainability and Economic Sovereignty

الدكتور : سعد الطوسي
الصفة: باحث في القانون العام/المالية العامة المؤسسة: جامعة عبد المالك السعدي

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل إشكالية تدبير الدين العمومي في المغرب من خلال مقاربة قانونية ومالية مزدوجة، تربط بين متطلبات الاستدامة المالية من جهة، ومقتضيات السيادة الاقتصادية من جهة أخرى. وتنطلق من فرضية مفادها أن الإطار القانوني والمؤسساتي المغربي لتدبير الدين العمومي يشهد تحولات جوهرية في ظل إصلاحات القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13 والتوجهات الدولية الجديدة، غير أن هذه التحولات لا تزال تواجه تحديات بنيوية تتصل بثقل خدمة الدين وتأثيره على هوامش السياسات العمومية. تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي مع الاستناد إلى المعطيات الإحصائية الرسمية وتقارير المؤسسات الدولية. وتخلص إلى أن المغرب يحتاج إلى تعميق الإصلاحات المتعلقة بالحكامة المالية وتنويع مصادر التمويل وتعزيز الرقابة البرلمانية على عمليات الاقتراض، بغية تحقيق توازن فعلي بين تمويل التنمية والحفاظ على السيادة في القرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الدين العمومي، الاستدامة المالية، السيادة الاقتصادية، القانون التنظيمي للمالية، الحكامة المالية.

Abstract

This study analyzes the issue of public debt management in Morocco through a dual legal and financial approach, linking the requirements of fiscal sustainability with the imperatives of economic sovereignty. It hypothesizes that the Moroccan legal and institutional framework for public debt management is undergoing fundamental transformations under the reforms of the Organic Finance Law No. 130.13 and new international guidelines, yet these transformations still face structural challenges related to the burden of debt service and its impact on public policy margins. The study employs a descriptive-analytical methodology drawing on official statistical data and international institutional reports. It concludes that Morocco needs to deepen reforms related to financial governance, diversify funding sources, and strengthen parliamentary oversight of borrowing operations to achieve a genuine balance between financing development and preserving sovereignty in economic decision-making.

Keywords : Public debt, financial sustainability, economic sovereignty, Organic Finance Law, financial governance.

مقدمة

يشكل الدين العمومي أحد أبرز الأدوات المالية التي تلجأ إليها الدول لتمويل نفقاتها العمومية واستثماراتها التنموية، خاصة حين تعجز الموارد الذاتية عن تغطية حاجيات الخزينة العامة. وقد شهد المغرب على مدى العقدين الأخيرين تطورا ملحوظا في حجم مديونيته العمومية، نتيجة تضافر عوامل متعددة تتراوح بين الأزمات الاقتصادية العالمية وموجات الجفاف المتتالية والاستثمارات الكبرى في البنية التحتية والإصلاحات الاجتماعية الواسعة[382].

وفي هذا السياق، تطرح إشكالية تدبير الدين العمومي تساؤلات جوهرية تتعلق بالتوفيق بين ضرورة اللجوء إلى الاقتراض لتمويل التنمية من جهة، والحفاظ على الاستدامة المالية والسيادة في القرار الاقتصادي الوطني من جهة أخرى. فالدين العمومي، رغم

382 دستور المملكة المغربية الصادر سنة 2011، الفصول 75 و77.

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

كونه أداة مشروعة للسياسة المالية، يظل محفوفا بمخاطر تتصل بتراكم خدمة الدين وتأثيرها على الهوامش الميزانياتية المتاحة للإنفاق الاجتماعي والاستثماري. وبالتالي فإن البحث في كيفية تحقيق التوازن بين هاتين الضرورتين يكتسي أهمية بالغة من الناحيتين النظرية والتطبيقية.

وقد عرف الإطار القانوني والمؤسساتي لتدبير المالية العمومية بالمغرب تحولات عميقة، أبرزها صدور القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية سنة 2015، الذي أرسى مبادئ جديدة تتعلق بالبرمجة المتعددة السنوات ونجاعة الأداء والشفافية المالية[383]. كما أن الفصل 77 من دستور 2011 ألزم البرلمان والحكومة بالسهر على الحفاظ على توازن مالية الدولة، مما يجعل مسألة تدبير الدين العمومي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمنظومة الدستورية والتشريعية المؤطرة للمالية العامة[384].

تنبني هذه الدراسة على الإشكالية المحورية التالية: إلى أي حد يوفق الإطار القانوني والمؤسساتي المغربي لتدبير الدين العمومي بين متطلبات الاستدامة المالية وضرورات صون السيادة الاقتصادية الوطنية؟ وتنبثق عن هذه الإشكالية فرضية أساسية مفادها أن المنظومة القانونية المغربية حققت تقدما ملموسا في مجال الحكامة المالية للدين، لكنها لا تزال تعاني من ثغرات بنيوية تحد من فعالية الرقابة على الاقتراض وتضعف من قدرة الدولة على التحكم الكامل في توجهاتها الاقتصادية.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لفحص النصوص القانونية المنظمة لتدبير الدين العمومي، إلى جانب المنهج الإحصائي لاستقراء البيانات المتعلقة بتطور حجم المديونية وبنيتها وخدمتها. كما استندت إلى تقارير المؤسسات الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فضلا عن المعطيات الرسمية لوزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب والمجلس الأعلى للحسابات.

ولمعالجة هذه الإشكالية، تم تقسيم الدراسة إلى قسمين أساسيين يتبعان بناء ثنائيا صارما: يتناول القسم الأول الإطار القانوني والمؤسساتي لتدبير الدين العمومي وتطور بنيته ومؤشراته في المغرب، فيما يتطرق القسم الثاني إلى التحديات التي تواجه استدامة الدين العمومي وانعكاساتها على السيادة الاقتصادية، مع استشراف آفاق الإصلاح.

القسم الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي لتدبير الدين العمومي وتطور مؤشراته في المغرب

يشكل تدبير الدين العمومي في المغرب موضوعا متعدد الأبعاد يتطلب فهما معمقا للإطار القانوني والدستوري المؤطر لعمليات الاقتراض من جهة، واستيعابا دقيقا للمعطيات الإحصائية المتعلقة بتطور حجم الدين وبنيته من جهة أخرى. وفي هذا القسم، سنتناول أولا المرجعية القانونية والدستورية لتدبير الدين العمومي، ثم ننتقل إلى تحليل تطور مؤشرات المديونية وبنيتها في السياق المغربي.

المبحث الأول: المرجعية القانونية والدستورية لتدبير الدين العمومي

المطلب الأول: الأسس الدستورية لتأطير الاقتراض العمومي

يشكل دستور المملكة المغربية لسنة 2011 الإطار المرجعي الأعلى لتنظيم المالية العمومية، بما في ذلك عمليات الاقتراض وتدبير الدين. وينص الفصل 75 من الدستور على أن قانون المالية يصدر بالتصويت من قبل البرلمان وفق الشروط المحددة في القانون التنظيمي، مما يعني أن كل عملية اقتراض تستوجب ترخيصا تشريعيا مسبقا عبر قانون المالية السنوي. ويكرس هذا المقتضى مبدأ الموافقة البرلمانية على الاقتراض كركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية المالية[385].

كما يكرس الفصل 77 من الدستور مبدأ التوازن المالي، إذ ينص على أن البرلمان والحكومة يسهران على الحفاظ على توازن مالية الدولة. ويعد هذا المبدأ بمثابة قاعدة دستورية تحد من الإفراط في الاقتراض وتفرض على السلطتين التشريعية والتنفيذية مسؤولية مشتركة في ضبط مستويات المديونية العمومية. غير أن الممارسة كشفت عن هيمنة السلطة التنفيذية على صناعة القرار

---

383 القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.62 بتاريخ 2 يونيو 2015.

384 الفصل 77 من دستور 2011.

385 كريم لحرش، تدبير المالية العامة بالمغرب في ظل مستجدات القانون التنظيمي للمالية 130.13، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2018.

المالي، بحيث يبقى دور البرلمان في مجال الرقابة على الاقتراض محدودا مقارنة بالصلاحيات الواسعة المخولة لوزير المالية في تحديد شروط الاقتراض وتوجيه386.

ويمنح الدستور كذلك، من خلال الفصل 147، المجلس الأعلى للحسابات صلاحيات واسعة في مجال مراقبة تنفيذ قانون المالية وتقييم التدبير المالي العمومي، بما في ذلك عمليات الاقتراض. ويصدر المجلس تقارير سنوية تتضمن ملاحظات حول طريقة تدبير الدين العمومي ومدى التزام الحكومة بالسقوف المالية المحددة. وتعد هذه الرقابة القضائية على المالية العامة أداة مهمة لضمان الشفافية والمساءلة في تدبير الدين، وإن كانت فعاليتها تظل رهينة بمدى الأخذ بتوصيات المجلس ومتابعة تنفيذها387.

وتجدر الإشارة إلى أن الإطار الدستوري المغربي، رغم تقدمه مقارنة بالنصوص السابقة، لا يتضمن قاعدة دستورية صريحة تحدد سقفا أقصى للمديونية العمومية كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي، على غرار ما هو معمول به في بعض الأنظمة المقارنة. وهو ما يفسح المجال أمام السلطة التنفيذية للتحكم في وتيرة الاقتراض دون قيد دستوري واضح، مما يستدعي التفكير في تعزيز الضمانات الدستورية في هذا المجال388.

المطلب الثاني: القانون التنظيمي رقم 130.13 وتحديث حكامة الدين العمومي

يعد القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، الصادر سنة 2015، أحد أبرز الإصلاحات التي عرفتها المالية العمومية في المغرب. وقد جاء هذا القانون تنزيلا لمقتضيات دستور 2011، وسعيا نحو تحديث التدبير المالي العمومي من خلال الانتقال من مقاربة تقليدية مبنية على الوسائل إلى مقاربة حديثة مبنية على النتائج ونجاعة الأداء. ويمثل هذا القانون "الدستور المالي" للمغرب بالنظر إلى دوره المحوري في تأطير مختلف جوانب التدبير الميزانياتي389.

ومن أبرز المستجدات التي أتى بها هذا القانون في مجال تدبير الدين، اعتماد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات، والتي تتيح رؤية استشرافية لتطور المديونية وتحملات خدمة الدين، مما يمكن من ترشيد قرارات الاقتراض وربطها بأهداف السياسة المالية على المدى المتوسط. كما فرض القانون إرفاق مشروع قانون المالية بتقرير سنوي حول المديونية العمومية يتضمن معطيات مفصلة عن بنية الدين الداخلي والخارجي وشروط الاقتراض وتطور خدمة الدين. ويشكل هذا التقرير أداة أساسية للشفافية المالية ولتمكين البرلمان من ممارسة رقابته على السياسة الاقتراضية للحكومة390.

كما أقر القانون التنظيمي مبادئ المسؤولية والمساءلة في التدبير المالي العمومي، من خلال إلزام المسؤولين عن البرامج بتقديم مؤشرات أداء ونتائج محققة مقارنة بالأهداف المسطرة. ويمتد هذا المبدأ ليشمل تدبير الدين من حيث ضرورة تبرير اللجوء إلى الاقتراض وإثبات جدواه الاقتصادية. وقد أكد صندوق النقد الدولي في تقريره حول المغرب لسنة 2025 أن الإصلاح الجاري للقانون التنظيمي للمالية يتضمن إدراج قاعدة مالية جديدة ترتكز على مرساة الدين على المدى المتوسط، وهو ما يشكل تحولا نوعيا في منهجية تدبير الاقتراض العمومي391.

غير أن فعالية هذا الإطار القانوني تظل رهينة بمدى التزام الفاعلين المؤسساتيين بتطبيق مقتضياته، ولا سيما فيما يتعلق بالتحكم في عجز الميزانية وضبط وتيرة الاقتراض. فالممارسة كشفت عن استمرار بعض الاختلالات، من بينها تجاوز التوقعات الميزانياتية

386 محمد الغالي، "الحكامة المالية في ضوء الأدوار الجديدة للجماعات الترابية"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 124، 2015.

387 الفصل 147 من دستور 2011 المتعلق باختصاصات المجلس الأعلى للحسابات.

388 محمد البقالي، الكتلة الدستورية للمالية العمومية، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الثانية، الرباط، 2019.

389

390 عسو منصور، قانون الميزانية العامة ورهان الحكامة المالية الجيدة، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2017.

391 IMF Country Report No. 25/87, Morocco: 2025 Article IV Consultation Staff Report, April 2025.

أحيانا وضعف الرقابة البرلمانية الفعلية على عمليات الاقتراض. كما أن غياب نصوص تطبيقية كافية لبعض مقتضيات القانون التنظيمي يحد من تفعيله الكامل في مجال تدبير الدين[392].

المبحث الثاني: تطور حجم الدين العمومي وبنيته في المغرب

المطلب الأول: المعطيات الإحصائية لتطور الدين العمومي

شهد حجم الدين العمومي بالمغرب تطورا متصاعدا خلال السنوات الأخيرة، مدفوعا بتداعيات جائحة كوفيد-19 والأزمات المناخية المتتالية والاستثمارات الكبرى في البنية التحتية. وبحسب المعطيات الرسمية الواردة في التقرير السنوي حول المديونية المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2026، بلغ حجم الدين الخارجي العمومي نحو 468.2 مليار درهم بنهاية سنة 2024، مقابل 439 مليار درهم في سنة 2023، مسجلا ارتفاعا قدره 29.2 مليار درهم، أي بنسبة 6.7 في المائة. ورغم هذا الارتفاع في القيمة المطلقة، سجل مؤشر الدين الخارجي العمومي نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي انخفاضا طفيفا ليستقر عند 29.3 في المائة بنهاية 2024[393].

أما فيما يخص الدين الإجمالي للخزينة، فقد بلغ حوالي 1053.5 مليار درهم في النصف الأول من سنة 2024، مقابل 1016.7 مليار درهم في نهاية سنة 2023، مسجلا زيادة قدرها 36.9 مليار درهم أي 3.6 في المائة. وتشير التوقعات الرسمية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط إلى أن الدين الإجمالي للخزينة سيستقر في حدود 67.1 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025، قبل أن ينخفض إلى نحو 66.7 في المائة سنة 2026[394]. وبإضافة الدين الخارجي المضمون من طرف الدولة، يصل الدين العمومي الإجمالي إلى نحو 79.2 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025، مع توقع تراجعه إلى 78.9 في المائة سنة 2026.

وعلى صعيد خدمة الدين، بلغت تحملات الفوائد والعمولات المتعلقة بدين الخزينة نحو 24.4 مليار درهم في النصف الأول من سنة 2025، مقارنة بنحو 21.6 مليار درهم في الفترة ذاتها من سنة 2024، أي بزيادة تناهز 13 في المائة. ويعزى هذا الارتفاع بصفة أساسية إلى زيادة فوائد الدين الداخلي بنحو 3.3 مليار درهم، فيما انخفضت فوائد الدين الخارجي بنحو 0.6 مليار درهم. وقد بلغت اعتمادات استهلاكات الدين العمومي لسنة 2025 ما قدره 62.14 مليار درهم، تتوزع بين 8.46 مليار درهم للدين الخارجي و53.68 مليار درهم للدين الداخلي[395].

وتجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد الدولي يقيم الدين العمومي المغربي بأنه مستدام باحتمال مرتفع، مع اعتبار خطر الضغط السيادي معتدلا. ويستند هذا التقييم إلى عدة عوامل من بينها محدودية حصة الدين بالعملات الأجنبية التي لا تتجاوز 25 في المائة من الإجمالي، وطول متوسط آجال الاستحقاق، والاحتياطيات الدولية التي تغطي نحو خمسة أشهر من الواردات[396].

المطلب الثاني: بنية الدين العمومي بين الداخلي والخارجي

يتميز الدين العمومي المغربي بهيمنة المكون الداخلي، إذ يشكل دين الخزينة الداخلي نحو 75 في المائة من إجمالي دين الخزينة. وتعتبر هذه البنية عامل قوة نسبي، حيث تحد من مخاطر تقلبات أسعار الصرف وتمنح الدولة هامشا أكبر في تدبير التزاماتها المالية. وقد بلغ الدين المتداول للخزينة نحو 874.8 مليار درهم في يونيو 2025، منه 776.1 مليار درهم على شكل سندات مصدرة في سوق المزادات. ويعكس تطور سوق السندات الداخلية نضج المنظومة المالية المغربية وقدرتها على تعبئة التمويلات المحلية[397].

---

392 المجلس الأعلى للحسابات، التقرير السنوي حول تنفيذ قانون المالية، 2024.

393 التقرير السنوي حول المديونية العمومية المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2026، وزارة الاقتصاد والمالية.

394 المندوبية السامية للتخطيط، الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2025.

395 مديرية الخزينة والمالية العمومية، إحصائيات الدين الخارجي العمومي، 2024.

396 صندوق النقد الدولي، تقرير المشاورات بموجب المادة الرابعة مع المغرب لسنة 2025، مارس 2025.

397 بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة 2024.

أما الدين الخارجي للخزينة، فقد بلغ 269.8 مليار درهم بنهاية سنة 2024، مقابل 253.6 مليار درهم في سنة 2023، بزيادة 16.2 مليار درهم. ويمثل هذا المبلغ 57.6 في المائة من إجمالي الدين العمومي الخارجي. وتتوزع مصادر الدين الخارجي بين المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف والدائنين الثنائيين، حيث تتصدر فرنسا قائمة الدائنين الثنائيين. وبالعملة الأمريكية، ارتفع الدين الخارجي بنحو 1.9 مليار دولار ليصل إلى 46.3 مليار دولار بنهاية سنة 2024

ويضاف إلى دين الخزينة دين المؤسسات والمقاولات العمومية الذي بلغ 198.5 مليار درهم بنهاية 2024. وتستحوذ خمس مؤسسات كبرى على نحو 78.3 في المائة من هذا الدين، يتقدمها المكتب الشريف للفوسفاط بنسبة 33.2 في المائة، ثم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بنسبة 20.1 في المائة، يليهما المكتب الوطني للسكك الحديدية بنسبة 10.1 في المائة، وشركة الطرق السيارة بالمغرب بنسبة 7.6 في المائة، والوكالة المغربية للطاقة المستدامة بنسبة 6.3 في المائة. ويطرح هذا التمركز في عدد محدود من المؤسسات إشكاليات تتعلق بالمخاطر النظامية المحتملة في حال تعثر أي منها عن سداد التزاماتها[398].

وبخصوص الضمانات، بلغ حجم الدين الخارجي المضمون من طرف الدولة نحو 115.7 مليار درهم، أي ما يعادل 6.2 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي. وهو ما يمثل 58.3 في المائة من الدين الخارجي العمومي دون احتساب دين الخزينة. فيما ارتفعت القروض غير المضمونة بنحو 22.4 مليار درهم لتصل إلى 82.8 مليار درهم، أي حوالي 5.2 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي. ويمثل هذا الارتفاع في القروض غير المضمونة تحولا في بنية تمويل المؤسسات العمومية، قد يحمل في طياته فرصا من حيث استقلالية التدبير، لكنه يطرح أيضا مخاطر إضافية في حال عدم قدرة هذه المؤسسات على خدم ديونها

القسم الثاني: تحديات استدامة الدين العمومي و انعكاساتها على السيادة الاقتصادية

إذا كان القسم الأول قد تناول الإطار القانوني والمؤسساتي لتدبير الدين العمومي وتطور مؤشراته، فإن هذا القسم يتوجه نحو تحليل التحديات الفعلية التي تواجه استدامة المديونية العمومية بالمغرب وانعكاساتها على السيادة في القرار الاقتصادي، مع استشراف آفاق الإصلاح الممكنة.

المبحث الأول: التحديات المالية والاقتصادية لاستدامة الدين

المطلب الأول: ثقل خدمة الدين وتأثيره على الهوامش الميزانياتية

تشكل خدمة الدين العمومي عبئا ثقيلا على مالية الدولة، إذ تستنزف حصة متزايدة من الموارد العمومية التي كان يمكن توجيهها نحو الإنفاق الاجتماعي والاستثماري. وبحسب المعطيات المتاحة، فقد كلفت خدمة الدين الخارجي العمومي المغرب نحو 57.3 مليار درهم خلال سنة 2024، فيما يتوقع أن تتراجع هذه التحملات إلى 42.8 مليار درهم سنة 2025 وإلى 32.9 مليار درهم في أفق سنة 2030. ويعكس هذا التراجع المتوقع نجاعة سياسة تدبير الدين في تخفيف تحملات السداد على المدى المتوسط[399].

وعلى الصعيد الدولي، يؤكد التقرير الدولي حول المديونية الصادر عن البنك الدولي لسنة 2025 أن سنة 2024 شكلت منعطفا حاسما في ديناميات الديون العالمية، حيث دخلت البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط مرحلة تباطؤ في الاقتراض مع تحملات سداد أثقل بكثير. وقد بلغت مدفوعات الفوائد على مستوى هذه البلدان مستوى قياسيا ناهز 415.4 مليار دولار. والمغرب ليس بمنأى عن هذه الديناميات العالمية، حيث بلغت خدمة ديونه الخارجية مستوى تاريخيا مرتفعا يناهز 7 مليارات دولار سنة 2024، على الرغم من تراجع حجم الدين الإجمالي بالدولار بشكل طفيف[400].

ويؤدي ثقل خدمة الدين إلى تقليص الحيز المالي المتاح للحكومة لتمويل أولوياتها التنموية. فحين تخصص نسبة متزايدة من الإيرادات العامة لخدمة الدين، يتراجع هامش المناورة الحكومي في مجالات حيوية كالتعليم والصحة والبنية التحتية والحماية

398 المكتب الشريف للفوسفاط يمثل 33.2% من الدين الخارجي للمؤسسات العمومية، يليه المكتب الوطني للكهرباء والماء 20.1%.

400 World Bank, International Debt Report 2025, December 2025

الاجتماعية. وقد بلغت الاستثمارات العمومية نحو 335 مليار درهم سنة 2024 و340 مليار درهم سنة 2025، وهي مستويات مرتفعة تعكس طموح المغرب التنموي، لكنها تستلزم في المقابل تمويلا متزايدا يضغط على مستويات المديونية401.

ويطرح هذا الوضع إشكالية جوهرية تتعلق بالمفاضلة بين خدمة الدين والإنفاق التنموي، أو ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بالحلقة المفرغة للمديونية. فالاقتراض المفرط لتمويل الإنفاق الجاري بدلا من الاستثمار المنتج قد يولد ديناميكية تراكمية تجعل الدين يغذي نفسه بنفسه، حيث تضطر الدولة إلى الاقتراض لسداد ديون سابقة بدلا من تمويل مشاريع جديدة ذات عائد اقتصادي402.

المطلب الثاني: مخاطر الدين الخارجي والتبعية للأسواق الدولية

رغم أن الدين الخارجي لا يمثل سوى نحو 25 في المائة من إجمالي الدين العمومي للخزينة، فإنه يظل محملا بمخاطر متعددة تتصل بتقلبات أسعار الصرف وتغير شروط التمويل في الأسواق الدولية وتأثير السياسات النقدية للدول المتقدمة على كلفة الاقتراض. وقد أشار صندوق النقد الدولي في تقريره حول المغرب لسنة 2025 إلى أن استمرار ضيق الأوضاع المالية العالمية يشكل خطرا على البلدان التي تعتمد على التمويل الخارجي

كما أن بنية الدائنين الخارجيين تثير تساؤلات حول مدى تنوع مصادر التمويل. فهيمنة دائن واحد أو مجموعة محدودة من الدائنين قد تضع الدولة المقترضة في وضعية تبعية تؤثر على استقلالية قرارها الاقتصادي والسياسي. والمغرب مطالب بتنويع شركاء التمويل لتفادي أي شكل من أشكال التبعية المالية، من خلال توسيع دائرة الدائنين لتشمل مؤسسات مالية آسيوية وخليجية وإفريقية403.

ومن المخاطر البنيوية كذلك، ارتفاع حصة القروض غير المضمونة من طرف الدولة في هيكل الدين الخارجي للمؤسسات العمومية. فهذه القروض، رغم أنها لا تدخل ضمن الالتزامات المباشرة للخزينة، تمثل التزامات طارئة محتملة قد تتحول إلى أعباء على المالية العامة في حال تعثر المؤسسات المعنية. ويتطلب ذلك تعزيز رقابة الدولة على سياسات الاقتراض لدى المؤسسات والمقاولات العمومية والتأكد من قدرتها على خدمة ديونها ذاتيا404.

وعلى صعيد آخر، يتأثر المغرب بديناميات السوق المالية الدولية، حيث أعادت عدة بلدان فتح أسواق السندات الدولية سنة 2024 لإعادة تمويل ديونها القائمة أو تغطية عجز ميزانياتها. غير أن تكلفة الاقتراض في هذه الأسواق ظلت مرتفعة، مع معدلات فائدة

تقارب 10 في المائة لبعض الإصدارات، وهو ما يضاعف تقريبا مستويات ما قبل 2020. ورغم أن المغرب يتمتع بشروط اقتراض أفضل نسبيا بفضل تصنيفه الائتماني، فإن السياق العالمي يفرض حذرا إضافيا في تدبير التعرض للأسواق الدوية405.

401 نجيب جيري، تنزيل الدستور المالي بالمغرب بين ضرورة الإصلاح ورهان الحكامة المالية، منشورات مجلة الحقوق، الإصدار 6، 2013، ص 38.

402 Reinhart, Carmen M. and Rogoff, Kenneth S., This Time Is Different, Princeton University Press,

403 Panizza, Ugo, Domestic and External Public Debt in Developing Countries, UNCTAD, No. 188, 2008

404 التقرير الدولي حول المديونية الصادر عن البنك الدولي لسنة 2025.

405 IMF Country Report No. 25/94, Morocco: Sovereign Risk and Debt Sustainability Assessment, 2025.

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

المبحث الثاني: الدين العمومي والسيادة الاقتصادية: نحو إصلاح شامل

المطلب الأول: انعكاسات المديونية على السيادة في القرار الاقتصادي

يتجاوز أثر المديونية العمومية البعد المالي المحض ليطال مسألة السيادة في صنع القرار الاقتصادي الوطني. فالاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، غالبا ما يكون مشروطا بتنفيذ إصلاحات اقتصادية ومالية محددة تمس سياسات الدعم والضرائب وسوق الشغل والمقاولات العمومية. ورغم أن هذه الإصلاحات قد تكون مفيدة في حد ذاتها، فإن فرضها كشرط للتمويل يطرح إشكاليات تتعلق بالملاءمة مع الأولويات الوطنية[406].

وقد استفاد المغرب في أبريل 2025 من خط ائتمان مرن مع صندوق النقد الدولي بقيمة 4.5 مليار دولار، وهو أداة وقائية تعكس ثقة المؤسسة الدولية في الأسس الاقتصادية الكلية للمملكة. كما أنجز المغرب المراجعة الثالثة في إطار اتفاق الاستدامة والصمود مع الصندوق، مما أتاح سحب نحو 496 مليون دولار، ليبلغ إجمالي السحوبات في إطار هذا الاتفاق نحو 1.24 مليار دولار. وإذا كان الحصول على هذه التسهيلات يعكس مصداقية السياسة الاقتصادية المغربية، فإنه يطرح في الوقت ذاته تساؤلات حول مدى تأثير هذه الارتباطات المالية الدولية على حرية التوجه الاقتصادي الوطني[407].

ومن زاوية التصنيف الائتماني، حققت المملكة المغربية تقدما ملحوظا بحصولها على تصنيف من الدرجة الاستثمارية من وكالة ستاندرد آند بورز سنة 2025، فيما أبقت وكالتا فيتش وموديز على تصنيفهما بنظرة مستقبلية مستقرة، معتبرة أن مستويات الدين تبقى قابلة للتحكم بشرط الحفاظ على الانضباط المالي. ويعتبر هذا التصنيف مؤشرا إيجابيا يعزز قدرة المغرب على الولوج إلى الأسواق المالية الدولية بشروط تفضيلية، غير أنه يظل مشروطا بمواصلة الإصلاحات اهيكلية[408].

وينبغي التمييز بين المشروطية الاقتصادية المرتبطة بالاقتراض الدولي وبين الشراكة التنموية القائمة على تبادل المصالح. فالمغرب، بفضل موقعه الجيوستراتيجي ودينامية اقتصاده وإصلاحاته المتواصلة واستعداداته لاستضافة كأس العالم 2030، يمتلك أوراقا تفاوضية مهمة تتيح له التعامل مع شركائه الدوليين من موقع أقوى. غير أن تعزيز هذا الموقف يستلزم تقليص الاعتماد على التمويل الخارجي وتطوير بدائل محلية لتمويل التنمية، بما في ذلك تعبئة الادخار الوطني وتطوير سوق رأس المال المحلي[409].

المطلب الثاني: آفاق الإصلاح وسبل تعزيز الاستدامة المالية

يقتضي تحقيق توازن فعلي بين تمويل التنمية والحفاظ على الاستدامة المالية والسيادة الاقتصادية اعتماد مقاربة إصلاحية متعددة الأبعاد. وفي هذا الإطار، يمكن رصد عدة محاور أساسية للإصلاح ينبغي أن تشكل أولويات السياسة المالية في المرحلة المقبلة.

أولا، تعزيز الإطار القانوني لتدبير الدين من خلال استكمال إصلاح القانون التنظيمي للمالية بإدراج قاعدة مالية ملزمة ترتكز على سقف للدين العمومي كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي. وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الإصلاح الجاري يتضمن إدخال مرساة الدين على المدى المتوسط، بهدف خفض نسبة الدين إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19 في حدود 65 في المائة بحلول سنة 2030. ويتطلب ذلك أيضا تعزيز الشفافية في نشر معطيات الدين وتوسيع نطاق التقرير السنوي حول المديونية ليشمل تحليل المخاطر وسيناريوهات الاستدامة[410].

---

406 Abbas, S.M. Ali et al., Managing Government Debt and Assets, IMF Fiscal Affairs Department,

407 صندوق النقد الدولي، اتفاقية خط الائتمان المرن مع المغرب بقيمة 4.5 مليار دولار، أبريل 2025.

408 وكالة Standard & Poor's رفعت تصنيف المغرب إلى BBB- سنة 2025، بينما أبقت Fitch على تصنيف BB+ و Moody'sعلى Ba1 بنظرة مستقبلية مستقرة

409 ERF Working Papers Series, Morocco Beyond Debt, Policy Center for the New South,

410 البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، تقرير التحول حول المغرب، 2025-2026.

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

ثانيا، تعزيز الرقابة البرلمانية على عمليات الاقتراض، من خلال تمكين البرلمان من أدوات تحليلية وتقنية تتيح له تقييم جدوى كل عملية اقتراض ومتابعة استعمال الأموال المقترضة. ويستلزم ذلك إنشاء مكتب برلماني للميزانية يوفر الخبرة التقنية اللازمة للنواب في مجال التحليل المالي وتقييم مخاطر الدين العمومي. كما يمكن تعزيز دور لجان المالية في البرلمان من خلال عقد جلسات استماع دورية لمسؤولي وزارة المالية حول استراتيجية الاقتراض وتطور مؤشرات المديونية[411].

ثالثا، تنويع مصادر التمويل بهدف تقليص التبعية للدائنين التقليديين. ويشمل ذلك تطوير سوق السندات المحلية وتشجيع إصدار سندات خضراء ومستدامة تستجيب للتحديات المناخية التي يواجهها المغرب. كما يمكن استكشاف فرص التمويل الإسلامي من خلال إصدار صكوك سيادية، فضلا عن تعزيز الشراكات المالية مع شركاء جدد من آسيا وإفريقيا ودول الخليج. ويندرج في هذا الإطار تعزيز دور صندوق محمد السادس للاستثمار في تعبئة التمويلات الخاصة والحد من اللجوء المفرط إلى الاقتراض العمومي[412].

رابعا، ترشيد الاستثمار العمومي وتحسين مردوديته من خلال اعتماد معايير صارمة لتقييم المشاريع الممولة بالاقتراض والتأكد من قدرتها على توليد عائدات اقتصادية كافية لتغطية كلفة التمويل. فالاقتراض لتمويل استثمارات ذات عائد اقتصادي واجتماعي مرتفع يعزز قدرة الدولة على خدمة ديونها مستقبلا، في حين أن الاقتراض لتمويل نفقات استهلاكية أو مشاريع ضعيفة المردودية يفاقم من أزمة لمديونية.

خامسا، تعزيز الموارد الضريبية للدولة بهدف تقليص الاعتماد على الاقتراض. ويشمل ذلك توسيع الوعاء الضريبي ومحاربة التهرب الضريبي وإصلاح منظومة الإعفاءات الضريبية وإدخال ضريبة كربون على مستوى الاقتصاد الوطني. وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الإصلاحات الجبائية الأخيرة من شأنها الرفع من المداخيل الضريبية بنسبة 1 إلى 2 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، مما يتيح هوامش إضافية لتقليص العجز الميزانياتي وخفض وتيرة الاقتراض

سادسا، إصلاح حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية التي تمثل جزءا مهما من المديونية الخارجية. ويقتضي ذلك تحسين أدائها المالي وتعزيز قدرتها على التمويل الذاتي وتقليص اعتمادها على القروض المضمونة من طرف الدولة. كما يمكن التفكير في تسريع برنامج إعادة هيكلة هذه المؤسسات وخصخصة بعضها جزئيا لتخفيف العبء على المالية العامة. ويتطلب ذلك أيضا وضع آليات فعالة لرصد المخاطر المتعلقة بديون المؤسسات العمومية وتقييم تأثيرها المحتمل على الاستدامة المالية الاجمالية.

خاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن تدبير الدين العمومي في المغرب يشكل إشكالية مركبة تتقاطع فيها الأبعاد القانونية والمالية والاقتصادية والسياسية. وقد تبين أن الإطار القانوني والمؤسساتي لتدبير الدين شهد تحولات إيجابية بفضل إصلاحات القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13 ومقتضيات دستور 2011، غير أن هذه التحولات لم تبلغ بعد مستوى الحكامة المالية المطلوبة لضمان استدامة مالية فعلية وكاملة.

وعلى صعيد المعطيات الرقمية، كشفت الدراسة عن ارتفاع مطرد في حجم المديونية العمومية التي بلغت مستويات غير مسبوقة، تجاوزت 1053 مليار درهم لدين الخزينة وحده، مع تحملات متزايدة لخدمة الدين تقلص من الحيز المالي المتاح للاستثمار والإنفاق الاجتماعي. كما تبين أن بنية الدين تتميز بهيمنة المكون الداخلي، وهو عامل إيجابي نسبيا يحد من مخاطر تقلبات أسعار الصرف، غير أن الدين الخارجي يظل مصدرا للمخاطر ولا سيما في ظل تركز الدائنين وتشدد الأوضاع المالية العالمية.

وبخصوص البعد السيادي، أوضحت الدراسة أن الارتباط المتزايد بالمؤسسات المالية الدولية، رغم ما يوفره من تمويلات ومصداقية دولية، يطرح تحديات تتعلق بهوامش القرار السيادي في ظل المشروطية المرتبطة بالاقتراض الدولي. وقد أبرزت أن

411 محمد الغواطي، الفاعلون في المسطرة التشريعية لمشروع قانون مالية السنة، دار السلام، الرباط، 2018.

412 وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير السنوي حول المديونية العمومية المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2026.

المغرب يملك أوراقا تفاوضية مهمة بفضل إصلاحاته المتواصلة وتحسن تصنيفه الائتماني إلى مستوى الدرجة الاستثمارية، لكنه بحاجة إلى تعزيز استقلالية قراره المالي من خلال تنويع مصادر التمويل وتطوير البدائل المحلية.

وفي ضوء هذه الخلاصات، تقدم الدراسة عدة توصيات أساسية: استكمال إصلاح القانون التنظيمي للمالية بإدراج قاعدة مالية ملزمة بسقف للدين في حدود 65 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي بحلول 2030، وتعزيز الرقابة البرلمانية على عمليات الاقتراض عبر إنشاء مكتب برلماني متخصص في الميزانية، وتنويع شركاء التمويل وأدواته بما يشمل السندات الخضراء والصكوك الإسلامية، وترشيد الاستثمار العمومي وتحسين مردوديته، وتعزيز الموارد الضريبية لتقليص الحاجة إلى الاقتراض، وإصلاح حكامة المؤسسات العمومية المدينة.

ورغم محدودية هذه الدراسة التي اقتصرت على مقاربة تحليلية وصفية دون الدخول في نمذجة اقتصادية قياسية لسيناريوهات تطور الدين، فإنها تفتح آفاقا بحثية واعدة تتعلق بدراسة العلاقة بين بنية الدين ومعدلات النمو الاقتصادي في السياق المغربي، وبتحليل أثر المشروطية الدولية على السياسات العمومية الوطنية، فضلا عن تقييم فعالية أدوات التمويل البديلة كالصكوك الإسلامية والسندات الخضراء. كما تستدعي دراسة مقارنة مع تجارب بلدان مماثلة نجحت في تحقيق التوازن بين تمويل التنمية والحفاظ على استدامة المالية العامة.

قائمة المراجع

أولا: النصوص القانونية

-دستور المملكة المغربية لسنة 2011.

-القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.62 بتاريخ 2 يونيو 2015.

-القانون رقم 45.08 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات الترابية ومجموعاتها.

- المرسوم رقم 2.17.618 الصادر في 26 ديسمبر 2018 المتعلق بميثاق اللاتمركز الإداري.

ثانيا: المؤلفات والكتب

-عسو منصور، قانون الميزانية العامة ورهان الحكامة المالية الجيدة، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2017.

-كريم لحرش، تدبير المالية العامة بالمغرب في ظل مستجدات القانون التنظيمي للمالية 130.13، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2018.

-محمد البقالي، الكتلة الدستورية للمالية العمومية، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الثانية، الرباط، 2019.

-محمد الغواطي، الفاعلون في المسطرة التشريعية لمشروع قانون مالية السنة على ضوء دستور 2011 والقانون التنظيمي للمالية رقم 130.13، دار السلام للطباعة والنشر، الرباط، 2018.

- Reinhart, Carmen M. and Kenneth S. Rogoff, This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly, Princeton University Press, 2009.

ثالثا: المقالات والدراسات

-نجيب جيري، "تنزيل الدستور المالي بالمغرب بين ضرورة الإصلاح ورهان الحكامة المالية"، منشورات مجلة الحقوق، الإصدار 6، مطبعة الأمنية بالرباط، 2013.

-محمد الغالي، "الحكامة المالية في ضوء الأدوار الجديدة للجماعات الترابية"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 124، 2015.

- Abbas, S.M. Ali et al., "Managing Government Debt and Assets," IMF Fiscal Affairs Department, 2019.

- Panizza, Ugo, "Domestic and External Public Debt in Developing Countries," UNCTAD Discussion Papers, No. 188, 2008.

- ERF Working Papers Series, "Morocco - Beyond Debt: Fiscal Policy and Debt Sustainability," Policy Center for the New South, 2023.

رابعا: التقارير الرسمية والمؤسساتية

-وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير السنوي حول المديونية العمومية المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2026.

-المندوبية السامية للتخطيط، الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2025.

-بنك المغرب، التقرير السنوي لسنة 2024.

-مديرية الخزينة والمالية العمومية، إحصائيات الدين الخارجي العمومي، 2024.

-المجلس الأعلى للحسابات، التقرير السنوي حول تنفيذ قانون المالية، 2024.

- IMF Country Report No. 25/87, Morocco: 2025 Article IV Consultation Staff Report, April 2025.

- IMF Country Report No. 25/94, Morocco: Sovereign Risk and Debt Sustainability Assessment, 2025.

- World Bank, International Debt Report 2025, December 2025.

- EBRD, Transition Report 2025-26: Morocco Country Assessment.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

المؤسسة التشريعية وإنتاج التشريع المالي بين الكائن والممكن

الباحث : عبد الفتاح عزاوي

باحث بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة -(المغرب)-

ملخص:

يتناول هذا المقال بالدراسة والتحليل دور المؤسسة التشريعية بالمغرب في صياغة وإنتاج التشريع المالي، من خلال التمييز بين ما هو كائن فعليًا في الممارسة التشريعية، وما هو ممكن دستوريًا وقانونيًا في ضوء التحولات التي عرفها المغرب، خاصة بعد دستور 2011 الذي وسّع من اختصاصات البرلمان.

ينطلق المقال من إشكالية محورية مرتبطة بحدود تدخل المؤسسة التشريعية ومدى فعاليتها في التأثير على مضامين قوانين المالية، خاصة في ظل القيود القانونية والعملية التي تحد من سلطتها، سواء من حيث الإطار الدستوري أو التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وللإجابة عن هذه الإشكالية، يعتمد المقال مقاربة تحليلية قانونية تستند إلى تحليل النصوص الدستورية والتنظيمية ذات الصلة، مع دراسة الممارسة البرلمانية من خلال قراءة عدد من مشاريع قوانين المالية السابقة.

ويُبرز المقال أن التشريع المالي في المغرب لا يزال يعرف هيمنة واضحة للسلطة التنفيذية، سواء من حيث إعداد مشاريع قوانين المالية أو من حيث التحكم في مسارات المصادقة عليها. كما يشير إلى السبل الكفيلة بتجاوز واقع "الهامشية التشريعية" التي تعاني منها المؤسسة التشريعية من خلال الوقوف على المكامن الحقيقية لضعف سلطتها.

وبهذا، يسهم المقال في تعميق النقاش حول ضرورة تفعيل الإمكانات الدستورية وتجاوز الفجوة بين النص والممارسة، لضمان مشاركة برلمانية فعالة في إنتاج التشريع المالي، بما يعزز من الشفافية والمساءلة في تدبير المالية العمومية.

الكلمات المفاتيح: المالية العمومية -السلطة التشريعية- قانون المالية –السلطة التنفيذية - سياسة عمومية

The Legislative Institution and the Production of Financial Legislation Between Reality and Possibility

AZZAOUI ABDELFATTAH

A doctoral researcher at the Faculty of Legal, Economic, and Social Sciences

Oujda, Morocco

Abstract :

This article examines and analyzes the role of the legislative institution in Morocco in drafting and producing financial legislation, by distinguishing between what currently exists in legislative practice and what is constitutionally and legally possible in light of the transformations the country has undergone—particularly following the 2011 Constitution, which expanded the powers of Parliament.

The article stems from a central research question concerning the limits of legislative intervention and the extent to which the legislature can effectively influence the content of finance laws, especially in light of the legal and practical constraints that restrict its authority, whether in terms of the constitutional framework or the balance of power between the executive and legislative branches.

To address this question, the article adopts a legal-analytical approach based on the examination of relevant constitutional and regulatory texts, as well as a study of parliamentary practices through the review of several past finance bill proposals.

The article highlights that financial legislation in Morocco continues to be largely dominated by the executive branch, both in terms of preparing finance bills and controlling the approval process. It also points to the pathways through which the current state of legislative marginalization can be overcome, by identifying the underlying causes of the legislature's weakened authority.

Thus, the article contributes to enriching the debate on the need to activate constitutional potentials and bridge the gap between legal texts and actual practice, in order to ensure effective parliamentary participation in the production of financial legislation, thereby strengthening transparency and accountability in the management of public finances.

Keywords: Public finance – Legislative authority – Finance law – Executive power – Public polic

تقديم:

تلعب قوانين المالية دورا مهما في بلورة واحتضان السياسات العمومية، إذ تعتبر أداة أساسية في تنفيذ البرامج الحكومية، كما تعكس توجهات الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية...

وتتجلى أهمية طرح هذا الموضوع في الكشف عن الأبعاد المختلفة للدور الذي تلعبه المؤسسة التشريعية في صياغة وإنتاج التشريع المالي، وفي تعزيز تدبير المالية العمومية، خاصة في ظل المستجدات التي واكبت عملية الإصلاح الميزانياتي ببلادنا.

ونهدف من خلال إثارتنا لهذا الموضوع، الإسهام في إغناء النقاش في مجال الأبحاث والدراسات المهتمة بتعزيز ثقافة المالية العمومية ونشرها على نطاق واسع، بالإضافة إلى الإسهام في إعادة الاعتبار للمؤسسة التشريعية لأن "التشريع المالي والجبائي يوجدان في قلب الاختصاص البرلماني"[413].

وفي هذا السياق، يضطلع البرلمان المغربي، باعتباره مؤسسة تشريعية ورقابية، بدور محوري في مسار إعداد ومناقشة والمصادقة على قوانين المالية. غير أن هذا الدور يثير الإشكالية المرتبطة بحدود تدخل المؤسسة التشريعية، ومدى فعاليتها في التأثير على مضامين قوانين المالية، خاصة في ظل القيود القانونية والعملية التي قد تحد من سلطتها، سواء من حيث الإطار الدستوري أو التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

ولتفكيك مضامين هذه الإشكالية، نطرح التساؤلات التالية:

1-كيف تمارس المؤسسة التشريعية دورها في صياغة وإنتاج قوانين المالية؟

2-ما هي الآليات المتاحة لها لتعديل قوانين المالية أو التأثير في توجهاتها؟

3-هل تعكس ممارسات المؤسسة البرلمانية استقلالية تشريعية أم أنها تخضع لإكراهات وقيود تحد من أداء وظيفتها في مجال صياغة وإنتاج التشريع المالي؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات والإحاطة بها، سنقوم بتقسيم هذا الموضوع إلى محورين رئيسيين:

- المحور الأول: واقع إشراك المؤسسة التشريعية في إنتاج التشريع المالي؛
- المحور الثاني: مداخل تقوية أدوار المؤسسة التشريعية للحفاظ على المالية العمومية.

- **المحور الأول: و اقع إشراك المؤسسة التشريعية في إنتاج التشريع المالي**

413 Vincent Dussart, « le Parlement et l'impôt », Revue française d'études constitutionnelles et politiques, N°151 ,2014/4, p62, Site web : https://www.cairn.info/revue-pouvoirs-2014-4-page-57.htm.

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

أبدت الدساتير المغربية المتوالية اهتماما متزايدا بالتدبير الميزانياتي، وفي هذا الصدد فقد نص دستور 1962[414] في الفصل 53 منه على صدور قانون المالية عن البرلمان بالتصويت طبق الشروط التي ينص عليها قانون تنظيمي، الأمر الذي يبرز مبدأ الترخيص الميزانياتي الذي تضطلع به المؤسسة التشريعية.

ومع الإعلان عن حالة الاستثناء لسنة 1965 عرف المغرب ميزانيات بدون ترخيص برلماني، حيث أنه بعد إقرار دستور سنة 1970 ودستور سنة 1972 تم اعتماد الظهيرين الشريفين بمثابة قانون تنظيمي للمالية لكل من 3 أكتوبر 1970 و18 شتنبر 1972، والذين من خلالهما تم استحداث آليات جديدة للتصويت على مشروع قانون المالية.

بعدها أعاد كل من دستور سنة 1992 وسنة 1996 الاعتبار للسلطة التشريعية من خلال مداولتهما في مشاريع قوانين المالية والتصويت عليها، إذ عرف المغرب عودة النظام البرلماني من غرفتين مع إقرار دستور سنة 1996 الذي تمت ملائمة مقتضياته المالية المؤطرة لميزانية الدولة بموجب القانون التنظيمي للمالية لسنة 1998.

واستمر مسلسل الإصلاح التدريجي للمالية العمومية منذ سنة 2002، وذلك من خلال إصدار مجموعة من المراسيم والمناشير[415] التي كانت تروم الانتقال من منطق ميزانية الأهداف إلى تكريس منطق ميزانية النتائج وتحسين مؤشرات نجاعة الأداء في تدبير المالية العمومية.

وقد عزز دستور 2011 الإصلاحات الميزانياتية من خلال إصدار القانون التنظيمي رقم 130.13 الذي ارتقى بالتدبير المالي العمومي وعزز أدوار المؤسسة التشريعية في الرقابة والتقييم وفي بلورة مشاريع قوانين المالية وذلك من خلال المخرجات التالية:

أولا: تجويد تتبع المؤسسة التشريعية لمسار قوانين المالية:

حتى يتسنى للمؤسسة التشريعية مراقبة عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية انسجاما مع المقتضيات الدستورية الواردة في الفقرة الثانية من الفصل 70 من دستور 2011، واستنادا للمقتضيات الواردة في المادة 48 من القانون التنظيمي 130.13 فإنه تم تعزيز حجم الوثائق المرافقة لمشروع قانون مالية السنة والتي جاءت كالتالي:

- مذكرة تقديم لمشروع قانون المالية والتي تتضمن معطيات حول استثمارات الميزانية العامة وحول الآثار المالية والاقتصادية للمقتضيات الضريبية والجمركية المقترحة؛
- التقرير الاقتصادي والمالي؛
- تقرير حول المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية؛
- تقرير حول مرافق الدولة المسيرة بطريقة مستقلة؛
- تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة؛
- تقرير حول النفقات الجبائية؛
- تقرير حول الدين العمومي؛
- تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع؛
- تقرير حول الموارد البشرية؛
- تقرير حول المقاصة؛
- مذكرة حول النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة؛
- تقرير حول العقار العمومي المعبأ للاستثمار؛

414 ظهير شريف بإصدار الأمر بتنفيذ دستور1962 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 2616 مكرر بتاريخ 22 رجب 1382 الموافق ل19 دجنبر 1962

415 يتعلق الأمر بالمرسوم 2.1.2676 المعدل والمتمم للمرسوم المرتبط بوضع وتنفيذ قوانين المالية لسن1999، منشور الوزير الأول رقم 2001/12 المتعلق بتكييف برمجة وتنفيذ ميزانية الدولة لإطار اللاتمركز ،منشور السيد وزير المالية والخوصصة رقم E/483 المتعلق بإجراءات تطبيق المادة 17 مكرر،

- مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار.

كما يمكن أن يرفق مشروع قانون مالية السنة بتقرير حول الحسابات المجمعة للقطاع العمومي.

من جهة أخرى، تم تعزيز مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية بترسانة مهمة من الوثائق حيث نصت المادة 66 من القانون التنظيمي 130.13 على الوثائق التالية:

- الحساب العام للدولة مدعم بالحصيلة المحاسبية والبيانات المالية الأخرى وبتقييم للالتزامات الخارجة عن الحصيلة المحاسبية؛
- ملحق يتعلق بالاعتمادات الإضافية المفتوحة مرفقا بكل الإثباتات الضرورية عند الاقتضاء؛
- التقرير السنوي حول نجاعة الأداء المعد من طرف الوزارة المكلفة بالمالية. يقوم هذا التقرير بتلخيص وتجميع تقارير نجاعة الأداء المعدة من طرف القطاعات الوزارية أو المؤسسات؛
- تقرير حول الموارد المرصدة للجماعات الترابية؛
- تقرير افتحاص نجاعة الأداء؛

إن الاستثمار الأمثل لهذه الوثائق والتقارير التي أضحت في حوزة المؤسسة التشريعية من شأنه أن يساعد على تجويد تتبع مسار قوانين المالية وتعزيز أدوارها الرقابية.

ثانيا: تعزيز صدقية التوقعات في بعديها الميزانياتي والمحاسبي

استجابة لتنامي الطلب على شفافية وتدبير المالية العمومية وسعيا لتعزيز الأدوار الرقابية للمؤسسة التشريعية، نص القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13 في المادة 10 على أن قوانين المالية تقدم بشكل صادق مجموع موارد وتكاليف الدولة، ويتم تقييم صدقية الموارد والتكاليف بناء على المعطيات المتوفرة أثناء إعدادها والتوقعات التي يمكن أن ينتج عنها.

ويعتبر مبدأ الصدقية من المبادئ الموجهة للحكامة المالية العمومية لكونها ترجمة لقواعد الشفافية والنزاهة والوضوح التي يقوم عليها إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة[416]، كما يتيح مبدأ الصدقية[417]:

- صحة فرضيات مشروع قانون المالية،
- تقدم قوانين المالية بشكل صادق مجموع موارد وتكاليف الدولة؛
- جودة توقعات الموارد والتكاليف مع الأخذ بعين الاعتبار المعطيات المتوفرة أثناء إعدادها؛
- المبادرة إلى تقديم قوانين مالية معدلة حين حصول تغيرات مؤثرة في أولويات وفرضيات قانون المالية.

فمن الواضح أن هذا المبدأ يستجيب لضرورتين: الأولى ديمقراطية من خلال محاولة تكريس مصداقية وموثوقية وشفافية الحسابات العمومية من جهة، والثانية اقتصادية من خلال السعي إلى تحسين شروط فعالية ونجاعة التدبير العمومي وتقوية المراقبة البرلمانية من جهة ثانية، والثانية اقتصادية من خلال السعي إلى تحسين شروط فعالية ونجاعة التدبير العمومي وبالتالي تعزيز حكامة هذا التدبير[418].

ثالثا: تعزيز فترة المساهمة لإعداد مشروع قانون مالية السنة

أناط المشرع بالمؤسسة التشريعية مسؤولية جسيمة تتعلق بالحفاظ على توازن مالية الدولة[419]،وهي مسؤولية تقتضي إشراك هذه المؤسسة في كل المراحل المتعلقة بإعداد وتتبع وتنفيذ قوانين المالية. ويتضح من خلال الحيز الزمني المهم الذي تم

---

416 عسو منصور، "قانون الميزانية العامة ورهان الحكامة المالية الجديدة"، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى ،2017، ص92

417 عرض وزير الاقتصاد والمالية حول مشروع قانون تنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية أمام لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية بمجلس المستشارين بتاريخ 14 يوليوز2014

418 د.أحمد حاسون،"مبدأ الصدقية وهان تحديث المالية العمومية"، مطبعة الأمنية الرباط، الطبعة الأولى،2021، ص6

419 الفصل77 من دستور 2011

تخصيصه لمرحلة إعداد مشروع قانون مالية السنة، إذ أنه قبل 31 يوليوز يقدم وزير الاقتصاد والمالية عرضا أمام اللجنتين المكلفتين بالمالية بكل من مجلس النواب ومجلس المستشارين بغاية بسط الإطار العام للمشروع. ومن شأن هذا العرض أن يضع أعضاء البرلمان بغرفتيه في سياق المستجدات المرتبطة بتدبير المالية العمومية ويدعم تتبعهم لمسار إعداد مشروع قانون مالية السنة.

رابعا: تعزيز تقرير المجلس الأعلى للحسابات للمناقشة البرلمانية

ينص الفصل 147 من دستور 2011 على أن المجلس الأعلى للحسابات هو الهيئة العليا لمراقبة المالية العمومية بالمملكة، ويضمن الدستور استقلاله. ويتولى هذا المجلس ممارسة المراقبة العليا على تنفيذ قوانين المالية. ويتحقق من سلامة العمليات، المتعلقة بمداخيل ومصاريف الأجهزة الخاضعة لمراقبته بمقتضى القانون، ويقيم كيفية تدبيرها لشؤونها، ويتخذ، عند الاقتضاء، عقوبات عن كل إخلال بالقواعد السارية على العمليات المذكورة.

و يحيل المجلس الأعلى للحسابات على البرلمان التقرير حول تنفيذ قانون المالية والتصريح العام للمطابقة بين الحسابات الفردية للمحاسبين والحساب العام للمملكة مع توجيه نسخة منهما للحك.

المحور الثاني: مداخل تقوية أدوار المؤسسة التشريعية للحفاظ على المالية العمومية

يتطلب التأسيس لثقافة تدبيرية مرتكزة على تجويد التدبير المالي العمومي تقوية أدوار المؤسسة التشريعية من أجل ضمان تنزيل أمثل للسياسات العمومية على قاعدة ربط المسؤولية بالمحاسبة التي أسس لها دستور 2011.

حيث لازالت مظاهر القصور والاختلالات تعيق تقوية أدوار البرلمان المغربي من قبيل:

أولا: القطع مع هيمنة المقاربة القطاعية التجزيئية

يروم التبويب الميزانياتي الجديد للنفقات الانتقال من منطق ميزانية الأهداف إلى منطق ميزانية النتائج، فبخصوص البرمجة الميزانياتية فقد تم اعتماد تبويب جديد للنفقات حسب الباب والفصل والبرنامج والجهة والمشروع أو العملية، أما بخصوص الشق المتعلق بتنفيذ الميزانية فقد تم اعتماد تبويب جديد للنفقات حسب الباب والفصل والبرنامج والجهة والمشروع أو العملية والسطر.

وتعكس ميزانية الدولة، المتمحورة حول البرامج "السياسات القطاعية الكبرى. ولتوجيه وقياس وتحسين فعالية تنفيذ ميزانية الدولة، يتم، بالنسبة لكل برنامج، تحديد منهجية أداء تشمل استراتيجية البرنامج وأهداف الأداء التي تنبثق من هذه الاستراتيجية وكذلك مؤشرات الأداء التي تمكن من قياس مدى تحقيق الأهداف"[420].

ويؤدي انحصار مبادرات التعديل البرلمانية في حدود البرنامج داخل سياسة عمومية لقطاع وزاري بعينه إلى طغيان المقاربة القطاعية التجزيئية الأمر الذي لا يساهم في تحقيق التقائية السياسات العمومية.

ثانيا: استثمار أمثل للوثائق والتقارير المرفقة للميزانيات الفرعية

نصت الفقرة 3 من المادة 39 من القانون التنظيمي130.13 على ما يلي: "تضمن أهداف برنامج معين والمؤشرات المتعلقة به في مشروع نجاعة الأداء المعد من طرف القطاع الوزاري أو المؤسسة المعنية. ويقدم هذا المشروع للجنة البرلمانية المعنية رفقة مشروع ميزانية القطاع الوزاري أو المؤسسة المذكورة".

كما تنص الفقرة 5 من المادة 48 من نفس القانون التنظيمي على أنه تقدم للجان البرلمانية المعنية قصد الإخبار رفقة مشاريع ميزانية القطاعات الوزارية أو المؤسسات، البرمجة متعددة السنوات لهذه القطاعات الوزارية أو المؤسسات وكذا المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية الخاضعة لوصايتها والمستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة.

وتتجلى أهمية هذه الوثائق في تعزيز الشفافية المالية وتيسير استثمارها من طرف ممثلي الأمة وفي فهم توقعات الإنفاق.

ثالثا: تعزيز الحكامة البرلمانية في التشريع المالي

420 التدبير الميزانياتي المرتكز حول النتائج/تعزيز-نجاعة-أداء-التدبير-العمومي،وزارة الاقتصاد والمالية على الرابط الإلكتروني:https://lof.finances.gov.ma/ar تاريخ الزيارة:15 يوليوز2025

Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

في ظل منطق العقلنة البرلمانية واستمرار احتكار الجهاز التنفيذي للمعلومة المالية التي أصبحت مظهرا من مظاهر امتلاك السلطة، فإنه "في كثير من الأحيان يجد البرلمان المغربي الأبواب موصدة في وجهه للاطلاع على مجموعة من الوثائق التي تساعده في عمله الرقابي"421 .بل الأكثر من ذلك، نجد القضاء الدستوري يساهم بشكل كبير في تكريس هذا الوضع، وذلك من خلال التضييق على اللجان البرلمانية من حيث طبيعة الوثائق والمعلومات التي لها الحق في الاطلاع عليها422.

وإذا كانت المعلومة المالية محتكرة من طرف الحكومة، فإن تعزيز وتقوية أدوار المؤسسة التشريعية يقتضي أن يتم عن طريق إنتاج التشريع المالي من طرف البرلمان، وذلك من خلال "إحداث بنيات داخلية للتقويم تمكن من مواجهة احتكار المعلومة من طرف الجهاز التنفيذي، والعمل على نشر ثقافة التعدد في إنتاجها ومناقشتها وتقويمها"423،هذا فضلا عن الانفتاح على مراكز البحث المتخصصة في تحليل البيانات المالية والاقتصادية وتقديم الاستشارات القانونية للازمة، ويمكن في هذا الإطار "استلهام تجربة اللجنة الأوربية وكذا تجربة الكونغرس الأمريكي في تقنين ممارسة هذا العمل بكل شفافية في إطار قانون 1946 الذي يعتبر LOBBYING مهنة قائمة الذات ويتعين تسجيل ممارسيها بسكرتارية مجلس النواب ومجلس الشيوخ"424.

رابعا: تملك المؤسسة التشريعية لروح المبادرة في التشريع المالي

إن إنتاج التشريع المالي والتأثير فيه يقتضي من المؤسسة البرلمانية أن تكون قوة اقتراحية مبادرة في أي إصلاح محتمل لقوانين المالية، وقد كرس القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية لسنة 2015 استمرار هيمنة الحكومة في إعداد قوانين المالية رغم أن دستور 2011 أكد على مبدأ توازن السلط وتعاونها.

ورغم أن الخطاب الرسمي يظهر حضور المقاربة التشاركية أثناء إعداد مشروع القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13، وذلك من خلال تنظيم لجنتين مشتركتين ضمت في عضويتها كل من وزارة الاقتصاد والمالية والبرلمان بغرفتيه بالإضافة إلى فتح النقاش مع باقي القطاعات الوزارية، إلا أن واقع الممارسة الميدانية يبرز استمرار الحكومة في هيمنتها على المبادرات الإصلاحية واقتصار المؤسسة البرلمانية على التصديق على مبادراتها.

كما غاب المجلس الأعلى للحسابات ولم يعبر عن رأيه في هذا الإطار خصوصا أن الأمر يتعلق بالقانون التنظيمي للمالية رقم 130.13، وبالمال العام بالأساس. فالمجلس تعود على التهميش إذ أن التغييرات التي تخضع لها النصوص التنظيمية المتعلقة بمراقبة المال العام لا تتم استشارته فيها، بل إن تخفيف المسؤولية عن المدبرين في ما يتعلق بالعمل المنجز، عملت وزارة المالية على تمريره في القانون المالي ولم تحترم الاختصاص إطلاقا، مما جعل المجلس الأعلى للحسابات يرفض هذا التغيير من خلال التقرير السنوي الذي جاء فيه أن أي تغيير يهم نظام المسؤولية هو من اختصاص القانون المتعلق بالمجلس وليس القانون المالي425.

الخاتمة:

انطلاقا من تسليطنا الضوء على موضوع المؤسسة التشريعية ودورها في إنتاج التشريع المالي، فإن أي إصلاح مستقبلي للقانون التنظيمي 130.13 لقوانين المالية، يقتضي من ممثلي الأمة، أغلبية ومعارضة، أخذ زمام مبادرة الإصلاح الميزانياتي، وذلك بالنظر

421 سفيان أملال،"السلطة المالية للبرلمان: مكامن الضعف ومداخل الإصلاح دراسة مقارنة بين التجربة المغربية والتجربة الفرنسية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس،2022/2021، ص395

422 عثمان الزياني،"الرقابة المالية للبرلمان المغربي: بحث في سبل التطوير والتفعيل في أفق إصلاح القانون التنظيمي للمالية"، مجلة الحقوق، سلسلة الأعداد الخاصة، العدد6، 2013، ص17

423 محمد حركات: "دور تعزيز المؤسسات والاستراتيجية لعمل البرلمان في دعم الديبلوماسية الاقتصادية ومكافحة الفساد"، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، الديبلوماسية الاقتصادية الحكامة والنمو، العدد34-35، السنة2013، ص13

424 فاطمة الزهراء هيرات، "من أجل مقاربة تشاركية في إعداد الميزانية السنوية: المجتمع المدني نموذجا"، مجلة الحقوق، العدد6،السنة2013،ص-ص179-180.

425 المنتصر السويني،"دور القانون التنظيمي للمالية الجديد في تحديث التدبير العمومي بالمغرب"،أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام ،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس بالرباط، السنة الجامعية 2016-2017، ص184

لحجم الرهانات والتحديات الكبرى التي تواجهها بلادنا، وكذلك في ظل تصاعد المطالب الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المطالب التي تفرض ملحاحية عقلنة تدبير المالية العمومية وضمان استدامتها.

وعلى عكس التجربة المغربية، والتي تنهل في عمقها من التجربة الفرنسية، فإن التجربة الفرنسية في مجال إصلاح الدستور المالي لسنة 2001 انطلقت بمبادرة برلمانية وأعادت الاعتبار للمؤسسة التشريعية في مواجهة السلطة التنفيذية. كما أنه ينبغي على المجلس الأعلى للحسابات مواكبة ورش الإصلاحات الميزانياتية المستقبلية وذلك اعتبارا لدوره الحاسم في حماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والمحاسبة.

لائحة المصادر والمراجع

أولا: الكتب باللغة العربية:

- أحمد حاسون،"مبدأ الصدقية وهان تحديث المالية العمومية"، مطبعة الأمنية الرباط، الطبعة الأولى،2021

- منصور عسو،"قانون الميزانية العامة ورهان الحكامة المالية الجديدة"، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى ،2017.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية

-المنتصر السويني،"دور القانون التنظيمي للمالية الجديد في تحديث التدبير العمومي بالمغرب" ،أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس بالرباط، السنة الجامعية 2016-2017.

-سفيان أملال، "السلطة المالية للبرلمان: مكامن الضعف ومداخل الإصلاح دراسة مقارنة بين التجربة المغربية والتجربة الفرنسية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس،2022/2021.

ثالثا: المقالات

1- المقالات باللغة العربية:

-عثمان الزياني، "الرقابة المالية للبرلمان المغربي: بحث في سبل التطوير والتفعيل في أفق إصلاح القانون التنظيمي للمالية"، مجلة الحقوق، سلسلة الأعداد الخاصة، العدد6.

-فاطمة الزهراء هيرات، "من أجل مقاربة تشاركية في إعداد الميزانية السنوية: المجتمع المدني نموذجا"، مجلة الحقوق، العدد6، السنة2013.

-محمد حركات: "دور تعزيز المؤسسات والاستراتيجية لعمل البرلمان في دعم الديبلوماسية الاقتصادية ومكافحة الفساد"، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، الديبلوماسية الاقتصادية الحكامة والنمو، العدد34-35، السنة2013

- محمد زمراني والسعيد الزاهري، "المهارات الحياتية في المدرسة المغربية ": الواقع والآفاق' 'المجلة المغربية للتقييم والبحث التربوي، العدد السادس،دجنبر-2021-.

2- المقالات باللغة الفرنسية

Vincent Dussart, « le Parlement et l'impôt », Revue française d'études constitutionnelles et politiques, N°151 ,2014/4, p62, Site web : https://www.cairn.info/revue-pouvoirs-2014-4-page-57.htm.

رابعا: النصوص القانونية

1-الدساتير:

- الظهير الشريف رقم 91-11-1 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور.

- ظهير شريف بإصدار الأمر بتنفيذ دستور1962 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 2616 مكرر بتاريخ 22 رجب 1382 الموافق ل19 دجنبر 1962.

2- المراسيم:

-المرسوم 2.1.2676 المعدل والمتمم للمرسوم المرتبط بوضع وتنفيذ قوانين المالية لسنة 1999.

3- المناشير:

-منشور الوزير الأول رقم 2001/12 المتعلق بتكييف برمجة وتنفيذ ميزانية الدولة لإطار اللاتمركز .

-منشور السيد وزير المالية والخوصصة رقم E/483 المتعلق بإجراءات تطبيق المادة 17 مكرر.

خامسا: الندوات والتقارير

- عرض وزير الاقتصاد والمالية حول مشروع قانون تنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية أمام لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية بمجلس المستشارين بتاريخ 14 يوليوز2014.

سادسا: المو اقع الإلكترونية

- https://lof.finances.gov.ma/ar

محور الأبحاث باللغة الفرنسية

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

Le phénomène des influenceurs au Maroc :

Enjeux juridiques et défis de régulation dans l'économie numérique

The Influencer Phenomenon in Morocco: Legal Issues and Regulatory Challenges in the Digital Economy

Pr. Lamyae SAHRANE

Maitre de conférences Habilitée à la FSJES de Mohammedia

Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation

Nour El Houda KERMICHE

Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales Mohammedia

Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation

Université Hassan II Casablanca-MAROC

RÉSUMÉ

L'essor fulgurant des plateformes numériques a engendré, au Maroc comme à l'échelle mondiale, un acteur économique inédit : l'influenceur digital. Intermédiaire entre les marques et les consommateurs, ce dernier opère dans un espace normatif encore largement en construction. Ces créateurs de contenu exercent une influence notable sur les comportements des consommateurs et constituent un vecteur stratégique pour les entreprises, en particulier les PME. Toutefois, cette dynamique soulève des enjeux juridiques complexes, notamment en l'absence d'une définition légale claire et d'un statut juridique spécifique pour les influenceurs. Le présent article examine les pratiques commerciales des influenceurs marocains, les vides juridiques que leur activité révèle, ainsi que les mécanismes de protection des consommateurs existants et à construire. À travers une approche comparative tenant compte des législations française et européenne, l'étude plaide pour l'adoption d'un cadre réglementaire cohérent et adapté aux spécificités de l'économie numérique marocaine.

Mots-clés : *influenceur · marketing d'influence · droit de la consommation · publicité déguisée · régulation numérique · Maroc · économie numérique · droit comparé*

ABSTRACT

The rapid rise of digital platforms has given birth, in Morocco as worldwide, to a novel economic actor: the digital influencer. Acting as an intermediary between brands and consumers, influencers operate in a regulatory space that remains largely under construction. These content creators significantly shape consumer behaviour and serve as strategic vectors for companies, particularly SMEs. However, this dynamic raises complex legal challenges, particularly in the absence of a clear legal definition and specific legal status for influencers. This article examines the commercial practices of Moroccan influencers, the legal gaps revealed by their activities, and the existing and prospective consumer protection mechanisms. Through a comparative approach drawing on French and European legislation, the study argues for the adoption of a coherent regulatory framework adapted to the specificities of the Moroccan digital economy.

Keywords: *influencer · influence marketing · consumer law · disguised advertising · digital regulation · Morocco · digital economy · comparative law*

INTRODUCTION

Au Maroc, le développement accéléré des réseaux sociaux a favorisé l'émergence d'un nombre croissant de créateurs de contenu, communément appelés influenceurs. Sur les plateformes (Instagram, TikTok et YouTube) qui comptent respectivement 45 %, 33,8 % et 51,3 % d'utilisateurs parmi les internautes marocains actifs sur les réseaux sociaux426, ces acteurs façonnent les comportements de consommation, participent à des stratégies de marketing et génèrent des revenus significatifs. Cette évolution s'inscrit dans un contexte économique numérique en pleine expansion, mais elle pose d'importants défis juridiques et réglementaires que cet article se propose d'analyser.

L'influenceur, terme consacré pour désigner tout individu qui, grâce à sa notoriété sur les réseaux sociaux, oriente les comportements d'achat de sa communauté, incarne une mutation profonde des pratiques commerciales. Son rôle dépasse le simple divertissement : il est devenu un vecteur essentiel de stratégies marketing, particulièrement pour les jeunes consommateurs marocains. Dans ce paysage numérique, l'influenceur des médias sociaux (IMS) s'est imposé comme un acteur central, défini comme un individu qui, par la mise en scène de son image personnelle, entretient une relation de proximité virtuelle avec une communauté d'abonnés qu'il peut influencer, se distinguant du leader d'opinion classique notamment par la taille de sa communauté et la création de contenu.427

Cette nouvelle réalité économique se heurte cependant à un vide juridique manifeste. Le droit marocain, tel qu'il se présente aujourd'hui, ne contient aucune définition légale de l'influenceur, ni de régime juridique spécifiquement applicable à son activité. Les textes en vigueur (la loi n° 31-08 relative à la protection du consommateur, le Code de commerce, la loi n° 09-08 sur la protection des données personnelles) ont été conçus dans un contexte pré-numérique et peinent à appréhender les spécificités du marketing d'influence.

D'un point de vue théorique, l'essor des influenceurs traduit une mutation profonde des paradigmes classiques du droit des affaires[428]. Longtemps structuré autour de figures juridiques clairement identifiées (commerçant, professionnel, annonceur), ce droit se trouve désormais confronté à des acteurs aux contours incertains, dont l'activité oscille entre expression personnelle, activité économique et communication commerciale. Cette évolution participe d'un mouvement plus global de recomposition des catégories juridiques sous l'effet du numérique, où la distinction entre sphère privée et sphère professionnelle tend à s'estomper.

Sur le plan pratique, cette transformation se manifeste par l'émergence d'un véritable marché de l'influence, structuré autour de relations contractuelles souvent informelles, de pratiques publicitaires parfois dissimulées et de mécanismes de monétisation diversifiés (placements de produits, partenariats, affiliation, etc.). L'influenceur des médias sociaux s'impose ainsi comme un acteur économique à part entière, capable d'orienter les décisions d'achat de sa communauté en s'appuyant sur une relation de proximité et de confiance. Cette spécificité le distingue du leader d'opinion traditionnel et renforce l'impact de ses recommandations, notamment auprès d'un public jeune et particulièrement vulnérable.

Toutefois, cette réalité économique se heurte à un cadre juridique national encore lacunaire. En l'état actuel du droit marocain, aucune définition légale de l'influenceur ni de régime juridique spécifique ne permettent d'encadrer de manière cohérente cette activité. Les textes existants, notamment la loi

426 ANRT, Enquête de collecte des indicateurs TIC auprès des ménages et des individus, Maroc, 2021-2022, p. 25 (tableau « Utilisation des réseaux sociaux », internautes âgés de 5 ans et plus ayant participé aux réseaux sociaux pendant les 3 derniers mois de 2021).

427 EL MAJOUDI, Sanae, Le rôle des sources interpersonnelles d'information en ligne : le cas des « influenceurs des médias sociaux », Thèse de doctorat, Université Bourgogne Franche-Comté, 10 juillet 2024, p. 57-58 (Tableau 6, « Catégories des sources interpersonnelles d'information en ligne », et Tableau 7, « Critères définissant les IMS »).

428 F. Marty, « Les influenceurs : nouveaux acteurs du marché et enjeux juridiques », *Revue Lamy Droit de la concurrence*, 2021, n° 103.

n° 31-08 relative à la protection du consommateur[429], le Code de commerce[430] ou encore la loi n° 09-08[431] relative à la protection des données à caractère personnel, apparaissent inadaptés pour appréhender les spécificités du marketing d'influence, conçus qu'ils ont été dans un environnement pré-numérique.

À cet égard, l'apport du droit comparé se révèle particulièrement éclairant. En France, une intervention législative récente est venue consacrer un statut juridique de l'influenceur et encadrer ses pratiques, notamment en matière de transparence publicitaire et de protection des consommateurs[432].

À l'échelle européenne, les dispositifs issus du droit de la consommation et du numérique tels que les règles relatives aux pratiques commerciales déloyales ou aux services numériques[433] participent à une régulation indirecte mais structurante de l'activité des influenceurs. Aux États-Unis, en revanche, l'approche repose davantage sur des mécanismes de soft law et de régulation par les autorités administratives, à travers des lignes directrices imposant la divulgation des partenariats commerciaux[434].

Ces expériences étrangères mettent en évidence une tendance commune : la nécessité d'adapter les instruments juridiques existants à des pratiques commerciales en constante évolution, tout en préservant un équilibre entre innovation économique et protection des consommateurs.

Dans ce contexte, plusieurs interrogations majeures émergent : comment qualifier juridiquement l'activité des influenceurs dans le cadre du droit marocain ? Quelles obligations leur imposer en matière de transparence, de loyauté et de responsabilité ? Quels mécanismes juridiques permettent d'assurer une protection effective des consommateurs face aux pratiques publicitaires déguisées ? Et, plus largement, quel modèle de régulation étatique, corégulée ou autorégulée serait le mieux adapté aux spécificités de l'économie numérique marocaine ?

Ces questionnements conduisent à formuler la problématique suivante: ***Le droit marocain des affaires, dans sa configuration actuelle, est-il en mesure d'appréhender efficacement l'activité des influenceurs numériques, ou appelle-t-il une refonte normative destinée à intégrer ces nouveaux acteurs tout en garantissant la sécurité juridique des relations économiques et la protection des consommateurs ?***

Afin d'y répondre, la présente étude adopte une démarche à la fois analytique et comparative, articulée autour de deux axes principaux :

Après avoir dressé un état des lieux du phénomène et identifié les enjeux juridiques spécifiques que soulève l'activité des influenceurs au regard du droit marocain (I), nous explorerons les pistes de régulation à l'aune des expériences étrangères et proposerons un cadre adapté au contexte marocain (II).

429 Loi n° 31-08 édictant des mesures de protection du consommateur, Bulletin officiel n° 5932 du 7 avril 2011.

430 Dahir formant Code de commerce marocain, promulgué par la loi n° 15-95, Bulletin officiel n° 4418 du 3 octobre 1996.

431 Loi n° 09-08 relative à la protection des personnes physiques à l'égard du traitement des données à caractère personnel, Bulletin officiel n° 5714 du 5 mars 2009

432 Loi n° 2023-451 du 9 juin 2023 visant à encadrer l'influence commerciale et à lutter contre les dérives des influenceurs sur les réseaux sociaux.

433 Digital Services Act (Règlement (UE) 2022/2065 du 19 octobre 2022 relatif à un marché unique des services numériques).

434 Federal Trade Commission, *Guides Concerning the Use of Endorsements and Testimonials in Advertising*, 16 CFR Part 255 (mis à jour 2023)

I. L'INFLUENCEUR MAROCAIN : VIDE NORMATIF ET ENJEUX JURIDIQUES SPÉCIFIQUES

Avant de proposer des solutions normatives, il convient de dresser un état des lieux rigoureux du phénomène et de ses implications juridiques. Cette première partie analyse la réalité sociologique et économique du secteur ainsi que les raisons structurelles du retard normatif marocain (A), puis examine les quatre grandes problématiques juridiques spécifiques que soulève l'activité des influenceurs (B).

A. Un acteur économique sans statut juridique défini

1. Profil, typologie et économie du marché marocain

Le paysage des influenceurs marocains est d'une grande diversité. On y distingue classiquement quatre catégories : les nano-influenceurs (moins de 10 000 abonnés), les micro-influenceurs (10 000 à 100 000), les macro-influenceurs (100 000 à 1 million) et les méga-influenceurs (au-delà de 1 million d'abonnés). Au Maroc, les domaines d'intervention les plus représentés sont la mode et la beauté, la gastronomie, le voyage, le sport et, de façon croissante, la finance personnelle et l'entrepreneuriat.

La particularité du marché marocain réside dans son bilinguisme dominant (arabe dialectal et français), l'émergence d'influenceurs en langue amazighe, et une concentration marquée des audiences sur trois plateformes phares : WhatsApp (98,8 %), YouTube (94,8 %) et Facebook (83,4 %), auxquelles s'ajoutent Instagram (51,3 %) et TikTok (33,8 %), plateformes qui constituent le terrain privilégié des partenariats commerciaux435. Cette structuration est déterminante pour la régulation : une norme qui ne couvrirait que les influenceurs de très grande notoriété laisserait hors de son champ la majorité des partenariats commerciaux, qui se déroulent précisément au niveau des micro et nano-influenceurs.

Par ailleurs, la pluralité linguistique du Royaume complexifie les enjeux de régulation, notamment en ce qui concerne la langue des mentions légales obligatoires. Un cadre réglementaire futur devra anticiper cette réalité en imposant des standards adaptables aux différents registres linguistiques utilisés par les créateurs de contenu marocains436.

L'activité des influenceurs génère plusieurs types de revenus : publications sponsorisées (posts, stories, réels, vidéos intégrant un message publicitaire), partenariats à long terme (contrats d'ambassadeur), affiliation (commission sur les ventes via un lien traqué), co-création de produits, et monétisation directe (YouTube AdSense, abonnements payants). Ces revenus peuvent atteindre des sommes considérables : des influenceurs marocains de premier plan déclarent des contrats allant de 5 000 à plusieurs centaines de milliers de dirhams par campagne437.

Cette réalité économique soulève immédiatement une question fiscale : dans quelle mesure ces revenus sont-ils déclarés et imposés ? En l'état actuel, la Direction Générale des Impôts (DGI) ne dispose d'aucune catégorie fiscale autonome pour les influenceurs. Ces derniers sont théoriquement assujettis à l'impôt sur le revenu dans la catégorie des revenus professionnels ou commerciaux, mais cette qualification générale présente plusieurs insuffisances : elle ne permet pas d'appréhender la diversité des modes de rémunération (produits offerts, avantages en nature, commissions), elle ne prévoit pas de mécanisme de retenue à la source adapté aux paiements électroniques transfrontaliers, et elle demeure largement théorique en l'absence de contrôles fiscaux systématiques ciblant ce secteur.

2. Le vide juridique et les limites des textes existants

Le premier défi posé par le marketing d'influence est d'ordre définitionnel. Contrairement à la France qui, par la loi n° 2023-451 du 9 juin 2023, a fourni une définition précise de l'influenceur commercial

435 ANRT, op. cit., p. 25.
436 HAZAN, Alain et LOINGER-BENAMRAN, Gaëlle, « Influence et responsabilité : les obligations juridiques des influenceurs », Légipresse, 2021, HS2, n° 66, p. 9-10.
437 HAJI, Imane et BOUZIANE (dir.), « Le marketing d'influence au Maroc : entre perception et professionnalisme des acteurs », Revue AME, vol. 3, n° 2, 26 avril 2021

« toute personne physique ou morale qui, à titre onéreux, mobilise sa notoriété auprès de son audience pour communiquer par voie électronique des contenus visant à faire la promotion de biens, de services ou d'une cause quelconque »438. Le législateur marocain n'a pas encore procédé à aucune définition analogue

Cette absence a des conséquences pratiques considérables qu'il convient de distinguer avec précision. Il faut, en effet, différencier l'absence de statut juridique autonome, les insuffisances des catégories existantes, les difficultés d'application des textes généraux, l'inexistence d'une jurisprudence marocaine ciblée, et les lacunes de l'administration fiscale face aux revenus numériques. C'est leur conjonction qui crée une situation de vulnérabilité structurelle pour les consommateurs et d'insécurité juridique pour les influenceurs eux-mêmes.

Il convient de souligner qu'à la date de rédaction de la présente étude, aucune décision de justice marocaine publiée ne sanctionne spécifiquement un influenceur pour publicité déguisée ou pratique commerciale déloyale. Cette absence de jurisprudence n'est pas neutre : elle traduit à la fois l'inadaptation des outils procéduraux existants à ce contentieux émergent et les difficultés pratiques d'identification et de poursuite des auteurs d'infractions commises sur des plateformes numériques à dimension internationale439. Ce silence des tribunaux constitue, en lui-même, un indicateur supplémentaire de l'urgence d'une réforme législative.

Le corpus juridique marocain susceptible de s'appliquer à l'activité des influenceurs comprend principalement : la loi n° 31-08 du 18 février 2011 relative à la protection du consommateur (notamment ses articles 14 à 27 sur les pratiques commerciales déloyales et la publicité mensongère) ; la loi n° 77-03 relative à la communication audiovisuelle (applicable aux flux vidéo) ; la loi n° 09-08 relative à la protection des données à caractère personnel ; et le Dahir des obligations et des contrats (DOC) de 1913, qui régit les relations contractuelles entre influenceurs et annonceurs.

Or, chacun de ces textes présente des limites substantielles. La loi n° 31-08 interdit bien la publicité mensongère, mais elle ne prévoit ni obligation de transparence spécifique pour le contenu sponsorisé, ni mécanisme de sanction adapté aux infractions commises via les réseaux sociaux, ni procédure permettant d'agir rapidement contre du contenu viral. La loi audiovisuelle n° 77-03 est conçue pour les acteurs institutionnels et s'applique difficilement aux créateurs indépendants. La loi n° 09-08 ne couvre que le traitement des données personnelles, sans aborder les pratiques commerciales. En d'autres termes, ces textes couvrent partiellement certaines dimensions du phénomène, mais leur superposition ne saurait tenir lieu de régulation cohérente.

B. Les enjeux juridiques spécifiques du marketing d'influence

1. La qualification juridique de l'activité d'influenceur

La première question que pose le droit marocain face à l'influenceur est celle de sa qualification. Cette question est déterminante : c'est d'elle que dépendent le régime applicable, les droits et obligations des parties, et les mécanismes de responsabilité mobilisables. Or, plusieurs qualifications sont envisageables et aucune ne s'impose avec évidence dans l'état actuel du droit marocain440.

Lorsque la marque confie à l'influenceur la mission de réaliser et de produire un contenu, celui-ci agit en qualité de prestataire de services indépendant : le contrat sera alors un contrat d'entreprise au sens du DOC. Lorsque l'influenceur, physiquement présent dans une image ou une vidéo, se contente de montrer ou de présenter des produits sans s'exprimer, la présomption de contrat de travail liée au statut de mannequin peut être invoquée. Enfin, lorsque l'influenceur interprète un rôle, joue une scène ou crée un contenu artistique, il pourrait bénéficier du statut d'artiste-interprète et des droits voisins qui y sont attachés. Cette pluralité des qualifications exige une analyse au cas par cas qui ne peut être menée efficacement qu'avec un cadre législatif adapté.

438 Loi n° 2023-451 du 9 juin 2023 visant à encadrer l'influence commerciale et à lutter contre les dérives des influenceurs sur les réseaux sociaux, JORF n° 0133 du 10 juin 2023

439 HAZAN, Alain et LOINGER-BENAMRAN, Gaëlle, op. cit., p. 9.

440 DESFORGES, Barbara, « Les problématiques découlant du 'statut' des influenceurs », Légipresse, 2021, HS2, n° 66, p. 21.

Dans les cas où un lien de subordination, une rémunération régulière et une intégration dans l'organisation de l'annonceur peuvent être démontrés, la qualification en contrat de travail est envisageable. L'influenceur bénéficierait alors des protections du Code du travail marocain. En l'état actuel, l'absence de spécification légale contraint les parties à naviguer dans un environnement normatif incertain, source de litiges potentiels à la fois pour les influenceurs, qui peuvent se retrouver privés de toute protection sociale, et pour les marques qui peuvent être exposées à des requalifications contractuelles inattendues441.

2. La transparence commerciale et l'interdiction de la publicité déguisée

La question de la transparence constitue le premier et le plus fondamental des enjeux juridiques du marketing d'influence. Elle touche à un principe cardinal du droit de la publicité : la lutte contre toute forme de publicité clandestine442. La pratique de la publicité déguisée, soit la promotion rémunérée d'un produit ou d'un service sans mention explicite du caractère commercial du contenu, constitue par essence une pratique déloyale. Elle fausse le processus de décision des consommateurs en les privant d'une information déterminante.

Les pratiques observées sur les réseaux sociaux marocains témoignent d'un recours massif à des formes non transparentes de promotion : placements de produits non signalés, unboxings et tutoriels sponsorisés sans mention, codes promos présentés comme personnels alors qu'ils constituent une forme d'affiliation. La non-divulgation soulève des préoccupations éthiques majeures : elle peut amener les internautes, particulièrement les plus jeunes, à croire à tort que l'influenceur est un client authentique et désintéressé, faussant ainsi la perception de la « recommandation » qui est alors assimilée à un conseil d'ami plutôt qu'à une prestation rémunérée443.

Au Maroc, si l'article 22 de la loi n° 31-08 interdit les pratiques commerciales trompeuses, son application au marketing d'influence reste théorique faute de jurisprudence établie. Aucune décision de justice marocaine n'a, à ce jour, sanctionné un influenceur pour publicité déguisée. Cette lacune empirique ne signifie pas que les pratiques sont conformes : elle révèle plutôt l'inadaptation des mécanismes procéduraux existants et l'absence d'une autorité de contrôle spécifiquement mandatée pour surveiller ce secteur.

L'une des préoccupations majeures liées au marketing d'influence concerne la protection des publics mineurs. Selon l'Enquête nationale sur l'usage des TIC réalisée par l'ANRT en 2021-2022, la participation aux réseaux sociaux atteint 99,7 % chez les 15-18 ans et 99,6 % chez les 19-24 ans; elle dépasse déjà 98,4 % chez les 9-11 ans444. Cette présence massive favorise leur exposition aux stratégies de marketing d'influence, notamment dans des secteurs attractifs pour les jeunes tels que la mode, les jeux vidéo et l'alimentation rapide.

Le marketing d'influence soulève également des questions aiguës relatives à la promotion de produits spéciaux : compléments alimentaires, médicaments, produits parapharmaceutiques et produits cosmétiques. Au Maroc, la promotion de ces produits est soumise à des réglementations sectorielles spécifiques, notamment la loi n° 17-04 portant Code du médicament et de la pharmacie, mais leur application aux contenus diffusés par des influenceurs n'est pas clairement établie445. L'influenceur peut alors engager sa responsabilité civile et, dans certains cas, pénale, notamment au titre de l'escroquerie (article 540 du Code pénal marocain), mais l'effectivité de ces poursuites reste très limitée en l'absence de régime spécifique.

441 DESFORGES, Barbara, op. cit., p. 21-22.
442 HAZAN, Alain et LOINGER-BENAMRAN, Gaëlle, op. cit., p. 9 : « ces nouveaux usages en ligne remettaient en cause un des principes essentiels du droit de la publicité : la lutte contre toute forme de publicité clandestine ».
443 EL MAJOUDI, Sanae, op. cit., p. 4 (introduction) : 83 % des Français expriment leur méfiance à l'égard des publicités et partenariats sponsorisés.
444 ANRT, op. cit., p. 23 (tableau « Participation aux réseaux sociaux par âge et par genre »).
445 GOLA, Romain, « La régulation du marketing d'influence et la loi n° 2023-451 du 9 juin 2023 », Revue Lamy Droit de l'Immatériel, n° 209, 1er décembre 2023.

II. VERS UN CADRE DE RÉGULATION ADAPTÉ : ENSEIGNEMENTS DU DROIT COMPARÉ ET PERSPECTIVES MAROCAINES

L'examen du droit comparé offre de précieux enseignements en révélant la variété des approches adoptées par les systèmes juridiques étrangers (A). Ces modèles permettent de formuler des propositions concrètes, hiérarchisées et adaptées au contexte marocain (B).

A. Les modèles étrangers de régulation : une diversité d'approches

1. Le modèle européen : vers une régulation contraignante

L'Union européenne a adopté une approche progressivement plus contraignante. Le Règlement sur les services numériques (Digital Services Act, Règlement UE 2022/2065), entré en application en 2024, impose aux très grandes plateformes des obligations de transparence sur les publicités, y compris celles diffusées par des influenceurs. La directive **Services de Médias Audiovisuels à la Demande** (SMAD)446 révisée en 2018 étend certaines obligations aux vlogueurs et créateurs de contenu vidéo.

La France a franchi une étape décisive avec la loi n° 2023-451 du 9 juin 2023, premier texte au monde à créer un statut spécifique pour l'influenceur commercial. Cette loi impose : la mention explicite de tout partenariat commercial ; l'interdiction de la promotion de la chirurgie esthétique, des paris sportifs et de certains produits financiers ; la création d'un droit de rétractation pour les achats effectués suite à une recommandation ; et l'obligation pour les influenceurs ciblant le public français depuis l'étranger de désigner un représentant légal447. Elle prévoit en outre une responsabilité solidaire entre l'annonceur, l'influenceur et son agent pour les dommages causés aux tiers.

2. L'approche américaine : autorégulation guidée par la FTC

Aux États-Unis, la régulation du marketing d'influence repose sur les lignes directrices de la Federal Trade Commission (FTC), dont la version révisée en 2023 impose des obligations de divulgation renforcées448. Sans créer de régime légal spécifique, la FTC a développé une pratique de renforcement active, ayant abouti à de nombreux accords avec des marques et influenceurs n'ayant pas respecté les règles de transparence. Les autorités américaines ont été parmi les premières à intervenir face au développement de la publicité déguisée sur les réseaux sociaux, afin de préserver le principe de transparence publicitaire.

Cette approche plurinormative repose sur la combinaison de plusieurs sources de régulation : la loi, l'autorégulation des acteurs, les contrats entre marques et influenceurs, ainsi que les outils techniques des plateformes facilitant la transparence (mentions sponsorisées, hashtags, etc.). Fondée sur l'autorégulation encadrée par un risque de sanction crédible, cette approche constitue un modèle de soft law pragmatique qui a inspiré à son tour des modèles de corégulation associant acteurs publics et privés. La comparaison entre les approches légicentristes (France, UE) et les approches fondées sur l'autorégulation (États-Unis, secteur privé mondial) révèle que le Maroc pourrait tirer profit d'une synthèse tenant compte de ses contraintes institutionnelles et de maturité du marché.

B. Propositions pour un cadre réglementaire marocain hiérarchisé

1. Mesures applicables à moyen terme

En l'état actuel du droit marocain, plusieurs mesures peuvent être mises en œuvre sans attendre une réforme législative. En premier lieu, le Conseil de la Concurrence et l'autorité chargée de la protection du consommateur pourraient émettre des lignes directrices qualifiant expressément l'absence de divulgation de partenariat commercial de pratique trompeuse par omission au sens de l'article 22 de la loi n° 31-08.

446 Les services de médias audiovisuels à la demande (SMAD) désignent, au sens du droit de l'Union européenne, des services non linéaires permettant l'accès individualisé à des contenus audiovisuels, dont l'encadrement juridique a été progressivement étendu aux plateformes numériques accueillant des contenus générés par les utilisateurs.

447 Loi n° 2023-451 du 9 juin 2023, art. 7 et 8. Légifrance.

448 Federal Trade Commission, Guides Concerning the Use of Endorsements and Testimonials in Advertising, 16 C.F.R. Part 255, révisés en 2023.

En deuxième lieu, la DGI pourrait publier une note circulaire clarifiant les obligations déclaratives applicables aux revenus d'influence et les modalités de traitement fiscal des avantages en nature. En troisième lieu, les institutions de formation professionnelle marocaines pourraient développer des modules de sensibilisation aux obligations légales destinés aux influenceurs.

La réforme annoncée de la loi n° 31-08 relative à la protection du consommateur offre l'opportunité idéale d'intégrer un chapitre dédié au marketing d'influence. Ce chapitre devrait comprendre : une définition légale de l'influenceur commercial, inspirée de la formulation française mais étendue aux influenceurs ciblant le public marocain depuis l'étranger449 ; des obligations de mention explicite de tout partenariat commercial ; des interdictions sectorielles visant la promotion de médicaments, de produits financiers risqués et de services de chirurgie esthétique ; et la reconnaissance de la pluralité des statuts juridiques possibles (prestataire, mannequin, artiste-interprète).

Par ailleurs, la création d'un registre national des influenceurs commerciaux, géré conjointement par la DGI et l'autorité chargée de la protection du consommateur, permettrait d'assurer la traçabilité des acteurs et la collecte de l'impôt. Enfin, l'obligation d'un contrat écrit pour les collaborations commerciales dépassant un seuil déterminé par décret éviterait de nombreux litiges contractuels en imposant un minimum de formalisme aux parties.

2. Mécanismes de co-régulation impliquant les plateformes

Toute stratégie de régulation efficace doit associer les plateformes numériques (Meta, TikTok, Google/YouTube), qui disposent des outils techniques pour imposer la transparence à grande échelle. Le modèle de co-régulation, dans lequel le législateur fixe des obligations minimales que les plateformes sont tenues de mettre en œuvre, apparaît particulièrement adapté à la réalité d'un marché dominé par des acteurs internationaux. Ce modèle s'inspire du mécanisme du Digital Services Act (DSA)450 européen tout en l'adaptant aux contraintes institutionnelles marocaines.

Concrètement, ce dispositif de co-régulation devrait s'articuler autour de trois axes :

Premièrement, la mise en place de mécanismes de signalement efficaces permettant aux utilisateurs de dénoncer les contenus commerciaux non déclarés, avec un traitement prioritaire accordé aux signalements émanant de sources fiables.

Deuxièmement, l'engagement des plateformes à retirer promptement tout contenu manifestement illicite après notification par les autorités compétentes.

Troisièmement, la conclusion de chartes de co-régulation entre le gouvernement marocain, les associations professionnelles d'annonceurs et les principales plateformes, portant notamment sur la formation des influenceurs aux obligations légales et sur le renforcement de l'usage des outils de déclaration de partenariat commercial déjà disponibles.

CONCLUSION

Le phénomène des influenceurs au Maroc met en lumière une tension structurelle entre la vitesse d'innovation de l'économie numérique et la lenteur inhérente au processus législatif. L'analyse a montré que les quatre dimensions du problème, qualification juridique, transparence publicitaire, protection des vulnérables, et statut fiscal, relèvent chacune d'une logique propre, ce qui rend vaine toute approche réductrice. Un cadre normatif cohérent devra nécessairement les articuler.

L'analyse comparative a montré que plusieurs voies réglementaires sont possibles, de la loi spécifique à la française jusqu'à l'autorégulation encadrée à l'américaine. Aucun modèle n'est parfaitement transposable, mais tous offrent des enseignements précieux. La voie la plus réaliste pour le Maroc semble être une co-régulation progressive et hiérarchisée : des mesures immédiates à droit constant, une intégration d'un chapitre dédié dans la réforme de la loi n° 31-08.

Au-delà du droit positif, la régulation du marketing d'influence appelle une politique publique globale, articulant sensibilisation des consommateurs, notamment des jeunes dont la participation aux

449 GOLA, Romain, op. cit.

450 Digital Services Act du Parlement européen et du Conseil du 19 octobre 2022 relatif à un marché unique des services numériques.

réseaux sociaux dépasse 99 % dans les tranches d'âge les plus touchées, formation des influenceurs aux obligations légales, et renforcement des capacités des autorités de contrôle. C'est à cette condition que le Maroc pourra faire du numérique un espace économique à la fois dynamique et éthique, au service de son développement inclusif.

BIBLIOGRAPHIE

I. Ouvrages généraux

- ABECASSIS-MOEDAS (C.), *L'économie des plateformes*, Paris, La Découverte, 2020.
- BENYEKHLEF (K.), *Droit de l'internet*, 2e éd., Montréal, Thémis, 2016.
- KOTLER (P.), KELLER (K.), *Marketing Management*, 15e éd., Pearson, 2016.
- LOISEAU (G.), *Droit du numérique*, Paris, LGDJ, 2022.

II. Ouvrages spécialisés

- BENSAMOUN (A.), LOISEAU (G.), *Droit du numérique*, 2e éd., LGDJ, 2023.
- ROUX (D.), *Droit de la consommation*, Paris, LGDJ, 2021.
- SAINTIER (G.), *Droit de la concurrence et du marché*, Dalloz, 2020

III. Textes législatifs et réglementaires

- Loi n° 31-08 du 18 février 2011 édictant des mesures de protection du consommateur, B.O. n° 5932 du 7 avril 2011.
- Loi n° 09-08 du 18 février 2009 relative à la protection des personnes physiques à l'égard du traitement des données à caractère personnel, B.O. n° 5711.
- France, Loi n° 2023-451 du 9 juin 2023 visant à encadrer l'influence commerciale et à lutter contre les dérives des influenceurs sur les réseaux sociaux, JORF n° 0132.
- Union européenne, Règlement (UE) 2022/2065 du Parlement européen et du Conseil du 19 octobre 2022 relatif à un marché unique des services numériques (Digital Services Act).
- Union européenne, Directive 2005/29/CE du 11 mai 2005 relative aux pratiques commerciales déloyales des entreprises vis-à-vis des consommateurs.
- États-Unis, Federal Trade Commission, Guides Concerning the Use of Endorsements and Testimonials in Advertising (révisés en 2023), 16 C.F.R. Part 255.

II. Thèse et Mémoires

- Le rôle des sources interpersonnelles d'information en ligne : le cas des " influenceurs des médias sociaux ", Sanae El Majoudi, 16 octobre 2024, thèse de doctorat de l'établissement université bourgogne franche- comté préparée a l'institut d'administration des entreprises de Dijon au sein du centre de recherche en gestion des organisations.
- Les influenceurs et leurs impacts sur les choix des consommateurs dans le contexte d'Instagram, Carolie Doyle, Décembre 2020, UNIVERSITÉ DE SHERBROOKE, Mémoire présenté à la l'École de Gestion

III. Rapports et études

- Influence et responsabilité : les obligations juridiques des influenceurs, Alain Hazan, Gaëlle Loinger-Benamran, Dans Légipresse 2021/HS2 N° 66 , pages 9 à 20 , Éditions Dalloz
- Les problématiques découlant du « statut » des influenceurs, Barbara Desforges, Dans Légipresse 2021/HS2 N° 66 , pages 21 à 28 Éditions Dalloz
- Enquête de collecte des indicateurs auprès des ménages et des individus, l'Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications (ANRT) en 2021-2022
- La régulation du marketing d'influence et la loi no 2023-451 du 9 juin 202, Romain GOLA, Revue Lamy Droit de l'Immatériel, No 209, 1er décembre 2023.
- Le marketing d'influence au Maroc : entre perception et professionnalisme des acteurs, Imane Haji et Professeur Bouziane, 26/04/2021, Revue AME, Vol 3, N°2.
- L'impact de la domiciliation fiscale des influenceurs : Dubaï, le nouvel eldorado ? Stéphanie Maury, Dans Légipresse 2021/HS2 N° 66 , pages 29 à 41 Éditions Dalloz
- F. Marty, « Les influenceurs : nouveaux acteurs du marché et enjeux juridiques », Revue Lamy Droit de la concurrence, 2021, n° 103.

IV. Webographie

- Les influenceurs au Maroc, entre dérives et absence de cadre juridique, Mounia BENDRAOUI | Edition N°:6651 Le 30/11/2023, https://www.leconomiste.com/1113228-les-influenceurs-au-maroc-entre-derives-et-absence-de-cadre-juridique
- https://www.iubenda.com/en/blog/ftc-influencers-guidelines

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

L'espace Afro- Atlantique: Opportunités de développement et défis d'intégration

The Afro-Atlantic space: Development opportunities and integration challenges

Dr. Brahim BEN FARAJI

Enseignant vacataire à l'Université Ibn Zohr

Résumé

L'article en présence, intitulé «L'espace Afro- Atlantique: opportunités de développement et défis d'intégration» débatte la question de l'intégration régionale (tant souhaitée) et la revendication pour un développement intégré et durable dans les pays Africains ayant une côte sur la façade Atlantique (23 pays). Cela consiste à mener une étude accompagnée d'une analyse du cadre général qui définit les spécificités locales desdits pays, que ce soit en termes de leur position géopolitique stratégique, de la richesse de leurs ressources naturelles et sociopolitiques, ou encore de la complémentarité caractérisant leurs capacités et leurs ressources humaines, sans oublier leur forte valeur macroéconomique, tant au niveau régional et local qu'à l'échelle continentale et mondiale également. Néanmoins, ce potentiel de développement fait face à de nombreux défis qui sont d'ailleurs complexes et à des difficultés systémiques profondes, de façon particulière celles concernant l'Initiative Atlantique dans son ensemble et le projet du Gazoduc Nigéria- Maroc plus spécifiquement. Ces obstacles sont d'une part liés aux grandes mutations géostratégiques que traverse l'Afrique Atlantique, et d'autre part, aux enjeux environnementaux récurrents (internes et externes) auxquels devront faire face ces 23 pays, tout comme d'autres nations à l'échelle mondiale.

Mots clés

L'espace Atlantique; le développement durable et intégré; l'Initiative Atlantique.

Abstract

This article, entitled "The Afro-Atlantic Space: Development Opportunities and Integration Challenges" discusses the much-desired issue of regional integration and the demand for integrated and sustainable development in African countries with an Atlantic coastline (23 countries). It involves conducting a study accompanied by an analysis of the general framework that defines the local specificities of these countries, whether in terms of their strategic geopolitical position, the wealth of their natural and socio-political resources, or the complementarity characterizing their capacities and human resources, not to mention their strong macroeconomic value at the regional, local, continental, and global levels. However, this development potential faces numerous complex challenges and profound systemic difficulties, particularly those concerning the Atlantic Initiative as a whole and the Nigeria-Morocco Gas Pipeline project more specifically. These obstacles are linked, on the one hand, to the major geostrategic shifts taking place in Atlantic Africa, and on the other hand, to the recurring environmental challenges (both internal and external) that these 23 countries, like other nations worldwide, will have to face.

Keywords

The Atlantic region; sustainable and integrated development; the Atlantic Initiative.

Introduction

A la diversité de ses subdivisions géopolitiques, géoéconomiques et socio-développementales: le Nord (Europe Occidentale et Amérique du Nord), l'Amérique Latine (Amérique du Sud) et le Sud (continent Africain) l'espace Atlantique présente une sphère géographique gigantesque et un espace d'organisation notamment non négligeable.

Il contient en son sein de nombreuses groupements humains qui sont installés sur son territoire et ce depuis longtemps particulièrement dans la région Afro-Atlantique. Compte tenu du fait que les terres de ces derniers étaient au cours des temps anciens, le foyer de la stabilité sociale et de la croissance démographique.

Elle est aussi la patrie naturelle de nombreux anciens empires, civilisations, mamlouks et nations voire même pendant la période préchrétienne (civilisation Egyptienne; empire du Kanem-Berno; royaume d'Axum; royaume de Makouria et du Ghana; royaume de Kush; royaume de Punt; royaume de Carthage...).

Aujourd'hui, plus que jamais, la région Afro- Atlantique est devenue un centre d'attraction stratégique unique dans le monde, en raison de multiples considérations. Il s'agit de l'importance de la position stratégique (navigation maritime, transport...); la présence de compétences au niveau local et d'un capital humain assez jeune, la disponibilité d'une main-d'œuvre bon marché, la profusion des ressources naturelles et des richesses minérales souterraines, l'immensité de la côte maritime...etc.

En dépit de toutes ces qualifications disponibles, on n'en pas fait encore de cette «riche» sphère Afro- Atlantique une puissance politique, économique et organisationnelle de premier plan au niveau mondial à l'instar de l'union Européenne ou les Etats unis d'Amérique par exemple ou du moins, en voie de l'être (comme certaines expériences Latino- Américaines à ce niveau).

D'autant plus que les pays d'Afrique Atlantique ont clairement l'aptitude de réaliser les objectifs de développement intégré et durable à l'échelle régionale et même continentale.

Sur cette base analytique assez complexe, il conviendra d'analyser les différentes apparences du sujet susmentionné «L'espace Afro- Atlantique: opportunités de développement et défis d'intégration» en tentant de répondre aux éléments clés suivants de la problématique principale:

- A quel point le potentiel et les opportunités de la région Afro- Atlantique ont- ils contribué au développement des pays de la région et à leur intégration régionale et continentale?

Selon le schéma binaire suivant:

I- <u>Les spécificités locales des pays de la région Afro- Atlantique</u>

A. Le cadre général de la formation et les possibilités disponibles

B. Les différentes intersections du système de développement Afro- Atlantique

II- <u>Les enjeux et défis du développement Afro- Atlantique</u>

A- Les perspectives et possibilités d'intégration et de développement aux niveaux régional et continental

B- Les difficultés et contraintes à la lumière des changements géostratégiques contemporains

I- Les spécificités locales des pays de la région Afro- Atlantique

L'ampleur de la région Afro- Atlantique, la richesse de ses composantes naturelles et la diversité de sa démographie caractérisent les originalités locales qui partagent d'ailleurs de nombreux traits, mais diffèrent également sur plusieurs aspects socio- psychologiques d'un pays à l'autre. Ceci en prenant en considération les orientations du cadre général par rapport aux possibilités disponibles pour chaque pays individuel (**première partie**), dans le contexte des intersections du système de développement Afro- Atlantique (**deuxième partie**).

A- Le cadre général de la formation et des possibilités disponibles

Pour parler du cadre général et du potentiel des pays Afro- Atlantiques, nous analyserons de prime à bord les caractéristiques et l'importance de la position géopolitique de la région **(premier paragraphe)**, puis la valeur macro-économique de la région Afro- Atlantique **(deuxième paragraphe)**.

Paragraphe 1: L'importance de la position géopolitique de la région

Depuis l'Antiquité, les pays d'Afrique, en particulier ceux qui à bord de l'Océan Atlantique (mer des Ténèbres; mer d'Océan; Océan Atlantique), occupent une place stratégique importante et multiniveaux. Elle se matérialise par une importance extrême en raison de son positionnement géopolitique distingué, que ce soit au niveau régional, continental ou même mondial**451**.

451 Mariam KERROUCH: **L'espace Atlantique, enjeux et défis pour une ambitieuse initiative Marocaine**, International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics - IJAFAME, Volume 5, September 2024, p 684 - 686.

L'Océan Atlantique, deuxième plus vaste océan après le Pacifique, constitue un point culminant et stratégique où se confluent quatre continents majeurs (Afrique; Europe; Amérique du Nord; Amérique du Sud).

Ce bassin joue un rôle majeur dans des domaines variés tels que la démographie, la politique, l'économie, la nature, l'écologie, et même la sécurité.

Il s'agit en général d'un foyer vital pour les peuples appartenant à des dizaines de systèmes politiques Africains (23 pays)**452** et Européens (14 pays)**453**, ainsi que pour ceux des continents nord-Américain (2 pays)**454** et sud-américains (9 pays)**455**.

L'espace Atlantique abrite également de nombreuses autres communautés humaines, qui se sont installées sur le territoire de diverses îles de l'Atlantique à la même époque (par exemple: les Bahamas; les îles Britanniques; les îles des Caraïbes; les îles Turks et Caicos; les îles Féroé; les îles du Cap- vert et autres). Ainsi, la grande région Atlantique, avec ses trois pôles continentaux (Amérique, Europe et Afrique).

Cela se présente davantage comme un vaste vaisseau structurel "intercontinental" imposant, intégrant un grand nombre de gouvernements et d'économies mondiaux. Ce vaisseau connaît des spécificités locales et régionales, tant analogues que différentes, tout en étant composé d'éléments disparates.

Commençant par le sociodémographique, en passant par le politique et en terminant par l'économique. Cela confère à la sphère Afro- Atlantique, à titre particulier, une position géopolitique de premier plan, à la fois attrayante et équilibrée, tant sur le plan interne qu'externe de cet espace d'autant plus que les 23 pays Africains de la façade Atlantique représentent environ 46% de la population totale de l'Afrique, avec plus de 55% du PIB de l'Afrique et 57% de la valeur du libre-échange continental. Avec plus de 55% du PIB de l'Afrique et 57% de la valeur du libre- échange continental, par exemple. Cela lui confère (c'est-à-dire le domaine Afro- Atlantique) une valeur macroéconomique particulière.

Paragraphe 2: La valeur macro- économique de la région Afro-Atlantique

Ce n'est nullement secret que le statut économique de la région Afrique-Atlantique, en particulier au début du troisième millénaire, est devenu de plus en plus important. L'intérêt international pour l'économie Atlantique s'est grandement amplifié.

Cela fait partie des tendances de la nouvelle génération économique mondialisée appelée «génération des économies océaniques/ bleues» compte tenu de leurs énormes ressources maritimes précieuses, de leurs diverses possibilités d'investissement, de l'accessibilité plutôt fluide de leurs voies de transport et de mobilité et de leurs alliances géographiques communes.

Selon les estimations officielles de la Banque mondiale, les océans contribuent chaque année à hauteur de 1 500 milliards de dollars à l'économie mondiale.

De plus, les experts en finances et les entrepreneurs présagent que ce montant d'investissement doublera d'ici 2030, atteignant de ce fait plus de 3 000 milliards de dollars Américains.

Cette croissance proviendrait des projets à venir dans ce que l'on désigne désormais sous le nom de «secteurs de l'économie océanique durable», un domaine qui pourrait créer près de 50 millions d'emplois pour la main- d'œuvre Africaine.

---

452 Les pays de l'Afrique Atlantique sont: Maroc; Mauritanie; Cap-Vert; Sénégal; Gambie; Guinée; Guinée-Bissau; Sierra Leone; Liberia; Côte d'Ivoire; Ghana; Togo; Bénin; Nigeria; Cameroun; Guinée équatoriale; Gabon; Congo; République démocratique du Congo; Angola (Cabinda); Angola; Namibie; Afrique du Sud.

453 Les pays de l'Europe Atlantique sont: Islande; Irlande; Grande- Bretagne; Norvège; Suède; Finlande; Scandinavie; Danemark; Allemagne; Pays- Bas; Belgique; France; Espagne; Portugal.

454 Les pays de l'Amérique de l'Atlantique Nord sont les suivants: les États- unis d'Amérique (dont 14 États ayant une façade sur l'Atlantique); le Canada.

455 Les pays de l'Atlantique Sud sont les suivants: La Colombie; le Venezuela; la Guyane; le Suriname; la Guyane Française; le Brésil; l'Uruguay; l'Argentine; le Chili.

De nos jours et plus que jamais, l'espace Atlantique est dorénavant un lieu de navigation dynamique, marquant une alliance stratégique essentielle entre les économies mondiales, au nord et au sud qu'à l'est et à l'ouest.

Cet espace ouvert est également devenu un grand marché macro- commercial, tant sur le plan quantitatif que qualitatif, dont le nombre total de transactions ne cesse d'augmenter.

Cela s'explique par le fait qu'il est devenu l'océan le plus peuplé et à forte densité, le plus sûr socialement et le plus stable politiquement par rapport aux Océans Pacifique et Indien.

Par ailleurs, la sphère Afro- Atlantique en particulier, qui comprend déjà -comme mentionné plus haut- 23 pays s'étalant le long de la façade Atlantique de taille variable, constitue, plus sa force géopolitique et son leadership macro-économique, un riche réservoir ou bassin démographique qui rassemble près de la moitié de la population du continent noir (46% de la population Africaine réside actuellement dans les pays riverains de la façade Atlantique).

S'en ajoute sur ce pourcentage Afro- Atlantique, les jeunes (46%) qui constituent la grande majorité. L'abondance d'une main- d'œuvre «bon marché» et l'élargissement de la base de consommation renforcent la motivation des investisseurs, la reprise du marché du travail et l'amélioration du climat des affaires en Afrique Atlantique.

En concluant ce volet macro- économique, il faut garder en vue que cette région, qui fait l'objet de notre étude, comprend six pays Atlantiques qui, grâce à leur leadership, font partie du groupe des dix plus grandes économies du continent Africain.

Bien aussi, ces six pays emportent à eux seuls environ 60% des investissements étrangers directs. En raison de l'intérêt international croissant pour l'économie spatiale Afro- Atlantique, mais aussi de la complexité de son système de développement et de l'intersection de ses détails dans de nombreux domaines d'investissement qui sont vitaux et à niveaux multiples, l'économie de l'espace Afro-Atlantique est devenue une priorité pour la communauté internationale.

B- Les différentes intersections du système de développement Afro-Atlantique

Afin de procéder à l'analyse des limites de l'intersection des éléments liés à l'ensemble de l'écosystème de développement Afro- Atlantique, en tenant compte des conditions et exigences des marchés régionaux et internationaux, cette sous-partie proposera deux analyses succinctes et intégrées. En premier, il est question de mettre en évidence la richesse et la complémentarité des ressources et des capacités de cette région **(premier paragraphe)**, tandis qu'en second lieu, on se penchera sur l'analyse du contexte général du développement des partenariats et des contrats entre les pays Atlantiques et non Atlantiques **(deuxième paragraphe)**.

Paragraphe 1: Richesse et complémentarité des ressources et des capacités

L'océan Atlantique, tout au long de ses façades continentales, a contribué de manière expressive au développement économique des pays frontaliers.

A côté de sa grande importance historique dans la sécurisation des mouvements maritimes (personnes; marchandises; armes...) et relier les pays, il contient également d'énormes quantités de pétrole, de gaz naturel et de nombreux minéraux souterrains qui sont divers, qui foisonnent dans les roches sédimentaires de son plateau continental (eaux peu profondes proches du rivage), sans oublier, évidemment, les réserves inexhaustibles de gravier et de sable, ainsi que la richesse inépuisable des ressources halieutiques qu'offrent les eaux de l'Atlantique.

Les eaux profondes de la façade Atlantique de l'Afrique côtière constituent un vaste réservoir naturel, abritant d'importants gisements de pétrole et de gaz, ainsi qu'un trésor diversifié de ressources biologiques, minérales et fongiques vivantes et non vivantes.

La surface et le sous- sol des pays d'Afrique de l'Ouest renferment de leur côté d'une richesse en minéraux précieux, tels que l'or et l'argent, que l'on trouve notamment au Maroc, au Ghana et en Afrique du Sud, sans nier les pierres précieuses, telles que diamants, rubis, émeraudes et bien d'autres (Afrique du Sud; Namibie...)**456**.

456 Hebdo P2: **L'Afrique, terre de diamants: 9 pays producteurs et 9 pierres célébrissimes**, Revue Internationale Agenceecofin, numéro 17, 7 février 2019, p 8.

En outre, certains pays Afro- Atlantiques sont d'importants producteurs régionaux, continentaux et mondiaux de minéraux utilisés dans les industries tels que la bauxite, le fer, le cuivre et le manganèse (Guinée; Mauritanie; Congo...). Et même pour certains nouveaux types de minéraux stratégiques, ou minéraux dits propres ou alternatifs. Il s'agit notamment du cobalt, du coltan et du lithium (République démocratique du Congo; Maroc...).

Il convient également de le mentionner, la Banque mondiale, en coopération avec l'Union Africaine, tente depuis des années de parrainer les initiatives des Nations unies visant à établir une cartographie moderne des ressources minérales Africaines y compris celles de la région Atlantique.

Tout a commencé avec: «La carte à un milliard de dollars» de 2014, le budget public octroyé à l'époque à une étude géologique avancée des minéraux de l'Afrique**457**.

Les résultats de ces recherches consécutives ont abouti à l'existence de réserves minérales mondiales en très grande quantité (85% de platine; 80% de chrome; 75% de phosphate; 75% de diamant; 60% de cobalt; 60% de manganèse; 40% d'or; 30% de titane; 30% de bauxite…)**458**.

Cela confirme clairement la richesse des terres et des eaux Africaines, tant au niveau continental général que plus spécifiquement sur la façade Atlantique, en ressources souterraines précieuses connues et rares non déclarées, aux propriétés magnétiques et électrochimiques uniques (17 éléments), qui ont de nombreuses dénominations (éléments des terres rares; minéraux de l'avenir; éléments constitutifs des nouvelles technologies; noyau des nouvelles technologies; l'or du 21e siècle)**459**.

L'espace Afro- Atlantique offre également des conditions favorables et propices à la culture d'une grande variété de fruits et légumes (tomates; oignons; agrumes; bananes; ananas; mangues; avocats; dattes; figues; olives…).

Ainsi qu'à l'élevage du bétail, notamment des vaches, moutons, chèvres et chameaux.

Les pays de cette région figurent parmi les principaux exportateurs mondiaux de légumes, favorisant ainsi à la sécurité alimentaire.

Cela est dû à la disponibilité d'un capital diversifié et complémentaire marqué par: Des systèmes biologiques et écologiques diversifiés, une grande superficie, des sols fertiles, des engrais organiques de qualité, un climat doux, un écoulement permanent des eaux de surface, des ressources en eau souterraines riches et proches et une main- d'œuvre généreuse.

Sur la base de ce qui précède, nous pouvons dire que l'Afrique Atlantique, en particulier, déborde d'un grand nombre de ressources naturelles et minérales (terrestres et marines) d'une grande valeur de développement dans des degrés très élevées.

Ceci représentant une pierre angulaire de l'excellence voulue par la voie de l'autonomie économique dans ses différentes branches (industrie; commerce; agriculture; services...), ainsi que dans les domaines de la médecine, de la pharmacie, des énergies renouvelables, de l'armement, de l'électronique et du monde des nouvelles technologies modernes.

Cela a contribué à la stimulation du développement de partenariats et à parvenir à la conclusion d'un plus grand nombre de contrats aujourd'hui et à l'avenir, aussitôt au niveau régional, atlas, continental, bilatéral et mondial.

Paragraphe 2: Développement de partenariats et de contrats entre pays

Les partenariats et les accords interétatiques jouent un rôle pivot, tant sur le plan organisationnel que technique, en permettant de traduire la volonté officielle des systèmes politiques contemporains.

- Site **Agenceecofin:** https://www.agenceecofin.com/hebdop2/0702-63821-l-afrique-terre-de-diamants-9-pays-producteurs-et-9-pierres-celebrissimes. Visité le: 22 Avril 2026.

457 Site **Revue Jeune Afrique:** https://www.jeuneafrique.com/3358/economie/terres-rares-l-afrique-entre-dans-l-ar-ne. Visité le: 23 Avril 2026.

458 Saïd Al-Hatrit: **Terres rares: l'Afrique entre dans l'arène,** Revue Jeune Afrique, numéro 3358**,** 10 Février 2015, p19.

459 Site **BBC:** https://www.bbc.com/arabic/multimedia/2011/06/110620_rare_elements. Visité le: 23 Avril 2026.

Ils servent à matérialiser et à formaliser leurs grands objectifs, en facilitant la mise en œuvre de leurs stratégies à court ou à long terme, qu'elles soient publiques ou privées, régionales, continentales ou internationales, temporaires ou permanentes, bilatérales ou multilatérales.

Il s'agit de partenariats institutionnalisés (accords et protocoles documentés) qui visent souvent à: Amorcer ou développer des relations exclusivement diplomatiques ou thématiques, générer une coopération, mettre en œuvre des visions, unifier des positions extérieures, réaliser l'intégration, partager des intérêts, diminuer les risques, relever des défis et d'autres objectifs qui sont convenus, soit en général, soit en relation avec le domaine spécifique.

Dans le même ordre d'idées, les 23 pays d'Afrique Atlantique, comme d'autres pays du monde, ont récemment conclu des traités et des partenariats nombreux et variés.

Tous visent à renforcer et Consolider la cohésion politique régionale, affermir les bases économiques, créer des occasions d'investissement et réaliser des projets communs dans divers domaines et à tous les niveaux.

Il s'agit d'instaurer des bases modernes et d'inventer des politiques efficaces pour mettre en œuvre le système de développement intégré et durable «attendu» dans la «riche» région Afro- Atlantique, d'une part, et pour la protéger des risques et menaces potentiels (internes et externes), d'autre part.

Au cours des deux dernières décennies, la scène Afro- Atlantique a ainsi été inscrite dans une dynamique constante comprenant des visites de haut niveau, de réunions ministérielles, de consultations et de forums de coordination tels que des séminaires, conférences, tables rondes, des ateliers, journées portes ouvertes et Journées de la communication…

Elles ont corrélativement abouti à la formulation de visions unifiées et unificatrices des visions du développement dans une certaine mesure, sous la forme de partenariats et de protocoles d'accord avec des titres et des sujets différents.

Certains de ces accords ont déjà été entièrement mis en application, tandis que d'autres sont encore en cours soit partiellement et temporairement. D'autres contenus contractuels ont fait l'objet d'écueils, voire de retours en arrière entre les parties signataires.

Dans ce document analytique, il conviendra de se limiter à mentionner un seul exemple de ces partenariats Afro- Atlantiques ayant une portée régionale très étendue.

Il s'agit de l'accord de partenariat le plus récent (Déclaration de deuxième association n° PEAA/2023/1) conclu entre la majorité des pays Afro- Atlantiques (21 sur 23).

Cet accord, issu de la troisième réunion ministérielle de la côte Atlantique de l'Afrique, tenue à Rabat le mercredi 12 juillet 2023, constitue une nouvelle feuille de route pour réaliser le saut de développement et atteindre l'intégration Afro- Atlantique «souhaitée».

D'une manière générale, ce partenariat s'est principalement concentré sur l'établissement de la paix, de la sécurité et d'une prospérité ayant vocation à être partagée dans la région, ainsi que sur la réincarnation d'une vision régionale participative, flexible, progressive et solidaire entre les États membres.

Il repose sur trois piliers stratégiques essentiels. Premièrement: un dialogue politique et sécuritaire efficace, deuxièmement: Une économie bleue productive, puis troisièmement et enfin: Un développement global et durable.

II- Défis et enjeux du développement Afro- Atlantique

Après un passage en revue des spécificités des pays Africains riverains de l'océan Atlantique, en mettant l'accent sur les grands axes de leur système de développement régional (déterminants et atouts), nous aborderons, dans cette deuxième et dernière partie en même temps, le thème des défis et enjeux auxquels sont confrontés les objectifs de développement de la région.

En abordant la discussion des perspectives et des possibilités d'intégration et de développement régional et continental **(première partie)**, s'en suit une exploration des différentes difficultés et contraintes à la lumière des changements géostratégiques contemporains **(deuxième partie)**.

A- Perspectives et possibilités d'intégration et de développement à l'échelle régionale et continentale

Il s'agit à ce niveau de se focaliser sur la fourniture d'informations générales et importantes relatives au projet de l'Initiative Atlantique Intégrée «IAI» **(premier paragraphe)**. Dans le même contexte analytique, les détails du projet de gazoduc Afro- Atlantique seront également analysés **(deuxième paragraphe)**.

Paragraphe 1: Le projet d'initiative intégrée pour l'Atlantique

Nous avons déjà évoqué brièvement (sous l'axe des partenariats et engagements Afro- Atlantiques) la nouvelle approche stratégique que la plupart des pays d'Afrique Atlantique ont suivie, en particulier au cours des dernières années.

Il s'agit d'une approche managériale, participative, inclusive, consensuelle, ouverte, solidaire et prospective qui vise à formuler une initiative régionale équilibrée, intégrée et multiforme qui prend en compte les différences et les disparités sociétales locales tout en s'inscrivant dans des perspectives de développement plus productives, intégrées et unifiées.

L'accord de référence publié par la troisième réunion ministérielle des pays Africains de l'Atlas à Rabat, au Maroc (mercredi 12 juillet 2023) a été le premier noyau fondateur de l'annonce officielle de l'adoption de l'initiative Atlantique intégrée au profit des pays Africains ayant une façade atlantique (11 000 kilomètres).

Une initiative de développement ayant des dimensions régionales en termes d'appartenance géographique (Sud- Sud), mais ouverte et orientée vers tous les marchés mondiaux en termes de ciblage (un nouveau paradigme de coopération ouverte)**460**. Elle vise à atteindre quatre objectifs majeurs ayant priorité stratégique, à savoir:

1. Un espace Afro- Atlantique qui apporte des solutions sécuritaires favorables et promeut une stabilité et une paix durables;

2. un espace Afro- Atlantique ayant un caractère régional compétitif en termes de production et de chaînes de valeur;

3. un espace Afro- Atlantique durable capable de réhabiliter son tissu social, de protéger ses écosystèmes, de renforcer, de préserver et de numériser son économie verte et de répondre à ses enjeux immédiats, au premier rang desquels figurent les questions de sécurité alimentaire, hydrique et énergétique.

4. Un espace Afro- Atlantique captivant qui vise à garantir à ses pays membres d'avoir d'importants investissements étrangers et d'exploiter leurs produits locaux en les commercialisant à l'intérieur et à l'extérieur.

En parallèle, cette initiative Afro- Atlantique est appelée à se développer et à s'étendre à d'autres pays qui ont manifesté leur intérêt à la rejoindre. Il s'agit de pays des régions voisines du sud de l'Atlas (Afrique centrale et côtière) ainsi que du nord et de l'ouest de l'Atlas (Europe; Amérique).

Cela s'est traduit par une nouvelle réunion technique des partenaires du projet Initiative Atlantique (EAC) en marge de la 78ème Assemblée générale des Nations Unies à New York (septembre 2023).

Soit près de deux mois après la réunion de Rabat (juillet 2023). En peu de temps, le nombre d'États membres de cette coalition nouvellement créée et du projet de développement (c'est-à-dire l'initiative Atlantique intégrée) est passé de 23 au début de la coordination à 38 aujourd'hui.

Ce nombre «provisoire» est sujette à l'augmentation, notamment avec l'admission de 15 nouveaux pays appartenant aux côtes des autres continents Atlantiques mentionnés ci-dessus, dont certains régimes politiques de poids en Amérique du Sud, comme le Brésil.

Si l'on revient au sujet des grands objectifs substantiels fixés par les partenaires de cette initiative régionale ou plutôt intercontinentale**461**, on peut dire qu'elle envisage un deuxième degré de ciblage développemental, organisationnel et institutionnel «tridimensionnel», comme suit:

❖ Favoriser le soutien et coordonner la coopération transatlantique afin de renforcer les économies nationales des pays membres (spécial hard power);

---

460 Abdoullah DZAGUISS: **La géopolitique Marocaine en Afrique: Un nouveau paradigme de coopération**, Revue Al Maarifa Journal, Numéro 17, Juillet 2024, p 4 et 5.

461 يوسف طُوبي: **الفضاء الأطلسي: محفِّز للعلاقات بَين المغرب وأمريكا اللاَّتينية**، مجلّة Policy Brief.4، العدد 23/ 24، يونيو 2023، ص

❖ Optimiser et mettre sous réseautage les relations politiques entre les partenaires du projet à l'intérieur et à l'extérieur de la région de l'Atlas;
❖ Augmenter la valeur des partenariats d'investissement et le volume du libre-échange;
❖ Consolider une position efficace et unificatrice en termes de négociation des États Atlantiques auprès des différents acteurs et puissances internationales;
❖ Garantir un financement approprié pour les programmes et projets structurés au profit des pays de l'espace régional Atlantique;
❖ Accroitre le développement des infrastructures selon les critères scientifiques et pratiques internationales modernes, ce qui souscrira la proposition des conditions de vie décentes à un niveau inférieur et d'améliorer le climat des affaires à un niveau supérieur.

Paragraphe 2 : Le modèle Le projet de gazoduc Afrique- Atlantique

Il est plus approprié dans le cadre de ce document, de présenter un exemple concret des intersections de l'Initiative Atlantique Intégrée (IAI) avec des projets tangibles sur le terrain.

C'est à cet égard qu'on s'est penchés sur le projet de gazoduc Afro- Atlantique, même s'il en est encore à sa phase préparatoire. Il s'agit d'un projet énergétique qui est ancien en termes d'idée centrale (2016) et nouveau en termes de début d'actualisation (2023).

Il vise à redéfinir la carte géopolitique pragmatique de la région, avec une nouvelle carte macro-développement plus énergétique au sein de l'espace Atlantique, en particulier entre le Sud (Afrique de l'Ouest) et le Nord (Europe de l'Ouest).

On est en présence d'un énorme gazoduc continental affecté à l'acheminement du gaz naturel nigérian vers le Maroc et partant, vers les marchés Européens à travers le territoire du royaume d'Espagne, en passant par un groupe de pays d'Afrique Atlantique (Bénin; Togo; Ghana; Côte d'Ivoire; Libéria; Sierra Leone; Guinée; Guinée- Bissau; Gambie; Sénégal; Mauritanie; Togo), certains pays côtiers Africains (Mali; Burkina Faso).

Selon les projections des experts économiques et énergétiques, ce gazoduc a tendance à assurer la sécurité énergétique en fournissant de l'électricité à plus de 440 millions de personnes, principalement réparties dans les 15 pays identifiés ci-dessus (13+2), appartenant à la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO).

Le succès du projet de gazoduc Nigeria-Maroc, un gazoduc sous- marin de 5 660 kilomètres, d'un coût de 25 milliards de dollars, peut être considéré comme un accélérateur économique et politique pour le développement de la région de l'Afrique de l'Ouest dans nouveaux domaines de coopération entre les États de l'Atlantique Sud en général et entre ceux- ci et le Maroc en particulier (intégration régionale du Maroc en Afrique)**462**.

Ceci a pour but de réaliser une intégration qui a comme but de contribuer à la stabilité politique et au développement durable dans une région sensible, souvent alertée par les guerres civiles et les conflits internes, et affaiblie par l'élargissement de la carte de la pauvreté, de la fragilité et de la marginalisation**463**.

D'un point de vue technique, les dossiers des études de faisabilité, des évaluations sur le terrain concernant le contrôle des impacts environnementaux et sociaux, ainsi qu'à la préparation des études techniques et topographiques, ont été achevés, tout comme la détermination du tracé optimal final pour l'installation du gazoduc.

La signature de protocoles, de mémorandums d'entente et de partenariats gouvernementaux entre les pays impliqués dans ce projet intercontinental «à long terme», qui devrait être entièrement achevé dans les 25 prochaines années, en trois étapes procédurales successives, avec une capacité comprise entre 30 et 40 milliards de mètres cubes par an, soit une moyenne de 3 milliards de pieds cubes de gaz par jour.

---

462 Rapport sur L'intégration régionale du Maroc en Afrique: Pour une stratégie au service d'un développement durable avec l'Afrique, publié par le Conseil économique, social et environnemental, Royaume du Maroc, Avril 2020, p 20 et 21.
463 محمَّد الشَّرقي: **إفريقيا الأطلسية: تكتُّل اقتصادي تنموي جديد**، مجلَّة المجلَّة الإلكترونية، العدد 12، 9 يناير 2024، ص 13.

Cependant, alors que le projet de gazoduc Nigeria- Maroc/ Afrique- Europe, avec son importante enveloppe financière, sa complexité géopolitique et ses perspectives de développement prometteuses, tente d'atteindre les objectifs stratégiques du projet d'espace atlantique intégré, tant à l'intérieur qu'à l'extérieur de son espace intérieur Afro- Atlantique, le même projet gazier à son stade «embryonnaire» est toujours confronté à des problèmes organisationnels complexes.

Ces problèmes sont d'ordre financier (absence de véritables sources de financement)**464**, politique (existence de différends politiques entre certains des pays bénéficiaires), structurel (la plupart des pays d'Afrique de l'Ouest traversés par le gazoduc sont des pays dont le niveau de développement est moyen ou même faible).

D'autres combinant l'écologique et le maritime (par exemple: l'impact négatif potentiel sur la vie nautique de la côte Atlantique, où se trouve le gazoduc)**465**.

B- Difficultés et contraintes à la lumière des changements géostratégiques contemporains

La matière analytique de cet article se terminera en tentant d'identifier, tout d'abord, les principaux obstacles observés qui sont étroitement liés au projet de gazoduc Nigérian- Marocain **(premier paragraphe)**. Puis, dans un deuxième temps, les questions systémiques les plus importantes auxquelles le projet régional appelé Initiative Atlantique Intégrée (IAI) est ou sera confronté, en particulier à la lumière des changements géostratégiques actuels **(deuxième paragraphe)**.

Paragraphe 1: Obstacles particuliers liés à la réalisation du projet de gazoduc Nigérian-Marocain

On peut ne pas présumer sur le premier regard l'existence d'un terrain d'investissement facile, "rosé", sans obstacles enregistrés, ou même prédites en face du projet de gazoduc Atlantic intercontinental qui vise à relier l'extrême sud, son exportateur (le Nigeria), à son point géographique le plus éloigné au nord de la région Afro- Atlantique, le pays bénéficiaire (le Maroc), en adoptant ce projet énergétique qui est le plus vaste dans la région Atlantique.

Un projet "extraordinaire" quantitativement et qualitativement, avec un statut géopolitique, dimension stratégique et valeur macroéconomique considérables ayant un haut degré d'espoir partagé et d'ambition légitime à plusieurs niveaux, présent et futur, que ce soit pour le pays exportateur (Nigéria), le pays récepteur (Maroc), ou même pour le reste des économies qui en bénéficient directement situées le long de la façade Atlantique de l'Afrique et de la région du Sahel, et appartenant également à l'Europe occidentale.

Cependant, la nature des opportunités disponibles et la taille de la vision "énorme" du développement du gazoduc Africain- Européen renforcées par des partenariats financiers (Banque Islamique de développement); Banque Européenne d'investissement; OPEP...

Les études techniques et environnementales qui sont nombreuses et en cours (projets d'ingénierie; étude de faisabilité; étude de réalité environnementale...) ne dissimulent pas des problèmes majeurs rencontrés par le projet susmentionné depuis sa première annonce (2016).

Ceci s'explique, ce projet est coûteux (25 milliards de dollars) et à long terme (25 ans) et à une large base réglementaire (plus de 15 pays bénéficiaires).

Dans l'ensemble, cette section nous a permis de résumer les principaux enjeux fondamentaux contraignant ce projet, tout en mettant en évidence ses objectifs essentiels pour le présent et l'avenir, ainsi que les principaux livrables attendus:

- Premièrement sur le plan politique: C'est l'absence de stabilité politique dans la région, ne serait-ce que dans certains pays Atlantiques ou dans les pays côtiers Africains.

En aggravant leur situation interne, leurs systèmes de transition ont été gravement affectés par les conséquences des coups d'Etat successifs et par leurs faibles capacités organisationnelles, sécuritaires

464 Larabi Jaïdi et Iván Martín: **Le partenariat Afrique- Europe en quête de sens**, édition Ryad Business Center, Rabat, Maroc, 2018, p 159 - 161.

465 أحمد محمود العلي: **فُرص وتحدِّيات: هل يتمكَّن المغرب ونيجيريا مِن تنفيذ مشروع خط أنابيب الغاز؟**، مجلَّة المستقبل للأبحاث والدِّراسات المتقدِّمة، العدد 31، 8 أبريل 2024.

et militaires et, par conséquent, l'hypothèse d'un impact négatif potentiel sur l'hypothèse de la stabilité politique générale, pour encourager le climat d'investissement de ce projet**466**.

- Deuxièment sur le plan sécuritaire: Le centre, le Sahel et le désert du continent Africain et une partie de la façade occidentale (objet de notre étude) a laissé une vague de menaces et de risques prolongés pour la sécurité il y a des décennies**467**.

On compte parmi eux, ce qui est interne (divisions militaires; guerres civiles; rébellions populaires; désobéissance civile; criminalité; commerce d'armes et de drogues...), ou externes tels les organisations terroristes afin d'embrasser diverses bases et organisations terroristes (Daesch, Boko Haram...). Ceci détruira les infrastructures et peut- être entièrement le sort de tout le projet.

- Troisièment sur le plan financier: nombreux sont les rapports thématiques et médias spécialisés, suivant l'évolution du gazoduc Nigéro- Marocain, qui ont mentionné à plusieurs reprises la question du financement, soulignant que les partenaires de développement du projet n'ont pour l'instant fait que des promesses de financement, sans avoir pour autant signé de contrats définitifs.

En effet, ce projet nécessite la construction de nouveaux canaux et de stations de transfert de gaz sur une longueur de 5660 kilomètres sous les eaux territoriales des États membres. Outre les difficultés de financement et les difficultés techniques liées à la fourniture de garanties juridiques pour les fonds de financement, devant le souci d'identifier la première partie responsable de la gestion du projet, de sécuriser ses conditions contractuelles et d'assurer sa viabilité financière et sa durabilité technique également.

- Quatrièment sur le plan écologique: L'approche environnementale a récemment fait l'objet d'une attention accrue de la part des Nations Unies et de la communauté internationale, à la lumière des problèmes environnementaux croissants (sur terre, en mer et dans l'air) liés à l'acceptation de ces projets énergétiques à grande échelle, géographiquement et temporellement étendus.

C'est encore plus vrai lorsqu'il s'agit d'un projet de tunnel sous- marin de gaz naturel liquéfié (GNL) qui traverse les eaux de l'océan Atlantique.

Cela suscite un débat écologique intensif parmi les défenseurs de l'environnement et les nombreuses organisations de défense des droits humains, qui soulignent l'importance de protéger les ressources naturelles et la vie aquatique particulièrement, en s'appuyant sur les références et les exigences de plusieurs traités et conventions internationales.

Paragraphe 2: Questions systémiques générales liées aux enjeux de la réussite du projet de l'Initiative Intégrée pour l'Atlantique (IAI)

Comme déjà mentionné ci- dessus, le groupe des 23 pays Africains situés le long de la côte Atlantique s'efforce de former une organisation régionale, du nord (détroit de Gibraltar) au sud (Ras Al Raja Al Saleh), dans le but ultime de faire aboutir le grand projet de l'initiative Atlantique intégrée.

Il s'agit d'un projet de développement ambitieux, ouvert sur des perspectives spatiales, politiques, organisationnelles et économiques, dont l'objectif ultime est de faire aboutir le grand projet de l'Initiative Atlantique Intégrée (IAI).

Pendant des siècles, cette région particulière a bénéficié de ressources naturelles diverses, d'un fort potentiel géostratégique, d'une composition démographique jeune et homogène, d'une viabilité économique locale ouverte, d'un terrain d'investissement stimulant, d'une géographie géopolitique encourageante et d'une volonté collective croissante d'unité et de coopération, en particulier après la fin de la phase postcoloniale d'exploitation coloniale étrangère des richesses et des ressources de ces pays «riches/ pauvres».

466 Gour Samy: **Enjeux économiques, politiques et environnementaux dans le delta du Niger: Le cas des gazoducs NIGAL et Afrique- Atlantique**, Faculté des sciences économiques, sociales, politiques et de communication, Université catholique de Louvain, Belgique, 2024, p 12 - 27.

467 Mustapha AZIZI: **L'extension du Maroc sur l'océan Atlantique: Enjeux diplomatiques et défis économiques,** Revue d'étude des migrations Africaines, Volume 2, Numéro 1, Janvier 2024, p 139.

Toutefois, cette volonté collective Afro- Atlantique d'intégration régionale dans le cadre du projet intégré Afrique Atlantique - selon notre conviction personnelle - n'est pas une aspiration facilement réalisable comme on pourrait l'imaginer.

Dans ce contexte analytique, il convient de noter qu'un certain nombre d'alliances/ conglomérats /unions en Afrique ont échoué avant de voir le jour, dont certains pays appartenaient au G23 (l'Union du Maghreb Arabe, par exemple).

Il s'agit, bien entendu, d'une dialectique historique aussi ancienne et complexe, et non d'une simple question géopolitique moderne et conjoncturelle, comme on pourrait l'imaginer (la dialectique entre le voisinage et l'appartenance par exemple, n'est pas pour sa part un sujet d'actualité)**468**.

Séparément des risques et menaces que nous avons déjà évoqués dans le premier paragraphe ci-dessus sur les obstacles à la mise en œuvre du projet de gazoduc Nigeria- Maroc (obstacles politiques, sécuritaires, financiers et technologiques), nous aborderons au niveau de ce deuxième et dernier paragraphe des questions systémiques plus profondes liées aux enjeux de la réussite de l'Initiative Atlantique Intégrée (IAI).

Au premier rang de ces questions systémiques profondes figure l'existence d'un vaste fossé macro-développemental entre les 23 pays de l'Afrique Atlantique, porteurs du projet d'intégration Afro-Atlantique de manière durable. On trouve des pays économiquement avancés, mais peu nombreux (Maroc; Nigeria; Afrique du Sud), et d'autres aux performances économiques moyennes (Angola; Namibie; Sénégal; Ghana; République démocratique du Congo; Gabon), tandis que le reste des autres pays se trouve en bas du classement continental et même mondial, et sont regardés comme des pays sous- développés.

Sans oublier les États Africains côtiers comme extension $intégrative potentielle du projet de l'Afrique Atlantique. Ces États internes vivent en effet dans un état d'insécurité sociale extrême, de fragilité sociale aiguë et d'isolement économique excessif (Mali; Burkina Faso; Niger; Tchad).

Une autre question qui n'est pas moins importante est celle de la dette extérieure croissante de la plupart, voire même de la totalité, des gouvernements de ces pays.

Il suffit de rappeler que selon le dernier rapport annuel du Fonds Monétaire International (FMI) pour 2023, la dette du continent Africain est estimée à 1,14 Trillion de Dollars. Les dettes ont doublé entre 2013 et 2022 et représentent désormais plus de 60% du PIB moyen.

Il y a même des pays Africains qui ont complètement cessé de payer leur dette extérieure en raison de leurs déficits budgétaires et de l'effondrement de leur économie. À titre d'exemple, l'Afrique du Sud, l'un des pays participant au projet de l'Initiative Atlantique Intégrée, figure en tête de liste des pays les plus endettés du continent, avec une part de 15% de la dette totale de l'Afrique.

Encore, même la question des investissements directs étrangers (IDE) a diminué de 42% en 2022, pour des raisons sécuritaires et politiques.

Pour résumer, si les pays d'Afrique Atlantique sont mieux lotis en termes de dynamisme économique et dans une certaine mesure, d'endettement extérieur par rapport à leurs voisins des deux régions de l'Est et Centrale.

Cette légère différenciation n'enlève rien au fait que ses 23 pays sont généralement caractérisés par des problèmes structurels persistants qui continuent d'évoluer négativement en termes de déficits économiques; emprunts extérieurs croissants; prix intérieurs élevés; inflation croissante; faibles niveaux de revenu par habitant; chômage élevé; ingérence étrangère dans les affaires intérieures; guerres civiles; coups d'État politiques; terrorisme international; criminalité organisée; trafic de drogue...

Cela nous amène vers les questions suivantes: Comment les partenaires du projet de l'Initiative Atlantique Intégrée (IAI) peuvent- ils faire face à des problèmes systémiques aussi patents? Quelles sont les limites des garanties d'implication de tous, sans exception, dans la réussite de ce projet de géo-développement de la région? Cette même initiative pourra-t-elle concrétiser le principe du

مجموعة مِن المؤلِّفين: **العَرب والقرن الإفريقي: جَدلية الجِوار والانتماء**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، بيروت، لبنان، الطَّبعة الأولى، أكتوبر 2013، ص 463 - 486.

«gagnant- gagnant»? Comment surmonter les divergences politiques «historiques» entre certains de ces pays partenaires clés (Maroc et Afrique du Sud, par exemple)?

Enfin, le projet d'Initiative Atlantique Intégrée peut- il se positionner dans le contexte concurrentiel des grands pôles économiques des bassins Atlantiques (Europe de l'Ouest; Amérique du Nord; Amérique Latine)?

Conclusion

En se basant sur ce qui précède, il est clair que l'Afrique Atlantique est dotée d'une large gamme et d'un éventail de ressources naturelles (terrestres et maritimes) et de diverses capacités humaines et sociétales. Elle est également riche en spécificités locales, diversifiées et propices à des investissements très optimaux. Elles sont en mesure d'effectuer le décollage auto- développant «souhaité» dans l'espace Afro- Atlantique, et même au-delà de ce dernier.

Cependant, les 23 pays qui font partie de cet important espace géopolitique, que ce soit au niveau régional, continental ou mondial, sont encore dans le besoin, aujourd'hui et demain, de faire davantage d'efforts contractuels, organisationnels et institutionnels conjoints, dans la théorie et sur le terrain, afin de gagner les enjeux de l'unité, de la coopération et de l'intégration régionales, et de parvenir à atteindre les grands objectifs stratégiques de l'Initiative Atlantique Intégrée en tant que modèle, aujourd'hui et à l'avenir.

En conséquence, et en relation avec la question principale susmentionnée, nous avons pu affirmer que tous les potentiels et opportunités disponibles dans la région Afro- Atlantique, malgré leur richesse et leur abondance, sont capables de développer les pays de la région et de réaliser leur intégration régionale, continentale et internationale, s'ils sont investis de manière aussi collective, solidaire, participative, efficace, productive et durable.

Liste des références bibliographiques

1 .Ouvrages

-Gour Samy: **Enjeux économiques, politiques et environnementaux dans le delta du Niger : Le cas des gazoducs NIGAL et Afrique- Atlantique**, Faculté des sciences économiques, sociales, politiques et de communication, Université Catholique de Louvain, Belgique, 2024.

- Larabi Jaïdi et Iván Martín: **Le partenariat Afrique- Europe en quête de sens**, édition Ryad Business Center, Rabat, Maroc, 2018.

- مجموعة مِن المؤلِّفين: **العَرب والقرن الإفريقي: جَدلية الجِوار والانتماء**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، بيروت، لبنان، الطَّبعة الأولى، أكتوبر 2013.

2. Revues scientifiques

- Mariam KERROUCH: **L'espace Atlantique, enjeux et défis pour une ambitieuse initiative Marocaine**, International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics - IJAFAME, Volume 5, September 2024.

- Abdoullah DZAGUISS: **La géopolitique Marocaine en Afrique: un nouveau paradigme de coopération**, Revue Al Maarifa Journal, Numéro 17, Juillet 2024.

- أحمد محمود العلي: **فُرص وتحدِّيات: هل يتمكَّن المغرب ونيجيريا مِن تنفيذ مشروع خط أنابيب الغاز؟**، مجلَّة المستقبل للأبحاث والدِّراسات المتقدِّمة، العدد 31، 8 أبريل 2024.

- محمَّد الشَّرقي: **إفريقيا الأطلسية: تكتُّل اقتصادي تنموي جديد**، مجلَّة المجلَّة الإلكترونية، العدد 12، 9 يناير 2024.

- Mustapha AZIZI: **L'extension du Maroc sur l'océan Atlantique: Enjeux diplomatiques et défis économiques,** Revue d'étude des migrations Africaines, Volume 2, Numéro 1, Janvier 2024.

- يوسف طُوبي: **الفضاء الأطلسي: محفِّز للعلاقات بَين المغرب وأمريكا اللاَّتينية**، مجلَّة Policy Brief، العدد 23/ 24، يونيو 2023.

- Hebdo P2: **L'Afrique, terre de diamants: 9 pays producteurs et 9 pierres célébrissimes,** Revue Internationale Agenceecofin, numéro 17**,** 7 février 2019.

- Saïd Al-Hatrit: **Terres rares: l'Afrique entre dans l'arène,** revue Jeune Afrique**,** numéro 3358**,** 10 Février 2015.

3. Rapports et autres documents

- Rapport sur L'intégration régionale du Maroc en Afrique : Pour une stratégie au service d'un développement durable avec l'Afrique, publié par le Conseil économique, social et environnemental, Royaume du Maroc, Avril 2020.

4. Sites électroniques

- **Site Agenceecofin:** https://www.agenceecofin.com/hebdop2/0702-63821-l-afrique-terre-de diamants-9-pays-producteurs-et-9-pierres-celebrissimes.
- **Site Revue Jeune Afrique:** https://www.jeuneafrique.com/3358/economie/terres-rares-l-afrique-entre-dans-l-ar-ne.
- **Site BBC:** https://www.bbc.com/arabic/multimedia/2011/06/110620_rare_elements.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

L'encadrement des contrats de fourniture d'électricité au Maroc : plaidoyer pour un régime spécifique de protection du consommateur

The Regulation of Electricity Supply Contracts in Morocco: A Case for a Specific Consumer Protection Regime

OMAR NAJIM

Docteur en Droit Privé en langue française ; à l'Université Mohammed V de Rabat (Faculté des Sciences juridiques ; Economiques et Sociales de Salé).

Fonction : enseignant de français

Resumé

L'étude porte sur le cadre juridique applicable aux contrats de fourniture d'électricité au Maroc dans un contexte marqué par la transition énergétique et la libéralisation progressive du marché. Elle met en évidence l'articulation imparfaite entre le droit de l'énergie et le droit de la consommation, à l'origine d'un encadrement normatif fragmenté. Elle souligne, en outre, que ces contrats, qualifiés de contrats d'adhésion, consacrent un déséquilibre structurel entre les parties. Les réformes récentes ont favorisé l'ouverture du marché et l'émergence de la figure du consommateur-producteur. Toutefois, la protection juridique du consommateur demeure insuffisante, en particulier à l'égard des catégories vulnérables. Dès lors, l'étude préconise l'instauration d'un régime juridique spécifique, inspiré du modèle français, et la reconnaissance d'un statut autonome du « consommateur d'énergie » afin de rétablir l'équilibre contractuel.

Mots-clés : Contrats de fourniture d'électricité, Protection du consommateur, Droit de l'énergie, Consommateur vulnérable, Régulation

Abstract :

This article examines the legal framework of electricity supply contracts in Morocco amid energy transition and market liberalization. It highlights the overlap between energy law and consumer law, leading to fragmented regulation. Electricity contracts, mainly adhesion contracts, create a structural imbalance to the detriment of consumers. Recent reforms have encouraged market opening and the emergence of the prosumer. However, consumer protection remains insufficient, particularly for vulnerable groups.The study advocates for a specific legal regime inspired by the French model to ensure better contractual balance.

Keywords: Electricity supply contracts , Consumer protection , Energy law , Vulnerable consumers , Regulation

Introduction :

L'énergie constitue l'un des fondements essentiels du développement économique et social des États contemporains. Elle irrigue l'ensemble des activités humaines, qu'il s'agisse des services, des secteurs industriels, du confort quotidien ou encore de la sécurité des populations, s'imposant ainsi comme un élément central de la vie moderne.

Cette dépendance accrue confère à la question énergétique une importance stratégique majeure, en mobilisant des enjeux à la fois politiques, juridiques, économiques et sociaux, qui retiennent l'attention constante des pouvoirs publics ainsi que des acteurs économiques. Dès lors, l'énergie s'affirme comme une problématique centrale, tant au regard des analyses théoriques qu'elle suscite

pour appréhender l'organisation du monde contemporain, que des défis pratiques, multiples et complexes, qu'elle implique469.

L'encadrement juridique de l'énergie, envisagée comme un système, apparaît désormais comme une nécessité, d'autant plus que toutes les formes d'énergie ne bénéficient pas d'une régulation uniforme. Cet encadrement s'applique aux différentes étapes du cycle énergétique, production, transport et distribution au sein des réseaux dédiés, et procède directement des orientations de la politique énergétique du Maroc, dans un contexte caractérisé par de profondes mutations technologiques et des innovations constantes dans le secteur. Une telle évolution confère à la réglementation de l'énergie un caractère à la fois technique et complexe. À cet égard, la formule de certains auteurs470 conserve toute sa pertinence : « la technicité du domaine d'activités appelle celle du contenu normatif ».

Le droit de l'énergie au Maroc s'inscrit aujourd'hui dans un contexte de mutation profonde, marqué à la fois par les impératifs de transition énergétique, de libéralisation progressive des marchés et de protection accrue du consommateur. Le secteur a connu une évolution notable sous l'effet de réformes législatives successives visant à introduire davantage de concurrence, tout en renforçant les mécanismes de régulation471. À cet égard, l'adoption de la loi n° 13-09 relative aux énergies renouvelables a constitué une étape déterminante en ouvrant la production d'électricité aux opérateurs privés, rompant ainsi avec le monopole historique et consacrant une première forme de libéralisation du secteur énergétique marocain.

Cette dynamique a été consolidée par la loi n° 58-15472 modifiant et complétant la loi précitée, ainsi que par la loi n° 82-21 relative à l'autoproduction d'électricité473, laquelle reconnaît aux consommateurs la faculté de produire leur propre énergie et d'injecter le surplus dans le réseau national. Parallèlement, la loi n° 40-19 relative à la régulation du secteur de l'électricité474 est venue renforcer le rôle d'Autorité Nationale de Régulation de l'Électricité, en tant qu'autorité indépendante chargée d'assurer le bon fonctionnement du marché, l'accès équitable au réseau et l'encadrement des relations entre opérateurs et usagers. Ces réformes traduisent une volonté étatique de concilier ouverture du marché et garantie de l'intérêt général, notamment à travers une régulation plus structurée.

Dans ce cadre, les contrats de fourniture d'électricité occupent une place centrale, en ce qu'ils constituent l'instrument juridique fondamental organisant la relation entre le fournisseur et le consommateur. Ces contrats, généralement qualifiés de contrats d'adhésion, s'inscrivent à la croisée du droit commun des obligations et du droit de la consommation, notamment régi par la loi n° 31-08 édictant des mesures de protection du consommateur475. Ils se caractérisent par un déséquilibre structurel entre les parties, le consommateur étant tenu d'adhérer à des conditions générales préétablies par le fournisseur, souvent sans possibilité réelle de négociation. Cette situation est d'autant plus sensible que la fourniture d'électricité constitue un service essentiel, indispensable à la

(469) V. **GORA-Lo**, *L'abécédaire du droit de l'énergie au Sénégal*,, préface Mouhamadou CISSE- Makhtar, Ed. L'Harmattan-Sénégal DAKAR; 2024. P.21

(470) GRAMMATICO (Laetitia), *Les moyens juridiques du développement énergétique dans le respect de l'environnement en droit français*, Presses Universitaires d'Aix-Marseille, 2003, p. 397. Cité par, **GORA-Lo**, *L'abécédaire du droit de l'énergie au Sénégal* ; Précité. . P.28.

(471) **CHARAF- Abdelmajid**, *« Évolution du cadre législatif des énergies renouvelables au Maroc : une analyse comparative des apports des lois 13-09 et 86-12 »*, Art. de la Revue électronique des études juridiques et de développement (REEJD), 2025, disponible sur : https://revues.imist.ma/index.php/REEJD/article/view/60038/30484 (consulté le 12 avril 2026).

(472) Dahir n°1-16-3 du 1er rabii II 1437 (12 janvier 2016) portant promulgation de la loi n°58-15 modifiant et complétant la loi n°13-09 relative aux énergies renouvelables

(473) Dahir n°1-23-21 du 19 rejeb 1444 (10 février 2023) portant promulgation de la loi n°82-21 relative à l'autoproduction de l'énergie électrique

(474) Dahir n°1-21-80 du 14 joumada I 1443 (20 décembre 2021) portant promulgation de la loi n°40-19 relative à l'Autorité nationale de régulation de l'électricité

(475) Dahir n°1-21-80 du 14 joumada I 1443 (20 décembre 2021) portant promulgation de la loi n°40-19 relative à l'Autorité nationale de régulation de l'électricité

vie quotidienne, ce qui limite la liberté contractuelle du consommateur et renforce sa situation de dépendance.

Toutefois, malgré cet encadrement, certaines pratiques contractuelles peuvent soulever des interrogations au regard du droit de la consommation, notamment en ce qui concerne les clauses relatives à la suspension de la fourniture pour non-paiement, à la facturation ou encore à la responsabilité du fournisseur en cas d'interruption du service. Ces éléments mettent en lumière la nécessité d'un encadrement juridique plus spécifique, apte à corriger les déséquilibres contractuels et à garantir une protection effective du consommateur, en particulier lorsque celui-ci se trouve en situation de vulnérabilité.

Le droit des contrats de fourniture d'énergie se situe aujourd'hui à la croisée de deux logiques normatives distinctes. D'une part, une régulation sectorielle technique dominée par les impératifs de continuité du service public, de sécurité du réseau et d'attractivité des investissements. D'autre part, un droit de la consommation fondé sur la protection du consommateur en tant que partie faible au contrat.

Dès lors, une tension juridique apparaît entre ces deux régimes, dont la superposition engendre un encadrement parfois fragmenté et insuffisamment lisible des relations contractuelles dans le secteur énergétique. Face aux limites du régime général de protection du consommateur et aux mutations du marché électrique marocain, la consécration d'un statut juridique autonome du "consommateur d'énergie" est-elle devenue le préalable indispensable à une transition énergétique socialement équitable ?

Pour répondre à cette interrogation, la présente étude repose sur une triple hypothèse. En premier lieu, nous postulons que l'inefficacité relative de la protection actuelle découle d'une fragmentation normative entre la régulation technique sectorielle et le droit commun de la consommation, laissant le consommateur dans un "angle mort" juridique. En deuxième lieu, l'analyse suggère que l'émergence du consommateur-producteur rend obsolète la définition classique de la loi n°31-08, nécessitant une mutation du concept même de "partie faible". Enfin, nous avançons l'idée que l'adoption d'un régime spécial inspiré du modèle français permettrait de résorber le déséquilibre contractuel tout en sécurisant les investissements des opérateurs.

La présente étude vise à mettre en lumière le régime juridique des relations contractuelles existantes en matière de fourniture d'électricité et de gaz naturel entre les fournisseurs d'énergie et les consommateurs, dans le cadre de la libéralisation du secteur énergétique, et à analyser la manière dont ces relations sont encadrées par la superposition des normes issues du droit de l'énergie et du droit de la consommation. Il s'agit également de proposer une nouvelle approche de ces relations contractuelles, fondée sur une meilleure articulation entre les régimes sectoriels de régulation et les techniques consuméristes de protection, afin de renforcer la sécurité juridique et l'effectivité des droits du consommateur dans un secteur marqué par une forte technicité et une évolution constante des mécanismes de marché.

Afin de réaliser ces objectifs, il convient d'analyser, dans un premier temps, l'encadrement juridique et institutionnel des contrats de fourniture d'électricité au Maroc, révélant une articulation complexe entre régulation sectorielle et droit de la consommation, mais également une protection encore perfectible du consommateur (**I**). Dans un second temps, il sera démontré que cette insuffisance justifie la nécessité d'un encadrement spécifique des contrats d'énergie fondé sur la protection du consommateur vulnérable, en s'appuyant notamment sur les apports du droit comparé et du modèle français de régulation (**II**).

I) L'encadrement actuel de la fourniture d'électricité : une articulation complexe entre régulation sectorielle et droit commun

Le Maroc s'est positionné depuis un certain nombre d'années en tant que leader en Afrique et dans le monde entier dans le développement des énergies renouvelables. La stratégie énergétique nationale lancée dès 2009 s'est articulée autour de plans éoliens et solaires pour le développement de projets "IPP" (Independant Power Production) qui prévoient la vente exclusive de l'électricité produite à

l'Office National de l'Electricité et de l'Eau Potable (ONEE) et l'Agence Marocaine pour l'Energie Durable (MASEN), ainsi que la mise en place d'un cadre législatif et réglementaire permettant la production et la commercialisation d'électricité à partir de sources d'énergies renouvelables à des clients privés. C'est dans ce contexte que la loi n° 13-09 relative aux énergies renouvelables publiée par le dahir n° 1-10-16 du 11 février 2010, telle que modifiée et complétée par la loi n° 58-15 promulguée par le dahir n° 1-16-3 du 12 janvier 2016, a ouvert le secteur des énergies renouvelables pour encourager les initiatives privées en permettant sa production, sa commercialisation et de son exportation. Face aux nouvelles contraintes techniques générées par la montée en puissance des énergies renouvelables intermittentes, un avant-projet de loi n°40-19 portant réforme de la loi n° 13-09 relative aux énergies renouvelables a été publié sur le site du Secrétariat Général du Gouvernement (SGG) le 6 décembre 2019. Cet avant-projet de loi vise à améliorer la cadre législatif et réglementaire de réalisation des projets d'énergies renouvelables par le privé tout en veillant à la sécurité et la viabilité du réseau électrique476. Afin d'analyser le cadre juridique des contrats de fourniture d'électricité au Maroc, il convient, dans un premier temps, d'examiner le cadre législatif qui encadre ces contrats. Celui-ci repose principalement sur la loi n°13-09 relative aux énergies renouvelables, qui organise les activités de production, de transport, de commercialisation et d'injection de l'électricité dans le réseau national. Ce dispositif juridique met en place un encadrement strict des installations de production, un régime d'autorisation et de déclaration, ainsi qu'un système contractuel structuré autour des conventions de raccordement et d'accès au réseau, traduisant ainsi une libéralisation encadrée du secteur électrique (**A**).

Dans un second temps, il sera question d'analyser l'étendue d'application de la loi aux consommateurs et aux fournisseurs, en tant que deux acteurs centraux du système énergétique dans le cadre de la loi n°31-08 relative à la protection du consommateur. Cette partie permettra de montrer que la relation de fourniture d'électricité est juridiquement qualifiée de relation de consommation, impliquant l'application d'un régime protecteur au bénéfice de l'usager final, notamment en matière d'information, de transparence contractuelle et de protection contre les clauses abusives. Elle mettra également en évidence l'évolution du rôle du consommateur, devenu parfois producteur d'électricité, ainsi que l'articulation entre régulation sectorielle et droit consumériste dans la recherche d'un équilibre contractuel (B).

A) Cadre législatif des contrats de fourniture d'électricité :

Le marché de l'électricité au Maroc constitue un pilier central de la transition énergétique engagée par le Royaume. Organisé historiquement autour d'acteurs publics majeurs, tout en s'ouvrant progressivement à l'initiative privée, ce secteur revêt une importance stratégique pour soutenir la croissance économique, consolider la sécurité énergétique et favoriser le développement des énergies renouvelables. Dans cette perspective, le Maroc s'est fixé pour objectif d'atteindre 52 % de capacité installée issue de sources renouvelables à l'horizon 2030. Cet engagement se traduit par l'adoption de nouveaux cadres législatifs, l'intensification des investissements dans les infrastructures et la mise en place d'un système électrique plus durable, compétitif et résilient.

Afin de faire face à une demande en électricité en constante augmentation et de limiter sa dépendance aux importations d'hydrocarbures, le Royaume a entrepris, de manière précoce, une transformation structurelle de son système électrique. Celle-ci repose sur la diversification des sources d'approvisionnement, la valorisation du potentiel national en énergies renouvelables ainsi que la promotion de l'efficacité énergétique dans l'ensemble des secteurs. Malgré la prédominance persistante des énergies fossiles dans le mix énergétique en 2024, la part des énergies renouvelables connaît une progression continue, représentant environ 27 % de la production nationale d'électricité, portée principalement par les filières éolienne, solaire et hydroélectrique477.

(476) https://www.cliffordchance.com/content/dam/cliffordchance/briefings/2020/02/energies-renouvelables-au-maroc-une-reforme-attendue-par-les-operateurs.pdf
(477) https://energypartnership.ma/fr/transition-energetique-au-maroc/marche-electrique/

Le secteur électrique marocain se caractérise par une architecture mixte, combinant un encadrement réglementaire marqué et une libéralisation progressive du marché. Cette organisation mobilise une pluralité d'acteurs institutionnels intervenant à différents niveaux de la chaîne électrique, depuis la définition des orientations stratégiques et la régulation, jusqu'aux activités de production, de transport, de distribution et au développement des énergies renouvelables. À ce titre, le ministère de la Transition énergétique et du Développement durable (MTEDD)478 constitue l'autorité gouvernementale centrale, chargée de concevoir, coordonner et piloter la stratégie énergétique du Royaume. Il fixe les grandes orientations, supervise les réformes réglementaires et veille à la cohérence des politiques publiques en matière de sécurité énergétique, d'efficacité énergétique et de développement des énergies renouvelables.

Dans ce cadre, l'Office national de l'électricité et de l'eau potable (ONEE)479 occupe une position stratégique au sein du système électrique. Il assure des missions essentielles couvrant la production, le transport ainsi qu'une partie de la distribution de l'électricité à l'échelle nationale. Investi également du rôle de gestionnaire du réseau et d'acheteur unique, il centralise l'électricité produite par les différents opérateurs avant de la céder aux distributeurs, garantissant ainsi la continuité, la stabilité et l'équilibre du système électrique marocain.

Parallèlement, l'Agence marocaine pour l'énergie durable (MASEN480) joue un rôle déterminant dans la mise en œuvre de la politique nationale de transition énergétique. Elle est en charge du développement des grands projets d'énergies renouvelables, notamment dans les domaines solaire, éolien et hydroélectrique. À ce titre, elle assure la planification des projets, la conduite des appels d'offres, la structuration financière ainsi que la mise en place de partenariats public-privé, contribuant ainsi à renforcer l'attractivité du Maroc en matière d'investissements verts et à diversifier le mix énergétique national.

Le bon fonctionnement du marché électrique est, quant à lui, garanti par l'Autorité nationale de régulation de l'électricité (ANRE)481, qui agit en tant qu'organe régulateur indépendant. Ses missions portent notamment sur la régulation de l'accès aux réseaux de transport et de distribution, la fixation ou l'approbation des tarifs d'utilisation des réseaux, le suivi de la concurrence ainsi que la protection des consommateurs. Elle accompagne également l'ouverture progressive du marché et procède à la publication de la capacité d'accueil prévisionnelle du système électrique sur des horizons pluriannuels.

---

(478) Ministère de la Transition énergétique et du Développement durable (MTEDD), Royaume du Maroc, site officiel : https://www.mtedd.gov.ma/

(479) *Le secteur de l'électricité au Maroc est dominé par l'opérateur public ONEE (Office national de l'électricité et de l'eau potable). L'ONEE possède l'ensemble du réseau de transport d'électricité et la majeure partie du réseau de distribution. Il est le principal fournisseur de détail. A l'exception de l'énergie renouvelable produite en vertu de la loi n° 13-09, l'ONEE agit en tant qu'acheteur unique dans le secteur et possède et exploite une partie importante de la capacité de production. Cependant, l'ONEE peut accorder des concessions à des opérateurs privés avec des garanties d'achat. La responsabilité du secteur est divisée au niveau gouvernemental entre le Ministère de la Transition Énergétique et du Développement Durable (MTEDD), qui supervise l'ONEE, et le Ministère de l'Intérieur (MI), qui supervise le fonctionnement général des entreprises publiques. Le sous-secteur de la distribution d'électricité au Maroc comprend environ sept entreprises municipales locales, également appelées «Régies», ainsi que quatre entreprises privées de distribution d'électricité, également appelées «Gestions Déléguées» V. sur ces propos : le rapport de la Commission économique des Nations Unies pour l'Afrique et Fondation RES4Africa, portant sur le thème : Examen réglementaire du marché de l'électricité au Maroc : vers une attraction des investissements du secteur privé, 2022. Fichier PDF ; P.24.*

(480) Agence marocaine pour l'énergie durable (MASEN), *site officiel*, https://www.masen.ma/ (consulté le 12 avril 2026).

(481) Le cadre institutionnel du secteur de l'électricité constitue aujourd'hui une préoccupation majeure pour les pouvoirs publics et les institutions de régulation, dans un contexte marqué par la libéralisation progressive du marché énergétique et la nécessité d'assurer un fonctionnement transparent, équilibré et concurrentiel. Cette évolution traduit la volonté de mettre en place des mécanismes de gouvernance adaptés aux exigences de performance du secteur et à la dynamisation de l'initiative privée. C'est dans cette perspective que l'Autorité Nationale de Régulation de l'Électricité (ANRE) a été instituée en vertu de la loi n°48-15 relative à la régulation du secteur de l'électricité et à la création de ladite autorité, promulguée par le Dahir n°1-16-60 du 24 mai 2016, afin d'accompagner la transformation du marché électrique marocain.

Au niveau territorial, la réforme introduite par la loi n° 83-21 a conduit à la création des Sociétés régionales multiservices (SRM482), chargées de regrouper la gestion de plusieurs services publics locaux, dont la distribution d'électricité. Ces entités ont vocation à assurer une couverture homogène et équitable du territoire, en particulier dans les zones rurales, tout en modernisant la gouvernance locale et en améliorant l'efficacité opérationnelle du service public. Elles se substituent progressivement aux anciens opérateurs de distribution, qu'il s'agisse des régies, des prestataires privés ou de l'ONEE, pour devenir les opérateurs régionaux uniques en matière de distribution.

Enfin, le secteur privé participe activement au développement du système électrique à travers les producteurs indépendants d'électricité (IPP). Ces derniers contribuent de manière significative à la capacité installée nationale, notamment dans les filières thermique, éolienne et solaire. Raccordés aux réseaux de moyenne, haute et très haute tension, ils peuvent commercialiser leur production, en particulier issue des énergies renouvelables, auprès de consommateurs, de groupements de consommateurs ou des gestionnaires de réseaux de distribution, dans le respect des conditions fixées par l'ANRE. L'ensemble de ces acteurs participe ainsi à la structuration d'un système électrique marocain en mutation, combinant encadrement public, ouverture progressive à la concurrence et intégration accrue des énergies renouvelables.

Le cadre juridique des contrats de fourniture d'électricité au Maroc repose principalement sur la loi n°13-09 relative aux énergies renouvelables, telle que modifiée et complétée. Ce texte définit un champ matériel étendu couvrant la production, le transport, l'injection, la commercialisation et, le cas échéant, l'exportation de l'électricité produite à partir de sources renouvelables (art. 2 et art. 24). Il organise ainsi un système énergétique intégré dans lequel les relations contractuelles s'inscrivent dans une logique de chaîne entre producteurs, gestionnaires de réseaux et consommateurs.

Dans ce cadre, la réalisation et l'exploitation des installations de production d'électricité sont soumises à un régime juridique strict. Ainsi, les installations dépassant certains seuils de puissance sont soumises à autorisation administrative (art. 3 et art. 8), tandis que certaines installations de moindre capacité relèvent d'un régime déclaratif (art. 4 et art. 21). L'exploitation de ces installations est conditionnée à une autorisation délivrée par l'administration après avis des gestionnaires de réseaux concernés (art. 10 et art. 12), laquelle fixe les conditions techniques, environnementales et de raccordement.

Par ailleurs, l'accès au réseau électrique national est encadré par des conventions conclues avec les gestionnaires de réseaux de transport et de distribution, définissant les conditions techniques et commerciales de raccordement, de transit et de fourniture d'électricité (art. 24 et art. 25). La commercialisation de l'électricité produite, notamment la vente de l'excédent, est également réglementée, avec des limitations quantitatives et des conditions précises d'injection dans le réseau (art. 26 et art. 27). Ce dispositif révèle un encadrement contractuel fortement administré, dans lequel la liberté contractuelle des opérateurs est encadrée par des impératifs d'intérêt général.

B) Le cadre juridique des contrats d'énergie : vecteur de réception des mécanismes de protection du consommateur

L'encadrement des contrats de fourniture d'électricité ne se limite pas au seul cadre sectoriel issu de la loi n°13-09 relative aux énergies renouvelables, mais s'étend également au droit de la consommation, à travers la loi n°31-08 édictant des mesures de protection du consommateur. En effet, les relations contractuelles dans le secteur de l'électricité impliquent directement des usagers finaux, ce qui justifie l'application des principes consuméristes à ces contrats, en tant que prestations de services essentiels (loi n°31-08, art. 1 et art. 2).

Le cadre juridique instauré par la loi n°13-09 relative aux énergies renouvelables, telle que modifiée et complétée par la loi n°58-15, ne procède pas à une définition explicite des notions de « consommateur » et de « fournisseur » au sens classique du droit de la consommation, tel que consacré par la loi n°31-08 édictant des mesures de protection du consommateur. Toutefois, l'analyse de ses

(482) Les Sociétés Régionales Multiservices (SRM) au Maroc sont des sociétés anonymes créées (notamment par la loi 83.21) pour gérer la distribution d'eau potable, d'électricité et l'assainissement liquide, ainsi que l'éclairage public

dispositions révèle l'utilisation d'une terminologie fonctionnelle qui renvoie indirectement à ces catégories juridiques. En effet, le texte mobilise principalement les notions de producteur d'énergie renouvelable, d'exploitant ou gestionnaire de réseau, ainsi que d'utilisateur final ou d'acheteur d'électricité, lesquelles traduisent, en substance, une relation économique comparable à celle qui oppose un fournisseur de biens ou de services à un consommateur. Cette structuration témoigne ainsi d'une transposition implicite des logiques consuméristes dans un secteur technique et libéralisé, où le producteur d'énergie joue un rôle proche de celui du fournisseur, tandis que l'utilisateur final, qu'il soit industriel ou domestique, peut être assimilé à un consommateur au sens matériel.

La qualification juridique de l'électricité elle-même a suscité d'importants débats doctrinaux. La question a longtemps été posée, notamment en droit communautaire, de l'assimilation de l'électricité à un "produit" ou à un "service". Les jurisprudences nationales et européennes ont finalement tranché en faveur de la qualification de "produit" (bien meuble incorporel). Cette distinction n'est pas purement théorique ; elle emporte des implications majeures en termes de marché, notamment pour l'application des règles relatives à la libre circulation, à la responsabilité du fait des produits défectueux et aux garanties de conformité dues au consommateur483.

Dès lors, bien que le législateur n'ait pas retenu une qualification juridique formelle relevant du droit de la consommation, le régime instauré par la loi 13-09 révèle une proximité conceptuelle avec les catégories consacrées par la loi 31-08, traduisant une interpénétration progressive entre droit de l'énergie et droit de la consommation.

À cet égard, l'article 2 de la loi n°31-08 définit le consommateur comme toute personne physique ou morale qui acquiert ou utilise, pour la satisfaction de ses besoins non professionnels, des biens ou des services destinés à un usage personnel ou familial. Appliquée au secteur électrique, cette définition inclut les usagers finaux de l'électricité dans le cadre domestique. Corrélativement, le fournisseur est défini comme toute personne physique ou morale agissant dans le cadre d'une activité professionnelle ou commerciale484. Cette qualification englobe, dans le secteur énergétique, les opérateurs privés ainsi que les entités délégataires d'un service public, lesquelles sont expressément soumises aux obligations du fournisseur prévues par la loi (art. 2, al. 3), de même que les personnes morales de droit public, sous réserve des règles propres au service public.485

Ainsi, la relation de fourniture d'électricité s'analyse juridiquement comme une relation de consommation, mettant en présence un professionnel et un consommateur, ce qui justifie l'application d'un régime protecteur. À ce titre, le consommateur bénéficie d'un ensemble de garanties fondamentales, notamment le droit à l'information sur les caractéristiques essentielles du service486, l'exigence de transparence dans les conditions contractuelles, ainsi que la protection contre les clauses abusives.487 Ces exigences s'imposent aux fournisseurs d'électricité en tant que prestataires de services.

Par ailleurs, l'articulation entre la loi n°13-09 et la loi n°31-08 met en évidence une évolution du rôle du consommateur dans le secteur énergétique. En effet, la loi n°13-09 reconnaît la possibilité pour le consommateur de devenir producteur d'électricité dans le cadre de l'autoconsommation et de l'injection de l'excédent dans le réseau (art. 26). Cette faculté transforme le consommateur en acteur

(483)https://documentation.insp.gouv.fr/insp/doc/SYRACUSE/170240/la-nature-juridique-de-l-electricite-et-les-consequences-qui-en-resultent-quant-a-sa-fourniture-pier?_lg=fr-FR

(484) V. Art. 2 du Dahir n°1-11-03 du 14 rabii I 1432 (18 février 2011) portant promulgation de la loi n°31-08 édictant des mesures de protection du consommateur.

(485) Art. 2, al. 4 du Dahir n°1-11-03 du 14 rabii I 1432 (18 février 2011) portant promulgation de la loi n°31-08 édictant des mesures de protection du consommateur.

(486) Le droit à l'information est géré par l'article 3 et suivant du Dahir n°1-11-03 du 14 rabii I 1432 (18 février 2011) portant promulgation de la loi n°31-08 édictant des mesures de protection du consommateur.

(487) Selon l'article 15 de la loi 31-08 édictant des mesures de protection du consommateur : *« Est considérée comme clause abusive toute stipulation contractuelle qui, dans un contrat conclu entre un professionnel et un consommateur, crée au détriment de ce dernier un déséquilibre significatif entre les droits et obligations des parties »*

économique à part entière, contribuant à atténuer le déséquilibre structurel de la relation contractuelle avec le fournisseur.

Enfin, la régulation des conditions d'accès au réseau électrique et des modalités de commercialisation de l'énergie, notamment à travers les conventions conclues avec les gestionnaires de réseaux (loi n°13-09, art. 24 et art. 25), ainsi que l'encadrement des conditions de vente de l'électricité excédentaire (art. 26), participent indirectement à la protection du consommateur en garantissant la transparence et l'équilibre du marché488.

En définitive, l'application combinée de la loi n°13-09 et de la loi n°31-08 permet d'assurer une protection juridique renforcée du consommateur d'électricité, en articulant régulation sectorielle et garanties consuméristes, dans une logique d'équilibre entre les intérêts des fournisseurs et ceux des usagers du service énergétique.

Les contrats relatifs à la fourniture d'électricité constituent des contrats de consommation essentiels dans la vie quotidienne, car ils encadrent l'accès à un service public indispensable au logement, à l'activité économique et au bien-être des usagers. Il s'agit de contrats conclus entre un fournisseur d'énergie, généralement une entreprise publique ou privée, et un consommateur final, qu'il soit particulier ou professionnel, en vue de garantir l'alimentation continue en électricité contre paiement d'un prix déterminé.

Sur le plan juridique, ces contrats présentent des caractéristiques particulières. Ils sont le plus souvent des contrats d'adhésion, dans lesquels le consommateur ne peut pas négocier librement les clauses contractuelles, celles-ci étant préétablies par le fournisseur. Cette situation crée un déséquilibre structurel entre les parties, renforcé par la technicité du secteur énergétique et la dépendance du consommateur à ce service essentiel. Ainsi, les clauses relatives à la tarification, à la continuité du service, aux interruptions ou encore aux conditions de résiliation revêtent une importance particulière.

Au Maroc, ces contrats s'inscrivent dans le cadre général du droit des obligations et du droit de la consommation, notamment à travers la loi n° 31-08 édictant des mesures de protection du consommateur. Toutefois, cette réglementation générale ne prend pas toujours en compte les spécificités techniques et économiques du secteur électrique, ce qui soulève des enjeux de protection renforcée du consommateur, notamment face aux clauses potentiellement abusives.

Ainsi, les contrats de fourniture d'électricité apparaissent comme des contrats sensibles, à la croisée du droit public et du droit privé, appelant un encadrement juridique adapté afin de garantir un équilibre entre la sécurité d'approvisionnement, les intérêts économiques des fournisseurs et la protection effective des consommateurs.

II) Vers un régime spécial des contrats d'énergie : la consécration nécessaire d'une protection adaptée au consommateur vulnérable

Au regard de la spécificité des contrats de fourniture d'énergie et de leur impact direct sur les conditions de vie des usagers, particulièrement les consommateurs vulnérables, la simple application du cadre juridique actuel apparaît insuffisante. Dès lors, il devient pertinent d'envisager une réforme de la loi n°31-08, visant à consacrer de manière expresse l'encadrement des contrats de fourniture d'énergie. Une telle évolution aurait pour effet non seulement de renforcer la protection de la partie faible au contrat, mais également d'influencer de manière significative la qualité des parties contractantes ainsi que les règles relatives à la formation et à l'exécution du contrat. Dans cette perspective, le recours au droit comparé, notamment le modèle français de régulation et de protection du consommateur d'énergie, offre un cadre de référence pertinent pour inspirer le législateur marocain. L'analyse de cette problématique conduit ainsi à envisager, d'une part, les limites du cadre juridique actuel face à la vulnérabilité du consommateur (**A**), et d'autre part, les apports attendus d'une réforme inspirée des expériences comparées en matière de protection consumériste dans le secteur de l'énergie (**B**).

(488) V. en ce sens art. 24 et art. 25. art. 26 de La loi n°58-15, promulguée par le Dahir n°1-16-3 du 12 janvier 2016, modifie et complète la loi n°13-09 relative aux énergies renouvelables, initialement promulguée par le Dahir n°1-10-16 du 26 safar 1431 (11 février 2010).

A) Les limites du cadre juridique actuel face à la vulnérabilité du consommateur d'énergie

La question de la protection du consommateur d'énergie met en lumière les limites du cadre juridique marocain actuel, lequel demeure essentiellement structuré autour d'une logique sectorielle de régulation du marché et d'une approche générale du droit de la consommation. En dépit des avancées significatives réalisées à travers la loi n°31-08 édictant des mesures de protection du consommateur et la loi n°13-09 relative aux énergies renouvelables, le consommateur d'énergie, en particulier le consommateur vulnérable, demeure insuffisamment appréhendé comme une catégorie juridique spécifique nécessitant une protection renforcée.

En premier lieu, le cadre juridique actuel repose sur une conception uniforme du consommateur, tel que défini par l'article 2 de la loi n°31-08 comme toute personne physique ou morale agissant à des fins non professionnelles. Cette définition, bien que large, ne distingue pas entre les différentes situations de vulnérabilité économique, sociale ou énergétique des consommateurs. Or, le secteur de l'énergie se caractérise par la nature essentielle du service fourni, ce qui expose certaines catégories de consommateurs notamment les ménages à faibles revenus, les personnes âgées ou les zones rurales à un risque accru de précarité énergétique489.

En deuxième lieu, si la loi n°31-08 consacre des mécanismes de protection tels que l'obligation d'information précontractuelle et l'interdiction des clauses abusives, ces dispositifs demeurent insuffisamment adaptés aux spécificités des contrats de fourniture d'énergie. En effet, ces contrats présentent une forte technicité et une asymétrie d'information importante entre les fournisseurs, souvent de grandes entreprises ou des opérateurs publics, et les consommateurs finaux.

En troisième lieu, le cadre sectoriel issu de la loi n°13-09, bien qu'il organise la production et la commercialisation de l'électricité à partir de sources renouvelables, demeure principalement orienté vers la régulation du marché et la promotion de l'investissement privé. Il accorde une place limitée à la dimension sociale de l'accès à l'énergie. Certes, des mécanismes tels que l'autoconsommation et la vente de l'excédent renforcent la participation du consommateur au marché énergétique, mais ils ne constituent pas à eux seuls un dispositif de protection sociale des usagers vulnérables.

En outre, la fragmentation des sources normatives entre droit de l'énergie et droit de la consommation limite l'efficacité de la protection. La coordination entre la loi n°13-09 et la loi n°31-08 reste indirecte et insuffisamment institutionnalisée, ce qui engendre un manque de cohérence dans le traitement juridique des litiges liés à la fourniture d'électricité.

Enfin, l'absence d'un statut juridique spécifique du consommateur vulnérable constitue une limite majeure du système actuel. Contrairement à certains systèmes juridiques comparés qui reconnaissent expressément la vulnérabilité énergétique comme critère de protection renforcée, le droit marocain ne prévoit pas de mécanismes différenciés en fonction des situations sociales des consommateurs.

Ainsi, malgré l'existence d'un cadre juridique relativement structuré, la protection du consommateur d'énergie demeure incomplète, en raison de l'absence d'une approche différenciée de la vulnérabilité et d'une articulation pleinement effective entre régulation sectorielle et droit de la consommation.

B) Vers une réforme de la loi n°31-08 et la consécration d'un encadrement spécifique des contrats d'énergie : apport du modèle comparé français

L'évolution du secteur énergétique, marquée par la libéralisation progressive du marché de l'électricité, la diversification des opérateurs et la montée en puissance des énergies renouvelables,

(489) « Cette définition "unitaire" du consommateur témoigne de l'héritage civiliste du droit marocain qui appréhende la partie faible de manière abstraite. Or, la doctrine souligne que la "vulnérabilité énergétique" est une notion multidimensionnelle (économique, technique et géographique) qui ne peut être résorbée par les seules règles générales de l'information ou du droit de rétractation. L'absence de distinction entre le consommateur standard et le consommateur vulnérable empêche la mise en œuvre de mécanismes correctifs spécifiques, tels que des tranches tarifaires sociales automatiques ou l'interdiction de coupure durant certaines périodes, pourtant essentiels à l'effectivité du droit à l'énergie. »

met en lumière les limites du cadre juridique consumériste marocain tel qu'il résulte actuellement de la loi n°31-08 édictant des mesures de protection du consommateur. En effet, si cette loi consacre un socle général de protection applicable aux relations entre professionnels et consommateurs, elle ne prend pas en considération les spécificités techniques, économiques et contractuelles propres aux contrats de fourniture d'énergie, lesquels constituent pourtant des contrats essentiels et structurellement déséquilibrés.

Dans ce contexte, la réforme de la loi n°31-08 apparaît comme une nécessité afin de consacrer un régime juridique spécifique aux contrats d'énergie, notamment les contrats de fourniture d'électricité. Ces contrats se caractérisent par leur nature d'adhésion, leur technicité élevée, la complexité des modalités de facturation, ainsi que par l'importance du service rendu, qui relève de la satisfaction de besoins essentiels. Dès lors, l'application d'un droit de la consommation, sans adaptation sectorielle, ne permet pas d'assurer une protection suffisante du consommateur, notamment en matière de transparence tarifaire, de continuité du service et de maîtrise des clauses contractuelles.

Dans cette perspective, le recours au droit comparé s'avère particulièrement éclairant. À cet égard, le modèle français de régulation des contrats de fourniture d'électricité et de gaz naturel, fondé sur le droit de la consommation, constitue une référence pertinente. En effet, le législateur français a consacré un encadrement spécifique de ces contrats à travers les dispositions des articles L.224-1 et suivants du Code de la consommation, qui organisent de manière détaillée les obligations des fournisseurs, les droits des consommateurs ainsi que les modalités de formation, d'exécution et de résiliation du contrat490. Le recours à un tel modèle constituerait ainsi un choix rationnel pour le législateur marocain, dans la mesure où il permettrait d'assurer une meilleure protection des consommateurs tout en garantissant la transparence et l'équilibre des relations contractuelles dans le secteur énergétique.

Le droit français offre une approche particulièrement éclairante quant à la détermination du champ d'application des règles encadrant les contrats de fourniture d'énergie. En effet, l'article L.224-1 du Code de la consommation définit ce champ à la fois au regard de l'objet du contrat et de la qualité des parties. D'une part, l'objet du contrat réside dans la fourniture d'électricité ou de gaz naturel. D'autre part, la qualification des parties révèle une certaine souplesse. Si le fournisseur n'est pas expressément défini par le texte, il ne fait guère de doute qu'il s'agit d'un professionnel agissant dans le cadre de son activité économique491.

S'agissant du client, la notion apparaît plus extensive. Elle vise en premier lieu le consommateur, entendu, conformément à l'article liminaire du Code de la consommation, comme toute personne physique agissant à des fins non professionnelles. Toutefois, le champ d'application ne se limite pas à cette catégorie, puisqu'il peut également englober certaines personnes morales ou des professionnels, sous réserve du respect de seuils de consommation. Ainsi, en matière d'électricité, la puissance souscrite ne doit pas excéder 36 kVA, tandis qu'en matière de gaz naturel, la consommation annuelle doit être inférieure à 30 000 kWh. Ces seuils traduisent une présomption de finalité non professionnelle en deçà de ces limites, tout en constituant, au-delà, de simples indices d'une éventuelle activité professionnelle.

Par ailleurs, l'article L.224-1 opère un renvoi aux dispositions du Code de l'énergie, notamment aux articles L.332-2 relatifs à la fourniture d'électricité et L.442-2 relatifs à la fourniture de gaz naturel, lesquels visent les contrats conclus avec des consommateurs finals, y compris dans certaines

(490) Code de la consommation (France), Articles L.224-1 à L.224-25 relatifs aux contrats de fourniture d'électricité ou de gaz naturel, disponible sur : https://www.legifrance.gouv.fr (consulté le 15 avril 2026).

(491) Ordonnance n° 2016-301 du 14 mars 2016 relative à la partie législative du code de la consommation, JORF n°0064 du 16 mars 2016, texte n° 28. Consulter l'article L. 224-1 fixant le champ d'application des contrats de fourniture d'énergie, disponible sur : https://www.legifrance.gouv.fr (consulté le 19 avril 2026). Nous considérerons que cette disposition est capitale car elle étend la protection du droit de la consommation à certains petits professionnels, ce qui constitue une piste de réflexion majeure pour le législateur marocain dans le cadre des réformes liées aux SRM et à l'autoproduction.

hypothèses des clients professionnels. Il en résulte une extension mesurée du droit de la consommation à certains professionnels, dès lors qu'ils se situent en deçà des seuils précités.
Cette extension demeure toutefois partielle et encadrée. En effet, seuls certains dispositifs protecteurs leur sont applicables, notamment les dispositions relatives à l'adaptation des services aux consommateurs en situation de vulnérabilité (art. L.224-2) et à l'information précontractuelle (art. L.224-3), à l'exception de certaines mentions telles que celles relatives au droit de rétractation. Ainsi, le droit français consacre un régime hybride, articulant protection consumériste et prise en compte des réalités économiques, ce qui renforce l'attractivité de ce modèle dans une perspective de réforme du droit marocain des contrats de fourniture d'énergie492.
le contrat de fourniture d'électricité ou de gaz naturel est soumis à un formalisme protecteur qui renforce les exigences classiques du droit des obligations. Ainsi, il doit nécessairement être établi par écrit ou, à tout le moins, être disponible sur un support durable, selon le choix du consommateur, et lui être transmis par écrit ou par voie électronique. Cette exigence participe de la transparence contractuelle et prolonge l'obligation générale d'information précontractuelle prévue à l'article L.111-1 du Code de la consommation. Le contenu du contrat est également strictement encadré : il doit reprendre les informations communiquées au stade précontractuel et comporter des mentions spécifiques telles que la date de prise d'effet du contrat, ainsi que sa date d'échéance lorsqu'il est conclu à durée déterminée, les modalités d'exercice du droit de rétractation, les coordonnées du gestionnaire du réseau auquel le consommateur est raccordé, le débit ou la puissance souscrite, ainsi que les modalités de comptage de l'énergie consommée. À cela s'ajoute le rappel des principales obligations légales pesant sur le consommateur, notamment en ce qui concerne la conformité et la sécurité de ses installations intérieures. Ce formalisme contractuel vise à garantir un consentement éclairé du consommateur, en cohérence avec les exigences de l'article 1113 du Code civil relatif à la rencontre des volontés. Enfin, conformément à l'article L.223-7 du Code de la consommation, le consommateur n'est engagé qu'à compter de sa signature, ce qui consacre l'exigence d'un consentement exprès et renforce la protection contre toute forme d'engagement implicite ou non éclairé.
L'encadrement des contrats de fourniture d'électricité ou de gaz naturel révèle une articulation implicite mais cohérente avec le régime général du droit de rétractation applicable aux contrats conclus à distance ou hors établissement. Ainsi, le considérant visé à l'article L.224-3 du Code de la consommation intègre l'existence du droit de rétractation, tel que prévu aux articles L.221-18 et L.221-20, parmi les informations précontractuelles que le professionnel est tenu de porter à la connaissance du consommateur. Dans le prolongement de cette exigence, l'article L.224-5 impose que les modalités d'exercice de ce droit figurent expressément dans le contrat, tandis que l'article L.223-6 prévoit des dispositions particulières lorsque le consommateur sollicite l'exécution de la fourniture d'énergie avant l'expiration du délai de rétractation. Toutefois, ces dispositions ne consacrent pas expressément, en tant que tel, un droit autonome de rétractation propre aux contrats de fourniture d'énergie.
Selon certains auteurs, le droit de rétractation auquel il est fait référence demeure celui reconnu au consommateur dans les hypothèses de contrats conclus à distance ou hors établissement. L'absence d'affirmation explicite de ce droit dans les dispositions spécifiques aux contrats d'énergie s'explique par le fait que le législateur raisonne par renvoi implicite au régime général du Code de la consommation. Cette technique normative laisse entendre que le bénéfice du droit de rétractation dépend non pas de la nature du contrat de fourniture d'énergie en lui-même, mais des modalités de sa conclusion493.
Néanmoins, la systématisation de la référence à ce droit dans les dispositions propres à ces contrats suggère que le législateur part du postulat que ces contrats sont, dans la pratique, majoritairement

(492) V. **FENOUILLET, Dominique** (dir.), *Droit de la consommation. Droit interne et européen*, édition 2021-2022, Paris, Dalloz, coll. « Dalloz Action », Titre 23 ; Chapitre 231. 2020, 1771 ; P. 785.
(493) RAYMOND-Guy, Droit de la consommation ; 5ème Ed.LexisNexis ; Paris, 2019, n°705 ; P.410.

conclus à distance ou hors établissement, notamment par voie électronique ou téléphonique. Dès lors, même si le droit de rétractation n'est pas affirmé de manière autonome, il s'applique en pratique dans la grande majorité des cas. Cette approche traduit une forme d'adaptation du droit aux réalités économiques du secteur de l'énergie, tout en maintenant une cohérence avec le régime général protecteur du consommateur, fondé sur les articles L.221-18 et suivants du Code de la consommation494.

Dans un souci de protection accrue du consommateur, les fournisseurs d'électricité sont tenus d'adapter la communication contractuelle ainsi que l'information précontractuelle et contractuelle aux besoins spécifiques des consommateurs en situation de handicap, afin d'en garantir l'accessibilité effective. Par ailleurs, le consommateur doit pouvoir accéder gratuitement à ses données de consommation, ce qui participe à une meilleure transparence et à un renforcement de son pouvoir décisionnel. En outre, toute modification des conditions contractuelles imposée par la loi ou le règlement doit être portée à la connaissance du consommateur, soit par voie postale, soit par voie électronique de manière instantanée, et ce au moins un mois avant son entrée en vigueur. À compter de cette notification, le consommateur bénéficie d'un délai de trois mois lui permettant de résilier le contrat sans pénalité, consacrant ainsi un mécanisme protecteur garantissant sa liberté contractuelle495

Afin de renforcer la protection du consommateur face à certaines pratiques contractuelles déséquilibrées, et plus particulièrement aux clauses abusives fréquemment insérées dans les contrats de consommation, la Commission des clauses abusives a adopté, en 2014, une recommandation spécifique relative aux contrats de fourniture d'électricité. Dans ce cadre, elle a préconisé la suppression de trente clauses considérées comme abusives ou susceptibles d'être qualifiées comme telles, en raison de leur caractère manifestement déséquilibré au détriment du consommateur et de leur atteinte à l'équilibre contractuel496.

Conclusion :

En définitive, l'analyse de l'encadrement des contrats de fourniture d'électricité au Maroc met en évidence un système juridique en transition, marqué par une ouverture progressive du marché énergétique et une volonté affirmée de régulation. Toutefois, cette évolution demeure inachevée au regard de l'exigence d'une protection effective du consommateur, en particulier dans un secteur où l'électricité constitue un bien essentiel et non substituable. La superposition du droit sectoriel de l'énergie et du droit commun de la consommation, bien qu'elle traduise une volonté d'équilibre, révèle en pratique des insuffisances structurelles liées à la fragmentation normative, à l'absence d'une approche différenciée de la vulnérabilité et à l'inadaptation des mécanismes consuméristes aux spécificités techniques des contrats d'énergie.

Dès lors, la consécration d'un régime juridique spécifique des contrats de fourniture d'énergie apparaît non seulement opportune, mais nécessaire, afin de garantir une protection substantielle et adaptée du consommateur. Une telle évolution suppose une réforme ciblée de la loi n°31-08, visant à intégrer expressément les contrats d'énergie dans son champ d'application, tout en tenant compte de leurs particularités. Cette réforme devrait s'inscrire dans une logique d'harmonisation avec le droit sectoriel, afin d'assurer une meilleure lisibilité des normes et une sécurité juridique accrue pour l'ensemble des acteurs du marché.

À cet égard, plusieurs recommandations peuvent être formulées. En premier lieu, il apparaît indispensable de consacrer juridiquement la notion de « consommateur d'énergie », en y intégrant une catégorie spécifique de « consommateur vulnérable », fondée sur des critères économiques et

(494) Ibidem.
(495) Ibidem.
(496) . FENOUILLET, Dominique (dir.), *Droit de la consommation. Droit interne et européen ; ouvrage précité, n°233.47. P.788.*

sociaux, afin de permettre l'adoption de mesures de protection renforcée, notamment en matière de tarification, de continuité du service et de prévention des coupures. En deuxième lieu, le législateur gagnerait à encadrer plus strictement le contenu des contrats de fourniture d'électricité, en imposant un formalisme protecteur renforcé, incluant des obligations accrues d'information, de transparence tarifaire et de lisibilité des clauses contractuelles. En troisième lieu, un contrôle plus effectif des clauses abusives dans ce secteur devrait être instauré, éventuellement à travers la mise en place d'une autorité spécialisée ou le renforcement des compétences de l'autorité de régulation existante.

Par ailleurs, l'amélioration de la protection du consommateur d'énergie passe également par une meilleure articulation institutionnelle entre les organes de régulation sectorielle et les instances chargées de la protection du consommateur, afin de garantir une cohérence dans l'application des règles et un traitement efficace des litiges. Dans cette perspective, le développement de mécanismes alternatifs de règlement des différends, accessibles, rapides et adaptés aux spécificités du secteur énergétique, constituerait un levier essentiel de protection.

Enfin, les perspectives d'évolution du droit des contrats de fourniture d'énergie au Maroc s'inscrivent dans un contexte plus large de transition énergétique et de transformation du rôle du consommateur, désormais appelé à devenir un acteur actif du marché à travers l'autoproduction et la gestion de sa consommation. Cette mutation appelle une redéfinition des catégories juridiques traditionnelles et une adaptation continue du cadre normatif, afin de concilier les impératifs de durabilité, d'efficacité économique et de justice sociale. À cet égard, l'inspiration du droit comparé, notamment du modèle français, offre des pistes pertinentes pour construire un régime équilibré, capable de répondre aux défis contemporains du secteur énergétique tout en plaçant le consommateur au cœur du dispositif juridique.

Bibliographie :

I. OUVRAGES

- FENOUILLET (Dominique) (dir.), Droit de la consommation. Droit interne et européen, Paris, Dalloz, coll. « Dalloz Action », éd. 2021-2022.
- GORA-Lo, L'abécédaire du droit de l'énergie au Sénégal, préface Mouhamadou CISSE-Makhtar, Dakar, Ed. L'Harmattan-Sénégal, 2024.
- GRAMMATICO (Laetitia), Les moyens juridiques du développement énergétique dans le respect de l'environnement en droit français, Presse Universitaire d'Aix-Marseille, 2003.
- RAYMOND (Guy), Droit de la consommation, 5ème éd., Paris, LexisNexis, 2019.

II. ARTICLES ET COLLOQUES

- CHARAF (Abdelmajid), « Évolution du cadre législatif des énergies renouvelables au Maroc : une analyse comparative des apports des lois 13-09 et 86-12 », Revue électronique des études juridiques et de développement (REEJD), 2025.
- Commission économique des Nations Unies pour l'Afrique et Fondation RES4Africa, Examen réglementaire du marché de l'électricité au Maroc : vers une attraction des investissements du secteur privé, Rapport thématique, 2022.

III. TEXTES DE LOI (MAROC ET FRANCE)

A. Législation marocaine

- Dahir n° 1-10-16 du 26 safar 1431 (11 février 2010) portant promulgation de la loi n° 13-09 relative aux énergies renouvelables.
- Dahir n° 1-11-03 du 14 rabii I 1432 (18 février 2011) portant promulgation de la loi n° 31-08 édictant des mesures de protection du consommateur.
- Dahir n° 1-16-3 du 1er rabii II 1437 (12 janvier 2016) portant promulgation de la loi n° 58-15 modifiant et complétant la loi n° 13-09 relative aux énergies renouvelables.
- Dahir n° 1-16-60 du 24 mai 2016 portant promulgation de la loi n° 48-15 relative à la régulation du secteur de l'électricité et à la création de l'ANRE.

- Dahir n° 1-21-80 du 14 joumada I 1443 (20 décembre 2021) portant promulgation de la loi n° 40-19 relative à l'Autorité nationale de régulation de l'électricité.
- Dahir n° 1-23-21 du 19 rejeb 1444 (10 février 2023) portant promulgation de la loi n° 82-21 relative à l'autoproduction de l'énergie électrique.
- Loi n° 83-21 relative à la création des Sociétés Régionales Multiservices (SRM).

B. Législation française

- Code de la consommation (France), Articles L.224-1 à L.224-25 relatifs aux contrats de fourniture d'électricité ou de gaz naturel.
- Ordonnance n° 2016-301 du 14 mars 2016 relative à la partie législative du code de la consommation (France). Disponible sur https://documentation.insp.gouv.fr/insp/doc/SYRACUSE/170240/la-nature-juridique-de-l-electricite-et-les-consequences-qui-en-resultent-quant-a-sa-fourniture-pier?_lg=fr-FR

IV. JURISPRUDENCE

- CJCE (Cour de justice des communautés européennes), La nature juridique de l'électricité et les conséquences qui en résultent quant à sa fourniture (assimilation de l'électricité à un produit/marchandise).

V. WEBOGRAPHIE (SITES OFFICIELS ET RESSOURCES EN LIGNE)

- Agence marocaine pour l'énergie durable (MASEN) : https://www.masen.ma/
- Autorité Nationale de Régulation de l'Électricité (ANRE) : https://www.anre.ma/
- Clifford Chance (Briefing sur la réforme des énergies renouvelables au Maroc) : www.cliffordchance.com
- Energy Partnership Morocco (Marché électrique) : https://energypartnership.ma/fr/
- Légifrance (Service public de la diffusion du droit français) : https://www.legifrance.gouv.fr
- Ministère de la Transition énergétique et du Développement durable (MTEDD) : https://www.mtedd.gov.ma/
- Revue électronique des études juridiques et de développement (REEJD) : https://revues.imist.ma/index.php/REEJD/

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

La déclaration du risque : « clé de voûte » du contrat d'assurance

Risk Disclosure : The « Cornerstone » of the Insurance Contract

Dr. ESSAFI Asma

Docteur en droit privé (cursus francophone) – FSJES, Ibn Zohr Agadir MAROC

Résumé :
La déclaration du risque constitue l'une des obligations essentielles du contrat d'assurance. Elle permet à l'assureur d'apprécier la nature et l'étendue du risque, de décider de l'opportunité de sa couverture et d'en déterminer le coût. En droit marocain, cette obligation, consacrée notamment par les articles 20 et suivants du Code des assurances, s'exerce tant lors de la formation du contrat qu'en cours de son exécution, notamment en cas d'aggravation ou de diminution du risque. Son inexécution expose l'assuré à des sanctions graduées selon sa bonne ou mauvaise foi, allant de la nullité du contrat à la réduction proportionnelle de l'indemnité. Toutefois, la rigueur de ces sanctions peut être atténuée par divers mécanismes de défense, tels que la renonciation de l'assureur, la connaissance préalable des circonstances non déclarées ou la prescription. À travers l'étude du droit marocain des assurances, cet article met en lumière le rôle central de la déclaration du risque dans la préservation de l'équilibre contractuel et de la loyauté assurantielle.
Mots-clés : déclaration du risque, contrat d'assurance, bonne foi, nullité, réduction proportionnelle, droit marocain des assurances.
Abstract :
Risk disclosure constitutes one of the fundamental obligations in insurance contracts. It enables the insurer to assess the nature and extent of the risk, decide whether to provide coverage, and determine the corresponding premium. Under Moroccan law, particularly pursuant to Articles 20 et seq. of the Insurance Code, this obligation applies both at the formation stage of the contract and during its performance, especially in cases of aggravation or reduction of risk. Failure to comply with this obligation exposes the insured to graduated sanctions depending on their good or bad faith, ranging from nullity of the contract to proportional reduction of compensation. However, the severity of these sanctions may be mitigated through various legal defenses, such as waiver by the insurer, prior knowledge of undeclared circumstances, or prescription. Through an analysis of Moroccan insurance law, this article highlights the central role of risk disclosure in preserving contractual balance and the principle of utmost good faith in insurance relationships.
Keywords : risk disclosure, insurance contract, good faith, nullity, proportional reduction, Moroccan insurance law.

Introduction

Un récit métaphorique souvent cité raconte que deux poissons nagent ensemble lorsqu'ils croisent un congénère qui leur lance : "*L'eau est bonne, n'est-ce pas ?*". Après s'être éloignés, l'un des deux se tourne vers l'autre et lui demande : "*Mais au fait, qu'est-ce que l'eau ?*".497 Derrière cette anecdote se cache une idée simple mais profonde : ce qui structure le plus intimement notre environnement devient parfois si familier que nous cessons d'en interroger la nature ou le fonctionnement. En effet, avant d'être une simple garantie, l'assurance est avant tout une parole donnée : celle d'un risque révélé, pesé et accepté.

À cet égard, le risque, bien qu'omniprésent en matière d'assurance, tend à être appréhendé comme une évidence. Pourtant, il ne saurait produire ses effets juridiques qu'à la condition d'être clairement exprimé et porté à la connaissance de l'assureur. C'est précisément l'objet de la déclaration du

497 D. FOSTER WALLACE, *C'est de l'eau*, éditions de l'Olivier, 2023.

risque498, mécanisme fondamental qui occupe une place cardinale en droit des assurances, en ce qu'elle conditionne simultanément l'identification du risque, sa qualification juridique, ainsi que la détermination de la prime. Elle constitue, à cet égard, l'un des mécanismes essentiels de l'équilibre économique et technique du contrat d'assurance, dont elle irrigue tant la formation que l'exécution499.

C'est dans cette perspective que l'article 20 du Code des assurances met à la charge de l'assuré une obligation de déclaration exacte, complète et sincère des circonstances connues de lui, et susceptibles d'influencer l'appréciation du risque par l'assureur lors de la conclusion du contrat. Cette obligation se prolonge également en cours d'exécution contractuelle, dès lors que survient une aggravation du risque initial, lorsque celle-ci est expressément prévue par les stipulations contractuelles.

Le régime juridique de la déclaration du risque présente, en outre, une physionomie particulière500. Le législateur a instauré un système de sanctions graduées, dérogeant aux mécanismes classiques du droit des obligations. Ainsi, en cas de mauvaise foi de l'assuré501, le contrat est frappé de nullité ou peut donner lieu à une majoration de la prime, conformément à l'article 30 du Code des assurances. Lorsque l'inexactitude est découverte avant la survenance du sinistre, l'assureur est en droit de procéder à la résiliation du contrat. Enfin, lorsque la découverte intervient postérieurement au sinistre et que la bonne foi de l'assuré est établie, il est fait application du mécanisme de réduction proportionnelle de l'indemnité, prévu à l'article 31. Ce dispositif révèle un équilibre subtil entre rigueur sanctionnatrice et atténuation des effets en présence de la bonne foi, traduisant ainsi la volonté du législateur de concilier la protection de l'assureur avec une approche équitable de la situation de l'assuré.

Or, le présent article se limitera à traiter cette déclaration dans le champ des assurances terrestres régies par la loi 17-99 portant code marocain des assurances. L'intérêt de la présente thématique est double. Sur le plan théorique, elle met en lumière une obligation originale, caractéristique du droit des assurances, intimement liée au principe de bonne foi et au mécanisme de proportionnalité entre la prime et le risque. Sur le plan pratique, elle constitue une source majeure de contentieux, tenant notamment à la méconnaissance, par les assurés, de l'étendue de leurs obligations déclaratives et des sanctions attachées à leur violation.

Dès lors, la présente étude se propose d'analyser, dans un premier temps, le régime juridique de la déclaration du risque en tant qu'obligation essentielle à la formation et à l'exécution du contrat d'assurance, avant d'examiner, dans un second temps, les conséquences de son inexécution ainsi que les moyens de défense susceptibles d'être invoqués par l'assuré.

I. Le régime juridique de l'exécution de l'obligation de déclaration du risque

Érigée en obligation essentielle à la formation comme à l'exécution du contrat d'assurance, la déclaration du risque ne saurait être appréhendée comme une simple formalité déclarative. Elle s'impose, au contraire, comme une exigence juridique à la fois structurante et déterminante, pesant sur l'assuré et conditionnant l'équilibre502 de la relation assurantielle. Dès lors, l'analyse de son régime juridique invite à distinguer, d'une part, la déclaration du risque au stade de la formation du contrat et, d'autre part, celle intervenant en cours d'exécution, notamment en cas d'aggravation du risque initial.

498 V. H. MONCHARMOMT, *La déclaration du risque dans les assurances terrestres d'après la loi du 13 juillet 1930*, LGDJ, 1932.

499 V. P. COLLE, « La déclaration du risque lors de la souscription et en cours d'exécution du contrat d'assurance », *in B. Dubuisson, & P. Jadoul (Eds.), La loi du 25 juin 1992 sur le contrat d'assurance terrestre. Dix années d'application*, Bruylant, 2003, pp. 55-74.

500 V. J.-P. LABORDE, « La notion de risque en droit des assurances et en droit de la sécurité sociale », *in Responsabilité civile et assurances, Études offertes à Hubert Groutel*, Litec, 2006, pp. 255 et ss.

501 V. F.-Z. EL KAKI, « La mauvaise foi de l'assuré dans la déclaration initiale du risque », *Int. J. Econ. Stud. Manag.* 3, No.2, 2023, pp. 682-695.

502 M.-A. MUGGEO, *L'équilibre contractuel*, Droit, 2017. ⟨dumas-01653452⟩.

A. La déclaration du risque lors de la formation du contrat d'assurance

Au stade de la formation du contrat d'assurance, l'étude de la déclaration du risque appelle une analyse de ses fondements, de ses conditions d'exercice ainsi que de ses modalités de mise en œuvre.

1. Les fondements de l'obligation de déclaration du risque

La doctrine s'est attachée à rechercher le fondement de l'obligation de déclaration du risque en s'appuyant sur diverses constructions juridiques. Ont ainsi été invoquées, tour à tour, la théorie du consentement, la nature aléatoire du contrat d'assurance, le principe de bonne foi, voire encore certaines approches fondées sur la technique assurantielle ou l'équilibre économique du contrat. Sans qu'il soit nécessaire d'envisager l'ensemble de ces thèses, il convient de retenir celles qui apparaissent les plus pertinentes, à savoir celles tirées du consentement, des caractéristiques propres au contrat d'assurance, ainsi que des considérations techniques et économiques qui en gouvernent le fonctionnement.

En premier lieu, certains auteurs ont entendu fonder l'obligation de déclaration du risque sur la théorie du consentement503. Dans cette perspective, la réticence ou la fausse déclaration de l'assuré est assimilée à un dol, tandis que l'inexactitude non intentionnelle ou le silence sont rapprochés de l'erreur. Cette analyse trouve un certain écho dans les dispositions de l'article 30 du Code des assurances, qui sanctionne par la nullité le contrat conclu à la suite d'une dissimulation ou d'une fausse déclaration ayant altéré l'appréciation du risque par l'assureur. Toutefois, cette assimilation demeure imparfaite. En effet, à la différence du droit commun, où le dol504 n'entraîne la nullité505 qu'à la condition d'avoir exercé une influence déterminante sur le consentement de la partie lésée, le droit des assurances admet la nullité dès lors que la déclaration inexacte a simplement diminué l'opinion de l'assureur sur le risque, indépendamment de toute influence sur la réalisation du sinistre. Par ailleurs, en cas de bonne foi de l'assuré, l'article 31 substitue à la nullité une réduction proportionnelle de l'indemnité, ce qui consacre le maintien du contrat malgré l'existence d'une erreur affectant une qualité substantielle du risque. Il en résulte que la théorie des vices du consentement ne saurait, à elle seule, rendre pleinement compte de l'originalité de l'obligation de déclaration du risque506.

En second lieu, une approche plus convaincante consiste à rattacher cette obligation aux caractéristiques propres du contrat d'assurance, au premier rang desquelles figurent sa nature aléatoire507 et son appartenance aux contrats de bonne foi508. En tant que contrat aléatoire, l'assurance repose sur une incertitude quant à la réalisation du risque et à l'étendue des prestations des parties. Cette incertitude ne peut toutefois produire ses effets que si le risque est correctement appréhendé au moment de la conclusion du contrat. La déclaration du risque apparaît ainsi comme la condition nécessaire au maintien d'un aléa réel et équilibré entre les parties.

Dans le même sens, le contrat d'assurance est traditionnellement présenté comme un contrat de la plus entière bonne foi509, en ce que l'assureur se trouve largement tributaire des informations communiquées par l'assuré pour apprécier le risque. Cette situation d'asymétrie informationnelle

503 V. aussi J.-A. NGOUME ONDOUA, « La protection de l'assureur terrestre des dommages, créancier de l'information contractuelle dans le Code CIMA », *Revue de l'ERSUMA*, 2020, N° 12, pp. 374- 398.

504 E. MEYNIAL, *Note sur l'histoire du dol et de la violence dans les contrats dans notre ancien droit français*, Mél. P. Fournier, Sirey 1921 ; Y. FABRE, *Essai sur la nature juridique du dol dans la formation des contrats*, Sirey, 1941.

505 M. COTE, « La nullité des contrats », *Les Cahiers de droit*, 1956, 2(2), pp. 104–119.

506 L. BELLOUCH, *La déclaration du risque, à la lumière du droit des assurances et du droit comparé*, Série des Publications du centre Souss massa des études juridiques et judiciaires contemporaines, 2025, p.31. (Ouvrage en langue arabe : التصريح بالخطر في ضوء مدونة التأمينات والقانون المقارن).

507 F. GRUA, « La distinction des contrats aléatoires et des contrats commutatifs », *RTD civ*., 1983, p. 263 ; A. MORIN, *Contribution à l'étude des contrats aléatoires*, Presses universitaires de la faculté de Droit-Université d'Auvergne, L.G.D.J., 1998, préf. Alain Ghozi.

508 B. BEIGNIER. *Le contrat d'assurance : contrat de bonne foi*, Dalloz, 2000, 27, pp.574.

509 R. MOREAU, « La plus entière bonne foi », *Assurances*, 1993, 60(4), pp. 577–604.

justifie l'exigence d'une transparence accrue et confère à l'obligation de déclaration du risque une portée particulière, tant au stade de la formation du contrat qu'au cours de son exécution.

En troisième lieu, l'obligation de déclaration du risque trouve également son fondement dans des considérations d'ordre technique et économique. L'activité d'assurance repose sur une évaluation rationnelle des risques et sur leur mutualisation510, laquelle suppose une adéquation entre la prime perçue et le risque couvert. Toute altération de l'information relative au risque est ainsi de nature à compromettre l'équilibre financier du contrat et, au-delà, celui du système assurantiel dans son ensemble. La déclaration exacte du risque apparaît, dès lors, comme une exigence indispensable à la préservation de la proportionnalité entre la prime et le risque, principe cardinal du droit des assurances511.

Par conséquent, l'obligation de déclaration du risque procède d'une convergence de fondements juridiques, techniques et économiques, traduisant la spécificité du contrat d'assurance et la nécessité d'en garantir l'équilibre dès sa formation.

*2. **Les conditions de mise en œuvre de la déclaration du risque***

L'obligation de déclaration du risque, bien qu'essentielle, n'est pas illimitée. Son exercice est strictement encadré par un ensemble de conditions tenant, d'une part, à la nature des circonstances à déclarer et, d'autre part, à la connaissance qu'en possède l'assuré.

En premier lieu, la déclaration ne porte que sur les circonstances pertinentes, c'est-à-dire celles qui sont de nature à permettre à l'assureur de se forger une opinion exacte sur le risque qu'il entend garantir. Conformément à l'article 20 du Code des assurances, seules doivent être révélées les circonstances susceptibles d'influencer l'appréciation du risque, qu'il s'agisse de son acceptation ou de la détermination du montant de la prime. Ainsi, l'assuré n'est nullement tenu de déclarer des éléments indifférents ou dépourvus d'incidence sur l'évaluation du risque. À l'inverse, toute omission ou inexactitude portant sur une circonstance déterminante est susceptible d'altérer la représentation du risque par l'assureur, justifiant dès lors l'application des sanctions prévues par le législateur.

En deuxième lieu, les circonstances soumises à déclaration peuvent être appréhendées selon une distinction classique entre données objectives et données subjectives512. Les premières concernent les caractéristiques intrinsèques du risque, telles que la nature, la localisation ou les modalités d'utilisation du bien assuré, permettant d'en apprécier la probabilité de réalisation et l'ampleur des conséquences dommageables. Les secondes, quant à elles, se rapportent à la personne de l'assuré, notamment à son comportement, à ses antécédents ou à certaines qualités susceptibles d'influer sur l'appréciation du risque. Si les données objectives participent principalement à la détermination technique de la prime, les données subjectives peuvent, dans certains cas, conditionner la décision même de l'assureur de contracter.

En troisième lieu, l'obligation de déclaration est subordonnée à une exigence fondamentale : la connaissance des circonstances par l'assuré513. En effet, celui-ci ne saurait être tenu de déclarer que les éléments dont il a effectivement connaissance au moment de la conclusion du contrat. L'ignorance d'une circonstance exclut ainsi toute faute et, par conséquent, toute sanction. Il convient, à cet égard, de distinguer l'ignorance réelle, qui fait obstacle à l'existence même de l'obligation, de la simple omission ou inexactitude portant sur une information connue, laquelle est susceptible d'engager la responsabilité de l'assuré. Le droit marocain semble, sur ce point, consacrer une approche subjective, en limitant l'obligation de déclaration aux seules circonstances connues, sans imposer à l'assuré un devoir général d'investigation.

510 A. BELANGER, & J. -M. TAWALI, « Le spectre de la mutualité dans le contrat d'assurance », *Revue générale de droit*, 2009, 39(2), pp.297- 328.

511 T. POZNANSKI, « Sur la règle proportionnelle », *Assurances*, 1942, 10(2), pp. 41–54.

512 L. BELLOUCH, *La déclaration du risque, à la lumière du droit des assurances et du droit comparé*, Série des Publications du centre Souss massa des études juridiques et judiciaires contemporaines, 2025, pp. 46 – 55.

513 V. https://juricaf.org/arret/MAROC-COURSUPREME-19611024-C8

Enfin, en cas de contestation, la charge de la preuve de la connaissance de la circonstance omise ou inexacte incombe à l'assureur. Cette preuve, portant sur un élément d'ordre psychologique, s'avère particulièrement délicate à rapporter514 et repose, le plus souvent, sur un faisceau d'indices ou de présomptions soumis à l'appréciation souveraine des juges du fond.

Ainsi définies, les conditions d'exercice de la déclaration du risque traduisent la recherche d'un équilibre entre la protection de l'assureur, qui doit pouvoir apprécier correctement le risque, et celle de l'assuré, qui ne peut être tenu au-delà de ce qu'il sait effectivement.

3. Les modalités de mise en œuvre de la déclaration du risque

La mise en œuvre de l'obligation de déclaration du risque, consacrée par l'article 20 du Code des assurances, s'articule autour de trois éléments essentiels : les sujets de l'obligation, son moment d'exécution et les techniques de sa réalisation.

D'une part, quant aux personnes concernées, l'obligation de déclaration incombe principalement à l'assuré, et plus précisément au souscripteur lors de la formation du contrat. Cette obligation peut, selon les cas, être assumée par la personne assurée elle-même, notamment en assurance sur la vie d'autrui, ou encore par le représentant légal ou le mandataire lorsqu'il s'agit d'un incapable ou d'une personne morale. En revanche, certains intervenants au contrat, tels que le bénéficiaire ou le créancier nanti, demeurent étrangers à cette obligation. La déclaration est, en toute hypothèse, destinée à l'assureur, en sa qualité de professionnel chargé d'évaluer le risque.

D'autre part, s'agissant du moment de la déclaration, celle-ci doit intervenir au stade de la formation du contrat, c'est-à-dire au cours de la phase précontractuelle. L'obligation se renouvelle en cas de conclusion d'un nouveau contrat, mais ne s'impose pas lors de la simple continuation ou remise en vigueur du contrat initial. Il convient toutefois de distinguer cette obligation initiale de celle relative à la déclaration des aggravations de risque515, qui s'exécute en cours de contrat.

Enfin, en ce qui concerne les procédés de déclaration, deux modèles théoriques s'opposent. Le droit marocain retient le système de la déclaration spontanée516, qui confère à l'assuré l'initiative de révéler toutes les circonstances pertinentes pour l'appréciation du risque. Ce mécanisme, bien que flexible, expose l'assuré à une incertitude quant à l'étendue de son obligation. À l'inverse, le système du questionnaire517, privilégié par plusieurs législations contemporaines, encadre l'obligation déclarative à travers des questions précises posées par l'assureur. Ce dernier système offre une meilleure sécurité juridique, mais soulève la question de savoir si les questions posées limitent strictement l'obligation déclarative ou si celle-ci conserve un caractère complémentaire.

Au regard de ce qui précède, la détermination des modalités de mise en œuvre de la déclaration du risque traduit une dialectique constante entre, d'une part, l'exigence de transparence et de loyauté contractuelle518 inhérente au principe de bonne foi, et, d'autre part, la nécessité de préserver l'assuré contre les rigueurs d'une obligation dont la portée peut excéder ses capacités d'appréciation.

B. La déclaration du risque en cours d'exécution du contrat d'assurance

Au stade de l'exécution du contrat d'assurance, l'étude de la déclaration du risque en cours de contrat appelle une analyse de la permanence de l'obligation déclarative face à l'évolution du risque assuré, ainsi que des principales manifestations de cette évolution, tenant à l'aggravation ou à la diminution du risque et à leurs effets sur l'économie du contrat.

514 V. J.-G. BERGERON, « Les problèmes de preuve en droit des assurance », *Revue de droit de l'Université de Sherbrooke*, 1992, 22(2), 411–443.

515 P. RUBINFELD, « L'aggravation du risque assuré : obligations respectives du preneur et de l'agent d'assurance », *For.Ass*, 2009, pp.15-21.

516 L. BELLOUCH, *La déclaration du risque, à la lumière du droit des assurances et du droit comparé*, *op.cit.*, p. 66.

517 V. B. COULIBALY, & F. PAHLAVAN, « Développement et validation d'un questionnaire de la prise de décision dans le champ d'assurance », Assurances et gestion des risques, 2021, 88(1-2), pp. 91–114.

518 V. H. M'BAYE, *La différence entre la bonne foi et la loyauté en droit des contrats*, th. Montpellier, 2019.

1. *La permanence de l'obligation déclarative*

L'exécution du contrat d'assurance ne saurait être appréhendée comme un moment figé de cristallisation définitive du risque. Elle s'inscrit, au contraire, dans une dynamique contractuelle marquée par la possible évolution des éléments constitutifs du risque garanti.

Dans cette perspective, l'obligation de déclaration ne se limite pas à la phase précontractuelle : elle se prolonge durant toute la vie du contrat. L'assuré est ainsi tenu de porter à la connaissance de l'assureur toutes les circonstances spécifiées dans la police ayant pour conséquence « *d'aggraver les risques* ». Cette formulation appelle plusieurs observations. :

D'une part, l'obligation est strictement encadrée quant à son objet : elle ne porte pas sur toute modification du risque, mais uniquement sur les circonstances expressément prévues dans le contrat. Le législateur adopte ainsi une approche restrictive, destinée à protéger l'assuré contre une extension excessive de son obligation d'information.

D'autre part, le critère déterminant réside dans l'incidence de la circonstance sur le risque assuré. La déclaration n'est exigée que lorsque la modification est de nature à altérer l'appréciation initiale519 du risque par l'assureur, c'est-à-dire lorsqu'elle rompt l'équilibre économique du contrat.

Enfin, cette obligation s'inscrit dans la continuité du principe de proportionnalité entre la prime et le risque, lequel implique une adéquation constante entre les conditions tarifaires et la réalité du risque couvert.

2. *Les conditions et les effets juridiques de la déclaration en cas d'aggravation du risque*

L'article 24 de la loi 17-99 précise le régime juridique de la déclaration de l'aggravation du risque, en distinguant selon l'origine de celle-ci. En effet, lorsque l'aggravation procède du fait de l'assuré, celui-ci est tenu d'en effectuer la déclaration préalablement à la réalisation du changement. Cette exigence préventive traduit une logique de transparence renforcée, permettant à l'assureur d'apprécier, en amont, les conséquences de la modification envisagée.

En revanche, lorsque l'aggravation résulte d'un fait extérieur, l'assuré est tenu de la déclarer dans un délai de huit jours à compter du moment où il en a eu connaissance. Le législateur introduit ici un critère subjectif fondé sur la connaissance effective de la circonstance aggravante.

Dans les deux hypothèses, la déclaration doit être effectuée par lettre recommandée, ce qui témoigne du souci d'assurer la preuve de l'information transmise et de sécuriser les relations contractuelles.

Le critère matériel de l'aggravation est clairement défini : il s'agit d'une modification telle que, si elle avait existé lors de la conclusion du contrat, l'assureur n'aurait pas contracté ou ne l'aurait fait qu'à des conditions plus onéreuses. Ce critère consacre une approche, *in concreto*, fondée sur l'impact réel de la modification sur la décision de l'assureur520.

La déclaration de l'aggravation du risque ouvre à l'assureur une faculté d'adaptation du contrat, organisée autour d'une alternative : Il peut, d'une part, proposer un nouveau taux de prime, traduisant l'ajustement économique du contrat à la nouvelle intensité du risque. L'acceptation de cette proposition donne lieu à une modification du contrat, généralement formalisée par un avenant.

Il peut, d'autre part, décider de résilier le contrat. Cette résiliation prend effet dix jours après la notification adressée à l'assuré, et s'accompagne de l'obligation de restituer la portion de prime correspondant à la période non courue, consacrant ainsi le principe de divisibilité de la prime.

En cas de silence ou de refus de l'assuré face à la proposition de majoration dans un délai de trente jours, l'assureur retrouve la faculté de résilier le contrat, sous réserve d'en avoir informé préalablement l'assuré. Enfin, le législateur limite ce pouvoir en prévoyant que l'assureur ne peut plus se prévaloir de l'aggravation du risque lorsqu'il a, en connaissance de cause, accepté la poursuite du contrat, notamment en continuant à percevoir les primes ou en indemnisant un sinistre. Cette règle consacre une forme de renonciation implicite à invoquer l'aggravation.

519 F.-X. SIMARD, « La déclaration initiale du risque dans le droit des assurances de la Province de Québec », *Les Cahiers de Droit*, 1974, vol. 14, pp. 167- 276.

520 V. aussi A.-C. RICHTER, « Obligation de déclaration de l'aggravation des risques : de la nécessaire distinction du risque et du sinistre, encore et toujours », *LPA*, 2025, n°LPA204b9.

3. *La prise en compte de la diminution du risque*

À côté du régime de l'aggravation du risque, le droit des assurances consacre un mécanisme symétrique fondé sur la prise en considération de la diminution du risque en cours d'exécution du contrat521.

La diminution du risque s'entend de la disparition ou de l'atténuation d'une circonstance ayant initialement justifié une majoration de la prime. Elle correspond ainsi à une modification objective de la situation assurée, se traduisant par une réduction de l'exposition au sinistre et, corrélativement, par une rupture de l'équilibre économique du contrat au détriment de l'assuré.

C'est dans cette logique que l'article 25 de la législation marocaine reconnaît à l'assuré un véritable droit à la révision du contrat. Lorsque des circonstances spécifiquement prises en compte lors de la détermination de la prime viennent à disparaître en cours de contrat, l'assuré est fondé à solliciter une réduction du montant de celle-ci, nonobstant toute stipulation contractuelle contraire. Ce dispositif consacre ainsi le caractère impératif de la règle et son rattachement à l'ordre public de protection.

La mise en œuvre de ce mécanisme suppose toutefois la réunion de conditions précises. D'une part, le contrat doit avoir expressément pris en considération la circonstance ayant entraîné l'aggravation du risque, ce qui implique que celle-ci ait été déterminante dans la fixation de la prime. D'autre part, cette circonstance doit effectivement disparaître en cours d'exécution du contrat, étant précisé que la doctrine admet qu'il n'est pas nécessaire que l'ensemble des facteurs aggravants disparaisse, dès lors que la suppression de l'un d'eux est de nature à affecter l'économie du contrat.522

Il convient de distinguer cette hypothèse de la simple variation des valeurs assurées, laquelle n'emporte pas nécessairement une diminution du risque, sauf dans certains cas particuliers où elle influe directement sur la probabilité ou la gravité du sinistre.

Sur le plan des effets, la diminution du risque ouvre, en principe, droit à une adaptation du contrat par la réduction corrélative de la prime. Cette adaptation suppose un accord des parties, conformément aux règles générales du droit des obligations. À cet égard, la pratique admet que la proposition de réduction émanant de l'assuré, formulée notamment par écrit, puisse valoir offre de modification du contrat, le silence de l'assureur pendant un certain délai pouvant être interprété comme une acceptation.

À défaut d'accord, le législateur confère à l'assuré une prérogative déterminante : celui-ci peut procéder à la résiliation du contrat si l'assureur refuse de consentir à la réduction demandée dans le délai légal. Cette faculté consacre un véritable droit au rééquilibrage contractuel, en permettant à l'assuré de se libérer d'un engagement devenu économiquement désavantageux. La résiliation produit alors ses effets pour l'avenir et s'accompagne de l'obligation, pour l'assureur, de restituer la fraction de la prime correspondant à la période durant laquelle le risque n'est plus couvert, traduisant ainsi l'adoption par le législateur du principe de divisibilité de la prime523.

Ainsi conçue, la diminution du risque apparaît comme le pendant nécessaire de l'aggravation : tandis que celle-ci ouvre à l'assureur un pouvoir d'adaptation du contrat, celle-là confère à l'assuré un droit corrélatif de révision, assurant une symétrie fonctionnelle dans la régulation de l'équilibre contractuel.

II.Le régime juridique de l 'inexécution de l'obligation de déclaration du risque

L'évolution du droit marocain des assurances a consacré une distinction, face à la violation de l'obligation de déclaration du risque, entre l'assuré de mauvaise foi et l'assuré de bonne foi. Le premier est traité avec une rigueur particulière, le second bénéficie d'un régime plus clément. Ainsi, c'est à l'étude de cette distinction que seront consacrés les développements qui suivent

521 B. BEIGNIER et S. BEN HADJ YAHIA, *Droit des assurances*, LGDJ, 2021, 4e ed., p. 228.
522 V.L. BELLOUCH, *La déclaration du risque, à la lumière du droit des assurances et du droit comparé*, *op.cit.*, p. 111.
523V. R. MOREAU, « La prime d'assurance », 1985, *Assurances*, 53(3), pp. 311–323.

A. L'inexécution par un assuré de mauvaise foi

La nullité encourue en cas d'inexécution de mauvaise foi de l'obligation de déclaration du risque présente une physionomie singulière, à la fois rigoureuse dans ses effets et animée par une finalité résolument répressive524. Elle constitue une sanction spécifique attachée à la violation d'une obligation essentielle du contrat d'assurance lorsqu'elle est entachée de fraude. À ce titre, elle revêt le caractère d'une nullité *sui generis* : au-delà de l'anéantissement du contrat, elle opère une véritable sanction patrimoniale en permettant à l'assureur d'être libéré de toute obligation de garantie, tout en conservant les primes perçues et en pouvant exiger celles échues.

Une telle configuration consacre un déséquilibre assumé au profit de l'assureur, justifié par la gravité du comportement reproché, tandis que l'assuré de mauvaise foi se trouve privé tant du bénéfice de la couverture que des sommes qu'il a versées.

1. La nullité du contrat et la restitution des indemnités versées

Aux termes de l'article 30 du Code des assurances, le contrat est nul en cas de réticence ou de fausse déclaration intentionnelle de l'assuré, dès lors que celle-ci a pour effet de modifier l'objet du risque ou d'en altérer l'appréciation par l'assureur. Cette nullité suppose la réunion de deux conditions cumulatives.

D'une part, la réticence ou la fausse déclaration doit être intentionnelle, c'est-à-dire inspirée par une volonté de tromper. La mauvaise foi constitue ici l'élément déterminant et s'apprécie souverainement par les juges du fond, selon une analyse concrète des circonstances de l'espèce. Il ne suffit donc pas d'établir l'inexactitude matérielle des déclarations : encore faut-il caractériser une intention frauduleuse. Cette preuve incombe à l'assureur525 et peut être rapportée par tout moyen, notamment à partir des réponses fournies lors de la souscription, de contradictions révélées *a posteriori* ou d'éléments issus d'instances judiciaires. En pratique, cette démonstration peut s'avérer délicate, notamment en matière d'assurance de personnes en raison du secret médical526, ce qui justifie parfois le recours à des clauses contractuelles spécifiques ou à des mesures d'instruction judiciaires. À défaut de preuve de la mauvaise foi, la sanction de la nullité est écartée au profit du régime de l'article 31.

D'autre part, l'inexactitude doit avoir exercé une influence sur l'appréciation du risque : soit en en modifiant la nature, soit en en diminuant l'importance aux yeux de l'assureur. Ainsi, la dissimulation d'activités dangereuses ou illicites, ou encore l'absence de déclaration de circonstances déterminantes comme l'identité réelle du propriétaire d'un bien assuré, sont de nature à satisfaire cette exigence.

Sur le plan des effets, la nullité produit en principe un effet rétroactif : elle anéantit le contrat *ab initio*, entraînant la disparition de la garantie comme si elle n'avait jamais existé. Il en résulte que l'assuré est tenu de restituer l'ensemble des indemnités perçues, y compris celles versées au titre de sinistres antérieurs à la découverte de la fraude. La jurisprudence marocaine527 fonde cette solution sur la théorie de l'enrichissement sans cause, afin d'éviter que l'assuré ne tire profit de son comportement frauduleux.

Cette nullité, qualifiée de relative, suppose toutefois une intervention judiciaire pour produire pleinement ses effets. Tant qu'elle n'est pas prononcée, le contrat continue de déployer ses effets. Une fois judiciairement constatée, elle permet à l'assureur d'obtenir restitution, y compris des indemnités allouées par décision de justice, dès lors que la fraude n'avait pas été soumise au juge.

Il convient néanmoins d'atténuer cette rétroactivité lorsque la mauvaise foi intervient en cours d'exécution du contrat, notamment en cas d'aggravation du risque non déclarée. Dans une telle

524 V. J.-Cl. PONGE, *Les sanctions en droit des assurances*, L'Harmattan, 2010.

525 V. Nullité du contrat d'assurance pour fausse déclaration : la preuve de la mauvaise foi de l'assuré incombe à l'assureur (CA. com. Casablanca 2024), Réf : 56195.

526 P. BICHOT, « Le secret médical : un outil redoutable à la disposition des assurés de mauvaise foi », *Lamy Assurances, Bull. Act.*, déc. 2004, pp.1 et ss. ; H. GROUTEL « Preuve de la déclaration inexacte du risque et secret médical », *Resp. civ. et ass.* 2004, Études, 18, p. 7 ; M. CAUCHY et A. DIONISI-PEYRUSSE, « Le droit au secret médical et son application en matière d'assurances », *D.* 2005, pp. 1313 et ss.

527 CA. Rabat, 3e ch., 4 déc., 1941, GTM n. 906 du samedi 27 juin 1942, p. 115. Cité par L. BELLOUCH, *La déclaration du risque, à la lumière du droit des assurances et du droit comparé*, *op.cit.*, p. 125.

hypothèse, la nullité ne produit effet que pour l'avenir, à compter de cette aggravation, ce qui la rapproche fonctionnellement d'une résiliation.

Enfin, cette nullité est opposable à tous, y compris aux tiers exerçant une action directe contre l'assureur. Elle peut toutefois être neutralisée par une renonciation de l'assureur, expresse ou tacite, notamment lorsque celui-ci, en connaissance de la fraude, poursuit l'exécution du contrat, perçoit des primes ou prend la direction du procès (défend l'assuré).

2. La conservation des primes par l'assureur

Par dérogation aux principes du droit commun de la nullité, l'article 30 du Code des assurances autorise l'assureur à conserver l'intégralité des primes versées, ainsi qu'à réclamer celles échues. Cette règle, particulièrement rigoureuse, traduit la nature répressive de la nullité et s'analyse comme une véritable sanction du comportement frauduleux de l'assuré, souvent qualifiée de « peine privée ».528

La doctrine s'est toutefois divisée quant à son fondement. Certains auteurs y voient la contrepartie du risque assumé par l'assureur avant la révélation de la fraude ; d'autres l'analysent comme une indemnisation forfaitaire destinée à couvrir les frais engagés (gestion, commissions, charges diverses) ; une troisième approche insiste sur la nature même de la prime d'assurance, intégrée dans un mécanisme de mutualisation, ce qui rend sa restitution difficilement envisageable. Il convient toutefois de relever une exception notable en matière d'assurance sur la vie, où le législateur exclut la conservation des primes, consacrant ainsi un régime spécifique justifié par la dimension d'épargne inhérente à ces contrats.

Enfin, dans certaines hypothèses particulières, notamment dans les assurances à prime variable régies par l'article 32 du Code des assurances, les parties peuvent prévoir un régime spécifique. En cas d'erreur ou d'omission non frauduleuse dans les déclarations servant de base au calcul de la prime, l'assuré est tenu de régulariser la prime due et peut être condamné au paiement d'une indemnité ne pouvant excéder 20 % de la prime omise. En revanche, lorsque ces erreurs ou omissions, par leur nature, leur importance ou leur répétition, présentent un caractère frauduleux, l'assureur peut, indépendamment de cette indemnité, obtenir la répétition des sinistres déjà réglés, ce qui confère au dispositif une portée à la fois répressive et dissuasive.

B. L'inexécution par un assuré de bonne foi

À la différence de l'hypothèse de fraude, l'omission ou la déclaration inexacte non intentionnelle — c'est-à-dire dépourvue de mauvaise foi — obéit à un régime sensiblement atténué. Conformément à l'article 31 du Code des assurances, une telle irrégularité n'entraîne pas la nullité du contrat. Le législateur opère ici un équilibre entre la nécessaire protection de l'assureur et la préservation des droits de l'assuré de bonne foi, en modulant les sanctions selon le moment où l'inexactitude est découverte.

En pratique, la preuve de la mauvaise foi s'avérant souvent délicate à rapporter, ce régime de faveur revêt une importance particulière. Il distingue deux situations selon que l'irrégularité est constatée avant ou après la survenance du sinistre.

1. L'irrégularité découverte avant la survenance d'un sinistre

Lorsque l'omission ou la déclaration inexacte est révélée avant tout sinistre, l'assureur dispose d'un véritable droit d'option.

Il peut, en premier lieu, décider de maintenir le contrat, sous réserve d'une révision de la prime. Cette augmentation doit toutefois être acceptée par l'assuré ; à défaut d'accord, l'assureur conserve la faculté de mettre fin au contrat. Il n'est cependant nullement tenu d'exercer cette faculté et peut, s'il l'estime opportun, maintenir les conditions initiales du contrat, notamment pour des considérations commerciales ou de gestion du portefeuille.

En second lieu, l'assureur peut opter pour la résiliation du contrat. Celle-ci ne produit ses effets qu'à l'expiration d'un délai de dix jours à compter de la notification adressée à l'assuré par lettre

528 F. HATIMY, *Cours droit des assurances*, FSJES Casablanca, 2017, p. 64.

recommandée. Cette résiliation s'accompagne de l'obligation pour l'assureur de restituer la fraction de prime correspondant à la période durant laquelle le risque n'est plus couvert. Ce mécanisme s'inscrit dans une logique comparable à celle prévue en matière d'aggravation du risque déclarée par l'assuré, notamment à l'article 24 du Code des assurances.

2. L'irrégularité découverte après la survenance d'un sinistre

Lorsque l'inexactitude n'est révélée qu'après la réalisation du sinistre, le législateur substitue à la nullité une sanction d'ordre indemnitaire : la réduction proportionnelle de l'indemnité.

Ainsi, l'article 31 prévoit que l'indemnité due à l'assuré est réduite en proportion du rapport existant entre la prime effectivement payée et celle qui aurait été due si le risque avait été correctement et complètement déclaré. Cette règle, dite « proportionnelle de primes », se distingue de la règle proportionnelle de capitaux applicable en matière de sous-assurance.

La mise en œuvre de cette réduction relève du pouvoir souverain des juges du fond, lesquels apprécient, au cas par cas, l'étendue de la réduction en fonction des circonstances. Lorsque l'assureur propose un taux de réduction fondé sur un tarif spécifique et que celui-ci n'est pas contesté, il peut être retenu. En revanche, en cas de contestation, il appartient à l'assureur d'en établir le bien-fondé conformément aux exigences de preuve posées par l'article 31.

Ce pouvoir d'appréciation judiciaire exclut toute automaticité : les juges ne sauraient ni appliquer une réduction forfaitaire abstraite, ni refuser toute réduction lorsque les conditions en sont réunies. Ils doivent, au contraire, procéder à une évaluation concrète et motivée.

Enfin, cette sanction est opposable tant aux bénéficiaires du contrat qu'aux tiers victimes exerçant une action directe contre l'assureur. Toutefois, elle peut être neutralisée en cas de renonciation de l'assureur, qu'elle soit expresse — notamment par le biais d'une clause d'incontestabilité — ou tacite, lorsque son comportement manifeste une volonté non équivoque de maintenir la garantie malgré la connaissance de l'irrégularité.

III. Le régime juridique de l'atténuation des effets de l'inexécution de l'obligation de déclaration du risque

Si l'inexécution de l'obligation de déclaration du risque expose, en principe, l'assuré aux sanctions rigoureuses prévues par le droit des assurances, l'application de ces mesures n'est toutefois ni automatique ni absolue. En effet, le législateur, tout comme la jurisprudence et la doctrine, ont progressivement consacré un ensemble de mécanismes destinés à tempérer la rigueur de ces sanctions, afin de préserver l'équilibre contractuel et d'éviter qu'une application mécanique des textes ne conduise à des solutions excessivement défavorables à l'assuré ou au bénéficiaire.

Dès lors, l'atténuation des effets de l'inexécution de l'obligation déclarative s'opère à travers des moyens de défense diversifiés, relevant tantôt du droit commun des obligations, tantôt de règles spécifiques au droit des assurances. Il convient, dans cette perspective, de distinguer entre les mécanismes généraux d'atténuation des sanctions et les mécanismes spécifiques propres au droit des assurances.

A. Les mécanismes généraux d'atténuation

L'assuré peut faire échec à l'application des sanctions résultant de l'inexactitude de la déclaration du risque en invoquant, d'une part, la renonciation de l'assureur à s'en prévaloir, et, d'autre part, certains moyens de défense issus du droit commun. Ces mécanismes permettent d'en atténuer, voire d'en neutraliser, les effets.

1. La renonciation de l'assureur

L'un des principaux mécanismes permettant de faire obstacle à l'application des sanctions résultant de l'inexactitude de la déclaration du risque réside dans la faculté reconnue à l'assureur d'y renoncer529.

529 V. F. CHAPUISAT, « La renonciation de l'assureur aux prérogatives du Code des assurances », RGAT, 1993, pp. 494-496.

Cette renonciation peut, en premier lieu, revêtir un caractère anticipé et exprès, notamment à travers l'insertion d'une clause d'incontestabilité530, particulièrement répandue en matière d'assurance sur la vie. Par une telle stipulation, l'assureur s'engage à ne pas remettre en cause la validité du contrat ou l'étendue de la garantie, après l'écoulement d'un certain délai suivant sa formation. Toutefois, la validité de cette clause demeure limitée par les exigences de l'ordre public : elle ne saurait couvrir les hypothèses de dol ou de fraude, en vertu du principe prohibant toute exonération anticipée de responsabilité pour faute intentionnelle. En droit marocain, si une telle clause peut valablement écarter l'application de la réduction proportionnelle de l'indemnité, elle ne peut, en revanche, faire obstacle à la nullité fondée sur la mauvaise foi de l'assuré.

En second lieu, la renonciation peut intervenir postérieurement à la découverte de l'irrégularité. Elle constitue alors l'abandon d'un droit acquis, ce qui la rend, en principe, valable dès lors qu'elle tend à améliorer la situation de l'assuré. Une telle renonciation suppose toutefois la réunion de deux conditions essentielles : d'une part, la connaissance par l'assureur des circonstances omises ou inexactement déclarées ; d'autre part, la manifestation non équivoque de sa volonté de renoncer à se prévaloir des sanctions. Cette volonté peut résulter tant d'une déclaration expresse que de comportements non équivoques, tels que la conclusion du contrat en connaissance du vice, la perception des primes sans réserve après découverte de l'irrégularité, ou encore la participation à l'expertise ou la direction du procès après la survenance du sinistre.

Il convient de préciser que certains comportements ne sauraient être assimilés à une renonciation, notamment la résiliation du contrat ou le paiement d'indemnités au titre de sinistres distincts. Enfin, la détermination de l'existence d'une renonciation relève, en pratique, du pouvoir souverain d'appréciation des juges du fond, en fonction des circonstances propres à chaque espèce.

2. Les moyens de défense issus du droit commun

Outre la renonciation de l'assureur, l'assuré peut faire échec aux sanctions attachées à l'inexactitude de la déclaration du risque en mobilisant un ensemble de moyens de défense relevant du droit commun des obligations, lesquels traduisent l'application des principes généraux du droit contractuel au domaine assurantiel.

En premier lieu, la force majeure et le cas fortuit constituent des causes d'exonération permettant de neutraliser les effets du manquement déclaratif. Lorsque l'assuré établit qu'un événement présentant les caractères d'extériorité, d'imprévisibilité et d'irrésistibilité l'a empêché de procéder à la déclaration dans les délais légaux ou contractuels, l'application des sanctions prévues par les articles 30 et 31 de la loi 17-99 se trouve écartée. Cette solution s'inscrit dans le droit commun des obligations, tel qu'illustré par les dispositions du Code des obligations et des contrats relatives à l'impossibilité d'exécution.

En deuxième lieu, la rétractation spontanée de l'assuré, ou régularisation volontaire de la déclaration, constitue un mécanisme d'atténuation particulièrement significatif. Elle suppose que l'assuré, avant la réalisation du sinistre, corrige de sa propre initiative les omissions ou inexactitudes initialement commises. Une telle démarche est analysée comme un élément de purge du vice initial, en ce qu'elle traduit une absence ou une disparition de la mauvaise foi, permettant ainsi de préserver l'équilibre contractuel et d'écarter l'application des sanctions les plus sévères, notamment la nullité.

En troisième lieu, la prescription biennale des actions dérivant du contrat d'assurance constitue un moyen de défense d'une efficacité déterminante. Conformément au régime juridique de la prescription en matière d'assurance, le délai ne commence à courir, en cas d'omission ou de déclaration inexacte, qu'à compter du jour où l'assureur a eu connaissance de l'irrégularité. Ce report du point de départ du délai repose sur le principe classique selon lequel la prescription ne court pas contre celui qui est dans l'impossibilité d'agir (*contra non valentem agere non currit praescriptio*)531. Dès lors, une fois

530 B. BEIGNIER et S. BEN HADJ YAHIA, *Droit des assurances*, *op.cit.*, p. 224.

531 M. PICARD et A. BESSON, *Les assurances terrestres en droit français, t. I, Le contrat d'assurance*, LGDJ, 1982, pp. 248-249. Cité par L. BELLOUCH, *La déclaration du risque, à la lumière du droit des assurances et du droit comparé*, *op. cit.*, p. 204.

le délai expiré, l'assuré ou le bénéficiaire est fondé à opposer la prescription afin de faire obstacle à toute action en sanction engagée par l'assureur.

Ainsi, ces mécanismes de droit commun, bien que non spécifiques au droit des assurances, jouent un rôle essentiel dans la modulation de la rigueur des sanctions, en assurant un équilibre entre la protection de l'assureur et la sauvegarde des intérêts de l'assuré.

B. Les mécanismes propres au droit des assurances

Le droit des assurances aménage des mécanismes correctifs spécifiques afin d'atténuer la rigueur des sanctions liées à l'inexécution de l'obligation déclarative. Fondés sur des exigences de bonne foi et de réalisme contractuel, ces mécanismes permettent notamment d'écarter la sanction lorsque l'assureur avait connaissance des éléments non déclarés ou lorsque cette connaissance lui est imputable par l'intermédiaire de ses représentants ou auxiliaires.

1. La connaissance par l'assureur des circonstances non déclarées ou inexactement déclarées

L'assuré est en mesure de neutraliser les sanctions attachées à l'inexécution ou à l'exécution imparfaite de son obligation déclarative lorsqu'il établit que l'assureur avait, lors de la formation du contrat, une connaissance effective des éléments omis ou inexacts.

En effet, il est de principe constant que nul ne peut se prévaloir d'une irrégularité dont il avait connaissance ou qu'il ne pouvait ignorer sans faire preuve de négligence. Appliqué au droit des assurances, ce principe commande de considérer que l'assureur ne saurait utilement invoquer une réticence ou une fausse déclaration dès lors que les éléments litigieux entraient déjà dans son champ de connaissance au moment de la souscription. Cette connaissance, qui fait obstacle à l'application des sanctions telles que la nullité ou la réduction proportionnelle de l'indemnité, peut résulter de diverses sources : informations précontractuelles versées au dossier de souscription, déclarations orales ou écrites recueillies lors de la phase d'instruction du risque, ou encore constats opérés par les représentants de la compagnie lors de l'évaluation du risque.

Toutefois, la question de l'imputabilité de cette connaissance demeure délicate, notamment lorsque l'information transite par des intermédiaires ou des auxiliaires de l'assureur, ce qui conduit à une analyse différenciée selon leur statut juridique.

2. L'imputabilité à l'assureur de la connaissance de ses auxiliaires et intermédiaires (cas du médecin examinateur en assurances de personnes)

L'appréciation de la connaissance juridiquement imputable à l'assureur suppose une analyse différenciée fondée sur la qualité de l'intervenant ayant eu accès à l'information et dont l'intervention joue un rôle déterminant dans la formation de l'opinion du risque.

S'agissant, à titre illustratif, du médecin expert ou examinateur intervenant dans le cadre des assurances de personnes, sa qualification juridique a donné lieu à une controverse doctrinale et jurisprudentielle particulièrement nourrie. Une première orientation, issue notamment de la jurisprudence française classique (Seine, 12 mars 1892 ; Paris, 1er janvier 1894), procède à son assimilation au mandataire de l'assureur. Dans cette perspective organique, le médecin est investi d'une fonction d'appréciation directe du risque, de sorte que ses constatations engagent la compagnie d'assurance. Il en résulte que l'assureur est réputé avoir connaissance de l'état de santé de l'assuré tel qu'il ressort des investigations médicales, et supporte corrélativement les conséquences des insuffisances, négligences ou erreurs entachant cet examen, sur le fondement de la responsabilité du commettant du fait de son préposé. Une partie significative de la doctrine consacre cette analyse en qualifiant le médecin d'« *organe de perception* » de l'assureur, lequel est ainsi censé connaître non seulement les éléments effectivement constatés, mais également ceux qui auraient dû l'être à l'issue d'un examen conduit avec une diligence normale.532

Dans le prolongement de cette approche, une doctrine contemporaine, y compris en droit comparé, admet que, dès lors que le médecin participe au processus de sélection du risque, la connaissance qu'il

532 Cité par L. BELLOUCH, *La déclaration du risque, à la lumière du droit des assurances et du droit comparé*, *op.cit.*, pp. 213-215. (Ouvrage en langue arabe : التصريح بالخطر في ضوء مدونة التأمينات والقانون المقارن).

acquiert des éléments médicaux pertinents doit être imputée à l'assureur, en particulier lorsque ces informations ont été effectivement transmises ou pouvaient raisonnablement l'être.

Toutefois, une orientation concurrente, aujourd'hui largement dominante, tend à restreindre la portée de cette assimilation. Le médecin examinateur y est appréhendé comme un simple auxiliaire technique, chargé d'éclairer l'assureur sans se substituer à l'obligation déclarative autonome pesant sur l'assuré. Dans cette configuration, les carences de l'examen médical demeurent sans incidence sur la validité de la déclaration du risque : l'assuré ne saurait se prévaloir des insuffisances du praticien pour échapper aux sanctions de la réticence ou de la fausse déclaration. La jurisprudence refuse ainsi de faire jouer, de manière automatique, la responsabilité de l'assureur au titre des défaillances du médecin533.

Cela étant, l'examen médical conserve une portée probatoire substantielle. Il peut être utilement invoqué par le bénéficiaire afin d'établir l'absence de pathologie au moment de la formation du contrat, ou encore pour démontrer que certaines informations relatives à l'état de santé ont été révélées lors de l'examen et, partant, portées à la connaissance de l'assureur. Dans cette dernière hypothèse, l'obstacle à la mise en œuvre des sanctions ne réside pas tant dans la connaissance du médecin en tant que telle que dans celle, juridiquement imputable, de l'assureur lui-même.

Par ailleurs, une partie de la doctrine souligne que, eu égard aux moyens techniques dont disposent les compagnies d'assurance et au développement des sciences médicales, l'appréciation du risque ne saurait reposer exclusivement sur les déclarations du proposant, l'examen médical étant de nature à fournir une connaissance approfondie et objectivée de son état de santé. Dans le même ordre d'idées, la pratique contractuelle révèle l'insertion de clauses dites d'incontestabilité, par lesquelles l'assureur renonce, à l'expiration d'un certain délai, à se prévaloir de la nullité fondée sur des déclarations inexactes ou incomplètes, traduisant ainsi une forme de stabilisation du lien contractuel.

Conclusion

À l'image de l'eau dans le récit introductif, la déclaration du risque apparaît, à première vue, comme une donnée évidente du contrat d'assurance, si familière qu'elle en devient presque invisible. Pourtant, l'analyse révèle qu'elle constitue bien plus qu'une simple formalité déclarative : elle est l'un des fondements essentiels de la relation assurantielle. En permettant à l'assureur d'apprécier la nature et l'intensité du risque, de déterminer l'opportunité de sa couverture et d'en fixer le coût, elle garantit l'équilibre technique et économique du contrat ainsi que le respect du principe cardinal de proportionnalité entre la prime et le risque. Le droit marocain des assurances consacre, à cet égard, un régime juridique à la fois rigoureux et nuancé : rigoureux en ce qu'il sanctionne sévèrement l'inexactitude ou l'omission déclarative, notamment par la nullité du contrat ou la réduction proportionnelle de l'indemnité ; nuancé en ce qu'il module ces sanctions selon la bonne ou la mauvaise foi de l'assuré, le moment de la découverte de l'irrégularité et les circonstances propres à chaque espèce.

Toutefois, au-delà de cette logique sanctionnatrice, le droit des assurances tend vers une approche plus équilibrée et pragmatique grâce aux mécanismes d'atténuation issus tant du droit commun que des règles spécifiques de la matière. La renonciation de l'assureur, la connaissance préalable des circonstances non déclarées, la rectification volontaire des omissions ou encore la prescription participent à cette recherche d'équilibre. Ainsi, loin d'être un simple acte d'information, la déclaration du risque demeure l'expression la plus significative de la loyauté contractuelle534 en matière d'assurance : invisible lorsqu'elle est correctement exécutée, mais décisive dès qu'elle fait défaut, elle demeure le socle de la confiance nécessaire à la formation, à l'exécution et à la stabilité du contrat d'assurance.

533 *Ibid*.
534 V. aussi V. GRÉGOIRE, « L'idéologie du risque : l'État et l'assurance », *Association paroles*, 2009, pp. 59-67.

Bibliographie

- **Ouvrages en langue française**

BEIGNIER B. et BEN HADJ YAHIA S., *Droit des assurances*, LGDJ, 4e éd., 2021.
CHAGNY M., et PERDRIX L., *Droit des assurances*, 4e éd., LGDJ, 2018.
DELEBECQUE Ph. et PANSIER F.-J., *Droit des obligations, 1. Contrat et quasi-contrat*, 5e éd., Litec, 2010.
PONGE J.-Cl., *Les sanctions en droit des assurances*, L'Harmattan, 2010.
PICARD M. et BESSON A., *Les assurances terrestres en droit français*, t. I, *Le contrat d'assurance*, LGDJ, 1982.

- **Ouvrages en langue arabe**

BELLOUCH L., *La déclaration du risque, à la lumière du droit des assurances et du droit comparé*, Série des publications du Centre Souss Massa des études juridiques et judiciaires contemporaines, 2025. (*التصريح بالخطر في ضوء مدونة التأمينات والقانون المقارن*).

- **Cours universitaires**

BESSON A., Cours de droit des assurances, Cours de droit, 1967-1968.
HATIMY F., *Cours de droit des assurances*, FSJES Casablanca, 2016- 2017.

- **Articles scientifiques**

BERGERON J.-G., « Les problèmes de preuve en droit des assurances », *Revue de droit de l'Université de Sherbrooke*, vol. 22, n° 2, 1992, pp. 411-443.
COLLE P., « La déclaration du risque lors de la souscription et en cours d'exécution du contrat d'assurance », *in DUBUISSON, B. et JADOUL, P. (dir.), La loi du 25 juin 1992 sur le contrat d'assurance terrestre. Dix années d'application*, Bruylant, 2003, pp. 55-74.
COULIBALY B. et PAHLAVAN F., « Développement et validation d'un questionnaire de la prise de décision dans le champ d'assurance », *Assurances et gestion des risques*, vol. 88, n° 1-2, 2021, pp. 91-114.
EL KAKI F.-Z., « La mauvaise foi de l'assuré dans la déclaration initiale du risque », *International Journal of Economic Studies and Management*, vol. 3, n° 2, 2023, pp. 682-695.
LABORDE J.-P., « La notion de risque en droit des assurances et en droit de la sécurité sociale », *Études offertes à Hubert Groutel, Responsabilité civile et assurances, Lexis Nexis Litec*, 2006, pp.237-245.
RUBINFELD P., « L'aggravation du risque assuré : obligations respectives du preneur et de l'agent d'assurance », *Forum de l'Assurance*, 2009, pp. 15-21.

- **Lois**

Loi 17-99 formant code marocain des assurances.
Code français des assurances

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

Le développement territorial sous le prisme de la régionalisation avancée : entre réformes institutionnelles et dynamiques locales

Territorial Development under the Prism of Advanced Regionalization: Institutional Reforms and Local Dynamics

Widad KIRAMI

École Doctorale, GRDT-INAU, Rabat-Maroc

Résumé

Le développement territorial constitue aujourd'hui un enjeu majeur dans la construction d'un modèle de gouvernance adapté aux réalités locales et aux aspirations nationales. La régionalisation avancée, en tant que réforme structurante, s'inscrit dans une logique de décentralisation visant à renforcer l'autonomie des régions et à promouvoir une meilleure répartition des ressources. Elle ouvre la voie à une redéfinition des rapports entre l'État et les territoires, en plaçant les collectivités régionales au cœur des dynamiques de planification et de mise en œuvre des politiques publiques.

Cette approche met en évidence la tension entre les réformes institutionnelles, portées par un cadre juridique et organisationnel, et les dynamiques locales, marquées par la diversité des contextes socio-économiques et culturels. L'analyse souligne que la réussite de ce processus dépend de la capacité à articuler ces deux dimensions : d'une part, la consolidation d'un cadre institutionnel garantissant l'équité et la cohésion nationale ; d'autre part, la valorisation des initiatives locales qui traduisent les spécificités et les besoins propres à chaque territoire.

En ce sens, cet article interroge la manière dont la régionalisation avancée peut devenir un véritable levier de cohésion, tout en révélant les limites et les défis liés à son application.

Mots-clés

Régionalisation avancée, développement territorial, gouvernance décentralisée, dynamiques locales, cohésion sociale.

Abstract

Territorial development today represents a major challenge in building a governance model adapted to local realities and national aspirations. Advanced regionalization, as a structuring reform, is part of a decentralization process aimed at strengthening the autonomy of regions and promoting a fairer distribution of resources. It paves the way for a redefinition of the relationship between the State and the territories, placing regional authorities at the center of planning dynamics and the implementation of public policies.

This approach highlights the tension between institutional reforms, supported by a legal and organizational framework, and local dynamics, shaped by the diversity of socio-economic and cultural contexts. The analysis emphasizes that the success of this process depends on the ability to articulate these two dimensions: on the one hand, the consolidation of an institutional framework that guarantees equity and national cohesion; on the other hand, the valorization of local initiatives that reflect the specificities and needs of each territory.

In this sense, this article questions how advanced regionalization can become a genuine lever of cohesion, while also revealing the limits and challenges associated with its implementation.

Keywords

Advanced regionalization, territorial development, decentralized governance, local dynamics, social cohesion.

Introduction

Le développement territorial s'impose aujourd'hui comme une dimension essentielle dans la réflexion sur la modernisation de l'État et l'adaptation des politiques publiques aux réalités locales. Dans le contexte marocain, la régionalisation avancée constitue une réforme structurante qui vise à renforcer l'autonomie des régions, à améliorer la répartition des ressources et à rapprocher la prise de décision des citoyens. Elle traduit une volonté de dépasser les logiques centralisatrices pour instaurer une organisation plus équilibrée, capable de répondre aux spécificités et aux besoins différenciés des territoires.

Cette dynamique met en lumière une articulation complexe entre un cadre institutionnel en construction et des réalités locales marquées par la diversité socio-économique et culturelle. La question centrale réside dans la capacité de cette réforme à réduire les disparités régionales, à favoriser la cohésion sociale et à instaurer un développement inclusif.

Dans cette perspective, l'article s'articule autour de deux axes complémentaires : d'une part, l'examen du cadre institutionnel de la régionalisation avancée et de ses mécanismes de mise en œuvre ; d'autre part, l'analyse des dynamiques locales et des défis qu'elles posent en matière de développement territorial. L'enjeu est de comprendre dans quelle mesure la régionalisation avancée, en articulant réformes institutionnelles et dynamiques locales, peut constituer un levier efficace de développement territorial et de réduction des disparités régionales au Maroc.

I. Fondements institutionnels et cadres juridiques de la régionalisation avancée :

L'étude du développement territorial s'inscrit dans un cadre institutionnel qui en définit les orientations et les instruments. La régionalisation avancée, conçue comme une réforme structurante, établit les bases d'une nouvelle organisation territoriale et redéfinit les rapports entre l'État et les régions. Elle repose sur des principes juridiques et politiques destinés à renforcer l'autonomie régionale, tout en assurant l'équité et la cohésion nationale. Comme l'a affirmé Sa Majesté le Roi Mohammed VI : *« La régionalisation avancée constitue un chantier structurant pour la consolidation de la démocratie et le développement intégré »535*.

1. Les fondements juridiques et politiques de la réforme

La régionalisation avancée s'inscrit dans une trajectoire historique où l'État marocain a progressivement valorisé l'échelle régionale comme niveau pertinent de planification et de mise en œuvre des politiques publiques. Elle traduit une volonté politique affirmée de moderniser l'organisation territoriale et de renforcer l'autonomie des régions, tout en préservant l'unité nationale. Cette orientation a été consacrée par la Constitution de 2011, qui a introduit un cadre normatif inédit en matière de décentralisation et de participation citoyenne536.

Sur le plan juridique, la régionalisation avancée reconnaît la région comme une collectivité territoriale dotée de la personnalité morale et de l'autonomie financière537. Ce statut lui confère des compétences élargies dans des domaines stratégiques tels que le développement économique, social et culturel. L'objectif est de permettre aux régions de concevoir et de mettre en œuvre des projets adaptés à leurs spécificités, tout en bénéficiant de l'appui institutionnel de l'État.

Sur le plan politique, cette réforme vise à rapprocher la décision publique des citoyens et à renforcer la légitimité des institutions locales538. Elle s'inscrit dans une logique de démocratisation de l'action territoriale, en favorisant la participation des acteurs locaux et en instaurant de nouveaux mécanismes

535 Message royal de Sa Majesté le Roi Mohammed VI adressé aux participants aux 2èmes Assises nationales de la régionalisation avancée, Tanger, 20 décembre 2024. Lecture donnée par le ministre de l'Intérieur Abdelouafi Laftit.
536 Constitution du Royaume du Maroc. (2011). Titre IX relatif aux collectivités territoriales. Rabat.
537 Loi organique n°111 14 relative aux régions. (2015). Bulletin officiel du Royaume du Maroc.
538 Discours royal du 9 mars 2011, annonçant la réforme constitutionnelle et la mise en place de la régionalisation avancée, Rabat.

de concertation. La régionalisation avancée apparaît ainsi comme un instrument de redistribution des pouvoirs, mais aussi comme un levier de cohésion sociale et territoriale.
En somme, les fondements juridiques et politiques de la régionalisation avancée traduisent une double ambition : d'une part, consolider l'État dans son rôle de garant de l'unité nationale ; d'autre part, ouvrir la voie à une territorialisation effective des politiques publiques. Cette double orientation peut être représentée de manière synthétique par le schéma suivant :
Figure 1. La double ambition de la régionalisation avancée

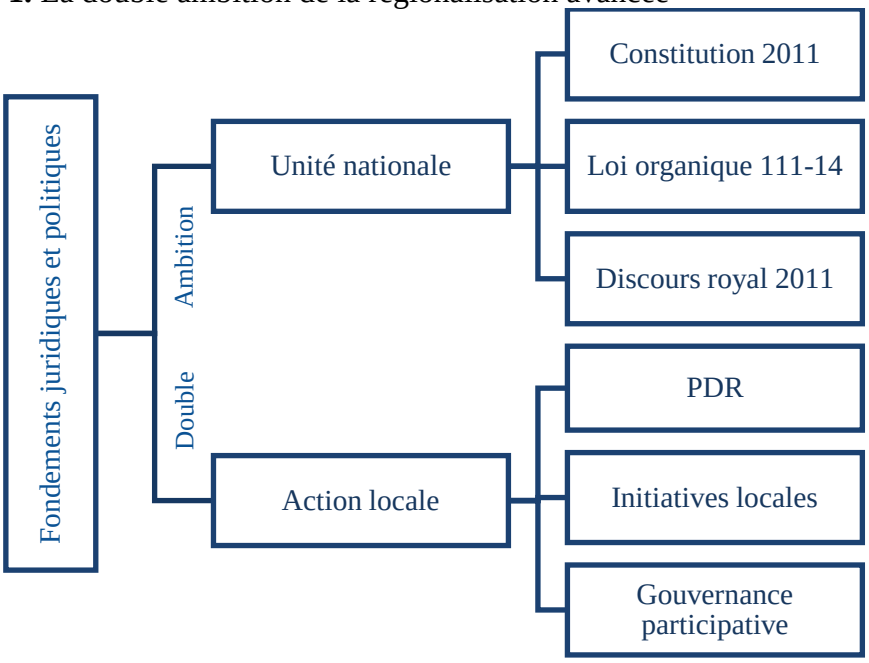

2. Les mécanismes de mise en œuvre : découpage territorial et dynamiques des compétences régionales
La mise en œuvre de la régionalisation avancée repose sur des mécanismes institutionnels qui traduisent concrètement les principes de la réforme. Deux dimensions apparaissent essentielles : d'une part, le nouveau découpage territorial, qui définit l'architecture institutionnelle et cherche à assurer la cohérence des espaces régionaux ; d'autre part, les dynamiques liées au transfert et à l'exercice des compétences régionales, qui conditionnent l'efficacité et la portée de l'action publique à l'échelle locale.
2.1. Le nouveau découpage régional : architecture institutionnelle et cohérence territoriale
Le nouveau découpage régional adopté dans le cadre de la régionalisation avancée constitue l'un des piliers de la réforme territoriale au Maroc. Il vise à instaurer une organisation institutionnelle plus équilibrée, en tenant compte des réalités géographiques, économiques et sociales des différentes régions. Ce découpage repose sur une logique de rationalisation qui cherche à réduire les disparités et à renforcer la cohérence des espaces régionaux, afin de favoriser une meilleure planification et une gestion plus efficace des politiques publiques539.
Sur le plan institutionnel, la création de douze régions traduit une volonté de simplification et de clarification des structures territoriales. Chaque région est dotée d'un conseil élu, investi de compétences élargies, et d'un exécutif régional chargé de mettre en œuvre les décisions. Cette architecture institutionnelle consacre la région comme un acteur central de la gouvernance territoriale, en lui conférant une légitimité démocratique et une capacité d'action renforcée540.
Carte 1. Le nouveau découpage régional

539 El Azzouzi, M. (2017). La régionalisation avancée au Maroc : enjeux et perspectives. Rabat : Éditions du CNDH.
540 Ibid

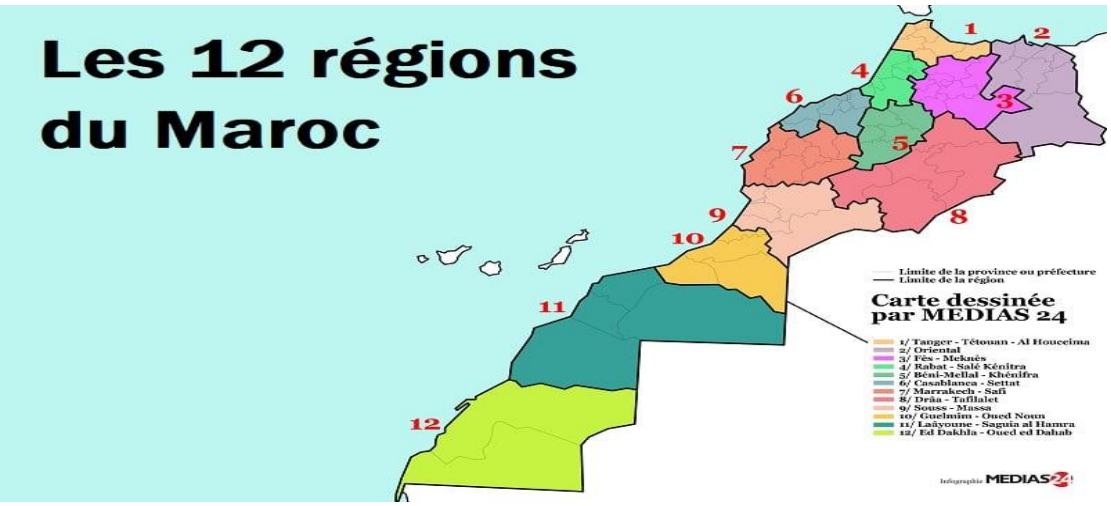

La cohérence territoriale, quant à elle, se manifeste par la recherche d'un équilibre entre les potentialités locales et les besoins de développement. Le découpage a été conçu pour regrouper des espaces présentant une complémentarité économique et sociale, tout en respectant les spécificités culturelles et historiques. L'objectif est de créer des entités régionales capables de porter des projets structurants et de mobiliser les ressources nécessaires à leur réalisation541.

Ainsi, le nouveau découpage régional apparaît comme un instrument de modernisation de l'organisation territoriale, mais aussi comme un levier de cohésion nationale. Il permet de dépasser les logiques fragmentées du passé et d'ouvrir la voie à une territorialisation plus efficace des politiques publiques, en articulant proximité, représentativité et efficacité institutionnelle542.

2.2. Dynamiques des compétences régionales : transfert et défis de leur exercice

La loi organique relative aux régions définit un ensemble de compétences structurées en trois catégories : propres, partagées et transférées543 :

- Les compétences propres concernent des domaines stratégiques tels que l'aménagement du territoire, le développement économique et social, ou encore la formation professionnelle. Elles confèrent aux régions une capacité d'initiative directe dans la conception et la mise en œuvre de projets adaptés à leurs spécificités.
- Les compétences partagées impliquent une collaboration entre l'État et les régions, notamment dans des secteurs où la coordination nationale demeure indispensable, comme l'éducation ou la santé544.
- Enfin, les compétences transférées traduisent une délégation progressive de responsabilités, permettant aux régions de renforcer leur rôle dans la gouvernance territoriale.

Cependant, l'exercice effectif de ces compétences se heurte à plusieurs défis. Sur le plan institutionnel et financier, les capacités des régions restent inégales, ce qui limite leur aptitude à mettre en œuvre des projets ambitieux et à assurer une gestion efficace des ressources545. La disparité des moyens humains et matériels accentue ces difficultés, en particulier dans les régions moins dotées en infrastructures. Sur le plan organisationnel, la coordination entre les différents niveaux de décision demeure complexe, en raison de chevauchements de compétences et de résistances bureaucratiques546. Ces obstacles révèlent que la réussite de la régionalisation avancée dépend autant

541 Bencheikh, A. (2019). Développement territorial et gouvernance régionale au Maroc. Casablanca : L'Harmattan.
542 Ministère de l'Intérieur. (2015). Rapport sur le nouveau découpage régional. Rabat : Direction générale des collectivités locales.
543 Loi organique n°111 14, op.cit.
544 El Azzouzi, op.cit.
545 Bencheikh, op.cit.
546 Ministère de l'Intérieur. (2015). Rapport sur la mise en œuvre des compétences régionales. Rabat : Direction générale des collectivités locales.

de la volonté politique que du renforcement des capacités locales et de l'instauration de mécanismes de gouvernance adaptés.

Ainsi, les dynamiques des compétences régionales illustrent à la fois le potentiel transformateur de la réforme et les limites pratiques de sa mise en œuvre. Elles mettent en évidence la nécessité d'un accompagnement institutionnel et financier soutenu, afin que les régions puissent pleinement assumer leur rôle dans le développement territorial et contribuer à la réduction des disparités régionales547.

II. Les dynamiques locales face aux enjeux du développement territorial

Au-delà du cadre institutionnel, la régionalisation avancée trouve sa véritable portée dans son interaction avec les réalités locales. Les territoires marocains se distinguent par une diversité socio-économique et culturelle qui conditionne directement l'application des réformes et leur efficacité. Cette diversité se traduit par des disparités régionales persistantes, mais aussi par des initiatives locales porteuses d'innovation et de transformation.

L'analyse s'articule autour de deux axes complémentaires : d'un côté, l'examen de la diversité socio-économique et des disparités régionales, qui mettent en évidence les inégalités de développement et les défis de cohésion territoriale ; de l'autre, l'étude des initiatives régionales et des enjeux de développement, qui illustrent la capacité des territoires à proposer des réponses adaptées et à expérimenter de nouvelles formes de gouvernance.

1. Diversité socio-économique et disparités régionales

La régionalisation avancée se déploie dans un contexte marqué par une forte hétérogénéité des territoires marocains. Les régions présentent des profils socio-économiques contrastés, liés à des facteurs historiques, géographiques et culturels. Certaines disposent d'un tissu économique dynamique, porté par l'industrie, le tourisme ou l'agriculture moderne, tandis que d'autres restent fragilisées par la pauvreté, le chômage et un accès limité aux infrastructures de base548.

Cette diversité se traduit par des disparités régionales persistantes, notamment en matière de revenus, de services sociaux et d'opportunités économiques549. Les écarts entre zones urbaines et rurales accentuent ces inégalités, en particulier dans l'accès à l'éducation, à la santé et aux équipements collectifs550. Ces contrastes posent un défi majeur : comment assurer une régionalisation qui ne reproduit pas les déséquilibres existants, mais qui contribue à les réduire ?

L'analyse montre que la régionalisation avancée peut constituer un levier de correction, à condition que les politiques publiques soient adaptées aux spécificités locales. La reconnaissance de la diversité territoriale doit s'accompagner d'une redistribution équitable des ressources et d'un soutien différencié aux régions les plus vulnérables551. Sans cela, le risque est de voir la réforme accentuer les fractures territoriales au lieu de les atténuer.

Ainsi, la diversité socio-économique et les disparités régionales ne représentent pas seulement un constat, mais un enjeu central pour la réussite du développement territorial. Elles invitent à repenser les mécanismes de solidarité nationale et à renforcer la capacité des régions à concevoir des stratégies inclusives552.

2. Initiatives régionales et enjeux de développement

La mise en œuvre de la régionalisation avancée ne se limite pas au cadre institutionnel ; elle se traduit également par des initiatives portées par les territoires eux-mêmes. Ces initiatives reflètent la capacité des régions à expérimenter de nouvelles approches de gouvernance et à proposer des solutions adaptées à leurs spécificités. Elles constituent ainsi des vecteurs d'innovation territoriale, en favorisant la créativité locale et l'implication des acteurs régionaux.

547 Berriane, M. (2020). Régionalisation et disparités territoriales au Maroc. Revue marocaine de science politique, 12(2), 45 67.
548 Haut-Commissariat au Plan. (2019). Rapport sur les disparités régionales au Maroc. Rabat.
549 Banque mondiale. (2021). Diagnostic systématique du pays - Maroc. Washington, DC.
550 OCDE. (2020). Études territoriales : Maroc. Paris : OCDE.
551 Conseil économique, social et environnemental (CESE). (2018). Avis sur la régionalisation avancée et la cohésion territoriale. Rabat
552 Ministère de l'Intérieur. (2022). Rapport sur la mise en œuvre de la régionalisation avancée. Rabat.

Cependant, ces dynamiques s'accompagnent de défis majeurs liés aux disparités socio-économiques, aux contraintes financières et aux limites institutionnelles. L'analyse des enjeux et des défis du développement territorial permet de mettre en lumière les conditions nécessaires pour que ces initiatives contribuent réellement à la cohésion nationale et à la réduction des inégalités.

2.1. Les initiatives régionales comme vecteurs d'innovation territoriale

Dans plusieurs régions marocaines, des projets structurants ont été initiés afin de dynamiser l'économie locale et d'améliorer les conditions de vie des populations. Ces initiatives couvrent des domaines variés tels que l'agriculture solidaire, le tourisme responsable, l'économie sociale et solidaire, ou encore la valorisation des ressources naturelles553. Elles traduisent une volonté de mobiliser les potentialités locales et de renforcer l'attractivité des territoires, en s'appuyant sur les spécificités culturelles et économiques propres à chaque région.

Ces expériences illustrent la capacité de la régionalisation avancée à favoriser l'émergence de solutions innovantes, adaptées aux réalités locales. Elles contribuent à renforcer la participation des acteurs territoriaux (élus, société civile et secteur privé) et à instaurer une dynamique de co-construction des politiques publiques. L'innovation territoriale se manifeste notamment par la mise en place de partenariats public-privé, la création de pôles de compétitivité régionaux, ou encore le développement de projets intégrés dans les secteurs de l'énergie renouvelable et de l'économie circulaire.

Toutefois, l'impact de ces initiatives demeure conditionné par plusieurs facteurs. La mobilisation de financements suffisants, la disponibilité de ressources humaines qualifiées et la coordination efficace avec l'État554constituent des éléments déterminants pour assurer leur pérennité555. De plus, la capacité des régions à diffuser les bonnes pratiques et à mutualiser les expériences réussies représente un enjeu majeur pour renforcer l'innovation territoriale à l'échelle nationale.

De surcroît, les initiatives régionales apparaissent comme des laboratoires d'expérimentation et des vecteurs d'innovation, capables de transformer les dynamiques locales en leviers de développement. Elles démontrent que la régionalisation avancée ne se limite pas à une réforme institutionnelle, mais qu'elle peut devenir un moteur de créativité et de modernisation des territoires.

2.2. Les enjeux et défis du développement territorial

Le processus de régionalisation avancée s'accompagne de nombreux enjeux qui conditionnent la réussite du développement territorial. Parmi les plus importants figure la nécessité de réduire les disparités régionales et de promouvoir une croissance équilibrée entre les territoires. Les écarts persistants en matière d'infrastructures, de services sociaux et d'opportunités économiques constituent un défi majeur pour la cohésion nationale556.

Un autre enjeu réside dans la capacité des régions à mobiliser des ressources financières et humaines suffisantes pour mettre en œuvre leurs compétences. Le financement des projets structurants, la formation des cadres locaux et la mise en place de mécanismes de gouvernance efficaces sont autant de conditions indispensables pour assurer la durabilité des initiatives régionales557.

La participation citoyenne et l'implication des acteurs locaux représentent également un défi central. La régionalisation avancée ne peut atteindre ses objectifs sans une véritable dynamique de concertation et de co-construction des politiques publiques. Le renforcement de la transparence, de la redevabilité et de la confiance entre institutions et citoyens apparaît comme une exigence incontournable.

Enfin, la coordination entre l'État et les régions demeure un enjeu stratégique. La clarification des compétences, la réduction des chevauchements institutionnels et l'instauration de mécanismes de

553 CESE. (2019). Avis sur les initiatives régionales et l'économie sociale. Rabat.
554 Banque mondiale. (2021). Rapport sur le financement des collectivités territoriales au Maroc. Washington, DC.
555 Ministère de l'Intérieur. (2018). Rapport sur les initiatives régionales et les projets structurants. Rabat : Direction générale des collectivités locales.
556 Berriane, op.cit.
557 Bencheikh, op.cit.

coopération interrégionale sont nécessaires pour éviter les blocages bureaucratiques et garantir l'efficacité de l'action publique.

Ainsi, les défis du développement territorial traduisent la complexité d'un processus qui vise à concilier autonomie régionale et cohésion nationale. Leur prise en compte conditionne la capacité de la régionalisation avancée à devenir un véritable levier de transformation et de modernisation des territoires558.

Discussion

La régionalisation avancée, consacrée par la Constitution de 2011 et précisée par les lois organiques, ouvre un champ de réflexion sur la manière dont l'État et les collectivités territoriales partagent les responsabilités en matière de développement. Le Titre IX de la Constitution reconnaît la région comme une collectivité territoriale dotée de la personnalité morale et de l'autonomie financière, et lui confère un rôle central dans la planification et la mise en œuvre des politiques publiques559. Cette reconnaissance marque une rupture avec les modèles antérieurs dominés par la centralisation.

La loi organique n°111-14 relative aux régions définit les compétences propres, partagées et transférées, et précise les mécanismes de coordination entre l'État et les conseils régionaux560. Elle introduit également des instruments de planification tels que le Plan de développement régional (PDR), conçu pour s'articuler avec les stratégies nationales561. Ces dispositifs traduisent une volonté de territorialiser l'action publique, mais révèlent aussi des tensions liées à la capacité réelle des régions à exercer leurs nouvelles attributions.

Sur le plan pratique, plusieurs rapports officiels soulignent que la mise en œuvre de la régionalisation avancée se heurte à des obstacles financiers et institutionnels. La Cour des Comptes a relevé que certaines régions peinent à mobiliser les ressources nécessaires pour concrétiser leurs projets562. De son côté, le Conseil économique, social et environnemental (CESE) insiste sur l'importance de renforcer la solidarité interrégionale afin d'éviter que les disparités socio-économiques ne s'accentuent563.

En effet, la discussion met en évidence une double réalité : d'un côté, un cadre juridique et politique ambitieux qui consacre l'autonomie régionale ; de l'autre, des défis persistants qui interrogent la capacité des régions à traduire cette autonomie en initiatives durables et inclusives. La régionalisation avancée apparaît dès lors comme un processus en construction, dont la réussite dépend autant de la consolidation institutionnelle que de l'appropriation locale par les acteurs territoriaux.

Conclusion

L'analyse de la régionalisation avancée à travers ses fondements institutionnels et juridiques (I) et ses dynamiques locales (II) met en évidence une réforme ambitieuse, portée par un cadre constitutionnel et législatif solide, mais confrontée à des réalités territoriales complexes. La Constitution de 2011 et la loi organique n°111-14 consacrent l'autonomie régionale et définissent des mécanismes de planification et de transfert de compétences. Toutefois, leur mise en œuvre révèle des disparités persistantes et des défis liés aux capacités institutionnelles et financières des régions.

La discussion a montré que la réussite de ce processus dépend de l'articulation entre deux dimensions complémentaires : en premier lieu, la consolidation institutionnelle et juridique, garante de l'équité et de la cohésion nationale ; en seconde lieu, la valorisation des dynamiques locales, qui traduisent la diversité socio-économique et culturelle des territoires. Les initiatives régionales, lorsqu'elles sont accompagnées de moyens adéquats et d'une coordination efficace, peuvent devenir des vecteurs d'innovation et de durabilité.

558 El Ghazouani, K. (2021). Régionalisation et innovation territoriale : études de cas marocains. Casablanca : Université Hassan II.
559 Constitution du Royaume du Maroc, 2011, op.cit.
560 Loi organique n°111-14, op.cit.
561 Ministère de l'Intérieur. (2016). Guide pratique des plans de développement régional. Rabat.
562 Cour des Comptes. (2020). Rapport annuel sur la mise en œuvre de la régionalisation avancée. Rabat.
563 CESE, 2018, op.cit.

De ce fait, la régionalisation avancée apparaît comme un chantier en évolution, dont la portée dépasse la simple réorganisation territoriale. Elle interroge la capacité de l'État et des régions à construire ensemble un modèle de développement équilibré, inclusif et durable. Les perspectives de recherche et d'action doivent désormais s'orienter vers l'évaluation des pratiques régionales, le renforcement de la solidarité interrégionale et l'adaptation des politiques publiques aux spécificités locales, afin que la réforme devienne un véritable levier de transformation territoriale.

Références :

- Banque mondiale. (2021). *Diagnostic systématique du pays -Maroc*. Washington, DC : Banque mondiale.
- Banque mondiale. (2021). *Rapport sur le financement des collectivités territoriales au Maroc*. Washington, DC : Banque mondiale.
- Bencheikh, A. (2019). *Développement territorial et gouvernance régionale au Maroc*. Casablanca : L'Harmattan.
- Berriane, M. (2020). *Régionalisation et disparités territoriales au Maroc*. *Revue marocaine de science politique*, 12(2), 45-67.
- Conseil économique, social et environnemental (CESE). (2018). *Avis sur la régionalisation avancée et la cohésion territoriale*. Rabat : CESE.
- Conseil économique, social et environnemental (CESE). (2019). *Avis sur les initiatives régionales et l'économie sociale*. Rabat : CESE.
- Constitution du Royaume du Maroc. (2011). *Titre IX relatif aux collectivités territoriales*. Rabat.
- Cour des Comptes. (2020). *Rapport annuel sur la mise en œuvre de la régionalisation avancée*. Rabat : Cour des Comptes.
- El Azzouzi, M. (2017). *La régionalisation avancée au Maroc : enjeux et perspectives*. Rabat : Éditions du CNDH.
- El Ghazouani, K. (2021). *Régionalisation et innovation territoriale : études de cas marocains*. Casablanca : Université Hassan II.
- Haut-Commissariat au Plan. (2019). *Rapport sur les disparités régionales au Maroc*. Rabat : HCP.
- Loi organique n°111-14 relative aux régions. (2015). *Bulletin officiel du Royaume du Maroc*. Rabat.
- Message Royal de Sa Majesté le Roi Mohammed VI adressé aux participants aux 2èmes Assises nationales de la régionalisation avancée, Tanger, 20 décembre 2024. Lecture donnée par le ministre de l'Intérieur Abdelouafi Laftit.
- Ministère de l'Intérieur. (2015). *Rapport sur le nouveau découpage régional*. Rabat : Direction générale des collectivités locales.
- Ministère de l'Intérieur. (2015). *Rapport sur la mise en œuvre des compétences régionales*. Rabat : Direction générale des collectivités locales.
- Ministère de l'Intérieur. (2016). *Guide pratique des plans de développement régional*. Rabat : Ministère de l'Intérieur.
- Ministère de l'Intérieur. (2018). *Rapport sur les initiatives régionales et les projets structurants*. Rabat : Direction générale des collectivités locales.
- Ministère de l'Intérieur. (2022). *Rapport sur la mise en œuvre de la régionalisation avancée*. Rabat : Ministère de l'Intérieur.
- OCDE. (2020). *Études territoriales : Maroc*. Paris : OCDE.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

Les défis juridiques de la technologie blockchain : chiffrement, horodatage et quête de reconnaissance normative

Legal Challenges of Blockchain Technology: Encryption, Timestamping and the Quest for Legal Recognition

El Imlahi Chair Houda

Doctorante à la FSJES Mohamed V- Agdal

Résumé
La technologie blockchain constitue une innovation disruptive dont l'ambition originelle est d'éliminer les tiers de confiance institutionnels au profit d'un registre distribué sécurisé par la cryptographie. Elle confère à ses enregistrements des propriétés d'immuabilité, de transparence et d'intégrité sans précédent. Ces caractéristiques techniques soulèvent des interrogations juridiques majeures, notamment quant à la reconnaissance de la signature numérique blockchain et de l'horodatage distribué dans les systèmes normatifs contemporains. Le présent article analyse ces défis selon une approche de droit comparé centrée sur le droit marocain et le droit français. L'étude démontre que la reconnaissance juridique effective des mécanismes cryptographiques de la blockchain se heurte à l'absence de certification par un prestataire de services de confiance qualifié, à la pseudonymisation des utilisateurs et à l'inadaptation des cadres normatifs existants à la logique décentralisée.
Mots-clés : blockchain, cryptographie asymétrique, signature électronique, horodatage, force probante, loi 43-20, droit comparé, registre distribué, preuve numérique.

Abstract
Blockchain technology is a disruptive innovation whose original ambition is to eliminate institutional trusted third parties in favor of a distributed ledger secured by cryptography. It endows its records with unprecedented properties of immutability, transparency and integrity. These technical characteristics raise major legal questions, particularly regarding the recognition of blockchain digital signatures and distributed timestamping within contemporary normative systems. This article analyses these challenges through a comparative law approach centered on Moroccan law and French law. The study demonstrates that the effective legal recognition of blockchain's cryptographic mechanisms is impeded by the absence of certification by a qualified trust service provider, the pseudonymization of users, and the inadequacy of existing normative frameworks to the decentralized logic of blockchain.
Keywords: blockchain, asymmetric cryptography, electronic signature, timestamping, probative value, Law 43-20, comparative law, distributed ledger, digital evidence.

Introduction

La technologie blockchain est une technologie disruptive qui se donne pour ambition de supprimer les tiers de confiance564. Elle permet donc l'enregistrement et le stockage des informations sans l'intervention d'un organe central (tiers de confiance habilité), grâce à des échanges pair à pair entre les nœuds, de manière sécurisée grâce à la cryptographie et leur structuration sous forme de blocs liés les uns aux autres par un chaînage cryptographique destiné à rendre immuable le stockage des données. C'est un registre distribué, c'est-à-dire stocké sur un grand nombre d'ordinateurs (des nœuds) et transparent au sens où son contenu est accessible à tout le monde.
Plus simplement, une blockchain constitue une base de données qui contient l'historique de tous les échanges effectués entre ses utilisateurs depuis sa création. Cette base de données est sécurisée et

564 Primavera De Filippi & Aaron Wright, *Blockchain and the Law: The Rule of Code*, Harvard University Press, 2018.

distribuée : elle est partagée par ses différents utilisateurs, sans intermédiaire, ce qui permet à chacun de vérifier la validité de la chaîne565.

Les efforts de définition de la blockchain par plusieurs auteurs s'accordent à la présenter comme une technologie de stockage et de transmission d'informations dans laquelle il y a constitution de registres et leur distribution, sans organe de contrôle, de manière sécurisée566. Le Journal Officiel de la République Française a publié un avis de commission d'enrichissement de la langue française comportant la définition de la chaîne de blocs comme étant « *Mode d'enregistrement de données produites en continu, sous forme de blocs liés les uns aux autres dans l'ordre chronologique de leur validation, chacun des blocs et leur séquence étant protégés contre toute modification* »567. En d'autres termes, il s'agit d'une structure de données qui permet de créer un livre numérique de données (registre) et de le partager dans un réseau568. Ce réseau est constitué d'ordinateurs appelés des nœuds, qui vont alimenter le registre et valider les informations communiquées en les rendant immuables et en leur donnant date certaine, contre une rémunération.

Cette innovation technologique soulève des questions juridiques fondamentales, notamment concernant la valeur probante des enregistrements blockchain et la reconnaissance juridique des mécanismes cryptographiques qui en assurent la sécurité. Le chiffrement asymétrique et l'horodatage distribué, piliers techniques de la blockchain, interpellent directement les catégories classiques du droit de la preuve et du droit des obligations.

Le présent article se propose d'analyser ces défis selon un plan en deux parties. Dans une première partie, nous examinerons les fondements technico-juridiques de la blockchain, en explorant sa genèse philosophique et son architecture cryptographique. Dans une seconde partie, nous analyserons les défis juridiques spécifiques que posent le chiffrement et l'horodatage blockchain, notamment au regard du droit marocain et du droit comparé français.

PARTIE I : Les fondements technico-juridiques de la blockchain

A. Genèse philosophique et idéologique : du mouvement cypherpunk au libertarianisme numérique

Afin de comprendre un phénomène de société, il convient de se référer à la philosophie qui le fonde. La blockchain est la manifestation d'une philosophie libertarienne dont l'idéologie sous-jacente est une société libre et sans contrainte où le rôle de l'État est réduit au minimum.

Les prémices d'une *open source* ont vu le jour grâce au programmeur Richard Stallman qui pensa la notion de logiciel libre et ses possibilités pour les utilisateurs d'utiliser, d'étudier, d'améliorer, de modifier et de redistribuer un code informatique569.

Porté par cet esprit libertarien, un nouveau mouvement appelé *cypherpunks* voit le jour au début des années 90570. Ce mouvement est nourri par l'envie de préserver la vie privée (*privacy*) et l'anonymat à travers la cryptographie. Ils perçoivent l'anonymat comme un outil de protection des libertés individuelles571. Ils sont favorables à l'usage de la cryptographie pour limiter les intrusions de l'État et des sociétés dans la vie privée des individus572. Ce mouvement a mis en place deux manifestes pour défendre son idéologie, « *A Cypherpunk's Manifesto* »573 et « *The Crypto Anarchist Manifesto*

565 Ministère de l'Économie et des Finances (France), « La blockchain », disponible sur economie.gouv.fr.
566 Voir notamment : Gérard Haas & Clément Thibault, « Blockchain : définitions et enjeux », *Revue Banque*, n° 810, 2017 ; Dominique Legeais, *Blockchain et actifs numériques*, LexisNexis, 2019.
567 Journal Officiel de la République Française, Vocabulaire de l'informatique et de l'internet, avis du 23 mai 2017, JORF n°0121 du 23 mai 2017.
568 Don Tapscott & Alex Tapscott, *Blockchain Revolution: How the Technology Behind Bitcoin Is Changing Money, Business, and the World*, Penguin, 2016.
569 Richard Stallman, « The GNU Manifesto », 1985, disponible sur gnu.org.
570 Eric Hughes, « A Cypherpunk's Manifesto », 1993.
571 Timothy C. May, « The Crypto Anarchist Manifesto », 1988.
572 Steven Levy, *Crypto: How the Code Rebels Beat the Government—Saving Privacy in the Digital Age*, Viking, 2001.
573 Eric Hughes, « A Cypherpunk's Manifesto », 1993.

»574. La création de ce mouvement sera suivie par la déclaration d'indépendance du cyberespace « *Libertaria in Cyberspace* »575 en 1996, écrit par John Perry Barlow en réponse à l'adoption de la Loi sur les télécommunications de 1996576. Cette déclaration soutient l'idée qu'aucun gouvernement (ou qu'aucune autre forme de pouvoir) ne peut s'imposer et s'approprier Internet.

Sous l'influence de ces mouvements, plusieurs tentatives de monnaie numérique fondée sur le chiffrement et le hachage ont vu le jour mais ont été vouées à l'échec. L'objectif de ces technologies est de rendre inutile l'intervention d'un tiers de confiance. Parmi ces tentatives, on peut citer *B-money* de Wei Dai en 1998577, *Bit Gold* de Nick Szabo en 1998578, *Hashcash* d'Adam Back en 1997579, et *RPOW* (Reusable Proofs of Work) d'Hal Finney en 2004580.

C'est dans ce contexte idéologique et technique que Satoshi Nakamoto publie en 2008 le *white paper* intitulé « *Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System* »581, proposant une solution technique permettant de réaliser l'ambition cypherpunk d'un système monétaire décentralisé. Le Bitcoin, première application concrète de la technologie blockchain, incarne cette vision d'un système d'échange affranchi du contrôle étatique et des intermédiaires financiers traditionnels582.

Cette genèse philosophique éclaire les choix architecturaux de la blockchain : la décentralisation, la transparence cryptographique, l'immuabilité des enregistrements et l'autonomie des utilisateurs constituent autant de traductions techniques d'une idéologie libertarienne. Comprendre cette dimension idéologique est essentiel pour appréhender les tensions que la blockchain génère avec les systèmes juridiques fondés sur la centralisation de l'autorité et la médiation institutionnelle583.

B. Architecture cryptographique de la blockchain : chiffrement asymétrique, hachage et clés

La sécurité et la fiabilité de la blockchain reposent sur plusieurs mécanismes cryptographiques sophistiqués qui méritent une analyse détaillée, tant pour leur dimension technique que pour leurs implications juridiques.

1. Le chiffrement asymétrique et le système de clés publique/privée

Le chiffrement asymétrique, également appelé cryptographie à clé publique, constitue le fondement de l'identification et de l'authentification dans la blockchain584. Ce système repose sur l'utilisation de deux clés mathématiquement liées mais distinctes : une clé publique et une clé privée585.

La clé publique, comme son nom l'indique, est accessible à tous les utilisateurs du réseau. Elle sert d'identifiant et permet de recevoir des transactions. Elle peut être comparée à un numéro de compte bancaire que l'on peut communiquer librement586. La clé privée, en revanche, doit rester strictement confidentielle. Elle permet à son détenteur de signer numériquement les transactions et de prouver ainsi qu'il est bien le propriétaire légitime des actifs associés à la clé publique correspondante587.

Le principe cryptographique sous-jacent repose sur des fonctions mathématiques à sens unique : il est facile de calculer la clé publique à partir de la clé privée, mais pratiquement impossible de retrouver

574 Timothy C. May, « The Crypto Anarchist Manifesto », 1988.
575 John Perry Barlow, « A Declaration of the Independence of Cyberspace », 1996.
576 Telecommunications Act of 1996, Pub. L. No. 104-104, 110 Stat. 56 (1996).
577 Wei Dai, « b-money », 1998, disponible sur weidai.com.
578 Nick Szabo, « Bit Gold », 1998 (publié en 2005).
579 Adam Back, « Hashcash - A Denial of Service Counter-Measure », 1997.
580 Hal Finney, « RPOW - Reusable Proofs of Work », 2004.
581 Satoshi Nakamoto, « Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System », 2008.
582 Arvind Narayanan et al., *Bitcoin and Cryptocurrency Technologies*, Princeton University Press, 2016.
583 Primavera De Filippi, « Bitcoin: A Regulatory Nightmare to a Libertarian Dream », *Internet Policy Review*, vol. 3, n° 2, 2014.
584 Whitfield Diffie & Martin Hellman, « New Directions in Cryptography », *IEEE Transactions on Information Theory*, vol. 22, n° 6, 1976, p. 644-654.
585 Bruce Schneier, *Applied Cryptography: Protocols, Algorithms, and Source Code in C*, 2nd ed., Wiley, 1996.
586 Andreas M. Antonopoulos, *Mastering Bitcoin: Unlocking Digital Cryptocurrencies*, O'Reilly Media, 2014.
587 Idem.

la clé privée à partir de la clé publique588. Cette asymétrie garantit la sécurité du système : même si la clé publique est largement diffusée, personne ne peut usurper l'identité de l'utilisateur sans posséder sa clé privée589.

Le processus de signature numérique fonctionne de la manière suivante : lorsqu'un utilisateur souhaite effectuer une transaction, il utilise sa clé privée pour créer une signature numérique unique pour cette transaction spécifique590. Les autres participants du réseau peuvent ensuite vérifier l'authenticité de cette signature en utilisant la clé publique de l'émetteur, sans jamais avoir accès à sa clé privée591.

La clé privée est créée par l'utilisateur à travers une suite aléatoire de chiffres592. Sa perte entraîne l'impossibilité définitive d'accéder aux actifs qui lui sont associés, ce qui soulève des questions juridiques importantes en matière de succession et de recouvrement d'actifs593. Cette caractéristique technique illustre le principe « *not your keys, not your coins* » qui régit l'écosystème blockchain.

Du point de vue juridique, ce mécanisme de signature par clé privée présente des similitudes avec la signature manuscrite traditionnelle : il permet d'identifier l'auteur d'un acte et de manifester son consentement594. Toutefois, sa nature purement numérique et décentralisée pose des défis spécifiques quant à sa reconnaissance par les systèmes juridiques nationaux, comme nous le verrons dans la seconde partie595.

2. Le hachage cryptographique et l'intégrité des données

Le hachage cryptographique constitue le second pilier technique de la blockchain. Une fonction de hachage est un algorithme mathématique qui transforme n'importe quelle donnée d'entrée (texte, fichier, transaction) en une empreinte numérique de taille fixe, appelée *hash* ou condensat596.

Les fonctions de hachage utilisées dans la blockchain (notamment SHA-256 pour Bitcoin) présentent plusieurs propriétés essentielles. Premièrement, elles sont déterministes : une même donnée produira toujours le même *hash*597, À partir de chaque document ou fichier numérique, on obtient un hash unique, matérialisé par une suite alphanumérique de caractères, et le moindre changement (une virgule d'un texte, un pixel d'une image) suffit à produire un hash entièrement différent598.

Deuxièmement, elles sont à sens unique : il est impossible de retrouver la donnée originale à partir de son *hash*599. Troisièmement, elles présentent l'effet avalanche : la moindre modification de la donnée d'entrée produit un *hash* complètement différent. Enfin, elles sont résistantes aux collisions : il est pratiquement impossible de trouver deux données différentes produisant le même *hash*.

Dans la blockchain, chaque bloc contient le *hash* du bloc précédent, créant ainsi une chaîne cryptographique. Cette architecture garantit l'immuabilité des enregistrements : toute tentative de modification d'un bloc ancien invaliderait automatiquement tous les blocs suivants, rendant la fraude détectable par l'ensemble du réseau. Le hachage assure ainsi l'intégrité historique de la chaîne et permet à chaque participant de vérifier que les données n'ont pas été altérées.

588 Jonathan Katz & Yehuda Lindell, *Introduction to Modern Cryptography*, 2nd ed., CRC Press, 2014. https://eclass.uniwa.gr/modules/document/file.php/CSCYB105/Reading%20Material/%5BJonathan_Katz%2C_Yehuda_Lindell%5D_Introduction_to_Mo%282nd%29.pdf
589 Idem.
590 Idem.
591 « LES ENJEUX TECHNOLOGIQUES DES BLOCKCHAINS (CHAÎNES DE BLOCS) », Rapport de l'Office parlementaire d'évaluation des choix scientifiques et technologiques (France), n° 584, 2018, p. 17.
592 Dominique Legeais « Blockchain et actifs numériques », LexisNexis, deuxième édition 2019, p. 21.
593 Idem.
594 Laurent Assaya & Vincent Baudouin, « La signature électronique par cryptographie à clé publique », *La Semaine Juridique Entreprise et Affaires*, n° 4, 23 janvier 2003, 146.
595 JurisClasseur Droit bancaire et financier, Fasc. 179 : Blockchain.
596 « LES ENJEUX TECHNOLOGIQUES DES BLOCKCHAINS (CHAÎNES DE BLOCS) », op. cit., p. 17.
597 Claire LEVENEUR « LES SMART CONTRACTS ÉTUDE DE DROIT DES CONTRATS À L'AUNE DE LA BLOCKCHAIN » Thèse de doctorat en droit soutenue le 2 décembre 2022 ; Université Paris-Panthéon-Assas ; p. 60.
598 « Blockchain et actifs numériques », op. cit., p. 22
599 Idem.

Cette propriété d'immuabilité présente un intérêt juridique majeur pour la constitution de preuves et l'établissement de dates certaines, comme nous l'analyserons dans la seconde partie de cette étude.

C. Réseau pair-à-pair et mécanismes de consensus distribué

Au-delà de la cryptographie, l'architecture de la blockchain repose sur deux autres composantes essentielles : le réseau pair-à-pair et les mécanismes de consensus.

1. Le réseau pair-à-pair (P2P)

Un réseau pair-à-pair (*peer-to-peer* ou P2P) est une architecture de réseau informatique dans laquelle chaque ordinateur (appelé nœud) peut agir simultanément comme client et comme serveur600. Contrairement aux architectures client-serveur traditionnelles où un serveur central contrôle et distribue les informations, dans un réseau P2P, tous les nœuds sont égaux et peuvent échanger directement entre eux601.

Dans le contexte de la blockchain, cette architecture P2P signifie que chaque nœud du réseau possède une copie complète du registre et participe à la validation des transactions602. Lorsqu'une nouvelle transaction est émise, elle est diffusée à l'ensemble des nœuds du réseau qui vont la vérifier et la valider collectivement603. Cette décentralisation élimine le besoin d'un tiers de confiance central et rend le système résilient : la défaillance ou la compromission d'un nœud n'affecte pas le fonctionnement global du réseau.

Le processus de validation d'une transaction dans un réseau blockchain P2P suit généralement les étapes suivantes604 : d'abord, un utilisateur initie une transaction en la signant avec sa clé privée ; ensuite, cette transaction est diffusée à l'ensemble des nœuds du réseau ; puis, les nœuds vérifient la validité de la transaction (signature, disponibilité des fonds, respect des règles du protocole) ; enfin, les transactions validées sont regroupées dans un nouveau bloc qui sera ajouté à la chaîne selon le mécanisme de consensus en vigueur.

2. Les mécanismes de consensus

Le consensus est le processus par lequel les nœuds du réseau se mettent d'accord sur l'état actuel du registre et sur les transactions à inclure dans le prochain bloc605. Ce mécanisme est crucial car il permet de résoudre le problème de la double dépense sans recourir à une autorité centrale.

Plusieurs mécanismes de consensus existent, chacun présentant des avantages et des inconvénients spécifiques606.

Le *Proof of Work* (PoW), utilisé notamment par Bitcoin, repose sur la résolution de problèmes cryptographiques complexes. Les nœuds appelés « mineurs » entrent en compétition pour résoudre ces problèmes, et le premier qui y parvient obtient le droit d'ajouter le nouveau bloc à la chaîne et reçoit une récompense. Ce mécanisme garantit une sécurité élevée mais consomme énormément d'énergie.

Le *Proof of Stake* (PoS) sélectionne le validateur du prochain bloc en fonction de la quantité de cryptomonnaie qu'il détient et qu'il accepte de « mettre en jeu » (*stake*). Ce mécanisme est beaucoup moins énergivore que le PoW mais soulève des questions quant à la centralisation potentielle du pouvoir entre les mains des détenteurs les plus importants.

D'autres mécanismes existent, tels que le *Delegated Proof of Stake* (DPoS), le *Proof of Authority* (PoA), ou encore le *Practical Byzantine Fault Tolerance* (PBFT), chacun adapté à des contextes d'usage spécifiques (blockchains publiques, privées ou consortiales).

Du point de vue juridique, le choix du mécanisme de consensus n'est pas neutre. Il détermine le degré de décentralisation effective du réseau, la répartition du pouvoir de validation, et par conséquent la

600 https://www.spiceworks.com/tech/networking/articles/what-is-peer-to-peer/
601 https://www.geeksforgeeks.org/computer-networks/what-is-p2p-peer-to-peer-process/
602 https://brave.com/fr/glossary/peer-to-peer/
603 Idem.
604 Ces éléments de déroulement sont tirés de l'ouvrage : « Blockchain et actifs numériques », op. cit.
605 « LES ENJEUX TECHNOLOGIQUES DES BLOCKCHAINS (CHAÎNES DE BLOCS) », op. cit., p. 27.
606 Dominique Legeais, *Blockchain et actifs numériques*, op. cit., p. 20.

question de la responsabilité en cas de dysfonctionnement ou de litige. Dans une blockchain publique utilisant le PoW, il est pratiquement impossible d'identifier un responsable unique, ce qui pose des défis considérables pour l'application des règles de responsabilité civile traditionnelles607.

PARTIE II : Les défis juridiques du chiffrement et de l'horodatage blockchain

A. La valeur juridique de la signature électronique blockchain

La signature numérique par clé privée, mécanisme central de la blockchain, soulève la question fondamentale de sa reconnaissance juridique en tant que signature électronique au sens des législations nationales. Cette reconnaissance conditionne la validité juridique des transactions et des contrats conclus via la blockchain.

1. Le cadre juridique marocain : la loi 43-20 relative aux services de confiance pour les transactions électroniques

Le législateur marocain a adopté la loi n° 43-20 relative aux services de confiance pour les transactions électroniques, qui transpose en droit marocain les standards internationaux en matière de signature électronique. Cette loi s'inscrit dans la continuité du Dahir des Obligations et Contrats (DOC) qui, dans ses articles 418 et 419, reconnaît la validité de l'écrit électronique et de la signature électronique608609.

L'article 2 de la loi 43-20 définit la signature électronique comme « *une donnée sous forme électronique, qui est jointe ou associée logiquement à d'autres données électroniques et qui sert de méthode d'authentification* »610. Cette définition large permet, en principe, d'englober la signature par clé privée utilisée dans la blockchain.

Pour qu'une signature électronique ait la même valeur juridique qu'une signature manuscrite, la loi 43-20 pose plusieurs conditions cumulatives. L'article 45 de la loi 43-20 dispose que la signature électronique doit permettre d'identifier le signataire et de garantir son lien avec l'acte auquel elle s'attache611. Plus précisément, selon l'article 7 de la loi 43-20, la signature électronique doit remplir les conditions suivantes : être propre au signataire, être créée par des moyens que le signataire puisse garder sous son contrôle exclusif, et garantir avec l'acte auquel elle s'attache un lien tel que toute modification ultérieure de l'acte soit détectable612.

La signature blockchain par clé privée répond formellement à ces exigences. La clé privée est propre à son détenteur et demeure sous son contrôle exclusif. Le mécanisme de hachage garantit qu'aucune modification de la transaction signée ne peut passer inaperçue. Enfin, la signature permet d'identifier le signataire par sa clé publique associée.

Toutefois, la loi 43-20 introduit une distinction entre signature électronique simple et signature électronique qualifiée. L'article 5 de la loi 43-20 définit la signature électronique qualifiée comme une signature électronique avancée créée par un dispositif de création de signature électronique qualifié et fondée sur un certificat qualifié613. Seule cette signature qualifiée bénéficie d'une présomption de fiabilité et d'une équivalence totale avec la signature manuscrite.

Or, la signature blockchain ne repose généralement pas sur un certificat qualifié délivré par un prestataire de services de confiance agréé, comme l'exige la loi marocaine. Au Maroc, Barid Al-Maghrib propose un service de signature électronique qualifiée (*BaridiSign*)614, mais ce service n'est pas intégré nativement aux protocoles blockchain. Cette absence de certification qualifiée fragilise la reconnaissance juridique de la signature blockchain en droit marocain, même si elle répond aux exigences techniques de sécurité et d'authentification.

607 Dominique Legeais , *Blockchain et actifs numériques*, op. cit., p. 24.
608 Article 418 du Dahir des Obligations et Contrats (DOC) marocain.
609 Article 419 du DOC.
610 Article 2 de la loi 43-20.
611 Article 45 de la loi 43-20 relative aux services de confiance pour les transactions électroniques.
612 Article 7 de la loi 43-20.
613 Article 5 de la loi 43-20.
614 https://www.baridesign.ma/wps/portal/barideSign

2. Le droit comparé français et l'évolution législative

Le droit français présente une évolution intéressante quant à la reconnaissance de la blockchain. L'ordonnance n° 2016-520 du 28 avril 2016 relative aux bons de caisse a introduit dans le droit français la notion de « dispositif d'enregistrement électronique partagé », première reconnaissance législative de la technologie blockchain615616.

Plus significativement, l'ordonnance n° 2017-1674 du 8 décembre 2017 a modifié le Code monétaire et financier pour permettre la représentation et la transmission de certains titres financiers au moyen d'un dispositif d'enregistrement électronique partagé. Les articles L.211-3 et suivants du Code monétaire et financier reconnaissent désormais explicitement la blockchain comme support juridique valide pour certains instruments financiers617.

Concernant la signature électronique, le droit français, harmonisé avec le règlement européen eIDAS (règlement UE n° 910/2014), distingue également entre signature électronique simple, avancée et qualifiée. La signature blockchain, bien que techniquement robuste, ne bénéficie pas automatiquement du statut de signature qualifiée faute de certification par un prestataire de services de confiance qualifié.

Néanmoins, la jurisprudence française tend à reconnaître la validité de signatures électroniques non qualifiées dès lors qu'elles remplissent les conditions fonctionnelles d'identification du signataire et d'intégrité du document618. Cette approche pragmatique pourrait ouvrir la voie à une reconnaissance judiciaire de la signature blockchain, même en l'absence de certification formelle.

3. Les défis de l'intégration juridique

Plusieurs obstacles demeurent à l'intégration pleine et entière de la signature blockchain dans les systèmes juridiques nationaux.

Premièrement, la question de l'identification du signataire pose problème. Dans la blockchain publique, les utilisateurs sont identifiés par leurs clés publiques, qui sont des suites alphanumériques pseudonymes. Cette pseudonymisation, héritée de l'idéologie cypherpunk, entre en tension avec les exigences juridiques d'identification nominative des parties à un acte juridique619.

Deuxièmement, l'absence d'infrastructure de certification qualifiée intégrée à la blockchain limite la reconnaissance juridique des signatures. Pour qu'une signature blockchain soit qualifiée au sens de la loi 43-20 ou du règlement eIDAS, il faudrait développer des ponts entre les prestataires de services de confiance agréés et les protocoles blockchain, ce qui soulève des défis techniques et organisationnels considérables620.

Troisièmement, la question de la révocation des certificats et de la gestion des clés compromises reste problématique. Dans les systèmes de signature électronique traditionnels, un certificat peut être révoqué par l'autorité de certification en cas de compromission. Dans la blockchain, la perte ou le vol d'une clé privée ne peut être « annulé » : les transactions signées avec cette clé restent valides sur la chaîne621.

Enfin, la dimension transfrontalière de la blockchain pose des questions de droit international privé. Quelle loi nationale s'applique à une transaction blockchain impliquant des parties situées dans différents pays ? Quel tribunal est compétent en cas de litige ? Ces questions, classiques en droit du

615 Ordonnance n° 2016-520 du 28 avril 2016 relative aux bons de caisse.

616 Patrick barban, *l'écrit électronique et la blockchain : formalisme et preuve du consentement* in *Structures et usages de la blockchain*, Lefebvre Dalloz, 2024, p : 85 et suiv.

617 Article L.211-3 du Code monétaire et financier français.

618 Alice Barbet-Massin. *Le droit de la preuve à l'aune de la blockchain*. Droit. Université de Lille, 2020, p. 80.

619 Voir à cet égard : Corine Namont Dauchez & Lucie Cluzel-Métayer, « Registres publics vs blockchain publique », in *L'État et le notariat face à la révolution blockchain*, *Revue du droit public et de la science politique en France et à l'étranger*, 2022, n° 1, p. 101. Et Mustapha Mekki, « Le juge et la blockchain : l'art de faire du nouveau vin dans de vieilles outres », p. 18

620 Idem.

621 Cité in : « Blockchain et actifs numériques », op. cit., p. 79.

commerce international, prennent une acuité particulière dans un système décentralisé et sans ancrage territorial clair622.

Malgré ces défis, des évolutions sont possibles. Certains auteurs proposent de développer des « oracles juridiques » qui feraient le lien entre les identités blockchain et les identités juridiques réelles, permettant ainsi de concilier pseudonymisation technique et identification juridique623. D'autres suggèrent de créer des blockchains privées ou consortiales dans lesquelles l'identification des participants serait assurée en amont, facilitant ainsi la reconnaissance juridique des signatures624.

B. La force probante de l'horodatage distribué

Au-delà de la signature électronique, la blockchain présente un intérêt majeur pour l'horodatage, c'est-à-dire l'attribution d'une date certaine à un événement ou à un document. Cette fonction d'horodatage, inhérente au mécanisme de chaînage des blocs, soulève des questions juridiques spécifiques quant à sa reconnaissance comme mode de preuve.

1. Les fondements techniques de l'horodatage blockchain

L'horodatage dans la blockchain repose sur le mécanisme de consensus et le chaînage cryptographique des blocs. Lorsqu'une transaction est incluse dans un bloc validé, elle reçoit un horodatage correspondant au moment de la validation de ce bloc625. Cet horodatage présente plusieurs caractéristiques remarquables.

Premièrement, il est décentralisé : aucune autorité centrale ne délivre l'horodatage, celui-ci résulte du consensus entre les nœuds du réseau. Deuxièmement, il est immuable : une fois qu'un bloc est ajouté à la chaîne, il devient pratiquement impossible de modifier rétroactivement son horodatage sans invalider tous les blocs suivants. Troisièmement, il est vérifiable : n'importe quel participant peut vérifier l'horodatage d'une transaction en consultant la blockchain publique.

Cette architecture confère à l'horodatage blockchain une robustesse technique supérieure à celle des systèmes d'horodatage centralisés traditionnels, qui reposent sur la confiance accordée à un tiers horodateur626. Dans la blockchain, la confiance est distribuée et repose sur des mécanismes cryptographiques et mathématiques plutôt que sur une autorité institutionnelle.

2. Le cadre juridique de l'horodatage au Maroc

Le droit marocain reconnaît l'importance de la date certaine dans de nombreux domaines juridiques. L'article 424 du DOC dispose que « *les actes sous seing privé n'ont de date certaine contre les tiers que du jour où ils ont été enregistrés, du jour de la mort de l'une des parties ou de celui où leur substance est constatée dans des actes dressés par des officiers publics* »627. Cette disposition illustre le principe selon lequel la date d'un acte sous seing privé n'est opposable aux tiers que si elle est établie par un moyen fiable et vérifiable.

La loi 43-20 relative aux services de confiance pour les transactions électroniques consacre un chapitre entier aux services d'horodatage électronique. L'article 23 de la loi 43-20 définit l'horodatage électronique comme « *une donnée sous forme électronique qui lie d'autres données sous forme électronique à un instant particulier et qui établit la preuve que ces dernières données existaient à cet instant*»628.

L'article 25 de la loi 43-20 précise les conditions de validité de l'horodatage électronique qualifié : il doit lier la date et l'heure aux données de manière à exclure raisonnablement la possibilité d'une modification indétectable des données ; il doit être fondé sur une source de temps liée au temps

622 https://www.assemblee-nationale.fr/14/amendements/3785/AN/227.asp
623 Yang, X., et al., « Enhancing the Regulatory Framework around Electronic Signatures through the Integration of Blockchain Technology », 2023, DOI: 10.1145/3651655.3651661.
624 Voir infra.
625 Ces éléments de déroulement sont tirés de l'ouvrage : « Blockchain et actifs numériques », op. cit.
626 « LES ENJEUX TECHNOLOGIQUES DES BLOCKCHAINS (CHAÎNES DE BLOCS) », op. cit., p. 27.
627 Article 424 du DOC.
628 Article 23 de la loi 43-20.

universel coordonné ; et il doit être signé au moyen d'une signature électronique avancée ou scellé au moyen d'un cachet électronique avancé du prestataire de services de confiance qualifié629.

La question se pose donc de savoir si l'horodatage blockchain répond à ces exigences légales. Sur le plan technique, l'horodatage blockchain exclut effectivement toute modification indétectable des données grâce au mécanisme de hachage et de chaînage cryptographique. En revanche, deux difficultés apparaissent.

D'une part, l'horodatage blockchain n'est pas nécessairement lié au temps universel coordonné de manière certifiée. Les horloges des nœuds du réseau peuvent présenter des décalages, et l'horodatage d'un bloc correspond au moment où le consensus est atteint, qui peut différer légèrement du moment réel de la transaction630.

D'autre part, l'horodatage blockchain n'est pas signé par un prestataire de services de confiance qualifié au sens de la loi 43-20. Il résulte d'un processus décentralisé impliquant une multitude de nœuds anonymes ou pseudonymes. Cette absence de tiers certificateur agréé constitue un obstacle majeur à la reconnaissance de l'horodatage blockchain comme horodatage qualifié en droit marocain631.

3. Perspectives d'évolution et solutions hybrides

Face à ces difficultés, plusieurs pistes d'évolution peuvent être envisagées. Une première approche consiste à développer des services d'horodatage hybrides, combinant la robustesse technique de la blockchain avec la certification juridique d'un prestataire de services de confiance agréé. Dans ce modèle, un prestataire qualifié pourrait ancrer périodiquement des *hashs* de documents dans une blockchain publique, créant ainsi un pont entre le système décentralisé et le cadre juridique existant632.

Une deuxième approche consisterait à faire évoluer la législation pour reconnaître explicitement l'horodatage blockchain comme mode de preuve valide, à l'instar de ce que le législateur français a commencé à faire pour certains instruments financiers. Cette reconnaissance législative pourrait s'accompagner de conditions spécifiques (par exemple, exiger que la blockchain utilisée soit publique et suffisamment décentralisée pour garantir la fiabilité de l'horodatage)633.

Une troisième approche, plus pragmatique, repose sur l'appréciation judiciaire au cas par cas. Même en l'absence de reconnaissance législative explicite, les juges pourraient admettre l'horodatage blockchain comme élément de preuve dans le cadre du principe de liberté de la preuve qui prévaut en matière commerciale. Cette approche nécessiterait toutefois une expertise technique des magistrats et une évolution des pratiques judiciaires634.

C. L'admissibilité des enregistrements blockchain comme preuve en justice

Au-delà des questions spécifiques de signature et d'horodatage, se pose la question plus générale de l'admissibilité des enregistrements blockchain comme mode de preuve devant les juridictions marocaines et françaises.

1. Le principe de liberté de la preuve et ses limites

En droit marocain, comme en droit français, le régime de la preuve varie selon la nature de l'acte juridique. En matière civile, pour les actes juridiques d'une valeur supérieure à un certain seuil, la preuve par écrit est en principe exigée (article 443 du DOC marocain). En matière commerciale, en revanche, le principe de liberté de la preuve prévaut : tous les modes de preuve sont admissibles, y compris les présomptions, les témoignages et les écrits sous seing privé635.

629 Article 25 de la loi 43-20.
630 Alice Barbet-Massin, *Le droit de la preuve à l'aune de la blockchain*, op. cit., p. 187.
631 Idem.
632 Idem.
633 Idem, p. 189.
634 Emmanuel Netter, *Numérique et grandes notions de droit privé*, Ceprisca, collection Essais, 2017, p. 59.
635 « Blockchain et actifs numériques », op. cit., p. 73.

Cette distinction est fondamentale pour l'admissibilité des enregistrements blockchain. Dans les relations commerciales, un enregistrement blockchain pourrait être produit comme élément de preuve sans difficulté majeure, sous réserve que le juge l'estime suffisamment fiable et pertinent. Dans les relations civiles, en revanche, l'exigence d'un écrit signé pourrait constituer un obstacle, sauf si la signature blockchain est reconnue comme équivalente à une signature manuscrite636.

2. La question de la fiabilité et de l'authenticité

Pour qu'un enregistrement blockchain soit admis comme preuve, le juge doit être convaincu de sa fiabilité et de son authenticité. Plusieurs éléments plaident en faveur de cette fiabilité.

Premièrement, l'immuabilité technique de la blockchain garantit que les données enregistrées n'ont pas été modifiées a posteriori. Le mécanisme de hachage et de chaînage cryptographique rend toute altération détectable637.

Deuxièmement, la décentralisation du réseau rend pratiquement impossible une falsification coordonnée. Pour modifier rétroactivement un enregistrement dans une blockchain publique comme Bitcoin ou Ethereum, il faudrait contrôler plus de 50 % de la puissance de calcul du réseau, ce qui représente un coût prohibitif638.

Troisièmement, la transparence de la blockchain permet à toute partie intéressée de vérifier l'existence et le contenu d'un enregistrement. Cette vérifiabilité publique renforce la crédibilité de la preuve639.

Néanmoins, plusieurs limites doivent être soulignées. D'abord, la fiabilité de l'enregistrement blockchain dépend de la fiabilité des données initiales. Si une information erronée ou frauduleuse est enregistrée dans la blockchain, celle-ci conservera fidèlement cette erreur ou cette fraude. La blockchain garantit l'intégrité de l'enregistrement, mais pas la véracité du contenu enregistré640.

Ensuite, la pseudonymisation des utilisateurs complique l'établissement d'un lien entre un enregistrement blockchain et une personne physique ou morale identifiée. Pour qu'un enregistrement blockchain serve de preuve dans un litige, il faut pouvoir démontrer que la clé publique associée à la transaction appartient bien à la partie concernée, ce qui peut nécessiter des éléments de preuve complémentaires641.

Enfin, la complexité technique de la blockchain peut constituer un obstacle à son acceptation par les juridictions. Les juges et les avocats ne sont pas nécessairement familiers avec les concepts cryptographiques et les mécanismes de consensus. L'admission d'un enregistrement blockchain comme preuve pourrait nécessiter le recours à des expertises techniques, alourdissant ainsi la procédure et augmentant les coûts642.

3. Les premières applications jurisprudentielles et législatives

Bien que la jurisprudence marocaine en la matière soit encore embryonnaire, certaines juridictions étrangères ont commencé à se prononcer sur l'admissibilité des enregistrements blockchain comme preuve. Aux États-Unis, plusieurs États ont adopté des lois reconnaissant explicitement la valeur probante des enregistrements blockchain. L'état du Vermont, par exemple, a modifié ses règles de preuve pour créer une présomption d'authenticité pour les enregistrements blockchain, sous certaines conditions643.

636 Alice Barbet-Massin, *Le droit de la preuve à l'aune de la blockchain*, op.cit.
637 Gilles Kolifrath & Mélanie Goupy, « Blockchain : les enjeux en droit français », *Revue Internationale des services financiers*, 2017/4, p. 20.
638 Alice Barbet-Massin, *Le droit de la preuve à l'aune de la blockchain*, op. cit.
639 Mehdi Kettani, « Confiance numérique », disponible sur https://www.lexisma.com/doctrine/maroc/325
640 Rahajaritsimba Franckie Mahery, « L'authenticité et l'intégrité de la signature electronique », *Journal of Integrated Studies in Economics, Law, Technical Sciences & Communication*, vol. 1, n° 1, 2022, p. 12.
641 Dominique Legeais (dir.), *Blockchain et actifs numériques*, op. cit., p. 80.
642 Alice Barbet-Massin, *Le droit de la preuve à l'aune de la blockchain*, op. cit., p. 252.
643 Idem.

En France, comme mentionné précédemment, le législateur a reconnu la blockchain comme support juridique valide pour certains instruments financiers, ce qui implique nécessairement la reconnaissance de la valeur probante des enregistrements blockchain dans ce domaine spécifique644.
Au Maroc, l'absence de reconnaissance législative explicite de la blockchain (hormis les dispositions générales sur la signature et l'horodatage électroniques de la loi 43-20) laisse aux juges une marge d'appréciation importante.
Pour faciliter cette reconnaissance judiciaire, il serait souhaitable que le législateur marocain adopte des dispositions spécifiques sur la blockchain, à l'instar de ce qui a été fait en France. Ces dispositions pourraient préciser les conditions dans lesquelles un enregistrement blockchain peut être admis comme preuve, les exigences en matière d'identification des parties, et les modalités de vérification technique de l'intégrité des enregistrements645.

Conclusion

L'analyse des défis juridiques posés par la blockchain révèle une tension fondamentale entre innovation technologique et cadres normatifs existants. La blockchain, issue d'une philosophie libertarienne et cypherpunk visant à éliminer les tiers de confiance, se heurte à des systèmes juridiques fondés sur la centralisation de l'autorité et la médiation institutionnelle.
Sur le plan technique, la blockchain présente des mécanismes cryptographiques robustes — chiffrement asymétrique, hachage, consensus distribué — qui répondent formellement aux exigences fonctionnelles de la signature électronique et de l'horodatage. La signature par clé privée permet d'identifier le signataire et de garantir l'intégrité du document signé. L'horodatage distribué offre une date certaine immuable et vérifiable. Les enregistrements blockchain bénéficient d'une intégrité technique inégalée grâce au chaînage cryptographique.
Toutefois, la reconnaissance juridique de ces mécanismes demeure incomplète et conditionnée. En droit marocain, la loi 43-20 relative aux services de confiance pour les transactions électroniques pose des exigences strictes pour la signature électronique qualifiée et l'horodatage qualifié, notamment la certification par un prestataire de services de confiance agréé. Or, la blockchain, par sa nature décentralisée, ne s'intègre pas naturellement dans ce modèle de certification centralisée.
Le droit comparé français, bien qu'ayant commencé à reconnaître explicitement la blockchain dans certains domaines (instruments financiers), n'a pas encore pleinement résolu ces tensions. La pseudonymisation des utilisateurs, l'absence d'infrastructure de certification qualifiée intégrée, et les questions de droit international privé constituent autant d'obstacles à l'intégration juridique complète de la blockchain.
Plusieurs pistes d'évolution peuvent être envisagées. Sur le plan législatif, une reconnaissance explicite de la blockchain comme mode de preuve valide, assortie de conditions spécifiques adaptées à sa nature décentralisée, faciliterait son acceptation par les juridictions. Sur le plan technique, le développement de solutions hybrides combinant la robustesse de la blockchain avec la certification par des prestataires agréés pourrait constituer un pont entre innovation et conformité juridique. Sur le plan judiciaire, une formation des magistrats aux enjeux techniques de la blockchain et une approche pragmatique fondée sur l'appréciation au cas par cas de la fiabilité des enregistrements pourraient permettre une reconnaissance progressive.
Au-delà de ces aspects techniques et juridiques, la blockchain interroge plus fondamentalement le rôle du droit et de l'État dans la régulation des échanges économiques et sociaux. Faut-il adapter le droit à la technologie, ou exiger que la technologie se conforme aux cadres juridiques existants ? Cette question, qui dépasse le seul cas de la blockchain, reflète les tensions contemporaines entre innovation technologique, souveraineté étatique et protection des droits individuels.

644 Jean-benoît Hubin, *la preuve par la blockchain*, in « les blockchain et les smart contract à l'épreuve du droit », édition LARCIER, p. 203.
645 Sophie Coutor, Christine Hennebert & Mourad Faher, *Blockchain et identification numérique*, 2021, p. 87.

La blockchain ne remplacera probablement pas les systèmes juridiques traditionnels, mais elle les complétera et les transformera. L'enjeu pour les législateurs et les praticiens du droit est de trouver un équilibre entre l'encouragement de l'innovation et la préservation des garanties juridiques fondamentales : sécurité juridique, protection des parties faibles, accès à la justice et responsabilité. C'est à cette condition que la blockchain pourra réaliser son potentiel de transformation des échanges économiques et juridiques, tout en s'inscrivant dans un cadre normatif légitime et protecteur.

Références

Bibliographie

I. Ouvrages et thèses

- ANTONOPOULOS, Andreas M., *Mastering Bitcoin: Unlocking Digital Cryptocurrencies*, O'Reilly Media, 2014.
- BARBET-MASSIN, Alice, *Le droit de la preuve à l'aune de la blockchain*, thèse de doctorat, Université de Lille, 2020.
- COUTOR, Sophie, HENNEBERT, Christine & FAHER, Mourad, *Blockchain et identification numérique*, 2021.
- DE FILIPPI, Primavera & WRIGHT, Aaron, *Blockchain and the Law: The Rule of Code*, Harvard University Press, 2018.
- HUBIN, Jean-Benoît, « La preuve par la blockchain », in *Les blockchain et les smart contracts à l'épreuve du droit*, édition Larcier.
- KATZ, Jonathan & LINDELL, Yehuda, *Introduction to Modern Cryptography*, 2e éd., CRC Press, 2014.
- LEGEAIS, Dominique, *Blockchain et actifs numériques*, LexisNexis, 2e éd., 2019.
- LEVENEUR, Claire, *Les smart contracts : étude de droit des contrats à l'aune de la blockchain*, thèse de doctorat, Université Paris-Panthéon-Assas, 2 décembre 2022.
- LEVY, Steven, *Crypto: How the Code Rebels Beat the Government — Saving Privacy in the Digital Age*, Viking, 2001.
- NARAYANAN, Arvind et al., *Bitcoin and Cryptocurrency Technologies*, Princeton University Press, 2016.
- NETTER, Emmanuel, *Numérique et grandes notions de droit privé*, Ceprisca, collection Essais, 2017.
- SCHNEIER, Bruce, *Applied Cryptography: Protocols, Algorithms, and Source Code in C*, 2e éd., Wiley, 1996.
- TAPSCOTT, Don & TAPSCOTT, Alex, *Blockchain Revolution: How the Technology Behind Bitcoin Is Changing Money, Business, and the World*, Penguin, 2016.

II. Articles de revues et contributions

- ASSAYA, Laurent & BAUDOUIN, Vincent, « La signature électronique par cryptographie à clé publique », *La Semaine Juridique Entreprise et Affaires*, n° 4, 23 janvier 2003, 146.
- BARBAN, Patrick, « L'écrit électronique et la blockchain : formalisme et preuve du consentement », in *Structures et usages de la blockchain*, Lefebvre Dalloz, 2024, p. 85 et suiv.
- DE FILIPPI, Primavera, « Bitcoin: A Regulatory Nightmare to a Libertarian Dream », *Internet Policy Review*, vol. 3, n° 2, 2014.
- DIFFIE, Whitfield & HELLMAN, Martin, « New Directions in Cryptography », *IEEE Transactions on Information Theory*, vol. 22, n° 6, 1976, p. 644-654.
- HAAS, Gérard & THIBAULT, Clément, « Blockchain : définitions et enjeux », *Revue Banque*, n° 810, 2017.
- KETTANI, Mehdi, « Confiance numérique », disponible sur https://www.lexisma.com/doctrine/maroc/325.

- KOLIFRATH, Gilles & GOUPY, Mélanie, « Blockchain : les enjeux en droit français », *Revue Internationale des services financiers*, 2017/4, p. 20.
- MEKKI, Mustapha, « Le juge et la blockchain : l'art de faire du nouveau vin dans de vieilles outres ».
- NAMONT DAUCHEZ, Corine & CLUZEL-MÉTAYER, Lucie, « Registres publics vs blockchain publique », in *L'État et le notariat face à la révolution blockchain*, *Revue du droit public et de la science politique en France et à l'étranger*, 2022, n° 1, p. 101.
- RAHAJARITSIMBA, Franckie Mahery, « L'authenticité et l'intégrité de la signature électronique », *Journal of Integrated Studies in Economics, Law, Technical Sciences & Communication*, vol. 1, n° 1, 2022, p. 12.
- YANG, X. et al., « Enhancing the Regulatory Framework around Electronic Signatures through the Integration of Blockchain Technology », 2023. DOI : 10.1145/3651655.3651661.

III. Textes législatifs et réglementaires

Droit marocain
- Dahir des Obligations et Contrats (DOC).
- Loi n° 43-20 relative aux services de confiance pour les transactions électroniques.

Droit français
- Code monétaire et financier français.
- Ordonnance n° 2016-520 du 28 avril 2016 relative aux bons de caisse.

Droit américain
- *Telecommunications Act of 1996*, Pub. L. No. 104-104, 110 Stat. 56 (1996).

IV. Rapports institutionnels et encyclopédies juridiques
- JurisClasseur Droit bancaire et financier, Fasc. 179 : Blockchain.
- Ministère de l'Économie et des Finances (France), « La blockchain », disponible sur economie.gouv.fr.
- Journal Officiel de la République Française, Vocabulaire de l'informatique et de l'internet, avis du 23 mai 2017, JORF n°0121 du 23 mai 2017.
- Office parlementaire d'évaluation des choix scientifiques et technologiques (France), « Les enjeux technologiques des blockchains (chaînes de blocs) », Rapport n° 584, 2018.

V. Sources primaires et manifestes
- BACK, Adam, « Hashcash — A Denial of Service Counter-Measure », 1997.
- BARLOW, John Perry, « A Declaration of the Independence of Cyberspace », 1996.
- DAI, Wei, « b-money », 1998, disponible sur weidai.com.
- FINNEY, Hal, « RPOW — Reusable Proofs of Work », 2004.
- HUGHES, Eric, « A Cypherpunk's Manifesto », 1993.
- MAY, Timothy C., « The Crypto Anarchist Manifesto », 1988.
- NAKAMOTO, Satoshi, « Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System », 2008.
- STALLMAN, Richard, « The GNU Manifesto », 1985, disponible sur gnu.org.
- SZABO, Nick, « Bit Gold », 1998 (publié en 2005).

VI. Sources en ligne
- https://www.assemblee-nationale.fr/14/amendements/3785/AN/227.asp
- https://brave.com/fr/glossary/peer-to-peer/
- https://www.baridesign.ma/wps/portal/barideSign
- https://www.geeksforgeeks.org/computer-networks/what-is-p2p-peer-to-peer-process/
- https://www.spiceworks.com/tech/networking/articles/what-is-peer-to-peer/

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

L'Audit Interne et la Gouvernance Territoriale au Maroc :Une Revue Systématique de la Littérature

Internal Audit and Territorial Governance in Morocco:A Systematic Literature Review

Ali BOUHNOUNE

Doctorant a la faculté d'économie et gestion

Université Hassan premier Settat

CENTRE DES ÉTUDES DOCTORALES EN SCIENCES JURIDIQUES, ÉCONOMIQUES, SOCIALES ET DE GESTION

LABORATOIRE DE RECHERCHE EN MANAGEMENT ET DEVELOPPEMENT

Pr. TOUILI Karima

Docteur en sciences de gestion. PES à l'université hassan premier settat

Résumé

Dans le prolongement des réformes constitutionnelles de 2011 et de la régionalisation avancée, les collectivités territoriales marocaines se trouvent investies de compétences élargies et d'une autonomie de gestion accrue, ce qui pose avec acuité la question des mécanismes de gouvernance et de contrôle interne. La présente étude propose une revue systématique de la littérature académique et institutionnelle relative à l'audit interne dans les collectivités territoriales marocaines. Elle poursuit un triple objectif : établir le cadre conceptuel et théorique de la fonction, synthétiser les travaux empiriques disponibles et identifier les principaux défis de sa mise en œuvre. Les résultats convergent autour de deux constats majeurs. D'une part, l'audit interne est théoriquement reconnu comme un levier de gouvernance, de performance et de lutte contre la fraude, avec un ancrage dans la théorie de l'agence, la vision basée sur les ressources et la théorie des professions. D'autre part, son opérationnalisation effective se heurte à un vide juridique persistant, à une insuffisance de ressources humaines qualifiées et à un déficit de soutien politique. L'article conclut sur la nécessité d'un engagement institutionnel fort, se traduisant par l'adoption d'un cadre législatif dédié et un investissement substantiel dans la professionnalisation des auditeurs internes.

Mots-clés : audit interne ; collectivités territoriales ; gouvernance locale ; régionalisation avancée ; contrôle interne

Abstract

In the wake of Morocco's 2011 constitutional reforms and the advanced regionalisation project, territorial authorities have been vested with expanded competences and increased managerial autonomy, raising critical questions about governance mechanisms and internal control. This article presents a systematic review of academic and institutional literature on internal audit in Moroccan territorial authorities, pursuing three objectives: establishing the conceptual and theoretical framework of the function, synthesising available empirical work, and identifying the main challenges of implementation. Two core findings emerge. First, internal audit is theoretically recognised as a lever for governance, performance improvement and anti-corruption, grounded in agency theory, the resource-based view and Abbott's sociology of professions. Second, its effective operationalisation faces persistent obstacles: an absence of dedicated legislative framework, insufficient qualified human resources and a lack of political commitment. The article concludes by calling for a strong institutional commitment materialised through dedicated legislation and substantial investment in the professionalisation of internal auditors.

Keywords: internal audit; territorial authorities; local governance; advanced regionalisation; internal control

Introduction

Depuis le début des années 1980, le secteur public mondial traverse une profonde mutation de ses modes de gestion, communément désignée sous l'appellation de *New Public Management* (NPM). Ce courant, formalisé par Ferlie *et al.* (1996) dans l'ouvrage *The New Public Management in Action*, introduit des pratiques managériales inspirées du secteur privé au sein des administrations publiques, en substituant une culture axée sur les résultats et la rationalisation des coûts à la logique bureaucratique traditionnelle jugée rigide et inefficiente (Boungab & Bouchikhi, 2020).

Au Maroc, cette dynamique réformatrice prend une dimension institutionnelle particulière. Les réformes constitutionnelles de 2011 et la mise en œuvre subséquente du projet de régionalisation avancée ont conféré aux collectivités territoriales de nouvelles compétences et des ressources financières élargies. Le Titre IX de la Constitution de 2011 et les lois organiques n° 111-14, n° 112-14 et n° 113-14 de 2015 ont formellement établi les régions, les préfectures, les provinces et les communes en tant qu'entités dotées de la personnalité morale de droit public, appelées à *« gérer démocratiquement leurs affaires »*.

Dans ce contexte, la gouvernance et la reddition des comptes sont devenues des enjeux stratégiques pour l'État et les citoyens. L'accentuation des responsabilités locales impose aux collectivités territoriales d'adopter des mécanismes de contrôle et d'évaluation rigoureux, garants de la transparence, de l'efficacité et de l'intégrité dans l'utilisation des ressources publiques. Face à ces impératifs, l'audit interne — longtemps associé au secteur privé — s'impose progressivement comme un instrument fondamental de modernisation de la gestion publique locale (Loulidi & Chraibi, 2025). Toutefois, l'intégration de cette fonction dans un environnement régi par des objectifs d'intérêt général et des contraintes politiques spécifiques soulève une problématique centrale :

Dans quelle mesure l'audit interne peut-il constituer un levier stratégique pour renforcer la gouvernance et la performance des collectivités territoriales marocaines, et quels sont les fondements théoriques, les pratiques observées et les défis de sa mise en œuvre effective ?

Pour répondre à cette question, l'article adopte une démarche de revue systématique de la littérature académique et des rapports institutionnels. Il s'articule en trois parties. La première établit le cadre conceptuel et théorique, en définissant les concepts clés et en identifiant les grilles d'analyse pertinentes. La deuxième offre un panorama critique des travaux de recherche existants. La troisième discute les enjeux opérationnels, les défis structurels et les pistes d'amélioration.

Partie I : Cadre Conceptuel et Fondements Théoriques de l'Audit Public Territorial

Cette partie pose les bases conceptuelles nécessaires à une appréhension rigoureuse du sujet en définissant les termes, en retraçant l'évolution de la profession et en situant la problématique dans un cadre théorique articulé.

1.1. L'Audit Interne : Définitions, Rôles et Évolution

L'audit interne, bien qu'il constitue aujourd'hui une profession à part entière, plonge ses racines dans des pratiques antiques de contrôle des ressources. Les Sumériens, les Égyptiens et les Romains avaient déjà recours à des mécanismes de surveillance des transactions et de vérification des finances publiques, faisant appel à des agents désignés à cet effet (Aoujil & Alaoui Omari, 2018). La Révolution industrielle du XIXe siècle a toutefois constitué le véritable catalyseur de la formalisation de la profession, en réponse à la complexification des

structures économiques et à la nécessité de prévenir les fraudes dans des organisations de grande taille.

La fondation de l'*Institute of Internal Auditors* (IIA) en 1941 marque une rupture décisive en dotant la profession d'un corpus normatif et d'une définition de référence. Selon l'IIA, l'audit interne se définit comme une « *activité indépendante et objective qui donne à une organisation une assurance sur le degré de maîtrise de ses opérations, lui apporte des conseils pour les améliorer et contribue à créer de la valeur ajoutée* » (IIA, 2009). Cette définition met en évidence la dualité fonctionnelle de la profession : une mission d'assurance, portant sur l'efficacité des processus de gouvernance, de gestion des risques et de contrôle interne, et une mission de conseil, orientée vers l'amélioration continue de la performance organisationnelle (El Haiba & Maimoun, 2024).

L'influence du *Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission* (COSO), à partir de 1992, a profondément reconfiguré l'approche de la gouvernance. Son référentiel intégré de contrôle interne, articulé autour de cinq composantes — l'environnement de contrôle, l'évaluation des risques, les activités de contrôle, l'information et la communication, et le pilotage —, a conféré à l'audit interne un positionnement stratégique au sein des organisations (Power, 1997). La mise à jour de 2013 a renforcé cette orientation en privilégiant la gestion proactive des risques et l'optimisation de la performance, plaçant l'audit interne au cœur des dispositifs de gouvernance.

Sur le plan méthodologique, la démarche d'audit interne s'articule autour de phases séquentielles et interdépendantes : une phase de planification définissant les objectifs et les domaines prioritaires ; une phase de collecte d'informations fondée sur l'examen documentaire et des entretiens ; une phase d'évaluation des contrôles et des risques ; une phase de tests et de vérifications ; une phase de formulation de recommandations ; et enfin un suivi de la mise en œuvre des actions correctives. Chacune de ces étapes constitue un maillon indispensable à la cohérence et à l'efficacité du processus.

L'évolution de l'audit interne au Maroc s'inscrit dans le sillage de la modernisation de l'État. Si le contrôle public a longtemps reposé sur une logique de conformité exercée par des corps externes, les directives royales du 29 juillet 2017 — soulignant la corrélation entre responsabilité et reddition des comptes conformément à l'article 1er de la Constitution — ont élevé l'audit interne au rang d'impératif managérial. La création de l'Association Marocaine des Auditeurs Consultants Internes (AMACI) en 1985 et son affiliation à l'IIA Global ont, par ailleurs, contribué à la structuration progressive de la profession (El Krami *et al.*, 2024).

1.2. Les Collectivités Territoriales au Maroc : Cadre Juridique et Spécificités de Gestion

L'architecture territoriale marocaine est régie par le Titre IX de la Constitution de 2011 et structurée par les trois lois organiques de 2015 (n° 111-14, n° 112-14 et n° 113-14), qui régissent respectivement les 12 régions, les 75 préfectures et provinces, et les 1 538 communes. Ces entités sont dotées de la personnalité morale et de l'autonomie financière ; leur fonctionnement repose sur les principes de la libre administration, de la coopération et de la solidarité. Le cadre normatif définit une tripartition des compétences — propres, partagées avec l'État et transférables — qui vise à asseoir la gouvernance locale et à améliorer l'efficacité des politiques publiques sur l'ensemble du territoire.

L'application de l'audit interne à ces entités ne saurait, toutefois, se réduire à une transposition mécanique des pratiques du secteur privé. Les objectifs des collectivités territoriales sont fondamentalement distincts : ils sont de nature politique et d'intérêt général, orientés vers le « *développement humain intégré et durable* » au sens de l'article 136 de la Constitution. Cette

finalité implique une gestion axée sur les résultats, qui diffère structurellement de la logique de maximisation du profit. S'y ajoute une complexité fiscale — la loi n° 07.20 régissant la fiscalité locale étant jugée insuffisamment lisible — et une spécificité institutionnelle majeure : la séparation entre les ordonnateurs (élus) et les comptables, qui génère des asymétries d'information susceptibles de fragiliser la responsabilisation et la transparence (Boungab & Bouchikhi, 2020).

1.3. Fondements Théoriques de l'Audit Public Territorial

Trois cadres théoriques permettent d'éclairer le rôle de l'audit interne dans les collectivités territoriales et d'en légitimer l'ancrage scientifique.

1.3.1. La Théorie de l'Agence

La théorie de l'agence postule que des asymétries d'information et des divergences d'intérêts peuvent surgir entre les « principaux » — les citoyens et l'État — et leurs « agents » — les élus et les gestionnaires locaux. Les coûts de transaction liés à la surveillance de ces agents peuvent être substantiels. Dans ce schéma, l'audit interne opère comme un mécanisme de réduction des coûts d'agence en garantissant la reddition des comptes et en assurant aux citoyens que les ressources publiques sont utilisées de manière conforme et efficiente (Boungab & Bouchikhi, 2020). La complémentarité avec l'audit externe est ici notable : tandis que la Cour des comptes identifie *a posteriori* des dysfonctionnements tels que le non-recouvrement des recettes et l'obsolescence de textes réglementaires (Cour des comptes, 2023-2024), l'audit interne vise à prévenir ces irrégularités en amont par un contrôle continu.

1.3.2. La Vision Basée sur les Ressources (Resource-Based View)

La vision basée sur les ressources (RBV) permet de conceptualiser la fonction d'audit interne comme une ressource organisationnelle stratégique. En ce sens, un audit interne performant renforce la capacité intrinsèque de la collectivité à atteindre ses objectifs de manière efficiente (El Figha, 2022). Plus spécifiquement, cette fonction agit en garantissant la sécurisation juridique des opérations, en optimisant l'allocation des ressources et en assurant la prévention et la détection de la fraude et de la corruption, contribuant ainsi à la performance globale de l'entité territoriale.

1.3.3. La Théorie du Système des Professions

La sociologie des professions d'Andrew Abbott offre un troisième éclairage pertinent. L'audit interne dans le secteur public n'est pas qu'une technique de contrôle : c'est une profession qui accroît sa légitimité et étend sa juridiction en se positionnant comme la réponse institutionnelle aux problèmes de gouvernance et de corruption (Troupin, 2012). Abbott soutient que les professions constituent une écologie concurrentielle au sein de laquelle chaque groupe cherche à étendre sa juridiction par la maîtrise de systèmes de connaissance spécialisés (Abbott, 2005, p. 246). Cette perspective éclaire la montée en puissance de l'audit interne dans les administrations marocaines comme le résultat d'une dynamique professionnelle structurée, répondant à une demande politique croissante de rigueur et de transparence.

Partie II : Revue Systématique de la Littérature et Analyse des Travaux de Recherche

La recherche académique consacrée à l'audit interne dans le secteur public marocain demeure relativement récente, bien qu'elle connaisse un essor notable depuis une décennie, avec un nombre croissant de travaux ciblant spécifiquement les collectivités territoriales (El Khattabi & Fikri, 2024). Ces études, quoique parfois fondées sur des échantillons modestes, contribuent à analyser les déterminants de l'efficacité de l'audit interne et son rôle dans la gouvernance territoriale (Sadiki *et al.*, 2023).

2.1. Synthèse des Principaux Travaux de Recherche

Le tableau ci-après présente une synthèse structurée des contributions académiques les plus significatives sur l'audit interne et les collectivités territoriales au Maroc.

Auteur(s) et Année	Titre / Publication	Problématique / Hypothèses	Méthodologie	Principaux Résultats
Ezzarradi & Fikri (2018)	*Professionnalisation de l'audit interne dans l'administration publique marocaine : réel besoin ou illusion de contrôle ?* Revue du contrôle, de la comptabilité et de l'audit, 2(4)	Le déploiement de l'audit interne dans l'administration publique constitue-t-il un besoin réel ou une simple formalité institutionnelle ?	Revue de littérature ; analyse conceptuelle et théorique	L'audit interne est un outil de pilotage de la performance, dont l'efficacité est conditionnée par l'objectivité et l'indépendance de l'auditeur. En l'absence de ces garanties, le risque d'une « illusion de contrôle » est avéré.
Sadiki, Aboulhassane & El Harmouzi (2023)	*L'audit interne des collectivités territoriales au Maroc : un mécanisme pour une bonne gouvernance locale* Revue du contrôle, de la comptabilité et de l'audit, 7(1)	Dans quelle mesure l'audit interne peut-il améliorer la gouvernance des collectivités territoriales marocaines ?	Revue de littérature et réflexion théorique articulée en deux volets : audit et gouvernance ; mesure de l'efficacité	L'audit interne constitue un levier clé de la gouvernance territoriale. Son déploiement effectif requiert un cadre juridique formalisé, des ressources humaines qualifiées et le soutien explicite des élus.
Bailal & Boumeska (2024)	*Les facteurs déterminants de l'efficacité de l'audit interne au sein des collectivités territoriales marocaines : approche théorique*	Quels sont les facteurs déterminants de l'efficacité de l'audit interne au sein des collectivités	Revue de littérature visant à identifier les concepts clés et une analyse des facteurs affectant	L'audit interne exerce une influence positive sur l'efficacité et l'efficience des entités territoriales. Son

Auteur(s) et Année	Titre / Publication	Problématique / Hypothèses	Méthodologie	Principaux Résultats
	Revue de Gestion et d'Économie, 12(1), 68-90	territoriales marocaines ?	l'efficacité de la fonction	succès repose sur la compétence professionnelle de l'auditeur, son positionnement hiérarchique, la transparence et la prévention de la fraude et de la corruption.
Boumeska, Bailal & Allouli (2025)	*L'audit interne et la gouvernance territoriale au sein des régions marocaines : une approche par modélisation d'équations structurelles PLS* Revue AME, 7(3), 114-137	Dans quelle mesure l'audit interne contribue-t-il à l'amélioration de la gouvernance des collectivités territoriales, notamment dans les 12 régions du Maroc ?	Étude qualitative exploratoire (région Souss-Massa), suivie d'une étude quantitative par questionnaire auprès de 20 auditeurs dans les 12 régions, avec analyse SmartPLS	L'audit interne est un facteur clé de la gouvernance territoriale. Les résultats quantitatifs confirment les hypothèses formulées lors de la phase exploratoire.
Toubtou & Naimi (2023)	*L'audit interne dans les établissements publics : cas des communes marocaines* Revue Internationale des Sciences de Gestion, 6(4)	Dans quelle mesure la cellule d'audit interne contribue-t-elle à la réalisation des objectifs des communes marocaines ?	Étude qualitative exploratoire portant sur la mise en place de la cellule d'audit interne au sein de la commune de Safi	L'audit interne contribue à la réalisation des objectifs communaux et à la coordination des parties prenantes autour de valeurs communes. Il constitue un outil efficace pour la sécurisation des processus de gestion publique.

2.2. Analyse Transversale et Synthèse des Travaux

L'examen croisé des travaux de recherche révèle trois convergences théoriques structurantes. En premier lieu, le rôle stratégique de l'audit interne fait l'objet d'un large consensus. Ezzarradi & Fikri (2018) le conceptualisent comme un outil de pilotage de la performance, tandis que Bailal & Boumeska (2024) confirment son influence positive sur l'efficacité et l'efficience des processus organisationnels. Ce rôle est empiriquement corroboré par Toubtou & Naimi (2023), qui documentent la contribution de la cellule d'audit à la réalisation et à la coordination des objectifs communaux à Safi.

En deuxième lieu, la fonction d'audit s'affirme comme une composante essentielle de la gouvernance renouvelée des territoires. Sadiki *et al.* (2023) l'érigent en mécanisme fondamental pour le renforcement de la gouvernance locale, assertion confirmée par Boumeska *et al.* (2025) qui, par une approche quantitative recourant à la modélisation par équations structurelles (SmartPLS), identifient l'audit interne comme facteur déterminant de la gouvernance territoriale. Bailal & Boumeska (2024) lui attribuent par ailleurs une importance décisive dans la prévention de la fraude et de la corruption.

En troisième lieu, l'efficacité de la fonction demeure subordonnée à des conditions institutionnelles et humaines exigeantes. Ezzarradi & Fikri (2018) soulignent que la performance de l'audit est tributaire de l'objectivité et de l'indépendance de l'auditeur. Bailal & Boumeska (2024) identifient la compétence professionnelle et le positionnement hiérarchique parmi les facteurs clés. Sadiki *et al.* (2023) précisent, quant à eux, que la concrétisation de la fonction exige un cadre juridique robuste, des ressources humaines qualifiées et le soutien explicite des élus.

Partie III : Discussion — Enjeux, Défis et Perspectives de l'Audit Interne Territorial au Maroc

3.1. De la Conformité à la Création de Valeur Publique : le Rôle Transformateur de l'Audit Interne

Le positionnement de l'audit interne au sein des collectivités territoriales marocaines dépasse la simple vérification de la conformité pour s'affirmer comme un instrument de création de valeur publique. En évaluant la robustesse des dispositifs de contrôle interne et en formulant des recommandations d'amélioration (Boumeska & Bailal, 2024), l'audit interne assiste les gestionnaires dans l'optimisation de l'allocation des ressources et l'atteinte des objectifs de performance (Ezzarradi & Fikri, 2018).

Ce rôle proactif revêt une acuité particulière à la lumière des observations de la Cour des comptes (2023-2024), qui relève des déficits persistants dans la gestion locale : irrégularités budgétaires, investissements non pleinement réalisés et insuffisances dans le recouvrement des recettes. Ces constats *a posteriori* attestent de l'insuffisance des mécanismes de contrôle traditionnels et soulignent l'impératif de développer un contrôle interne continu et préventif. L'audit interne et la Cour des comptes opèrent ainsi une complémentarité fonctionnelle : le premier agit en prévention (contrôle *ex ante*), le second en évaluation et, le cas échéant, en sanction (*ex post*), constituant ensemble un écosystème de contrôle institutionnel plus résilient.

3.2. Les Défis de la Mise en Œuvre et les Faiblesses Structurelles

Bien que l'audit interne soit théoriquement reconnu comme un levier de bonne gouvernance, son implantation effective dans les collectivités territoriales marocaines se heurte à des obstacles profonds, à la fois juridiques, humains et politiques.

Le principal obstacle tient à la faiblesse du cadre normatif. Contrairement au contrôle financier, précisément encadré par des textes réglementaires — notamment le Décret n° 2-17-

451 du 23 novembre 2017 relatif à la comptabilité publique des communes —, l'audit interne demeure « *inconnu ou non formalisé par les responsables locaux* » (Sadiki *et al.*, 2023). Les lois organiques de 2015, si elles affirment l'impératif de contrôle, ne fournissent pas de dispositif structuré pour la fonction d'audit interne. Ce vide normatif génère une ambiguïté institutionnelle qui fragilise l'autorité et la crédibilité de la fonction (Sadiki *et al.*, 2023).

À ce défi juridique s'ajoutent des contraintes humaines et organisationnelles significatives. L'efficacité de l'audit interne est subordonnée au soutien du management supérieur et à la disponibilité de ressources humaines qualifiées (Bailal & Boumeska, 2024). La carence de ces deux conditions compromet la professionnalisation et l'impact réel de la fonction.

Enfin, un risque d'« illusion de contrôle » (Ezzarradi & Fikri, 2018) mérite d'être souligné. Ce phénomène survient lorsque l'audit interne est adopté comme formalité cosmétique pour satisfaire des exigences externes, sans volonté politique réelle de lui conférer l'indépendance, les ressources et l'autorité nécessaires à son efficience. Une telle démarche produirait une apparence de rigueur sans générer de bénéfices tangibles pour la gouvernance, ce qui constitue précisément l'écueil que la doctrine invite à éviter.

3.3. Recommandations et Pistes de Recherche Futures

3.3.1. Recommandations à Caractère Normatif et Managérial

1. **Institutionnalisation normative de la fonction.** L'adoption d'un cadre législatif ou réglementaire dédié — sous forme de décret ou de texte de loi spécifique — s'impose pour formaliser les missions, les responsabilités et le statut de l'auditeur interne au sein des collectivités territoriales. Ce cadre devrait garantir statutairement l'indépendance de l'auditeur et prévoir l'approbation formelle du plan d'audit par les conseils élus, afin d'ancrer la fonction dans une légitimité démocratique.
2. **Professionnalisation des auditeurs internes.** Un investissement substantiel dans la formation continue est indispensable pour assurer la maîtrise des standards internationaux d'audit. La mise en place de parcours de certification reconnus, en lien avec l'AMACI et l'IIA Global, contribuerait à élever le niveau de compétence et à renforcer la légitimité professionnelle de la fonction.

3.3.2. Pistes de Recherche Futures

1. **Mesure empirique de l'impact.** Des études quantitatives portant sur l'effet de l'audit interne sur des indicateurs précis de performance — taux de réalisation des projets, efficacité des dépenses, niveau de recouvrement fiscal — permettraient de dépasser les analyses purement théoriques et de fournir des éléments probants aux décideurs (Boumeska *et al.*, 2025).
2. **Analyses comparatives et contextuelles.** Des études ciblant les différentes catégories d'entités territoriales — régions, préfectures, communes — selon leur taille, leur niveau d'autonomie et leur environnement politique permettraient d'identifier les facteurs de réussite ou d'échec de la fonction dans des contextes institutionnels contrastés.
3. **Analyse de l'application des textes existants.** La recherche future pourrait également examiner la manière dont les textes juridiques en vigueur — notamment le Décret sur la comptabilité publique et les lois organiques de 2015 — sont interprétés et appliqués localement, afin de comprendre les mécanismes de régulation qui opèrent de facto en l'absence d'un cadre spécifique à l'audit interne.

Conclusion

L'audit interne des collectivités territoriales au Maroc s'affirme comme un champ de recherche et de pratique en plein développement, adossé à un contexte de réformes institutionnelles

majeures. La présente revue de littérature permet de dégager deux résultats principaux. D'un côté, le consensus théorique est fort : l'audit interne dépasse la simple conformité pour devenir un levier de performance, de prévention des risques et de lutte contre la corruption, avec un ancrage solide dans la théorie de l'agence et la vision basée sur les ressources.

D'un autre côté, les travaux existants et les rapports institutionnels mettent en évidence des obstacles structurels persistants. L'absence de formalisation juridique de la fonction et la faiblesse des ressources humaines allouées constituent les principaux freins à une mise en œuvre effective. Ces lacunes ne sont pas insurmontables, mais leur dépassement requiert un engagement politique fort, se traduisant par l'adoption d'un cadre législatif clair et un investissement dans la professionnalisation des acteurs.

Au-delà de ces enjeux pratiques, l'article met en lumière un vide théorique : la littérature disponible reste majoritairement conceptuelle et repose sur des échantillons étroits. Des études empiriques à plus grande échelle s'imposent pour évaluer l'impact réel de la fonction et orienter les politiques publiques. C'est à cette condition que l'audit interne pourra pleinement s'inscrire comme un pilier de la bonne gouvernance locale, garantissant aux citoyens une gestion publique plus transparente, efficiente et responsable.

Bibliographie

Abbott, A. (2005). Linked ecologies: States and universities as environments for professions. Sociological Theory, 23(3), 245-274.

Aoujil, M., & Alaoui Omari, L. Z. (2018). Genèse de l'audit interne au sein des collectivités territoriales : cas du Maroc. Communication présentée au congrès INTERCOSTOS. Repéré à https://intercostos.org/wp-content/uploads/2018/01/AOUJIL.pdf

Ait Mouzoun, M., & Elmezouari, S. (2018). L'efficacité des fonctions d'audit interne : cas des établissements et entreprises publics au Maroc. Revue du contrôle, de la comptabilité et de l'audit, 2(2).

Bailal, H., & Boumeska, M. (2024). Les facteurs déterminants d'efficacité de l'audit interne au sein des collectivités territoriales marocaines : approche théorique. Revue de Gestion et d'Économie, 12(1), 68-90.

Boumeska, M., Bailal, H., & Allouli, N. (2025). L'audit interne et la gouvernance territoriale au sein des régions marocaines : une approche par modélisation d'équations structurelles PLS. Revue AME, 7(3), 114-137.

Boungab, S., & Bouchikhi, H. (2020). L'audit interne dans l'administration publique : un outil de création de la valeur. Actes du colloque de l'ISEOR. Repéré à https://www.iseor-formations.com/pdf/ACTESCOLODC2020/BOUNGAB.pdf

Charba, A., Naimi, J. E., & Naimi, A. (2021). La nouvelle gestion budgétaire des collectivités territoriales axée sur les résultats : cas des communes marocaines. Repéré à https://hazbane.asso-web.com/uploaded/lanouv-1-pdf.pdf

Cour des comptes du Royaume du Maroc. (2024). Principaux axes du rapport annuel au titre de 2023-2024. Rabat : Cour des comptes.

El Arafi, H. (2025). Audit financier des collectivités territoriales : cadre méthodologique et zones de vigilance. Revue d'Études en Finances Publiques, (4). https://revues.imist.ma/index.php/REFIP/article/view/58521

El Figha, A. (2022). L'audit interne des collectivités territoriales : un outil innovant pour le pilotage de la performance. Cas des communes urbaines. Journal of Social Science and Organization Management, 3(2), 215-235.

El Haiba, F., & Maimoun, A. (2024). L'audit interne dans les établissements publics au Maroc : cas des agences urbaines. Revue du contrôle, de la comptabilité et de l'audit, 8(1). https://revuecca.com/index.php/home/article/view/1001

El Khattabi, A., & Fikri, K. (2024). Étude de l'efficacité de l'audit interne dans les collectivités territoriales et voies de professionnalisation : cas de l'administration d'une région marocaine. Management Control, Auditing and Finance Review (MCAFR), 1(3), 164-182.

El Krami, Y., Lachhab, M., & Tahiri, R. (2024). Revue de littérature : analyse comparative entre le système d'audit interne dans le secteur public marocain et une sélection de pays développés et émergents. Revue Française d'Économie et de Gestion, 5(2). https://www.revuefreg.fr/index.php/home/article/view/1494

Ezzarradi, O., & Fikri, K. (2018). Professionnalisation de l'audit interne dans l'administration publique marocaine : réel besoin ou illusion de contrôle ? Revue du contrôle, de la comptabilité et de l'audit, 2(4). https://revuecca.com/index.php/home/article/view/308

Ferlie, E., Ashburner, L., Fitzgerald, L., & Pettigrew, A. (1996). The new public management in action. Oxford University Press.

IIA – Institute of Internal Auditors. (2009). Définition internationale des pratiques professionnelles de l'audit interne. Altamonte Springs : IIA.

Izenzal, M., & Benazzi, K. (2023). Le cadre de référence juridique du contrôle de gestion dans les collectivités territoriales au Maroc. International Journal of Economic Studies and Management (IJESM), 3(4), 1230-1248. https://doi.org/10.5281/zenodo.8295092

Loulidi, N., & Chraibi, A. (2025). La pratique de l'audit interne au niveau des établissements publics et son impact : approche théorique. IJTM – International Journal of Trade and Management, 2(4), 267-283.

Power, M. (1997). Expertise and the construction of relevance: Accountants and environmental audit. Accounting, Organizations and Society, 22(2), 123-146.

Royaume du Maroc. (2011). Constitution du Royaume du Maroc du 29 juillet 2011. Bulletin officiel n° 5964 bis.

Royaume du Maroc. (2015a). Loi organique n° 111-14 relative aux régions. Bulletin officiel n° 6342 bis.

Royaume du Maroc. (2015b). Loi organique n° 112-14 relative aux préfectures et provinces. Bulletin officiel n° 6342 bis.

Royaume du Maroc. (2015c). Loi organique n° 113-14 relative aux communes. Bulletin officiel n° 6342 bis.

Royaume du Maroc. (2017). Décret n° 2-17-451 du 23 novembre 2017 portant règlement de la comptabilité publique des communes et des établissements de coopération intercommunale. Bulletin officiel n° 6633.

Sadiki, A., Aboulhassane, A., & El Harmouzi, N. (2023). L'audit interne des collectivités territoriales au Maroc : un mécanisme pour une bonne gouvernance locale. Revue du contrôle, de la comptabilité et de l'audit, 7(1). https://revuecca.com/index.php/home/article/view/885

Toubtou, A., & Naimi, J. E. (2023). L'audit interne dans les établissements publics : cas des communes marocaines. Revue Internationale des Sciences de Gestion, 6(4). https://www.revue-isg.com/index.php/home/article/view/1426

Troupin, S. (2012). La professionnalisation de l'audit interne dans le secteur public. Revue française d'administration publique, (143), 681-694.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

La détention provisoire selon la nouvelle loi n° 03-23 du code de la procédure pénale

"Pretrial Detention under the New Law No. 03-23 of the Code of Criminal Procedure"

Krimou Niema

Doctorante-chercheuse affiliée au Laboratoire d'Études et de Recherches en Droit Privé, Ingénierie Juridique et Développement Durable –

Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Fès – Université Sidi Mohamed Ben Abdellah.

Résumé :
La nouvelle loi n°03-23 modifiant et complétant la loi n°22-01 relative à la procédure pénale consacre la détention provisoire comme une mesure exceptionnelle. Parmi les nouveautés majeures, la rationalisation de la détention provisoire, le renforcement du contrôle judiciaire sur la police judiciaire, et le développement des mécanismes de lutte contre la criminalité et de protection des victimes. Donc, le législateur encourage, à cet effet, l'adoption de mesures alternatives, telles que le bracelet électronique ou le travail d'intérêt général.
L'objectif principal de cette réforme est double : d'une part, réduire la surpopulation carcérale qui pèse sur les établissements pénitentiaires et, d'autre part, promouvoir une justice plus efficiente, respectueuse des droits fondamentaux et de la présomption d'innocence.
Mots clés : Détention provisoire, rationalisation, le contrôle judiciaire, le bracelet électronique, le travail d'intérêt général, la nouvelle loi de la procédure pénale, la surpopulation des prisons, les mesures alternatives, les droits fondamentaux, la présomption d'innocence…

Abstract :
The new law No. 03-23, amending and supplementing law No. 22-01 on criminal procedure, establishes pretrial detention as an exceptional measure. Among the major innovations are the streamlining of pretrial detention, the strengthening of judicial oversight of the police, and the development of mechanisms for combating crime and protecting victims. Therefore, the legislature encourages the adoption of alternative measures, such as electronic tagging or community service.
The main objective of this reform is twofold: firstly, to reduce prison overcrowding and, secondly, to promote a more efficient justice system that respects fundamental rights and the presumption of innocence.
Keywords: Pre-trial detention, streamlining, judicial supervision, electronic tagging, community service, the new criminal procedure law, prison overcrowding, alternative measures, fundamental rights, the presumption of innocence…

Introdutction

En matière pénale, l'instruction judiciaire constitue une étape stratégique, charnière et souvent décisive du processus juridictionnel. Elle ne se résume pas à une phase technique d'enquête ou de collecte d'indices : elle est le théâtre d'interactions complexes entre les pouvoirs de l'État, les garanties individuelles du justiciable et les exigences d'efficacité sécuritaire. C'est une procédure qui est menée par un juge de siège appelé « Le juge d'instruction ; c'est une phase qui est placée en position intermédiaire entre l'étape de recherche policière et la phase de jugement.646
Alors, l'instruction est l'ensemble des actes qui ont pour objet de rechercher les auteurs d'infractions, de rassembler les preuves et de prendre les mesures destinées à permettre aux juridictions de statuer en connaissance de cause. Elle est conduite sous la direction et l'autorité du juge d'instruction.647 Le recours à l'instruction préparatoire est devenu plus restreint dans le nouveau Code de procédure

646 REFFAS Khalid, « La procédure pénale marocaine : entre tradition inquisitoire et réformes inachevées », Revue marocaine de droit et politique, n°18, 2022, p.113.
647 Fiches d'orientation « Instruction pénale préparatoire (Déroulement) », Août 2022, Dalloz.fr, https://www.dalloz.fr/documentation/Document?id=DZ%2FOASIS%2F000549

pénale. L'article 83 du CPPM rend obligatoire l'ouverture d'une instruction dans les crimes, alors qu'en matière de délit, l'ouverture d'une instruction demeure facultative, et n'est obligatoire que si un texte spécial y fait référence.

Dans cette phase, le juge d'instruction ne peut pas agir d'office, il doit toujours attendre d'être saisi soit par un réquisitoire du parquet, soit suite à une plainte déposée par la victime avec constitution d'une partie civile. Le juge procède à une investigation, une instruction du dossier. Donc, le ministère public y occupe une position centrale, qui influence profondément le déroulement de la procédure.

En outre, la procédure d'instruction en matière de mineurs délinquants ne diffère pas complètement de celle prévue pour les délinquants majeurs.648

Le juge d'instruction est habilité à placer la personne suspectée en détention provisoire. Il est important de noter que la détention provisoire est une mesure exceptionnelle qui permet de maintenir une personne en prison en attendant son procès. Car cette mesure peut avoir des conséquences particulièrement graves sur la personne qui quoique présumée innocente est emprisonnée. Elle ne doit pas être confondue avec la peine de prison. Une personne en détention provisoire n'a pas encore été jugée et est donc présumée innocente jusqu'à preuve du contraire. Cela soulève des questions éthiques et juridiques concernant les droits des personnes en détention provisoire, notamment en ce qui concerne la durée de cette détention et les conditions de vie en prison.

Bref, la liberté est la condition naturelle de l'homme ; la détention, parce qu'elle prive de ce bien fondamental, ne peut être qu'une mesure d'exception, justifiée uniquement par les nécessités impérieuses de la justice.649 Le principe général est tout individu a droit à la liberté de sa personne, seules sont autorisées les mesures d'arrestation ou de détention conformément à la loi. Celle-ci ne doivent pas être arbitraires et ne peuvent être appliquées que par les personnes habilitées à cet effet.

Alors, l'intérêt de cette recherche réside dans l'adoption d'une approche analytique permettant d'étudier la détention provisoire en tant que mesure exceptionnelle, ainsi que de rationaliser le recours à cette mesure à la lumière de la nouvelle loi.

La question de l'indépendance du juge d'instruction dans l'exercice de ses pouvoirs demeure cruciale. Plusieurs rapports, notamment du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), ont mis en lumière les pressions informelles exercées par le parquet ou la hiérarchie judiciaire, qui limitent la liberté d'action du juge, en particulier dans les dossiers sensibles ou politiquement médiatisés.650

Le législateur marocain a travaillé dur en vue d'encadrer et d'organiser la détention provisoire d'une manière conforme à la tendance internationale dans ce domaine. Donc, il doit préciser les cas où l'inculpé peut être incarcéré au cours de la période précédant son jugement. La jurisprudence marocaine tend à valider cette mesure sur la base de critères flous, tels que la préservation de l'ordre public ou la gravité des faits, sans réel examen critique de sa nécessité ou de sa proportionnalité.

Le nouveau texte exige des motifs précis et limités pour toute mise en détention préventive par le juge d'instruction, et il élargit le recours à la procédure alternative du contrôle judiciaire.

Pendant la phase d'instruction, la détention préventive peut être prolongée, mais des périodes de révision régulières sont prévues pour s'assurer de la légalité de la détention.

Cette protection est aussi garantie au sein de l'art. 9 de la déclaration universelle des droits de l'homme de 1948 qui stipule que « Nul ne peut être arbitrairement arrêté, détenu ni exilé. » Aussi, au sein de l'article 5 de la C.E.S.D.H. qui prévoit dans son paragraphe premier que « toute personne a droit à la liberté et à la sûreté. Nul ne peut être privé de sa liberté », avant d'énumérer les cas de privation de liberté. De même au sein de l'article 9 du pacte international de 1966 relatif aux droits civils et politiques disposant dans son paragraphe premier que « Tout individu a droit à la liberté et à la sécurité

648 BENYOUSSEF Jihane, « La nouvelle protection pénale de l'enfant en droit marocain ». Contenu et portée du Code de la procédure pénale du 3 octobre 2003, thèse, Université de Perpignan, soutenue en 2006, p.257.

649 EL MERNISSI Mustapha Amine, « La détention provisoire entre impératifs de sécurité et exigences de liberté », Revue marocaine de droit, 2020, p.113.

650 Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Rapport sur la justice pénale et les droits de l'Homme au Maroc, 2019, p.44-50.

de sa personne. Nul ne peut faire l'objet d'une arrestation ou d'une détention arbitraire. Nul ne peut être privé de sa liberté, si ce n'est pour des motifs, et conformément à la procédure prévue par la loi. »

Selon Jean PRADEL « La détention provisoire est l'incarcération d'un inculpé en maison d'arrêt pendant tout ou partie de l'instruction préparatoire jusqu'au jugement définitif sur le fond de l'affaire ».651

Dans quelle mesure la loi n°03-23 fait-elle de la détention provisoire une mesure véritablement exceptionnelle ? Comment les mesures alternatives contribuent-elles à rationaliser son recours et à réduire la surpopulation carcérale ? Enfin, le législateur réussit-il à concilier protection de la société et respect des droits fondamentaux des justiciables ?

Nous allons voir dans cet article le régime juridique de la détention provisoire en droit marocain entre l'ancienne loi n°22-01 et la nouvelle loi n°03-23 du code de la procédure pénale dans la première partie **(Partie I)**, puis nous allons aborder les mesures alternatives aux poursuites judiciaires dans la seconde partie **(Partie II)**.

Partie I : Le régime juridique de la détention provisoire.

La détention provisoire est une mesure prise dans le cadre de l'instruction préparatoire de première comparution ou d'interrogatoire de fond, qui répond à trois fins différentes : elle facilite l'instruction en plaçant le prévenu à la disposition de la justice et en lui interdisant de faire disparaître les preuves, elle assure la sécurité publique en le mettant hors l'état de nuire et elle garantit l'exécution de la peine qui sera prononcée en l'empêchant de prendre la fuite. Ainsi, la détention préventive est considérée comme un acte d'instruction, une mesure de sûreté et une peine par anticipation.652

Alors, la détention préventive ne peut être ordonnée par le juge d'instruction que pour garantir le bon déroulement de l'instruction et pour conserver les preuves et empêcher toute modification des indices sur le lieu de l'infraction. Ainsi, pour garantir la présence du suspect aux investigations nécessaire à la manifestation de la vérité, le maintenir à la disposition de la justice et empêcher ainsi sa fuite, ce motif correspond aux détentions ordonnées à l'égard des personnes pouvant avoir la possibilité de fuir ;

Et enfin pour empêcher soit une pression sur les témoins ou les victimes et leurs familles et proches, soit une concertation frauduleuse entre personnes suspectes, coauteurs et complices. Ces dispositions tendent à garantir l'efficacité de l'information judiciaire.653

Le recours immodéré à la détention préventive fait toujours débat au Maroc. En effet, malgré les efforts législatifs déployés au fil des années pour rendre cette institution exceptionnelle, le recours à cette privation de liberté avant jugement demeure élevé en pratique. Selon les chiffres avancés officiellement par la Délégation Générale à l'Administration Pénitentiaire et à la Réinsertion (DGAPR) sont éloquents : au cours de l'année 2024, 101 157 détenus arrivant aux établissements pénitentiaires d'un état de liberté. Les hommes représentent 96% de ces nouveaux entrants, contre 4% de femmes. Ce chiffre marque un recul de 9% par rapport à 2023, ou 111 697 nouveaux détenus avaient été enregistrés. A cet effet, ces dernières années, le Maroc a connu une surpopulation carcérale massive en raison du nombre de personnes placées en détention provisoire.

Lorsqu'une personne est placée en détention préventive, la durée de cette détention est limitée par la loi pour éviter les abus. Au Maroc, par exemple, la détention préventive est encadrée par des règles strictes. Ainsi en France, cette durée est encadrée par la loi et ne peut pas dépasser certains délais, sauf dans des cas exceptionnels.

651 PRADEL Jean, « L'instruction préparatoire », Cujas, 1990, p.587.

652 EL FEDDALI Nisrine, « Procès pénal : la garde à vue et la détention préliminaire », Université Mohammed V, 2021, (consulté le 14/09/2025), https://fr.scribd.com/document/553550918/la-GAV-et-le-detention-preliminaire, p.05 et 06.

653 AL AZREK Tayeb, « La détention préventive entre l'ancien et le nouveau code de procédure pénale », Revue « Anfass Houkoukia », n°2 et 3, 2005, p.97 et s.

La détention préventive reste une mesure exceptionnelle à appliquer en cas de délits ou de crimes punis d'une peine d'emprisonnement et lorsqu'une mesure alternative ne peut être mise en œuvre. Le nouveau Code de la procédure pénale précise que la décision de détention préventive doit être notifiée par écrit et motivée par des considérations arrêtées à neuf selon le texte (conserver les preuves et indices matériels, empêcher soit une pression sur les témoins ou les victimes, soit une concertation frauduleuse entre personnes mises en cause, protéger la personne mise en examen, garantir son maintien à la disposition de la justice, mettre fin à l'infraction ou prévenir son renouvellement, mettre fin au trouble exceptionnel et persistant à l'ordre public provoqué par la gravité de l'infraction…).654

Section 1 : La durée de la détention provisoire

La détention préventive est une mesure ordonnée par l'autorité judiciaire, et qui consiste à priver un inculpé de sa liberté et à le placer dans un établissement pénitentiaire à la disposition de la justice, avant la décision de la juridiction du jugement. D'une façon générale, en effet, l'incarcération de l'inculpé est possible pendant toute la durée de l'instruction préparatoire et même au-delà, tant qu'une décision définitive sur le fond n'est pas intervenue.655

Aujourd'hui, on parle d'une loi et non pas d'un projet de la loi modifiant et complétant la loi 22-01 sur la procédure pénale ambitionne de rationaliser et modérer cette détention préventive, institution couramment critiquée pour des considérations humanitaires et sociales.

Cette loi vise à délimiter les cas de mise en détention préventive appliquer par le juge d'instruction, en réduisant la durée de la détention préventive en matière criminelle. La durée de la détention préventive demeure excessive dans la pratique judiciaire marocaine, aucune obligation n'est faite au magistrat instructeur de motiver le mandat d'arrêt ou de dépôt. Une autre carence législative réside, par ailleurs, dans l'absence de toute obligation de « délai raisonnable » pour l'achèvement de la procédure d'instruction et de jugement. Le code actuel ne prévoit aucune indemnisation en cas de détention préventive abusive ou injustifiée.

Dans la pratique, il se forme, en dehors de la loi, des habitudes qui influent sur le nombre et la durée de la détention préventive.

Le point de départ du délai de la détention préventive est le jour de l'ordonnance de placement ce qui suppose que celle-ci ait une date, par exemple le cas où la détention provisoire succède à un mandat d'arrêt, le point de départ est celui de l'exécution du mandat. Ainsi la décision de prolongation de la durée de la détention préventive doit être justifiée par les mêmes motifs ci-dessus indiqués. En effet, les articles 176 et 177 de la nouvelle loi imposent explicitement au magistrat instructeur l'obligation de motiver son ordonnance de prolongation de détention.

Cette mesure porte une grande atteinte à la liberté individuelle et au principe de la présomption d'innocence, c'est pourquoi elle impose une règlementation stricte. Ainsi le législateur a rigoureusement limité la durée de cette mesure, d'après le Code de la procédure pénale qui limitera le délai de base de la détention provisoire à deux mois et pourra être prorogé cinq fois au maximum pour la même période, en matière de crime par une ordonnance spécialement motivée du juge d'instruction sur les réquisitions également motivées du ministère public.656

Alors, les prolongations ne peuvent être faites que dans la limite de cinq fois et pour la même durée. Si le juge d'instruction ne prend pas une ordonnance de clôture de l'instruction se poursuit (l'article 177 du CPP de l'ancienne loi n°22-01).

Et l'article 176 du CPP traite la durée de la détention en matière délictuelle qui ne peut excéder un mois, à l'expiration de ce délai si le maintien en détention préventive apparaît nécessaire, le juge d'instruction peut le prolonger par ordonnance spécialement motivée, ce délai ne peut être prorogé que deux fois pour la même durée. Si le juge d'instruction ne prend pas de décision pendant ce délai

654 Hicham Oukerzaz, https://lematin.ma/express/2022/code-procedure-penale-nouveau-projet-loi-compte-rationaliser-detention-preventive/372272.html, publié le 20 Février 2022, (consulté le 03/03/2025).

655 STEFANI Gérard, LEVASSEUR Jean et BOULOC Bernard, « Procédure pénale », Dalloz, 20ème édition 2006, p 654 et s.

656 ABOULOULA Laila, « La peine privative de liberté en droit marocain et comparé », REMALD, 2005, p.81.

conformément aux dispositions de l'article 217 qui suit, l'inculpé est mis de plein droit en liberté et l'instruction se poursuit (Article 176 CPP de l'ancienne loi n°22-01).
En revanche, selon la nouvelle loi n°03-23 du code de la procédure pénale, la durée de la détention provisoire en matière criminelle est 2 mois renouvelable deux fois, et en matière délictuelle la durée initiale prononcer par le juge d'instruction est 1 mois peut être prolonger par ordonnance spécialement motivée pour la même durée, ce délai ne peut être prorogé que deux fois pour la même durée.
Par ailleurs, la nouvelle loi 03-23 autorise l'inculpé à faire recours contre la légalité de la décision de la détention provisoire. En plus, le tribunal doit trancher dans la journée. Avant, ce droit n'existait pas.
À tout moment, lorsque le suspect est placé en détention provisoire, il peut déposer une demande de mise en liberté afin de demander son placement sous contrôle judiciaire ou sous assignation à résidence sous surveillance électronique.657
La décision de placement en détention ayant dans tous les cas un caractère provisoire, une mise en liberté peut à tout moment être demandée par la personne qui n'est pas définitivement condamnée. Dès lors, la fin de la détention peut résulter d'une mise en liberté provisoire, ou être sollicitée à la clôture de l'instruction. .658
Alors, la nouvelle loi 03-23 impose une limitation stricte du recours à la détention préventive. Toute décision d'incarcération doit désormais être dûment motivée, et des mesures alternatives modernisées viennent compléter ce dispositif pour éviter les détentions abusives. La réforme s'attaque aussi à la durée excessive des détentions provisoires. En matière délictuelle, elle est réduite à un mois renouvelable une fois. En matière criminelle, à deux mois renouvelables deux fois. Sauf exception, cela signifie que la privation de liberté sans jugement ne pourra excéder six mois dans la plupart des cas. Le parquet devra donc gérer plus finement les délais et anticiper les blocages pour éviter les détentions illégales. Pour les mineurs, la loi prévoit des ajustements majeurs. En dessous de 12 ans, il n'est plus possible de les poursuivre : leur irresponsabilité pénale devient automatique. En dessous de 14 ou 16 ans selon la gravité des faits, la détention devient elle aussi interdite. Par ailleurs, les procureurs sont désormais tenus de rendre visite chaque mois aux enfants placés en détention ou en centre de rééducation, et d'en rendre compte.
Pour faire face aux dérives de la pratique dont a fait preuve la procédure pénale actuelle, en raison de l'engorgement des juridictions pénales entraîné par une accumulation des affaires pénales, en raison aussi de la lenteur des procédures et de leur inefficacité qui influe sur le nombre et la durée de la détention préventive. Reste à savoir si cette loi fera-t-il l'unanimité de tous les acteurs du système.
En ce qui concerne les délinquants mineurs, le Code de procédure pénale prescrit que leur procès ne doit pas revêtir un caractère punitif. Le parquet, les juges d'instruction et les instances judiciaires en charge des mineurs doivent tenir compte de l'intérêt suprême du mineur, en envisageant les mesures de protection ou disciplinaires appropriées à son cas et susceptibles de l'éduquer et de le requalifier. La détention préventive d'un mineur impliqué dans un délit est limitée à un mois renouvelable une fois pour une durée d'un mois (soit 2 mois au maximum), ou à deux mois pour les crimes, renouvelables deux fois pour une durée de deux mois à chaque fois (soit 6 mois au maximum). 659
En outre, le nouveau Code de procédure pénale stipule qu'un mineur qui n'a pas encore atteint l'âge de 16 ans ne peut être placé dans un établissement pénitentiaire, même temporairement, quel que soit le crime commis. Alors, les mineurs concernés sont ceux âgés entre 16 ans et 18 ans, car le texte interdit de placer en détention un mineur qui a commis un délit ou un crime, même pour une période

657 GUILLON Josselin, « Détention provisoire : Quelle est la durée d'une détention provisoire ? », publié le 20 décembre 2023, et (consulté le 05/11/2025), Avocat au BARREAU de Paris, https://www.jguillon-avocat.net/detention-provisoire---quelle-est-la-duree-d-une-detention-provisoire---_ad61.html
658 OUKERZAZ Hicham, « La détention préventive rationalisée dans le projet du Code de procédure pénale », publié le 20 Février 2022, et (consulté le 15/04/2023), Le Matin.ma, https://lematin.ma/express/2022/code-procedure-penale-nouveau-projet-loi-compte-rationaliser-detention-preventive/372272.html
659 « La procédure pénale pour mineurs délinquants : le déroulement de la procédure », https://www.scribd.com/document/825667082/Le-deroulement-de-la-procedure, p.01 à 03.

provisoire, s'il a moins de 16 ans. Ainsi, la décision de placer un mineur âgé entre 16 ans et 18 ans en détention doit être motivée par le juge qui doit également préciser les causes qui empêchent l'application des mesures de prévention. En effet, pour protéger le mineur le nouveau code de la procédure pénale ajoute ''les familles alternatives'' parmi les mesures du dispositif de surveillance provisoire que le juge peut prendre en matière de délits. 660

Les mineurs sont déférés devant le juge des mineurs qui prendra la décision par rapport à l'enquête. Le juge peut replacer le mineur chez sa famille, à son tuteur, à son tuteur datif, à la personne qui le prend en charge, à la personne qui en la garde, à une personne digne de confiance ou à l'établissement ou la personne chargée de son assistance.

La détention préventive est une atteinte incontestable à la liberté individuelle ; le juge d'instruction la décide sans que la juridiction de jugement se soit prononcée sur la culpabilité, elle ne doit pas être confondue avec la garde à vue qui est pratiquée dans la phase de l'enquête préliminaire permettant à un officier de police judiciaire de tenir à sa disposition, pour les besoins de l'enquête, un suspect pour une durée de 48 heures à compter à partir du moment de l'appréhension de la personne concernée, renouvelée une seule fois pour une durée de 24 heures.

Ainsi, la détention préventive diffère des autres mandats ordonnés par le juge d'instruction. Le mandat de comparution, d'amener, d'arrêt et de dépôt sont des ordonnances coercitives susceptibles, d'exécution par la force publique auxquelles le juge d'instruction a recours lors de l'instruction du dossier. Ils s'appliquent aux personnes suspectées dans l'infraction. Il ordonne l'un ou l'autre selon la gravité des cas, en vue de procéder à l'interrogatoire des suspects. La grande différence à mentionner est celle qui existe entre la détention préventive et une peine privative de liberté.

Section 2 : Les conditions de recours à la détention provisoire

Le recours à l'instruction préparatoire est devenu plus restreint dans le nouveau code de procédure pénale, l'article 83 rend obligatoire l'ouverture d'une instruction dans les crimes, alors qu'en matière de délit, l'ouverture de l'instruction demeure facultative et n'est obligatoire que si un texte spécial y fait référence. Donc cette loi vise à la rationalisation de la détention provisoire en définissant ses règles juridiques, et le renforcement des droits de la défense.

Le législateur marocain a procédé à la réglementation de l'enquête préparatoire à travers les articles de 83 à 230 du code de la procédure pénale, comme il a confié la tâche de la faire au juge d'instruction. Compte tenu de la sensibilité de cette procédure et de son danger pour l'accusé, le législateur a entouré celle-ci avec un certain nombre de garanties reflétées au niveau du respect de la confidentialité de l'instruction et en assurant la présomption d'innocence.

En effet, parmi les innovations du code de procédure pénale on constate l'introduction d'un système dualiste d'instruction, par la mise en place des chambres d'instructions auprès des tribunaux de première instance, en vue de consolider les droits de l'homme, édifier l'État de droit et renforcer les autorités de justice pénale pour garantir les conditions d'un procès équitable et les droits de la défense.661

D'après l'article 134 CPP : l'inculpé doit être informé de son droit d'être assisté d'un avocat avant tout interrogatoire. Et d'après les articles 139 et 141 CPP : l'avocat peut assister aux interrogatoires, présenter des demandes d'actes, et consulter le dossier. Mais l'avocat doit disposer d'un temps raisonnable pour examiner le dossier, ce qui dépend du rythme imposé par le juge d'instruction.

Selon l'article 139 du CPP, la défense peut demander au juge d'instruction d'ordonner certains actes (expertises, auditions, confrontations). En cas de refus, le juge doit motiver sa décision. Pourtant, dans la pratique, ces refus sont souvent motivés de manière stéréotypée, voire lacunaire, rendant toute

660 IBRIZ Sara, « Criminalité des mineurs : ce que prévoit le projet de Code de procédure pénale », MEDIAS 24, publié le 02 Septembre 2024, et (consulté le 23/11/2024), https://medias24.com/2024/09/02/criminalite-des-mineurs-ce-que-prevoit-le-projet-de-code-de-procedure-penale/

661 ELAABD Adil, « les droits de la défense pénale au Maroc (à la lumière du droit français) », Université de Perpignan, soutenue en 2010, p.76.

contestation illusoire. Ce phénomène renforce le sentiment d'un accès inégal à la justice et d'un exercice partiel du droit de se défendre.

L'accès au dossier d'instruction est également problématique. Bien qu'en principe garanti par l'article 134, il est fréquemment reporté, ou rendu difficile par des obstacles administratifs ou techniques. Cette situation empêche la défense de préparer efficacement ses moyens, notamment dans les dossiers complexes où les éléments à charge sont dissimulés derrière une masse documentaire non structurée.

La maîtrise du temps judiciaire, l'article 134 CPP exige que l'inculpé détenu soit interrogé dans les 24 heures suivant sa première présentation devant le juge d'instruction.

Les règles prescrites en matière d'instruction préparatoire sont destinées à assurer la régularité de la procédure et à protéger les droits des parties. Ainsi, l'article 212 al. 1er du CPP énonce qu'« il y a également nullité en cas de violation des dispositions substantielles du présent Code, lorsque cette violation a eu pour conséquence de porter atteinte aux droits de la défense et de toute partie en cause ». Ainsi des formalités non prescrites expressément à peine de nullité peuvent, en cas de violation si elles sont considérées comme substantielles et si leur violation porte atteinte aux droits de la défense et de toute partie en cause, entraîner la nullité. 662

La détention provisoire ne peut être employée que pour protéger la personne suspecte : Il est des infractions, notamment les crimes visant les enfants, qui provoquent une vive émotion dans la cité. Dans ce cas, le juge d'instruction ordonne la détention de l'auteur des faits, afin de le soustraire à la vindicte populaire ; et éviter le risque de vengeance.663

Aussi, pour mettre fin à l'infraction ou prévenir son renouvellement surtout les personnes qui, présentant une certaine fragilité psychologique, ne peuvent résister à la tentation de recommencer. Par exemple : les affaires liées au trafic de stupéfiants et à l'alcoolisme. Et pour mettre fin au trouble causé par l'acte criminel, ses circonstances ou le moyen utilisé pour sa commission, ou l'importance du préjudice qu'il a causé, ou la dangerosité du suspect.

En effet, le magistrat instructeur doit justifier sa décision de mise en détention, en indiquant explicitement le motif ou les motifs qui nécessitent le placement en détention préventive ou empêchant le recours aux alternatives à la détention provisoire. (Article 175).

D'après l'article 175 du CPP, le juge d'instruction ne peut ordonner une détention préventive que si certains motifs précis et limités sont réunis. Donc conformément aux dispositions de l'article 175 du CPP, le juge d'instruction délivre un mandat de dépôt, comme fondement de cette détention ou un mandat d'arrêt si l'inculpé est en fuite. Il faut noter que, le magistrat instructeur est à la fois juge d'instruction et de la détention.664

En droit criminel marocain, la détention peut être ordonnée à n'importe quel stade de l'information, même contre un inculpe ayant bénéficié de la mesure de placement sous surveillance judiciaire. (Art 175 du CPP).665 Le juge délivre alors soit un mandat de dépôt qui constituera le titre de détention, soit un mandat d'arrêt, si l'inculpé est en fuite. (Art 175 du Code de procédure pénale).

Cette pratique peut conduire à une détention prolongée sans procès, violant le droit de l'accusé à la liberté et à la présomption d'innocence. De plus, la longueur des procès peut conduire à ce que l'accusé soit maintenu en détention pendant de longues périodes, même s'il est finalement déclaré non coupable, ce qui peut avoir de graves conséquences pour sa vie et ses libertés.666

662 FEROT Patrick, « La présomption d'innocence : Essai d'interprétation historique », 2007, Thèse, Lille II, p : 268.

663 SOUALIH Soukaina, « La problématique de la détention préventive et ses alternatives possibles », Institut supérieur de la magistrature, soutenue en 2017, p.67.

664 Arrêt, Chambre Criminelle, « Instruction complémentaire : le juge d'instruction reste compétent pour statuer sur la détention provisoire » (Cass. crim. 2006), Réf : 16121, Maroc/Rabat, N° de décision : 783/1, 18/05/2006, N° de dossier : 6060/2006.

665 ATMANI Khalid, « Quelques réflexions sur le projet du code de procédure pénale à propos de la détention préventive », SOCIAL AND MEDIA STUDIES INSTITUTE, Revue DROIT & Société, ISSN : 2737-8101 p.35 et 36.

666 ALHBOUZ Taha et CHAKRI Abderachid, « La présomption d'innocence et la problématique des libertés individuelles en droit pénal Marocain », Revue Internationale de la Recherche Scientifique, (Revue-IRS), ISSN : 2958-8413, Vol. 1, No. 5, Septembre 2023, p.816 et 817.

En effet, dès la disparition des motifs de son inculpation, le juge d'instruction doit le libérer et il peut le faire même spontanément, mais après consultation du ministère public et après que le prévenu se soit engagé à se présenter chaque fois que l'instruction l'exige, à informer le juge de ses déplacements et de son installation. Cette libération provisoire peut même être subordonnée à une attestation émanant d'un organe public ou privé, de santé ou d'enseignement, et s'engageant à prendre en charge le prévenu. Elle peut être également subordonnée à une caution matérielle (financière) ou personnelle. Remarquons au passage, que la caution surtout pécuniaire peut soulever des objections, dans la mesure où elle instaure des inégalités, en favorisant les personnes fortunées au détriment des plus démunis. Il reste que le maintien en liberté, comme l'accès à la liberté, est facilité par une telle garantie.667 Dans le même ordre d'idée, la mise en liberté provisoire d'office peut se combiner avec le nouveau substitut de la détention préventive. En effet, selon l'article 178 al.3, la liberté provisoire peut être assortie du placement sous surveillance judiciaire.

La décision de mise en liberté, selon la convention européenne des Droits de l'Homme et des libertés fondamentales précise que toute personne arrêtée ou détenue a le droit d'être libérée pendant la procédure. En toute matière (délictuelle ou criminelle), la mise en liberté peut être ordonnée par le magistrat instructeur ou le juge. Cette libération peut être faite d'office ou sur réquisitions du ministère public, le juge peut prendre lui-même l'initiative, en dehors de toute demande, de remettre le mis en examen en liberté (Art, 178 du Code de Procédure Pénale).

Il prend cette décision lorsqu'il estime que la détention n'est plus nécessaire dans le dossier dont il a la charge. Ce qui implique qu'à tout moment de la procédure, le juge d'instruction peut, après avoir pris les réquisitions du procureur, mettre en liberté le détenu provisoire, avec ou sans contrôle judiciaire (Art, 160 à 174 du Code de Procédure Pénale).

Selon le code de procédure pénale, la personne doit prendre l'engagement de se présenter à tous les actes de la procédure aussitôt qu'elle sera requise et tenir informé le magistrat instructeur de tous ses déplacements. L'avis du parquet n'est pas nécessairement donné par écrit, et un avis verbal n'entache pas la nullité d'ordonnance de mise en liberté ou il n'est nullement nécessaire de procéder à un débat contradictoire équivalent à celui qui est exigé pour le placement en détention. De tout ce qui précède, le juge est libre de prendre une décision indépendamment des termes à l'avis du ministère public. Dans ce cas, lorsqu'il décide de la mise en liberté de l'intéressé, il doit succinctement motiver son ordonnance, l'intéressé n'ayant bien entendu aucun intérêt à faire appel.

Il faut noter ici que la chambre de l'instruction, quel que soit le mode de sa saisine, à la possibilité de décider d'office une mise en liberté. Elle doit seulement entendre le ministère public. En tout cas, la liberté doit survenir dans les délais qui sont imposés soit par le droit interne, soit par la Convention européenne des droits de l'Homme.

La demande de mise en liberté peut également être effectuée par l'avocat de la personne détenue ou par la personne elle-même.668

Alors, cette demande de mise en liberté doit être adressée en règle générale au juge d'instruction qui, dès réception et dans les vingt-quatre heures du dépôt de la demande, doit en aviser le ministère public aux fins de réquisition. Il en avise en même temps, par lettre recommandée la partie civile qui peut présenter ses obligations.

Dans ce cas, il faut chercher d'autres alternatives qui remplace cette mesure. Par exemple, des alternatives aux peines privatives de liberté comme le bracelet électronique, le pointage au commissariat ou encore la privation du passeport la fermeture des frontières...669

667 ESSAID Mohammed Jalal, « Le Procès équitable dans le CPP de 2002 », Volume N°1, 2008, الدار البيضاء : مطبعة النجاح الجديدة, Centre Jacque Berque, p.111.

668 Art, 178 du Code de Procédure Pénale.

669 DELAGARDE Olivier, « Maroc : bientôt un nouveau Code de procédure pénale », le petit journal, publié le 21/06/2018, https://lepetitjournal.com/rabat/maroc-bientot-un-nouveau-code-de-procedure-penale-233768 (consulté le 08/09/2023).

Le recours à la détention provisoire est encadré de manière plus stricte. Il devra être limité aux cas où aucune autre mesure ne peut garantir la bonne conduite de la procédure ou la sécurité publique, et toute décision de placement devra être motivée par écrit. 670

En parallèle, la loi introduit des mesures alternatives modernisées, telles que le contrôle judiciaire, la surveillance électronique, l'interdiction de communiquer avec les victimes ou la restriction de déplacements. Ces outils visent à désengorger les établissements pénitentiaires, à réduire la détention de personnes non condamnées et à renforcer la proportionnalité des décisions judiciaires.671

Parmi les nouveautés apportées par cette loi, est de permettre le droit de toutes les personnes privées de liberté à un traitement humain respectant leur dignité en tant qu'êtres humains, et prévoit la séparation des personnes placées en détention préventive de celles condamnées, et des personnes mineures de celles majeurs, de même qu'il souligne la nécessité de réserver aux détenus un traitement ayant pour finalité de favoriser leur requalification et leur réinsertion dans la société.672

Partie II : Les mesures alternatives aux poursuites judiciaires

La réforme récente de la procédure pénale marocaine s'inscrit dans une dynamique de modernisation du système pénal et de consolidation de l'État de droit, elle vise à la rationalisation des peines privatives de liberté et promotion des peines alternatives, ainsi à rationaliser le recours aux peines privatives de liberté, à renforcer les garanties d'un procès équitable et à améliorer les conditions de détention, conformément à la Constitution de 2011 et aux standards internationaux relatifs aux droits de l'Homme.673

Alors, la nouvelle loi 03.23 introduit une panoplie de mesures alternatives, destinées à éviter l'emprisonnement systématique et à alléger la pression sur les établissements pénitentiaires. Ce texte insiste sur la réduction de la détention préventive. Il affirme que la prison doit rester l'ultime solution. Il encourage les alternatives : médiation, arbitrage, conciliation, et sanctions de substitution. Les parquets doivent privilégier la médiation avant d'engager des poursuites. Et l'avocat jouera un rôle plus large dans ce processus.674

A cet égard, le Maroc a adopté une nouvelle loi n°43.22 relatifs aux peines alternatives qui vise à améliorer le système judiciaire marocain et à surmonter la problématique de la surpopulation carcérale. Ces peines alternatives ont été inspirées par le Discours prononcé par SM le Roi à l'occasion du 56ème anniversaire de la Révolution du Roi et du peuple en 2009, dans lequel le Souverain avait appelé à développer des modes alternatifs de règlement des différends comme la médiation, l'arbitrage, la conciliation et l'application des peines de substitution. Les peines alternatives s'imposent en tant que solution fondamentale à la crise que connaît la politique pénale marocaine. Le souci de l'impunité paraît injustifié puisque ces peines ne sont pas applicables aux peines supérieures à 5 ans fermes. Il en est de même en cas de récidive et elles sont carrément exclues pour les infractions graves comme le terrorisme, le blanchiment de capitaux ou d'argent, de trafic d'organes, de psychotropes et de trafic d'organes, l'exploitation sexuelle des enfants (des mineurs) ou des personnes

670 CHAKER Hiba, « Code de procédure pénale : les principales nouveautés », publié le 15 Septembre 2025, Le Matin.ma, (consulté le 24/09/2025).

671 https://www.scribd.com/document/616160722/%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%8A2021, دورية-حول-الاعتقال-الاحتياطي

672 « Une nouvelle loi pour la réorganisation des prisons marocains », Médias 24, publié le 31/03/2023, et (consulté le 18/09/2024), https://medias24.com/2023/03/31/une-nouvelle-loi-pour-la-reorganisation-des-prisons-marocaines/

673 BENCHAKROUN Adnane, « Réforme du Code de procédure pénale : une avancée pour les droits de la défense », L'Opinion des Jeunes, publié le Mercredi 10 Décembre 2025, (consulté le 02/01/2026). https://www.lodj.ma/%E2%80%8BReforme-du-Code-de-procedure-penale-une-avancee-pour-les-droits-de-la-defense_a154349.html

674 « Le projet de loi sur la procédure pénale vise à renforcer le domaine des droits et des libertés », Portail national du Royaume MAROC.MA, MAP, 22 Janvier 2025, https://www.maroc.ma/fr/actualites/le-projet-de-loi-sur-la-procedure-penale-vise-renforcer-le-domaine-des-droits-et-des-libertes

en situation de handicap, la corruption, la concussion, le détournement de fonds et en cas d'abus de confiance et de dilapidation des deniers publics.

En effet, le système carcéral marocain souffre d'une surpopulation étant que plus de 40% des détenus sont en détention préventive. C'est la raison pour laquelle les peines alternatives telles que les travaux d'intérêt général, la surveillance électronique, la restriction de certains droits sont convaincu comme un objectif national, d'où les chances de la réussite de la loi 43.22.

Donc, la détention provisoire doit rester une mesure exceptionnelle, et non systématique ainsi il faut privilégier les alternatives juridiques et la justice réparatrice.

Par ailleurs, à la lecture de la nouvelle loi n° 03-23, il ressort que les peines alternatives s'articulent autour de quatre catégories distinctes, lesquelles feront l'objet d'une analyse dans la présente partie. Nous allons aborder dans la deuxième partie, le placement sous surveillance électronique **(Section 1)** et les autres peines alternatives **(Section 2).**

Section 1 : Le placement sous surveillance électronique

Parmi les nouveautés introduites par cette nouvelle loi, il y a la surveillance électronique. L'article 174-1 dispose que ce contrôle électronique est effectué au moyen d'un bracelet électronique permettant de déterminer les déplacements du mis en cause dans le périmètre territorial fixé par le juge d'instruction. Au nombre des nouveautés introduites dans ce nouveau Code de procédure pénale, on trouve également le recours aux techniques de télécommunication. Les articles 193-1, 193-2 et 193-3 du livre X bis précisent les conditions d'utilisation de ce mode, que le juge d'instruction peut activer d'office ou à la demande du parquet ou d'une partie ou de son représentant.

Le placement sous le bracelet électronique est une mesure d'aménagement de peine permettant d'exécuter une peine d'emprisonnement sans être incarcéré. Il peut également être décidé dans le cadre d'une assignation à résidence, alternative à la détention provisoire, en attendant l'audience de jugement ou enfin dans le cadre d'une surveillance électronique de fin de peine.675

La surveillance électronique peut être définie de manière générale comme une technique qui permet à l'autorité de contrôler certaines catégories de personnes à l'aide de moyens électroniques. La surveillance électronique permet au poursuivi d'exercer une activité professionnelle, de suivre un enseignement, une formation professionnelle, un stage ou un emploi temporaire, de rechercher un emploi, de participer de manière essentielle à sa vie de famille, de suivre un traitement médical ou de s'investir dans tout autre projet d'insertion ou de réinsertion de nature à prévenir les risques de récidive.676

En général, le placement sous surveillance électronique contribuera au développement des alternatives à la détention préventive visant à la réinsertion de la personne placée sous-main de justice et partant de réduire le risque de récidive.

Au Maroc, selon la nouvelle loi la surveillance électronique est une alternative à la détention préventive. Le débat sur la surveillance électronique fait évidemment partie de questions de société plus larges puisqu'elles concernent l'arsenal répressif et, partant, la restriction de la liberté individuelle.

Aussi, en France le placement sous surveillance électronique ou « bracelet électronique » est une mesure d'aménagement de peine. Il permet l'exécution d'une peine d'emprisonnement en dehors de l'établissement pénitentiaire. La personne porte un dispositif électronique (bracelet) et a l'interdiction de s'absenter de son domicile, ou de tout autre lieu désigné dans la décision du juge, en dehors des périodes fixées par ce dernier. Si elle sort de chez elle en dehors des heures fixées, le pôle de surveillance électronique régional (administration pénitentiaire) est aussitôt averti par une alarme.677

675 MOUJAHID Hicham, « La nécessité d'un recours aux mesures alternatives à la détention préventive au Maroc », p.234 et 235 N°8 Juin 2013, مجلة الفقه و القانون العدد الثامن

676 MOUJAHID Hicham, « La nécessité d'un recours aux mesures alternatives à la détention préventive au Maroc », op. cit., p.234 et 236.

677 « FICHE 5 : Les mesures alternatives à l'incarcération », p.136, http://www.gip-recherche-justice.fr/conference-consensus/wp-content/uploads/2013/01/fiche-5-mesures-alternatives-a-lincarceration.pdf.

Section 2 : Les autres peines alternatives

Le législateur marocain a consacré 14 articles pour citer les mesures alternatives. Le premier article 35-1 qui définit les peines alternatives comme des peines pouvant être prononcées à la place d'une peine privative de liberté dans les délits et dont la durée ne dépasse pas 2 ans.678 Ainsi, il a mentionné dans la deuxième partie du même article que si le condamné veut bénéficier des peines alternatives à la place de la peine d'emprisonnement, il doit tout d'abord exécuter toutes ces obligations. En outre, les peines alternatives ne peuvent pas être prononcées en cas de récidive.

Ensuite, le deuxième article mentionne les trois types des peines alternatives possibles en droit pénal : **Le travail d'intérêt général, l'amende journalière, la restriction de certains droits et l'imposition des mesures de surveillance, de réparation ou de réadaptation**. Ainsi, il nous paraît clairement que le projet de loi s'oriente vers l'adoption d'une politique pénale réformée, surpassant le système traditionnel de punition, vers l'adoption d'un nouveau système d'alternative et non plus privatif de liberté.

La loi n°43-22 introduit officiellement les peines alternatives dans le code pénal marocain pour humaniser la politique pénale et lutter contre la surpopulation carcérale. Le législateur marocain insiste à réduire le recours à la détention préventive et rendre cette mesure exceptionnelle. C'est le cas du cautionnement, du retrait du passeport et de la fermeture des frontières, et essentiellement les mesures de contrôle judiciaire.679 Le texte de loi vise à trouver des solutions à la petite délinquance selon une approche privilégiant la réhabilitation et l'intégration, au détriment de l'emprisonnement, tout en cultivant l'esprit de citoyenneté, de devoir et d'engagement, notamment à travers la peine alternative portant sur le travail d'intérêt général et en contribuant à réduire la surpopulation carcérale.

A- Le placement sous contrôle judiciaire :

Le contrôle judiciaire constitue une restriction à la liberté physique de la personne, elle ne la supprime pas définitivement. Ce contrôle judiciaire est régi par le Code de procédure pénale, il impose des obligations et interdictions pour garantir la présence d'une personne sous enquête sans incarcération. En cas de non-respect, des sanctions peuvent être appliquées, et des recours existent pour contester ces mesures.680

Alors, toute personne mise en examen (ou poursuivie dans certains cas) pour un crime ou un délit puni d'une peine d'emprisonnement. Cette loi a mis désormais à la disposition des procureurs du Roi (articles 47-1- 74) et procureurs généraux du Roi (article 73), au même titre que le juge d'instruction (art 142), une solution alternative, la mise sous contrôle judiciaire, grâce à des mesures qui garantissent le maintien du suspect à la disposition de la justice sans que celui-ci soit incarcéré et qui vont, selon le nouveau article 161, de l'interdiction faite au suspect de sortir des limites territoriales déterminées par le juge d'instruction jusqu'au placement sous surveillance électronique.

Le placement sous contrôle judiciaire à l'initiative du ministère public est une innovation très appréciable dans la mesure où le recours à cette alternative à la détention contribuera à rationaliser la pratique de la détention préventive et réduira par conséquence le phénomène de la surpopulation carcérales qui touche particulièrement les prisons marocaines.

En pratique, le recours « excessif » à la détention préventive constitue la principale cause de la surpopulation carcérale au Maroc (CNDH, 2012). Ainsi, si cette alternative à la détention préventive est appliquée rationnellement par les magistrats du parquet, elle aura ce double avantage, d'abord, de protéger efficacement la liberté individuelle en empêchant le recours systématique à la détention préventive, et ensuite, de soustraire l'inculpé, présumé innocent, de la promiscuité désastreuse des

678 CHAKRI Abderrachid et KHARRAZ Younes, « L'avènement des peines alternatives au Maroc : un choix ou une nécessité ? », Université HASSAN II – Mohammedia, International Journal of Latest Research in Humanities and Social Science (IJLRHSS) Volume 05 - Issue 06, 2022 www.ijlrhss.com, p.104 à 106.

679 ATMANI Khalid, « Quelques réflexions sur le projet du code de procédure pénale à propos de la détention préventive », op. cit., p.35-37.

680 BIZIEUX Alban, « Le contrôle judiciaire : de quoi s'agit-il et comment le modifier ? », Village de la Justice, publié le 24 janvier 2025, et (consulté le 16/05/2025), https://www.village-justice.com/articles/controle-judiciaire-quoi-agit-comment-modifier,52171.html

maisons d'arrêt. Une autre mesure a été ajoutée comme alternative à la détention préventive : Il s'agit du placement sous surveillance électronique.681

En effet, la durée du placement sous contrôle judiciaire varie en fonction de la gravité de l'infraction. Pour les crimes la durée est de deux mois renouvelables cinq fois pour la même période, alors que pour les délits la durée est d'un mois renouvelable deux fois pour la même période. Les délais cités peuvent paraître excessifs, mais comme le prévenu est maintenu en liberté, l'application de la mesure est peut-être tolérable.

Par ailleurs, les garanties entourent le placement sous surveillance judiciaire :

- L'ordonnance du juge d'instruction, notifiée immédiatement par voie orale à l'inculpé et dans les 24 heures au procureur du Roi, peut faire l'objet d'un appel devant la chambre correctionnelle, qui doit statuer dans un délai de 5 jours.
- De plus, la main levée du placement sous surveillance judiciaire peut être ordonnée par le juge d'office, ou bien sur réquisitions du ministère public ou sur demande de l'inculpé.

Il importe toutefois d'observer que la mesure, qui est d'ailleurs révocable à tout moment de l'instruction, peut comporter de sérieuses restrictions aux droits de l'individu et à sa liberté de mouvement.682

Alors, le contrôle judiciaire consiste une série d'obligations énumérées par l'article 161 et imposées à l'inculpé. Ces obligations différentes d'un inculpé à l'autre car le juge n'est pas obligé de sélectionner toutes les obligations prévues par la loi. Ces obligations peuvent être modifiées à tout moment par le juge par une ordonnance modificative. Cette mesure, cherche à trouver des outils aptes à garantir l'application des actes judiciaires sans avoir recours à la détention préventive, critiquée pour divers raisons humanitaires (article 159).

Mais, l'expérience Française du contrôle judiciaire socio-éducatif comme alternative à la détention pourra être prise comme exemple, car elle s'inscrit dans une perspective de réinsertion, permet d'insérer le contrôle dans un réseau de prise en charge sociale, et constitue un instrument de lutte contre la récidive par l'initiation d'un suivi, qui pourra être relayé après jugement. Le législateur marocain ne peut que s'inspirer de la législation française en la matière, et d'ajouter la vision socio-éducative au contrôle judiciaire appliqué au Maroc. Enfin, on n'a pas besoin de rappeler la parenté et la similitude existantes entre les codes de procédures pénales des deux pays.683

En droit marocain pour le procureur du Roi, lorsqu'il décide le placement sous mandat de dépôt conformément aux dispositions prévues aux articles 47-74 de l'actuel code de procédure pénale. Il est à l'obligation de motiver le placement sous mandat de dépôt hors les cas de flagrant délit, lorsque celui-ci estime que « les mesures de contrôle judiciaire sont insuffisantes, ou la comparution du suspect en état de liberté peut nuire au bon déroulement de la justice », il peut le placer sous mandat de dépôt en cas « d'aveu devant la police judiciaire ou en cas de présence d'indices graves sur la commission de l'infraction à l'encontre d'une personne ne présentant pas des garanties suffisantes de représentation ; ou si celle-ci présente un danger pour l'ordre public ou pour la sécurité des personnes ou des biens ; ou lorsque le moyen utilisé pour la commission de l'infraction est dangereux ».

A cet égard, la mesure de détention soit toujours motivée pour que la décision soit prise par le juge d'instruction ou par le représentant du ministère public, et éviter toute automaticité dans les placements en détention et réduire par conséquent leur nombre. C'est ce désir qui a conduit les rédacteurs de ce projet à élargir le domaine d'application du contrôle judiciaire comme alternative à la détention préventive.

681 JAOUHAR Mohamed, « Détention Préventive Et Surpopulation Carcérale Au Maroc : Une Inadéquation À La Recherche D'une Résolution », publié le 19-12-2024, ARTIGOS, https://doi.org/10.29327/270098.16.29-13, v. 16 n. 29 (2024), p.267.

682 GUIBERT Sandrine, « La détention provisoire au cours de l'instruction préparatoire : le temps perdu à la recherche de la réforme », thèse, l'Université de Montpellier, 15 décembre 1997, p.2 et 3.

683 BENSEGHIR Mohammed Azzedine, « La protection de la liberté individuelle contre les abus des fonctionnaires publics », Mémoire en droit privé, 1983, Université Hassan II, Casablanca.

B- Le travail d'intérêt général

Le (TIG) est un travail non rémunéré, c'est une peine non privative de liberté qui s'effectue au profit de l'Etat, des organismes publics, des collectivités territoriales, d'associations reconnues d'utilité publique. Le nombre d'heures de TIG doit être compris, pour les adultes, entre 40 heures (au minimum) et 3.600 heures (au maximum) ; à raison de trois heures de travail pour un jour de prison. 684

Le parquet dispose d'un délai de cinq jours après le prononcé du jugement fixant une peine alternative, pour transmettre le dossier du condamné au juge d'application des peines. Alors, le parquet reçoit également un rapport de la part de l'institution dans laquelle les TIG sont effectués, et ce, dès qu'ils prennent fin conformément à la peine prévue, ou quand le condamné y met fin volontairement, ou encore lorsqu'il refuse de les exécuter, sachant que le procureur du Roi peut demander à ces établissements des rapports périodiques ou spécifiques.

Le procureur du Roi peut également effectuer une visite de contrôle sur les lieux ou sont exécutés les TIG, établir un rapport au sujet de sa visite et transmettre une copie au juge d'application des peines. Donc, le procureur du Roi doit prendre les mesures nécessaires pour s'assurer de l'application de cette peine.685

Il existe un large consensus sur l'intérêt et l'efficacité des alternatives à l'incarcération. Les enquêtes d'opinion ont montré que la population les considérait comme un moyen efficace de lutte contre la récidive. De leur côté, les différentes instances européennes ont clairement affirmé la nécessité de recourir largement à ces mesures non carcérales.

C- Amende Journalière

La peine de jour-amende permet au condamné d'éviter la prison en versant une somme d'argent au Trésor public. Le juge détermine le montant du jour-amende en fonction de la situation financière du condamné.

Au Maroc, la somme d'argent est versée au Trésor public pour chaque jour de prison remplacée, de 100 à 2000 dirhams par jour de prison. En cas de non-paiement, le condamné est incarcéré pour une durée équivalente au nombre de jours-amende restant dus.686

En France, ce montant ne peut excéder 1 000 euros, et le nombre de jours-amende est limité à 360.

D- La restriction de certains droits ou encore l'imposition de certaines mesures de contrôle

Selon la nouvelle loi, le législateur a accordé au magistrat la possibilité de statuer pour une ou plusieurs peines alternatives définies dans cette catégorie. Ainsi, le condamné peut se voir imposer l'exercice d'une activité professionnelle ou la poursuite d'une étude ou d'une qualification professionnelle déterminée. Le but est de contribuer à orienter le mis en cause vers une réinsertion à travers des formations à des professions et des métiers compatibles avec ses capacités cognitives ou à travers le suivi d'études ou de formation spécifique. Le texte a stipulé l'obligation pour le condamné de passer un examen afin d'évaluer sa disposition à corriger son comportement et à réintégrer la société.

Par ailleurs, la nouvelle loi 43-22 a également prévu, dans le cadre de cette catégorie de peines alternatives, l'assignation à domicile ou la détermination d'un lieu de résidence pour le condamné qu'il ne peut quitter ou qu'il peut quitter uniquement à certains horaires. Le texte prévoit en plus que le condamné soit sollicité pour se présenter à des dates et heures fixes auprès de l'administration pénitentiaire, de la police, de la gendarmerie ou d'un bureau d'assistance sociale au niveau du tribunal. Le magistrat pourra en outre contraindre le condamné à s'engager à ne pas harceler ou contacter les

684 ANOUIDE Amal, « Guide complet des peines alternatives au Maroc : types et conditions d'application », Droit Pénal, https://avocatmarocain.com/peines-alternatives-au-maroc/ publié le 14 janvier 2026, et (consulté le 27 février 2026).

685 « Peines alternatives : un guide pratique en préparation pour accompagner la mise en œuvre de la loi 43.22 », LesEco.ma, publié le 08/05/2025, et (consulté le 18/06/2025).

686 DALIL ESSAKALI Moulay Abdeljalil, « Au Maroc : la prison n'est plus l'unique sanction », Barreau de Lille, https://fr.alyaoum24.com/accueil/politique/46526.html, publié le 28 Août 2025, et (consulté le 08/11/2025).

victimes de son crime par quelque moyen que ce soit, et à ce que le condamné suive un traitement psychologique ou anti-addiction et à verser une indemnisation ou une réparation pour les dommages résultant de son méfait.

Conclusion :

La réforme introduite par la loi n° 03-23 du Code de procédure pénale marque une étape importante dans l'évolution du système pénal marocain vers davantage de rationalité, d'équilibre et de respect des droits fondamentaux. Elle constitue une avancée significative dans la consolidation de l'État de droit au Maroc, en posant les bases d'une justice pénale plus équitable, plus humaine et davantage conforme aux standards internationaux. Toutefois, seule une application rigoureuse et effective de ses dispositions permettra d'atteindre pleinement ses objectifs et de faire de la détention provisoire une véritable mesure exceptionnelle, au service de la justice et non au détriment des libertés individuelles.
Par ailleurs, l'un des apports majeurs de cette réforme réside dans la promotion des alternatives à la détention provisoire, telles que le contrôle judiciaire, la surveillance électronique ou encore les peines alternatives prévues par la loi n° 43-22. Ces mécanismes traduisent une évolution vers une politique pénale plus préventive, proportionnée et orientée vers la réinsertion, contribuant ainsi à la réduction de la surpopulation carcérale et à l'humanisation du système pénal.
Cependant, malgré ces avancées, certaines limites persistent, notamment en raison de la persistance de pratiques judiciaires anciennes, du poids des habitudes, des contraintes institutionnelles, ainsi que des pressions susceptibles d'être exercées sur les magistrats, en particulier les juges d'instruction, ce qui peut freiner la pleine effectivité de cette réforme

Bibliographie :

Ouvrages, thèses et mémoires :

- BENSEGHIR Mohammed Azzedine, « La protection de la liberté individuelle contre les abus des fonctionnaires publics », Mémoire en droit privé, 1983, Université Hassan II, Casablanca.
- BENYOUSSEF Jihane, « La nouvelle protection pénale de l'enfant en droit marocain », contenu et portée du Code de la procédure pénale du 3 octobre 2003, thèse, Université de Perpignan, soutenue en 2006.
- ELAABD Adil, « les droits de la défense pénale au Maroc (à la lumière du droit français) », Université de Perpignan, soutenue en 2010.
- ESSAID Mohammed Jalal, « Le Procès équitable dans le CPP de 2002 », Volume N°1, 2008, الدار البيضاء : مطبعة النجاح الجديدة, Centre Jacque Berque.
- FEROT Patrick, « La présomption d'innocence : Essai d'interprétation historique », 2007, Thèse, Lille II.
- GUIBERT Sandrine, « La détention provisoire au cours de l'instruction préparatoire : le temps perdu à la recherche de la réforme », thèse, l'Université de Montpellier, 15 décembre 1997.
- PRADEL Jean, « L'instruction préparatoire », Cujas, 1990.
- SOUALIH Soukaina, « La problématique de la détention préventive et ses alternatives possibles », Institut supérieur de la magistrature, soutenue en 2017.

Revues et articles scientifiques :

- ABOULOULA Laila, « La peine privative de liberté en droit marocain et comparé », REMALD, 2005.
- AL AZREK Tayeb, « La détention préventive entre l'ancien et le nouveau code de procédure pénale », Revue « Anfass Houkoukia », n°2 et 3, 2005.
- ALHBOUZ Taha et CHAKRI Abderachid, « La présomption d'innocence et la problématique des libertés individuelles en droit pénal Marocain », Revue Internationale de la Recherche Scientifique, (Revue-IRS), ISSN : 2958-8413, Vol. 1, No. 5, Septembre 2023.
- ATMANI Khalid, « Quelques réflexions sur le projet du code de procédure pénale à propos de la détention préventive », SOCIAL AND MEDIA STUDIES INSTITUTE, Revue DROIT & Société, ISSN : 2737-8101 p.35 et 36.

- CHAKRI Abderrachid et KHARRAZ Younes, « L'avènement des peines alternatives au Maroc : un choix ou une nécessité ? », Université HASSAN II – Mohammedia, International Journal of Latest Research in Humanities and Social Science (IJLRHSS) Volume 05 - Issue 06, 2022 www.ijlrhss.com.
- DALIL ESSAKALI Moulay Abdeljalil, « Au Maroc : la prison n'est plus l'unique sanction », Barreau de Lille, https://fr.alyaoum24.com/accueil/politique/46526.html, Août 2025.
- DELAGARDE Olivier, « Maroc : bientôt un nouveau Code de procédure pénale », le petit journal, 2018.
- EL FEDDALI Nisrine, « Procès pénal : la garde à vue et la détention préliminaire », Université Mohammed V, 2021.
- EL MERNISSI Mustapha Amine, « La détention provisoire entre impératifs de sécurité et exigences de liberté », Revue marocaine de droit, 2020.
- Fiches d'orientation « Instruction pénale préparatoire (Déroulement) », Août 2022, Dalloz.fr.
- IBRIZ Sara, « Criminalité des mineurs : ce que prévoit le projet de Code de procédure pénale », MEDIAS 24, 2024.
- JAOUHAR Mohamed, « Détention Préventive Et Surpopulation Carcérale Au Maroc : Une Inadéquation À La Recherche D'une Résolution », 2024, ARTIGOS, v. 16 n. 29 (2024).
- MOUJAHID Hicham, « La nécessité d'un recours aux mesures alternatives à la détention préventive au Maroc », N°8 Juin 2013, مجلة الفقه و القانون العدد الثامن
- OUKERZAZ Hicham, « La détention préventive rationalisée dans le projet du Code de procédure pénale », Février 2022, Le Matin.ma.
- REFFAS Khalid, « La procédure pénale marocaine : entre tradition inquisitoire et réformes inachevées », Revue marocaine de droit et politique, n°18, 2022.
- STEFANI Gérard, LEVASSEUR Jean et BOULOC Bernard, « Procédure pénale », Dalloz, 20ème édition 2006.

Rapports et Arrêts :

- Arrêt, Chambre Criminelle, « Instruction complémentaire : le juge d'instruction reste compétent pour statuer sur la détention provisoire » (Cass. crim. 2006), Réf : 16121, Maroc/Rabat, N° de décision : 783/1, 18/05/2006, N° de dossier : 6060/2006.
- Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Rapport sur la justice pénale et les droits de l'Homme au Maroc, 2019.

Ressources en ligne :

- http://www.gip-recherche-justice.fr/conference-consensus/wp-content/uploads/2013/01/fiche-5-mesures-alternatives-a-lincarceration.pdf.
- https://avocatmarocain.com/peines-alternatives-au-maroc/
- https://lematin.ma/express/2022/code-procedure-penale-nouveau-projet-loi-compte-rationaliser-detention-preventive/372272.html
- https://medias24.com/2023/03/31/une-nouvelle-loi-pour-la-reorganisation-des-prisons-marocaines/
- https://www.jguillon-avocat.net/detention-provisoire---quelle-est-la-duree-d-une-detention-provisoire---_ad61.html
- https://www.lodj.ma/%E2%80%8BReforme-du-Code-de-procedure-penale-une-avancee-pour-les-droits-de-la-defense_a154349.html
- https://www.maroc.ma/fr/actualites/le-projet-de-loi-sur-la-procedure-penale-vise-renforcer-le-domaine-des-droits-et-des-libertes
- https://www.scribd.com/document/616160722/%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%8A2021
- https://www.scribd.com/document/825667082/Le-deroulement-de-la-procedure
- https://www.village-justice.com/articles/controle-judiciaire-quoi-agit-comment-modifier,52171.html

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

« Les stratégies des pays avancés en matière d'énergies renouvelables : une analyse comparative intercontinentale »

« Renewable Energy Strategies in Developed Countries: An Intercontinental Comparative Analysis »

KHADIJA MOUDENE

Doctorante à l'Université Abdelmalek Essaadi, Laboratoire de Recherche en Economie, Gestion et Développement Durable (LREGDD). Equipe de Recherche en économie et territoire.

FSJES – Tanger, Maroc.

EJBARI RIDOUANE

Pr, à l'Université Abdelmalek Essaadi, Laboratoire de Recherche en Economie, Gestion et Développement Durable (LREGDD), Equipe de recherche en économie et territoire.

FSJES – Tanger, Maroc.

Résumé

Cet article explore les stratégies adoptées par les pays développés pour favoriser l'énergie renouvelable à travers différents continents. Il met en évidence les politiques de l'État, les progrès technologiques et les modèles économiques qui appuient le passage à une énergie durable. L'étude compare les expériences de différentes régions comme l'Europe, l'Asie et les Amériques afin de déterminer les facteurs de succès et les contraintes spécifiques à chacune. Elle examine également l'influence des ressources naturelles et des cadres institutionnels sur l'application des énergies renouvelables. Les résultats soulignent une diversité de tactiques adaptées aux contextes locaux, tout en visant des objectifs communs de durabilité. L'article conclut en proposant des actions visant à renforcer la coopération internationale et à accélérer la transition énergétique à l'échelle mondiale.

Les mots clés: Stratégies énergétiques, Cadres institutionnels, Innovations technologiques, Ressources naturelles, Analyse comparative.

Abstract

This article explores the strategies adopted by developed countries to promote renewable energy across different continents. It highlights government policies, technological advancements, and economic models that support the transition to sustainable energy. The study compares the experiences of different regions, such as Europe, Asia, and the Americas, to identify the success factors and specific constraints in each. It also examines the influence of natural resources and institutional frameworks on the implementation of renewable energy. The findings highlight a variety of tactics tailored to local contexts, while aiming for common sustainability goals. The article concludes by proposing actions to strengthen international cooperation and accelerate the global energy transition.

Keywords: Energy strategies, Institutional frameworks, Technological innovations, Natural resources, Comparative analysis.

Introduction

Dans un contexte mondial face aux défis du réchauffement climatique et de la sécurité énergétique, il est crucial de privilégier les énergies renouvelables comme une solution stratégique essentielle. Les nations développées ont conçu les stratégies diversifiées pour accélérer la transition énergétique, en fonction de leurs ressources et de leurs contextes institutionnels. Cet article, à travers une étude comparative continentale, examine les expériences et les politiques mises en œuvre dans différentes régions du monde. Il vise ainsi à identifier les éléments essentiels du succès et à acquérir des connaissances pour un développement énergétique durable.

1. Contexte global des énergies renouvelables.

Le panorama mondial des énergies renouvelables se caractérise par une transition énergétique dont l'objectif est de diminuer les émissions de gaz à effet de serre et de garantir la sûreté énergétique à l'échelle mondiale (REN21, 2023). D'après le GIEC (2022), l'essor des secteurs solaire, éolien, hydroélectrique et de la biomasse est essentiel pour contenir l'augmentation de la température globale à 1,5 °C. Jacobson et Delucchi (2011) prouvent qu'il est techniquement possible d'avoir des systèmes totalement renouvelables à l'échelle mondiale, à condition d'améliorer la gestion et le stockage des réseaux électriques. Selon l'Agence internationale de l'énergie (IEA, 2023), les politiques publiques et les encouragements économiques jouent un rôle crucial dans l'accélération de l'adoption des technologies respectueuses de l'environnement. Finalement, IRENA (2022) met l'accent sur la compétitivité grandissante des énergies renouvelables et leur capacité à générer des emplois durables, tout en signalant les enjeux associés à l'intermittence et aux infrastructures. Ces études tendent à démontrer que les énergies renouvelables constituent à la fois un levier pour le climat et un vecteur de croissance économique.

L'analyse au niveau macro examine les facteurs influençant les investissements en énergies renouvelables à l'échelle nationale· Les politiques énergétiques, les cadres réglementaires, les incitations fiscales et les objectifs de transition énergétique sont des déterminants clés à ce niveau·

Polzin et al· (2015) ont démontré l'importance des politiques nationales dans la stimulation des investissements en énergies renouvelables· Des mécanismes tels que les tarifs de rachat garantis, les certificats verts ou les enchères compétitives peuvent avoir un impact significatif sur l'attractivité des investissements·

Tableau 1 : Comparaison des politiques de soutien aux énergies renouvelables dans différents pays

Pays	Principaux mécanismes de soutien	Objectif EnR 2030	Investissements EnR 2020 (milliards $)
Allemagne	Tarifs de rachat, enchères	65% de l'électricité	7,1
Chine	Quotas, subventions	35% de l'électricité	83,6
Maroc	Enchères, PPAs	52% de la capacité installée	1,2
États-Unis	Crédits d'impôt, RPS	Varie selon les États	49,3

Source : Adapté de REN21 (2021) et Frankfurt School-UNEP Centre/BNEF (2021)

1.1. Niveau global (marchés internationaux)

L'échelle globale prend en compte les dynamiques des marchés internationaux des énergies renouvelables· Les flux d'investissements transfrontaliers, les transferts de technologies et les accords internationaux sur le climat influencent les décisions d'investissement à ce niveau·

L'Accord de Paris sur le climat a créé un cadre global favorisant les investissements dans les énergies propres (Tian et al·, 2019)· Les engagements nationaux de réduction des émissions de gaz à effet de serre stimulent la demande d'énergies renouvelables à l'échelle mondiale.

Investissements mondiaux dans les énergies renouvelables par région (2010-2020) :

Régions :

- Europe
- Amérique du Nord
- Chine
- Inde
- Reste de l'Asie-Pacifique
- Moyen-Orient et Afrique
- Amérique latine

Données (en milliards de dollars) :

2010 : Europe (101), Amérique du Nord (35), Chine (40), Inde (8), Reste de l'Asie-Pacifique (18), Moyen-Orient et Afrique (5), Amérique latine (13)
2015 : Europe (60), Amérique du Nord (51), Chine (115), Inde (10), Reste de l'Asie-Pacifique (47), Moyen-Orient et Afrique (12), Amérique latine (16)
2020 : Europe (81), Amérique du Nord (59), Chine (84), Inde (6), Reste de l'Asie-Pacifique (56), Moyen-Orient et Afrique (16), Amérique latine (9)
Ces données mettent en évidence l'évolution des investissements en énergies renouvelables dans différentes régions du monde, soulignant l'importance croissante de la Chine et d'autres pays émergents dans le paysage global des énergies renouvelables.

1.2. Taxation du carbone et des énergies fossiles

La taxation du carbone et des énergies fossiles représente un instrument économique puissant pour internaliser les externalités négatives liées à l'utilisation des combustibles fossiles et inciter à la transition vers des sources d'énergie plus propres. Ce mécanisme vise à attribuer un prix aux émissions de gaz à effet de serre, reflétant ainsi leur coût réel pour la société et l'environnement.
L'efficacité de la taxation du carbone repose sur le principe du "pollueur-payeur", qui encourage les acteurs économiques à réduire leurs émissions pour minimiser leurs coûts (Pigou, 1920). Cette approche a été largement adoptée et recommandée par de nombreux économistes et organisations internationales comme un moyen efficace de lutter contre le changement climatique (OCDE, 2018).
Plusieurs pays ont mis en place des systèmes de taxation du carbone, avec des résultats probants. Par exemple, la Suède a introduit une taxe carbone dès 1991, qui a contribué à une réduction significative des émissions de gaz à effet de serre tout en maintenant une croissance économique solide (Andersson, 2019). De même, la Colombie-Britannique au Canada a instauré une taxe carbone en 2008, qui a permis de réduire les émissions de 5 à 15% sans impact négatif sur l'économie (Murray et Rivers, 2015).
La taxation du carbone peut prendre différentes formes, telles que des taxes directes sur les émissions, des systèmes de plafonnement et d'échange (cap-and-trade), ou encore des mécanismes de tarification du carbone. Ces approches visent toutes à créer un signal-prix incitant les entreprises et les consommateurs à privilégier des options moins émettrices de carbone (World Bank, 2020).
Cependant, la mise en place d'une taxation du carbone soulève également des défis, notamment en termes d'acceptabilité sociale et de compétitivité économique. Pour surmonter ces obstacles, de nombreux pays ont opté pour une approche progressive, en augmentant graduellement le prix du carbone et en recyclant les revenus de la taxe pour soutenir la transition énergétique ou réduire d'autres taxes (Carattini et al., 2018).
En complément de la taxation du carbone, la réduction ou la suppression des subventions aux énergies fossiles constitue un levier économique important. Ces subventions, estimées à 5200 milliards de dollars en 2017 selon le FMI (Coady et al., 2019), créent des distorsions de marché en faveur des énergies polluantes. Leur suppression progressive permettrait de libérer des ressources financières considérables pour soutenir le développement des énergies renouvelables.

Tableau 2 : Comparaison des taxes carbone dans différents pays

Pays	Année d'introduction	Prix du carbone ($/tCO2e)
Suède	1991	126
Suisse	2008	99
Finlande	1990	68
France	2014	50
Danemark	1992	26
Maroc	En discussion	-

Source : Banque Mondiale (2021)

Ce tableau illustre la disparité des prix du carbone entre différents pays· Il est important de noter que le Maroc n'a pas encore mis en place de taxe carbone, mais que des discussions sont en cours pour son introduction.

1.3. Cadres réglementaires : Lois sur l'énergie et les énergies renouvelables

Les lois sur l'énergie et les énergies renouvelables constituent la pierre angulaire du cadre réglementaire favorisant la transition énergétique. Ces lois définissent les objectifs nationaux, établissent les mécanismes de soutien et créent un environnement propice au développement des énergies renouvelables.

Au niveau international, de nombreux pays ont adopté des lois spécifiques pour promouvoir les énergies renouvelables. Par exemple, l'Allemagne a promulgué la loi sur les énergies renouvelables (EEG) en 2000, qui a été un catalyseur majeur pour le développement du secteur des énergies renouvelables dans le pays (Wüstenhagen et Bilharz, 2006). Cette loi a introduit des tarifs de rachat garantis pour l'électricité produite à partir de sources renouvelables, créant ainsi un cadre stable pour les investissements.

De même, en Espagne, la loi 54/1997 sur le secteur électrique a ouvert la voie à une augmentation significative de la part des énergies renouvelables dans le mix énergétique du pays (del Río et Gual, 2007). Cette loi a été complétée par des décrets royaux successifs qui ont affiné les mécanismes de soutien et les objectifs pour chaque technologie renouvelable.

Dans le contexte marocain, la loi 13-09 relative aux énergies renouvelables, promulguée en 2010, constitue le cadre légal fondamental pour le développement des énergies renouvelables. Cette loi a libéralisé le secteur de la production d'électricité à partir de sources renouvelables et a mis en place un cadre réglementaire pour encourager les investissements privés dans ce domaine (Ministère de l'Énergie, des Mines et de l'Environnement du Maroc, 2020).

Les lois sur l'énergie et les énergies renouvelables abordent généralement plusieurs aspects clés:

1. Définition des objectifs nationaux en matière d'énergies renouvelables ;
2. Établissement de mécanismes de soutien financier (tarifs de rachat, primes, etc.) ;
3. Définition des procédures d'autorisation pour les projets d'énergies renouvelables ;
4. Clarification des rôles et responsabilités des différents acteurs du secteur ;
5. Mise en place de systèmes de suivi et d'évaluation des progrès.

1.4. Instabilité des cadres réglementaires

L'instabilité des cadres réglementaires constitue un autre frein majeur au développement des énergies renouvelables. Les changements fréquents de politiques et de mécanismes de soutien créent un climat d'incertitude qui peut dissuader les investisseurs et freiner le déploiement des technologies renouvelables.

L'exemple de l'Espagne est particulièrement révélateur à cet égard. Le pays a connu un boom des énergies renouvelables dans les années 2000, grâce à un système généreux de tarifs de rachat. Cependant, la crise financière de 2008 a conduit le gouvernement à réduire drastiquement ces tarifs, voire à les supprimer rétroactivement pour certains projets. Cette décision a provoqué une chute brutale des investissements dans le secteur et a entamé durablement la confiance des investisseurs (del Río et Mir-Artigues, 2014).

L'instabilité réglementaire peut également se manifester par des changements fréquents dans les objectifs de politique énergétique ou dans les mécanismes de soutien aux énergies renouvelables. Une étude menée dans plusieurs pays européens a montré que la fréquence des changements de politique était inversement corrélée au niveau d'investissement dans les énergies renouvelables (Polzin et al., 2019).

Pour remédier à cette instabilité, certains pays ont adopté des cadres réglementaires à long terme, offrant une visibilité accrue aux investisseurs. C'est le cas du Royaume-Uni avec son système de "Contracts for Difference" qui garantit un prix fixe pour l'électricité renouvelable sur une période de 15 ans (BEIS, 2023). De même, l'Union européenne a adopté en 2018 une directive fixant des objectifs contraignants en matière d'énergies renouvelables à l'horizon 2030, offrant ainsi un cadre stable à moyen terme (Commission européenne, 2018).

Figure 1: Historique des dispositifs de soutien aux énergies renouvelables en France

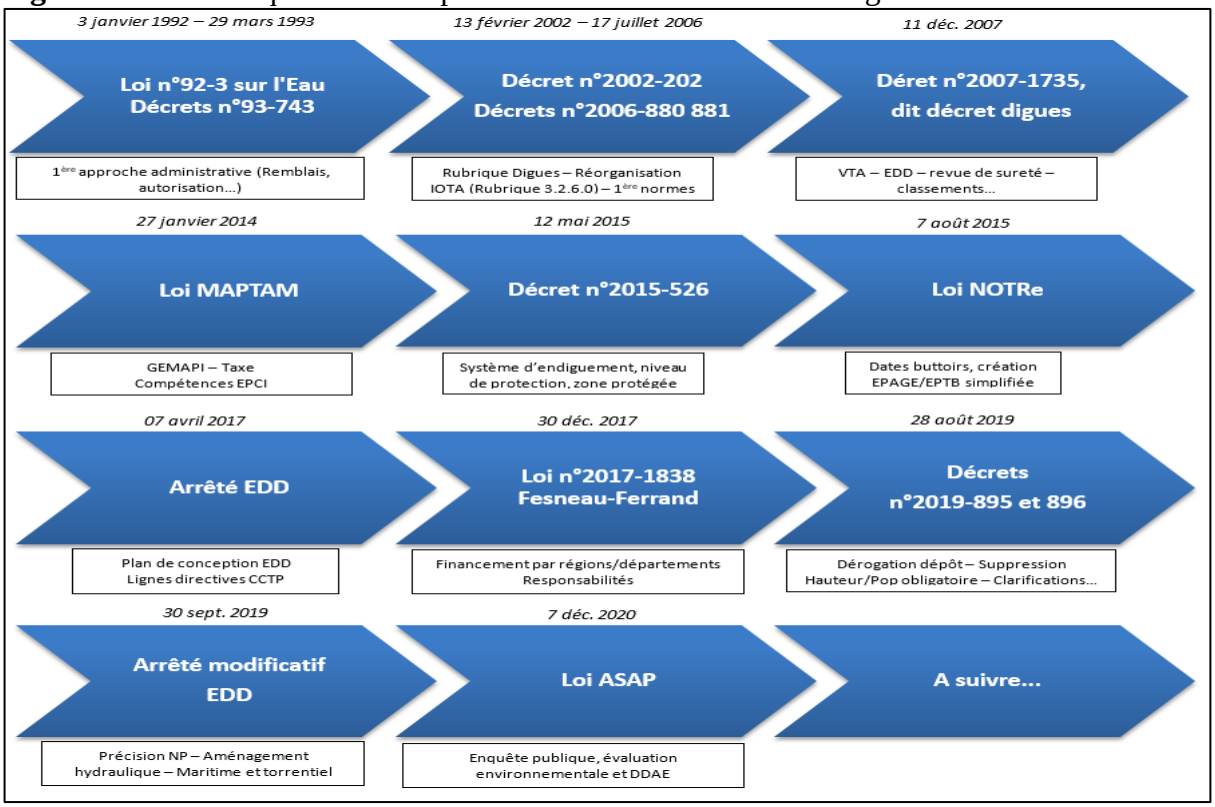

Source: France Digues, Le cadre réglementaire et législatif (https://www.france-digues.fr/media/filer_public/39/b4/39b4f0e0-c5d2-4a80-8c89-9349d4467b39/historique_v4.png)

Le schema ci-dessus présente une chronologie des principaux dispositifs de soutien aux énergies renouvelables en France depuis l'année 2000. Elle met en évidence l'évolution des différents mécanismes mis en place par les pouvoirs publics pour encourager le développement de ces sources d'énergie, notamment les tarifs d'achat garantis (TAC), les certificats d'économies d'énergie (CEE), les appels d'offres et les contrats pour différence (Cfd).

L'instabilité des cadres réglementaires est un frein majeur au développement des énergies renouvelables, comme le montre l'historique des dispositifs de soutien en France. Les changements fréquents de politiques et de mécanismes de soutien créent un climat d'incertitude qui peut dissuader les investisseurs et freiner le déploiement des technologies renouvelables.

L'exemple de l'Espagne est particulièrement révélateur à cet égard. Le pays a connu un boom des énergies renouvelables dans les années 2000, grâce à un système généreux de tarifs de rachat. Cependant, la crise financière de 2008 a conduit le gouvernement à réduire drastiquement ces tarifs, voire à les supprimer rétroactivement pour certains projets. Cette décision a provoqué une chute brutale des investissements dans le secteur et a entamé durablement la confiance des investisseurs (del Río et Mir-Artigues, 2014).

1.5. Rôle des énergies renouvelables dans la diplomatie internationale

Les énergies renouvelables jouent un rôle croissant dans la diplomatie internationale, offrant de nouvelles opportunités de coopération et d'influence. La transition énergétique est devenue un élément central des négociations climatiques internationales, comme en témoigne l'Accord de Paris sur le climat. Les pays leaders dans le domaine des énergies renouvelables peuvent utiliser leur expertise comme un outil de soft power, renforçant leur influence diplomatique (Scholten, 2018).

La coopération internationale en matière d'énergies renouvelables se manifeste à travers diverses initiatives multilatérales. L'Agence internationale pour les énergies renouvelables (IRENA), créée en 2009, illustre cette dynamique. Elle favorise l'échange de connaissances et le soutien technique entre

ses membres, contribuant ainsi à la diffusion des technologies renouvelables à l'échelle mondiale (IRENA, 2021).

Les énergies renouvelables offrent également de nouvelles perspectives pour la résolution des conflits et la promotion de la paix. Des initiatives telles que le projet DESERTEC, visant à développer l'énergie solaire dans le désert du Sahara pour alimenter l'Europe et l'Afrique du Nord, illustrent le potentiel de coopération régionale autour des énergies renouvelables. Bien que ce projet n'ait pas abouti dans sa forme initiale, il a inspiré d'autres initiatives de coopération énergétique transfrontalière (Tagliapietra, 2017).

1.6. Impact sur les pays producteurs d'énergies fossiles

La transition vers les énergies renouvelables a des implications profondes pour les pays producteurs d'énergies fossiles, en particulier ceux dont l'économie dépend fortement des exportations de pétrole et de gaz. La diminution attendue de la demande en énergies fossiles pourrait entraîner une baisse significative des revenus de ces pays, mettant en péril leur stabilité économique et politique (Van de Graaf et Verbruggen, 2015).

Certains pays producteurs d'énergies fossiles ont anticipé cette transition en diversifiant leur économie et en investissant dans les énergies renouvelables. L'Arabie Saoudite, par exemple, a lancé le projet Vision 2030, qui vise à réduire sa dépendance au pétrole et à développer d'autres secteurs économiques, y compris les énergies renouvelables (Al-Sarihi, 2018). De même, les Émirats arabes unis ont investi massivement dans le solaire, avec des projets emblématiques comme la centrale solaire Mohammed bin Rashid Al Maktoum à Dubaï.

Cependant, tous les pays producteurs ne disposent pas des ressources nécessaires pour opérer une telle transition. Les pays les plus vulnérables, comme le Venezuela ou le Nigeria, pourraient faire face à des défis économiques et sociaux majeurs, avec des risques d'instabilité politique accrus (Goldthau et Westphal, 2019).

La transition énergétique pourrait également modifier les dynamiques géopolitiques régionales. Par exemple, au Moyen-Orient, la diminution de l'importance stratégique du pétrole pourrait réduire l'influence de certains pays producteurs et remodeler les alliances régionales (Luomi, 2020).

Les enjeux géopolitiques liés aux énergies renouvelables sont complexes et multidimensionnels. Bien qu'elles offrent des opportunités pour une coopération internationale accrue et une réduction des conflits liés aux ressources fossiles, les énergies renouvelables soulèvent également de nouveaux défis géopolitiques. La gestion de ces enjeux nécessitera une approche globale et concertée, prenant en compte les intérêts divergents des différents acteurs impliqués dans la transition énergétique mondiale.

Figure 2 : Répartition mondiale des emplois dans le secteur des énergies renouvelables en 2016

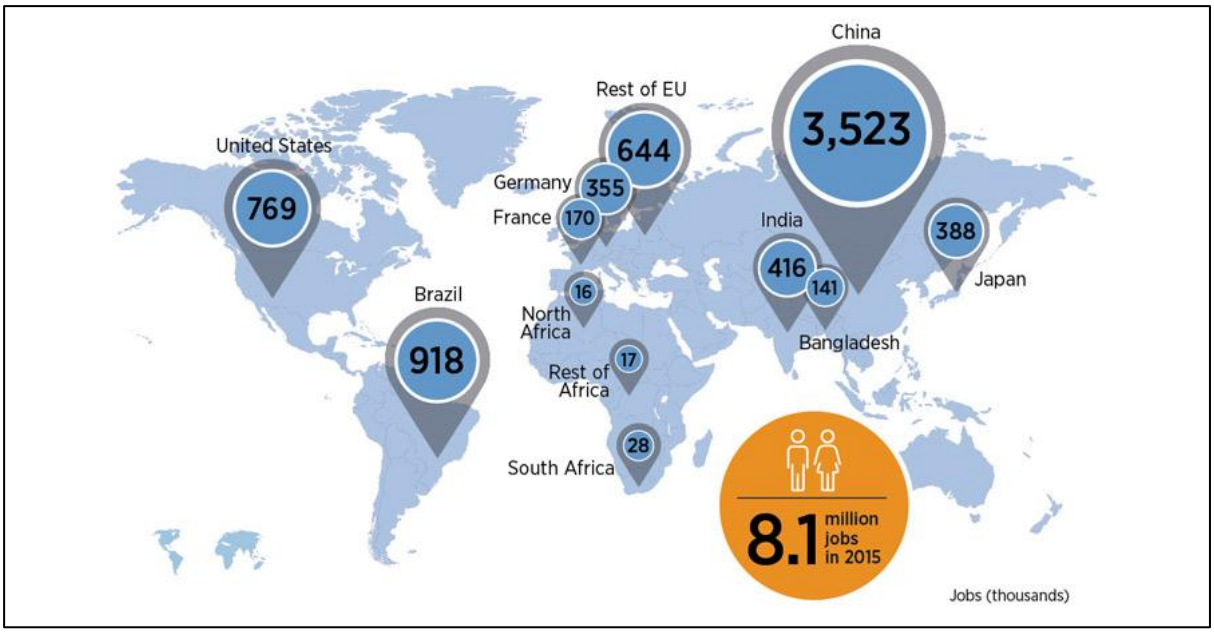

Source : Agence internationale de l'énergie renouvelable (IRENA), 2017
https://www.irena.org/About/Employment

Cette carte illustre la répartition mondiale des emplois dans le secteur des énergies renouvelables en 2016. Les données proviennent de l'Agence internationale de l'énergie renouvelable (IRENA) et montrent que l'Asie est la région qui emploie le plus de personnes dans ce secteur, suivie de l'Europe et des Amériques.

On observe des disparités importantes entre les régions du monde. L'Asie concentre à elle seule près de la moitié des emplois dans le secteur des énergies renouvelables, tandis que l'Afrique subsaharienne n'en compte que 1%. Ces disparités s'expliquent par plusieurs facteurs, tels que le niveau de développement économique, l'accès aux technologies et les politiques publiques en matière d'énergies renouvelables.

Néanmoins, le secteur des énergies renouvelables connait une croissance rapide dans toutes les régions du monde. Selon l'IRENA, le nombre d'emplois dans ce secteur a doublé entre 2009 et 2016, pour atteindre 11 millions de personnes. Cette croissance devrait se poursuivre dans les années à venir, à mesure que la transition énergétique s'accélère.

2. Expériences des pays avancés par continent

2.1 Europe : modèle de transition réglementée

- **Pays leaders:**
  - Allemagne, Danemark, Espagne, Portugal
- **Données clés :**
  - En 2024, **≈30% de l'électricité de l'UE provient du solaire + éolien**
  - Certains pays dépassent **50% de production renouvelable**
- **Explication de l'expérience européenne :**

1. **Politiques publiques fortes**
   - Pacte vert européen (Green Deal)
   - objectifs climatiques contraignants
2. **Marché intégré de l'électricité**
   - interconnexion des réseaux entre pays
3. **Diversification énergétique**
   - éolien offshore (Mer du Nord)
   - solaire + biomasse

- **Limites :**
  - coûts élevés de modernisation des réseaux

- intermittence (vent/soleil)

Conclure : Le succès européen repose sur **la gouvernance, la régulation et l'intégration régionale**.

2.2 Asie : domination industrielle et montée en puissance (Chine/Inde)

- **Pays avancés :**
  - Chine (leader mondial)
  - Inde
  - Japon (innovation)
- **Données clés :**
  - La Chine représente **≈60% de la croissance mondiale des renouvelables**
  - Plus grande capacité solaire et éolienne mondiale
  - Construction massive (plus que le reste du monde combiné)
- **Explication du succès :**
  1. **Industrialisation massive**
     - Production de panneaux solaires (baisse des coûts mondiaux)
  2. **Planification étatique**
     - Objectifs nationaux contraignants
  3. **Économies d'échelle**
     - Méga-projets (déserts, offshore)
- **Limites :**
  - Forte dépendance au charbon
  - Problèmes de stockage et réseau

Modèle asiatique = production industrielle + planification centralisée

2.3 Amériques : innovation + marché (États-Unis / Brésil / Chili)

- **Pays avancés :**
  - États-Unis
  - Brésil
  - Chili
- **Données clés :**
  - Forte croissance solaire (+54% aux USA en 2024)
  - Brésil = leader hydro + bioénergie
  - Chili → objectif >90% renouvelable d'ici 2030 (IEA)
- **Explication du succès :**
  1. **Rôle du secteur privé**
     - Investissements massifs (≈2 000 milliards $ global clean energy)
  2. **Innovation technologique**
     - Stockage (batteries)
     - Smart grids
  3. **Ressources naturelles**
     - Hydro (Brésil)
     - Solaire désertique (Chili)
- **Limites :**
  - Politiques instables (USA)
  - Inégalités régionales

Modèle américain = innovation + marché + ressources naturelles

2.4 Afrique : potentiel élevé mais sous-exploité

- **Pays avancés :**
  - Maroc
  - Afrique du Sud
  - Égypte

- **Données clés :**
- Contribution encore faible mais forte croissance
- Hydro : **20–30 GW/an globalement dans pays émergents**

- **Explication du développement :**

1. **Potentiel naturel exceptionnel**
   - Solaire (Sahara)
   - Hydro (Afrique centrale)
2. **Projets structurants**
   - Complexe Noor (Maroc)
3. **Soutien international**
   - Banque mondiale, ONU, partenariats UE

- **Limites :**
- Manque d'infrastructures
- Financement insuffisant
- Accès à l'électricité encore limité

Modèle africain = potentiel élevé + dépendance aux financements externe

3. Analyse comparative globale des énergies renouvelables

Continent	Modèle dominant	Force	Limites
Europe	Politique + innovation	Leadership technologique	Coûts élevés
Asie	Industrialisation	Investissements massifs	Charbon dominant
Amériques	Ressources naturelles	Hydroélectricité forte	Dépendance géographique
Afrique	Ressources naturelles	Potentiel énorme	Infrastructures faibles

Tableau 3 : Analyse comparatif des modèles de transition énergétique dans le monde

L'analyse révèle que la transition énergétique s'appuie sur **trois modèles différents** :

1. **Modèle européen (institutionnel)** → fondé sur la régulation, la planification climatique et l'intégration à l'échelle régionale.
2. **Modèle asiatique (industriel)** → axé sur la production à grande échelle et la minimisation des coûts.
3. **Modèle américain (marché)** → fondé sur l'innovation technologique et les financements privés.
4. **Modèle africain (possibilité)** → Ce modèle se distingue par une abondance de ressources, mais est limité par des contraintes structurelles.

Le succès des énergies renouvelables dépend moins des ressources naturelles que de la combinaison : **politiques publiques + financement + infrastructures + innovation technologique.**

Critères	Europe	Asie	Amérique	Afrique
Stratégie énergétique	Transition énergétique (neutralité carbone 2050)	Sécurité énergétique + industrialisation	Valorisation des ressources naturelles	Accès à l'énergie + indépendance énergétique
Cadre juridique	Directives européennes contraignantes (RED II, Green Deal)	Lois nationales (plans quinquennaux en Chine)	Cadres fédéraux (USA) + politiques nationales (Brésil, Chili)	Lois en développement (plans nationaux énergétiques)

Cadre réglementaire	Marché carbone (ETS), subventions, appels d'offres	Subventions massives + contrôle étatique	Incitations fiscales, enchères	Régulation faible à modérée, dépendance aux bailleurs
Technologies dominantes	Éolien, solaire, hydro, stockage	Solaire, éolien, batteries, hydro	Hydroélectricité + solaire/éolien	Hydro, solaire (fort potentiel), biomasse
Politiques publiques	Taxes carbone + soutien massif	Subventions industrielles + export	Programmes d'investissement publics/privés	Partenariats internationaux
Objectifs énergétiques	≥ 42,5 % renouvelables d'ici 2030	Neutralité carbone (Chine 2060)	Objectifs variables selon pays	Objectifs d'électrification + mix renouvelable
Part d'électricité renouvelable	~50–60 % (ex : Allemagne 54 %	Chine ≈ 39 % (2025)	Amérique latine > 60 %	Afrique très variable (10–90 %)
Investissements	Très élevés (UE leader mondial)	Plus grand investisseur mondial	Importants mais inégaux	Faibles mais en croissance

4. Analyse comparative des politiques et stratégies en énergies renouvelables

Tableau 4 : Analyse comparative des politiques et stratégies en énergies renouvelables (4 continents)

5. Étude de cas approfondie

Les études de cas comparatives offrent une approche approfondie pour analyser les déterminants des investissements en énergies renouvelables dans des contextes spécifiques· Cette méthode permet d'examiner en détail les facteurs qui influencent le succès ou l'échec des projets d'investissement, en prenant en compte les particularités locales et les interactions complexes entre les acteurs (Yin, 2018)· Dans le domaine des énergies renouvelables, les études de cas comparatives peuvent porter sur différentes échelles :

- Comparaison de projets spécifiques (ex : parcs éoliens dans différentes régions)
- Analyse de politiques nationales (ex : mécanismes de soutien aux énergies renouvelables)
-Évaluation de stratégies d'entreprises (ex : investissements des grandes compagnies énergétiques)

L'approche comparative permet d'identifier les meilleures pratiques et les facteurs de succès transposables, tout en mettant en lumière l'importance du contexte local dans les décisions d'investissement (Haas et al·, 2011).

1. Maroc : leader africain en transition solaire

➢ **Technologies**

- Solaire (complexe Noor à Ouarzazate)
- Éolien (Tarfaya, Tanger)
- Hydroélectricité

➢ **Politiques**

- Objectif : **>50 % d'électricité renouvelable d'ici 2030**
- Stratégie nationale énergétique
- Partenariats internationaux (UE, Banque mondiale)

➢ **Résultats**

- Un des pays africains les plus avancés
- Modèle d'indépendance énergétique progressive

➢ **Limites**

- Dépendance technologique extérieure
- Coûts d'investissement élevés

Les risques de marché englobent les fluctuations des prix de l'énergie, la volatilité de la demande et la concurrence des autres sources d'énergie· Dans le contexte marocain, la transition énergétique s'accompagne d'une évolution du marché de l'électricité, source d'opportunités mais aussi d'incertitudes pour les investisseurs·

Hafner et al· (2018) identifient plusieurs facteurs de risque de marché spécifiques aux projets d'énergies renouvelables en Afrique du Nord :

- La variabilité des prix des combustibles fossiles, affectant la compétitivité relative des EnR
- L'évolution de la demande électrique, dépendante de la croissance économique et démographique
- Les politiques de subventions et de tarification de l'électricité
- La concurrence potentielle des importations d'électricité verte d'Europe

Pour illustrer l'évolution du contexte de marché au Maroc, la figure suivante présente les projections de mix électrique à l'horizon 2030 :

Graphe 1: Evolution projetée du mix électrique marocain (2020-2030)

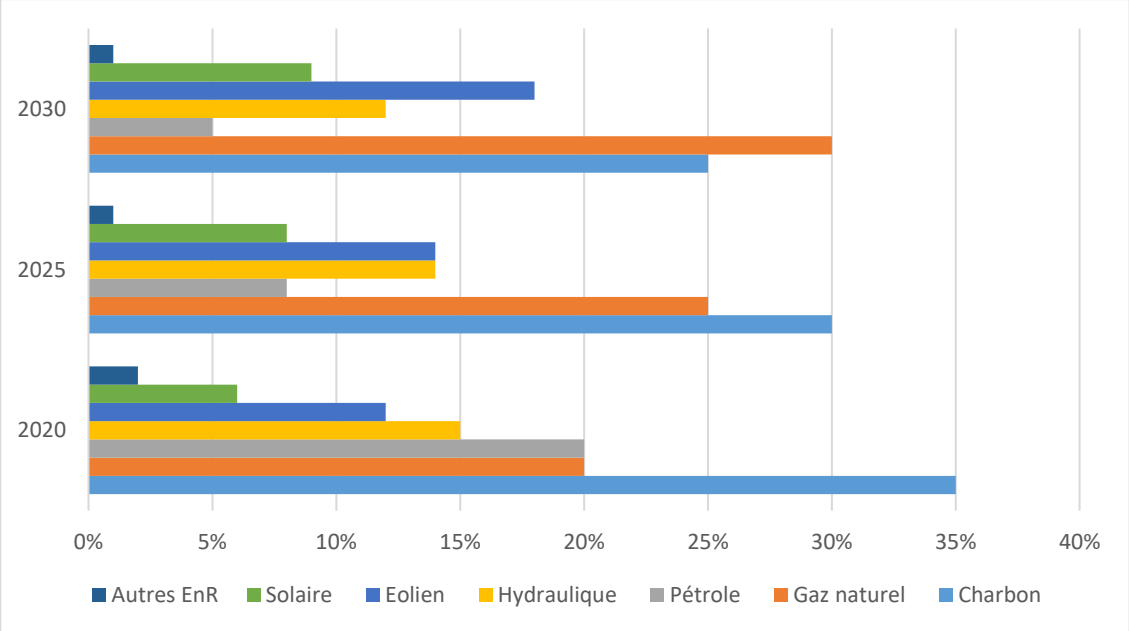

Source : Adapté de ONEE (2022)

Cette projection illustre la transformation attendue du marché électrique marocain, avec une part croissante des énergies renouvelables· Cependant, elle souligne également les incertitudes persistantes sur l'évolution des différentes filières, constituant un facteur de risque pour les investisseurs.

Les méthodes de scénarios :

Les méthodes de scénarios constituent un outil précieux pour explorer les trajectoires futures possibles des investissements en énergies renouvelables· Ces approches visent à construire des représentations cohérentes et plausibles de l'avenir, en tenant compte des incertitudes et des interactions complexes entre les différents facteurs (Schoemaker, 1995).

Dans le contexte des énergies renouvelables, l'élaboration de scénarios peut suivre plusieurs étapes :

- Identification des facteurs clés et des tendances lourdes
- Analyse des incertitudes majeures
- Construction de la logique des scénarios
- Développement des narratifs détaillés
- Quantification des variables clés pour chaque scénario

- Analyse des implications pour les stratégies d'investissement

Graphe 2 : Trajectoires des investissements en énergies renouvelables selon différents scénarios (2020-2050)

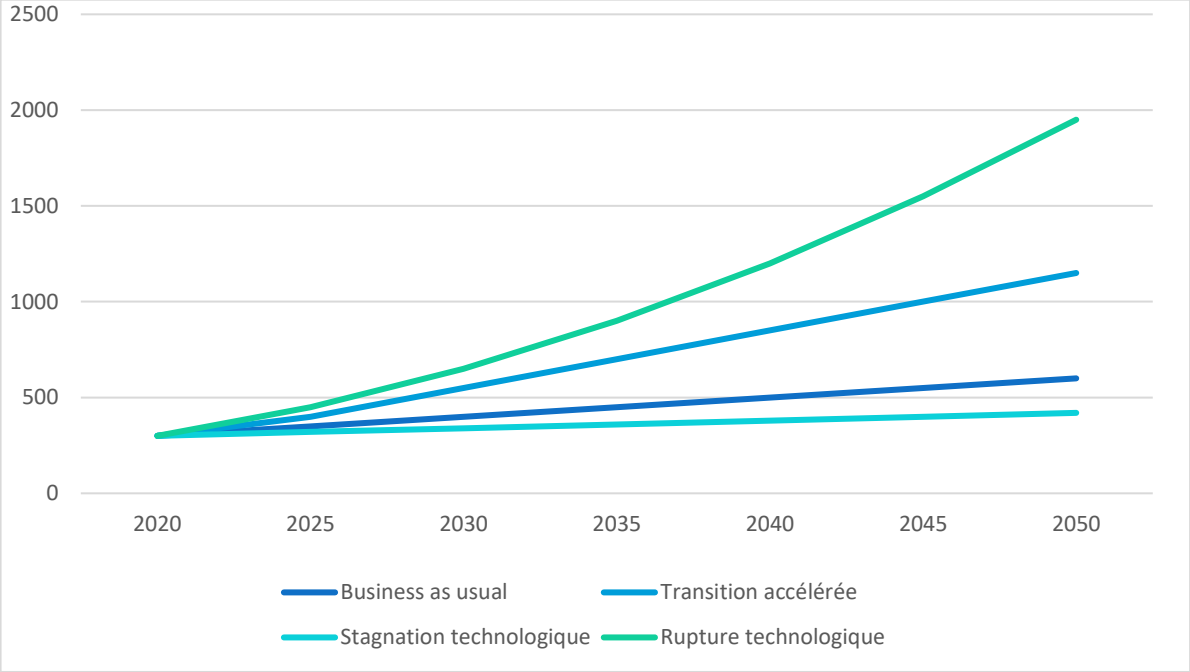

Les méthodes de scénarios permettent d'explorer les conséquences de différentes hypothèses sur l'évolution des déterminants des investissements, tels que les politiques énergétiques, les avancées technologiques, ou les changements de comportement des consommateurs (Zappa et al·, 2019).

Risques réglementaires et politiques :

Le cadre réglementaire et politique joue un rôle déterminant dans la viabilité des investissements en énergies renouvelables· Au Maroc, malgré une volonté politique affirmée en faveur de la transition énergétique, des incertitudes subsistent quant à l'évolution du cadre légal et des mécanismes de soutien·

Selon Choukri et al· (2017), les principaux risques réglementaires et politiques pour les projets d'EnR au Maroc incluent :

- L'instabilité des mécanismes de tarification et de subvention
- Les retards dans la mise en œuvre des réformes du secteur électrique
- Les changements dans les objectifs de politique énergétique
- Les contraintes liées à l'accès au réseau et à l'intégration des EnR

Ces risques peuvent avoir un impact significatif sur la rentabilité et la faisabilité des projets, comme l'illustre le tableau suivant :

Tableau 5 : Impact des changements réglementaires sur la rentabilité des projets solaires

Scénario réglementaire	TRI moyen	Temps de retour sur investissement
Cadre actuel	8-10%	10-12 ans
Réduction des tarifs d'achat (-20%)	5-7%	15-18 ans
Suppression des exemptions fiscales	6-8%	13-15 ans
Libéralisation totale du marché	7-9%	11-14 ans

Source : Estimations basées sur Noor Solar Project (2020)

Ces données soulignent la sensibilité des projets aux évolutions réglementaires, mettant en évidence l'importance d'une évaluation approfondie des risques politiques et légaux dans la structuration des investissements.

Le Maroc pourrait être considéré comme un modèle émergent en Afrique pour les énergies renouvelables. Entre le lancement de sa stratégie énergétique nationale en 2009, le pays a été ambitieux quant à la part des énergies renouvelables dans son mix d'électricité: actuellement, le gouvernement s'est fixé comme objectif d'atteindre 52% des énergies renouvelables dans la production d'énergie d'ici 2030. Cette transition s'appuie en grande partie sur les technologies solaires, le pays étant situé au cœur de l'énergie solaire. Cela concerne le complexe de Noor d'Ouarzazate en premier lieu, mais les éoliennes et l'hydroénergie ne sont pas en reste non plus. Noor d'Ouarzazate, avec une capacité de 580 MW, est un complexe novateur de quatre unités qui représente un objectif emblématique de cette stratégie. Noor est un exemple d'infrastructure énergétique de grande envergure et durable qui montre le lien d'engagement du pays. Plusieurs autres facteurs expliquent le potentiel du pays dans ce domaine, notamment le potentiel naturel abondant du pays en matières premières, telles que le soleil et le vent, et la réelle coopération avec l'Union européenne.

2. Allemagne : modèle européen (Energiewende)

Sous l'égide de sa politique dite « Energiewende », l'Allemagne incarne un modèle progressif de transition énergétique en Europe. Cette approche s'appuie sur une combinaison variée d'énergies renouvelables, incluant principalement l'éolien - domaine dans lequel le pays occupe une position de leader européen -, le solaire photovoltaïque et la biomasse. D'un point de vue politique, l'Allemagne a mis en œuvre une transition graduelle hors du nucléaire, tout en établissant des dispositifs d'aide comme les tarifs de rachat, pour encourager l'expansion et les investissements dans les secteurs des énergies renouvelables. Ces initiatives ont conduit le pays à se positionner comme un acteur majeur historique dans le domaine du solaire et de l'éolien, tout en avançant vers une composition énergétique moins carbonée. Cependant, la transition devra surmonter plusieurs obstacles, tels que la dépendance continue au gaz pour la production d'électricité et les problèmes associés au stockage de l'énergie et à la variabilité des sources renouvelables.

3. Chine : superpuissance des renouvelables

La Chine se positionne comme une superpuissance incontestée en matière d'énergies renouvelables, grâce à un progrès technologique vaste et varié. La nation est le leader mondial en matière d'hydroélectricité et met en œuvre massivement des projets solaires et éoliens, tout en finançant l'essor naissant de l'hydrogène vert. Cette dynamique est stimulée par des stratégies gouvernementales audacieuses, comprenant d'énormes investissements annuels évalués à peu près à 350 milliards de dollars, ainsi qu'une gestion rigoureuse et une ambition de se positionner en tant que leader industriel mondial. Ces démarches ont conduit la Chine à se positionner comme le premier producteur mondial d'énergie verte, dominant également les chaînes de production essentielles telles que les panneaux solaires et les batteries. Cependant, d'importants défis demeurent, notamment une forte dépendance au charbon et une transition énergétique encore non achevée, ce qui met en évidence les difficultés associées à la décarbonisation totale de notre mix énergétique.

Conclusion

La transition vers les énergies renouvelables est un processus inégal. D'une part, les pays développés de l'Europe ayant des politiques volontaristes et avancés technologies en matière d'énergie. D'autre part, les États en développement se développent rapidement en grande partie grâce aux combustibles fossiles. L'Afrique a un grand potentiel mais une série de défis structurels la freinent. Par conséquent, réussir à passer dans les énergies renouvelables dépend de la combinaison de la volonté politique, de la capacité économique, du taux d'épuisement naturel.

D'un point de vue économique, les investissements dans les énergies renouvelables offrent de nombreuses opportunités. Ils favorisent l'indépendance énergétique nationale, réduisent la facture énergétique et stimulent la création d'emplois dans de nouvelles filières industrielles (IRENA, 2020). La baisse continue des coûts de production des technologies renouvelables, notamment dans le solaire

photovoltaïque et l'éolien, renforce leur compétitivité par rapport aux sources d'énergie conventionnelles (Lazard, 2020).

Le cadre politique et réglementaire joue un rôle déterminant dans la promotion des énergies renouvelables. Les accords internationaux, tels que l'Accord de Paris sur le climat, fixent des objectifs ambitieux de réduction des émissions de gaz à effet de serre, incitant les pays à développer des stratégies nationales de transition énergétique. Les mécanismes de soutien économique, comme les tarifs de rachat garantis ou les systèmes de quotas, ont prouvé leur efficacité pour stimuler les investissements dans le secteur (REN21, 2020).

Cette étude de la revue de littérature souligne la nécessité de poursuivre les recherches sur les déterminants des investissements dans les énergies renouvelables et leurs impacts sur le développement durable. Une compréhension approfondie de ces dynamiques est essentielle pour concevoir des politiques efficaces et accélérer la transition énergétique à l'échelle mondiale.

Recommendations

Les résultats de cette étude appellent à un renforcement de la coopération internationale, à une accélération du partage des technologies propres, et à des innovations énergétiques renouvelables et partagées. De plus, il est recommandé de coordonner les politiques énergétiques nationales des pays bien développés en vue de permettre des investissements transfrontaliers et de stabiliser la zone euro énergétique. L'établissement de partenariats public-privé doit être encouragé le plus rapidement possible pour que les niveaux d'investissement nécessaires aux infrastructures renouvelables soient atteints, en particulier dans les régions en transition. Enfin, l'investissement international dans le savoir-faire et les mécanismes de gouvernance climatique mondiale doit être réorienté de manière significative pour garantir une transition énergétique mondiale.

Bibliographies

- International Energy Agency 2023.
- IPCC. (2022). Climate Change 2022: Mitigation of Climate Change. Contribution of Working Group III to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Cambridge University Press.
- Sovacool, B. K., Hook, A., Martiskainen, M., & Baker, L. (2020). The decarbonisation divide: Contextualizing landscapes of low-carbon exploitation and toxicity in Africa. Global Environmental Change, 60, 102028.
- Agence Internationale de l'Énergie (AIE)· (2021)· World Energy Outlook 2021· Paris: AIE·
- IRENA / World Economic Forum (2025)
- Agence Internationale de l'Énergie (2021)· Morocco Energy Policy Review 2021· Paris: AIE·
- International Energy Agency (2025), Renewables 2025 Report
- Jacobson, M. Z., & Delucchi, M. A. (2011). Providing all global energy with wind, water, and solar power, Part I: Technologies, energy resources, quantities and areas of infrastructure, and materials. Energy Policy, 39(3), 1154–1169.
- REN21. (2023). Renewables 2023 Global Status Report. Renewable Energy Policy Network for the 21st Century. https://www.ren21.net/reports/global-status-report/
- International Energy Agency (IEA, 2025); Energy Partnership Morocco-Germany (2023).
- AIE (IEA), Renewables 2024
- AIE, Global Energy Review 2025
- Acrout, H·, & Feki, S· (2020) · L'énergie solaire au Maroc : état des lieux et perspectives· Revue Marocaine des Sciences Agronomiques et Vétérinaires, 8(3), 343-351·
- Adel, A· (2023) · "Transition énergétique et développement durable au Maroc : enjeux et perspectives"· Revue Marocaine d'Économie et de Développement, 15(2), 78-95·
- World Bank. (2022). Unlocking Private Investment in Renewable Energy in the Maghreb. Washington, DC: World Bank Group
- Agence Internationale de l'Énergie· (2020) · Clean Energy Transitions
- Kousksou, T., Allouhi, A., Belattar, M., & Jamil, A. (2015). Renewable energy potential and available capacity for large-scale and grid-connected solar PV systems in Morocco. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 52, 310–320.
- Energy Partnership Morocco-Germany (2023)

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411

Les Groupements Sanitaires Territoriaux au Maroc : Mesure transitoire ou fondation d'un système de santé territorialisé Analyse d'une réforme en tension.

Territorial Health Groupings in Morocco: Transitional Measure or Foundation of a Territorialized Health System Analysis of a Reform under Tension

Salma EL MAHDAOUI

Doctorante Chercheure

Laboratoire de Recherche Gestion des Risques et Développement Territorial (GRDT).

Institut National d'Aménagement et d'Urbanisme - Rabat - Maroc

Résumé :
Cet article interroge la nature fondamentale des Groupements Sanitaires Territoriaux (GST), pierre angulaire de la réforme du système de santé marocain. Alors que le discours officiel les présente comme la fondation d'un système de santé intégré et territorialisé, leur mise en œuvre révèle des tensions qui en questionnent le caractère pérenne. À travers une analyse des textes juridiques, de la littérature grise et des premiers retours d'expérience, nous examinons les GST à l'aune de cette dialectique. S'appuyant sur une revue des dispositifs similaires à l'international et une analyse des contraintes structurelles marocaines, l'article argue que les GST sont moins une mesure purement transitoire qu'une réforme "en tension", dont la trajectoire finale (pérennisation comme fondation ou enlisement dans le transitoire) dépendra de la levée de verrous critiques en matière de gouvernance, de financement et de ressources humaines.
Mots clés : Groupements Sanitaires Territoriaux (GST) , Réforme du système de santé , Système de santé intégré , Territorialisation.

Abstract:
This article questions the fundamental nature of the Territorial Health Groups (GST), the cornerstone of the Moroccan health system reform. While the official discourse presents them as the foundation for an integrated and territorialized health system, their implementation reveals tensions that challenge their permanent character. Through an analysis of legal texts, grey literature, and initial feedback from the field, we examine the GST through this dialectical lens. Drawing on a review of similar international mechanisms and an analysis of Moroccan structural constraints, the article argues that the GST are less a purely transitional measure than a reform "in tension," whose final trajectory (entrenchment as a foundation or deadlock in a transitional state) will depend on overcoming critical bottlenecks related to governance, financing, and human resources.
Keywords: Territorial Health Groups (GST), Health System Reform, Integrated Health System, Territorialization.

Introduction:

Le paysage des réformes sanitaires, au Maroc comme ailleurs, est marqué par un paradoxe fondamental et persistant : la hauteur des ambitions politiques et la sophistication des schémas directeurs se heurtent, inexorablement, à l'infranchissable complexité et à la résistance des réalités de terrain. Cette tension constitutive entre la vision stratégique, nécessairement normative, et la mise en œuvre opérationnelle, contrainte par une multitude de facteurs locaux, constitue un défi récurrent et majeur pour l'élaboration et la conduite des politiques de santé publique.

Le cas marocain en est une illustration éloquente. Son système de santé présente en effet des maux chroniques et structurels bien identifiés par les nombreux diagnostics disponibles : une fragmentation persistante entre les différents niveaux de soins, créant des ruptures dans les parcours des patients ;

des inégalités territoriales flagrantes dans l'accès aux services de santé, creusant le fossé entre zones urbaines et rurales ; et une inefficience notoire dans l'allocation et l'utilisation des ressources disponibles, limitant l'impact des investissements consentis. Face à ces défis structurels et à l'essoufflement des réformes antérieures, qui n'ont apporté que des correctifs partiels et insatisfaisants, la promulgation de la loi 09-21 et le lancement ambitieux de la Stratégie Santé 2025 687se présentent comme une réponse institutionnelle majeure et un tournant politique affirmé.

Au cœur de cette refonte institutionnelle d'envergure, les Groupements Sanitaires Territoriaux (GST) émergent comme le dispositif clé, la pierre angulaire de la nouvelle gouvernance sanitaire que l'État entend promouvoir. Définis comme des entités de coordination territoriale, les GST688 incarnent une promesse de transformation profonde. Leurs objectifs officiels, à la fois ambitieux et multiples mutualisation des ressources pour une meilleure efficience, intégration des parcours de soins pour une continuité renforcée, et instauration d'une gouvernance territoriale partagée pour une réponse adaptée aux spécificités locales –, les désignent comme l'outil opérationnel privilégié pour décloisonner un système sclérosé et optimiser l'offre de soins à l'échelle de chaque territoire. Cette étude s'interroge ainsi sur la nature fondamentale et la trajectoire potentielle de cette innovation institutionnelle. Les GST constituent-ils une simple mesure palliative et transitoire, une nouvelle tentative pour colmater en urgence les brèches les plus visibles d'un système en crise permanente ? Ou, au contraire, posent-ils les fondations solides, robustes et durables d'un nouveau modèle de santé territorialisé, capable d'insuffler une transformation pérenne au système de santé marocain ?

Cette ambiguïté constitutive, qui place les GST à la croisée entre une réponse d'urgence et un projet de transformation structurelle, est au cœur des tensions politiques, techniques, financières et professionnelles qui traversent et caractérisent cette réforme.

Pour éclairer cette problématique centrale, notre analyse s'articulera autour de trois temps forts. Dans un premier temps, nous décortiquerons le **discours fondateur et la promesse d'un système intégré** portée par les GST, en analysant le cadrage politique, les principes directeurs et les mécanismes institutionnels prévus pour incarner cette ambition. Dans un second temps, nous **confronterons cette vision stratégique aux réalités et aux contraintes du terrain** qu'elles soient financières, organisationnelles, humaines ou culturelles , qui en révèlent le caractère fragile, vulnérable et potentiellement transitoire. Enfin, dans un troisième temps, nous nous attacherons à **décrypter les dynamiques de tension qui en découlent et à esquisser les scénarios d'évolution possibles** pour cette réforme déterminante, dont l'issue est cruciale pour l'avenir du système de santé marocain et le bien-être de sa population.

1- La promesse fondatrice : Les GST comme pilier d'un nouveau système de santé territorialisé

Les Groupements Sanitaires Territoriaux (GST) incarnent la promesse d'une transformation structurelle profonde du système de santé marocain, représentant une rupture conceptuelle et organisationnelle avec les approches fragmentaires qui ont longtemps caractérisé les réformes sanitaires au Maroc. Leur conception s'articule autour de trois ambitions fondamentales qui, ensemble, forment un cadre cohérent pour repenser intégralement la délivrance des soins à l'échelle territoriale.

La première ambition, l'intégration des parcours de soins, vise à fluidifier la prise en charge des patients en créant une continuité réelle entre la médecine de premier recours, la santé publique et l'hôpital**689**. Cette intégration se manifeste concrètement par la mise en place de protocoles de coordination partagés, le développement de systèmes d'information interopérables permettant le partage sécurisé des données médicales, et l'instauration de mécanismes de référencement contraignants mais fluides entre les différents niveaux de soins. Elle suppose une transformation profonde des pratiques professionnelles, avec l'émergence de coordinateurs de parcours et la

687 Ministère de la Santé et de la Protection Sociale. (2022). Stratégie Santé 2025
688 Rédouane, L. (2022). Gouvernance sanitaire et décentralisation : analyse des réformes du système de santé au Maroc. Éditions Universitaires Européennes
689 Benali, Z. (2023). La réforme du système de santé marocain : enjeux et perspectives des GTS. Revue Internationale des Sciences de la Santé.

généralisation de la téléexpertise pour garantir au patient un accompagnement sans rupture dans son parcours de santé, depuis la prévention jusqu'aux soins les plus spécialisés.

La deuxième ambition fondamentale concerne l'optimisation des ressources par la mutualisation des moyens, qui répond à l'impératif d'efficience dans un contexte de rareté budgétaire. Cette mutualisation s'opère à plusieurs niveaux : partage des plateaux techniques spécialisés entre établissements pour éviter les doublons coûteux et maximiser le taux d'utilisation des équipements ; centralisation des achats de produits de santé pour bénéficier d'économies d'échelle significatives ; mise en commun des compétences rares ou spécialisées grâce à un système de mobilité des professionnels entre structures ; et rationalisation des fonctions support (ressources humaines, logistique, systèmes d'information) pour réduire les coûts de structure. Cette approche collaborative permet non seulement de réaliser des économies substantielles, mais aussi d'améliorer la qualité des services rendus en garantissant à chaque patient l'accès à l'expertise et aux technologies les plus appropriées, indépendamment de son lieu de résidence ou de l'établissement où il est pris en charge initialement.

La troisième ambition, l'instauration d'une gouvernance territoriale inclusive, constitue le pilier démocratique et organisationnel du modèle GST[690]. Elle repose sur la création d'instances de décision associant l'ensemble des acteurs de santé du territoire : représentants des hôpitaux publics et privés, professionnels libéraux (médecins, pharmaciens, infirmiers), autorités locales, et représentants des usagers. Cette gouvernance partagée permet d'élaborer une vision stratégique commune adaptée aux spécificités épidémiologiques, démographiques et sociales de chaque territoire, et de coordonner sa mise en œuvre de manière cohérente. Elle favorise l'émergence d'une intelligence collective capable de résoudre les problèmes complexes que ne peuvent traiter isolément les différents acteurs, tout en renforçant la légitimité et l'appropriation locale des politiques de santé.

Cette triple innovation vise à opérer un changement de paradigme profond : passer d'un système fragmenté, centré sur l'établissement et organisé autour de l'offre de soins, à un modèle unifié, organisé autour des besoins de la population et de la continuité des parcours. Dans l'ancien modèle, chaque établissement fonctionnait en silo, avec ses propres logiques, ses propres ressources et ses propres objectifs, créant des ruptures fréquentes dans la prise en charge des patients et des inégalités d'accès aux soins. Le nouveau modèle promu par les GTS replace le patient au centre du système et organise l'ensemble des ressources sanitaires d'un territoire de manière complémentaire et coordonnée pour répondre de manière optimale à ses besoins de santé tout au long de sa vie.

Les GST se présentent ainsi comme le pilier d'un nouveau système de santé, plus efficace parce qu'il optimise l'utilisation des ressources disponibles et améliore la qualité des soins through une meilleure coordination des interventions, et plus équitable parce qu'il garantit à chaque citoyen, quel que soit son lieu de résidence, l'accès à un ensemble complet de services de santé organisés de manière cohérente sur son territoire. Cette transformation structurelle, si elle est menée à son terme, pourrait permettre au Maroc de relever le double défi de l'amélioration de la qualité des soins et de la maîtrise des dépenses de santé, tout en progressant vers la couverture sanitaire universelle.

Toutefois, la réussite de cette ambitieuse réforme dépendra de la capacité des GST à surmonter les nombreux défis qui se posent à eux, notamment en matière de financement, de gouvernance effective et d'adhésion des professionnels de santé.

1.1- Une réponse à la fragmentation : Le paradigme de l'intégration

Les Groupements Sanitaires Territoriaux (GST) émergent comme une réponse structurelle et innovante à la fragmentation historique qui caractérise le système de santé marocain. Cette fragmentation, héritée de décennies de développement sectoriel non coordonné, se manifeste à travers plusieurs cloisonnements préjudiciables : entre la médecine de premier recours et le secteur hospitalier, entre le secteur public et privé, et entre les différentes spécialités médicales. Les GST proposent de dépasser ces divisions traditionnelles en instaurant un nouveau paradigme fondé sur

690 Kassimi, N. (2022). Gouvernance territoriale en santé : analyse comparative internationale. Presses de la Santé Publique

l'intégration systémique de l'offre de soins. Leur architecture organisationnelle repose sur le principe de continuité des parcours de santé, visant à créer un écosystème cohérent où chaque patient bénéficie d'une prise en charge fluide et coordonnée, depuis la prévention et les soins de santé primaires jusqu'aux interventions les plus spécialisées. Cette approche intégrative représente une rupture conceptuelle majeure avec le modèle traditionnel marocain, traditionnellement marqué par la discontinuité et la segmentation des services de santé.

La matérialisation de cette intégration passe par la mise en place d'instances de gouvernance commune et d'outils partagés qui permettent de fédérer l'ensemble des acteurs sanitaires d'un territoire donné. Le dossier médical unique constitue l'un des instruments fondamentaux de cette intégration, permettant une circulation sécurisée et efficiente de l'information médicale entre tous les intervenants, qu'ils relèvent du secteur public, privé ou libéral. Parallelèlement, l'élaboration de protocoles de prise en charge standardisés et partagés assure une homogénéité des pratiques cliniques sur l'ensemble du territoire, garantissant ainsi une qualité de soins équivalente quel que soit le lieu de prise en charge. Ces protocoles, co-construits avec l'ensemble des professionnels concernés, facilitent les processus d'orientation et de contre-orientation des patients, optimisant ainsi leur parcours thérapeutique.

La rationalisation de l'offre sanitaire territoriale représente un autre volet essentiel de cette stratégie d'intégration. Les GST permettent en effet d'établir une cartographie précise des ressources disponibles sur leur territoire et d'identifier les doublons inutiles comme les carences à combler. Cette vision d'ensemble autorise une allocation plus rationnelle des ressources, évitant ainsi la concentration stérile de moyens dans certaines zones au détriment d'autres. L'intégration favorise également une meilleure complémentarité entre les établissements de santé, permettant de spécialiser certains sites dans des domaines d'excellence tout en développant des plateformes de services mutualisées. Cette approche collaborative génère des synergies significatives qui bénéficient in fine à l'ensemble du système.

L'impact de cette intégration systémique se mesure à travers l'amélioration tangible de l'efficience du système de santé. La réduction des redondances dans les équipements et les investigations diagnostiques, l'optimisation du taux d'occupation des lits hospitaliers, et la diminution des durées moyennes de séjour grâce à une meilleure organisation des filières de soins constituent autant de gains d'efficiency directement attribuables à l'intégration. Parallèlement, la qualité des soins dispensés aux patients s'en trouve notablement renforcée, grâce à une coordination optimale entre les différents intervenants et une prise en charge plus cohérente tout au long du parcours de santé. Cette approche intégrée permet notamment de réduire les erreurs médicales liées à la méconnaissance des antécédents ou des traitements en cours, et d'améliorer le suivi des patients atteints de pathologies chroniques qui nécessitent une coordination particulière entre les différents niveaux de soins.

Le paradigme de l'intégration porté par les GST dépasse ainsi la simple optimisation technique pour embrasser une vision plus globale de la performance du système de santé. En replaçant le patient au centre du dispositif et en garantissant la continuité de sa prise en charge, les GST participent à la fois à l'amélioration de l'expérience usager et à la rationalisation des dépenses de santé. Cette double performance - clinique et économique - fonde la légitimité des GST comme réponse structurelle aux défis du système de santé marocain, tout en illustrant la pertinence du choix de l'intégration comme principe organisateur de la réforme.691

1.2- Un levier de gouvernance et de déconcentration:

Les Groupements Sanitaires Territoriaux (GST) constituent un puissant levier de gouvernance et de déconcentration du système de santé marocain, représentant une avancée majeure dans la réorganisation des mécanismes décisionnels du secteur. Par la délégation progressive de compétences stratégiques et opérationnelles au niveau territorial via le Conseil du GST, cette réforme novatrice instaure une dynamique décisionnelle profondément renouvelée, plus proche des réalités du terrain et plus réactive face aux défis sanitaires locaux. Le Conseil du GST, instance de gouvernance pluraliste

691 El Hassani, A. (2023). *L'impact de l'intégration des parcours sur la qualité des soins au Maroc*. Revue Marocaine de Santé Publique

et représentative, rassemble en son sein l'ensemble des parties prenantes du paysage sanitaire territorial : directeurs d'établissements hospitaliers publics et privés, représentants des médecins libéraux, gestionnaires des centres de santé, responsables des ordres professionnels, et représentants des collectivités territoriales. Cette composition élargie permet une prise de décision collégiale et équilibrée, enrichie par la diversité des expériences et des perspectives, et surtout, ancrée dans une connaissance fine des spécificités et des besoins du territoire.

Cette architecture de gouvernance déconcentrée favorise une adaptation optimale aux particularités épidémiologiques, démographiques et sociales de chaque bassin de santé. En effet, les défis sanitaires rencontrés dans les zones rurales enclavées diffèrent substantiellement de ceux des grands centres urbains, tout comme les problématiques des régions côtières divergent de celles des zones montagneuses. Le GST, par sa proximité et sa composition territorialisée, est idéalement positionné pour développer des réponses ciblées et pertinentes à ces disparités régionales.

Il peut ainsi prioriser des programmes de santé publique adaptés aux pathologies prévalentes sur son territoire, organiser l'offre de soins en fonction des dynamiques populationnelles locales, et ajuster les stratégies d'intervention selon les déterminants sociaux de santé spécifiques à sa zone de compétence. Cette capacité d'adaptation contextuelle constitue un progrès décisif par rapport aux approches standardisées et uniformes, souvent inopérantes face à la diversité des situations rencontrées sur le terrain.

Enfin, le GST émerge comme un outil de pilotage stratégique et opérationnel de la santé régionale, assumant des fonctions essentielles d'orientation, d'optimisation et d'évaluation. En tant que pilote de la politique sanitaire locale, le GST élabore le projet territorial de santé, définit les priorités d'action et coordonne la mise en œuvre des programmes sanitaires sur son périmètre. Dans sa fonction d'optimisation, il assure une allocation stratégique des ressources disponibles, orientant les investissements vers les domaines les plus critiques et veillant à une utilisation efficiente des moyens humains, techniques et financiers. Enfin, en tant qu'instance d'évaluation, le GST dispose des outils nécessaires pour mesurer les performances du système de santé à son échelle, analyser les écarts par rapport aux objectifs fixés et proposer les ajustements requis. Cette triple dimension orientation stratégique, optimisation des ressources et évaluation des performances fait des GST un instrument essentiel pour concilier cohérence nationale et adaptation régionale dans la gouvernance du système de santé, établissant ainsi un équilibre novateur entre la nécessaire uniformité des standards de qualité et l'indispensable flexibilité des réponses territoriales.[692]

1.3- Un cadre pour la mutualisation et l'optimisation des ressources :

La mutualisation constitue l'un des piliers fondamentaux de la valeur promise des GST, représentant une réponse concrète aux enjeux d'efficience et de soutenabilité financière du système de santé marocain. Dans un contexte de rareté des ressources budgétaires et de pression démographique croissante, cette approche collaborative vise à optimiser l'utilisation des moyens existants tout en améliorant la qualité des services rendus aux populations.

La mutualisation des fonctions supports s'impose comme le premier levier d'optimisation. Les GST permettent en effet de rationaliser des activités stratégiques telles que les achats groupés de médicaments et de dispositifs médicaux, la gestion logistique centralisée, ou encore le développement de systèmes d'information interopérables.

En regroupant les commandes des différents établissements et structures de santé d'un territoire, les GST peuvent négocier des tarifs plus avantageux avec les fournisseurs, réaliser des économies substantières sur les budgets d'approvisionnement, et standardiser les références utilisées, facilitant ainsi la maintenance et la formation du personnel.

De même, la mutualisation des services informatiques permet de développer des plateformes communes de gestion des dossiers patients, de télé-expertise et de données médicales, évitant les doublons coûteux et améliorant la continuité des soins.

692 GTS Région Rabat-Salé-Kénitra. (2023). *Projet territorial de santé 2023-2026 : méthodologie et priorités

L'optimisation de l'utilisation des plateaux techniques et des compétences spécialisées représente le deuxième axe majeur de valorisation des ressources. Les GST permettent une gestion coordonnée des équipements lourds et des savoir-faire rares sur un territoire donné. Plutôt que de dupliquer des appareils d'imagerie médicale sophistiqués ou des blocs opératoires spécialisés dans chaque établissement, les GST peuvent organiser une programmation rationnelle de leur utilisation, maximisant leur taux d'occupation et réduisant les délais d'accès pour les patients. Cette logique vaut également pour l'expertise médicale : un chirurgien spécialisé ou un radiologue interventionnel peut intervenir sur plusieurs sites selon un planning optimisé, permettant de diffuser des compétences pointues sur l'ensemble du territoire tout en rationalisant les effectifs.

La recherche d'économies d'échelle pour une meilleure soutenabilité financière constitue le troisième pilier de cette démarche. En agrégeant la demande de soins et en coordonnant l'offre sur un territoire, les GST permettent de réaliser des économies structurelles qui renforcent la pérennité du système. La mutualisation des équipes médicales et paramédicales, la standardisation des protocoles de soins, la rationalisation des plateaux techniques et la centralisation des fonctions support génèrent des gains d'efficiency significatifs qui peuvent être réinvestis dans l'amélioration de la qualité des soins ou l'innovation médicale.

En définitive, la mutualisation et l'optimisation des ressources sous l'égide des GST représentent bien plus qu'une simple stratégie de maîtrise des dépenses. Il s'agit d'un changement de paradigme organisationnel qui vise à créer de la valeur collective à partir de ressources dispersées, tout en garantissant la soutenabilité financière du système sur le long terme. Cette dimension économique s'avère cruciale pour assurer la pérennité de la réforme et son ancrage durable dans le paysage sanitaire marocain.

2- La réalité des tensions : Les GST à l'épreuve des contingences structurelles :

Si la vision théorique des GST semble séduisante, sa mise en œuvre se heurte à des réalités structurelles qui en menacent la pérennité et en révèlent le caractère potentiellement transitoire. Cette section analyse les tensions concrètes qui risquent de transformer cette ambitieuse réforme en une simple mesure palliative, vouée à être dépassée par les inerties du système qu'elle prétend transformer.

2.1- La tension financière : Autonomie formelle vs. dépendance réelle :

La question financière constitue sans conteste le point de rupture le plus critique dans le processus de mise en œuvre des GST, révélant un décalage inquiétant entre l'autonomie décisionnelle formellement accordée et la dépendance financière réelle qui persiste. Le modèle de financement des GST reste en effet marqué par une profonde ambiguïté qui menace directement leur pérennité et leur efficacité opérationnelle.

L'absence d'un modèle de financement pérenne et clair se manifeste à plusieurs niveaux. D'abord, les sources de financement restent floues et insuffisamment diversifiées, créant une incertitude constante qui entrave toute planification stratégique à moyen et long terme. Ensuite, la dépendance quasi-exclusive aux subventions de l'État perpétue une logique d'assistanat contraire à l'esprit d'autonomie et de responsabilité que les GST sont censés incarner. Cette situation est d'autant plus problématique que les budgets alloués sont souvent en décalage avec l'ampleur des missions confiées, conduisant à un sous-financement chronique.

La faiblesse des ressources propres des GST représente un autre écueil majeur. Les mécanismes de tarification et de facturation des services entre établissements membres restent imprécis, tout comme les modalités de redistribution des économies générées par la mutualisation. Cette opacité dans les flux financiers internes compromet la viabilité économique du modèle et nourrit les réticences des différents acteurs à s'engager pleinement dans la démarche.

Le risque le plus important est celui de créer une structure supplémentaire lourde et bureaucratique sans lui donner les moyens réels d'accomplir ses missions. Sans budget propre et suffisant, les GST[693] ne pourront pas impulser les transformations nécessaires, ni coordonner efficacement l'offre de soins

693 Bourgueil, Y., & Mousquès, J. (2018). "Les communautés professionnelles territoriales de santé : un nouveau mode de coordination des soins de premier recours ?" Revue française des affaires sociales.

sur leur territoire. Ils risquent de se transformer en coquilles vides, simples relais administratifs sans capacité d'action réelle, ajoutant une strate de complexité sans créer de valeur ajoutée tangible.

Cette tension financière met en lumière une contradiction fondamentale : comment les GST pourraient-ils conduire une politique de santé territoriale ambitieuse sans maîtrise de leur destin financier ? La résolution de cette équation complexe est pourtant la condition sine qua non pour éviter que les GST ne rejoignent la longue liste des réformes inabouties et ne se contentent d'être une mesure transitoire de plus, vouée à être absorbée par les rigidités du système existant. L'enjeu est de taille : il s'agit de passer d'une logique de subvention à une logique d'investissement, en dotant les GST de véritables leviers financiers proportionnés à leurs ambitions affichées.

2.2- La tension gouvernantale : Centralisation persistante vs. déconcentration effective :

La mise en œuvre des GST se heurte à une contradiction fondamentale entre la rhétorique de la déconcentration et la persistance des réflexes centralisateurs, créant une tension gouvernantale qui en menace la substance même694.

Malgré l'affichage d'une volonté de transfert de compétences vers les territoires, l'administration centrale manifeste une réticence palpable à relâcher son emprise sur la gestion des affaires sanitaires. Les ministères de tutelle, habitués à piloter l'ensemble du système depuis Rabat, peinent à accepter l'idée d'une réelle autonomie décisionnelle au niveau territorial, craignant une perte de contrôle et une fragmentation de la politique nationale de santé. Cette résistance se traduit concrètement par une prolifération de procédures administratives complexes, des circuits de validation interminables et un excès de reporting qui vident la déconcentration de sa substance. Le cadre juridique lui-même participe de cette ambigüité : on assiste trop souvent à une "déconcentration sans délégation" réelle, où les GST se voient confier des responsabilités élargies sans bénéficier des marges de manœuvre nécessaires pour les assumer pleinement. Cette semi-autonomie se révèle particulièrement problématique dans les décisions engageant l'avenir à moyen terme, comme la gestion des carrières ou les investissements structurants.

Parallèlement, les GST doivent composer avec des conflits de légitimité latents avec les directeurs d'établissements, jaloux de leur pré carré et peu disposés à partager leur autorité, ainsi qu'avec les autorités locales préexistantes: walis et gouverneurs qui voient d'un mauvais œil l'émergence d'une nouvelle structure pouvant empiéter sur leurs prérogatives traditionnelles. Pris en tenaille entre les pesanteurs centralisatrices et les résistances locales, les GST risquent de se transformer en coquilles vides, simples courroies de transmission d'une politique décidée ailleurs, plutôt qu'en véritables pilotes de la santé territoriale. Cette incapacité à trancher clairement en faveur d'une déconcentration effective pourrait bien réduire les GST à n'être qu'un échelon administratif supplémentaire, sans capacité réelle d'initiative ni d'adaptation aux spécificités locales695.

2.3. La tension managériale et des ressources humaines :

La réussite des Groupements Sanitaires Territoriaux (GST) se heurte à un défi managérial et humain fondamental : la transition d'un système de santé traditionnel, organisé en silos hiérarchiques, vers un écosystème intégré nécessite des compétences et une culture organisationnelle radicalement nouvelles. Cette mutation se heurte à trois obstacles majeurs qui menacent la pérennité du modèle.

La pénurie de compétences en gestion de réseau et en pilotage de projets complexes constitue le premier écueil. Les gestionnaires formés à l'administration hospitalière classique ne disposent pas nécessairement des outils nécessaires pour animer une communauté d'acteurs hétérogènes et indépendants. Le pilotage d'un GST exige en effet des compétences pointues en négociation, en animation de réseau, en ingénierie de parcours et en évaluation d'impact - autant de savoir-faire encore rares dans le paysage sanitaire marocain.

694 Rapports d'évaluation de projets de coopération (Banque Mondiale, UE, OMS) soutenant la réforme de la santé au Maroc.

695 Rapports de la Cour des Comptes du Maroc sur la gestion déconcentrée de la santé.

La persistance d'une gestion centralisée des carrières et des rémunérations représente le deuxième frein structurel. Alors que les GST prônent une logique de coopération territoriale, le système de rémunération et d'avancement des professionnels de santé reste largement basé sur des indicateurs individuels et institutionnels, sans reconnaissance des efforts de coordination et de mutualisation. Cette incohérence entre les objectifs assignés aux GST et les dispositifs de motivation du personnel engendre des comportements contraires à l'esprit du projet.696

Les résistances culturelles au changement et au travail en réseau forment le troisième obstacle. La tradition d'autonomie des médecins libéraux, la culture du cloisonnement entre établissements publics et privés, et la méfiance historique entre les différents acteurs du système de santé constituent autant de barrières invisibles mais puissantes à la collaboration effective.

Tableau 1 : Les trois dimensions de la tension managériale et des ressources humaines

Dimension	**Manifestations concrètes**	**Conséquences sur les GST**	**Actions prioritaires**
Compétences managériales	- Absence de formation en gestion de réseau - Manque d'outils de pilotage collaboratif - Faiblesse des compétences en évaluation	- Difficulté à animer les instances de gouvernance - Incapacité à mesurer les progrès - Décisions basées sur l'intuition plutôt que les données	- Programme de formation dédié - Recrutement de profils hybrides - Développement d'outils de pilotage partagés
Gestion des carrières	- Système de rémunération inadapté - Avancement basé sur l'ancienneté - Absence de reconnaissance du travail collaboratif	- Manque de motivation à coopérer - Reproduction des logiques de concurrence - Résistance passive au changement	- Réforme des grilles d'évaluation - Introduction de primes de performance collective - Valorisation des compétences transversales
Culture organisationnelle	- Méfiance entre professionnels - Défense des prérogatives individuelles - Attachement aux habitudes de travail	- Coopération superficielle - Partage limité de l'information - Réticence à mutualiser les ressources	- Communication transparente - Leadership fédérateur - Création d'identité commune

Source : Organisation de Coopération et de Développement Économiques (OCDE). (2021). Intégrer les services de santé : Prestations, résultats et coûts. Éditions OCDE, Paris.

Cette triple tension managériale et humaine risque de vider les GST de leur substance transformative. Sans une politique volontariste de formation, d'accompagnement au changement et de réforme des systèmes de rémunération, les GST pourraient n'être qu'une structure de plus, sans capacité réelle à

696 Rapports de la Banque Mondiale sur les réformes des systèmes de santé (notamment au Maroc et dans la région MENA).

fédérer les énergies et à impulser une nouvelle dynamique collaborative. Le défi est d'autant plus grand qu'il nécessite une évolution profonde des mentalités et des pratiques, qui ne peut s'opérer que dans la durée et avec une volonté politique soutenue.

3- Scénarios d'évolution : Entre fondation pérenne et transition avortée :

L'avenir des GST s'articule autour de trois scénarios principaux. Le premier envisage une pérennisation réussie, où les GST deviendraient l'architecture définitive du système de santé, grâce à un soutien politique constant, un financement adapté et l'adhésion des acteurs. Le deuxième scénario prédit un échec, les GST étant réduits à des structures bureaucratiques inefficaces, faute de moyens et face aux résistances. Enfin, un scénario mixte est probable, avec une mise en œuvre hétérogène selon les territoires. Leur succès dépendra de leur capacité à démontrer rapidement leur valeur ajoutée concrète pour les patients et les professionnels.

3.1- Le scénario de la fondation réussie : Les conditions de la pérennisation :

Dans l'hypothèse optimale d'une implantation réussie, les Groupements Sanitaires Territoriaux (GST) parviendraient à s'ériger progressivement comme l'échelon opérationnel fondamental du système de santé marocain. Cette transformation s'appuierait sur trois leviers critiques agissant en synergie. Premièrement, une réforme profonde du financement serait mise en œuvre, abandonnant progressivement le modèle actuel de subventions imprévisibles au profit de mécanismes innovants comme le forfait territorial ou le budget global annuel. Ce nouveau mode de financement, alloué directement aux GST en fonction de la population couverte et de ses spécificités épidémiologiques, fournirait une visibilité financière à moyen terme et récompenserait la performance collective plutôt que l'activité isolée. Deuxièmement, un programme ambitieux de renforcement des capacités de gestion serait déployé, formant une nouvelle génération de managers à la gouvernance de réseau, à l'ingénierie de parcours de soins et à la gestion financière d'un écosystème complexe. Enfin, cette transformation serait soutenue par une volonté politique inébranlable, transcendant les alternances et se traduisant par un cadre législatif et réglementaire stabilisé, garantissant aux GST l'autorité nécessaire pour coordonner l'ensemble de l'offre de soins sur leur territoire, y compris les partenariats public-privé.

Le résultat de cette maturation réussie serait l'avènement d'un système de santé régionalisé et efficace, où les GST, devenus incontournables, orchestreraient une offre de soins intégrée et lisible pour les usagers. En tant que chefs d'orchestre territoriaux, ils superviseraient la fluidification des parcours de soins, de la prévention aux soins de suite, en passant par la médecine de ville et l'hôpital. La mutualisation des ressources atteindrait son plein potentiel, avec des plateaux techniques partagés, des achats groupés générant des économies d'échelle significatives et des équipes médicales pluriprofessionnelles travaillant de manière collaborative. Cette institutionnalisation des GST marquerait une rupture définitive avec le modèle fragmenté du passé, instaurant une nouvelle gouvernance où la décision est prise au plus près des réalités du terrain. Les GST ne seraient plus perçus comme une structure supplémentaire, mais comme le socle opérationnel d'un système recentré sur la valeur apportée au patient et sur l'optimisation des ressources, garantissant ainsi sa soutenabilité à long terme et son adaptation aux défis sanitaires futurs.697

3.2- Le scénario de la transition prolongée : L'enlisement dans l'expérimentation :

Ce scénario intermédiaire, malheureusement le plus probable à court terme, voit les GST s'enliser dans une phase d'expérimentation permanente sans jamais atteindre le statut de politique publique stabilisée. Les blocages structurels persistent sans être résolus : le financement reste précaire et dépendant des subventions étatiques, la gouvernance se heurte aux résistances des institutions établies, et les compétences en management de réseau peinent à émerger. Dans cette configuration, les GST deviennent des structures hybrides, dotées d'une légitimité formelle mais dépourvues des moyens réels d'action. La superposition des nouvelles structures de coordination avec les

697 **Organisation Mondiale de la Santé (OMS) - "Réseaux intégrés de services de santé : des preuves à l'action" (Rapport technique, 2021).**

organisations existantes crée une complexité bureaucratique supplémentaire, alourdissant le système sans en améliorer l'efficacité. Les acteurs de terrain, initialement enthousiastes, se démobilisent progressivement face à l'accumulation des contraintes et l'absence de résultats tangibles. Les GST risquent alors de se transformer en "coquilles vides", maintenues artificiellement en vie par la volonté politique mais incapables de remplir leur mission transformative.

Les conséquences de cet enlisement sont profondément dommageables pour le système de santé dans son ensemble. La perte de crédibilité affecte non seulement les GST eux-mêmes, mais plus largement toute tentative future de réforme du système. Les professionnels de santé, déjà sceptiques, voient leurs réticences confirmées et se retirent des instances de coordination. Le paradoxe est cruel : plus la transition se prolonge, plus les chances de succès diminuent, car les résistances se renforcent et les habitudes de travail en silos se réinstallent. Cette situation crée un équilibre précaire où les GST continuent d'exister formellement, organisant des réunions et produisant des documents, mais sans impact mesurable sur l'organisation des soins. Ils deviennent ainsi une mesure transitoire de fait, absorbée par les inerties du système qu'ils devaient transformer. Le plus grand risque est que cet échec dissimulé sous une apparence de fonctionnement normal entraîne un gaspillage durable des ressources et une occasion manquée de réformer en profondeur un système de santé qui en a pourtant cruellement besoin.

3.3- Le scénario de la refondation : L'intégration dans une réforme plus large :

L'hypothèse d'une refondation du système de santé par le biais des GST repose sur une vision dialectique de la réforme : les limites et contradictions révélées par leur mise en œuvre pourraient précipiter une transformation plus profonde du système. Dans cette perspective, les GST ne seraient pas une finalité en soi, mais un catalyseur nécessaire permettant d'expérimenter, de tester et de valider les modalités d'une gouvernance territoriale intégrée avant son déploiement à plus large échelle. Leur valeur résiderait alors moins dans leur pérennité en l'état que dans leur capacité à générer un apprentissage institutionnel précieux pour l'ensemble du système.

Cette fonction de "laboratoire" transitoire se manifesterait à plusieurs niveaux. D'abord, les GST permettent d'éprouver concrètement les mécanismes de coordination entre acteurs publics et privés, révélant tant les freins réglementaires que les leviers de coopération efficaces. Ensuite, ils mettent en lumière les exigences techniques et managériales d'une véritable gouvernance territoriale, pointant les compétences à développer et les outils à déployer. Enfin, ils constituent un espace de dialogue inédit où se négocient progressivement de nouveaux équilibres entre centralisation et décentralisation, entre standardisation nationale et adaptation locale. Chaque difficulté rencontrée - qu'il s'agisse des tensions financières, des rigidités managériales ou des résistances culturelles - fournit ainsi des enseignements précieux pour concevoir une réforme plus aboutie.

La transition vers des agences régionales de santé autonomes

L'expérience accumulée through les GST pourrait naturellement conduire à leur évolution vers des agences régionales de santé dotées d'une autonomie élargie, sur le modèle des agences régionales de santé françaises mais adapté au contexte marocain. Cette transformation représenterait l'aboutissement logique du processus engagé avec les GST, tout en corrigeant leurs limitations actuelles. Ces agences disposeraient d'une véritable autonomie de gestion, de capacités d'orientation stratégique renforcées et de compétences élargies en matière de régulation de l'offre de soins sur leur territoire.

Le passage des GST à des agences régionales s'accompagnerait nécessairement de plusieurs évolutions majeures. Sur le plan financier, il supposerait l'attribution de budgets globalisés permettant une réelle flexibilité dans l'allocation des ressources entre prevention et soins, entre ville et hôpital. Sur le plan décisionnel, il impliquerait un transfert accru de compétences depuis l'administration centrale vers les instances régionales, notamment en matière de contractualisation avec les établissements et professionnels de santé. Sur le plan démocratique, il nécessiterait la mise en place de mécanismes de redevabilité plus forts vis-à-vis des populations desservies. Dans ce scénario, les

GST auraient ainsi rempli leur mission historique : avoir servi de banc d'essai pour une décentralisation réussie, ayant permis d'en anticiper les écueils et d'en consolider les fondations.
Ce scénario de refondation par paliers successifs présente l'avantage de concilier innovation et prudence, permettant d'appréhender la complexité du changement systémic sans brusquer les équilibres existants. Les GST y jouent le rôle crucial de sas de transition entre le modèle centralisé actuel et un système véritablement territorialisé, préparant progressivement les acteurs aux nouvelles logiques de cooperation et de responsabilisation. Leur héritage ne se mesurerait alors pas à leur durée de vie institutionnelle, mais à la robustesse du modèle de gouvernance qu'ils auront contribué à faire émerger.

Conclusion :

L'analyse des Groupements Sanitaires Territoriaux (GST) au Maroc révèle une tension fondamentale entre, d'une part, la promesse fondatrice d'une transformation structurelle du système de santé et, d'autre part, les multiples contraintes qui en menacent la pérennité. D'un côté, les GST incarnent une vision novatrice et ambitieuse de décloisonnement du système, d'intégration des parcours de soins et de gouvernance territoriale partagée, représentant une avancée conceptuelle majeure dans l'architecture du système de santé marocain. De l'autre, leur mise en œuvre se heurte à des défis structurels redoutables - tensions financières, limites managériales, résistances culturelles et contraintes de gouvernance - qui pourraient transformer cette réforme en une simple mesure transitoire, vouée à être absorbée par les inerties du système existant.
En réponse à la problématique initiale, il apparaît que les GST ne sont ni une pure fondation pérenne ni une simple mesure transitoire, mais plutôt une réforme « en tension », dont le destin institutionnel n'est pas encore scellé. Leur potentiel fondateur est réel et substantiel : ils offrent un cadre conceptuel cohérent pour repenser l'organisation territoriale des soins et disposent d'une base légale solide. Cependant, ce potentiel reste conditionné à la résolution des tensions structurelles identifiées. Le devenir des GST dépendra essentiellement de la capacité du système à transformer cet outil prometteur en réalité opérationnelle durable.
Pour maximiser les chances de succès de cette réforme cruciale, plusieurs recommandations opérationnelles s'imposent. Premièrement, il est impératif de clarifier et sécuriser le modèle de financement des GST, en passant d'une logique de subvention à une logique d'investissement territorial, avec des sources de financement stables et diversifiées. Deuxièmement, l'accélération de la délégation effective de compétences et de responsabilités vers les instances territoriales est nécessaire pour concrétiser la promesse de déconcentration. Troisièmement, un investissement massif dans la formation et le développement des compétences en management territorial s'avère indispensable pour doter les GST des capacités humaines nécessaires à leur mission.
Au-delà du cas marocain, l'étude des GST offre un cadre d'analyse pertinent pour comprendre les défis de la territorialisation sanitaire dans les contextes de réforme des systèmes de santé. Elle illustre la complexité du processus de décentralisation dans les systèmes de santé traditionnellement centralisés, et met en lumière l'importance cruciale des facteurs institutionnels, financiers et humains dans la réussite des réformes structurelles. L'avenir des GST dépendra finalement de leur capacité à démontrer leur valeur ajoutée concrète, tant pour les professionnels que pour les patients, tout en bénéficiant d'un accompagnement politique et technique soutenu dans la durée

Références Bibliographiques :

- Benali, Z. (2023). La réforme du système de santé marocain : enjeux et perspectives des GTS. *Revue Internationale des Sciences de la Santé*.
- Bourgueil, Y., & Mousquès, J. (2018). Les communautés professionnelles territoriales de santé : un nouveau mode de coordination des soins de premier recours ? *Revue française des affaires sociales*.
- Cour des Comptes du Maroc. (Différents rapports annuels). Rapports sur la gestion déconcentrée de la santé.
- El Hassani, A. (2023). L'impact de l'intégration des parcours sur la qualité des soins au Maroc. *Revue Marocaine de Santé Publique*.

- GTS Région Rabat-Salé-Kénitra. (2023). *Projet territorial de santé 2023-2026 : méthodologie et priorités*.
- Kassimi, N. (2022). Gouvernance territoriale en santé : analyse comparative internationale. *Presses de la Santé Publique*.
- Ministère de la Santé et de la Protection Sociale (Maroc). (2022). *Stratégie Santé 2025*.
- Organisation Mondiale de la Santé (OMS). (2021). *Réseaux intégrés de services de santé : des preuves à l'action*. (Rapport technique).
- Rédouane, L. (2022). *Gouvernance sanitaire et décentralisation : analyse des réformes du système de santé au Maroc*. Éditions Universitaires Européennes.
- Banque Mondiale. (Différents rapports). Rapports sur les réformes des systèmes de santé (notamment au Maroc et dans la région MENA).
- Union Européenne, OMS, et autres organismes de coopération. (Différents rapports). Rapports d'évaluation de projets de coopération soutenant la réforme de la santé au Maroc.

Doi : www.doi.org/10.63585/AMDG9206
Volume 2 Issue 5
N :7 May 2026
ISSN : 3119-6411